

(الجزء الرابع)

من حاشية الامام العلامة الهمام
ذى الثبات والرسوخ شيخ الشيوخ سيدى محمد بن أحمد بن محمد
ابن يوسف الرهونى على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقانى
أسكنه الله دار التهانى لمن الامام الجليل
أبى المودة خليل رحم الله الجميع
انه قريب سميع

وبها مشها حاشية العلامة الوحيد الاوحد الفريد الاسعد المبارك الميمون
أبى عبد الله سيدى محمد بن المدنى على كتون سقى الله ثراه بابل الرحمة
وأعاد علينا من بركته ما ييم الامة آمين

(الطبعة الاولى)

بالطبعة الاميرية يولاق مصر المحمية

سنة ١٣٠٦

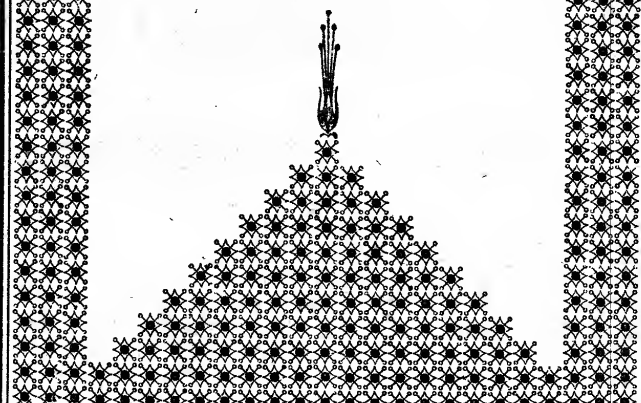
هجرية

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

(فصل الصادق)

(كالثمن) قلت قول مب اختلافها
صرفا من قبيل الاختلاف في القدر
الح فيه نظرا لانه انما يكون من
قبيل الاختلاف في القدر لو ادعى
كل منهما انه سمي خلاف ما ادعى
الاخرانه سماه وفرض ز انهما
لم يسميا وقد مر لمب قريبا انهما
لوانتفا في العقد على ألف نصف ولم
يسميا شامسا ولا فضا فهو من مسئلة
المنطوق مع اختلاف الأوصاف
المنفعة والخاس في الصرف ضرورة
والله أعلم (كعب تختاره الخ) قول
مب ثم في التفریق الخ يمكن ان
يجاب بان الزوجة تجوز ان يمسك
الزوج لها كملها الشأن لاسميا
قبل الدخول فيختارها الارفع وان
يخصل فيختارها الادنى فجاء الغرر
لكن يبقى البحث في البيع والله أعلم
(أوبعضه) قول ز مضاف لمفعوله الخ
فيه نظرا ذ المراد به العيب لا ظاهره
فأضافته محضه ومحل الضمير جر
لا غير وحينئذ فيعين جره أو رفعه
قلت والجرح ضعيف لعدم عود
الخافض فالاحسن الرفع على
حذف المضاف أي تعيب بعضه
والله أعلم (وان وقع بقله خل الخ)
قلت قول ز بخلاف ناكح
امرأة الخ يشهد ما نقله ق في
باب الصيام عن البرزلي ان من
تزوج امرأة على أنها كانت في
عدها فثبت انها كانت قد انقضت

غرو سلم اه (وجاز بشورة) قول ز مناع البيت الخ عبارة التنبيهات



(بسم الله الرحمن الرحيم)

وصلی الله علی سیدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسلیما

* (فصل في الصادق) *

(كعب تختاره هي لاهو) قول مب لان كل من يختار منه ما فاما يختار الارفع الخ
قلت يمكن أن يجاب عن ذلك بأن هذا الغالب لامعارض له اذا كان الخيار لها فانتفى
العذر الكثير وله معارض اذا كان الخيار له وهو أن الانسان مجبول أيضا على حب أن
تكون له المتزلة العظمى عند زوجه فهو دائما ساع فيما يوجب له ذلك عندها وكرهه أن
تطلع له على ما يكون نقصا في حقه عندها ولا سيما قبل دخوله بها واختياره الاجود لنفسه
يوجب نسبتها اليه لذي له الشئ والجل الذي هو من أعظم الرذائل ولا سيما مع من جبلت
النفوس على الاحسان اليه ومراعاة المودة والرحمة المجمعولة بينهما من الله فيعظم الغرر
في حق الزوجة اذا تدرى أي الامرين المتعارضين يترجح عنده فتأمله فانه حسن ان شاء
الله لكن يبقى البحث في البيع والله أعلم (أوبعضه) قول ز لانه مصدر مضاف لمفعوله
فيه نظرا ذ لا يصح ذلك الا لو كان المراد بالتعيب ظاهره وقد علمت أن المراد به العيب كما
نشرحه هو نفسه بذلك فأضافته محضه ومحل الضمير جر لا غير فلا يصح نصب بعضه بل يعين
جره عطفًا على الضمير أو رفعه على أن المعطوف مضاف محذوف نائب عنه المضاف اليه
فتأمله (وجاز بشورة) قول ز وهي بالفتح متاع البيت عبارة قاصرة وعبرة التنبيهات

والشورة

والشورة بفتح الشين المتاع وما يحتاج اليه البيت من المتاع الحسن واللباس تقول العرب
 مأ أحسن شواره أي لباسه والشارة الهيئة وحسن اللبس والشورة بالضم الجمال اه منها
 بلفظه او قول ز وبالضم الجمال موافق لما تقدم عن التنبيهات ومثله في النهاية ونصها الشورة
 بالضم الجمال والحسن اه منها بلفظها وانظره مع ما في القاموس ونصه والشورة والشارة
 والشور والشيار والشوار الحسن والجمال والهيئة واللباس والسمين والزينة اه منه
 بلفظه وفسر قبل هذا بقریب الشورة بالضم بالمعنى وبموضع العمل فانظره * (تنبيه) *
 ظاهر كلام القاموس أن الشوار بالفتح وصرح بذلك في المشارق ونصها ومأ أحسن شوار
 الرجل بالفتح وشارته أي لباسه وهيئة اه منها بلفظها وأما الشوار بمعنى متاع البيت
 فاقصر في المشارق والنهاية على أنه بالفتح ونص الاول وشوار البيت بالفتح متاعه اه منها
 بلفظها ونص الثاني والشوار بالفتح متاع البيت اه منها بلفظها ولكن صرح في
 القاموس بأن هذا مثل ونصه والشوار ثلثة متاع البيت اه منه بلفظه ومثله في
 المصباح ونصه والشوار ثلث متاع البيت اه منه بلفظه ويؤخذ من اقتصار المشارق
 والنهاية على الفتح انه أنصح والله أعلم (وفي شرط ذكر جنس الرقيق قولان) قول مب
 يؤخذ من ابن عرفة أن الثاني هو المشهور الخ قلت ويؤخذ ذلك من كلام المصنف
 لمزومه أو لا وعليه اقتصر في المنتخب ونصه قال صنفون قلت لابن القاسم فن تزوج على
 بيت وخادم قال ذلك جائز عندما لا في الخادم ولها خادم وسط ثم قال قلت فان تزوجت على
 عشر من الابل أو من البقر أو الفم قال لها وسط من الاسنان وكذلك ان تزوجها على عبد
 بغير عينة ولم يصفه ولم يضرب عليه أجلا فله عليه عبد وسط حاله وهو قول مالك اه بحمل
 الحاجة منه بلفظه (والى الدخول ان علم) قول ز فان لم يعلم كالحاضرة فسد قبل
 البناء الخ لاشك أن هذا امر الدامق وما أقدمه فهو كلامه هنا الذي صرح
 باختياره في ضيق عند قول ابن الحاجب وقال مالك يجوز الى الدخول لانه معلوم عندهم
 ونصه هذا جواب عن سؤال مقدر لانه لما قدم أن الاجل المجهول لا يجوز وكان ظاهر قول
 مالك هذا بخلافه أجاب عنه بأن مالك انما أجازه لانه رآه الى أجل معين لان الدخول
 معلوم عندهم وقد نص مالك على هذا الجواب في رواية يحيى وهو الظاهر هنا لما أجاب
 به ابن المواز أن ذلك يرجع الى الحال لان الدخول بيد المرأة متى شئت لان ذلك جواب
 عن مالك بمقتضى مالك على خلافه اه منه بلفظه وقد رد ابن رشد ما قاله ابن المواز بوجه
 آخر وقيل ابن عاتق في طرده ونصها قال محمد بن المواز معنى ذلك على الحلول اذ لوجه أن
 تدعوه الى البناء متى شئت فاذا دعته اليه فقد حل وذكر الشيخ أبو محمد مثله وفي سماع
 حسين تعليل غرزه هذا ابن رشد قول ابن القاسم في سماع حسين أظهر من قول ابن المواز إذ
 لا يلزم الزوج الدخول بها من ساعته اذا دعته الى البناء وانما يحتمل قوله رحمه الله ان البناء
 معروف بالعرف والعادة فأجاز أن يكون ابتداء أجل انكاح منه وأن يكون مؤخر اليه
 وهو مثل قوله في المدونة ومأته على ظهره وفي أول سماع عيسى من كتاب السبل والامجال
 مثل قول أبي زيد وأصبح الواقع في سماع عيسى من كتاب السكاح اه منها بلفظها وقيل له

والشورة بفتح الشين المتاع وما يحتاج
 اليه البيت من المتاع الحسن
 واللباس اه وفي المشارق ما أحسن
 شواره بالفتح وشارته أي لباسه
 وهيئة اه وأما الشوار بمعنى متاع
 البيت فاقصر في المشارق والنهاية
 على أنه بالفتح وصرح في القاموس
 والمصباح بأنه ثلث وقول ز
 وبالضم الجمال الخ مثله في النهاية
 والتنبيهات انظر الاصل (وفي شرط
 الخ) قول مب يؤخذ من ابن
 عرفة الخ يؤخذ بذلك أيضا من
 المصنف لمزومه أو لا وعليه اقتصر
 في المنتخب انظر نصه في الاصل قلت
 وقول مب ليس على اطلاقه
 كما عند المصنف الخ يمكن أن يجاب
 بان الاعتماد كالشرط فحيث اعتيد
 جنس فكانه مشروط حينئذ والله
 أعلم (والى الدخول ان علم) قول ز
 فان لم يعلم الخ

ابن عرفة أيضا ونصه وسمع يحيى ابن القاسم كراهة تأجيله بالبناء وفي كونه ان وقع كعالم أو
 مجهول سماع يحيى قول ابن القاسم وروايته مع مصنون وابن رشد عنها وعن سماع عيسى
 ابن القاسم مع أصبغ وأبي زيد وفي كون قول مالك لان البناء معروف عادة وألانه حال قول
 ابن القاسم ومحمد قائلان للمرأة تهجيلة ورده ابن رشد بوجوب تأجيله لما لا يضر المرأة اذا
 دفع نفقتها اه منه بلفظه وما ذكره في الطرر عن الشيخ أبي محمد نقل عنه نحو ما بن يونس في
 كتاب بيع الفرر وصوبه فانه لما ذكر قول ابن القاسم في العتبية من نكح بمائة نقد او مائة
 الى سنة فالسنة من يوم العقد ولا يجوز أن تكون من يوم البناء قال مائنه قال أبو محمد فيها
 نظرقداً جازوا على مائة تحمل بالدخول لان البناء للزوجة فكأنه حال ان شامت ثم قال محمد بن
 يونس الصواب فيها الجواز كما أشار اليه أبو محمد وبالله التوفيق اه منه بلفظه * تبين ان
 * الاول * نقل ابن عرفة في بيع الفرر كلام ابن يونس هذا وقال عقبه ما نصه قلت وقوله
 المازري ورد بأنهم انما جاز وليموم البناء على أن وقت البناء عندهم معتاد لانها باختيار
 الزوجة والعجب أن الصقلي قيده في كتاب النكاح عما قلناه اه منه بلفظه * قلت وفي
 ردة نظروا المحصر الذي ذكره ممنوع لانه ان عني أن أهل المذهب اتفقوا على أنه انما يجوز
 اذا كان وقت البناء عندهم معتاد فهو خلاف ما قدمناه من كلام الأئمة وخلاف
 ما قدمناه عنه هو نفسه وان عني أنه خلاف قول من قال بذلك فهو اخبار بعلوم ومصادرة
 لاشك فيها وابن يونس وان قيده في كتاب النكاح فلم يذكر القيد عن أهل المذهب كلهم
 أو جلهم بل عزاه لابي عمران وحده فحصل من كلامه في الموضوع ان في ذلك قولين وان
 الصواب ما قاله أبو محمد فليس في كلامه ما يتوجب منه فتأمل به بانصاف والله أعلم * (الثاني) *
 انظر هل هذا الاختلاف ولو سمى المؤجل الى البناء نقداً وانما يحلها اذا سمى كالنكاح ولم يسموها
 شيئا والظاهر هو الاول فن يقول بالمنع يقول به مع تسميته نقداً في المقصد المحمود ما نصه
 ولا يجوز العقد على أن يدفع النقدة عند البناء لانه مجهول يفسخ به النكاح قبل البناء
 ويثبت بعده بصداق المثل الآن يكون وقت البناء معلوما اه منه بلفظه وفي نوازل
 النكاح من المعيار ما نصه وسئل السبوري عن تزويج بصداق نصفه نقد يدفع قبل
 الدخول ونصفه مهر يدفع بعد الدخول فأجاب بما نصه ان كان لا يعرف للدخول وقت
 بل يختلف اختلافا كثيراً فالتنكاح فاسد اه منه بلفظه وفيه بعده هذا بخلاف الورقين
 ما نصه وسئل الخمي عن قول يكون الصداق والمهر قبل الابتداء ولم يعين زمنه هل
 يفسخ أم لا فأجاب قول مالك النكاح جائز ولا يفسد وهو القياس لان الثمن يدفع عند قبض
 المسع فلا يضر الاختلاف لانه متى عجلت السعة تعجل قبض الثمن ومتى تأخرت تأخر وقوع
 للسبوري ان لم يعرف له وقت واختلف اختلافا كثيراً فالتنكاح فاسد اه منه بلفظه
 ونقل البرزلي في نوازل هذين الجوابين معا وقال ما نصه ان ظاهر المدونة مع الخمي اه
 منها بلفظه * قلت وما قاله ابن المواز هو الظاهر عندي بل قول أبي محمد قد جازوا مع
 احتجابه يدل على أن أهل المذهب كلهم عليه وقد صوبه ابن يونس وقبله المازري
 واستحسنه الخمي وجعله البرزلي ظاهراً للمدونة واستدل له العلامة الفلاني في شرح

وقال ابن المواز يرجع ذلك الى الحال
 لان الدخول بيد المرأة متى شامت
 وذكر الشيخ أبو محمد مثله كافي
 الطرر وابن يونس وصوبه وقبله
 المازري واستحسنه الخمي وجعله
 البرزلي ظاهراً للمدونة وبه جرى العمل
 لا بما عند المصنف قال في العمل
 القاضي

والنقدان أجل بالدخول * اليه من عقد على الحول

والظاهر ان الخلاف جارو لوصي المؤجل الى البناء نقد النظر الاصل (الى تسليم ماحل) ظاهره ولو كان الزوج فقيرا والولى عالم حين العقد بانها انما عند بعض النقد فقط وهذا هو ظاهر كلامهم أيضا (أو عرف تنزل منزله انظر الاصل (لا بعد الوطء)

مانق له مب عن عبد الحق يومه انه اذا دفع له اصدقاها فليس لها الامتناع من الذهاب معه الى بلد لا تجرى فيه الاحكام مع ان لها الامتناع حينئذ مطلقا كما نص عليه غير واحد ومنهم ز هنا (ومن بادر الخ) قلت قول ز أجبر على دفع حال المهر الخ بل ويجبر على الدخول أيضا ان طلبته على الراجح كما أتى وقول ز وكذا يجب عليها الى قوله لم رض الخ انما ذكر هذا هنا تنبيها على دخوله في كلام المصنف هنا وشارة الى

اعتراض ما أتى له وبه يسقط بحث مب والله أعلم (وللمرض والغفر) قول مب الآن ثبت الخ بقدره من بنيت ذلك وسله مب بل وعضده بما ذكره من أن قوله وأمكن وطؤها يغني عما هنا لانه انما ينبي على التلازم مع أن طئي لم يستند للتلازم فقط بل أقول المبسطى وهى كالصغيرة والاصل في التشبيه التمام وبدل على ذلك ان القائلين بالوفاق لا يشبهون التي لم تبلغ حد السباق بالصغيرة بل صرحوا بمخالفتها وقول مب كافى أى الحسن الخ يقتضى أن عياضا لم يذ كر ذلك مع انه ذكره هو وابن عرفة وعن حملة على الوفاق المبسطى ونصه الآن تكون هي في حد السباق فلا يلزمه

العمليات القياسية دليل واضح ونه وما يقوى قول ابن المواز في هذه المسئلة أن ابن القاسم قال في الصداق الموجب الى أن تطليه المرأة جائز ورأه حالا اه منه بلفظه وبه تعلم ما في بحث ابن رشد السابق وان سل به ابن عات وابن عرفة وبهذا جرى العمل لا بما عند المصنف قال ابو زيد القاسم في عملياته مانصه .

والنقدان أجل بالدخول * اليه من عقد على الحول

والله أعلم (الى تسليم ماحل) ظاهره ولو كان الزوج فقيرا والولى عالم حين العقد بانها انما عند بعض النقد فقط وهذا هو ظاهر كلام غيره أيضا وفي الدرر المكنونة أن سبدي عبد الرحمن والاعلى سئل عن زوج ابنته البكر لفقير جماعة دينار ذهباً وهو لا يعلم عنده الا ما قدر قبته عشرون ديناراً وقع بينهما بغض فقال أبو الزوج لا أمكنك منها حتى تعطيني نصفها نقداً فأجاب بمناصه على الاب أن يمكن الزوج من زوجته ليس له الا ما دخلا عليه اه منها بلفظه افتاء له فان كان معنى قوله دخلا عليه أى بخص أو عرف تنزل منزله فلا اشكال والافقية نظراً لخالفة لظاهر النصوص وبعده من جهة القياس والله أعلم (لا بعد الوطء) قول مب عن عبد الحق وان كان يخرج به الى بلد لا تجرى فيه الاحكام كما ذكرنا فلها أن لا تجبر حتى يدفع اليها الخ يومه انه اذا دفع اليها اصدقاها فليس لها أن تشتر من الذهاب معه وليس كذلك الا يقتضى علم بالذهاب معه الى بلد لا تجرى فيها الاحكام مطلقا كما نص عليه غير واحد وقد ذكره ز هنا وهو صواب (وللمرض والغفر) قول مب الآن ثبت أن كل ما عهل فيه أحدهما عهل فيه الآخر يقتضى أن ذلك غير ثابت مع انه سلم جزم ز بذلك وأيضاً هو نفسه قد قال يغني عن قوله وللمرض والغفر قوله قبل وأمكن وطؤها الخ وذلك انما ينبي على صحة التلازم مع أن طئي لم يأخذ ذلك من جهة التلازم فقط بل أخذوه والله أعلم من قول المبسطى وهى كالصغيرة ومعلوم ان الصغيرة اذا طلبت الامهال تجب ذلك فالمرضة على هذا القول مثلها والاصل في التشبيه التمام فهذانص فقهى ويدل على ذلك ان القائلين بحمل قول ابن القاسم على الوفاق أقول مالك لا يشبهونها بالصغيرة بل صرحوا بمخالفتها قال ابن بونس بعد أن ذكر حكم الصبي والصبية مانصه ومن المدونة ومن دعت به زوجته الى البناء والنفقة وأحداهما مريض مرضاً لا يقدر معه على الجماع لزمه أن يدخل أو يتفق ولا يشبه هذا الصبي ولا الصبية اه محل الحاجة منه بلفظه وقريب منه في اختصار أبي سعيد وقول مب ولان ابن القاسم زاد بعده في الامهات وهو رأي كافى أى الحسن الخ يقتضى ان عياضا لم يذ كر ذلك وفيه نظر ونص عياض في تنبيهه وهو قول مالك وابن القاسم ومن بلغه عن مالك في المراجعة التي لم تبلغ حد السباق ولا يقدر على جماعها اذا دعت الى الدخول في

هذا هو المعروف من قول مالك وابن القاسم ثم ذكر قول يحنون الذي رد به طئي على ح وقال عقبه مانصه اللتمى وهو أحسن اه وعلى ما جعله المعروف اقتصر في المعنى وبه مع ما في مب تعلم انه أقوى وانه كان ينبغي للمصنف أن يعتمد ما نظر الاصل قلت فحصل ان المصنف مخصوص وموافق للمدونة في الجملة خلافاً لـ ومن وافقه لكن الراجح خلافه والله أعلم

(الآن بحلف الخ) قول مب وأما
الدخول فلا يجبر عليه الخ بهذا جزم
ابن عاشر وهو خلاف ما جزم به الشيخ
مباركة في حاشيته وكذا السواداني قاله
جس ثم قال وقد نصوا على أن
لزوم الدخول هو قول ابن القاسم
انظر حواشي ابن رجال اه بل
ما قدمناه عند قوله والى الدخول ان
علم يدل على أن المذهب كله على أنه
يلزمه الدخول راجعه متأملولو
كان دفع النفقة يعني عن الدخول
ما طلق على المعترض ولا على المقفود
إذا أجرى النفقة ولا دخل الأيلاء
على الزوج في غير المدخول بها
وأما قول مب كما يفيد النص
فاعله أراد ما قدمه من قول المدونة
لزمه أن يتفق أو يدخل ولا شاهد له
فيه لأن موضوعه أن أحدهما
مريض عاجز وكلام المدونة في غير
موضع يفيد أن القادر يجبر على أن
يدخل أو يطلق ولو طاع بإجراء النفقة
انظر الأصل (وان لم يجده الخ) قول
ز بلا تأجيل الخ هو تعريف
لكلام د ونصه البرزلي فان
طلبت ضمانه بالصدق مدة تأجيله
فلا يلزمه ذلك إلى آخر ما في ز عنه
وكلام ز صريح في أن محل كلام
البرزلي هو إذا لم تصدق في العسر
وأجل لاثباته لأن هذا هو موضوع
كلام المصنف وعليه فهو مخالف
في التسطية عن غيره واحد من الفقهاء
ولم يحك خلافه انظر نص اختصارها
ونص نوازل البرزلي في الأصل متأمل
والله أعلم وقول ز أن كانت ثيبا
الخ صوابه رشيده وقوله وله في البكر
الخ صوابه في المولى عليها كافي ابن سلون انظر نصه في الأصل

لزوم النفقة ظاهره الخلاف وعلى هذا جزمه اللخمي وذلك أنه قال عن مالك إذا كان مرضا
يقدر معه على الجماع لزمته النفقة وقال عن ابن القاسم وقد سأله إذا كان لا يقدر على جماعها
فدعته إلى البناء وطلبت النفقة قال ذلك لها الآن تكون وقعت في السياق ولم سمع من
مالك وبلغني عنه وهو رأي واختلاف القولين بين لا شرط له أو لا تأتي الجماع وحله غير واحد
على التفسير والوافق وعليه اختصرها المختصرون اه منها يأنظروا وقال ابن عرفة في باب
النفقات مانصه وفيها في مرض السياق لغو وفي مرض لا يمنع الوط معتبرا أنهما فافهم ما فيها
بينهما ما قولان لها والصحون ورجحه اللخمي وفيها لما لا أن كان مرضا يقدر معه على الجماع
لزمته النفقة بدعيته إلى البناء ولا بن القاسم أن كان لا يقدر على جماعها فدعت للبناء وطلبت
النفقة فلها ذلك الآن تكون في السياق ولم سمع من مالك وبغني عنه وهو رأي اه محل
الحاجة منه بلفظه وعن حله على الوفاق التسطي ونصه فيلزمه تعجيله الآن تكون هي في
حد السياق فلا يلزمه هو التعجيل هذا هو المعروف من قول مالك وابن القاسم وقال صحون
في السليمانية لا يلزم الزوج الدخول أن كان بها مرضا لا مندعة له فيه مائة وهي كالصغيرة
قال اللخمي وهو أحسن اه على اختصار ابن هرون منه بلفظه وعلى ما جعله المعروف
اقتصر في العين ولم يحك فيه خلافا ونصه ولا يلزم الزوج تعجيل النقد الآن يدعي للدخول
وهو بالغ وهي ممن تطبيق الوط وان لم تحض كاتبا صحين أو مريضين فيلزمه تعجيله الآن
تكون المرأة قد بلغت السياق فلا يلزمه تعجيله اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم أن هذا
القول أقوى وأن المصنف كان ينبغي له أن يعتمد ما ذهب إليه (الآن بحلف ليدخل الليلة)
قول مب وأما الدخول فلا يجبر عليه الخ بهذا جزم ابن عاشر وهو خلاف ما جزم به
الشيخ مباركة في حاشيته ونصه قوله ومن يادر أجبره الآخر ما روي عن ابن القاسم أو
الزوجة قبض الصدق والبناء أيضا اه منه بلفظه وقال جس مانصه ويحتمل أن
المراد أنه يجبر على الدخول بالشرطين المذكورين وبه قرره السواداني ومثله في حواشي
سيدى محمد مباركة رحمه الله تعالى ثم ذكر كلام ابن عاشر في التثنية الأول وقال عقبه مانصه
وهو خلاف ما تقدم عن السواداني والشيخ مباركة من أنه يجب الدخول ثم قال وقد نصوا على
أن لزوم الدخول هو قول ابن القاسم انظر حواشي ابن رجال اه منه بلفظه قول بل
ما قدمناه عند قوله والى الدخول ان علم يدل على أن المذهب كله على أنه يلزمه الدخول
راجعه متأملولو كان دفع النفقة يعني ما طلق على المعترض إذا أجرى النفقة قولاً على
المقفود ولو قبل البناء مع إجراء النفقة ولا دخل الأيلاء على الزوج في غير المدخول بها
وأما قول مب كما يفيد النص فاعله أراد ما قدمه من نقل ح عن المدونة وهو قوله
لزمه أن يتفق أو يدخل الخ لأن عطفه بأو يقتضي أنه محبر بين أحدهما ولا شاهد له فيه لأن
موضوع كلام المدونة هذا أن أحدهما مريض مرضا لا يقدر معه على الجماع فلذلك لم
يجبر على الدخول وكلام المدونة في غير موضع يفيد أن القادر على الدخول يجب على أن
يدخل أو يطلق ولو طاع بإجراء النفقة وفي ضج عند قول ابن الحبيب قال ابن القاسم
فبين ادعى الزوجية لا تؤمر المرأة بآثاره الخ في الفرع الأول مانصه إذا قامت المرأة على

المنكر شاهدين ولم يأت بعد دفع لزمه النكاح والدخول والنفقة ولا ينحل النكاح منه الا
 بالطلاق فان طلق قبل البناء لم ينفك نصف المصداق فان أئى من الدخول والطلاق فقال ابن
 الهندي كان بعض من أخذت عنه العلم يقول ان السلطان يطلق عليه بعد أربعة أشهر من
 وقت ابائته ويكون بمنزلة المولى لانه مضار خذل وفيه نظر لان مشهور المذهب في ترك
 وط زوجته لغير عين انه يطلق عليه بغير ضرب أجل اه منه بلفظه ونقله ح عند قوله
 في فصل التنازع وليس انكار الزوج طلاقا وسلمه وهو نص فيما قلناه والله أعلم * (تنبيه)
 قال جس مانصه وفي ابن شاس النكاح موجب للنفقة بشرط التمكين وبلوغ الزوج
 واطاقة الزوجة للوط ولا يشترط في الزوجة البلوغ وقيل يلزمه الدخول والنفقة وان لم
 يحتمل اذا بلغ الوط اه حكى في وجوب الدخول قولين وعدم الوجوب هو المشهور هذا
 ظاهره اه منه بلفظه قلت فيما فهمه منه نظري بل كلامه يفيد أنه يجب على الدخول
 والنفقة قولا واحدا والخلاف في كلامه منسب على وقت الخبر فعلى الاول المشهور ووقته
 البلوغ وعلى الثاني المقابل وقته اطلاق الوط فأملاه والله أعلم (ثلاثة أساس) قول
 ز والطلب لها ان كانت ثيبا دون أيها وله في البكر دون توكيل الخ مقابلة الثيب بالبكر
 بخلاف ح واختصار المسبوبة وفيه نظر لانه يقتضى قبضه ولو كانت سفية وائس كذلك
 فالصواب ما في ابن سلون نقله عن التتبيه لابي الطاهر ابن بشير ونصه وللزوجة المطالبة به
 عند حلوله ان كانت رشيقة وان كانت سفية وأراد وليها أب أو غيره المطالبة به فرواية
 المتقدمين أن لذلك وقال المتأخرون يجب أن لاتقع المطالبة به للعادة من تأخيرها الآن
 ثبت من طالبه بالحاجة الى ذلك وأنه حسن نظره عليه القضاء الآن اه منه بلفظه وقول
 ز أى ضمان مال بلا تأجيل الخ هو تحريف لكلام الشيخ أجد والذي فيه هو مانصه
 البرزلى فان طلبت ضمانه بالصدق مدة تأجيله فلا يلزمه ذلك ونزلت ووقعت الفتوى
 بذلك ووافق ابن رشد عليه اه منه بلفظه * (تنبيه) * كلام ز صريح في أن محمل
 كلام البرزلى هو اذا لم تصدق في العسر وأجل لاثباته لان هذا هو موضوع كلام المصنف
 وعلى هذا فالبرزلى مخالفت لما في المسبوبة عن غير واحد من الفقهاء ولم يحل خلافه ففي
 اختصارها لابن هرون مانصه فان طلب الاب من الزوج جديلا بالنقد وقد ادعى العسر
 فقال غير واحد من الفقهاء ان الزوج يحتمل في ذلك محمل المسدين الا أن يثبت في ذلك
 العدم فيؤجل فيه اذا أجرى النفقة والكسوة فان عجز عن ذلك أجل ثم طلق عليه اه
 منه بلفظه ثم راجعت كلام البرزلى في أصل نوازه فوجدته موافقا لهذا ونصه وفيه أى
 نوازل ابن الحاج عن ابن حبيب اذا عسر بالصدق ووجدت النفقة عليها أجل السنة
 والسنتين فان طلبت ضمانا بالصدق مدة تأجيله فلا يلزمه ذلك ونزلت ووقعت الفتوى
 بذلك ووافق ابن رشد عليه وان لم يجد النفقة أجل من الأشهر الى السنة اه منها بلفظها
 فكلام ز غير صحيح على كل حال والله أعلم (نمطلق عليه) قول ز فان حكم بالطلاق
 قبل التسليم فالظاهر أنه صحيح ان أراد مع كونه من لا يرجى له شئ فإفاله ظاهر وان أراد مع
 كونه يرجى له فلا تأمل (وتقرر بوط) قول مب فصول ز لوقال فإليه عليه

(ثم تأمل الخ) قلت قول ز فيجربى
 مثله هذا الخ ينبغى أن يقيد بان
 لا يكون عليها في الطول بقدر ذلك
 ضرر كما يأتى (ثم طلق عليه) قول
 ز فالظاهر انه صحيح يعنى ان كان
 ممن لا يرجى له شئ والا فلا يس بظاهر
 والله أعلم (وتقرر بوط الخ) قول
 مب فصول ز لوقال الخ

صغيرة أو كبيرة لا على عاقلته فيه نظر وما احتج به من نقل ح عن النوادر لا يصلح به الرد على ز أما أولاً فلاسلان قوله فالدية عليه ليس مراده انها عليه في ماله بل مراده انها عليه في الجمله بدليل قوله متصلا به كأنه لما ذكره في الخطا على العاقله والخطا الذي ذكره بين رواية ابن القاسم وقول ابن الماجشون انما هو في الكبيرة فعلى رواية ابن القاسم يجب فيها الدية على العاقله وابن الماجشون يقول بسقوطها بالكيفية مع اتفاقهما على أنها في الصغيرة على العاقله فتأمله وأما ثانياً فعلى تسليم ان كلام النوادر يفيد ما ذكره صريحاً لتسليمه جدياً فالصواب ما قاله ز لان المدونة صرحت بما قاله ز في الكبيرة أى التي يوطأ مثلها وسلم ذلك الأئمة وصرح شراحها بأن الصغيرة التي لا يوطأ مثلها كذلك ففيه في كتاب الحدود في الزنا ما نصه ومن دخل بز وجهه البكر فأضاهها ومثلها يوطأ فأتت من جماعة فان علم أنها مأت من جماعة فدينها على عاقلته وان لم تغت فعليه ما شأنها بالاجتهاد وتيق له زوجه ان شاء طلق أو أمسك فان بلغ الاجتهاد في ذلك ثلث الدية فأكثر كان على العاقله وقد جعل فيه بعض الفقهاء ثلث الدية على عاقلته ونحوها حجة الحائفة اه منها بلقطه قال أبو الحسن ما نصه الا فاضة خلط مخرج البول ومخرج الولد حتى يصيرا شيئاً واحداً قال أفاض يفيض افاضة فهو من قوله أمضى يقضى انضاء وانظر قوله ومثلها يوطأ فانما قصد الوجه المشكل الذي يتوهم معه أن لا شيء عليه وأما لو كان لا يوطأ مثلها فن باب آخرى وقوله فان علم أى ظن وقوله فعليه ما شأنها بالاجتهاد في ماله عبد الحق ومعناه انها أقوم لو كانت بغير ذلك السنين وتقوم بذلك السنين فان كان نقصان الربع أخذت ربع الدية أو الخمس فخمس الدية نكت اه محل الحاجة منه بلقطه وقال ابن ناجي ما نصه أبو ابراهيم بنه على الوجه المشكل الذي يتوهم معه أن لا شيء عليه كما قاله عبد الملك كالخام والبيطار ولو كان مثلها لا يوطأ فخرى ثم قال عبد الحق في النكت انما قال بقي زوجه ثلاثاً يتوهم انها مثله فتطلق عليه اه محل الحاجة منه بلقطه وقال ابن يونس في كتاب الرجم والزنا ما نصه قال مالك ومن دخل بز وجهه البكر فأضاهها ومثلها يوطأ فأتت من جماعة فان علم أنها مأت من جماعة فدينها على عاقلته وان لم تغت فعليه ما شأنها بالاجتهاد وتيق له زوجه ان شاء طلق أو أمسك فان بلغ الاجتهاد في ذلك ثلث الدية فأكثر كان على العاقله وقد جعل فيه بعض الفقهاء ثلث الدية على عاقلته وجعلوا ذلك بمنزلة الحائفة اه منه بلقطه وقال اللخمي في كتاب الحدود في الرجم ما نصه قال مالك في الرجل يأتي امرأته فقومت من جماعة انه ان علم ذلك كانت دينها على العاقله وقال في المجموعة فعين دخل بكر الى الصغر فعتف في وطئها فلم تقم الا يسيراً فأتت ان علم أنها مأت من ذلك فعليه الدية ولا يخبر أهلها ويكفر وقال عبد الملك ان كان فم الحمل للوطأ فلا شيء عليه كالخام والبيطار ثم ذكر تفصيلاً من عند نفسه ثم قال وقال ابن القاسم في الذي يأتي امرأته فيفضيها عليه ما شأنها وان بلغ ثلث الدية كان على العاقله وان كان دون ذلك كان في ماله وقد جعل بعض الفقهاء في ذلك ثلث الدية وجهه أو لا ذلك بمنزلة الحائفة وقال يحنون لا شيء عليه وقال ابن القاسم أيضاً اذا بلغ بها الحال حتى لا تحبس بولها وحتى لا يتفقع بها فأرى

فيه نظر وما احتج به من نقل ح لاجتهاد فيه لان قوله فعليه ديتها معناه في الجمله بدليل قوله كأنه لما ذكره انما هو في الكبيرة فعلى رواية ابن القاسم يجب فيها الدية على العاقله وعلى قول ابن الماجشون تسقط بالكيفية مع اتفاقهما على انها في الصغيرة على العاقله فتأمله على انه لو سلم ان كلام النوادر صريح فيما ذكره فالصواب ما في ز لان المدونة صرحت بما فيه في الكبيرة أى التي يوطأ مثلها وسلم ذلك الأئمة وصرح شراحها بأن الصغيرة كذلك انظر الاصل الخ وقول ز واختاره اللخمي الخ ما مثله في ضيق لكن ما لا ين عرفة هو الصواب لانه الذي يفيد كلام اللخمي في تبصرته وقول ابن عرفة الاول لسماع عيسى الخ صوابه اسماع يحنون انظر الاصل

عليه الدية كاملة اه منها بلفظها وبذلك كله تعلم ما في كلام مب والله الموفق ﴿تنبيه﴾
 ظاهر قول المدونة وان لم تمت الخ أنه من كلام مالك وهو ظاهر نقل ابن يونس عنها أيضا
 وقد صرح اللخمي بعزوه لابن القاسم ونسبه على هذا ابن ناجي أيضا في شرح المدونة وقول
 مب فيه نظير بل الذي اختاره اللخمي قول آخر الخ مثل ما لز في ضح ونصه ومال أصبغ
 الى عدم التكميل واستحسنه اللخمي وعليه فيكون عليه أرش البكارة اه منه بلفظه
 لكن ما لابن عرفة هو الصواب لانه الذي يفيد كلام اللخمي في تبصرته قال في كتاب ارخاء
 السطور مانصه وان أصابها بأصبعه وكانت ثيبا لم تستحق به صدا فاختلف في البكر يذهب
 عندها بأصبعه فقال ابن القاسم في كتاب محمد يكمل لها الصداق لانه فعله على وجهه
 الاقتضا والها على الاجنبي في ذلك ما شأنها وقال أصبغ في الزوج عليه ما شأنها وهو
 أحسن لان فاعل ذلك يفعله سببا يتوصل للاستمتاع عند العجز ليس أن يحسب به اصابة
 الأن يرى أنها لا تتزوج بعد ذلك إلا بما تتزوج به الثيب فيكمل لها الصداق اه منه بلفظه
 وقول ز والظاهر عدم أدب الزوج في هذا كأنه لم يقف على نص في ذلك مع أنه نص
 عليه في النوادر ونقله أبو الحسن عقب ما قدمناه عنه ونقله ح أيضا والله أعلم
 ﴿تنبيه الأول﴾ سلم مب نسبة ابن عرفة المسئلة لسماع عيسى مع أن ح قال
 مانصه ونسب ابن عرفة المسئلة لسماع عيسى وليست فيه اه منه يعني وانما هي في
 سماع يحسنون كما ذكره قبل ﴿الثاني﴾ قال أبو الحسن بعد كلامه المتقدم مانصه واختلف
 فيمن اقتض امرأه بأصبعه فقال في سماع يحسنون من كتاب النكاح لاشئ عليه ولا يجب
 عليه صداق وفي سماع أصبغ عليه الصداق اه منه بلفظه وفيه مخالفة لما في ح
 وابن عرفة وغيرهما فتأمل له يظهر للوجه المخالفة (وموت واحد واقامة سنة) ظاهر
 كلام المصنف أن سبب التكميل متحصر في الثلاثة وفي الدرر المكنونة من جواب
 لابي علي الحلبي بعد أن نقل عن سماع ابن القاسم من كتاب اللعان ان ما لكأ قال فيمن دخل
 بامرأة ثم طلقها فادعى أنه لم يمسها وصدقه وظهر بها حل فادعت أنه منه وأقر بذلك أنه
 يكمل لها الصداق ويلحق به الولد وله الرجعة وأن ابن رشد قال هذه مسئلة صحيحة بينه
 المعنى وأن ابن الموز قال اذا مات الزوج وقد طلق امرأته قبل البناء فظهر بها حل وزعمت
 أنه منه الصواب أن يكون لها صداقها كاملا والميراث ان مات قبل انقضاء العدة للحقوق
 الولد ونحوه في المدينة من رواية زياد بن جعفر وفي النوادر نحوه مانصه وقد أزم الزوج
 الصداق كاملا مهما أقر أن الولد منه وفرض المسئلة أنهم ما تقارروا على نفي الوطء فلا موجب
 لتكميل الصداق الا لحق الولد والله أعلم اه منها بلفظها ﴿قلت﴾ وظاهر ذلك كله كانت
 ثيبا أو بكر الكن قال في الدرر بعد هذا مانصه وأجاب العبدوسى عانصه قال بعض
 القاسمين انها تتخرج على الخلاف الواقع بين ابن القاسم وغيره فيمن اقتض امرأته
 بأصبعه ووجوب الصداق في هذه أقوى لوجه يطول ذكرها والقياس صحيح لتوفر شروطه
 والله أعلم اه منها بلفظها وهذا يدل على أن محل التكميل اذا كانت بكر أو وجهه اذ
 ذلك ظاهر لان خروج الولد يستلزم إزالة البكارة فتأمل والله أعلم وقول ز ويستثنى من

وقول ز والظاهر عدم أدب
 الزوج الخ ما استظهره نقله ح
 هنا عن ابن عرفة عن النوادر ونقله
 أبو الحسن أيضا وقول ز ويستثنى
 من

المصنف عيوب الزوجين الخ اعترضه تو وج وكلام مب يوهم أن فقه ز مسلم لأنه انما اعترض قوله وان كان غير مرضي الخ وليس كذلك بل الفقه غير صحيح والتعليل مرضي وهو حجة على ز لاه ﴿﴾ قلت لان تلذذ غير البالغ كالتلذذ بل وطؤه غير معتبر فكيف بأفامته السنة وقد تقدم لنا أن (١٠) قوله ولها الصداق بعدها انما هو في البالغ والله أعلم (تقبة) من اذ في أسباب

تكميل الصداق لحق الولد كما اذا طلقتها وانصداقا على عدم الوطء ثم ظهر بها حل وادعت انه منه وأقر به ومات انظر الاصل (وصدقت الخ) قول ز وقف النصف الآخر الخ نظاره انه يوقف عند أمين وهو أيضا ظاهر قول التحفة يحلف مطلوب وحق وقفا الى مبرص خصمه مكلفا وهو خلاف ظاهر ابن عرفة وقول المصنف في الشهادات وحلف مطلوب ليتك يديه لان الشاهد العرفي هنا كالحقيقي هناك كما هو صريح ابن رشد وسيله ابن عرفة انظر نصه في الاصل ﴿﴾ ولتظاهر الاول حيث يخفى مظهره أو فلسه والثاني حيث لا يخفى ذلك والله أعلم وقول ز وقيل لاتصدق الخ قائله اللغوي لكن انما قاله في معلوم الصلاح فقط اذا علم بحضرتها خلاف ما يوهمه ز فتأمل ابن عرفة وفيها تصديق بالخلو ولو كانت محرمة أو حائضا أو في نهار رمضان اذا كانت خلوة بناء اللغوي يريد في غير الصالح المعروف بالخبر ان أقرت بعلمه حضرتها قبل ذلك اه منه بلنظرة وما قاله اللغوي ظاهر وان جاءه لوه مقابلا فتأمل انه وان أقره فقط أخذان كانت سفية قول مب على ما نقله في ضيق عن ابن راشد الخ نص ضيق ابن راشد ولو كانت سفية لم يقبل قولها ووجب لها صداقها وقاله ابن محرز في خلوة الزبارة وأشار الى أنه لا يختلف فيه وذلك في خلوة البناء آكد وأوجب اه خليل وفيه نظره وليس في كلام ابن محرز ما يقتضي الاتفاق وقد حكى اللغوي وغيره في البكر قولين أحدهما أنه كالثيب وهي بالخيار أو ولها في أخذه والثاني لمطرف لا خيار لها وعلى ما يقض ذلك اللغوي وهو أحسن اذا كانت خلوة بناء وان كانت خلوة زبارة لم تأخذ هذه الآن تصدقه وحكي ابن عبد السلام في الاسمة والسفية القولين اه منه بلنظرة فاعتقدنا كلام ابن راشد مع اختيار اللغوي ﴿﴾ قلت ويقويه أيضا أنه قول مضمون أيضا واقتصار ابن رشد عليه في المقدمات ونصها وسواء كانت الزوجة بكرة أو ثيبا بنية أو ذات أب حرة أو مملوكة مسلمة أو نصرانية كبيرة أو صغيرة اذا كانت بلغت

تكميل الصداق لحق الولد كما اذا طلقتها وانصداقا على عدم الوطء ثم ظهر بها حل وادعت انه منه وأقر به ومات انظر الاصل (وصدقت الخ) قول ز وقف النصف الآخر الخ نظاره انه يوقف عند أمين وهو أيضا ظاهر قول التحفة يحلف مطلوب وحق وقفا الى مبرص خصمه مكلفا وهو خلاف ظاهر ابن عرفة وقول المصنف في الشهادات وحلف مطلوب ليتك يديه لان الشاهد العرفي هنا كالحقيقي هناك كما هو صريح ابن رشد وسيله ابن عرفة انظر نصه في الاصل ﴿﴾ ولتظاهر الاول حيث يخفى مظهره أو فلسه والثاني حيث لا يخفى ذلك والله أعلم وقول ز وقيل لاتصدق الخ قائله اللغوي لكن انما قاله في معلوم الصلاح فقط اذا علم بحضرتها خلاف ما يوهمه ز فتأمل ابن عرفة وفيها تصديق بالخلو ولو كانت محرمة أو حائضا أو في نهار رمضان اذا كانت خلوة بناء اللغوي يريد في غير الصالح المعروف بالخبر ان أقرت بعلمه حضرتها قبل ذلك اه منه بلنظرة وما قاله اللغوي ظاهر وان جاءه لوه مقابلا فتأمل انه وان أقره فقط أخذان كانت سفية قول مب على ما نقله في ضيق عن ابن راشد الخ نص ضيق ابن راشد ولو كانت سفية لم يقبل قولها ووجب لها صداقها وقاله ابن محرز في خلوة الزبارة وأشار الى أنه لا يختلف فيه وذلك في خلوة البناء آكد وأوجب اه خليل وفيه نظره وليس في كلام ابن محرز ما يقتضي الاتفاق وقد حكى اللغوي وغيره في البكر قولين أحدهما أنه كالثيب وهي بالخيار أو ولها في أخذه والثاني لمطرف لا خيار لها وعلى ما يقض ذلك اللغوي وهو أحسن اذا كانت خلوة بناء وان كانت خلوة زبارة لم تأخذ هذه الآن تصدقه وحكي ابن عبد السلام في الاسمة والسفية القولين اه منه بلنظرة فاعتقدنا كلام ابن راشد مع اختيار اللغوي ﴿﴾ قلت ويقويه أيضا أنه قول مضمون أيضا واقتصار ابن رشد عليه في المقدمات ونصها وسواء كانت الزوجة بكرة أو ثيبا بنية أو ذات أب حرة أو مملوكة مسلمة أو نصرانية كبيرة أو صغيرة اذا كانت بلغت

مبلغا

﴿﴾ قلت لو قال أو بعد لا يباع لا يجاد (تنبيه) في

ح هنا ما نصه فرع قال في رسم الطلاق من سمع أشبه من كتاب الشكاح وسئل عن يكسب ما لا حرام فيه زوج به تخاف ان يكون ذلك مضارعا لانما قال والله اني لا أخاف لكن لا أقوله ابن رشد وجه اشتقاق مالك ان يكون جعله مضارعا للزنا هو ان الله

ثعالى انما أباح الفرج شكاح أو ملكة بن وقال صلى الله عليه وسلم لا نكاح (١١) الابوي وصادق فني ان يكون نكاحا جزا

الاعلى هذه الصفة والمتزوج على
حرام لم يتزوج بصادق ادليس المال
الحرام بحاله فاذا وطئ فيه فقد
وطئ فربا غير مملكتين ولا نكاح
أباحه الشرع اه وقال في الفائق
مانصه قال في البيان اذا تزوجها
بحال حرام قال مالك أخاف أن يكون
زنا لان الله تعالى يقول أن تنكحوا
بماو الكم محصنين غير مسافحين
وهذا ليس له مال ولكني لا أقول
بذلك اذ وفي تكميل غ مانصه
وقال مالك في سماع أشهب من
اكتسب مالا حراما فتزوج به أخاف
والله انه مضارع للزنا ولا أقوله اه
(أو بعضه لا أجل مجهول) قول ز
أو احتل دخولها معا عليه الخ هو
تكرار مع ما قبله (أو لم يقيد
الأجل) قول ماب اما ان كان
ذلك بغضله الخ نحوه لابن الناطم
والشيخ مياره وتعبه أبو علي بانه
خلاف المشهور والمعول به وجب
على ذلك كلام الميضي والفشتاني
والفائق وغيرهم واعترض قياسهم
ذلك على بيع الحبار فانظره وكذا
أبو حفص القامى جعل ما في نوازل
ابن الحاج مقابلا فانظره وانظر
الاصول قلت وقد وجدت بخط
مب عقب قوله هنا وقد نقله ق
عن ابن الحاج وابن رشد الخ مانصه
لكن نقل صاحب الفائق عن
الميضي أن المشهور خلاف ما قاله
فانظره ولا بداه وقول ماب عن
أبي الحسن فانكاح فاسد الخ

مبلغا وطأ مثله لا يجب لها الصداق الا يدعى الميس فان أقرت انه لم يسمها جاز عليها
قولها ولم يكن لها الا نصف الصداق الآن يقر الزوج بالمصايب وتكره هي وهي أمسة أو
مولى عليها فان مطر فواو نحنوا قال لا يقبل قولها في طرحة نصف الصداق وللولي أو السيد
ان يأخذ ذلك منه لا قراره به اه منها بلفظه (أو بعضه لأجل مجهول) قول ز أو احتل
دخولها معا عليه وعدمه حيث جرت عادته ظاهرة كماله أن هذا قسم ثالث مغاير للقسامين
قبله وليس كذلك بل هو عين الثاني منه ما فتأمله (أو لم يقيد الأجل) قول ماب اما ان كان
لنسيان أو غفلة فانكاح صحيح تتبع فيه ق كماله ونحوه لابن الناطم والشيخ مياره وقد
تعب ذلك أبو علي بن رجال بان هذا التقيد خلاف المشهور والمعول به وجب على ذلك
كلام الميضي والفشتاني والفائق وغيرهم واعترض قياسهم ذلك على بيع الحبار فانظره
وكذا أبو حفص القامى في شرح التحفة جعل ما في نوازل ابن الحاج مقابلا فانظره
الميضي وقال به العمل فانظره * (تنبيه) * قال أبو علي في حاشية التحفة بعد أن قال مانصه
وسين ان هذا الكاوى اذا ترك قدر الأجل فيه قصد فلا اشكال في فسحه وكذلك غفلة أو
نسيان على المذهب ومابه العمل وسواء في الجميع تقرر عرف الكواوى أم لا غير أنه اذا تقرر
عرف الكواوى تقرر الاقوت لصداق على صداق فهذا الانخير الدخول عليه ولا تنسخ
النكاح به بعد وقوعه ويرجع فيه لا عرف بمسئلة البيع وأمان وقع دخول فيه فلا ينسخ
في الجميع على المذهب اه منه بلفظه وتأمله فانه غير سديد لان قوله فهذا الانخير الدخول
عليه يقتضى أن موضوعه أنه مع القصد اذ لا يقال ذلك الا فيه لافى الغفلة والنسيان مع أنه
قد جزم أو لا يافسخ مع القصد مطلقا وهو متعين لان ابن الحاج ومن وافقه وافقون على
الفسخ مطلقا مع القصد وان حل كلامه على الغفلة والنسيان فلامعنى لقوله لا ينسخ
الدخول عليه الخ ومع ذلك فهو رجوع لما نقله ابن الحاج ومن وافقه مع اعترافه بانه
خلاف المشهور والمعول به فتأمله فان قلت لاننا لم نجد له شرط شرط طائفا صافى
مختاره وهو قوله تقرر الاقوت لصداق على صداق قلت هذا هو عين ما لابن الحاج ومن
وافقه لانه قد رآه عليه لقولهم ويضرب لمن الاجل بحسب عرف البلد الكواوى
قياسا على بيع الخيار فتأمله بالتصاف وقول ماب قال أبو الحسن اذا اتفق هذا في زماننا
فالنكاح فاسد الخ فيه أمران أحدهما أن ظاهر كلام أبي الحسن الاطلاق وهو لم يقيد
بالقصد كما قيد كلام المصنف اعتمادا على كلام ابن الحاج مع أنه اذا صح النكاح مع الغفلة
والنسيان في مسئلة ابن الحاج ففي مسئلة أى الحسن أخرى تأمله بين لك وجهه ثانيا
أن قوله وانظر الفائق يقتضى أن صاحب الفائق سلم كلام أبي الحسن وليس كذلك بل
قال عقبه مانصه قيل قول أى الحسن انما يجزى على ما قال ابن مغيث عن بعضهم اذا كان
أجل الكواوى متعارفا عند وقوعه تزوج على نقد وكاوى ولم يضر به أجله فانهم يحاملون
على العرف ويكون النكاح صحيحا وأما على المشهور من أنه لا يراعى العرف ويكون
النكاح فاسدا فالجارى عليه صحة النكاح ويحكم بالحلول ولا يعتبر العرف اذ لا يفسر

لا يناسب ما قدمه لانه اذا صح النكاح مع الغفلة والنسيان في مسئلة ابن الحاج ففي مسئلة أى الحسن أخرى وقول ماب وانظر
الفائق أى فانه لم يسلم ما قاله أبو الحسن انظر الاصل

(كفر اسان الحج) ضبطه القسطلاني في باب الحج أشهر معلومات بضم الخاء واطلاق صاحب القاموس فيه لهله اشكال على الشهرة والله أعلم وما الجيزي ومن تبعه غفلة عظيمة حتى عن كلام المصنف في البيوع (وضمته الحج) قول مب بل القبض كاف الحج فيه نظران مراد المصنف هنا الضمان بالفعل أي وجوب الغرم ولا شك أنه مسبب عن القوات اذ لو لم يفت لاخذه الزوج بعينه ومراده في البيوع مجرد التعلق بالذمة فلذا اعتبر بالانتقال فكلامه في الموضوعين حسن جدا والله أعلم (وجاز من الاب الحج) ما استظهره مب من قول ابن محرز هو الصواب لان المكارمة في نكاح التفويض أجلى منها في نكاح التسمية فهو أولى بالمنع ويشهد له ما في التنبيهات مع أن مسألة العتبية التي أخذ منها ابن رشد الجواز في التفويض قال الغمى انها خلاف القياس انظر نصه ونص التنبيهات في الاصل (أو تزوج (١٣) عليها الحج) قلت قال غ في تكميله مانصه نادرة مما نقل الجادري عن الشيخ

أبي موسى بن علال قال اشترى رجل جارية فاشترى امرأته عبدا فقال لها ما هذا قالت الجارية فباع الجارية فباع الجارية فباع الجارية (كلها لافيه) قلت في تكميل غ مانصه الباجي عن ابن الجلاب لأحب الاغراق في كثرة الحديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عن المرأة تدميل أمرها وقله صداقها قالت عائشة وأنا أقول من عندي من شوها تعبرا أمرها وكثرة صداقها أخرجه الحافظان الحاكم وابن حبان واللفظ له وذكر الحاكم انه على شرط مسلم اه وقال نو كره ابن القاسم الدخول بالبدنية لانها ليست من الصادق اه نقله ح يعني عند قوله والافلا لم يمنع نفسها وبالغ في انكار ذلك والتحذير فيه الشيخ زروق في النصيحة قائلا انه يشبه الزنا وقد تالا كثير من الناس عليه

ما أبهمه المتعاقدان وهو خلاف قول الشيخ أبي الحسن في المسئلة اه منه بلفظه (كفر اسان من الاندلس) اعترض مب على الجيزي ومن تبعه صواب وان سكت عنه نو وما قاله الجيزي ومن تبعه غفلة عظيمة حتى عن كلام المصنف في البيوع **قائده** ظاهر كلام القاموس أن خراسان بفتح الخاء لا لاطلاقه فيه ونصه خراسان بلاد والنسبة خراساني وخراسي وخرسني وخراسي اه منه بلفظه لكن صرح العلامة القسطلاني في باب الحج أشهر معلومات من كتاب الحج من شرحه البخاري بانه بضم الخاء فعمل صاحب القاموس أطلق اشكاله على الشهرة والله أعلم (وضمته بالقبض ان فات) قول مب عن طفي بل القبض كاف في الضمان والقوات مرتب عليه فيه نظران مراد المصنف هنا الضمان بالفعل وهو وجوب الغرم عليه ولا شك أنه مسبب عن القوات اذ لو لم يفت لاخذه الزوج بعينه وليس مراده مجرد التعلق بالذمة كما قيده في البيوع فغير عنه بالانتقال فكلامه في الموضوعين حسن جدا وذلك ظاهر بأدنى تأمل والله أعلم (وجاز من الاب في التفويض) اعتمد المصنف هنا كلام ابن رشد مع أنه في ضيق اختياره ما لا ينحصر زوقا استظهر مب ما في ضيق **قلت** وهو الصواب ويشهد له ما في التنبيهات أول كتاب النكاح الثاني ونصها قال مالك لا يجتمع في صفقة واحدة نكاح وبيع وكأنه جعل هذه العلة في المسئلة وقد فسرها أئمتنا رحمهم الله بتناظر العقدين وتضادهما لكون أحدهما مبنيا على المشاحة والمكايسة والآخر مبنى على المكارمة والمساحة فعلى هذا لا ينال سمي لكل واحد منهما معا عوضا أم لا اه محل الحاجة منها بلانظها ولا خفاء أن المكارمة والمساحة في نكاح التفويض أجلى منها في كتاب التسمية فهو أولى بالمنع مع أن مسألة العتبية التي أخذ منها ابن رشد الجواز في التفويض قد قال الغمى انها خلاف القياس ونصه وقال ابن القاسم في العتبية فيمن تزوج امرأة على أن أعطاها أبوها دارا جازا

اه ونص النصيحة ولا يعطيها شيئا عند تكليفها منه وهو صورة الزنا لا سيما ان اضيف الى ذلك اعطاني فكذلك آخر عند ذلك التكين ذ كر ذلك ابن الحاج في مدخله فان ذلك يشبه الزنا وكان يعرف عند بعض أهل المغرب بجمل السراويل اه وقال ابن عريض ومن البدع المحرمة أن يدفع العروس لعمره شيئا من الدراهم لكي تتحل سراويلها قال في المدخل ويحذر من هذه البدعة التي يفعلها بعضهم وهي فيجعة مستهجنة وهي ان الزوجة اذا جاءتها الى الفراش تأخذ شيئا يعطيه لها زوجها في الغالب غير نفقة المحسب حاله وحالها حتى الفراش على ما بين عمان وهذا منكر بين وقد وقع عينة فاس انهم أحدثوا ان الرجل اذا دخل على زوجته يعطى فضة عند دخل السراويل فبلغ ذلك الى العلماء فقالوا هو شيئا لا نافع عود وهذا انما كان في أول ليلة نكاح بالثبني في كل ليلة اه فتوله في الثالثة في كل ليلة ومعنى الاحرية التي أشار لها في النصيحة بقوله لا سيما الحج والله أعلم (والاجل) **قلت** أي في جميع الصادق اتفاقا وأما في بعض فكرهه مالك أيضا وأجازه ابن القاسم انظر ضيق وفي القوانين لابن جزي يستحب

فكذلك اذا قال تزوجهما بمهذه الدار تكون صدقهما فيها واعانة في تزويجهما ذلك جائز وان
قال تزوج ابنتي بمهذه دينار اعلى ان اعطيت هذه الدار لم يجز وكان ذلك نكاحا ويعا
والفرق بين السواين أنه في المسئلة الاولى ملك العطية قبل النكاح ثم هو تزويجها في ثاني
حال بما يترضا عليه وفي المسئلة الثانية انعقد الجميع عقدا واحدا والقياس أنهم ما سوا
لان العطية اذا تقدمت لیتزوج فلم يتزوج اربعتهما منه فصار كالعقد الواحد - د هـ - منه
بلفظه ونقله غ في نكسيلة وأقره وهو ظاهر والله اعلم (فصل في ان حلف الزوج)
قول مب واعترضه طي بأنه محتمل وأنها صحيحة بالمعنى الذي قاله ز تأمله الظاهر
أنه سبق قلم منه رحمه الله لا من ابن أحدهما انه سلم ما قاله ز وهو غير صحيح بالبدنية لان
حاصل كلام ز أن الزوج يحلف أنه ما أفرد الا بالف ثم يحلف الوكيل أنه مأمور باليقين
فان نكل حلفت الزوجة أن أصل النكاح باليقين لأن الزوج أمر الرسول باليقين وكيف
يعقل أن تحلف الزوجة ان أصل النكاح انعقد باليقين لغيرم لها الوكيل وهو معترف
بذلك وبان الزوج بذلك أمره وقد حلفه على ذلك هذا مما لا معنى له أصلا - ثمانية - ما
أنه جعل ما قاله طي عين ما قاله ز وليس كذلك بل مراد طي أنه ان نكل
الوكيل فحلف هي أنه تعدى بدليل استدلاله بكلام ابن يونس فتأمل به بالانصاف - تنبيه -
هذا الذي قاله طي وان كان صحيحا في نفسه لا يندفع به اعتراض غ لان ظاهرا كلام
المصنف أن الغرم توقف على حلفها أنه تعدى في العقد باليقين حقت عليه الدعوى بذلك
أم لا وليس كذلك بل محل ذلك اذا حقت والا فيغرم بمجرد النكول الآن يجب عنه بأنه
اتكل على شمره أن يمين التهمة يوجب النكول عنها بمجرد الغرم وانه أعلم (وفي تخليف
الزوج له ان نكل الخ) قول مب هذا البناء معكوس الخ ما نسب ز للجواهر كذلك
رأيت فيها ومثله لابن بشير قال ابن عرفة بعد أن ذكر القولين ما نصه قلت سبب الخلاف في
عدم توجه الحلف على الوكيل الخلاف في وجوب حلف الزوج على عدم علمه بالعداء
وعدمه وتال ابن بشير بسببه عين الزوج على تصحيح قوله فقط أو عليه وعلى ابطال قول
الرسول فعلى الاول بعد مقرر فلا يحلف الرسول وعلى الثاني يحلف الرسول وبلت في هذا
لكون النكول كالاقرار فلا يحلف الرسول أو لا يحلف - قلت في هذا الاجر انظر لان الحلف
على مجرد الدعوى دون شاهد به لا دليل ولا نكول المدعى عليه أصول المذهب تأباه
وكون النكول اقرارا لا يعرف الا بين التهمة هـ منه بلفظه - قلت وما جزمه ابن عرفة
في سبب الخلاف هو الظاهر وقد سبته اليه للغمي فانه قال بعد ذكر الخلاف ما نصه الشيخ
رحمه الله أما عينه قبل الدخول فانما يحلف أنه ما أمره بما يبين لا غير ويختلف في صفة
يمينه بعد الدخول فقال ابن القاسم في كتاب محمد يحلف أنه ما أمره بالاجابة ولا علم بما
اقتات عليه الا بعد الدخول فعلى هذا يصح أن يقال لا يضر الرسول اقراره بالعدا لما كان
على الزوج أن يحلف أنه لم يعلم قبل الدخول فاذا نكل سقط عنه المقال عن الرسول لان
يمين الزوج بين تهمة فلا ترجع ويصح ان يقال لا يحلف انه ما علم لانها بين تهمة ولا علم عند
الزوجة بعلمه ولا تدعى انه بلغها ذلك عنه هـ محل الحاجة منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا

الجمع بين النقد والكافي وثمة قد
ربيع بدنا بقر قبل الدخول هـ (ان
تعدى الخ) قول مب وانما صحيحة
بالمعنى الخ يقتضى صحة ما لز
وفيه نظر ظاهر اذ كيف يعقل ان
تحلف أنه بالعين لغيرم لها الوكيل
وهو معترف بذلك وبان الزوج
بذلك أمره على أن ما لطف ليس
هو عين ما لان مراد طي أنه
ان نكل الوكيل فحلف هي أنه
تعدى بدليل استدلاله بكلام ابن
يونس فتأمل به - قلت فلو قال ز
فحلف هي ان الوكيل تعدى الخ
أي ان - حقت عليه - الدعوى والا
غرم بمجرد نكوله كالمهجوم لو وافق
ما لطف فتأمل والله أعلم (قولان)
قول ز بكافي الجواهر الخ هو
كذلك فيها ومثله لابن بشير قال ابن
عرفة سبب الخلاف في عدم توجه
الحلف على الوكيل الخلاف في
وجوب حلف الزوج على عدم
علمه بالعداء وعدمه ثم ذكر عن ابن
بشير مثل ما في خش ثم قال قلت
في هذا الاجر انظر لان الحلف على
مجرد الدعوى دون شاهد - سببه -
ولا دليل ولا نكول المدعى عليه
أصول المذهب تأباه وكون النكول
اقرارا لا يعرف الا بين التهمة

وقبله وهو يفيد أن الراجح هو قول محمد لأنه الجارى على المنصوص لابن القاسم وقول
أصبغ إنما هو جارى على غير منصوص فتأمل وكلام ابن يونس يفيد أن ما عزا إلى اللخمي لابن
القاسم متفق عليه فإنه قال بعد ذلك قوله أصبغ مناصه قال ابن المواز هذا غلط لا يعين
للزواج على الرسول إذ لو أقر بالتمهيد لم يكن يدين من الزوج فلما تركه المين فقد أزم ذلك
نفسه بر محمد بما أنه لا يدين من الزوج أنه ما علم عازا إلا بعد البناء فإذا انكح عن ذلك لم يسه
الغرم فلذلك لم يكن له على الرسول عين اه منه بلفظه فانظر احتجاج ابن المواز على تعليل
أصبغ بقوله إذ لو أقر بالتعدي الخ وتسليم ابن يونس ذلك وتوضيحه بما ذكره ومعلوم أنه
لا يبيح الابتغى عليه أو بما علمه الخصم والله أعلم (وان لم يدخل ورضى أحدهما لم
الآخر) ظاهره أن ذلك يلزم مطلقا ولم أر أحدا ممن تكلم عليه قديمي شي ولكن لا يدين
تقييده في ابن يونس مناصه قال ابن القاسم وإذا أنكر الأحرار ما روجه به ثم أقر ورضى بعد
ذلك فإن كان أنكاره ردا وفسخا لنعلمه فلا يجوز أن يجزئه قرب أو بعد الانكاح جديدا وان
لم يكن على الردم مثل أن يقول أكثرتم على وما أحب هذا وما أرى أرضى وشبه هذا فلا
بأس أن يجزئه قرب وان طال الأحرار ولا يعلم منه رضا ولا حفظ فلا يجوز إلا أن ياتفا
نكاحا جديدا حيث لم يجزه حين علم ولا نهما لا يتوارثان وأما ما قرب فيستوارثان استنبأنا
قال وتحرم على آباءه وأبائته قال الشيخ رد ذلك أو رضى به وقاله أصبغ وذلك كله ما يدخل
وبالله التوفيق اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وسلمه وقول ز أورضيت هي
بالانفرامه ظاهرا الاطلاق وهو ظاهر المصنف والمدونة وقيد اللخمي بما إذا كان عين له
الزوجة أو زوجته من تشبه أن تكون من مناحه والا فلا يلزمه ذلك وعلمه بقوله مناصه
لأنه يقول مثل هذه المرأة تطلبنى بلوازم مثلها وفي ذلك ضرر على فقده تكون ذات يسار
وشرف وقدر وليس نفقة كنفقة غيرها اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وقال
عقبه مناصه قلت ظاهر قولها أن ترضى المرأة بألف فيثبت النكاح عدم التفصيل فيها
وهو الاظهر لان اسقاطها يوجب كون مهرها الباقي اه منه بلفظه قلت الاظهر ما قاله
اللخمي وما لابن عرفة روجه الله تعالى وتعليله بقوله لان اسقاطها يوجب كون مهرها الباقي
لا يلزم اللخمي لأنه لم يعمل النفقة قائما تابعة للصدوق بل عللها بأنها تابعة لحالها من الشرف
وما ذكره وذلك ثابت لها بعد اسقاطها الا ان وسبق قول المصنف في باب النفقة على قسدر
وسعه وحالها وهذا ابن عرفة نفسه لم يذكر قولاً بأن النفقة تابعة للصدوق أصلا فضلا عن
أن يكون مشهورا قال في باب النفقة مناصه وفي ارشاه المستور منها الا حد للنفقة هي على
قدر عمره ويسره وفي الجلاب وغيره على قدر حالها من حال اللخمي وغيره المعبر حالهما
وحال بلدهما وزمنهما وسعرهما ونحوه سمع عيسى ابن القاسم ونقل ابن عبيد السلام اعتبار
حال الزوج فقط لأعرفه اه منه بلفظه فكلامه هذا حجة عليه وشاهد اللخمي تأمله
بأنصاف فيقيد المصنفه أيضا والله أعلم * (فرع) * إذا لم يرض أحدهما بما عا ذكر
وأقر الوكيل بالتعدي فلا يحمل ذلك منه على أنه قصد التحمل بالزائد فإن ادعى ذلك عليه
الزوج فقال ابن عرفة مناصه ولعل بعد الحيد عن التونسى ان أقر بالتعدي لم يلزمه شي إلا أن

اه وما جزم به ابن عرفة في سبب
الخلاف هو الظاهر وقد سبقه إليه
اللخمي ونقله ابن عرفة مختصرا
وقبله وهو يفيد أن الراجح هو قول
ابن المواز انظر الاصل والله أعلم (لزم
الآخر) لا يدين تقييده بما إذا لم
يكن أنكاره ردا وفسخا لنعلمه والا
فلا يجوز أن يجزئه قرب أو بعد الا
نكاح جديد كما في ابن يونس وابن
عرفة انظر الاصل وقول ز فان
رضى إلى قوله أو رضيت الخ يعنى
بالقرب فيها وظاهره كالمنصف
والمدونة الاطلاق وقيد اللخمي
بما إذا كان عين له الزوجة أو روجه
من تشبه أن تكون من مناحه
والا فلا يلزمه واستظهره في الاصل
انظره

(ولم يلزم الخ) قول ز أو وجوب الخ فيه نظر ظاهر لان الذي تقدم انه لا بد أن تصدق صدق مثلها فأكفر فلا يصح هذا الجواب تأمله (ونقدها الخ) قول ز في الصادر من الزوج الخ هكذا في ع (١٥) ولا محصول له اذ لا يترتب على هذا الخلاف شيء

ولو قال في الصادر من الولي ويراد به من يصح اقراره بقبض الصدق لظهرت غرة الخلاف فتأمل والله أعلم قلت ولو قال ز من الشهود بدل من الزوج لكان أوضح والله أعلم (بلاوهيت) قول ز من النكرة المخصصة الخ هو الصواب وفي بعض النسخ المحضة وهو تحريف (ولاب) قول ز في محجورة الخ من مثله في عج وهو ظاهر وفي بعض النسخ في محجورته محجورة أم لا وهو تحريف (والموصى قبله) قلت قال غ في تكمله مانسه عياض قد يجحجج به فيا اذا ذهبت المحجورة ليسكني زوجها معها في دارها وانفادها على نفسها ما رغبة في الزوج ومخافة طلاقه وغبطة به وانتهان فارقها رجعت تسكن دارها وتتفق على نفسها وتقدم ما رغبه من زوجها وان ذلك لها اذ طلبته على ما فقي به شيوخ الاندلس وبه أفتى أبو القاسم ابن عتاب وقاله شيخنا هشام بن أحمد الفقيه والقاضي محمد بن محمد بن وغيرهم وهو الذي يوجهه النظر ولم يرد ذلك يجوز في اسقاط الثقة أو المطرف الشعبي وقال يلزم على هذا فيما طلب من مالها ان يسوغ له اذا ساعده وخشيت فراقه ان لم تفعل قال أبو الفضل عياض وهذا يلزم والفرق بينهما انها تقول في الوجه

يدعي عليه الزوج أن ما زاده حمل منه فقد يكون له ذلك على قول أصبغ في الخامس من البسوع قلت لاروجه تخصيص كون ذلك له بأصبع لانما حينئذ دعوى معروف وأصل المذهب في المدونة وغيره ان وجهها اه منه بلفظه • (تبيينات • الاول) • فهم ابن عرفة رحمه الله أن الإشارة في قول التوسني فقد يكون له ذلك الخ لتحليفه وهو خلاف المتسادر منه ومع ذلك ففي قوله وأصل المذهب توجيهها الخ نظر لانه ان عني مطلقا فليس كذلك باعتبارفه هو نفسه وان عني فيما يدل المدعي أو ذمته فلم ولكن مستلما لست من هذا القسم فتأمل بانصاف • (الثاني) • ما تقدم للتوسني من أنه لا يلزمه شيء اذا اقر بالتعدي قبل البناء هو ظاهر كالأمر غير واحد وخالف في ذلك الحمي فألزمه الغرم وعمله بقوله لان الزوج يقول أنت أوجبت علي عينا تعديا منك واليمين بما يشق على الناس فعليك غرم ما أدخلتني فيه اه منه بلفظه • (الثالث) • قال ابن عبد السلام قال بعضهم ان أقر الوكيل بالتعدي قبل الدخول لزمته الالف الثانية وفيه نظر من وجهين أحدهما أنه لم يقرب بعده شيئا فلا يضمن والثاني أنه لو ضمن بالاقراء ضمن مع البينة اه وأقره في ضيق وتعقبه ابن عرفة ونصه قلت ان أراد يضمنهم غير الحمي فلا أعرفه لغيره وان أراد به الحمي فقد ترك من كلامه ما يمنع ما ذكره من التعقب وهو قول الحمي لان الزوج يقول فذكر ما قدمناه عنه ثم قال فهذا يسل تعطى في تعقبه بعد تفويته بعده شيئا لبيان الحمي موجباً لذلك وهو ايجاب تعديه بدخول مشقة الحلف عليه وسئل عنك بقياس التلازم الذي زعم ان الملازمة فيه بينة لان قيام البينة يمنع توجه الحلف عليه وتوجهه هو الموجب للغرم لا غيره فيمنع الغرم ما فاته اه منه بلفظه قلت وما قاله ابن عرفة ظاهره ومحل غرم الالف على أن الزوج بعد تسكوله دخل بزوجته قبل أن ترضى بالالف ولو فارقها قبل البناء لم يغرم على هذا القول الاجتهاد كما يوضح ذلك من قول الحمي فعليك غرم ما أدخلتني فيه فتأمل والله أعلم (ولم يلزم تزويج أدنه) قول ز أو وجوباً كما تقدم في تزويج البتية الخ فيه نظر ظاهر لان الذي تقدم له ولغيره أنه لا بد أن تصدق صدق مثلها فأكفر فلا يصح هذا الجواب تأمله (ونقدها كذا مقتضى لقبضه) قول ز ولو اختلف الزوج والولي في الصادر من الزوج الخ هكذا هو في عج ولا محصول له ولا يترتب على هذا الخلاف شيء ولو قال في الصادر من الولي ويراد به من يصح اقراره بقبض الصدق لظهرت غرة الخلاف فتأمل والله أعلم

• (التفويض والتكليم) •

(بلاوهيت) قول ز حال من النكرة المحضة كذا وجدت في جميع النسخ بالخاء المهملة والصاد المعجمة وهو يناقض قوله قبل ان قول المصنف بلا ذكر مهر صفة لعقد والظاهر انه تصحيف وأصله المختصة بالخاء المعجمة والتاء المتناة من فوق والصاد المهملة ثم وجدت كذلك في بعض النسخ (ولاب) قول ز في محجورة أم لا صواب في محجورة أم لا كما

الاول انا ان فارقني رجعت كل مالى وأسكن دارى ولا تزوج سواه فسكنائى الا ن دارى وأكلى مالى مع زوج أرغب فيه أو لى بي وغير ذلك من ماله باق لها طلقت أو بقيت ابن عرفة ان كانت ممن يرغب فيها أو الاظهر قول الشعبي والافقول غيرهم وأخذته عياض أيضاً من قوله في ارشاء السطور بوجوب اتفاهه على أمه الفقهية ولها زوج معسر ولا جنة له ان قال لا أفنق حتى يطلقها

ابن عثاب صوب ابن لبابة قضاء
 سليمان بن أسود على أب طاب زوج
 ابنته وهي في ولايته باخراجه من
 دارها ليكرهها لها قال سليمان بن
 أسود للزوج ذلك دار قال لا تفعه
 اخراجه منها وقال لا كرامة لان
 تخرج ابنتك من دارها الى دار
 أخرى عني بفراشها على عنقها
 من دار لدار ليس هذا من حسن
 النظر اه منه بلفظه في أو اخر كتاب
 النكاح الثاني (وردت زائدة المثل)
 قول مب هذا الدليل عنده
 معكوس الخ أيده هوني بان ردها
 مازاد من المثل على المسمى واضح
 وجهه لانها رضىت بما سماها لها
 وعلى ذلك مكنته من نفسها فلا وجه
 لاخذها مازاد عليه بخلاف عكسه
 فتأمل اه الاضافة في المصنف لفظية
 فليست على معنى حرف والاصل
 وردت زائدة على المثل ثم زائدة المثل
 ثم زائدة المثل والله أعلم (أو أسقطت)
 قول ز فقد فارقت الخ أي أو بقيت
 معه هذا مراد غ لان هذا القول
 المشهور الذي قاله مالك صريح
 في التسوية بين أسقاطها الشرط
 وأخذها به في الزوم كافي نقل ق
 وح عن ابن رشد ومثله في ابن
 عرفة وبسقط بحث بب ووق
 مع غ بان ما هنا في مسقط الشرط
 وما يأتي في الآخذة انظر الاصل
 والله أعلم
 (١) كذا بالاصل وزاد في الحاشية
 الصغيرة وقبل ثم زائدة المثل
 بالتونين ونصب المثل اه معجمه

في عجم وهو ظاهر (وردت زائدة المثل) قول ز لانها اذا ردت من مهر المثل مازاد على
 المسمى مع أنه لا عين في نفسه فأولى أن ترد مازاده المسمى على مهر المثل أصله لعجم وفيه عند
 التأمل الصادق نظر لان ردها مازاد من المثل على المسمى واضح وجهه وهو أن يقال لها انك
 رضىت بما سماها لك على ذلك مكنته من نفسه فلا وجه لاخذك مازاد عليه بخلاف ما اذا
 زاد المسمى على صدق المثل فلا يوجب عليها بذلك ثم هذا مبني على ما شرح به عجم من أن
 المعنى وردت مازاده المثل على المسمى وهو لم يتبعه أو لا في ذلك بل شرحه بما وافق ما للشارح
 ففي كلامه تخليط والظاهر أن المصنف انما أشار الى ما قاله الشارح من أن معناه وردت
 مازاده المسمى على صدق المثل ومفهومه أنه اذا لم يرد المسمى على المثل بل سواه أو نقص
 شيئا فلا ترد شيئا وهو كذلك وأما رد عجم ما قاله الشارح بأنه لا يصح الآن تكون الاضافة
 على معنى على وليست بموجودة فجوابه ان الاضافة هنا لفظية فليست على معنى حرف
 وهي من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله بعد اسقاط حرف الجر توسعا وأصله وردت زائدة
 على المثل ثم زائدة المثل (١) والله أعلم (أو أسقطت شرط قبل وجوبه) قول ز قاله غ ما قاله
 غ قال نو بحث معه بأن الذي قطعه به المصنف لزوم الاخذ بالشرط اذا أخذت به وقياس
 اسقاط الشرط على الاخذ به ممنوع للاحتياط في القيس عليه دون المقدس اه منه بلفظه
 قلت وقد أشار اليه بب فقال بعد ذكر كلام غ مانصه قال شيخنا رحمه الله تعالى
 ما هنا في مسقط الشرط وما هنا في الاخذ به فتأمل وقد قال ابن عبد السلام الفرق
 بينهما هو موجب تعليل ابن يونس تفرق الامام بين مسئلة ذات الشرط وبين الامة
 اختارة نفسها قبل العتق فانظر اه منه بلفظه وأشار الى ما ذكره ابن يونس في باب خيار
 الامة تعتق اذا كانت تحت عبد من كتاب الأيمان بالطلاق ورضه محمد بن يونس والفرق
 عندى بينهما ان الامة انما يجب لها الخيار اذا اعتقت والعتق لم يقع بعد فقد سلت وأوجب
 شيئا قبل وجوبه لها فلا يلزم كارك الشفعة قبل أن يستوجبها والحرة قد أوجب لها زوجها
 الشرط ان فعل وملكها منه ما كان يملكه فلها أن تقضى به عليه قبل أن يفعل وأن تفعل
 كما كان ذلك له أن يلزمه نفسه قبل أن يفعله متى ما فعله وبالله التوفيق اه منه بلفظه
 ومعنى كلام ابن عبد السلام أن هذا الفرق بعينه يقال في مسئلة الشرط فان قالت ان
 فعله زوجي فقد أسقطت شرطي فلا يلزمها الا انما يجب لها الخيار اذا تزوج وهو الآن
 لم يفعل فقد أسقطت شيئا قبل وجوبه وان قالت قد اخترت نفسي لزوم ذلك لانها نائية
 مناب الزوج قلت وهذا كله فيه نظر والحق ما قاله غ اذ لا يستقيم ما قاله الاول كان
 الحكم ما ذكره واديس كذلك فان هذا القول المشهور الذي قاله مالك صريح في التسوية
 بين اسقاطها الشرط وأخذها به في الزوم كافي نقل ق وح عن ابن رشد فيما سياتي
 في فصل الرجعة ومثله في ابن عرفة ونصه ابن رشد وقال مالك من شرط لها زوجها ان تزوج
 عليها فأمرها به ها فقلت ان تزوج علي فقد اخترت نفسي أو اخترت زوجي لزوم قولها اه
 منه بلفظه ولهذا اعترض ابن عرفة فرق ابن يونس المتقدم فقال عقبه مانصه قلت فينتج
 هذا الزوم ما وقعته من طلاق لاما وقعته من اختيار زوجها فتأمل اه وهو حق لاشأن

فهذه الجواب الذي أجاب به عن بحث غ مع المصنف وجب على المصنف اعتراضاً
أشدم من اعتراض غ فان اللازم على اعتراضه أن المصنف ذكرهنا أحد قول مالك وهو
خلاف المشهور وعلى كلامهم اللازم للمصنف أنه ذكر قول ليس بوجود أصل فقد قال
ابن عرفة بعد كلام مانصه ومن أنصف علم أن سؤال ابن الماجشون ليس عن أمر جلي ولا
سوى بينهما مالك نازع وبعض أصحابه أخرى وحصل ابن زرقون في التسوية بينهما في لزوم
ما أوقفناه قبل حصول سبب خيارها وعدمه ثالثاً التفرقة المذكورة لابن حارث عن أصبغ
مع رواية ابن نافع والباقي عن المغيرة مع فضل عن ابن أبي حازم ومعروف قول مالك أنه
بلفظه فتأمل بانصاف (والانعد) قول ز كما استظهره ابن عرفة الخ كتب عليه
شيخنا ج انظر هذا مع ما تقدم له وكلام ابن عرفة جار على ما سبق له من خطه يعني
ما سبق له من أن الاختلاف بالنوع واجب التعدد وقد سبق لز اعتراضه وما أشار إليه
شيخنا صحيحاً في أنها أن تكون كزوجة أخرى فتأمل (وجاز شرط أن لا يضربها الخ)
قول ز فروى سحنون أخاف أن يفسخ النكاح قبل البناء الخ الذي في عبارة ابن رشد
وغيره فروى عن سحنون زيادة عن فهو من قوله لا من روايته ثم كلامه بفسد أنه ليس في
ذلك إلا القولان اللذان ذكرهما وأنه لا فائل بمضى النكاح ولزوم الشرط وليس كذلك
ففي ابن عرفة مانصه وفي أعمال شرط تصديقها دون عين في المغيب والرحيل والضرر أو
فيه مادون المغيب تعالى لابن عات عن ابن فحقون وابن عبد الغفور اه محل الحاجة منه
بلفظه ونص ابن عات في طرته نقلاً عن الاستغناء وان أراد ترك العين ويجعلها مصدقة
بغير عين فلهما المبحر في المغيب وجاز في الرحيل والضرر والزينة وتقول وهي مصدقة فيما
ادعته من الضرر في نفسها وفي الرحيل والزينة بغير عين فلهما ثم قال بتصلابه مانصه
والظاهر من وثائق ابن فحقون أن التصديق في المغيب بغير عين جائز عامل لازم خلاف
ما تقدم في هذه الطرقة وكان ابن دحون رحمه الله يفتي بأن من التزم التصديق في الضرر أن
ذلك لا يلزمه ولا يجوز إلا بالينة ذكر ذلك عنه ابن رشد رحمه الله في شرحه لسماع عبد
المالك من كتاب التفسير بعد أن تقدم من قوله هو رحمه الله أنه لا اختلاف في أعمال التصديق
في الضرر مشروطاً في أصل العقد وقد روى سحنون أنه قال أخاف أن يفسخ قبل البناء فان
دخل بها فلا يقبل قولها إلا بالينة على الضرر فتأمل ذلك في الشرح اه منها بلفظها ونحوه
لابن سلون وفي اختصار المنسبية لابن هرون مانصه وإذا صدق الزوج زوجته في الضرر في
عقد النكاح فاختلف فيها قول سحنون فقال مرة يفسخ قبل البناء فقط وقال مرة يفسخ
قبل وبعد قال مرة الشرط لازم فإذا قلنا بلزوم الشرط وأضر بها رفعت أمرها إلى الحاكم
وأثبتت الصداق عنده لثبت الشرط أن أنكره زوجته أو أن اعته فيه وأنكر الأضرار
حلفت بالله لقد أضر بها أو ماله الأضرار امتصلاً إلى حين يمينها ثم تطلق نفسها ثم قال
وان كان الشرط أنها تصدق دون عين لم تحلف ويعضى الحاكم ذلك بعد الاعذار لا لزوم فيه
اه منه بلفظه وعلى هذا القول اقتصر في المقصد المحمود ونصه الضرر إذا طاع تصديقها فيه
لزمه ويكره عقده وان قيد به يمينها فيه أو أطلق حلفت حيث أحب إلا أن يقول دون عين

(والانعد) قول ز كما استظهره
ابن عرفة الخ هو جار على ما سبق
لابن عرفة وقد تقدم لز اعتراضه
تأمله قلت وقول ز بوجوب
حكا الخ بل في المنسبية أنه يوجب
يفسأ على ما تقي حكمه ق عند
فوله وتقر انظره (وجاز شرط الخ)
قول ز فروى سحنون الخ الذي
في عبارة ابن رشد وغيره فروى
عن سحنون وقد حصل هو في ان
في المسئلة أقوالاً وان القول بمضى
النكاح ولزوم الشرط هو أحد
أقوال سحنون وقول مالك في الموازية
وعليه اقتصر ابن عبد الغفور وابن
فحقون والجزري فيكون هو الرابع
انظره (ولها الخيار الخ)

مام تمكنه من نفسها فان تلذذ منها بشئ سقط شرطها وان ادعى التلذذ وانكرته حلفت
 ولها رد العين اه منه بلفظه ونقل في الموازية عن مالك كما نقله اللخمي وقوله ابن عرفة ونصه
 اللخمي النكاح بشرط ماوجب تعليقاً بمافع له يبد الزوج ثابت وبمافع له يبد الزوج على
 أن الزوج مصة صدقة عليه أنه فعله روى محمد لا يحل فان نزل مضي ولها طلاقه محمد كشرطه
 ان أضره أو شرب خراً أو غاب عنها فأمرها بئسها اه محل الحاجة منه بلفظه فتحصل
 أن في المسئلة أقوالاً وأن القول بمضي النكاح ولزوم الشرط هو أحد أقوال أصحابنا
 وقول مالك في الموازية وعليه اقتصر ابن عبيد الغفور وابن فقنون والجزري فيكون
 الراجح هذا ان محل ما في الموازية على أنه يمضي بالعقد كما هو ظاهر كلام ابن عرفة المتقدم
 فان محل على أنه يمضي بالدخول كافيه منه اللخمي كانت الاقوال خمسة ونص اللخمي
 قال في كتاب محمد وان شرط ان جاءت وفيها أثر ضرب وادعت أنه منه فهي مصدقة فأمرها
 بئسها فخات وبها أثر ذلك فزعمت أنه فعله ما قال مالك الطلاق لازم ولا قول له ان زعم أنها
 كاذبة قال الشيخ رحمه الله ان شرط أن مصة صدقة كان قد دخل غررى بقاء العصة فتقدم
 تكرهه فتدعي عليه ما لم يفعله إلا أنه ان فات بالدخول صدقت لانه جعل ذلك اليه فلا
 يسقط قولها بالشك ولا ترد في العصة بالشك ان اختارت الطلاق اه محل الحاجة منه
 بلفظه وبهذا كله تعلم ما في كلام ز والله أعلم (ولم يقل ان فعل) قول ز ويحتمل
 أن قوله ان لم يقل الخ مقول القول الخ هذا الاحتمال هو المتعين والاول فيه نظر ادفعه
 شرطاً بصريحه حشو واستغنى عنه بقوله ببعض شروط لان معناه بفعل بعض شروط فيصير
 المعنى ولها الخيار بسبب فعل بعض شروط بشرط أن بفعل بعض الشروط ولا يخفى ما في
 ذلك مع أن الاصل عدم الخذف فتأمله وقول ز ولكن ما هنا ضعيف الخ سكت عنه
 مب وكتب عليه شيخنا ج انظر من ضعفه اه وقال نو بعد كلام مائه هذا حاصل
 ما في ح ولم يقل ان ما في المصنف ضعيف وكذا قرر تحت وقوله محشياً وغيرهما اه منه
 بلفظه قلت وما نسبته ز للواو غي جميع فانه قال عند قول المدونة في كتاب النكاح
 الاول فان أتى شأمن ذلك الخ مانصه قلت لا اشكال في هذه العبارة وانما التراجع لو قال أتى
 وللموثقين في ذلك كلام جيد والمقصود التنبيه وقد ذكرنا بعضه في غير هذا التعليق ابن
 القحطال لافرق بينهما ابن لمبابة دليله قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاماً الآية أليس قد
 استرحب العقاب بالبعض كالكل فكذلك في مسئلتنا قلت هذا غير صحيح لان تلك
 الاشياء كرت في طريق السلب فاتفقت على القرينة فلا يقدح في ذلك لأن ذلك وانما
 يحسن ذلك لو ذكر بواو الجمع ولئن سلمنا أن الإشارة راجعة الى البعض والكل فاستوى
 الحكم في العقوبة بين البعض والكل فلا يلزم التسوية في مسئلتنا لانه لا يلزم من التسوية
 في فعل الله تعالى بين الكل والبعض التسوية في فعل المكلف لان الزوج من جهة أن يقول
 لم نلتزم ذلك الاعلى فعل المجموع لا البعض وهو غرض صحيح وهذا الاعتبار عليه لمن أنصف
 اه منه بلفظه قلت وهذا لا يوجب ضعف ما للمصنف لوجوه أحدها ما تقررى فن
 الاصول أنه لا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول ثانياً ان غ قال في تكميله عقب

قول ز ويحتمل ان قوله الخ هذا
 هو المتعين اذ في الاول تكرار واضح
 مع قوله ببعض وقول ز لكن
 ما هنا ضعيف الخ كتب عليه ج
 انظر من ضعفه اه وقال نو بعد
 كلام هذا حاصل ما في ح ولم يقل
 ان ما في المصنف ضعيف وكذا قرر
 تحت كلام المصنف وقوله محشياً
 وغيرهما اه

كلام الوافعي مائه قلت الاول مشترك لان الجريان في طريق السلب حاصل
في قول الموقن وطاع لها أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى ولا ولا فتأمل اه منه بلفظه ثالثها
أن الميطي وغيره سلوا كلام ابن الغرور ومن وافقه وقبلوه والمصنف تابع لهم وقد قبل
كلامه محققاً ومن تكلم عليه ولم يعترضوه كق و غ و ب و ب و ت و ابن
عاشر و طي وغيرهم فيجب التعويل عليه لذلك ولأن فيه الاحتياط لأقرب وجع المطالب
اتفاقاً فتأمل به انصاف (وعليه انصف قيمة الموهوب الخ) قول مب عن ضج اعتبار
يوم الافاتة مبنى على أنها ملكت النصف الخ سلم وهو مشكل باعتبار الهبة أذمة مقتضى
ذلك أن الزوج أخذ نصف العبد بعينه كهبه بعض الشركاء جميع العبد المشترك فلا يتم
ذلك إلا بضممة أمر آخر وهو مراعاة القول بأنها تملك الجميع بالعقد فتأمل (لعسر هابوم
العتق) قول ز وانما ذكر العسر الى قوله لاجل مارتبه عليه الخ هذا الجواب يقتضى
أنه اذا رده الزوج لكونه ز ادعى ثلثها لا يترتب عليه مارتبه المصنف على رده لعسر هابوم وهو
قوله ثم ان طلقها عتق النصف الخ وليس كذلك بل الحكم فيها مساو كما يفيد كلام
المدونة انظر في ق ويفيد تعليل ز نفسه بقوله لان رد الزوج رد ايقاف تأمله
(وتعين ما اشتترت من الزوج الخ) قول ز وهي محمولة على التخفيف مع جهل الحال عند
اسمعل في حلق يظهر من كلام ابن عرفة ونصه ونقل ابن شاس تقيد اسمعيل القاضي
بلفظ قال القاضي أو الحسن هذا ان كان على وجه التخفيف على الزوج والا فهو
كالاجبي ففسمه لابن القصار وظاهر أن الاصل حله على غير التخفيف حتى ثبت التخفيف
وظاهر لفظ الميطي عكسه ولفظ الصقلي كالميطي اه منه بلفظه ونص ابن ونس قال
اسمعل القاضي اذا اشتترت بصداهما من زوجهما ارا أو عبداً فاقما ينزل أمرها على التخفيف
عنه إلا أن يبين أنها قصدت الشراء منه كما نشترى من غيره للرغبة في ذلك اه منه بلفظه
(تنبية) يؤخذ من مسئلة المصنف هذه أن ما يصير الزوج في وجهه في صداهما قبل
الدخول لا يفتقر الى حوز وقد اشتهر على الاسنة الآن وقبله مما أدركنا المدفوع عليه
البناء لا يفتقر الى حوز وشاهدنا الفتوى بذلك ونزلت مرة فأفتت بذلك وهـ ذاهو الذي
يفيد كلام العلامة ابن هلال في الدر المنثور وخالفني بعض المحققين من المعاصرين فأفتي
بافتقاره الى الحوز معقد اعل ما في وأخر نوازل المعاضات من المعيار عن ابن اب ونص
ذلك وسئل عن رجل صبر وزوجه البكر في حين الاشهاد بالزوجة في جميع مالها اه
من الحقوق ما عدا السكاتي جميع الذمة التي له بموضع كذا ولم يذكر حدها فاجاب الحكم
في ذلك اذا كان الاشهاد بالنكاح والتصير وقع في وقت واحد وحصل الاستمرار على ذلك
أن يصح التصير على ما انعقد عليه لان الملك المصير هو الصداق والتسمية لا عبرة بها هذا
أصل المالكية في كل ما يسمى في العقدة وينقل عنه الى عوض آخر فيها نفسها فليست
العقدة عندهم الاعلى ذلك العوض وهذا أصل ينظم في مسائل من النكاح ومن البيع
والصرف وغير ذلك فاذا صارت الذمة المذكورة صداهما انعقد عليها النكاح لزمت رضا
الزوج والزوجة والولى ورضا الزوجة هو الاستثمار على سنة لا يضر سكوتها فيه مع أن

وكذا قبل كلام المصنف ق و غ
و ب وب وغيرهم فيجب التعويل
عليه لذلك ولأن فيه الاحتياط
لأقرب وجع المطالب اتفاقاً انظر الاصل
(وعليه انصف الخ) قول مب فالاول
مبنى على أنها ملكت النصف الخ
يقتضى أن للزوج في الهبة أخذ
نصف العبد بعينه كهبه بعض
الشركاء جميع المشترك فلا يتم
الذ كور الامع مراعاة القول بأنها
تملك الجميع بالعقد فتأمل (لعسر هابوم
الخ) قول ز لاجل مارتبه عليه الخ
يقتضى أنه اذا رده الزوج لكونه
ز ادعى ثلثها لا يترتب عليه ذلك
مع أن الحكم فيها مساو كما يفيد
كلام المدونة الذي في ق ويفيد
تعليل ز نفسه بقوله لان رد
الزوج الخ والله أعلم (ولها أخذ
منه) قلت قول ز أي من الزوج
الخ أي ويرجع الزوج على الأخذ
ولها أو غيره وعوضه من على
الولى جائز وعليه ح (وقعين
ما اشتترته) الخ يؤخذ من ان ما يصير
في الصداق قبل الدخول لا يفتقر
الى حوز وهو الحق لان الواقع بعد
العقد وقبل الدخول بمنزلة الواقع في
العقد

الصداق أصل مالك كما لا يضر في العروض وهو الصحيح من القولين وعليه العمل أما لو كان
 الاشهاد بالتصديق ثانياً عن الاشهاد بالنكاح وبعد حصوله وانعقادها كان يصح التصدير
 بحال الابد ثبوت شرطه وهو التناجر فلا يصح تأخير ولا خيار اهـ منه بلفظه فظاهر
 قوله أما لو كان الاشهاد بالتصديق سواء كان ذلك قبل الدخول أو بعده ١ قلت
 ما ذكره من أن قاعدة المالكية أن اللاحق بعقد النكاح كالواقع عليه العقد فليست
 العقد عندهم الاعلى ذلك العوض وان ذلك ينتظم في مسائل من النكاح صحيح وأما
 ما ذكره من أن شرط ذلك أن يكون وقع في وقت واحد ففيه نظر بل الشرط أن يكون
 ذلك قبل الدخول وان تأخر عن العقد ويظهر لك ذلك بذكر بعض تلك المسائل التي أشار
 إليها بجملة فتم استئله المصنف هذه وهي منصوصة في المدونة وغيرها ولم يشترطوا فيها
 ما شرطه ابن لبرجس الله بل كلامهم يدل على ما قلناه قال في المدونة مانصه ومن تزوج
 امرأة بألف درهم فاشتريت بها من داره أو عبيده أو ما لا يصلح لجهازها ثم طلقها قبل البناء
 فأغاله نصف ذلك غمًا ونقص وهو بمنزلة ما لو أصدقها أياه ولو اشترت ذلك من غيره رجع
 عليها إذا طلقها بنصف الألف درهم وكان ضمان ذلك منها اهـ محل الحاجة منه بلفظه
 ومثله في ابن نونس عن المدونة ولم يحك خلافة وقال اللخمي مانصه وان اشترت به من
 الزوج شيئاً مما يصلح أن يكون جهازاً أو لا يصلح كالدار والعبد كان هو الصداق وكانها
 تزوجت به وان طلقها كان لها نصفه اهـ منه بلفظه وقال ابن الحاجب مانصه وتعين
 ما اشترت به من الزوج من عبد أو داراً وغيره غمًا ونقص أو تلف وكانه أصدقها أياه ضيق
 إذا أصدقها عينا فاشتريت به من الزوج شيئاً لا يصلح لجهازها من عبيد أو داراً ونحوه فالصداق
 في الحقيقة ما أخذته وذكر العين ملغى اهـ محل الحاجة منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه
 وفيما اشترت منه بمهرها كهرها أو لم يصلح لجهازها غمًا ونقص أو عوران يعني أنها بينت
 للزوج أنها تشتري ذلك منه بمهرها المتبخر عن بعض القرويين هذا جسدان كان بعد
 افتراقهما من مجلس قبض المهر ولو اشترت ذلك منه في المجلس ما افتقر إلى بيان أنه بالمهر
 ابن حارث ما اشترت به لما يصلح لجهازها ولو من غير الزوج كهرها اتفاقاً ولو اشترت من زوجها
 به داراً في كونها كذلك أو غير رجوع عليها ان طلقها بنصف المهر لا نصفها قولاً لا مالاً فيها
 وعبد الملك اهـ منه بلفظه فمستلنا توخذ من هذه بالآخرى لان هذه قد وقع فيها قبض
 العين حساً وخرجت بذلك من ضمان الزوج فلو تلفت يدها قبل الشراء لكانت المصيبة
 منها ولم يكن على الزوج غرمها باتفاق فإذا أُلغى ذلك كله وحكم للدار ونحوها من المشتري
 بالعين ثانياً فإنه في الحقيقة هو الصداق فكيف بمسئلتنا فتأمل ما بانصاف ومنها مسئلة
 استحقاق ما دفع في العين الواقعة صداقاً في ابن نونس بعد ذكره مسئلة المدونة وغيرها
 التي تقدمت مانصه وذكر عن بعض شيوخنا إذا تزوجها بدينار ثم أعطاها فيها عرضاً
 فاستحق قائماً ترجع عليه بقيمة العرض وكان النكاح انما وقع بذلك العرض والدنانير
 ملغاة كما قال إذا طلقها قبل البناء انما له نصف العرض بمنزلة ما لو تزوجها به وهذا بخلاف
 البيوع لان النكاح قد يظهر فيه التسمية في العلانية ويكون السر غير ذلك وليس البيوع

وهو الذي يفيد كلام ابن هلال في الدر النثرية أن النكاح في الحقيقة إنما انعقد بملك الأملاك المصرية وأما ما سمي من الصداق فصيرت به فهو لغو لانه نفع وسمعة وقاله غير واحد من الموثقين اه وفي آخر نوازل المعاديات من المعيارين ابن لب ما يفيد افتقاره الى الحوز حيث تأخر التصيير عن العقد وفيه نظر انظر الاصل وقول ز عند (٣١) اسمعيل الخ صوابه عند ابن يونس والمسطبي

خلافا لابن شاس انظر الاصل وقول
مب لكن في ق ماوافق الخ فيه
نظرو ليس في ق ولا غير ماوافق
فهو غير صحيح (من جهازها) بكسر
الجيم وقصها كما في القاموس (وفي
القضاء الخ) ما عر به المصنف في هذه
والتي قبلها صحيح كما يفيد ضيغ
خلافا لمب تعااق نعم لوقال
فيهما معار وياتان أو قولان سلم من
الايمام (وصحح القضاء بالولية)
قلت قال بعض انما قضى بهامع
انهم ائمة ودية فقط لما يلحق الزوجة
من المعرفة ونحوها كما بيني بالامام
وقولهم المنسوبة لا يقضى به محله
اذ لم يتعلق به حق للغير انظر شرح
أبي على (دون أجرة المشاطة) قول
ز والجلاوة الخ هو عطف على
المشاطة فهو مصدر فتثنت جميعه
أو عطف على أجرة فيكون اسما
فتكسر جميعه قال في القاموس جلا
العروس على بعلا جلاوة وبثنت
وجلاء ككتاب وأجلاها عرضها
عليه ثم قال وجلاوة بالكسر الكحل
أو كحل خاص اه (وترجع عليه
الخ) قول ز التي لم يبدصلاحها
الخ لا معني له ولم يذكره عجب
فتأمله (وقبل دعوى الاب الخ)
قلت استظهر الشيخ ابن رحال
لحق الام بالاب ولو غير وصى لما
علم من تكلف نساء أهل فاس

كذلك اه منه بلفظه ومستلثنا في هذا من هذا الاخرى لان افتقار التصيير الى الحوز في
مطلق الدين الخلاف فيه قوى وكلام ابن يونس هذا قد استدلل به في الدر النثرية مستلثنا
ونصه فانكاح في الحقيقة إنما انعقد بملك الأملاك المصرية وأما ما سمي من الصداق فصيرت
به فهو لغو لانه نفع وسمعة وقاله غير واحد من الموثقين وقد حكى ابن يونس عن بعض
الشيوخ نحوه فقال انه اذا تزويجها بدينار فاعطاها فيها عرضا فاستحق الى آخر ما قدمناه
عن ابن يونس فتأمله بانصاف ومنها مسئلة من تزوج عبيده بدرهم مثلا وضمن الصداق
لزوجته ثم دفع ذلك العبد لها في الصداق فقد فرقوا بين أن يدفعه لها بعد الدخول أو قبله
وجعلوا حكم دفعه لها قبل الدخول حكم ما اذا انه قد النكاح من أول الامر على أن
العبد هو الصداق كما أشار الى ذلك المصنف بقوله كدفع العبد في صداقه وبعد البناء متملكه
وهو نص صريح في أن الواقع بعد العقد وقبل الدخول بمنزلة الواقع في العقد نفسه وما
قاله المصنف منصوص عليه في المدونة والجلاب وابن يونس واللعمي وغيرهم فتفصل من
هذا ان استدلال ابن لب بقاعدة المالكية هو حجة عليه لانه فالحق ما أفتيناه به تعالى غيرنا
وانه أعلم وقول مب لكن في ق ماوافق مختار ز فيه نظرو ليس في ق ولا في
غيره ماوافق فهو غير صحيح (وما اشترته من جهازها) القاموس جهاز الميت والعروس
والمسافر بالكسر والفتح ما يحتاجون اليه وقد جهزه تجهيزا فتهز الجع أجهزة جمع الجع
أجهزة وبالفتح حي المرأة وما على الراحة اه منه بلفظه (وفي القضاء بسدى الخ)
قول مب في ق لوقال المصنف الخ سلم ما قاله ق وهو غير مسلم لان قول المصنف
في الفرع الاول روايتان صحيح لقوله في ضيغ واختلف في المتطوع بها بعد البناء فحكى
المتطعي في رجوع النصف اليه اذا طلق قبل البناء قولين ظاهر المذهب أنه لا شيء له وان
كان قائما لانه طلق باختياره قاله ابن القاسم ورواه ابن نافع عن مالك والثاني لما لا أيضا
أنه ان طلق قبل البناء رجع نصفه اه محل الحاجة منه بلفظه نعم لوقال المصنف روايتان
أو قولان فيهما معا سلم من الايمام فتأمله (دون أجرة المشاطة) قول ز والجلاوة
المتعارفة عندهم بمحتمل أنه معطوف على المشاطة فيكون مصدر فتثنت جميعه ومحتمل أن
يكون معطوف على أجرة فيكون اسما فتكسر جميعه القاموس جلا العروس على بعلا
جلاوة وبثنت وجلاء ككتاب وأجلاها عرضها عليه بمجلاوة ثم قال وجلاوة بالكسر الكحل
أو كحل خاص اه منه بلفظه (وترجع نصف قيمة الثمرة) قول ز التي لم يبدصلاحها
لم يذكره عجب ولا معني له سواء أراد لم يبدصلاحها اليوم أو صدقها أو يوم طلقها فتأمله
(لان بعد لم يشهد) قول مب وان تألفته بعد رشدها ضمنته نحوه في ق وظاهره
ولو تألفته قبل علمها بأنه عارية وليس كذلك انظر ح والدر النثرية وأائل نوازل النكاح

وقول ز واستظهر بعض ان المهمة الخ انظر كيف يتصور في المهمة وقد تقدم ان ذلك خاص بالاب ووصيه (لان بعد الخ) قول
مب وان تألفته بعد رشدها ضمنته الخ ظاهره ولو تألفته قبل علمها بأنه عارية وليس كذلك انظر ح والدر النثرية وأائل نوازل
النكاح

وقول ز وغير الاب ولو اُما الخ الذي يفيد كلام ح ان غير الاب اذا شهد بالعارية قبل الدخول كلاب فانظره وتأمل كلام ابن سلون الذي ذكره في التنبية الثاني (وان) (٢٢) وهبته لأجنبي الخ) قلت قول ز المقتضى انه صحيح الخ بل قد صرح

المصنف بذلك في قوله وهو جائز حتى رد بعضي أن لم يعلم حتى تأتت أومات أحدهما (ان أبسرت يوم الطلاق) قول مب فيه نظر فان ما استظهره الخ في نظره نظر لان الاطلاق السابق انما هو بالنسبة لما تملكه وأما النصف الذي يملكه الزوج فليس فيما تقدم ما يفيد وما استظهره ز هو الظاهر لما في ذلك من الضرر بها لتعبد ذمتها وقد قالوا في المعسر يعتق حصته اذا أرضى شريكه بما عه على أن يعتق الجميع إلا أن لا يلزم ذلك مع تشوف الشارع للعربة فكيف بما هنا فتأمل (فله دفع الخ) قول مب عبارة ابن يونس الخ اختصر عبارة ابن يونس اختصارا مجحفا انظره في الأصل قلت وقول ز ذكر القولين ق الخ لعل ق ذكرهما في الكبير لأنه لم يذكر

ذلك في الصغير انظره (ورجع ان طلقها في مالها) صوابه عليها بدل في مالها لأنه يوم انما لم يكن لها مال لا يتبع ذمتها وليس كذلك

(فصل) (بالدفع الخ) قول مب وايضا صنيع ضيق الخ قلت وايضا نقل ابن عرفة كلام المصنف في موضع ونص العتبية في آخر على وجه يدل على أنه غيره انظره وهو صريح في أن كلام المصنف في شهادة السماع وقول مب عن طعي

وقول ز وغير الاب ولو اُما شهد بأصله فقط ينفعه الذي يفيد كلام ح ان غير الاب اذا شهد بالعارية قبل الدخول كلاب فانظره وتأمل كلام ابن سلون الذي ذكره في التنبية الثاني (والمطلق ان أبسرت يوم الطلاق) قول مب فيه نظر فان ما استظهره من عدم جبرها حينئذ خلاف ما تقدم في قوله أجبرت هي من الاطلاق الخ أي موسرة كانت أو موسرة وفي هذا المظهر نظر لان الاطلاق السابق انما هو بالنسبة الى ما تملكه من الشيء الموهوب وهو النصف وأما النصف الذي يملكه الزوج منه فليس في كلام المصنف ولا ز هناك ما يفيد فتتظر ز في محله وما استظهره هو الظاهر لما في ذلك من الضرر بها لتعبد ذمتها مع أنها انما تبرعت به أو لا على أنه ملك لها والطلاق الذي شطره لم يقع من قبلها وقد قالوا في الشريك المعسر يعتق حصته أنه اذا أرضى شريكه بما عه بالقيمة على أن يعتق الجميع إلا أن لا يلزم ذلك مع أن الشارع متشوف للعربة فكيف بما هنا فتأمل (فله دفع الخ) قول مب عبارة ابن يونس الخ ليس ما ذكره عبارة ابن يونس بل اختصرها اختصارا مجحفا ونص ابن يونس والفرق أنه في البيع لا يستطيع الرجوع به في نصفه لانها باعته في وقت كان لها البيع جائزا وقد تلفت عليه بعض ثمن نصفه فوجب له الرجوع به وفي الجناية لم تلفت عليه شيئا لأنه على خياره في نصفه وليس عليها واجب أن تفديه فتكون قد تلفت عليه شيئا لان الجني استحق عليه رقبته إلا أن يفديه بالارش واقتداءه كثراته وليس واجب عليها أن تشتريه ولا تتكف اخراج غنمه وقد فرق فيه بغير هذا وهذا بين اه منه بلفظه (ورجع ان طلقها في مالها) الصواب أن يقول عليها بدل قوله في مالها أي رجع عليها لا على أيها وأوصياها وان وقع في عبارة المصنف مثل ما للمصنف لأنه يوهم أنه ان لم يكن لها مال فانها لا تتبع في ذمتها وليس كذلك

(فصل في تنازع الزوجين)*

(وحلفت معه وورثت) قول ز وظاهره سواء كان له وارث ثابت النسب أم لا وهو كذلك ما نقله عن ت هو في صغيره قال طعي مانعه زاد في كبيره ولم يعتبر ما ذكره في توضيحه من تقييد صاحب النوادر بذلك بما اذا لم يكن له وارث معين ثابت النسب اه واعتبر القيد ح وس وأقره ناصر الدين في حاشيته على ضيق قائم لا يصير ح في باب الاستلحاق بهذا القيد عن صاحب النوادر وغيره اه منه بلفظه وما عده هؤلاء المحققون هو الذي أفتى به شيخنا ح حين وقع الاضطراب في التنازع بعينها كاذ كرنا ذلك صدر هذا الكتاب قلت وهو الصواب الذي تبين المصير اليه الذي تشهد له النصوص ففي رسم الصلاة من سماع يحيى من كتاب الاستلحاق مانعه قال وسالت ابن القاسم عن الرجل يموت وله ولد معروف ثابت النسب فيأتي رجل فيستلقه فيه يدعي أنه ابن الهالك وبأنى على ذلك بشاهد قال لا يحلف مع شاهده ولا يستحق شيئا من الميراث الا بشاهدين

عدلين مع اشتراطه في شهادة السماع الخ زاد طعي وماذا الا لان هذه شهادة بالقطع والدف والدخان فرض مسئلة والمدار على الانتشار وكثرة وجود الامارات المفيدة في ذلك القطع بالشهادة اه وقول مب والثاني لحكاية المصنف الخ أي لحكاية نقل ابن الهندي قائلا لما روى أشبهه شي بالبسوع التكاح (وحلفت معه الخ) قول ز ومضى ح على التقييد الخ أي

عدلين يشهدان على البتات بنسبه اذا أنكره أخوه فان أقربه أعطاه نصف الميراث ولم
 يثبت له باقرار الاخ نسب ووارثه به هو ولا غيره من قرابة الهالك قال وكذلك المراءتدعى أن
 الميت زوجها أو يقوم معها من يدعى ميراث الميت فيأبى كل واحد منهم بشاهد ويريد أن
 يستحق ميراثه باليمين والشاهد أن ذلك لا يكون لواحد منهم اذا ادعوا ذلك وللميت وارث
 قد ثبت بنسبه بالينة وانما يستحق الميراث باليمين مع الشاهد من جاء يطلبه وليس للميت
 وارث قد ثبت بنسبه بالينيات فأرى من جاء يزعم أنه ولد للميت ولم يأت بالأشهاد واحد ولم
 يدع ميراثه أحد يستحق بنسبه بالينيات حلف مع شاعده وأخذ ميراثه لأنه انما استحق مالا
 من الاموال ولا يثبت للذي استحق يمينه مع شاهد نسب وارث به أحد من قرابة الميت
 ولا يجوز به ولا أحد من مواليه **قلت** أرأيت ان حلف مع شاعده وللميت بنت ثابتة
 النسب بالينة قال يستحق ما به هذا النصف الذي ترثه الابنة وان كانتا اثنتين فانماله الثلث
 الباقي قبل له فان جاءت امرأتان تزعم أنهما امرأتان فحلفت بشاهد وليس له وارث ثابت النسب
 قال تحلف مع شاعدها وتأخذ ميراثها ولا يثبت لها بذلك نكاح ولا يثبت لولدها ان كانت
 حاملا نسب قبل له فالرجل يدعى ميراث رجل يزعم أنه مولاه ثم يأتي على ذلك بشاهد واحد
 يحلف مع شاعده ويستحق ميراثه قال نعم ولا يثبت له بذلك ولا موال لذلك المولى وان مات
 أحد منهم فأراد أخذ ميراثه كان عليه أيضا أن يأتي بشاهد فيحلف معه أنه مولاه ثم يستحق
 ميراثه ولا يجوز به الشاهد الاول الذي كان حلف مع شاعده على الميراث الاول قال القاضي
 قوله انه لا يحلف مع شاعده على استحقاق النسب ولا على استحقاق النكاح **صح**
 لا اختلاف فيه لان اليمين مع الشاهد لا يكون الحكيم اعند مالك وأصحابه الا في الاموال
 واختلف فيما جاز الى الاموال كالو كالة عليها وشبه ذلك وأما قوله ان الميراث يستحقه باليمين
 مع الشاهد من جاء يدعيه ولا وارث للميت معروف النسب فهو مثل قوله في المدونة وزاد
 فيها بعد الاستثناء وقال أشبه لا يستحق الميراث باليمين مع الشاهد وان لم يكن للميت
 وارث معروف لان الميراث لا يستحق الا بعد ثبوت النسب وكذلك يختلف أيضا اذا ادعت
 امرأة على رجل أنه تزوجها وطلقها قبل الدخول بها أو بعده واثبت على ذلك بشاهد
 واحد فقيل انها تحلف مع شاعدها وتستحق نصف الصداق ان لم يدخل بها وجميعه ان
 دخل بها وقيل انه ليس لها أن تحلف في المهر اذا لا يستحق الا بعد ثبوت النكاح وأما ان
 ادعت عليه أنه تزوجها قبل البناء أو بعده ولا يمينه لها في كتاب ابن حنبلون أنه لا يمين
 عليه وهذا اعندى على القول بانها لا تحلف مع شاعدها وأما على القول بانها تحلف مع
 شاعدها فيجب لها عليه اليمين اذا لم تأت بشاهد والله أعلم ولو لم يترك الميت وارثا وأتى رجل
 بشاهد أنه أبنته ولا وارث له غيره واثبت امرأتان بشاهد أنها زوجته ولم يقر الابن له بالوجوب
 على قول ابن القاسم أن يحلف كل واحد منهما مع شاعده ويقسم المال بينهما على ثمانية
 أسهم للزوجة سهم وللابن سبعة أسهم لان الزوجة قد سلمت للابن ثلاثة أرباع المال
 وتدايعا جميعا في الربع فيقسم بينهما وعلى قول مالك يقسم بينهما على حساب عول
 القرائض فيكون المال بينهما ما أخسا للزوجة الخمس لانها تدعى ربع المال وللابن أربعة

وكذا من وبه أفـتى ج وهو
 الصواب الذي يتعين المصير اليه لانه
 الذي تشهد له النصوص قال في
 الاصل بعد جعلها مائنه فتحصل
 ان موتها كونه وان الصداق كالارث
 وان قد نفى الوارث المعروف لا بد
 منه لانه مذهب مالك وابن القاسم
 وغيرهما ولم يحل الشيخ أبو محمد
 ولا ابن رشد ولا اللغوي ولا ابن
 فتوح فيه خلافاً أصلاً وعليه عول
 الحق وقون من شرع ابن الحاجب
 وحواشيه وشرع هذا المختصر
 وحواشيه والله أعلم اه

أخاسه لانه يدعى أن له جميعه وذلك أربعة أمثال ماتدعيه المرأة ولو أقرت بالابن وأنكرها
الابن لو جب أن يكون لها على مذهب ابن القاسم نصف عن المال ولا ينفي ما في لانها مقررة
بسبعة أثمان المال وبتدعيان في النمن فيقسم بينهما وانما يقسم بينهما على تسعة أسهمهم
على قول مالك والله تعالى التوفيق اه منه بلفظه فهذه انص صريح من ابن القاسم
بالقبيل المذكور وسلمه حافظ المذهب ابن رشد ولم يحمله مقابل وقد أشار ق الى ما في هذا
السماع آخر باب العتق مقتصر عليه كأنه المذهب واعتمد القيد ب فذكر كلام
ضج وأيده بقوله عقبه مانصه وانظر رسم أفضية ابن كثة في سماع أشهب من الشهادات
اه منه بلفظه ونص ما في الرسم المذكور من البيان وأذا شهد أحد الشاهدين في الميت
انه لا يعلم له وارثا غير فلان وشهد الآخر أنه لا يعلم له وارثا غيره وغير امرأته فثبتت رواية
أشهب عن مالك وحسنون عن ابن القاسم ان المال كله يوقف حتى يبين أمر الزوجة فان
طال ذلك أعطى الوارث المال كله على ما قاله ابن القاسم وهو تفسير لقول مالك يريد بعد أن
يحلف أنه لا يعلم له زوجة واليمين هنا لا ينبغي أن يختلف فيها من أجل الشاهد الزوجة
وسواء لم توجد الزوجة حتى طال الامر او وجدت ولم تجد شاهدا آخر يشهد لها حتى طال
الامر ولان الوارث قد ثبت نسبه بشهادة الشاهدين فوجب أن يعطى جميع المال اذا طال
الامر ولو لم يكن للميت وارث ثابت النسب فادعت امرأته أنها زوجته وشهد لها بذلك
شاهد واحد خلقت مع شاهدها وأعطيت ميراثها بعد الاستيناء على مذهب ابن القاسم
ورويته عن مالك وماضى في آخر الرسم الذي قبل هذا من قول مالك خلاف قول
أشهب اه منه بلفظه ورواية حسنون عن ابن القاسم التي ذكرها عليها أقصر ابن
فتوح في وثائقه المجموعة وساقها كأنها المذهب ونصه قال حسنون عن ابن القاسم في
الشاهدين يشهدان أن فلانا وارث فلان لا يعلم له وارثا غيره ويقول أحدهما أو
كلاهما وزوجه بموضع كذا قال ان شهدا على الزوجة ثبتت شهادتهما ولم يقسم المال حتى
تختصر الزوجة أو يقسم لها القاضي فان شهد أحدهما بالمرأة لم يعمل في قسم شيء من المال
حتى يبين ما قال الشاهد فان طال ذلك أعطى الوارث المال كله بعد عيمته لان الشاهد
الواحد قد شهد بزوجه اه بلفظه وقد اعتمد التعمي التقييد المذكور في شهادة رجل
واحدة اثنين فأحرى في شهادة رجل واحد وكلامه ثانيا يدل على أن ذلك سواء فانه قال في باب
شهادة النساء في الولادة الخ من كتاب الشهادات مانصه والمشهود فيه على ستة عشر قسما
ثم قال والرابع الشهادة على مال ليس بمال والمستحق به مال كالشهادة على الوكالة بجمال
والشهادة على كتاب القاضي اذا كان متخذه مالا وعلى الشكاح بعدم موت الزوج أو الزوجة
أو على ميت أن فلان أعتقه أو على نسب أنه ابن فلان أو أخوه اذا لم يكن هنالك أحد ثابت
النسب ثم قال وأما الشهادة على مال ليس بمال والمستحق به مال كالوكالة وما ذكر معها
فأختلف فيها فاجر اه ابن القاسم على حكم الشهادة على المال لما كان المستحق به مالا
وأبقاها أشهب وعبد الملك على الأصل انها ليست على مال كالشكاح وما أشبهه وان شهد
رجل امرأته أن على شكاح بعدم موت الزوج أو الزوجة أو على ميت أن فلانا أعتقه أو على

نسب أن هذا أشبه أو أخوه لم يكن له وارث ثابت النسب صحت الشهادة على قول ابن القاسم وكان له الميراث ولم يجوز على قول أشهب لأنه قال لا يستحق الميراث إلا بعد ثبوت الأصل بشهادة رجلين أه منه بلفظه وقال في ترجمة الشاهد يشهد على أو نكح ما منه اختلاف إذا شهد شاهد بعد موت الزوج أو الزوجة فقال ابن القاسم يحلف المشهود له ويستحق الميراث والصدائق وإن كان الشاهد لها وقال أشهب لا يستحق ذلك إلا بشاهدين وقد تقدم ذلك أه منه بلفظه فأشار إلى كلامه المتقدم وهو مقيد كما رأيت وكلام ابن القاسم في سماع يحكي صريح في أن النكاح بعد الموت والولاء والنسب سواء وقد تقدم تصريح ابن رشد بأن ما في سماع يحكي مثل ما في المدونة وقد صرح بهذا الشرط في المدونة في الولاء والنسب ففيها في كتاب الولاء ما نصه قال غيره وإن شهد شاهد على الميت في الولاء والنسب لم يحلف معه ويستحق المال لأن المال لا يستحق حتى يثبت الولاء والنسب وثبوتهم لم يتم إلا بشاهدين ألا ترى أن مالكا قال في أخوين أقرأ أحدهما بأخ وأنكر الآخر أن المقر له لا يحلف ويثبت مورثه من جميع المال لأنه لا يثبت له المال إلا بثبات النسب ولكن يعطيه المقر ثلث ما في يده وقال غيره إنما استحسن في شاهد على البت في الولاء وشاهدين على السماع أن يقضى له بالمال مع عينه بعد الاستئناء لأن المال ليس له طالب ولا نسب معروف كما أن إقرار أخ بأخ يوجب له المال ولا يثبت له النسب وقد قال مالك نحو هذا في كتاب الشهادات أه منها بلفظه أو الغير الأول هو أشهب وقوله ألا ترى الخ هو احتجاجه على ابن القاسم كما بينه ابن يونس ونصه قال في المدونة وكتاب محمد وأما لو شهد شاهد على البت في الولاء فإذا قضى له بالمال مع عينه بعد الثاني خوف أن يأتي للمال طالب ولا يجوز بذلك الولاء وقال غيره وهو أشهب لا يستحق المال بيمينه مع شاهد البت في ولاه ولا نسب لأن المال لا يستحق حتى يثبت الولاء والنسب وثبوتهم لا يتم إلا بشاهدين ألا ترى أن مالكا قال في أخوين أقرأ أحدهما بأخ وأنكر الآخر أن المقر له لا يحلف ويثبت له مورثه من جميع المال لأنه لا يثبت له المال إلا بثبات النسب ولكن يعطيه المقر ثلث ما يدهم وقال غيره إنما استحسن في شاهد واحد على البت في الولاء وشاهدين على السماع أن يقضى له بالمال مع عينه بعد الاستئناء لأن المال ليس له طالب ولا نسب معروف كما أن إقرار الأخ بأخ يوجب له أخذ المال ولا يثبت له النسب وقد قال مالك نحو هذا في كتاب الشهادات أه منه بلفظه قال أبو الحسن ما نصه وانظر المسئلة التي استدلل بها أشهب في قوله ألا ترى أن مالكا قال في أخوين يوافق على ذلك ابن القاسم لأنه يفرق له بما قال صحنون أن هذا له وارث معروف أه منه بلفظه ويؤخذ هذا الشرط في الولاء بشهادة واحد أو اثنين من شرطه ذلك في المدونة في شهادة السماع ونصها وإن شهد رجلان على السماع أن هذا الميت مولى فلان أعنته تأتي الإمام فإن لم يأت من يستحق ذلك قضى له بالمال مع عين الطالب ولا يجوز بذلك الولاء قال أشهب يكون له ولؤه وولاء مولده بشهادة السماع أه منها بلفظه ونحوه لأن يونس عنها وزاد ما نصه قال في كتاب محمد بعد الثاني ورواه عن مالك وروى عنه ابن القاسم أنه يؤخذ بذلك المال ولا يثبت له به ولا ولا نسب وأخذ به أصبغ ابن المواز

ولم يجنب ذلك وأكثر قول مالك وابن القاسم وأشهب أنه يقضى له بالسماح بالولاء والنسب
وكذلك في الإحباس والصدقات فبما تقدم محمد بن يونس قال بعض المتأخرين
وجه قول مالك أنه يقضى له بالمال دون الولاء لاحتمال أن يكون هذا السماع أصله من واحد
وشهادة واحد لا يجوز في الولاء في النسب اه منه بلفظه وبه يظهر لك وجه الأخرية
فتأمله وقد خفيت هذه النصوص كلها على أي الحسن فاستشكل الفرق على قول ابن
القاسم بين مسئلة الأخوة ومسئلة النكاح والكمال لله تعالى ولا حجة لت ومن تبعه
في كلام الشامل ونصه ويختلف مع شاهد عاو ترث ولو كان له وارث معروف على المشهور
فتأمل به انصاف وقول ز ثم انه لا صداق لها الخ نقله ح عن ابن فروحون عن بعض
الحواشي وسلمه وفيه نظروا ن سلمه ح لخالفته لما قدمناه عن اللخمي عن ابن القاسم وقد
اعترضه جس بذلك واعتراضه حق ويرده أيضا ما قدمناه من كلام ابن رشد فلي تأمل
وقول ز وقال ح هو ظاهر من عموم قول المصنف في باب الشهادات الخ قد تقدم
التصريح به في كلام ابن القاسم وقول ز وبرئها ولا صداق عليه لها مبني على ما تقدم
له من أنه لا صداق لها في موته وقد علمت ما فيه على أننا لو سلمنا انه لا صداق لها في موته لانسلم
انه لا صداق عليه في موته الاعتراف به بأنه في ذمته وأما قول ز وانما لم يؤخذ به مع
اقراره بعد موته الخ فقال نو مانصه قوله لان الارث يتسبب الى الزوجية وغيرها
بخلاف الصداق هذا غير ظاهر لان الارث هنا لم يتسبب الا عن الزوجية وكونه قد يتسبب
عن غير هالايقيد وقوله بخلاف الصداق ممنوع لتسببه أيضا عن الزنى ووط الشبهة
اه منه بلفظه وهو ظاهر ومما اده بالزنى بعض صورته فحصل أن موتها كونه وأن الصداق
كالارث وأن قيدني الوارث المعروف لا بد منه لانه مذهب مالك وابن القاسم وغيرهما ولم
يحك النج أبو محمد ولا ابن رشد ولا اللخمي ولا ابن قنوح فيه خلافا أصلا وعلى ذلك قول
المحققين من شراح ابن الحاجب وحواشيه وشرائح هذا المختصر وحواشيه والله أعلم
(وأمر الزوج باعتزالها) قول ز على ما جرى به العمل ان لم تأت بكفيل صوابه وقيل تأتى
بكفيل انظر ح وغيره وتأمله وقول ز ونفقة مودة الاعتزال على من يقضى له الخ
ظاهرة ولو قضى به لمن كانت تنكره وفيه نظر لانه اذا كانت الناشز التي لا يقدر على ردها
لا نفقة لها على الراجح المعقول به فكيف بالنسكرة وأين شرط وجوب النفقة وهو التمكن
تأمله (وفي التورث باقرار الزوجين) قول م ب قال طفي وهو خطأ الخ فيه نظر فقد
وقع هذا التقيد في كلام غير واحد من المتقدمين والمتأخرين قال ابن عرفة مانصه وسمع
يحيى ابن القاسم من ادعت في ميت انه زوجه ابينة على اقراره في محنته أنها امرأته كان
أصدها كذا ولم تنه مد البينة باقراره بذلك في حياته ان كانت في ملكه وتحت حجاب قبل
قولها وان كانت منقطة عنه بمسكنه اذ لم يهرلها ولا ارث اذ لو ماتت لم يرئها بذلك الاقرار
حتى يعرف اقرارها بمثل ما ادعاه مع شهر ذلك وإعلانه وتقدم ادعائه ذلك اه منه بلفظه
ثم قال بعد كلام مانصه ابن شاس من أقر بهتبه بزوجة ثم مات فان كانا طارئين أو كان
معهما ولد أقرب ورثته مطلقا والافني ذلك خلاف واختصره ابن الحاجب فقال وتورث

باقرار الزوج الطارئ وفي غيره قولان وقيله ابن عبد السلام دون تقييد وقول الثلاثة
 خلاف ما تقدم من سماع يحيى ان ذلك مقيد بشهرة ذلك واعلانه وتقادم ادعاء ذلك اه ثم
 قال بعد كلام مانصه الشيخ عن كتاب ابن حصون من اقر في صحته نكاح امرأة بمهر مائة
 وصدقه ثم جدها طارئة ان لم يرضه وان كانا حاضرين صح ان اقربه الولي واشهد ان لم يعترف
 بالوطء الا احدا ولو مات قبل ادعائهم ما ولم يبن صدقة ان اقربه الولي وورثته ولو اقر ذلك
 في مرضه فان كانا طارئين صدق في النكاح مطلقا وفي المهر ان ورثته ولد وكان مهر مثلها
 ولو كانا حاضرين وصدقه الولي بطل ولا يرث ولا مهر واقرارها مثله في الجيع الاسقوط
 المهر ان كان صحيا اه محل الحاجة منه بلفظه وذكر القيد ايضا اللغوي عن كتاب ابن
 حصون ونصه قال فان اقر في مرضه أنه تزوجها في الصحة أو في المرض لم يجوز ولا مهر لها
 ولا ميراث اه محل الحاجة منه بلفظه وذلك كله شاهد للعج ومن تبعه وبه ترد خطئة
 من خطأهم وأما استدلال طئي بأخر كلام الجواهر فغيره نظر من وجوه أحدها انه
 لا وجه لحل آخر كلامه على التعارض لاوله اذ حل كلام الائمة على الوفاق مطلوب ما أمكن
 اليه سبيل فكيف يامام واحد ثانيا ان آخر كلام ابن شاس في الطارئين بدليل فرض
 كلامه في البعد جدا كمكة ولذلك لم يعارض ابن عرفة وغيره بين كلاميه لانهم فهموه على
 الصواب لأنهم لم يثبتوا الا آخره كما ظن به طئي ثالثا اننا لو لمنا ان كلام
 ابن شاس يفيد ما قاله تسليما جديلا ما كان موجبا لتفطئة عجب ومن تبعه
 لما قدمناه من النصوص والله أعلم * (تنبيه) ه قال تو مانصه المنصوص عليه
 اقرار الزوج ثم مات وأما اقرارها ثم مات فاستظهره ابن عبد السلام في الطارئين
 فأجروا المصنف في غير الطارئين وحكي الخلاف في الصورتين رأينا انه لا فرق بينهما اه وقد
 ذكر ح كلام ابن عبد السلام بلفظ فرع ونصه فرع قال ابن عبد السلام وكذا
 ينبغي اذا أقرت هي ولم يعلم منه انكار أن يرثها اه منه بلفظه قل أغفلوا رجم الله
 ما تقدم عن النوادر وهو صريح في التسوية بينهما وقد نقل اللغوي أيضا التسوية بينهما
 عن محمد بن المواز فقال بعد ذكر اقرارها باقراره مانصه وكذلك المرأة تقر بان فلان تزوجها ثم
 غوت فانه يرثها اه منه بلفظه والله المرشد (بخلاف الطارئين) قول ز وأما في
 المرض فيلحق الخ فيه نظر لتقدم التصريح بخلافه في كلام ابن عرفة وكلام مب فيه
 نظر أيضا لانه بناء على كلام طئي وتقدم ما فيه (أو صفته أو جنسه) قول مب على أن
 المثال الثاني مماثلة له عن ق ولم أره فيه قل بل هو فيه ذكره عند قوله ورد المثال الخ
 فانظرو وقول ز وأراد بالجنس ما يشمل النوع الخ ما ذكره من ان النوع كالجنس
 مخالف لما جزم به أبو علي من أنه كالصفة وبارى كلامه قريبا ولكن ما قاله ز هو
 الصواب في ابن يونس مانصه وان كان في النوع تحالفا وردت الزوجة الى صدق المثال
 الا أن يرضى هو بما ذكرنا أو ذكر الاب في البكر اه منه بلفظه (حلها وفسخ) قول
 ز وأما في الجنس فيفسخ حلها أو نكلا أو حلفا أحدهما دون الآخر اعترضه تو قائلا
 ويقضى بالعالم على التاكلا خلافا لـ وهو اعترض صحيح وقد صرح في الجواب بما

قَالَ بَرٌّ وَبَاقِي نَصِّهِ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَنَحْوُهُ فِي الْإِرْشَادِ وَنَصِّهِ فَإِنْ اخْتَلَفَ فِي قَدْرِهِ أَوْ فِي
عَيْنِهِ فَإِنْ حَلَفَا تَفَافُحًا وَأَيُّهُمَا مَانِكِلٌ لَزِمَهُ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ الْآخَرُ أَهْ مِنْهُ بِلَفْظِهِ وَهَذَا أَيْضًا
هُوَ الَّذِي يَقْبِضُهُ كَلَامُ التَّحْقِيقِ وَشُرُوحُهَا لِمَنْ تَأَمَّلَهُ وَكَلَامُ مَبِّ يُوْهَمُ أَنَّهُ صَحِيحٌ مَا قَالَهُ ز فِي
حَلْفِ أَحَدِهِمَا وَنِكَوْلُ الْآخَرِ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِجَرَادِهِ وَإِنْ غَامَرَ أَدَاهُ بِالْإِطْلَاقِ أَنَّهُ فِي الْخِنْسِ
لَا رَايَ الشَّبَهَ أَيْ أَنَّهُمَا يَتَّحِفَانِ أَشْبَهَ أَحَدُهُمَا أُمُّ لَفَانِ حَلَفَا أَوْ كَلَامًا مَعَافِخَ النِّكَاحِ
فَتَأَمَّلَهُ (وَالرُّجُوعُ لِلْأَشْبَهَةِ الْخ) قَوْلُ مَبِّ وَبِهِ نَعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ خَشٍ حَيْثُ جَعَلَ
الرُّجُوعُ لِلْأَشْبَهَةِ لِمَا بَعْدَ الْبِنَاءِ مَا اعْتَمَدَهُ مَبِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ الَّذِي صَدَرَهُ طَنِي
وَمُسْتَنَدُهُ فِي ذَلِكَ كَلَامُ ضَمِيحٍ وَكَلَامُ الثَّقَانِي فِي حَاشِيَتِهِ وَعَلَى كَلَامِ طَنِي عَوَّلَتْ
أَيْضًا مَعَ أَنَّ الشَّيْخَ ابْنَ رِجَالٍ مَثَلُ مَا فِي خَشٍ قَالَ فِي حَاشِيَةِ التَّحْقِيقِ مَا نَصَّهُ مِنَ الْخِنْسِ
مِنَ الْمُتَنِّ وَكَلَامُ النَّاسِ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي الْخِنْسِ وَالْقُدْرَةِ وَالتَّوَعُّعِ وَالصَّفَةِ قَبْلَ الْبِنَاءِ
وَلَا مَوْتَ وَلَا طُلَاقَ فَالتَّحَالُفُ وَالتَّفَافُحُ مَطْلَقًا وَلَا عِبْرَةً بِالشَّبَهَةِ وَبَعْدَ الْبِنَاءِ أَوَّالُ الطُّلَاقِ فَقَوْلُ
الزَّوْجِ أَنَّ شَبَهَهُ فِي الْقُدْرَةِ وَالصَّفَةِ فِي مَعْنَى ذَلِكَ التَّوَعُّعِ وَأَمَّا فِي الْخِنْسِ فَالتَّحَالُفُ وَالرَّدُّ
لِصَدَاقِ الْمَثَلِ الْخ تَأَمَّلَهُ فَفَهَمَ بِهِ مَا فِي شُرُوحِ الْمُتَنِّ وَالتَّحْقِيقِ وَإِنْ اطَّلَعَ هُنَا وَشَرَحَهَا أَهْ
وَقَالَ قَبْلَ هَذَا مَا نَصَّهُ وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ الْحَاجِبِ وَابْنُ شَاسٍ قَبْلَهُ وَالْقَاضِي وَغَيْرُهُمْ كَابْنِ عَرَفَةَ أَنَّ
الشَّبَهَ بِعَتَبِهِ نَاقِلَ الْبِنَاءِ وَلَا مَوْتَ وَلَا طُلَاقَ صَرِيحًا أَصْلًا تَمَّازُكَ بَعْضُهُمْ فِي الْمَحَلِّ
الْمَذْكُورِ الْمَسَائِلُ الْارْبَعُ أَنَّهُمَا تَجْرِي هُنَا فِي التَّنَازُعِ فِي الْمَهْرِ بِجَرَى اخْتِلَافِ الْمُتَبَاعِي
وَيَدُلُّ لِذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ بَوَيْسٍ بِأَنَّ مَسْئَلَةَ قَوْلِ الْمُتَنِّ بِقَوْلِهِ بَيِّنٌ وَمَسْئَلَةُ تَعْنُونِ وَابْنِ حَبِيبٍ
مَا نَصَّهُ وَرَايَ فِي اخْتِلَافِهِمَا إِذَا أَتَى أَحَدُهُمَا بِجَابِشٍ وَالْآخَرُ بِمَا لَيْسَ بِهِ وَقِيلَ لِابْنِ رَايَ
ذَلِكَ كَمَا اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ فِي الْبُيُوعِ فَقَوْلُهُ كَمَا اخْتَلَفَ الْخَنَسِيُّ عَلَى أَنَّ مَا هُنَا جَارٍ عَلَى مَسْئَلَةِ
الْبُيُوعِ أَهْ مِنْهُ بِلَفْظِهِ قُلْتُ وَفِي كَلَامِهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهِ أَحَدِهِمَا قَوْلُهُ وَلَمْ يَذْكُرْ
الْحَاجِبُ وَلَا ابْنَ شَاسٍ قَبْلَهُ أَنَّ الشَّبَهَ الْخَنَسِيُّ فِيهِ أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يُقَالُ عَلَيْهِ وَكَذَا لَمْ يَذْكُرْ
ابْنَ الْحَاجِبِ وَلَا ابْنَ شَاسٍ قَبْلَهُ أَنَّ الشَّبَهَ بِعَتَبِهِ بَعْدَ الْبِنَاءِ صَرِيحًا فَلَمْ يَجْعَلْ أَتَى الْمُتَبَاعِي
اعْتِبَارَهُ بَعْدَهُ ثَانِيًا أَنَّ مَا قَالَهُ غَيْرُ مَسْئَلَةٍ بَلْ كُلُّ مِنْهُمَا قَدْ ذَكَرَ الشَّبَهَ قَبْلَ الْبِنَاءِ لَكِنْ عَلَى
أَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَنَصَّ ابْنُ شَاسٍ إِذَا تَنَازَعَا فِي قَدْرِ الْمَهْرِ أَوْ صَفَتِهِ مَعَ بَقَاءِ الزَّوْجِيَّةِ بَيْنَهُمَا
وَذَلِكَ يَقَعُ قَبْلَ الْبِنَاءِ بَعْدَهُ فَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ فَالتَّحَالُفُ وَتَفَافُحًا كَمَا فِي الْبَيْعِ وَبَدَتْ الْمَرْأَةُ بِالْبَيْنِ
كَالْبَائِعِ فِي الْمَنْهُورِ وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَيَجْرِي فِيهِ مَا يَجْرِي فِي الْبَيْعِ مِنَ الْخِلَافِ فِي
الرُّجُوعِ إِلَى قَوْلِ مَدْعَى الْأَشْبَهَةِ فِي انْفِسَاخِ النِّكَاحِ بِتَمَامِ التَّحَالُفِ وَفِي الرُّجُوعِ إِلَى قَوْلِ
الْمَرْأَةِ إِذَا نَكَحَ جَمِيعًا كَمَا فِي الْبَيْعِ أَهْ وَإِنْ كَانَ التَّنَازُعُ بَعْدَ الدُّخُولِ فَالتَّقُولُ قَوْلُ الزَّوْجِ
إِذَا الدُّخُولُ كَالْقَوْتِ فِي الْبَيْعِ أَهْ مَحَلُّ الْحَاجَةِ مِنْهُ بِلَفْظِهِ وَبَعْدَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ فَذَكَرَ مَثَلَهُ
مُخْتَصِرًا قَتَامَهُ ثَانِيًا قَوْلُهُ أَنَّ ابْنَ عَرَفَةَ لَمْ يَذْكُرْ الشَّبَهَ قَبْلَ الْبِنَاءِ صَرِيحًا فَتَنْظَرُ بَلْ
ذَكَرَ كَلَامَ التَّعْمِيٍّ وَقَبْلَهُ وَنَصَّهُ التَّعْمِيُّ لَوَاقٍ أَحَدُهُمَا بِمَا لَيْسَ بِهِ دُونَ الْآخَرِ فِي حَلْفِهِمَا
وَقَوْلُ قَوْلِ ذِي الشَّبَهَةِ رَوَاتَانِ وَهَذَا أَحْسَنُ لِأَنَّ الشَّبَهَ دَلِيلُ كَشَافِهِ أَهْ مِنْهُ بِلَفْظِهِ وَقَدْ
ذَكَرَ ابْنَ عَرَفَةَ مِنَ الْمَدُونَةِ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الزَّوْجِ بَعْدَ الْبِنَاءِ وَلَمْ يَقْبِضْ بِمَا إِذَا أَشْبَهَ

ونصه وفيها ان اختلافه بعد البناء أو بعد الطلاق قبل البناء صدق مع عينه فان نكل
 حلفت وأخذت مادعته ثم قال المبطل هذا المشهور في اختلافهما بعد البناء وقال ابن
 عمر وروى ابن وهب يتحالفان ولها مهر المثل ويثبت النكاح اه منه بلفظه ونحوه في
 صحيح عند قول ابن الحاجب فان تنازعا بعد البناء فالقول قول الزوج لانه فوت اه ونصه
 أي فان تنازعا بعد البناء في القدر والصفة فالقول قول الزوج مع عينه لانهم امكنته من
 نفسه او هذا مذهب المدونة فان نكل فالقول قول المرأة مع عينها المبطل وهو المشهور من
 مذهب مالك وأصحابه ثم قال مانصه ابن راشد انظر هل القول قول الزوج مطلقا وهو أكثر
 نصوص أهل المذهب ومقيد بما اذا وافق العرف وهو الذي ذكره اللغمي وهو الذي
 يؤخذ من كلام الاشراق لانه أشار فيه الى تشبيه حكم الصداق بعد البناء بالبيع وانما
 وقع التشبيه في كلام غيره بالبيع في قبول دعوى الاشبه قبل البناء والله أعلم اه منه
 بلفظه فالتأني ما ذكره عن ابن يونس من قوله كما اختلف في ذلك في البيوع لا يصلح الرد
 به على ما في القصة وشروحا اما أولا فان ابن يونس ذكر ذلك عقب كلامه على
 اختلافهما قبل الدخول لا بعده وأما ثانيا فلوسلطانا انه صرح بان ذلك بعد الدخول فلا
 نسلم الرد به وحده على ما في القصة وشروحا لان ذلك مروي عن مالك نصا واختاره
 وعليه عقول المبطل وغير واحد من الموثقين وهو الذي اعتمد المكناس في مجالسه
 وغير واحد ممن يطول بنا ذكرهم فالحق ما حرره طني ومن تبعه والله أعلم (الاعمد
 بناء أو طلاق أو موت) قول مب مع انه قصور في ق عن اللغمي الخ قل بـ
 هو في المدونة ونصها واذا اختلف الزوجان في الصداق بعد الطلاق وقبل البناء
 فالقول قول الزوج مع عينه فان نكل حلفت وأخذت ما تدعي وكذلك ان مات قبل
 البناء فادعي ورثتها تسمية وادعي الزوج تفويضا فالقول قوله مع عينه وله الميراث وان
 اختلفا في الصداق قبل البناء من غير موت ولا طلاق فادعت الزوجة أكثر مما اقتر به الزوج
 فالقول قولها وبغير تمام مادعت والاتحافا وفسخ النكاح ولا صداق لها اه منها بلفظها
 ونحوه في ابن يونس عن المدونة أيضا (عند معتاده) قول مب كلام اللغمي بغير دان
 القول للزوج في هذا الخ هو ظاهر كلام اللغمي لكن الصواب ما قاله ز فسق الدرر
 المكنونة عن أبي الفضل العباسي مانصه القول قول مدعي التفويض الآن يكون عرفهم
 التسمية فقط أو تغلب التسمية فترجح قول من ادعاه فيها اختياره ببعض الشيوخ وهو
 الظاهر اه منها بلفظها (ما لم يكن ذلك فوق قيمة ما ادعت الخ) فاذا ادعت أنه تزوجها بعد
 صفته كذا وادعي أنه تزوجها بثوب صفته كذا وكان صداق مثلها ثمانين فان لها ثمانين
 الآن تكون قيمة اليد سبعين فلا تزاد عليها أو تكون قيمة الثوب تسعين فلا تنقص منها
 وشمل كلامه المقوم كاملنا والمثل كما اذا ادعت أنه تزوجها بوسق من بر وادعي أنه تزوجها
 بوسق من ذرة مثلا فلها ثمانون في الفرض المذكور الآن تكون قيمة وسق البر سبعين
 فلا تزاد عليها أو تكون قيمة وسق الذرة تسعين فلا تنقص منها هذا هو المتعين وما أفاده
 كلام ز من ان كلام المصنف خاص بالمقوم وأما في المثل فيقال ما لم يكن ذلك فوق مثل

ما ادعت ودون مثل ما ادعاء غير صحيح لان الواجب للزوجة هنا العين ذهباً وفضة
 بحسب السكة البخارية والمقوم والمثل المختلف فيه انما ينظر اليه ليعلم أهو أقل من صدق
 مثلها أو أكثر منه ولا يعرف ذلك الا بالنظر للقيمة وكيف يعقل أن يقال ينظر للوسق مثلاً
 هل هو أكثر من ثمانين أو أقل منها والعجب من سكوت ق و م ب عنه فتأمل ما نضاف
 واقه الموفق (وبت النكاح) قول م ب عن ضج وقال في الجلاب يفسخ النكاح
 مانسبه لضج هو كذلك فيه نقلا عن المصطفى ومثله لابن عرفة نقلا عن المصطفى أيضاً
 ونصه في بروت النكاح وفسخه رواية ابن وهب مع المشهور من المذهب ونقل ابن
 الجلاب قال بعض الموثقين ولم أره لغيره اه منه بلفظه قلت ولم أجده ذلك في التفریع
 لابن الجلاب بل وجدته فيه عكسه ونصه ومن تزوج امرأة ثم اختلفا في الصداق قبل
 الدخول تحالفاً ونفاخاً كان اختلافهما في عينة أو قدره ويدت المرأة بالعين فان حلفت
 ونكل زوجها زمه ما ادعته من صداقها وان نكلت وحلف زوجها كان لها ما اقربه من
 صداقها وان حلفا جميعاً ففسخ النكاح ولا شيء لهما وان اختلفا بعد الدخول ثبت النكاح
 وكان لهما صداق مثلها وهذا اذا اختلفا في عين الصداق مثل أن تقول المرأة تزوجتني على
 عبدك ميمون ويقول الرجل تزوجتك على عبدك مبارك فاما اذا اختلفا في قدر الصداق
 فقال الزوج تزوجتك على ألف وقالت تزوجتني على العین وقد دخل بها أو مكنته من
 نفسها فالقول قوله فيما اقربه من الصداق مع عینيه اه منه بلفظه وتتبعه أتم التبع
 فلم أجده فيه غيره فقوله ثبت النكاح كذا وجدته في نسختين منه قديمين متقنين حسنين
 جدها مکتوب على طرفهما كثيراً والله أعلم (وان قال أصدقك بأل الخ) قول ز
 ولا يخفى أن هذا من الاختلاف في الصفة الخ فيسه نظربل صرح ابن يونس أنه من
 الاختلاف في النوع ويأتي لفظه وقد تقدم في كلام الجلاب صرحاً بحال قوله تزوجتك
 بعبدك فلان وقوله بأل بعبدك فلان حكمه حكم الاختلاف في الجنس والنوع فستلنا
 هذا من غير زيادة هذه بالاختلاف بالذكورية ولا نوبة فتأمل اه (تنبيه) نقل ابن يونس
 مسئله المصنف هذه عن حصون في كتاب ابنه وقال عقبها مانصه قال بعض أصحابنا وهذا
 خلاف ما تقدم لابن حبيب اذا اختلفا في نوع الصداق بعد البناء انهما يتصالحان ويكون
 لها صداق المثل اه منه بلفظه قال في ضج بعد أن ذكره مانصه والظاهر أن المصنف يعني
 ابن الحجاب انما تكلم على مسئله اذا تنازعا قبل الدخول لقوله خلفاه اه منه بلفظه ونقوله
 جس وأقره فتأمل هذا (عبد الوهاب الآن يكون بكتاب) ابن عاشر هل المراد بالكتاب
 مطلق عقد الصداق أو كتاب يشهد لهما بخلده في ذمته سواء كان في صدق الصداق أو غيره
 ونص ابن عرفة قال القاضي هذا ان لم يثبت ذلك في صداق ولا في كتاب وان كتب في صداق
 فليس القول قول الزوج اه وهو بين المراد اه منه بلفظه لكن قال أبو علي في حاشية
 التحفة مانصه ويظهر من كلام من قيد بالكتاب أن المراد به كتاب مخالف لكتاب الصداق
 وقد بينا ذلك في الشرح اه فأنظره اه (تنبيه الاول) ظاهر كلام المصنف ان ما قاله
 عبد الوهاب ومن ذكر بعده تقييد للمذهب لا خلاف وصرح بذلك في ضج ونصه وهذا

القولان انما قصد قائلهما تنقيح قول مالك وينبغي أن يحمل قولهما على التقييد ولا يؤخذ ذلك من كلام المصنف بل ظاهره حمل قولهما على الخلاف اه منه بلفظه وقال أبو علي في الحاشية بعد ذكره القيد وقيد عياض الذي ذكره الشراح هنا مناصه وقد نقلنا في الشرح كلام الناس الدال على أن المذهب اعتبار القيد المذكورة اه فانظر هناك قصد اختياره لا بد مع ذلك من البحث والنظر الى القرائن والعوائد (الثاني) ذكر في المعين قيدا آخر ونصه قال غير واحد من الموثقين ان عقد في الصداق قبل ذكره التقدانه لا يبرئها منه بناء على ما ولا طول مقامه معها فانه ان ادعى الدفع به ذلك اليها والى ولها قبل البناء أو بعده لم يقبل قوله وكان كسائر الديون اه منه بلفظه قلت وهو ظاهر ان لم يكن كتب ذلك من تلقى الموثق والان فلا عبرة به والله اعلم (وفي متاع البيت الخ) قول ز في الثقة لم تختص به الخ هو الراجح من أقوال ثلاثة في المسئلة وقيل القول قول الزوجة مطلقا وقيل بالتفصيل في الفائق مانصه قال الداودي ما اشتراه الرجل لزوجه من الثياب فلبست في غير البذلة ثم نزل منها فراق وادعى ان ذلك منه عارية أو تكره نظرفان كان الرجل مثله يشترى الثياب لزوجه على وجه العارية فالقول قوله مع عينه وان كان مثله في ملأه وشرفه لا يشترى ذلك للعارية فالقول قولهما مع بينهما قال وسواء كان لباسا قليلا أو كثيرا قريبا أو بعيدا وقال غيره القول قول الزوج شريفا كان أو غيره لانه يقول أردت أن أجعل زوجتي وأحلبها ان كان حليا وأفتى ابن الحاج وابن رشد أن القول قول الزوج فيما اشتراه من الخلي والثياب وأعطاهم لزوجه تلبسه وتزين به انه عارية لاهبة وتعليك وكذلك يكون القول قول ورثته في ذلك مع إيمانهم الا انهم يحلفون على العلم لا على البت اه منه بلفظه وذكر ابن عات في طرده قول الداودي وقول غيره وزاد مانصه قال ابن تليدوان ابتاع الرجل لزوجه كسوة مثل ثوب أو فرو ثم تموت فيريد أخذها لم يكن ذلك له وهو موروث عنها وكذلك قال بعض الشيوخ في الموت والطلاق وبه العمل وهذا اذا كانت لغیر البذلة قال ابن لبابة وما اشترى الرجل لزوجه أو اشتترته هي لنفسها من ماله ولا ينكر عليها وهي تلبسه وتحلى به فيجب له ولا يدعى فيه زوجها ولا ينكر عليها اذا تزفت به فانه لها عاشر أو مات فان ادعى الورثة عليها في ذلك شيئا مثل انهم لم يحجزه بعلمه أو شبه ذلك كان عليها اليمين وقال ايضا انه لو رثه الرجل ان مات عنها الا أن تقبم التينة على هبة أو عطية وقال غيره وكذلك ان كان حيا يمينه وهو أحسن من الاستغناء اه منها بلفظها وفي نوازل النكاح من المعيار مانصه وسئل ابن سراج عن رجل اشترى لزوجه جملته حواشي من قصب ذهب وثوب حرير وعقد جواهر وفرخة شرب وغير ذلك ودفع ذلك كله لزوجه المذكورة وألبسها اباها على وجه المتعة والتليك ثم به ذلك اشترى قطيعتين ومطرحين وغير ذلك وبقيت الزوجة تلبس ما ساق لها وتزين به وتمتن القطيعتين والمطرحين وغير ذلك مدة أربعين يوما فلما توفي الزوج في هذه الاشهر القرية قام بعض ورثته يطلب ممراته في جملته ما ذكره يدعيه ملك الموروثه فهل يجب لذلك الطالب من ذلك شيء مع بقاء ذلك بيد الزوجة هذه المدقة وسكوت الزوج مع علمها بها ان ذلك كله ودفعه أو لا على

الوجه المذكور فأجاب أن ثبت أن الزوج ملك زوجته تلك الحوائج كانت لها والاحلف
 الورثة أنهم لا يعلمون أنهم ملكها بالاهاد وقع فيها المبرأ اه منه بلفظه وفيه أيضا بالحمل
 المذكور مانعه وسئل أبو عثمان سعيد بن ضمير عن الرجل يتزوج المرأة ولا يعرفها
 جهاز قليل ولا كثير وتدخل على جهاز امرأة كانت له قبل هذه ويشترى الزوج بعد ذلك
 أيضا مما يكون للنساء من الثياب والحلي ويقسم الزوج البينة أنه امتاع ذلك كله بعد
 البناء زمان ولا يذكر أنها عارية وسكت عن ذلك إلا أنها تنفسح بذلك وتزين به فينزل
 بينهما فراق أو موت فتدعي المرأة في ذلك كله فأجاب ليس لها عاذ كرت شي إلا أن يعرف
 أنها خرجت به من بيتها أو تصدق به عليها أو أقادت مالها وعرف ذلك واستبان وانضح وأنه
 يكون كما وصفت وما لم يعرف لها مال ولا تصدق عليها ولا أقدت فليس لها من ذلك شيء لأن
 الزوج يقول أردت جمال بيتي وجمال امرأتي وزينتها بذلك فالقول قوله وقول ورثته
 بعده وقيل لابن ضمير فترى أن قالت اني اكتبته وجمعه فقال ليس يعرف الكسب
 للنساء إلا أن يكون مبرأ أو هبة أو صدقة ويعرف ذلك فيمنع من يقول إذا كانت
 المرأة لا يعرف لها قليل ولا كثير من قبل دخوله عليها وأجاب ابن لبابة أما ما عرف مما
 امتاعه الزوج بعد البناء إلا امرأته من حلي أو متاع يعرف للنساء وزينته امرأته السنة
 والمستنق وأكث من ذلك ولم يشهد لها على عطية ولا هبة فهو أحق به كان مما يعرف للنساء
 أو غير ذلك وما أدخل على زوجته الثانية من متاع زوجته الأولى فهو أحق به أيضا ولا شيء
 للثانية فيه والورثة بمنزلة الميت الآن تكون لها ينة على ذلك والأفلاشي لها اه منه بلفظه
 وفي نوازل المعاضات من المعيار في جواب لابي اسحق الشاطبي مانعه دعوى المرأة في
 الثياب أن زوجها ساقها لها لا تسمع إلا إذا قامت البينة على أن تلك الثياب بأعيانها من جملة
 السياقة وأنه وهبها لها على الخصوص فان لم تقم على ذلك ينة فالقول قول ورثة الميت مع
 اعيانهم لا يعلمون تلك الثياب من جملة مال المرأة ولا متاعها إلى آخر نص اليمين ولا تدخل
 هذه المسئلة في مسئلة الاختلاف في متاع البيت اه منه بلفظه وبذلك جزم العلامة
 المشاور أبو عبد الله بن التمار فإلا مانعه هذا مقتضى ما في النكاح الثاني من المدونة
 اه انظر ف ههذه النصوص تدل على أن الراجح ما رجحه عجم باقتضائه عليه وبما هو
 راجح نقلا هو أيضا راجح معنى لما قالوا من أن الإنسان أعرف بكيفية خروج ملكه من يده
 ولأن الأصل بقا ما كان على ما كن وبهذه العلة علل العلامة ابن هلال في الدر المنثور قول
 صاحب الاستغناء السابق وهو أحسن فقال عقب نقله مانعه قلنا لأن الأصل بقاء
 الاملا على ملك المالك فلا تنقل إلا بأمر محقق اه منه بلفظه قلت ولأن الزوج
 يجب أن يجعل زوجته ليستفتح بها ويحشى أن يملكها ذلك ان يقع بينهما ما يوجب الفراق
 أو يموت فتذهب بماله للزوج آخر فيجعل ذلك يدها على وجه العارية فيحصل لها ما أحب
 وبأن مما يخصه فتأمله بانصاف فان قلت سلمنا أن ذلك هو الراجح لكن تقدم في نقل
 ابن عات أن العمل جرى بان القول قول الزوجة وما به العمل مقدم على الراجح قلت لتقدمه
 عليه شروط منها استقرار العمل وهو منتف هنا إذ كثير من المحققين ممن بعد صاحب الطرلم

يعرجوا عليه وأقنوا بغيره حتى سيدي عبد القادر القاسمي في أجوبته ولم يذكره ولده في نظم
 العمل ولا غيره من المتأخرين عن تهرضوا العذما به العمل والله أعلم **في تشييعه** هذه النقول
 السابقة تفيد أنه لا فرق على هذا القول بين أن يقول لباس المرأة لم تحل عليه أو لا وقع في
 جواب أي اصح الشاطبي المنقول أنقامتصلا بما قدمناه عنه مانصه لكن بقي المتفرق
 لباس تلك الشيايب وامتناعها لها فهل تستحقها بذلك أم لا والصحيح في المذهب أن الرجل
 ليس له أن يرتجع كسوة المرأة عند فراقها إذا كانت مبتذلة فإن لم يتبدل كان له ارتجاعها
 فهذه الشيايب مثلها إن كانت الزوجة قد تبدلت ففهي لها والأصارت مبرأها منه بلفظه
 ونقله سيدي عبد القادر القاسمي في أجوبته وسله **في** قلت فيه نظر ظاهر وإن سكنت عنه
 الإمامان أبو العباس والناشريسي وسيدي عبد القادر القاسمي ووجه ذلك أنه معترف بأنه
 إنما اعتمد في ذلك على القياس الذي ذكره وهو غير صحيح لأن مسئلة الطلاق التي جعلها
 أصلا لهذه مباينة لهذه أشد المباينة لأن مسئلتنا هذه قد سلم هو نفسه أن دفع الزوج لما ذكر
 هو على وجه العارية وعليها البينة أنه وهبها مثلاً ولا خلاف في المذهب بل ولا حرجه فيما أعلم
 أن العارية لا تثبت بطول الاستئجار ولا بامتنان المعاريها أو دفع الزوج الكسوة في مسئلة
 الطلاق كان منه على وجه التملك إذا علم وجب عليه لكن لما كان ذلك عليه في مقابلة
 الاستئجار ففرقوا بين أن يقع الطلاق عن قريب فترجع له أو بعد فلا وحدوا البعد ثلاثة
 أشهر كما أشاره المصنف فيما يأتي بقوله لا الكسوة بعد أشهر فيلزم على قياسه هذا أنها مملوكة
 فأعطيت يدها العارية ثلاثة أشهر فهي لها والنصوص مصرحة برذ ذلك فراجعها متأملاً
 والله أعلم فتأملها بتأصاف **(مسائل الأولى)** عكس هذه المسئلة مثلها وهي أن تكسوا
 المرأة وجهها في الفائق مانصه كتب إلى القاضي أبي الوليد ابن رشد رحمه الله ما تقول
 فيما تخرجه المرأة أو وليها في شورتها لباس الزوج **في العفارة والمحشو والقميص**
 والسرراويلات ويرعابس ذلك الزوج بعد ثمانية أيام البسيرة أو الكثرة ويرعابس بلبسها
 ثم تدع الزوج أو وليها إلى أخذ الشيايب ويرعون أنها كانت عارية وإنما جعلت ذلك على
 طريق التزني لا على طريق العطية فهل ترى ذلك للزوج أم لا فاجاب إن كان في هذه الشيايب
 الخرجة في الشورة عرف البلد قد جرى به الأمر واستقر عليه العمل حكم به وإن لم يكن في
 ذلك عرف معلوم فالقول قول المرأة أو وليها فيما يدينان من أنها عارية أو على سبيل التزني
 والله التوفيق لأرب سواه اه منه بلفظه ونحوه في طرراين عات ونسبه تختصر الحذرية
 ونحوه في الدرالتشيرة ونسبه تختصر الحذرية وأشار إليه ق عند قوله قبل الآن يسمى شيء
 فيلزم وكلهم سافوه كله المذهب ولم يحكموا غيره وهو ظاهر والله أعلم **(الثانية)** إذا وقع
 التنازع في ذلك على وجه آخر بأن يقول الزوج دفعته لك فيما على من الدين ونقول هي
 بل أعطيتني تبرعاً فلا اشكال على الراجح السابق أنه لا يكون القول قولها وقد سئل
 عن ذلك الشيخ أبو الحسن فأجاب بما نصه مسئلة من ادعى أن هذا من ديني وقال الغريم
 هو بعتي فديناتي القول قول مدعي القضاء من الدين سيما إن كان مجانساً للدين والمناسب
 لهذه مسئلة النكاح الثاني إذا أعطاه أو باعها فقلت هدية وقال الزوج من فرضك الذي

على قال قول قوله الآن يكون الثوب لا يفرضه مثله لثوبها قال قول قولها والعادة مساحمة
 الزوجين في مثل هذا بينهما ما أه نقل في الدر النثر وقال عقبه ما نصه بل الانسب للمسئلة
 أو هو عينها ما في النوادر عن الواضحة وما أهدى لنا كح من حل أو شيا ثم أراد أن يحسب
 ذلك في الصداق فليس له ذلك إذا سماه هدية وإن لم يسمه هدية حلف ما أرسله هدية وما بعته
 الالبقاص به من الصداق فذلك له فإن شامت الزوجة فاست به أو رده وقال أه أصبغ عن
 ابن القاسم وقاله غيره من أصحاب مالك وما أجزأ الشيخ أيضا حسن قال رحمه الله في كتاب
 الوديعة من التقيد لان الغالب ان الانسان انما يدفع ما لزم ذمته أه منه بلقطه ١١ قلت
 وما نقله عن النوادر فحواه في المقيد ونصه ولولم يدع عارية ولا أقام بينه وانما قال أرسلته
 ليحسب لي من الصداق فانه يحلف على ذلك وتكون المرأة مخيرة في أن تصرفه عليه أو تحسبه
 من صداقها قاله مالك وابن القاسم وغيرهما أه منه بلقطه والحق أن يقال لا يتحول دعوى
 الزوج من وجهين أحدهما أن يدعى انه حين دفع ذلك لها بين لها انه من دينها وقبلته
 فانيسه ان يدعى انه لم يبين لها ذلك ولكنه قصده ثم كل من هذين اما أن تكون الزوجة
 محجورة أو رشيدة وفي جميع ذلك اما ان يكون فعل ذلك عند حدوث سبب كعتان أو ولادة
 أو بدون ذلك وفي جميع ذلك اما أن يكون ما دفعه لها قائما سداها أو استهلكته فهذه ست
 عشرة صورة ثمان في المحجورة ومثلها في الرشيدة فأما صور المحجورة فلا يرجه لكون القول
 قوله في أربع منها وهي صور استهلاكها ذلك ولا أظن أحدا يقول ذلك فالمصيبة منه
 ولا يحسب عليها من قيمة ذلك شيء وأما مع بقاءه وقيامه فيكون القول قوله باعتبار أخذ
 ذلك من يدها على ما وجدته لا باعتبار إبرام ذمته مما زعم انه دفعه فيه ووجه ذلك حل أن لم
 يكن عند حدوث سبب والآخر في ما يأتي عن أبي الحسن وأما صور الرشيدة ففي اثنتين
 منها وهي إذا ادعى انه بين لها وكان ذلك لغير سبب وهو قائم أو مستهلك قال قول قوله كما تقدم
 في جواب أبي الحسن وإذا ادعى انه قصص ذلك ولم يبينه لها ولا سبب له وهو قائم فيحلف
 ويأخذ من لم تقبله في دينها كما تقدم في كلام النوادر والمقيد وإن مات فالتأخر انه لا شيء له
 اذ ليس له ان يصير لها في دينها شيئا جبرا عليها دون اعلاها به وقد تكون تلك الثياب
 لا تساوي يوم دفعها لها تلك القيمة التي يزعم انه دفعها فيها مع ما حصل له بذلك من النفع
 بتجملها له بذلك وهي في ذلك كله جاهلة بانه من دينها الذي لها بذمته مما لا يزنها أن تجهز به
 شرعا وأما إذا كان ذلك عند حدوث سبب وصورها أربع فأجاب عن ذلك أبو الحسن
 بما نصه جرت عادة الناس ان الرجل اذا صنع ولعة يشتري مثل ذلك لزوجته على وجه الهبة
 لها ولا استلاف لمودتها لا بان يكون محسوبا لها من كالتها فلي ذلك تحمل مسئلتكم أه
 قال في الدر النثر عقبه ما نصه قلت الفرق بين قوله في هذه المسئلة وبين قوله في المسئلة
 المتقدمة جريان العادة هنا بان ذلك من الزوج انما هو على وجه الهبة أه منه بلقطه ولا
 شك في ان العادة المتقررة يعمل بها في ذلك وقد جرت العادة في هذه النواحي بان الزوجة
 تتولى الاعمال الشاقة كالقط الزيتون والسنبل وتنتيق الزرع وغير ذلك من غير عوض
 تطلبه على ذلك والزوج يشتري لها في الاعياد ونحوها بعض ما تستزين به ولا يذكر لها أن

ذلك عوض عن بعض دينها وكل ذلك عوضا عما تفعله من الاعمال الشاقة فلا يقبل
من الزوج أن ذلك عوض عن بعض دينه وعلى تسليم انه يقبل قوله في ذلك فلم يذهب عملها
باطلا بل يكون لها محاسنته بالجرة مثلها بعد حين كل منهما أنه ما فعل ذلك متبرعا هذا الجاري
على أصول المذهب وهو تحرير القول في هذه المسئلة والله أعلم (الثالثة) المرأة تذهب
لدار أهلها فاعطوا ما بقرة متلا فيقع التزاع بينهما وبين زوجها وبينها وبين من يكون على
المفاوضة معه كاخوته فان تقرر في ذلك عرف بشئ عمل به والا فالصواب أن الزوجة وقيل
بينهما ففي أجوبة الشيخ أبي الحسن مانصه وسئل رحمه الله عن رجل سافر مع زوجته الى
صهره أبيها وأتاه بديهة وهي غفل من البقرة وكان ملكا للزوج فلما رجعها من عند الصهر
المذكور أعطاهما بقرة عوض العجل على عادة الثواب في ذلك ثم اتاها تناسلت بعد ذلك فقال
الزوج هي لي وقالت الزوجة أعطاهما لي أبي فقال هي للزوج لان المعنى أنه ملكها العجل
حين سافر به أو ملكها العوض حين قبضته وهذا يحكم العادة لانهم يقولون سافرت زوجة
فلان بكذا وأتاهها أبوها بكذا ولا يقولون سافروا فلان بكذا فأنيب فهي ونسلها للزوج
اه نقله في الدر المنثور وزاد عقبه مانصه قلت قال ابن عرفة في كتاب الشهادات
وصح ابن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنه ما جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
يا رسول الله ليس لي من شئ الا ما أدخل علي الزبير فهل علي جناح أن أَرْضِعَ لِمَا يَدْخُلُ عَلَيَّ
فقال ارضعي ما استطعت المازري ان كان ما يعطيهما الزبير نفقة لهما فين جواز وان كان
انما ارادت مما كان ملكا له فيحمل ذلك على أنه لا يكرهه منها وانما عادة عودها أزواجهم اه
منه بلفظه وفي أجوبة الشريفة من جواب لابي القاسم بن نجو ما نصه ان فسر المعطى
وبين لي هي العطية عمل على تفسيره وارفع الاشكال وان لم يقع من المعطى بيان وكان
الزوج قد زار مع زوجته فالعطية المهمة له ما معاوان لم يزوج مع زوجته فالعطية
المهمة للزوجة القابضة من يد المعطى الا اذا كان بالبلد أب مطرد بين للمبهم فيجب أن
يعمل عليه في الاثر المبهمة وحال الازواج بينهم ما محمول على المكارمة اه وأجاب أيضا
ما يعطيه الوالد أول زيارتها للمع زوجها بعد الدخول بها من الموائش هو بينهما أعني بينها
وبين الزوج هذا ان جرى العرف بذلك والا فلها خاصة كما يكون لهما ما يعطيه بعد الزيارة
الأولى وكذلك أيضا لا يشاركها في الماشية التي أعطاهما أبوها وهي في بيته لان ذلك مال من
مالها فلا يدخل الزوج فيه اه وأجاب سيدي أحمد بن عبد الوهاب عن نحو المسئلة
ان ما أعطى للزوجة هو لها ولا حق فيه معها لزوجها ولا رجوع عليها بقيمة ما حملت في
زيارتها من دار بانه اذا لاقى بين الزوجين بهذا أفتى سيدي أحمد بن محمد البعل بر دالله
ضريحه اه محل الحاجة منها بلفظها ثم ذكر عن فتوى سيدي محمد بن عروص مانصه ان
ماتت به الزوجة من دار والدها في زيارتها يكون مشتركا بينهما وبين زوجها بشرط أن
يكون الطعام الذي ذهبت به من مال الزوج قال وبه أفتى سيدي أحمد بن عروص اه
وفيها أيضا من جواب لابن عروص وسئل عن اخوان على المفاوضة ذهبت زوجة
أحدهم لدار أهلها بئر يدصعته من زرعهم فاعطوها بئر فتشأ عنها عدة مانصه ان الزوج

الزائرة تأخذ نصف البقرة والنصف الباقي للزوج مع اخوته هم فيه سواء ليكون التريد الذي
 جعلته صنعة من الزرع الذي نشأ عن خدمة الجميع ٥١ منها لفظها ٥٢ قلت وفي فتوى
 ابن عريضون نظيرة قلا وقياسا أما قلا فلما قلنا المقدمنا من فتوى أبي الحسن التي سلمها
 العلامة ابن هلال ولم يحل غيرهما وفتوى غيره عن قدمنا وأما قياسا فلما شرط في ذلك ان
 تكون ذهبت بثر يد صنعة من مال زوجها أو من مال زوجها واخوته وتكون صنعة ذلك
 من ماله أو من ماله مما وجب لهم الشركة فيما تأتي به لا يجري على القواعد ولا يساعده
 القياس أما ولا فان الزوجة تأتي من دار أبيها بمنزل ما تذهب به من الثريد والخير أو بأكثر
 منه عادة مطردة وأما ثانيا فان أخذها ذلك من مال الزوج وحده أو مع غيره أما أن يكون
 بغير إذن منهم أو باذن فالاول عدل والثاني سلف ان لم يحمل على انه تبرع منهم لها والواجب
 في العدا غرم مثل المثل وقيمة المقوم وفي السلف رد المثل مطلقا فان قيل لانسلم ان القسمة
 ثمانية محصورة في العدا والسلف بل هناك قسم ثالث وهو أن يكون اذنهم - ثم لها في ذلك
 على أن يكون ماتا في به بينهما وبينهم أنصافا قلنا غاية هذا القسم انه معاملة فاسدة للفرار
 والجهل أما الفرقة لاحتمال ان لا تأتي بشيء اذ كثير من الزائرات لا يأتين بشيء ثم لا تجدد
 أحدا منهن أو من أزواجهن بخاصم أهلها في ذلك أصلا وأما الجهل فعلى احتمال انها
 تأتي بشيء يحتمل أن يكون بقره أو شاة من الضأن أو من المعز وعلى أنها بقره أو شاة فيحتمل
 أن تكون أعلى أو أدنى أو وسطا والواجب في المعاملة الفاسدة بعد الفوات الرجوع
 بمثل المثل وقيمة المقوم فتأمل به بانصاف وقد وقعت نازلة الاخوة في حياة شيخنا ج طيب
 الله ثراه وكان زائدا فيها أن الزوجة ذهبت بعرض من البقر من مال زوجها واخوته زيادة
 على التريد والخير فوقعت الفتوى بما أفتى به أبو الحسن وغيره وان الاخوة يرجعون على
 أخيهم بحظهم من قيمة العرض الذي زارت به ونفذ الحكم بذلك والله أعلم * (الرابعة) *
 الزوج يكون له أموال من أصول ومولش وتكون زوجته تنوي العمل في ذلك ثم يموت
 الزوج فتريد أن تأخذ جراث من ماله مدعية الشركة بعملها ثم تأخذ منهم مائة من ربيع أو غن
 مما بقي وانما تطلب ذلك فيما رأيته حيث يكون لها راتب أو يورث زوجها كلاله أو يكون له
 أو ان وكذا تطلب ذلك هي وزوجها اذا كان مع اخوة له مثلا على المفاوضة وليس لاخوته
 أزواج قال أبو زيد القاسمي في عمليته مانصه

وخدمة النساء في البوادي * للزرع بالدراس والحصاد

قال ابن عريضون لهن قسمه * على التساوي بحسب الخدمة

لكن أهل فاس فيها خالفوا * قالوا لهم في ذلك عرف يعرف

قال العلامة سيدي محمد بن قاسم الفلالي في شرحها مانصه قوله على التساوي يريد
 والله أعلم مساواة نسبة النصيب من الزرع لنسبة الخدمة من باقي العمل وهو معنى قوله
 بحسب الخدمة فلا تدافع بين قوله على التساوي وبين قوله بحسب الخدمة ثم قال بعد
 كلام مانصه وبالجملة فقد أجل الناظم رحمه الله في كلامه غاية اذ لم يبين العرف الذي اعتبر
 أهل فاس ولا القسمة التي قال ابن عريضون ولا خدمة النساء هل في زرع الارواح أو في

زرع غيرهم وكلام ابن عريضون الذي يمكن أن يتضح به المراد لم أظفر به في اللائق ولعل ذكر ذلك في فتوى صدرت عنه أو في مؤلف لم أعلمه اه محمل الحاجة منه بلقطه ﷺ قلت اما البتان الاولان فشاهدهما في وازل الشريف ونصه وسئل أبو عبد الله سيدي محمد بن الحسن بن عريضون عن تخدم من نساء البوادي خدمة الرجال من الحصاد والدراس وغير ذلك هل لهن حق في الزرع بعد موت الزوج لاجل خدمتهن أو ليس لهن الا الميراث فأجاب الذي أجاب به الشيخ القوري مفتي الحضرة القاسمية شيخ الامام ابن غازي قال ان الزرع يقسم على رؤس من ينح عن خدمتهم زاد عليه مفتي البلاد النعمانية جده ناسيدي أبو القاسم ابن نجوع في قدر خدمتهم وبحسب ما من اتفاقهم أو تفاوتهم وزادت أئالة عند مرعاة الارض والبقر والآلة فان كانوا متساوين فيها أيضا فلا كلام وان كانت لواحد حسب له ذلك والله تعالى أعلم وأجاب سيدي أحمد البعل في نحو المسئلة لم أزل أستعمل القسمة على الرؤس في هذا المعنى الذي ذكره اذهي خارجة عن الاصول إذا اصل في ذلك أن الغلة تابعة لاصولها فمن لشي في الاصل أخذ غلته على حسبه من القسمة والكثرة الاما استثناء الشرع وأباحه للناس من المساواة بشروطها العديدة وهي في هذه المسئلة مفقودة ويلزم عليها أمور محدورة في الشرع وكان القياس بل النص ان من ليس له في الاصل شيء لا يأخذ الا أجرته على حسب خدمته لكن جرى العمل في جبالنا هذه من فقهائنا المتقدمين بقسمة ذلك على الرؤس فمن له قدرة على الخدمة ومن لا خدمته فلانسي له اه ﷺ قلت أما القسمة على الرؤس فيما له غلة كتملر الانجار فلا يظنهر له أصل في الشرع وأما الزرع فقد ينسب على المشهور من الاقوال اذا فسدت المزارعة فان الزرع للعامل فتكون فتواهم بقسم الزرع على من باشر الخدمة هو نفس الفتوى بأن الزرع للعامل وعليه كراء الارض والبقر والله أعلم اه منها بلقطها وفيها أيضا مانصه وسئل بعضهم عن مسئلة في هذه الجبال جبال غمارة وما والاها وهي اذا هلك هالكهم يزعمون أن تركته من الزرع خاصة تقسم على رؤس كل من له خدمة في الدار هل لهذا وجه في الشرع أم لا فان كان فهل غلة الزيتون والعنب والتين كذلك أم لا فاجاب قال سيدي أحمد البعل رحمه الله جرى العمل في جبالنا فذكر كلامه المتقدم وكلام ابن عريضون أيضا وقال بعد ما ناصه ولا فرق في ذلك بين الزرع والزيتون والعنب لكون السؤال وقع على العنب وغيره ولا بين من يتعاطى خدمة وغيره يتعاطى أخرى لجرهم في ذلك تجرى المساواة وجرى الحكم من أشياء خبايا عطاء من بلغ عشرة أعوام لقوة المظنة في تعاطى أولاد البوادي الخدمية ومقامهم غيرهم من الرجال وقد استشكل شيخنا سيدي أحمد البعل هذه الفتوى لجرهم على غير أصول المذهب اقتداء بفتوى شيخه سيدي يحيى السراج ولكن لا يقدح الاشكال في هذه المنازلة اقتداء بمن مضى فقد وقع للامام ابن عتاب وابن رشد وابن سهل وابن زرب وابن العربي واللغمي ونظرائهم اختيارات وتصحيات لبعض الروايات والاقوال عدلوا فيها عن المشهور وجرى باختيارهم عمل الحكام والقبائل اقتضته المصلحة وجرى به العرف والاحكام تجري مع العرف والعادة قاله القرافي في اقواءه وابن

رشيد في رحلته اه منها بلنظها وأما البيت الثالث فأشار به الى ما في نوازله والده سيدي
 عبد القادر فقها ما نصه الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله اعلم انه لخفاء في صحة
 المتقول بالاحول عن الامام الوائس رضى والشيخ السراج ومن هذا حذوهما ومنهما
 ومكانتهما في العلم وهو الذي يجب أن يعتمدوا الله به وخلافه تحريف وجهد عن
 الشريعة فخر في اصولها وفرائض الله قد سماها الله بنفسه فلم يبق فيها نظر ولا اختيار
 وعقود الشريعة التي ترتب عليها آثارها من حلية الاستفاد وصحة الملك بيع اجارة شركة
 أموال أو ايدان مزارعة مساقاة مغارسة قراض كل ذلك له شروط معلومة متى اخلل حكم
 بفسادها والرجوع الى أجرة المثل ولا عبرة بجري العادة والعرف على فساد العقد وهذا
 مما لا يحتاج بعد الى استدلال لكونه لا يخفى على متوسم بطلب العلم ولا يترك صريح الفقه
 ومنصوصه المقر في دواوين الأئمة وعلما الملة وقادة الامة المقررة على الجهابذة النقاد مع
 تطاول الاعصار والا ما الى فتوى لا يعرف لها أصل ولا مستند الا بمجرد موافقة ما ألوف
 الناس ومجرد عوائدهم ولا تحصيل الفتوى في دين الله الا بالمشهور وما يخالفه انه حق ومن
 الفساد الاستناد في الاحكام والفتوى الى أغراض الناس واتباع أهوائهم من غير دليل
 شرعي فانه حل لعري الشريعة ومنافضة لحكمها وتبسيط للناس في ما ألوفاتهم
 وأهوائهم وقد قال أبو اسحق الشاطبي ان مقصود الشريعة اخراج المكلف
 عن دعاية هواه حتى يكون عبدا لله وما احتج به المجيب أعلاه مما نقل عن القراني
 أن الاحكام تجري مع العرف والعادة منصوب في غير محله اذ ذلك انما هو في مقام سد
 ونيتهم وجري لفاظهم في أعيانهم وأحاسيسهم على عرفهم ونحو ذلك مما يطلبه في محله من له
 خبرة بفهم كلام الأئمة ونقل كلامهم وكذلك نقله أن المشهور ما يحبه العمل تنزيلا في غير
 محله اذ ذلك مع موافقة الحق ومصادفة تقصيص الشريعة لا مع مصادمتها كما هو فرض
 النازلة فاذا كان القول محمداً وصحبه العمل يتبع عليه قطعاً لشعب الاحكام وتشقيبات
 الحكم وهذا اذا كان العمل بمن يقتدى به من الأئمة الاعلام كعلام قرطبة وأمثالهم
 مع أن فيه نزاعاً ما ولا شيء من ذلك فلا كلام ولم يسع المحل أكثر من هذا مع أن للمقام بسطاً
 وتقريباً والله أعلم وكتب عبد الله تعالى الى عبد القادر بن علي الناصبي كان الله له وليا انتهى
 ونقله الشريف في نوازله وزاد عقبه ما نصه وسئل سيدي أحمد بن عبد الوهاب الشريف
 عن نحو المسئلة فأجاب وأما من مات وخلف غلة في أنجار أو زرعاً محروفاً أو غير ذلك
 فلا خلاف أن جميع ذلك بينهم على فرائض الله على حسب ما تحويه القرينة في سائر
 مختلف الموروث وكل واحد يلزمه أن يتفق على قدر واجبه ومن عمل زائداً على ما يلزمه
 رجع بأجرة مثله في زائد عمله على من يلزمه ذلك من شركائه وكذلك أيضاً تقسم الغلة
 الناشئة في المستقبل عن أصول الموروث وما يحدث على حكم المفاوضة لان الاشتراك في
 الارباح على نسبة الاشتراك في أصولها ومن عمل في ذلك عملاً زائداً على ما يجب عليه
 بنسبة حظه رجع بأجرة مثله هذا هو المرتضى عند المحققين وغير هذا لا يجري على القواعد
 عندهم اه منها بلنظها وفيما قبل ما تقدم مائنه وسئل سيدي يحيى السراج عن نساء

٢ قوله كعلام قرطبة بضم العين
 وتشديد اللام جمع عالم اه صححه

البادية اللاتي يخدمون ويدرسن ونحو ذلك هل لهن حظ في الزرع فأجاب بأنه لا شيء لهن في ذلك وسئل أيضا عن ورثة ورثوا أصولا وغيرها وكان لهم أولاد يخدمون معهم الأصول فلما أرادوا القسمة قال بعضهم أما الأصول فنقسمها على عدد رؤسنا معاشر الاخوة وأما غلتها فنقسمها على عددنا وعدد أولادنا لكونهم كانوا يخدمون ويجمعون معنا فهل لهذا القائل ما زعم فإن قلتم بعدم زعمه فهل للأولاد أجرة عملهم أولا فأجاب بأن الأصول تقسم على عدد رؤس الاخوة فقط وأما الأولاد فلا شيء لهم من الغلة كما لا شيء لهم من الأصول وأما الأجرة فلا شيء لهم منها أيضا اذ لم تجر عادة بأخذ أولاد الأولاد أجرة في ذلك ولو قدرنا أن عادتهم دفع الأجرة لهم في ذلك لكانت لهم الأجرة اه منها بلفظها فحصل من هذا أن الممول عليه ما أتى به شيوخ فاس ومن وافقه من شيوخ الجبال والعلم الكبير المتعال **تنبيهات * الاول** قول الشريف وأما الزرع فقد ينبت على المشهور الخ فيه نظر لان المشهور أنه للعامل اذا انضم لعمله غيره لا مطلقا كما يعلم من الوقوف على ما لغ وغيره عند قول المصنف آخر المزارعة كان له بذر مع عمل الخ **(الثاني)** قوله في جواب البعض وابن رشد في رحلته كذا وجدته فيه مكبرا والظاهر أنه تصحيف وان أصله ابن رشد مصغرا والله أعلم **(الثالث)** هذا الذي قدمناه انما هو في خدمتها في مال الزوج كالأصول وأما ما يأتي به من الصوف ونحوه فتغزله فقد تقدم للمصنف التصريح بأنهم ما شربكان في ذلك لكن ذلك مقيد بما اذا لم تصرح بأنها علمته له ومثله التصريح بجري العادة المتقررة بذلك والافهولة قال في مسائل الدعاوى من الدرر المكنونة مانصه وسئل الفقيه سيدي عمران المشداني عن أتى لزوجه بالصوف والشعر تغزله كما هو شأن البادية ثم أرادت التكلم معه في ذلك بعد أن علمته فأجاب الحمد لله لا يتخلوا ما أن تفعله باسم الزوج أو تفعله لنفسها فان فعلته للزوج كما هو العرف والعادة في البوادي فلا يقال لها في ذلك ويكون للزوج وان كانت انما علمته لنفسها قائم شرية له في ذلك بعملها والله أعلم اه منها بلفظها وفيها أيضا في مسائل الشركة من جواب سيدي عبد الرحمن الواغليسي مانصه أما التي علمت الصوف والشعر فان علمت ذلك للزوج بالتصريح أو باستمرار العرف الذي لم يتخلف فذلك له والافهولها ويكون شركة بينهما ببيعة الأصل وقيمة العمل والله تعالى أعلم اه منها بلفظها **(الرابع)** شركتها اذا كانت تطلب حقها والغزل قائم أو باعه الزوج وطلبت حفظها من غنمه ظاهرة وانظر اذا كانت تمكن منه الزوج فيمنسجه ويلبسه أو يبيعه ولا تطلبه بشيء ثم تقوم بعد مدة وفي أجوبة سيدي عيسى السجستاني مانصه وسئل في مسئلة رجل تكلم امرأته ومكنت عنده نحو من ست عشرة سنة وهما على المحبة والمودة والمعروف ومحسن بها غاية الاحسان والان طلبته بالغزل والنسج التي كانت تفعله مع أن ذلك لم يكفها به ولا أذن فيه هل لها شيء أم لا فأجاب بأنه لا شيء لها والسلام اه منها بلفظها اه من شرح سيدي محمد بن قاسم للآيات السابقة فظاهره وان لم يتقرر العادة بأنها انما تفعله للزوج فان حل على ان محله اذا قررت العادة بذلك فهو موافق لكلام غيره وان حل على ظاهره فيحتمل أن يقال انه مخالف له ويحتمل أن يقال ليس بخالف لطول المدة

ولم تذكريها والله أعلم» (الخامس) * استفيد من الخلاف المشار اليه بالآيات السابقة
 والمصرح به في الاجوبة المتقدمة انه لا يجب على المرأة الخدمة الظاهرة وان كانت العادة
 جارية بذلك باتفاق الفريقين أى من يقول انها تكون شريكة ومن يقول انما لها أجرة
 المثل اذ لا تنحق الاجرة فأحرى الشريكة بعمل واجب عليها وهذا هو المشهور المعمول به في
 فوازل الشريعة فمانعه وسئل أبو عبد الله القورى أيضا عما يفعله نساء البوادرى وغيرهن
 لازواجهن من أنواع اللباس وسائر الخدمة اذا اشترى لهن هل يجبر على ذلك أم لا وهل
 لهن فيه نصيب أو حق أم لا وهل يجب عليها الاشتراط على الزوج والبيعة انهما عملت ذلك
 لنفسها فأجاب الجواب والله التوفيق لا يجب على المرأة من خدمة نفسها وخدمة
 زوجها شي وهذا هو الاصل المنصوص عليه في المدونة وغيرها وفي المدونة أيضا عن ربيعة
 أن الزوجين يتعاونان في الخدمة في عمره ودينه وهو موافق لما في كتاب ابن حبيب
 وخلاف لما قدمنا دوننا الاول الى المدونة ومثله في العتبية ونقل عن عبد الحق انه يعتبر
 في ذلك العادة وعرف الموضع فان كان قوم عاداتهم أن المرأة تتخدم على نفسها ككساء الديلم
 وما أشبههم فإنه يقضى علم بذلك ومثله عن ابن خزيمة اذا دان على المرأة خدمة مثلها
 وان على الدنية الكس والكس والقرش وطبخ القدر وسقاء الماء ان كانت عادة البلد وما لابن
 مسلمة وابن نافع في المسئلة معروف ونقل صاحب تقييد الرسالة عن الشيخ أبي الفضل
 راشد انه كان يقول يجب على نساء البربر الخدمة المعتادة عندهم لانهم على ذلك دخلن
 لكن المشهور والذي به القنوى عدم جبرهن على ذلك وان لاشئ عليهن من غزل ونسج
 وغيره فاذا فعلت شئ من ذلك متطوعة به وطيبة النفس بذلك رشيدة قبل العمل أو بعده
 فلا خلاف في حليته ذلك للزوج وفي جواز اتفاعه به أو يمتنه ولا يضره رجوعها بعد ذلك
 فيه وقولها لا جعلت في حل في كل ما خدمته لك وان صرحت بالامتناع من الخدمة
 الاعلى وجه الشريكة في الغزل أو النسج أو فيه ما وأباح لها زوجهما ذلك فلا اشكال في
 حرمة اشتراكهما في ذلك المعمول وان سكنت وعملت ولم تصرح بوجه من الوجوه - ين
 ثم طلبت حقها في العمل وانما لم تعمل الا بهلى وجه الشريكة أو الرجوع بقيمة العمل وأنكر
 الزوج ذلك - لفت انها ما غزلت ولا نسجت ولا عملت الا لككون على حقها في المعمول
 واذا حلفت قوم علمها في البكائن والصوف وقوم الكتاب والصوف فيكون الثوب بينهما
 على قدر ذلك وكذلك الغزل هكذا روى عن مالك وابن القاسم وغيرهما وجه هذا آتى
 القديهان القاضى أبو الوليد ابن رشد وأبو عبد الله ابن الحاج ٥١ منها بلطفها وانظر آخر
 شرح تاليف المغارسة ومما مع الموالفة وهذا المشهور المعمول به هو الظاهر من جهة
 المعنى والعمل على مقابله يودى الى فساد أنكحة كثير من البلدان بل أكثرها في غير
 الحواضر لان العادة كالشرط فيؤدى ذلك الى اجتماع النكاح والاجارة وقد أشار الى
 هذا البعث الحافظ أبو القاسم البرزلى فإنه قال مانعه كان شيخنا أبو محمد رحمه الله يحكي عن
 أدركه من الشيوخ أنه أتم امرأة من الحاضرة تشتكى وجع يدها من العجن فأمر زوجها
 بشراء خادم لها وأتمه امرأة من أهل البادية تشتكى من الطعن وجعل الماء الحطب وغير

ذلك فأمر بها البقاء مع زوجها ومعاشرته على ذلك قال لان نساء البادية على ذلك دخل
البرزلى وهذا يؤدى الى اجتماع النكاح والاجارة اذا كانت العادة مستمرة بذلك اه ونقله
في شرح المغاسة وقال بعده بقراب ماضيه قال الشيخ أبو محمد صالح اذا كانت خدمة
الزوجة شرطاً فهذا نكاح ويصح فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده ولو غفلوا عن هذا المكان
أحسن الشيخ أبو الحسن وهذا لا يلزم لانه لم يشترط أن تنسج له وانما ذلك صفة لها التي
يزاد لاجلها في الصداق فلا يؤثر مثل هذا في القصد اه فتأمل اه منه بلفظه قل
أمر بتأمل ما قاله أبو الحسن والله أعلم إشارة الى انه لم يرتضه ولا يخفى على منصف أن ما ذكره
لا يصلح جواباً عما قاله أبو محمد صالح وانه مصادرة لاشك فيها لان أبا محمد قال اذا كانت خدمة
الزوجة شرطاً الخ فكيف يلتزم معه قول أبي الحسن لانه لم يشترط أن تنسج له وانما
ذلك في صفتها وانما يستقيم جواب أبي الحسن لوقال أبو محمد صالح واذا شرط أن تكون
الزوجة غزاة أو نساجة الخ وهو لم يقل ذلك فأبو الحسن يسلم اذا شرط أن تنسج له مثلاً
فالحكم ما قاله أبو محمد صالح وانما تارة في انه لم يشرط ذلك وما قاله أبو الحسن يسلمه أبو محمد
صالح من انه اذا شرط كونها في نفسها غزاة مثلاً ان ذلك لا يفسد به النكاح وليس في هذه
الصورة اجتماع نكاح ويصح فتأمل بانصاف والله سبحانه أعلم

(فصل في الوليمة)

ابن عرفة الباجي عن صاحب العين الوليمة طعام النكاح عياض عن الخطابي هي طعام
الاملاك وقال غيره هي طعام العرس والاملاك اه منه بلفظه قل على ما نقله عن
الباجي اقتصر في الصحاح والمصباح وزاد ما نصه وأما ما صنع عند الاملاك فهو نقيعة اه
منه بلفظه وفي القاموس والوليمة طعام العرس أو كل طعام صنع لدعوة أو غيره هاو ولم
صنعها اه منه بلفظه (الوليمة مندوبة) قول مب عن الشامل ونقيعة لقادمين
سفر موافق لما في الصحاح ولكنه مخالف لما تقدم عن المصباح وقوله عنه ومادبة لدعوة الخ
كذا في ح عن الشامل وكذا وجدته فيه وهي عبارة غير وافية بالمقصود لانه ان جعل
على ظاهره مخالف صنيعه وخالف أيضاً كلام غيره وان أراد دعوة مخصوصة فلم يبينها وفي ح
عن النخبة عن المقدمات ان المأدبة هي الطعام يجعل للبران للوداد فانظره وفي القاموس
والمأدبة والمأدبة طعام صنع لدعوة أو عرس اه منه وفي المصباح ماضيه وأدب أدباً من باب
ضرب صنيع صنيعاً ودعا الناس اليه فهو أدب على فاعل ثم قال واسم الصنيع المأدبة بضم
الدال وفتحها اه منه بلفظه ونحوه في الصحاح وقوله وهو خلاف ما في المقدمات الخ
نحوه في ح لكن يشهد لصاحب الشامل ما نقله في المتن عن ابن أبي زيد وقد اختار في
المتن في ذلك تفصيلاً من عند نفسه ونصه وروى عن مالك أنه قال أكره لاهل الفضل
الاجابة الى طعام يدعون اليه قال الشيخ أبو محمد يرد في غير العرس وهذا عندى انما يرد
به الطعام الذي يصنع بغير سبب من الاسباب التي جرت له اداة باتخاذ الطعام لها فعلى هذا
الطعام على ثلاثة أشهر طعام العرس وهو الذي يجب اتاؤه والضرب الثاني طعام له

(فصل) قول مب ونقيعة
لقادم الخ مثله في الصحاح وفي
المصباح ان النقيعة هي ما يصنع
عند الاملاك اه وقول مب
ومأدبة لدعوة الخ مثله في ح وقيمة
عن المقدمات ان المأدبة هي الطعام
يجعل للبران للوداد وفي المصباح
أدب أدباً من باب ضرب صنيع صنيعاً
ودعا الناس اليه فهو أدب على فاعل
ثم قال واسم الصنيع المأدبة بضم
الدال وفتحها اه ونحوه في الصحاح
وقول مب وهو خلاف ما في
المقدمات الخ فنحو ما في المقدمات في
ح لكن يشهد لصاحب الشامل
ما نقله عن المتن عن ابن أبي زيد
وقد اختار في المتن في ذلك تفصيلاً
من عند نفسه حاصه ان طعام
العرس يجب اجابته وغيره الذي له
سبب معتاد كالذي للمولود والختان
لا يجب ولا يكره والذي لا سبب له
يستحب لاهل الفضل التنزه عنه
وبكره التسارع اليه واستسكنت
كرهه اتيان ذوى الفضل لطعام
غير الوليمة بما في الموطأ والصحاحين
من أن النبي صلى الله عليه وسلم دعاه
خياط الى طعامه منعه الحديث
وأوجب بحمله انه كان في وليمة كما
يشير له ذكر الامام له في الموطأ في
ترجمة الوليمة وقيل غير ذلك انظر
الاصل

سبب معتاد كالطعام للمولود والختان وما جرى مجرى ذلك فان هذا ليس واجب ولا مكروه
 وبين ذلك ما روي أشهب عن مالك أنه قيل له انصراني بتخذ طعاما خنتان اياه أفحسبه قال
 ان شاء فعل وان شام ترك فهذا في النصراني قد أباحه فكيف بالمسلم والضرب المثلث
 الطعام الذي لاسب له فهذا الذي يستحب لاهل الفضل الترفع عن الاجابة اليه ويكره
 التسرع اليه لان ذلك انما هو على وجه الفضل لمن يدعي اليه اه منه بلفظه قلت وما
 فهمه الشيخ أبو محمد من كلام الامام هو الظاهر منه واستدلال أي الوايد بالاجماع قاله
 رواية أشهب المذكورة غير بين لانه لم يبين فيها أن الامام أباح ذلك لذوي الفضل فيحمل
 كلامه على غيرهم جمعاً بين كلاميه فتأمل به انصاف **تنبيه** استشكل ما ذكره من
 كراهة اتیان ذوی الفضل طعام غير الولیة تعالی الموطا والصحيح من أن النبي صلى الله
 عليه وسلم نداه خياط الى طعام صنعها الحديث اذا التبادر منه أنه لم يكن في صنيعه واجب
 بأجوبة أحدها حل ذلك على أنه كان في وائمة وهو المتبادر من فعل الامام في الموطا حيث
 أدخله في ترجمة ما جاء في الولیة ثانياً بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك تطييباً
 لقلوب أصحابه لانه يشق عليهم عدم اجابته صلى الله عليه وسلم مع ما علم من عظيم محبتهم
 وحسن نيتهم وطبهم للتبرك به ويرون مع ذلك له المنة العظيمة عليهم ثالثاً انه قد روي أن
 هذا الخياط كان غلاماً للنبي صلى الله عليه وسلم فلا اشكال أصلاً وقيل غير ذلك انظر المستفي
 قال ابن عرفة قلت ويحمل أنه أتى به لاجابة الاجابة في طعام غير الولیة خلاف قوله بعدمه
 واختلاف قوله كثر اه منه بلفظه (وتجب اجابة من عين) قول ز صدق
 الرسول بين الخ ان أراد أنه كان مؤجراً على ذلك وانكره صاحب الولیة صرح وكان من
 غلط قول انصاف واخر الاجارة والقول للاجبرانه وصل كتابوا الفليس بهج اذا الدعوى
 ليست في مال ولا بل له ولا لليس في ذلك للرسول جلب منفعة أو دفع مضرة حتى تتوجه
 عليه المين ولانه لا يرتب على حاله وتصديقه حكم ادغايه ما يوجب صدقه كون المدعو
 انما ترك الاجابة فتأمل (ان لم يحضر من يتأذ به) قول مب قال سيدي عبد الرحمن
 القاسي عقبه وانظر مع ما في حديث مسلم الخ سلم بحث سيدي عبد الرحمن هذا
 وقد سلمه سيدي عبد القادر القاسي أيضاً أجوبته فانه ذكر كلام أبي حامد وقال عقبه
 مانصه الا أنه نظره فيه شيخنا الامام العارفي بالله أبو محمد عبد الرحمن بن محمد قدس الله سره
 بما في حديث مسلم في باب من قاتل للرياء السعفة وذكر الحديث الى أن قال فيه ورحل
 وسع الله عليه وأعطاه من أصناف المال فأتى به فغزقه الله نعمه فغزها قال ما علمت فيما قال
 ما تركت من سبيل أن يتفق لك فيها الا أنفق فيها لك قال كذبت ولكنك فعلت
 ليقال هو جواد فقد قيل ثم أمر به فسحب على وجهه حتى أتى في النار اه محل الحاجة
 منها بلفظه قلت الحديث صريح في أنه كان يتفق في السبيل التي يحب الله أن يتفق له
 المال فيها كالجهداد والباطل والفقراء والمساكين ونحو ذلك وأبو حامد يسلم ذلك وانما كلامه
 اذا أتفقته في غير ذلك كاتفاقه على الاغنياء لافي معرض العباداة والصدقة ولا خفاء ان قصد
 هذا موافق لظاهر فعله بخلاف الاول الذي هو مدلول الحديث فتأمل بانصاف والله أعلم

(ان لم يحضر الخ) قلت قول مب
 عن ابن العربي وليس في السنة الخ
 بل في السنة انتهى عن ذلك فقد
 روى البيهقي مرفوعاً المتأهبان في
 الطعام لا يجابان ولا يؤكل طعامهما
 وعن عمران بن - صين نهان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن اجابة
 طعام الفاسقين وقول مب عن
 سيدي عبد الرحمن القاسي وانظر
 الخ لا متافاة بينهما فان الحديث
 صريح في أنه كان يتفق في السبيل
 الذي يحب الله أن يتفق له المال فيه
 كالجهداد والباطل والفقراء وأبو حامد
 يسلم ذلك وانما كلامه فيما اذا أنفق
 في غير ذلك على الاغنياء لافي
 معرض العباداة ولا خفاء ان قصد
 هذا موافق لظاهر فعله بخلاف
 الاول الذي هو مدلول الحديث
 فتأمل وانظر الاصل قلت وقال
 في الطريقة المحمدية مانصه اعلم ان
 الرياء يعمل الدنيا لا يحرم ان خلا من
 التلبس والترويج ولم يتوسل به الى
 النهي عنه ولكن ان كان للعظ
 العاجل فذموم والافتحبه لما
 ينافي حب الرياسة

(وصور الخ) قول ز لان نقص بعض اعضائه الخ تبع فيه عجم فانه قال والحاصل ان نقصت الصورة عضوا من الاعضاء الظاهرة فلا يحرم النظر اليها وقد تظمت ذلك فقلت

وتأمل ذي ظل اذا دام حرموا * وما لم يدم أيضا وأصبح خالفا وماليس ذائل وصاحب مهنة * فترك له أولى وقيت المخالفا وان يعر عنها فهو يكره ثمذا * بغير غنائيل الجادات فاعرفا (٤٣) فاما غنائيل الجاد فخانز * كاقص عضون سواء بلا خفا

وماذا كرهناه من أن ناقص العضو مباح نحوه لاني الحسن عن المقدمات اه لكن الذي يفيد به أبو الحسن هو جواز الصورة اذا كانت رجل حيوان أو يده مثلا لا جواز صورة الحيوان الناقصة عضوا وقد نقل نصه د و غ انظر الاصل في قلت في جامع المعيار من جواب الاستاذ أبي اسحق الشاطبي مانصه حكى عياض عن بعض العلماء ان رأس الصورة اذا قطع جازا لا ارتفاع يباينها وقد جاء في بعض الاحاديث ما يؤيد هذا القول فخرج أبو داود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاني جبريل فقال لي أمتين الباردة فلم يعنني أن أكون دخلت الآلهة كان على الباب تمثال وكان في البيت ستر فيه غنائيل وكان في البيت كلب فأمر برأس التمثال الذي في البيت يقطع فيصير كهية الشجرة وأمر بالستر فليقطع ويجعل مثله وسادتان منبذتان وطائون وأمر بالكلب فليخرج ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ومعلوم انه لا يصير بقطع الرأس كهية الشجرة الا من بعض الوجوه اه وعز الحديث المذكور

(وصور على الجدار) قول ز لان نقص بعض اعضائه فباح الخ قال تو فيه نظر اه ولم ير د على ذلك شيئا وجه النظر والله أعلم ان الحيوان كما يكون كامل الخلقة يكون ناقصا وتبع ز فيما قاله عجم فانه قال بعد كلام مانصه والحاصل ان نقصت الصورة عضوا من الاعضاء الظاهرة فلا يحرم النظر اليها وقد تظمت ذلك فقلت

وتأمل ذي ظل اذا دام حرموا * وما لم يدم أيضا وأصبح خالفا وماليس ذائل وصاحب مهنة * فترك له أولى وقيت المخالفا وان يعر عنها فهو يكره ثمذا * بغير غنائيل الجادات فاعرفا فاما غنائيل الجاد فخانز * كاقص عضون سواء بلا خفا وذيلته فقلت ولكن ذرارة صوابه انما * يجوز كرجل للبهيمة تقتني

وماذا كرهناه من أن ناقص العضو جازي مباح نحوه لاني الحسن عن المقدمات كما تقدم فليس حكمه حكم ماليس له ظل فانه اما كرهه أو خالف الأولى وانظر هل ستر العضو بشئ بحيث لا يرى كنعص العضو أم لا وللشافعية فيه تردد اه منه بلفظه قلت الذي يفيد به أبو الحسن الذي أشار اليه هو جواز الصورة اذا كانت رجل حيوان أو يده مثلا لا جواز صورة الحيوان اذا كانت ناقصة اليد أو الرجل في د مانصه الشيخ أبو الحسن وهذا في الصورة الكاملة وانظر هل بعض الصورة كاليد والرجل كالصورة أم لا انظر النص على اباحتها في المقدمات اه منه بلفظه ونقله عجم فتأمل (ولو في ذي هيئة على الاصح) أي عند أبي بكر بن العربي ومقابله رواه ابن وهب عن مالك بن النضر عرفة أن عليه الاكثر فانه قال عن ابن رشد مانصه الا أنه كره أي مالك لذى الهيئة أن يحضر اللعب رواه ابن وهب في سماع أصبح وما لا يجوز عـ له من الله في العرس لا يجوز لني دعي اليه أن يأتيه اه وقال متصلا به مانصه قلت هذا معروف المذهب في منع حضورها للعب منكروه والاكثر في اللعب المباح الحضور الا لاهل الفضل والهيئات وفي مذهبي فيه قولان اه منه بلفظه وقول ز ولو كان المدعو الخ صوابه ولو كانت الدعوة في حق الخ لان المدعو هو نفس ذي الهيئة اذ هو اسم مدعوه ولا يصح أن يراد به المصدر على مذهب سيبويه لانهم التثنية والله أعلم (واغلاق باب دونه) قول ز فان خصهم سقط الوجوب الخ نحوه في ح عن الابن ناقلا عن ابن حبيب وغيره من السلف لكنه ذكر اثره من كلام ابن رشد خلاف ذلك مستدل بالحديث فانظره وقول ز الا ان يكون معها محرمة التي يحتشمها انظر ما معناه ولم يذكر عجم وانما قال مانصه وشه أي مما يبيع

في فتح الباري آخر كتاب لباس السنن قال وصححه الترمذي وابن حبان ثم قال وفي رواية النسائي اما ان تقطع رؤسها أو تجعل بسطا طوطا (على الاصح) أي عند أبي بكر ومقابله رواه ابن وهب عن مالك وقول ز ولو كان المدعو في ذي هيئة صوابه ولو كانت الدعوة في حق الخ (واغلاق باب الخ) قول ز سقط الوجوب الخ نحوه في ح عن الابن ناقلا عن ابن حبيب وغيره من السلف لكنه ذكر اثره من كلام ابن رشد خلاف ذلك مستدل بالحديث فانظره وقول ز الا ان يكون معها محرمة التي احتشمها انظر ما معناه

(وكره نثر اللوز الخ) قول ز إذا حضره للتهبة الخ هذا لا يصح أن يشرح به المصنف لأن كلامه في نثره أو لا وكلام ز في أخذه بعد النثر وصوابه أن يقول وكره نثر اللوز الخ أي رمية مفترقا وهذا معنى النثر في المصباح نثره نثران باب قتل وضرب رمية به مفترقا اه ونحوه في القاموس ثم يقول وكما يكره نثره يكره (٤٤) فيه إذا حضره به الخ وفي القاموس ونهب النهب بجعل وسمع وكتب

أخذه كأنه به اه انظر الأصل والله أعلم * (تنبيه) قال ابن عرفة ذكره العتي عن عائشة قالت حدثني معاذ ابن جبل أنه شهد املاكا رجل من الانصار مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنتكح الانصارى وقال على الالفه والخير والطائر الميمون دفعوا على رأس صاحبكم فدفقوا على رأسه وأقبلت السلال فيها الفاكهة والسكر فثرو عليهم فامسك القوم ولم ينتهبوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أزين الحلم ألا تنتهبون قالوا يا رسول الله نهيتنا عن النهبة يوم كذا وكذا قال انما نهيتكم عن نهبة العساكر ولم أنهيكم عن نهبة الولاثم قال عبد الحق في اسناده بشير بن ابراهيم الانصارى وهو ضعيف الحديث وفي ذكره ابن عبد السلام دون ذكر قول عبد الحق فيه اجماعه ولم يتعقبه ابن القطن بحال اه (وفي الكبير والمزهر) قول ز ومنعهما أي كراهتهما الخ فيه نظر بل المنع على حقيقته كأيدي عليه كلام ابن رشد الذي في ق و ح وابن عرفة ونصه وفي الكبير والمزهر ثلاثة أقوال الجواز قاله ابن حبيب والمنع قاله أصبغ في جماعه وهو الآتي على سماع محنون ابن القاسم ان بيع السكر فسخ بيعه وأدب أهله اه محل الحاجة منه بلفظه فالفسخ والادب يمنع من محل المنع على الكراهة وما في ح عن أصبغ من التعبير بالكراهة المراد به المنع بدليل قوله آخره ومن الباطل فتأمل * (تنبيه) سلم ح و ق وابن عرفة وغيرهم لابن رشد نسبة منع السكر لا يصح وانظر مع قول ابن عرفة بعد ما قدمناه عنه ما نصه الفهمي كره أصبغ الفناء الاجماع فالتسه الانصار قللت بل ظاهر قوله التحريم قال في جماعه لا يجوز للنساء غير الكبير والدف ولا غنما معهما ولا ضرب ولا برابط ولا ضرر لذلك حرام محرم الا ضرب الدف

التخلف أن تكون الداعية امرأة غير محرم اه منه بلفظه فتأمل كلام ز ولا بد والله أعلم بمراده (وكره نثر اللوز) قول ز إذا حضره به للتهبة ولم يأخذ أحد شيئا مما يحصل في يد صاحبه الخ هذا لا يصح أن يشرح به كلام المصنف لأن كلام المصنف في نثره أو لا وكلامه هو في أخذه بعد النثر وصوابه أن يقول وكره نثر اللوز والسكر أي رمية مفترقا اه وفي المصباح ما نصه نثره نثران باب قتل وضرب رمية به مفترقا فانتز اه منه وفي القاموس ما نصه نثر الشيء ينثره وينثره نثران واما ما نصه متفرقا فانتز وتنثر وتنثر وتنثر بالضم والنثر بالفتح كالتحريك ما تناثر منه أو الأولى تخص بما ينثر من المائدة فيؤكل للثواب اه منه بلفظه ثم إذا شرح كلام المصنف يقول مثلا وكما يكره رمية يكره نهبه إذا حضره به اه وفي القاموس ونهب النهب بجعل وسمع وكتب أخذه كأنه به اه الاسم النهبة والنهي والنهي اه منه بلفظه * (تنبيه) في ق ابن عرفة هذا ميل من أبي عمر لاجازة النهبة وقد قال عليه السلام لم أنهيكم عن نهبة الولاثم اه وفيه نظر يعلم من الوقوف على كلام ابن عرفة ونصه وذكر العتي عن عائشة قالت حدثني معاذ بن جبل أنه شهد املاكا رجل من الانصار مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنتكح الانصارى وقال على الالفه والخير والطائر الميمون دفعوا على رأس صاحبكم فدفقوا على رأسه وأقبلت السلال فيها الفاكهة والسكر فثرو عليهم فامسك القوم ولم ينتهبوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أزين الحلم ألا تنتهبون قالوا يا رسول الله نهيتنا عن النهبة يوم كذا وكذا قال انما نهيتكم عن نهبة العساكر ولم أنهيكم عن نهبة الولاثم قال عبد الحق في اسناده بشير بن ابراهيم الانصارى وهو ضعيف الحديث وفي ذكره ابن عبد السلام دون ذكر قول عبد الحق فيه اجماعه ولم يتعقبه ابن القطن بحال اه (وفي الكبير والمزهر) قول ز ومنعهما أي كراهتهما الخ فيه نظر بل المنع على حقيقته كأيدي عليه كلام ابن رشد الذي في ق و ح وابن عرفة ونصه وفي الكبير والمزهر ثلاثة أقوال الجواز قاله ابن حبيب والمنع قاله أصبغ في جماعه وهو الآتي على سماع محنون ابن القاسم ان بيع السكر فسخ بيعه وأدب أهله اه فالفسخ

والادب يمنع من محل المنع على الكراهة وما في ح عن أصبغ من التعبير بالكراهة المراد به المنع بدليل قوله والسكر آخره ومن الباطل ثم انهم سلوا ابن رشد نسبة منع السكر لا يصح وانظر مع قول ابن عرفة الفهمي كره أصبغ الفناء الاجماع فالتسه الانصار قللت بل ظاهر قوله التحريم قال في جماعه لا يجوز للنساء غير الكبير والدف ولا غنما معهما ولا ضرر لذلك حرام محرم الا

ضرب الدف والكبرهه لاؤبذ كراهه أو تسبيها أو تحميدا على ما هدى أو برجز خفيف لا ينكر ولا طويل اه ونحوه في ح
و ن سمع أصبغ والله أعلم بالصواب (٤٥) * (فصل في القسم للزوجات) *

(انما يجب القسم الخ) قلت قول
خش من صغيرة جومت أي
أماقت الجماع ومقتضاه ان غيرها
لاحق لها في الميت وليس كذلك
يأتي من ان القسم من الميت هو
الانسان والشيء لم يطق أحوج إلى

الانسان من غيرهما فأمه (وعلى ولي
الجنون الخ) وقول ز لعدم
اتفاعهن الخ في هذا التعليل نظر
لانه تقسدم ان القسم انما يجب
للاستئناس لا للوطه فان سلم أن
الحكم في الصبي ما ذكره فالظاهر
في الفرق انه لما كان اذا دعته
للدخول لا يجب لم يكن اعمليه حتى
في الميت قلت وقول خش
ويحتمل أن يتقدر المعطوف عليه الخ
هو عين ما قبله (وقات ان ظلم الخ)
قلت قول خش وبرجز عن ذلك
أي يكفي المدونة قائلا وأبدأ القسم
فان عاد نكل به اه (يأتي) قلت
قال في القاموس أتى كسم وضرب
ومنع اه (والامة كالحره) قول
ز للرد على من يقول للحره الخ هو
مالك في إحدى الروايتين عنه وابن
الماجشون وأبوه انظر الاصل
قلت وقول خش لترجع الحره
النصرية بالحره الخ بوجه انه لو
زادت احداها ما فقط كسمة مرة
ومسلة أمة لا يجب عليه القسم
وليس كذلك فالصواب حسدقه
(كاعطائها الخ) قول ز وشطاطها

والكبرهه لاؤبذ كراهه أو تسبيها أو تحميدا على ما هدى أو برجز خفيف لا ينكر ولا
طويل اه محل الحاجة منه بلفظه ومنه في و ح عن سمع أصبغ وهو صريح
في تسوية الكبر بالدف في الجواز بشرطه فانظر قبولهم له ذامع قبوله - م عز وابن رشد
المذكور والله تعالى أعلم بالصواب

* (فصل في القسم للزوجات) *

(وعلى ولي الجنون اطافته) قول ز والصبي وان شاركه فيه لكن يجب على واهه اطافته
لعدم اتفاعةن بوطه الخ في هذا التعليل نظر لانه تقدم ان القسم انما يجب للاستئناس
لا للوطه ولذلك يجب لمن امتنع وطوها وعلى من لا يقدر لكبراً وعنه أو نحوه - ما ولا خفاء
أن الصبي يحصل به الاستئناس ولا سيما المراهق بل يحصل لها المراهق التلذذ وان كان غير
تام فتأمله فان سلم ان الحكم في الصبي ما ذكره فالظاهر في الفرق انه لما كان اذا دعته
للدخول لا يجب لم يكن لها عليه حق في الميت ان تراصاع على الابتعاد عنه فتأمله (والامة
كالحره) قول ز للرد على من يقول للحره تو مان الخ بوجه ان ذلك خارج المذهب ونحوه وقول
ابن يونس مانصه قال مالك في النكاح الاول فان كانت له أمة وحره تساوى في القسم بينهما
كسائر حقوق الزوجات قال ابن المسيب ان الحره الثلثين والامة الثلث اه منه بلفظه مع انه
في المذهب عن مالك وغيره في التفرع مانصه وان كانت حره وأمة فقد اختلف في القسم
بينهما فعنه في ذات الروايتين احداهما ان القسم بينهما مساو والرواية الأخرى ان للامة
يوما وللحره يومين اه منه بلفظه وفي ابن الماجشون مانصه والمشمور والتسوية بين الحره
والامة وقال ابن الماجشون رجع مالك إلى يلبتين الحره اه وذكر ابن عرفة الروايتين وزاد
مانصه وعز ابو عمر الثانية لابن الماجشون وأبيه اه محل الحاجة منه (كاعطائها على
امساكها) قول ز وشطاطها عليه كذا وجدته بالالف ولكنه لا مناسبة له هنا في
القاموس مانصه والشطاط كدهاب وكذب الطول وحسن القوام واعتداله جارية شطة
وشاطة والبعده كالشطة بالكسر اه والمناسب هنا أن يكون بلا ألف في القاموس وشط
في سلعته شطاطا محر كاجوازا لقدر والحد وتباعده عن الحق وفي المصباح مانصه وشط فلان
في حكمه شطوطا وشطاطا جار وظلم في القول شططا أغلف فيه وشط في الصوم أفرط
والجمع من بابي قتل وضرب اه منه بلفظه (والبيات عند ضربها ان أغلفت بابها)
قول ز ووطتها قاله عجم هذا هو الظاهر لا ما في بعض الشروح لان حقها انما كان
في الميت لا في الوطه فاذا كان أغلق بابها سقط ما كان حقا لها ويجوز الميت عند غيرها
فكف لا يكون مجوزا لما لم يكن حقا لها عليه وقد أطلق الأئمة في هذا القول انه يجوز له الميت
ولم أر أحدا منهم قيد ذلك ولا نبيه على أنه لا يجوز له الاستمتاع فلو كان الحكم المنع من ذلك
ما أغلقوه والله أعلم (وبرضاهن جمع ما بنزلين من دار) قول م وب قد اعترض سيدي أحمد

عليه الخ صوابه وشطاطها انظر الاصل (ووطه ضربتها) قلت قول خش قبل القسم الخ أي وبعد غسل ذكره كما تقدم في قوله
كفصل فرج جنب لعوده لجماع (والبيات عند ضربتها الخ) قول ز ووطتها قاله عجم هذا هو الظاهر لا ما في بعض الشروح لانما غا
يجب القسم في الميت انظر الاصل والله أعلم (وبرضاهن جمع ما بنزلين من دار) قول م وب قد اعترض سيدي أحمد بب الخ قال هو في

اعتراضه مافي ضيغ صحيح لا اشكال فيه وأماماني (٤٦) المختصر فالتظاهر انه موافق لما نقله ابن عرفة عن ابن شعبان وذكر كرهه

ثم قال فهو سلف لابن عبد السلام والمصنف في مختصره وبذلك جزم ابن فرحون انظر نفيه في ح وبه جزم التعالي في شرح ابن الحاجب ونسبه للمصنف وغيره ولم يحك غيره وبه جزم في الساميل أيضا ثم قال هو في * (تنبيه) * وجدت بخط شيخنا ج وسعته منه أيضا مانصه وقد اختار سدي الحسن بن رحال ان أهل البادية اذا طلبت الزوجة انفرداها بخيمة لتجانب لذلك لما يلحق الزوج من الضرر خصوصان كانت جملة أو شابة وعن ابن عسكرو انه لا يقضي لمن أرادت الانفراد في البادية بيت بل يجوز جمعهم في بيت واحد للضرورة يقضي لذلك قال سيدي محمد بن عبد الصادق رأيت بخط يدي في طرة ولا أستحضر الآن من أين نقلته اه من خطه طبيب الله زراه وسألت عن هذا نو مشافهة فاجابني بان فتوى المتأخرين جرت بذلك وعليه عملهم ووجهه في غاية الظهور وخصوصا في هذا الزمان والله أعلم قال في الاصل قلت وعندى أيضا انه لا يقضي على الزوج في غير البادية بانفردا كل واحدة بمسكن على حدة من دار واحدة حتى على مال المصنف وابن عبد السلام ومن وافقهما لهذه العلة والله أعلم اه (وجهه مافي فراش الخ) رد بلوقول ابن المباحثون لا ينعى بل بكره * (تنبيه) * في ح هناعن ضيغ انه لا يجوز للرجل

بأما ما ذكره المصنف هنا وفي ضيغ الخ الشيخ احمد بابا نقل ذلك عن سيدي أحمد بن سعيد في حاشيته ولكنه سله واعتراضه مافي ضيغ صحيح لا اشكال فيه وقد نقل عن النوادر ما هو صريح في رده وفي ابن بونس عن كتاب محمد مانصه وليس له أن يجمعهم في بيت الابريضان اه منه بلفظه وفي التفريع مانصه ولا يجمع بينهم في منزل واحد الابريضان اه منه بلفظه وفي الارشاد مانصه ولا يجمع بينهم في بيت الابريضان وبأنى نحوه عن ابن عرفة وأماماني المختصر فالتظاهر انه موافق لما نقله ابن عرفة عن ابن شعبان ونصه ويجب استقلال كل واحدة بمسكنها وفي كنيسته عبارتان الجلاب والميطي لا يجمع بينهما في منزل واحد الابريضان ابن شعبان في زاهيه من حق كل واحدة انفرداها بمنزل مفرد المرحاض وائس عليه ابعاد الدارين بينهم اللغمي وابن رشد في رسم الاقضية الثاني من سماع القرنين يقضي على الرجل أن يسكن كل واحدة بيتا اه منه بلفظه فتأمله واقتطرقوه وليس عليه ابعاد الدارين بينهم تجده شاهد الما قلناه فهو سلف لابن عبد السلام والمصنف في مختصره وبذلك جزم ابن فرحون انظر نفيه في ح وتأملوه وبه جزم التعالي في شرح ابن الحاجب ونسبه للمصنف وغيره ولم يحك غيره ونصه خليل وغيره أما الجمع بينهم في الدار الواحدة ويكون لكل امرأة منزل فذلك من حقهن فيجوز اذا رضين اه منه بلفظه وبه جزم في الساميل أيضا ونصه ولا يجمعهم مافي منزلي من دار الابريضا هما اه منه بلفظه * (تنبيه) * وجدت بخط شيخنا ج وسعته منه أيضا مانصه وقد اختار سيدي الحسن بن رحال ان أهل البادية اذا طلبت الزوجة انفرداها بخيمة لتجانب لذلك لما يلحق الزوج من الضرر خصوصان كانت جملة أو شابة وعن ابن عسكرو انه لا يقضي لمن أرادت الانفراد في البادية بيت بل يجوز جمعهما في بيت واحد للضرورة يقضي لذلك قال سيدي محمد بن عبد الصادق رأيت بخط يدي في طرة قال ولا أستحضر الآن من أين نقلته اه من خطه طبيب الله زراه وسألت عن هذا نو مشافهة فاجابني بان فتوى المتأخرين جرت بذلك وعليه عملهم ووجهه في غاية الظهور وخصوصا في هذا الزمان والله أعلم قلت وعندى انه لا يقضي على الزوج في غير البادية بانفردا كل واحدة بمسكن على حدة من دار واحدة حتى على مال المصنف وابن عبد السلام ومن وافقهما لهذه العلة والله أعلم (وجهه مافي فراش ولو بلا وطء) رد بلوقول ابن المباحثون لا ينعى بل بكره لقوله في ضيغ فنعته مالك في كتاب محدود كرهه ابن المباحثون اه ونحوه لابن عرفة * (تنبيه) * في ح هناعن ضيغ انه لا يجوز للرجل أن يصيب زوجته وأمته ومعه في البيت أحد يقطن أو نائم اه فظاهره أنه حرام وفه مالا يخفى من المشقة ولذلك قال ح عن الجزولي مانصه لا يكاد يتخلص منه أحد اه وعن ابن عرفة مانصه ومنع الوطء وفي البيت نائم غير زار ونحوه عبر الا أهل السعة اه قلت بل هو متعذر في حق غالب الناس وأغلبهم بالنسبة الى الصبيان وخصوصا زمن الرضاع ولا سيما أوله فاذا خرج الصبي في تلك الحال عظم بكأوه وخفف عليه من ذلك واشتد وجدانه مما يحصل له من ذلك هذا اذا لم يكن لها من يحمله عنها بعد أن ترضعه وهو الغالب على مطلق الناس وان كان لها من يحمله فالغالب أنه يكون

نائما في محل آخر وفي ايقاظه ودفع الولد له ثم اخذته منه بعد ذلك من الحرج المرفوع عن
 هذه الامة ببركة نبيها صلى الله عليه وسلم ثم لا يخفى مع ذلك ما فيه من الاشعار بما المقصود
 اخفاؤه فافتتر منه موقع في أعظم منه وقد ذكر اللغوي المسئلة ولم يعبر بجرمة ولا كراهة
 ونصه ولا يصيب الرجل زوجته ولا أمته ومعه ما أحرق البيت كبيرا وصغيرا يقظان أو نائم
 اه منه بلفظه وذكره ابن يونس بلفظ لا ينبغي وربما يفيد كلامه أنه عنده مقابل ونصه
 وكرهه أن يظا امرأته أو أمته ومعه في البيت من يسمع حسه ابن حبيب عن ابن الماجشون
 لا ينبغي أن يكون معه في البيت أحد نائم أو غير نائم صغيرا أو كبيرا وكان ابن عمر يخرج الصبي
 في المهد وكرهه في بعض الاخبار أن يكون معه البهيمة قال وله في أمته أن ينام معه ما في فراش
 ولكن لا يبطأ احدا ما ولا اخرى معه في البيت اه منه بلفظه وذكروا ابن عرفة مختصرا وقال
 عقبه ما نصه قلت ما ذكره عن بعض الاخبار لم أجده في كتب الحديث بحال اه منه
 بلفظه فتأمل يظهر لثروجه ما قلناه من أن ما لابن الماجشون عنده مقابل وعلى تسليم أنه
 ليس بمقابل فيتعين حمل لا ينبغي في كلامه بالنسبة للنائم الملازم للبيت ومن لا يميز
 الصبيان على التنزيه وفي أجوبة سيدى عبد القادر القاسمي أنه سئل بما نصه أهل
 البيوت يجمعون نساءهم في فراش واحد ويعتدرون عن فعلهم بقوله ذات اليد
 وخشية دخول السارق أو زوال النسابة عنهم فهـل تعتبر أذارهم وقد عهدهم وما هم
 فيه بناء على أن ارتكاب أخف مجذورين إذا تقابلا ولم يمكن الخروج عن واحد
 منهما إذا الرئي محرم بالجماع بل وفي ككل مله وجع الحرأتر في فراش لا يجاسر على أنه
 كذلك فان قدرنا ان فيه قولنا بالجواز في المذهب وأجابه ظهر ما بين المخطورين من
 الخفة والنقل فينبغي أن يرتكب الجميع للقاعدة اذا اخفاء بخفة ما فيه قولنا بالجواز في
 المذهب ان قابلهما بما اتفق المذهب على منعه كان ما اتفق المذهب على منعه أخف مما لم
 يحكم فيه الاجماع على المنع لجواز الانتقال من مذهب الى مذهب عند بعضهم أو ينعون
 من ذلك لانه قول خشية دخول سارق أو زان مشكوك فيه وتحرى الجميع في فراش
 محقق فلا ينبغي أن يرتكب محرم محقق واقع محرم مشكوك ربما يقع ولقد كانت عن
 هذه المسئلة كثيرا من العلماء منهم من اعتبر الا عذاروا فتي بجواز الجميع كسيدى الكامل
 الزعري ومنهم من لم يرد ذلك شيئا كسيدى الطيبي بن الميسناوى ومنهم من وقف وهم
 الاكثروا العمل اليوم على ما ترون أحق فأجاب ابن جعهن في فراش معلوم الخلاف في
 المذهب واقتصروا في المختصر على المنع وفي ابن عرفة في منع جميع الحرتين في فراش واحد
 دون وطء وكرهته رواية محمد وقول ابن الماجشون وفي الشامل ولا يجمعهما في منزل من
 دار الارضاها ولا في فراش واحد وان لم يبطأ ورضيا وقيل بكره وثالثها الجواز في أمته
 فقط اه فالقول بالكراهة موجود في المذهب وان لم تدع اليه الضرورة وأما الضرورة
 فلها حكم يخصها اذا ضرر ورائت بيع المخطورات اذ يباح لعارض ما لا يباح لغيره ثم انه
 يقتصر في الضرورة على العذر المحتاج اليه اذا قد تكون الحاجة في ذلك تندفع بجمعهم في
 محل واحد كل واحدة في فراشها وشبابها اه منها بلفظها والمقصود الاعظم منه وأما

الجوزى لا يكاد يتخلص منه أحد اه
 وعن ابن عرفة ومنع الوطء في
 البيت نائم غير زائر ونحوه عسيرا لا
 لاهل السعة اه قال هونى بل
 هو منه سدر في حق غالب الناس
 بالنسبة للصبيان وخصوصا زمن
 الرضا قال وقد ذكر اللغوي
 المسئلة ولم يعبر بجرمة ولا كراهة
 ونصه ولا يصيب الرجل زوجته
 ولا أمته ومعه في البيت كبيرا وصغيرا
 يقظان أو نائم اه وذكره ابن
 يونس بلفظ لا ينبغي وربما يفيد
 كلامه انه عنده مقابل وذكره
 ثم قال وعلى تسليم انه ليس بمقابل
 فيتعين حمل لا ينبغي في كلامه
 بالنسبة للنائم الملازم للبيت ومن
 لا يميز الصبيان على التنزيه انظر
 الاصل والله أعلم

• (النشوز) المصباح نشرته المرأة من زوجها نشوزا من باب قعد وضرب عصته وامتنعت عليه ونشز الرجل من امراته بالوجهين تركها وجفاها وفي التنزيل وان امرأه خافت من بعلها نشوزا اه ونحوه في القاموس (ثم ضربها) قول مب من برح الخفاء الخ يعني من مادته ومعناه لا من لفظه ثلاثيا كما هو واضح وبه يسقط ما اهوى فيكون حينئذ معنى المبرح المظهر رأى أثر الضرب وفي القاموس برح الخفاء كسمع وضع الامر اه وقول مب بالصلاح الخ الظاهر ان المراد به ستر الحال وعدم التهمة بذلك كما فسروا به الصالح في قوله في الغصن وأدب كدعيه على صالح والله أعلم (وسكنها الخ) قلت لو قال المصنف فان تكررت الشكوى سكنها الخ وقول ز وهم من تقبل شهادتهم يعني ولوليفيافيكون المراد بهم ما يشمل مستورا حال لا بد في الشهود في اللقيف * من ستر حالهم على المعروف

وقول مب فحينئذ يصح الجواب المذكور يعني في الجملة اذا اظهر من الواو هو الترتيب فان نظرا لكونها المطلق لم يصح الجواب المذكور كما رجح اليه مب آخر والله (٤٨) أعلم (من أهلها ما ان أمكن) قلت الظاهر ان مفهومه صورتان عدم

الامكان من الجانبين أو من أحدهما فيفيد موافقة ابن الحاجب لا الضمى خلاف ما في خش و ز فتأمل (وسفيه) قلت قول ز والسفيه هو المبتدأ الخ ما في نت سمع فيه قول ابن الحاجب وصفة السفيه أن يكون ذاسر في اللذات المحرمة بحيث لا يرى المال عندها شيئا اه قال في ضيق واشترطه أن تكون اللذات محرومة قال ابن عبد السلام وغيره هو خلاف ظاهر المدونة بل يكفي في السفيه كونه مسرفا في اللذات المباحة والمكروهة في المدونة والجواهر وصفته من يجبر عليه من الأحرار أن يكون يذرماله سرفا في لذاته من الشرب والفسق وغيره فقوله وغيره بين لث ذلك وأيضا فان قوله في حد الرشيد

الضرورة الخ فتأمل والله أعلم (وعظم من نشرته) المصباح نشرته المرأة من زوجها نشوزا من بابي قعد وضرب عصته وامتنعت عليه اه منه بلفظه * (فائدة) * النشوز في استعمال الفقهاء خاص بالزوج وفي اللغة يطلق على الزوج أيضا في المصباح اثر ما تقدم مانصه ونشز الرجل من زوجته بالوجهين تركها وجفاها وفي التنزيل وان امرأه خافت من بعلها نشوزا اه منه بلفظه وفي القاموس نشرته المرأة تنشز وتنشز نشوزا استعصت على زوجها وأفضته وبعلا عليها ضربها وجفاها اه منه بلفظه (ثم ضربها) قول مب وقال بعضهم لعله من برح الخفاء الخ قال في القاموس برح الخفاء كسمع وضع الامر اه وانظر كيف يكون مبرح اسم فاعل برح التلافي والصواب انه اسم فاعل برح المضاعف في المصباح مانصه وبرحه الضرب تبريح اشتد وعظم اه منه بلفظه (ولو كانا من جهتهما) قول ز لانهما حكايان لاوكيلان الخ ما ذكره والذي يفيد كلام ابن الحاجب ونصه وهما حكايان ولو كانا من جهة الزوجين لاوكيلان على الأصح فينفذ طلاقهما من غير إذن الزوج وحكم الحاكم اه ضيق ابن راشد لم أقف على القول بأنهما لاوكيلان وحكاية في الجواهر اه منه بلفظه وماتسبب للجواهر صحيح ونصها لم المعوثان حكايان لاوكيلان وان كان البعث من جهة الزوجين ألا ترى أن للزوج دخولا في التحكيم ولا دخول لها في تلك الطلاق وقيل بل هما لاوكيلان واذا فرغنا على الأول فينفذ نصرفهما في التطلق والخلع ان رأياه ليجزهما عن الإصلاح من غير افتقار الى إذن الزوج والى موافقة حكم حاكم اه منها بلفظها ولا شك أنه الذي اختصره ابن الحاجب وبعبه المصنف

أن يكون حافظا لم يدل على أن من يسرف في اللذات المباحة وغيره سفيه اذ لا واسطة بين السفه وكلامهم والرشد اه ومنه أخذ ز ما قاله هنا (ولو كانا من جهتهما) مقتضى كلامه كتبوعيه انه لا ينفذ طلاقهما على القول بانهما لاوكيلان واعتضه ابن عرفة انظر الأصل (واها التطلق الخ) قلت هذا عدل قوله وبتعديده جزه الحاكم كما أشار له خش و ز وقوله اليه يعني ولذا السماع كافي التحفة وسيا في قول المصنف ورد المال بشهادة سماع على الضرر وقول ز لخبر لا ضرر ولا ضرار أي قد بناه هذا الحديث أشار ابن عرفة في باب احياء الموات الى توينه وفيه نظر فقد رواه الامام في كتاب الاضفة من الموطأ مرسلًا واصله ابن ماجة والدارقطني والحاكم وأجدوا الدرر اوردى والبيهقي وذكر أبو الفتوح الطائي في الاربعين عن أبي داود ان الفقه يدور على خمسة أحاديث هذا أحدها اه وعنايه من ضار ضار الله به ومن شاق شاق الله عليه وظاهر سياق ز له ههنا معنى لا ضرر لا يلزم الصبر على الضرر ومعنى لا ضرار لا يجوز الاضرار بالغير وهو أحد الأقوال فيه وقيل للضرر ابتداء الفعل والضرار الجزاء عليه لان هذا البناء يستعمل كثيرا بمعنى المفاعلة والخبر يعني النهي أي لا يضر أحد غيره ولا يجازيه على فعله بل يعفو ويصفح

وهذا صدر المناوئ في شرح الجامع الصغير والمعنى لا يضر من لا يضره ولا من يضره والاول على الوجوب والثاني على التندب وقيل
الضرر ما يضره الانسان غيره لينتفع هو والضرر ان يضره من غير ان (٤٩) ينتفع وقيل بالعكس وقيل الاول ينهي الشخص

عن تعاطي ما يضر بنفسه والثاني
ينهي له عن فعل ما يضر غيره وقال
ابن حبيب الثاني تأكيدي لا ينصرف
ولا ينصرف والله أعلم (تنبيه) في ابن
سليمان مناصه قال ابن حارث وايس
الضرب وان صح إقامة المينة عليه
وعلى آثاره الظاهر بالذي يدل على
الضرر وللعالم أن يؤثب بموكله كما
للزوج أن يؤثب بزوجته اه وفي
اختصاص المنيطة مناصه وروى
حسن بن عاصم عن ابن القاسم ان
المرأة قد تستوجب الضرب الوجيع
بذنب ترتكبه وذلك اذا كان معروفا
قال وقد ضرب أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم نسائهم حتى شيع
عبد الله بن عمر زوجته صفية قال
بعض المؤمنين ينبغي على هذا أن
لا تكون الشهادة بالضرر أو
بالضرب عاملة حتى يقول الشهود
انه ضربها أو أضرها في غير ذنب
تستوجب بذلك اه (وعليهما
الاصلاح الخ) قلت قول ز عن
ابن عباس ان يرد أي الحكمان الخ
على هذا اقتصر الجلال الخي وقول
ز واستمر الاشكال لا ينافي قول
المصنف وان أسأ لأن الاسماء انما
هي بحسب القراسق والظهور (الم
يستوعبا) انظر الاصل ولا تقتر
باعتراض ق على المصنف والله
أعلم

(الخلع)*

وكلامهم يقيد أنه لا ينفذ طلاقهما على المقابل وتعقب ابن عرفة كلام ابن الحاجب وكأنه لم
يقف على ما في الجواهر والالتعقب عليه أيضا على عادته ونصه وقول ابن الحاجب وهما
حكمان ولو كانا من جهة الزوجين لا وكيلا على الاصح فينفذ طلاقهما من غير اذن
الزوج وحكم الحاكم يدل على عدم نفوذه في ذلك على القول بالوكالة ولا أعلم في المذهب
بجمال بل الجاري عليه غير ذلك سيما بان ان شاء الله اه منه بلفظه ونقله الثعالبي في
شرح ابن الحاجب وقال عقبه مناصه قلت في اعتراضه نظير بل كلام المصنف أي ابن
الحاجب صواب وانظر باب الوكالة اه منه بلفظه قلت وفي هذا النظر نظروا كأنه أشار
الى ما يأتي في الوكالة من قول المصنف تعالى لا اله الا الله والطلاق وانكاح بكره الخ
ووجهه عنده والله أعلم ان الزوجين لم يوكلا على نفس الطلاق بل على أن ينظر الحكمان في
أمرهما فكانا موكلا موكلا من موكلا وليس للوكيل المفوض أن يطلق زوجته موكله
الا بالنقض وذلك غير مسلم لانه لا معنى لتوكيل الزوج من ينظر له في ذلك الا أنه وقع ما يراه
ويظهر أنه صواب من طلاق بجمع أو دونه أو ماسك وبين هذا وما يأتي من الوكالة دون
بعيد فالحق ما قاله ابن عرفة وذلك واضح لكل ذي نظر سديد فتأمل بانصاف والله أعلم
(ولهما ان أقامهما الاصلاح) قول ز أي للزوجين أو لاحدهما الخ ما أفاده
كلامه من أن قول المصنف ما لم يستوعبا الخ قيد في قيام الزوجين معا
وقيام أحدهما هو ظاهر كلام المصنف وهو موافق لظاهر ما في الموازية الذي نقله المصنف
في ضج وابن نونس ونصه ابن المواز اذ انزع أحد الزوجين أو نزعا جميعا قبل حكم
الحكمين فذلك له الآن يكون السلطان هو الذي يبعث الحكمين أو يكون الزوج بعد أن
استوعبا الكشف الخ ما عند ق وهكذا نقله في ضج عن الموازية فعليه عول هنا
ولم يلبث التأويل ابن نونس له بقوله اعليه يرد اذ انزع أحدهما الخ لانه خلاف الظاهر
وقد أسقط ق من كلام الموازية أو نزعا جميعا واعتراض على المصنف بقوله انظر هذا مع
لفظ خليل اه وقد علمت جوابه وقد أشار نو الى هذا فانظر والله تعالى أعلم

(باب الخلع)*

(وهو الطلاق الخ) قال في المقدمات مناصه الطلاق مأخوذ من قولها اطلقت الناقة فطلقت
اذا أرسلتها من عقال أو قيد فكان ذات الزوج موثقة عند ز وجهها فاذا فارقتها اطلقتها من
وثاق ويدل على ذلك قول الناس هي في حبالك اذا كانت تحتك يرد أنها مرسطة عندك
كارتباط الناقة في حباليها مفرقوا بين الحركات من فعل الناقة وفعل المرأة والاصل واحد
فقالوا اطلقت الناقة بفتح اللام وطلقت المرأة بنضمة وقالوا اطلقت الناقة وطلقت المرأة اه
منها بلفظه فخالصه أنهم ما تحتك في أمرين فبح اللام وضمة في الاخرى والتعدي بالهمزة
في الناقة والتضعيف في المرأة قلت ما ذكره في التعدي هو موافق لظاهر كلام الصحاح

(٧) رهوني (رابع) قول م وبفتحها أيضا الخ موافق لكلام جميع أهل اللغة
خلافًا لقول المقدمات طلقت الناقة بفتح اللام وطلقت المرأة بنضمة وفي المقدمات أيضا طلقت المرأة بالتضعيف وأطلقت الناقة
بالهمز اه وهو مخالف لما في القاموس من انه يقال اطلقت المرأة وطلقتها وفي المصباح قال الا زهرى كلهم يقولون طالق بغيره اه

وأما قول الاعشى * أجازتاني فأنك طالق * (٥٠) فقال الميت أراد طالق غدا وقال ابن فارس أيضا امرأة طالق

طلقتها زوجها وطالقة غدا فصرح بالفرق لان الصفة غير واقعة اه وقال اللغوي في كتاب الايمان بالطلاق المراد بالطلاق النسبة أي ذات طلاق كلابن وتامر وليس هو باسم فاعل واسم الفاعل منه طالقة اه ومثله قول المصباح وقال البصريون انما حذفت العلامة لانه أريد به النسب أي امرأتان طلاق وذات حيض قلت وفي المصباح أيضا عن ابن الأنباري اذا كان النعت منفردا به الاثنى دون الذكر لم تدخله الهاء نحو طالق وطامث وطائض لانه لا يحتاج الى فارق لاختصاص الاثنى به اه واليه أشار في الكافية بقوله ومامن الصفات بالاثنى يخص عن تاء استغنى لان اللفظ نص وحيث معنى الفعل ينوي التامز كذا غلبت مرضعة طفلا وله فحصل انه يقال في الفعل اللازم طلقت المرأة يفتح اللام وضمة الهاء طالق بغير هاء الا اذا أريد معنى الفعل ويجوز أن يراد بطلق النسب وانه يقال أطلقتها وطلقتها بالهمز والتضعيف (جاز الخلع) مثله في المقدمات وزاد الاله بكرة فيما زاد على الواحدة اه وبه تعلم ما في عزو فهاها واعلم ان مذهب مالك وجميع أصحابه انه لا يحل للرجل اذا كره المرأة أن يضيق عليها حتى تشد منه وان أتت بفاحشة من زنى أو نشوزا وبذا يقول الله تعالى وان أردتم استبدال زوج مكان زوج الى غلبا فهذا هو الصحيح

والمصباح ومخالف لصرح كلام القاموس وأما ما ذكره من أن النلاق في المرأة بضم اللام فقط فهو مخالف لكلام جميعهم وبظهر لك ذلك يجب كلامهم قال في الصحاح مانصه وأطلقت الناقمة من عقابها فطلقت هي بالفتح ثم قال وطلق الرجل امرأته تطلقا وطلقت هي بالفتح تطلق طلاقا فهي طالق وطالقة قال الاعشى

أجازتاني فأنك طالق * كذا لمور الناس غدا وطارقه

قال الاخفش لا يقال طلقت بالضم اه منه بلفظ منقلح بعضه مقتصر عليه وقال في المصباح مانصه طلق الرجل امرأته تطلقا فهو مطلق فان كرر تطلقا فهو للتسامف هو مطلق ومطلق الاسم الطلاق فطلعت هي تطلق من باب قتل وفي لغة من باب قرب فهي طالق بغير هاء ثم قال بعد كلام وأطلقت الناقمة من عقابها وقصدت طلوها من باب قعد اذا انحدر وانما اه منه بلفظه وفي القاموس مانصه وطلعت من زوجها كنصر وكرم طلاقا بانتهى طالق الجمع كركع وطالقة الجمع طالق وأطلقها وطلقتها اه منه بلفظه وفي المشارق مانصه وطلقت بفتح اللام وضمة هاء من الطلاق بانتهى عن زوجها اه منها بلفظها وفي مختصر العين مانصه وطلعت وطلقت طلاقا اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في كلام ابى الوليد بن رشد والله أعلم * (تنبيهان الاول) * استدلال الجوهري بالبيت على أنه يقال طالقة قال في المصباح أجيب عنه بجوابين أحدهما ما تقدم والثاني أن الهاء لضرورة التصريح على أنه يعارض ما رواه ابن الأنباري عن الاصمعي قال أنشدني أعرابي من شق اليمامة البيت فأنك طالق من غير تصريح فسقطت الحجة وأشار بقوله ما تقدم الى قوله قبل مانصه قال الأزهري كلهم يقولون طالق بغير هاء قال وأما قول الاعشى أجازتاني ليت فقال الميت أراد طالق غدا وقال ابن فارس أيضا امرأة طالقها زوجها وطالقة غدا فصرح بالفرق لان الصفة غير واقعة اه منه بلفظه * (الثاني) * قال اللغوي في أول كتاب الايمان بالطلاق مانصه والمراد بالطلاق النسبة أي ذات طلاق كما يقال لابن وتامر وليس هو باسم فاعل فأنتم الفاعل منه مطلق اه منه بلفظه كذا وجدته في نسختين منه ونقله غ في تكمله بلفظه واسم الفاعل منه طالقة فأنك كذا في نسخة مصححة ثم بحث فيه بكلام الجوهري الذي قدمناه * قلت ما قاله اللغوي من أنه ليس باسم فاعل نقله في المصباح عن البصريين ونصه قال البصريون وانما حذفت العلامة لانه أريد النسب واللعنى امرأتان طلاق وذات حيض اه منه بلفظه فعلى هذا مع ما وجدناه فيه يسقط البحث معه والله أعلم (جاز الخلع) قول ز خلافا لابن القصار وان اقتصر عليه في المقدمات انظر من نسبه للمقدمات وقد اقتصر ابن عرفة على نسبه لابن القصار ونصه والمعروف بجواز مدون كراهة ابن زريق قال ابن القصار مكره لانه بين المدخول بها اه منه بلفظه ولم أجد في المقدمات ما عزا لما هابل فيها خلافا ونصها ويجوز الخلع على جميع اعداد الطلاق الا أنه بكرة فيما زاد على الواحدة فان وقع بتدومض اه منها بلفظها من نسختين عتيقتين والله أعلم * (قوائد الاوئى) * قال في المقدمات مانصه أباح الله نكاحك وتعالى لعباده المؤمنين النكاح فقال فاتكحوا ما طاب لكم من النساء

لانه اذا ضيق عليها حتى تشد منه فقد أخدمها لغير طيب نفس منها ولم يبح الله لذلك الا بطيب نفسها فقال منى

مثنى وثلاث ورباع وقالوا نكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم وامانتكم وأمر عز وجل بحسن العشرة فيه وقال وعاشروهن بالمعروف وقال ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة وملك الازواج أمر الزوجات بما جعل اليهن من الطلاق ونهاهن أن يعتدوا فيما جعل اليهن من ذلك فقال ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا وقال فامساكهن معروف أو تسريحاً بحسن فإن أحب الرجل المرأة أمسكها وإن كرهها فارقها ولا يحل له إذا كرهها أن يسكها ويضيق عليها حتى تفقدى منه وإن أتت بفاحشة من زنى أو نشوزاً وبذا لقول الله عز وجل وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قسطاً من ذلك فلا تأخذوا منه شيئاً تأخذونه جهاراً أو سراً وما يميناً وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غلفوا هذا مذهب مالك رحمه الله وجميع أصحابه لا اختلاف بينهم فيه ومن أهل العلم من أباح للرجل إذا طلع على زوجته برئ أن يسكها ويضيق عليها حتى تفقدى منه لقول الله تعالى ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيوهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة أن الفاحشة هنا الزنى وجعل الاستثناء متصلاً ومنهم من تأول أن الفاحشة المبينة البغض والنشوز والبذاء باللسان فأباح للزوج إذا بغضه زوجته ونشزرت عليه وبذت بلسانها عليه أن يسكها ويضيق عليها حتى تفقدى منه ومنهم من حل الفاحشة المبينة على العموم فأباح لذلك للزوج كانت الفاحشة التي بها زنى أو نشوزاً أو بذاء باللسان أو ما كانت والصحيح ما ذهب اليه مالك رحمه الله لأنه إذا ضيق عليها حتى تفقدى منه فقد أخذ مالها بغير طيب نفس منها ولم يبح الله له ذلك الا لطيب نفسها فقال فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكاوه هنيئاً مريئاً والآية التي احتجوا بها لاجحة لهم فيها لان الفاحشة المبينة فيها من جهة النطق أن تبذوا عليه وقسم غرضه وتحالف أمره لان كل فاحشة أتت في القرآن منعوتة بمبينة فهي من جهة النطق بالبذاء وكل فاحشة أتت فيه مطلقة فهي الزنى والاستثناء المذكور فيه ما منصل فغنى الآية لكن ان نشز عن عليكم وتحالف أمركم حل لكم ما ذهبتم به من أموالهن معنا إذا كان ذلك عن طيب أنفسهن ولا يكون ذلك عن طيب أنفسهن إلا إذا لم يكن منهم اليهن ضرر ولا تضيق فعلى هذا التأويل تنفق أى القرآن ولا تعارض وقد قيل في تأويل الآية غير هذا وهذا حسن اه منها محل الحاجة بلنظها * (الثانية) * حديث أبغض الحلال الى الله الطلاق قال ابن عرفة خرج

أبو داود عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم الخطأ المشهور فيه عن محارب بن دثار مرسلاً وقال فيه عبد الحق يروى مرسلاً وتعقب قوله ابن القطان بأن إرساله مرسلاً لا يضر في صحة اسناده وصححه اه منه بلنظها * (الثالثة) * قال اللغوي واستحب له فراق من كانت غرضه لقول النبي صلى الله عليه وسلم للنبي قال ان زوجته لا تريد لاس فقال فارقها قال فاني أحبها قال فأمسكها اه منه قال ابن عرفة قلت خرج الحديث الساقى وصححه عبد الحق ولم يعقبه ابن القطان ورجاله ثقات قال عبد الحق ذكر القاضي ابن خضرفي قواعده عن الاصمعي قال انما كنى عن جدته الطعام وما يدخله عليها لا غير قلذ كره الساقى في ترجمة نكاح الزانية اه منه بلنظها * (الرابعة) * قال أبو بكر بن العربي في الاحكام

(بعوض) خصه بالذكر لانه قصد تعريف الخلع الجائز وأما الخلع فغير عوض فحكه وكما يأتي وبه يسقط ما أورده على المصنف ويؤخذ من تسميته عوضا انه لا يقتصر على حوز وهو كذلك كما في المقدمات والسيطى انظر الاصل وقول ز وفي الخبر ان بعض الخ قال ابن عرفة ترجمه أبو داود عن ابن عمر (٥٣) مرفوعا وصححه ابن القطان اهـ قلت وعزاه في الجامع الصغير لابن داود وابن

ماجه والحاكم قال العزيز بن ز قال الشيخ حديث صحيح والمراد بالحلل ما قابل الحرام فيشمل المكره وانما كان بعضه لانه قطع للعصمة الناشئ عنها التماس الذي به تكثر هذه الامة المحمدية اهـ ومثله للضاوي وعن علي كرم الله وجهه تزوجوا ولا تطلقوا فان الطلاق يتر منه العرش وفي صحيح مسلم عن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابليس يضع عرشه على الماء فيبعث سراياه فادناهم منه منزلة اعظمهم فتنة ينجى أحدهم فيقول ففعلت كذا وكذا فيقول ما صنعت شيئا قال ثم ينجى أحدهم فيقول ما تركته حتى فرقت منه وبين امرأته قال فيدنيه منه ويقول نعم أنت خير فترمه قال الاثنى عشر عن عياض العرش سرير الملك ويلتزمه أى بعاقبه وفيه تعظيم أمر الطلاق وكثرة ضرره وعظيم فتنه وعظم الاتم في السعي فيه لما فيه من قطع ما أمر الله به أن يوصل وشأن ما جعل الله فيه مودة ورحمة وهدم بيت بني في الاسلام وتعريض المتحاضين أن يقعوا في الحرج والاثم اهـ وقال القمى على حديث بعض الخلال الخ استدلل به على ان الطلاق مكره وقال بعضهم والظاهر أن كراهة تقريم

عند قوله تعالى فان كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا المعنى اذا وجد الرجل في زوجته كراهية وعنها نفرة من غير فاحشة ولا نشوز فليصبر على أذاها وقلة النصافا فربما كان خيرا له أخبرني أبو القاسم عن أبي حبيب بالمهدية عن أبي القاسم السورى عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال كان الشيخ أبو محمد بن أبي زيد من العلم والدين في منزلة المعرفة وكانت له زوجة سبعة عشرة فكانت تقصر في حقه وتؤذيه بلسانها فاقال له في أمرها وبذلك في الصبر عليها فكان يقول أبارجل قدأكل الله على النعمة في صحة بدني ومعرفتي وما ملكت عيني فلعلها بعثت عقوبة على ذنبي فأخاف ان فارقتها أن تنزل بي عقوبة أشد منها اهـ منها بالقطعا (وهو الطلاق بعوض) قول ز واعترض تعريفة بأنه غير جامع الخ هذا الاعتراض ساقط من أصله فلا يحتاج الى شيء من الاجوبة المذكورة هنا في الشرح والحواشي لان المصنف انما عرف الخلع الجائز بقوله وهو أى الخلع الجائز الطلاق الخ ولا يريد عليه ما أورده لانه مكره ولا جائز كما يأتي ان شاء الله تعالى ما نضاف * (تنبيه) * يؤخذ من تسميته عوضا انه لا يقتصر على حوز وهو كذلك كما في المقدمات مانصه والخلع معاوضة على البضع تلك به المرأة نفسها ويملك به الزوج العوض عليها ملكا تاما لا يقتصر الى حيازة لانه يخرج على عوض بخلاف الهبة والصدقة وما أشبه ذلك مما خرج على غير عوض هذا هو المشهور في المذهب وقد وقع في كتاب محمد بن المواز ما يدل على خلافه وذلك انه قال اذا كان على الزوج دين فأحال به على الزوجة فمأخاها بها فبات قبل أن يقبض الحال دونه أن له أن يرجع على الزوج بدنه فلم يحكم له بحكم الديون الثابتة في الذمة أذ جعل له الرجوع على الزوج ولم يجعله حواله ثابتة كالحواله على الديون لان العوض الذي تأخذه المرأة به ليس بحال وانما هو راحة نفسها وتحليصها من ملك الزوج ولا يحكم به الامع سلامة الحال اهـ منها بالقطعا ونحوه للمسطى وقد اقتصر في ضيق على نقل كلام المسطى مختصرا (وذى رق) قول ز والامكانة خالعت بكثير بانه فلا يعتبر الخ هذا خلاف ظاهر المدونة لكنه اعتمد على تأويل من جعل قول سخنون تقبيدا ونص المدونة ويجوز ما خالعت به المكاتبه أو وهبت من مالها باذن السيد اهـ منها بالقطعا ونحوه لابن يونس عنها وزادمتصلا به مانصه سخنون وذلك في الشيء التافه فاما ماله القدر فلا لان ذلك داعية الى عجزها اهـ منه بلفظه وصرح ابن عرفة بأن ما لسخنون تقبيد ونصه وفيها يجوز للمكاتبه باذن السيد وقيدته سخنون بالسيرة التافه اهـ منه بلفظه وقال ابن ناجي عند نصها السابق مانصه وفي حالة المدونة حوازيه المكاتب وصدقه باذن سيده وقال غيره لا يجوز لانه داعية الى عجزه والا قرب ردها الى الوفاق ويحمل قول الغير على اتلاف المال الكثير وقول ابن القاسم على اليسير ويكون قول سخنون هنا تفسير القول

لانه ورد في هذا الحديث نهى مخصوص فيه بالتصريح بغيره وانما يكون مبغضا من غير حاجة تقتضيه ابن وقد سماه النبي صلى الله عليه وسلم حلالا مع الكراهة اهـ (وذى رق) قول ز والامكانة خالعت بكثير الخ هو خلاف ظاهر المدونة من الجواز مطلقا اذا كان باذن السيد لكن قيدته سخنون بالتافه وصرح ابن عرفة بانه وفاق فلذا اعتمد ز والله أعلم

ابن القاسم اه محل الحاجة منه بلفظه * (تنبيه) * قال الواوغي عند نص المدونة السابق مانصه القاسمي وقال الغير في الجملة لا يجوز زيه فيحتمل أن يقال هنا لا يجوز الخلع الا في اليسير ويحتمل أن يجوز في الكثير لانها تنتفع بالخالعة تزيد عنها الاشتغال بالزوج وتتفرغ للسعي اه منه بلفظه * قلت هذا الفرق ظاهر معني واكنه بعيد من لفظ المدونة لانها سوت هنا بين خلع المكاتب وعتقها فان حلت على ظاهرها فحقها وان قيدت باليسير فحقها فتماله بانصاف والله أعلم وقول ز والا فله رده على الراجح خلافا لما في الاشراف الخ ما جعله الراجح في ابن رشد فيه وجود الخلاف في المقدمات مانصه لا اختلاف في المذهب ان الامة المأذون لها في التجارة أو المكاتبة اذا اختلفت من زوجها ان خلعها لا يجوز الا باذن السيد لقوة حقهما اه منه بلفظه ونحوه لابن محرز لكن حصل ابن عرفة في المسئلة ثلاثة طرق فانه نقل ابن عبد السلام مانصه وفي الاشراف المأذون لها في التبرع بغير خلعها ان وقع ثم قال مانصه وللشيوخ فيها مقالات الاولى ما ذكره عن الاشراف وقال ابن فقحون والمبسطي مانصه ان اختلفت امة نفذ الخلع وللسيد رد ما أعطته الا أن تكون مأذونة فنفذ خلعها ان كان خلع مثلهما وكان حظا له او خلعها في مالها الا في رقبته ما ولا في مال سيدها وقال ابن محرز لا يجوز خلع المأذون لها في التجردون اذن سيدها لانه دفع مال بغير عوض ولم يختلف فيه لقوة حق السيد كالمكاتبة ولم يحل ابن رشد غيره اه منه بلفظه (ورد المال) ما قاله المصنف في الصغيرة صرح ابن رشد بأنه المشهور ومقابل لابن القاسم في جماع يحيي قال ابن رشد مثله لالمالك في المدونة ونسبه ابن عات لابن القاسم ومحمون وزاد به القضاء انظر ق * قلت وقد ذكر في المعين هذا العمل عن بعض الموثقين لكنه منسوخ بالعمل الذي ذكره هو لانه متأخر وما زال العمل جاريا بالمشهور ومنذا ذكرنا الى وقتنا هذا فلا يغير بالعمل المنقول في ق وكذا العمل على المشهور في السقية ايضا * (تتمه) * سكتوا هنا عما اذا رجعت الصغيرة أو السقية على مفارقتها وقد كان أخذ بذلك ضامنا له الرجوع على الضامن أم لا وهي مسئلة كثيرة الوقوع وحاصل الماهم فيها ان ابن سلون حكى في رجوعه عليه وعدمه قولين وصدر بالقول بالرجوع وان المبسطي ذكر قولين الرجوع مطلقا وعزاه لاصبغ والتفصيل وعزاه لابن الماجشون ولم يرجح واحدا منهم ما على كلاهما ابن سلون وابن هرون اقتصر ح في التزامه ولم يرجح شيئا واقتصر التشتالي في وثائقه على ما لابن الماجشون واقتصر ابن يونس وابن فقحون على قول اصبغ وساقه كاتبة المذهب ونص ابن يونس قال اصبغ لا يجوز ما يارت به الصغيرة غير البالغ أو السقية وكذلك بعد موت أبيها قبل البناء ويرد ما أخذ منها بغير الفراق ولو أخذ الزوج حبا لا يدر كفي نصف الصداق الذي يارته به فغرمه رجوعه على الحيل اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وقال عقبه مانصه قلت قال ابن فقحون ان أخذ جملا عما التزم له أو أسقطته ثم ثبت كونها في ولاية رجوع الزوج بما يغرمه على الحيل وقال المبسطي في أفضسية فضل عن ابن الماجشون ان لم يعلم الزوج بسفهها رجوع على الحيل وان لم يعلم بذلك لانه دخل فيما لو شاء كشفه وان علم الزوج ذلك فلا سبيل له الى الحيل اه منه بلفظه وقد استبعد ابن رشد قول ابن الماجشون

وقول ز والا فله رده على الراجح الخ بل بقي ابن رشد وجود الخلاف فيه انظر الاصل (ورد المال) هذا هو المشهور في الصغيرة والسقية وبه العمل فيه ما فان كان الزوج أخذ ضامنا منها قال الراجح أن له الرجوع عليه خلافا لابن الماجشون انظر الاصل وقول ز أو مقلد المن يراه رجعا الخ يعني في موضوع المصنف اذ فيه اختلاف في المذهب كما في ح وأما ذات الزوج العوض فالاجماع على انه بائن حكاه أبو عمر في الاستدكار وضاحب الاقتناع وأما بغير عوض فقد قيل انه رجعي كما يأتي * قلت واذا كان الخلاف موجودا في موضوع المصنف فحكم الحاكم فيه برفعها وادارفعه أحل الحرام ببقيد الذي ينه مب وحينئذ فلا وجه للتعبير عنه بأنه محل الحرام الموهوم التورط على المصنف فيما يأتي له خلافا ل ز و هو في تأمله والله أعلم وقول ز وهو كذلك على المذهب الخ قد جلب ح في المسئلة تصورا أو غفل قول المدونة وان خالعهها وشرط انها ان طلبت شيئا عادت زوجة فشرطه باطل والخلع يلزمه اه (وجاز من الاب الخ) * قلت قول ز متعلقة بالمال الخ يعني كما اذا خيف من الزوج أن يتلف مالها

وعز ابن القاسم مثل ما لا يصح الا انه لم يجعله على ظاهره انظر كلامه عند قوله في الحالة
 أو فسدت بكيعل فحصل ان الراجح هو الرجوع على الجليل وان قول ابن الماجشون
 مرجوح والله أعلم * (نبيه) نقل الحافظ الوائس في الغنية كلام ابن يونس وابن
 فحون السابقين واعتذر عن القسطل في مخالفتها بأنه تبع طريقة التسطي وفيه نظر لان
 التسطي نقل القولين معاً فكيف يقال مع ذلك انه تبع طريقة التسطي والظاهر انه
 اغتر بكلام ابن عرفة السابق اذ لم يعزل التسطي الا ذلك ولا شاهد له في ذلك أما أولاً فابا المولمنا
 ان ابن عرفة لم ينسب التسطي الا ذلك فانه لا يلزم منه ان التسطي لم يحكم القولين معاً
 انهما موجودان في كلامه وفي نقل الثقة عنه وأما ما يافان ابن عرفة نفسه فنقل عنه القولين
 فانه قال بعد ما قدمناه عنه بنحو وصف كراس كبير مانصه قال أي التسطي فان كان أخذ
 عليها بما التزمت جديلاً فاعدمت وأثبت انها محجورة أخذ الاب بالنقطة وطلب الجليل بغرم
 ما يغرم في عدمها وفي حجرها اه منه بلفظه ثم قال متصلاً به قال فصل عن ابن الماجشون
 الى آخر ما قدمناه عنه فتأمل به بانصاف والله أعلم (وبانت) قول ز أو مقلد ابن ربه جعاً قد
 حكى ابن عمر في الاستدكار الاجماع على انه بائن وحكاية في الاقناع عنه وعن غيره وأقره
 ونص ما نقله عن الاستدكار ولم يحتجوا في أن الخلع طلاق بائن لامرأته فيه بينهما
 واختلقوا هل يلحق الخاتمة طلاق في عدتها واتفقوا على أن له أن يتزوجها في عدتها الا
 فرقة من المتأخرين شذت عن الجماعة فقالت لا يتزوجها هو ولا غيره في العدة اه ثم قال
 مانصه وأجمعوا أن لا سبيل للمخالعة على زوجته وانما المالك بنفسها اه منه بلفظه لكن
 قال بب بعد أن ذكره هذا الاجماع مانصه وحكى ابن الحاج عن مطرف ان طلاق
 المباراة جحى الجزولي المشهور أن الخلع بائن وفي كتاب محمد رجبى اه بنقل احمد
 ابن سعيد اه منه بلفظه وما نقله عن مطرف نسبة للبرزلى قلت وما نسب الجزولى
 للموازبة بخالف للاتفاق الذي نقله ابن عرفة عن ابن الحارث وسلمه ونصه ابن حارث اتفقوا
 ان خالعهما أو صالحها انها واحدة بائنة اه منه بالنظر ويعدّه أيضاً ان ابن عرفة قال بعد هذا
 بقريب مانصه وفي الموازية فبين طلق وأعطى ان جرى الامر بينهما بمعنى الخلع والصلح
 فهو بائنة والافرجية اه منه بلفظه فتأمل وكلام البرزلى يدل على أن قول مطرف السابق
 انما هو في المباراة التي لا عوض فيها من المرأة فانه قال في أول مسائل الخلع ومأمعها
 مانصه قال منذ اتفق الجميع اذا قال للمدخل بها أنت طالق فله الرجعة وانما اذا خالعهما
 لا رجعة له وحكى ابن الحاج عن مطرف عن صاحب المال ان طلاق المباراة طلاق رجعة
 وحكمه كحكم طلاق السنة ثم قال بعد بقريب جداً مانصه وفي الطرأ في ابن عات بان
 من يرى امرأته هذه المباراة التي جرى عرف الناس عليها ثم طلقها بعد ذلك ان الطلاق
 يرتد عليه فهم امالم تنقض العدة وهو احتصان على غير قياس مراعاة لمن رآه طلاق رجعية
 اه منه بلفظه فتأمل فانظر ما يشهد للخلاف الذي ذكره ز والله أعلم ثم ظهر أن مراد ز
 من راجعياً في موضوع كلام المصنف وهو حينئذ صحيح والخلاف فيه في المذهب كافي
 ح لكنه لم يعلم فائله وعليه فالظاهر ما أفاده كلامه من اباحة ذلك اذا ليس هنا ظاهر حلال

وباطن حرام لو اطلع الحاكم عليه لم يحكمم بالطاهر فقول مب وما هنا من باب قوله ورفع
 الخلاف لأجل حرام الخ فيه نظر فتأمل به انصاف والله أعلم وقول ز خلافا للبرزلي
 والطبري انظر ح مانسبه الخ هو كذلك فيه وقد جلب في المسئلة فتوصلا لانا غفل
 مافي المدونة وما كان ينبغي له ذلك ولعل لم يطلع عليها ونصها وان أعطته شيئا على أن يطلق
 ويشترط الرجعة أو خالفها وشترط أنهما ان طلبت شيئا عادت زوجة أو شترط رجعتها فشرطه
 باطل وان الخ يلزمه ولا رجعة لما لا شكح مبتدا اه منها بل فقطها ونحوه لابن يونس عنها
 ونقل ابن عرفة كلام المدونة هنا وأقره وذكر المسئلة في باب الجبس ولم يعرها لاحد بل ساقها
 كأنها المذهب فانظره والله أعلم (بخلاف الوصي) قول ز وأما المجبر فيجوز بغير انذنها
 سكت عنه نو و مب وكتب عليه شيخنا ج مانصه هذا الذي قاله هو رواية ابن نافع
 واختاره ابن لبابة وهو خلاف المشهور كما في ضج وغيره وقد أنكره حنون رواية
 ابن نافع هذه اه بل فقطه قلت ما قاله ز عليه اقتصر ح ولم يحك فيه خلافا وهو
 الصواب وكلام ضج الذي أشار إليه شيخنا هو عند قول ابن الحناجب وصلى الاب عن
 المجبرة بالصادق كله نافذ بخلاف الوصي على المشهور ونصه وقوله بخلاف الوصي على
 المشهور رأى فليس له أن يخالغ عن البكر على المشهور الباجي وهو مشهور قول ابن القاسم
 وروايته عن مالك لأنه لا يجبرها على النكاح الا الاب وحده ومقابل المشهور رواه ابن نافع
 عن مالك أن الوصي يخالغ عن البتية وهو لابن القاسم أيضا وأحق السلطان بالوصي في
 ذلك وأنكره حنون رواية ابن نافع وأسقطها عند السماع أشهب عياض هي ثابتة في
 روايتنا وكتب الاندلسيين وقال ابن لبابة رواية ابن نافع أحسن ولم أر أحد انجبه رواية
 ابن القاسم أنه لا يباري عنها الا برضاها اه منه بل فقطه ومن تأمله وجد شاهدان لان
 قوله لأنه لا يجبرها على النكاح صريح في أن محمل الخلاف والتشهير الذي ذكره هو غير
 المجبر وكذا الكلام الباجي الذي اختصره صريح في ذلك ونصه فان كان الولي أيا فلا خلاف في
 المذهب أنه يجوز له أن يخالغ عنها وان كان وصيا فهل له ذلك أولا المشهور من مذهب ابن
 القاسم وروايته عن مالك أنه ليس ذلك لاحد الا للاب وروى ابن نافع عن مالك أن الوصي
 يخالغ عن البتية بزوجه أو يزوجها أو يزوجها ذلك وجه القول الاول أن من لا يملك الاجبار
 بنفسه لا يملك الخلع كالولي الذي ليس بوصي وجه الرواية الثانية أنه ولي يحب سائر
 الاولياء حال البكارة كالاب اه منه بل فقطه وبذل على ذلك أيضا كلام المدونة ونصها
 وللأب أن يخالغ عن ابنته الصغيرة وان كان على اسقاط جميع المهر وذلك جائز عليها وليس
 لوصي أو غيره أن يخلعها من زوجها بخلاف مباراة الوصي عن يمينه والفرق بينهما أن
 الوصي يزوج بيمينه ولا يستأمره ولا يزوج بيمينه الا برضاها فكذلك يباري عن يمينه ولا
 يباري عن يمينه الا برضاها وروى ابن نافع عن مالك في صغيرة زوجها أبوها أن الخليفة
 أن يباري عنها على وجه النظر يلزمه ذلك اذا كبرت فانكره حنون وأسقطه ولم يقره
 عند السماع اه منه بل فقطه وبذلك كله تعلم صحة ما قلناه والعلم كله لله * (تبيه) *
 لا يخفى عليك مافي توجيهه أي الوليد الباجي لرواية ابن نافع عما ذكره لأنه منقوض

(بخلاف الوصي) قول ز وأما
 المجبر فيجوز بغير انذنها الخ على هذا
 اقتصر ح وهو الصواب انظر
 الاصل

بالسلطان فتأمله ين لك وجهه والله أعلم (وفي خلع الاب عن السفينة خلاف) قول
 مب ابن راشد والاول هو المعمول به ﴿﴾ قلت ولم يزل به العمل منذ أدركنا الى وقتنا هذا
 ويظهر من النقول أنه أقوى وقد أشار الى ذلك ق والله أعلم بقوله والذي لابن سلون
 لا يجوز للاب أن يمضي الخلع على ابنته الثيب وان كانت في ولايته على المشهور وان كانت
 بكراته ذلك اه * (تفرع) * لا اشكال في لزوم الطلاق البائن على كل من القولين
 ولا في أنه لا رجوع لها على الزوج على القول بلزوم ذلك لها ولا في أن لها الرجوع عليه على
 القول الآخر وهل للزوج الرجوع عما يدفعه لها على من عقده ذلك كلاب هنا في ذلك
 خلاف قال ابن سلون مانصه وحل يرجع الزوج على الذي عقد معه الخلع اذا لم يعض ذلك
 أم لا في ذلك ثلاثة أقوال أحدها أنه يرجع عليه وان لم يكن ضمن له لانه هو أدخله في
 الطلاق وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك في كتاب الصلح من المدونة وقول أصبغ في
 الواضحة والعينية والثاني أنه لا رجوع له عليه إلا أن يلتزم له الضمان وهو ظاهر قول ابن
 القاسم وروايته عن مالك في كتاب ارشاء الستور من المدونة وهو قول ابن حبيب أيضا والثالث
 أنه ان كان أباً أو أخاً أو من له قرابة الى الزوجة فهو ضمن والا فلا وهو قول ابن دينار اه
 منه بلقظه ﴿﴾ قلت والراجح هو الاول لامور منها أنه نص صريح في المدونة والاخر ظاهر
 فقط بل في حله على ظاهره وجهه خلافاً لظاهر أصله ابن رشد نفسه وغيره من أن التوفيق
 بين كلام الأئمة مطلوب مهمه أمكن السبيل فكيف بامام واحد وهو هنا يمكن بسهولة
 بحمل قولها في ارشاء الستور على ان ضمن للزوج الصداق الخ أنه لا مفهوم له لتصريحه
 بذلك في كتاب الصلح مع ابن عرفة نازع في كون ما في ارشاء الستور من هذا القبيل وسلم
 له ذلك غ ونص المدونة في كتاب الصلح ومن قال لرجل هلم اصالحك من دينك الذي على
 فلان بكذا ففعل أو أتى رجل الى رجل فصالحه عن امرأته شيء سمي لزوم الصلح ولزم
 المصالح على ماصالح به وان لم يقل أنا ضمن لانه انما قضى عن الذي عليه اه منها بلقظها
 ونص ما في ارشاء الستور وان خالع الاب على ابنته الثيب بعد البناء وهي بالغ على ان ضمن
 للزوج الصداق ولم ترض الابنة بطلب الاب أخذت به الزوج ورجع به الزوج على الاب
 وكذلك ان فعل فيها أخ أو أجنبي اه منها بلقظها قال أبو الحسن ظاهر قوله في هذه المسئلة
 أنه لو لم يشترط الضمان على الخالع لم يكن للزوج عليه رجوع ومثله في ما عبي من
 كتاب التخيير والتبليد قال في رسم أول عبد اتاعه وسأته عن الرجل يصالح رجلاً عن
 امرأته أو أجنبي على أمر يدفعه الى من يصالحه من مال الذي يصالح عنه فان
 أنكر المصالح عنه فهو في مال المصالح قال ذلك جائز لازم للذي يصالح ان أنكر الذي
 صولح عنه قال ابن رشد ظاهر قوله في هذه المسئلة أنه انما أوجب على المصالح
 غرم ماصولح به عن الزوجة بغير اذنه أو على الغريم الذي عليه الدين بغير اذنه وهو
 منكراً كان عليه من الدين ولم يرض واحدهم بالصلح من أجل أنه شرط ذلك عليه وهو
 ظاهر قول ابن القاسم وروايته عن مالك في كتاب ارشاء الستور من المدونة وقول ابن حبيب
 في كتاب الوثاق ان المرأة ترجع على الزوج ولا يرجع الزوج على من صالح منها ما عداها

(وفي خلع الابالخ) قول مب
 ابن رشد والاول هو المعمول به قال
 في الأصل ولم يزل العمل به منذ أدركنا
 الى وقتنا هذا ويظهر من النقول
 انه أقوى وقد أشار الى ذلك ق والله
 أعلم ثم انه لا اشكال في لزوم الطلاق
 البائن على كل من القولين وفي انه
 لا رجوع لها على الزوج على القول
 بلزوم ذلك لها وفي أن لها الرجوع
 عليه على القول الآخر وهل للزوج
 الرجوع عما يدفعه لها على من عقد
 له ذلك كلاب والاجنبى فيه خلاف
 كما في ابن سلون والراجح انه يرجع
 عليه وان لم يكن ضمن له انظر الاصل
 والله أعلم

أن يشترط علمه ما لضمان وهو خلاف قول ابن القاسم ورواية عن مالك في كتاب الصلح
من المدونة وقول أصبغ في نوازل به بعده من الكتاب من أنه إذا صلح فهو ضمان وإن لم
يشترط عليه أنه ضمان لأنه بمصالحته إياه أخرجه المراقم يده وأطرح سائر ديدنه فذلك
كالمبايعة وقال ابن دينار إن صلح عن امرأة أوها أو بنها أو أخوها أو من له قرابة فهم
ضامنون وأما غيرهم فلا ضمان منه اهـ منه بلفظه ومنها أنه الموافق لما اقتصر عليه فضل
في اختصاره الواضحة كما نقله ابن عرفة ونصه لو باري غير الأب عن البكر قال في اختصار
الواضحة الطلاق نافذ ويرجع الزوج بمباردة لزوجته على من باراه عنها وإن لم يشترط ضمانه
لأنه المتولى وضعه عنه اهـ منه بلفظه ومنها أن القلشاني اقتصر على ما في مختصر الواضحة
وساقه كانه المذهب ولم يحك خلافة قال في الفرع الثالث عند قول الرسالة وللرأة أن
تقتدى من زوجها ما نصه إذا باري غير الأب عن البكر في اختصار الواضحة الطلاق
نافذ ويرجع بمباردة لزوجته على من باراه عنها وإن لم يشترط ضمانه لأنه المتولى وضعه عنه اهـ
منه بلفظه ومنها وهو خاص بمسئلة المصنف هذه وما أشبهها اتفاق قولين على الرجوع عليه
والله أعلم (تنبيهان * الاول) * نقل ح في الترامانة كلام ابن سلون وقال عقبه ما نصه
ونقل الأقوال الثلاثة ابن عرفة في كتاب الخلع وظاهر كلامه -م أن الطلاق يقع بأشوا هو
ظاهر اهـ منه بلفظه قلت كلامه يومهم أن عزوان عرفة كعزوان سلون سواء ليس كذلك
ونص ابن عرفة ابن رشد لوصالغ عنها أجني دون اذنه في ضمانه العوض وإن لم يشترط
أو يشترطه قولان لأصبغ في نوازل كالواضحة مع ابن حبيب وصلح المدونة وظاهر قول ابن
القاسم مع رواية في إرخاء الستور منها مع سماعه يحكي وابن رشد في نوازل أصبغ في
التصير وثالثه لابن دينار كان أنا وأبنا وأخاضن اهـ منه بلفظه فين مالابن عرفة وابن
سلون بخالفه من ثلاثة أو جسه تظهر بأدنى تأمل ومالابن سلون هو الموافق لما تقدم من
نقل أبي الحسن عن ابن رشد فتأمل ذلك والله أعلم (الثاني) * قال ابن عرفة بعد أن ذكر
الخلاف في خلع الأب عن السقيمة ما نصه وافتتح المتسطي الكلام على المسئلة بقول مالك
فيها أن خالع على ابنته الثيب البالغ بعد البناء على أن ضمن للزوج المهر فلم ترض الابنة
بطلب الأب أخذت به الزوج ورجع به على الأب قال ابن أبي زئيم لم يبين هل هي في ولاية
أبيها وفي جعلها ما يها من مسئلة خلع الأب عنها نظر لأن حاصلها خلعه على ضمانه المهر
و ضمانه التزام لغرمه الملزوم لبقائه لا لاسقاطه واختلف فيه خلعه على اسقاطه وهي التي
أشار إليها ابن رشد في ضمان من صلح على أجنبية دون اذنه من سماع يحكي حسبما راه
منه بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره وفيه نظر ظاهر فإن مال المتسطي وابن أبي زئيم
هو الذي لابن رشد لا غير وزعمه أن ابن رشد إنما حكى الخلاف في الأجني مردود بالبدية
لوجهين أحدهما أن ابن رشد صرح بأن ظاهر ما في إرخاء الستور خلاف ما في كتاب
الصلح وما في إرخاء الستور صريح في التسوية بين الأب والابن والأجنبي وما في الصلح قابل
لذلك أيضا فكيف يعقل أن يقول ابن رشد إنما حكى الخلاف في الأجني ثانياً ما نصه
جعل قول ابن دينار ثالثاً وكيف يعقل جعله ثالثاً مع قصر الخلاف على الأجني وأما قوله

(وباسقاط حضانتها) هذا هو المشهور ومذهب المدونة خلافا لعبد الملك وأخذ منته ان الحضانة حق للحاضن وعليه فاذا كان للولادة أو خالة فهل لها متاكم وهو ما قاله ابو عمران وغير واحد من الموثقين وبه العمل أولا وهو ما قاله بعض القرويين قاله الميضي فهما مستثلتان والثانية مفرعة على الاولى التي في كلام المصنف فتقول ز على المشهور فيه نظر وقوله وهو في المدونة وفيها أيضا الخ يقتضي أن المدونة صرحت بأنها تنتقل للأب وان فيه موضوعين متعارضين في ذلك وليس كذلك فيها وقوله الآن تسقط للأب الخ كلام محتمل لان الموضوع ان الام أسقطت للأب فان أراد اسقاط من يلي الامة بعد اسقاط الام فغير متوهم فتأمل والله أعلم قال في الاصل بعد نقول ومن تأمل هذه النصوص لم يشك في أن انتقالها للأب أو غير مفرع على المشهور لأنه عينه خلافا للشيخ وطفي وان سلمه مب وان الراجح انتقالها لمن هو أولى بها الى الاب اسكن في الفائق ان ما به العمل شاذ وان مقابله هو المشهور وبه يصح كلام طفي والله أعلم (تنبيه) محل جواز الخلع باسقاط الحضانة حيث لا ضرر على الصبي والا فلا يجوز باتفاق وتبرئة عنه تأمه قال ابن القاسم واذا خرج الصبي من حدا الاشرار به والخوف عليه كان للأب أخذه منها حيث يشاء على بشرطه فانظر الاصل

وضمانه التزام اغرمه المزوم لبقائه فغير لازم لان المعنى قولها على ان ضمن الزوج الصداق معناه ضمنه له على ابتسه اذ لا معنى لخالفته عنها الا اسقاط صداقها عن الزوج ليطلقها ولو كان المراد ما فهمه منها لم يكن لذكره مخالفة عنها فائدة ويعبر عن ذلك بقوله ولو قال الاب طلق ابنتي التيب بعد البناء والصداق ثابت لكنه على أن يتخوذ ذلك فتأمل به لانصاف والله أعلم (وباسقاط حضانتها) قول ز وينتقل الحق له على المشهور وهو مذهب المدونة وفيه أيضا المنى على الام القيام بحقه في الحضانة أي الآن تسقط للأب فيه نظرم من وجوه أحدها أنه يقتضي ان المدونة صرحت بأنها تنتقل للأب اذا أسقطت له وليس كذلك ثانيا ان قوله وفيها أيضا يقتضي ان في المدونة موضعين متعارضين فيما ذكر وليس كذلك ثالثا قوله أي الآن تسقط للأب فانه كلام محتمل لان قوله وفيها أيضا يدل على ان هذا الذي فيها مقابل لما عزا لها أولا وما عزا لها آخر موضوع عندها أنها أسقطت للأب وكيف نصح المقابل بينهما او موضوع أحدهما أنها أسقطت للأب وموضوع الآخر أنها لم تسقط له فتأمل هذا ان كان مراده ما فهمناه منه فان أراد الآن تسقط للأب الآن يسقطها له من وجبت له على القول بأنها تنتقل غيره ففهمه خلافه المتبادر منه ومع ذلك ان أراد الآن يسقطها حين الخلع بأن يحضرو ويسقطها للأب حينئذ فما قاله غير مسلم وان أراد انه أسقطها للأب بعد الخلع والحكم بهما الفهنا غير متوهم فلا يحتاج الى تقييده ما عزا للمدونة على زعمه بقوله أي الخ لان من وجبت له الحضانة باجماع اذا سلمها الزمة للتسليم فكيف يسميه التي المشهور وفيها أنه لاحق له فتأمل رابعها قوله وهو المشهور ومذهب المدونة فيه نظروا وقع منه في ضيق واعتمده طفي معترضه على ح في اقتضائه على ما نقله عن الميضي من أن العمل جرى بنقل الحضانة لمن بعد الام قائلا ما نصه والميضي نفسه معترف بأن هذا هو المعقد وان جرى العمل بخلافه ثم نقل بعض كلام الميضي فانظرو وسلم مب كلام طفي وز وتعقب ذلك تو فقال بعد ذكره كلام طفي ما نصه قلت ما ذكره ح هو الصواب ورد طفي عليه غير ظاهر وذلك أن هنا مسئلتين احدهما اذا خالعت المرأة باسقاط حضانتها هل يلزمها ذلك وهو قول مالك وجهه وأصحابه وأخذ منه أن الحضانة حق للحاضن أولا يلزمها ذلك فيكون الولد لها وهو قول عبد الملك قاله الميضي فهذا القدر الذي هو لزوم الخلع للام وسقوط حقهما من الولد هو الذي نسبته الميضي للمالك وجهه وأصحابه وهو الذي اعترف في ضيق انه المشهور ومذهب المدونة وهذه هي صورة المؤلف والثانية اذ بيننا على قول مالك وجهه وأصحابه كما مضى عليه المصنف وكان للولادة أو خالة فهل لها متاكم وهو ما قاله ابو عمران وغير واحد من الموثقين وبه العمل أولا وهو ما قاله بعض القرويين قاله الميضي أيضا وهذه هي التي تكلم عليها ح فهي فرع مرتبة على كلام المؤلف لا تقرير له طفي رحمه الله التبت عليه إحدى المسئلتين بالآخرى فظن ما شيا واحدا حتى قال ان الميضي نفسه معترف بان المعقد خلاف ما جرى به العمل وليس كذلك بل الميضي تكلم على المسئلتين كلا على حدتها ا ه محل الحاجة منه بلفظه وقد نقل كلام الميضي فانظرو ان شئت قلت وما قاله تو من

أنهما مسئلتان وإن مسئلة جرى العمل مقرعة على المشهور حتى لا شك فيه وكلام
 المبسطي صريح في ذلك ولذا ذكر ابن هرون في اختصاره كل مسئلة منهم جماعاً على حديثها
 مسئلة ولذا لم يستدل ق لكلام المصنف بكلام المبسطي الأول قال عقبه ما نصه
 وانظر لو قامت الجدة فقالت لأسلم بنتي فأنا أخذها قال مالك أن كان الأب معسر أفليس
 للجدة أن تأخذها إلا أن تلزم رضاعها ولو كان موصراً لكان للجدة أن تأخذها وكان على
 الأب أجرة رضاعها على معنى ما في المدونة اهـ من ابن رشد اهـ كلام ق وأما قوله وهو
 الذي اعترف في ضريح أنه المشهور ومذهب المدونة ففيه نظر بل كلام ضريح شاهد
 لطفي لأنه قال ما نصه وأخذ من المشهور وهو مذهب المدونة الجدة لأحد القولين في باب
 الحضنة إذا تزلم من له الحق في الحضنة حقه إلى من هو في ثالث درجة أنه لا يكون للثاني
 درجة القيام أبو عمران والقياس خلافه اهـ منه بلفظه وهو موافق لما عزمه طي لكن
 فيه نظر من وجوه أحدها جعله المشهور وانتقالها إلى الأب لا للجدة ونحوها مسئلة
 واحدة وقد تقدم رد ذلك بكلام المبسطي ويرده أيضاً كلام ابن الحاجب ونصه
 ولو خالعه على أن تسقط حضانتها للمشهور وتسقط الآن يخاف عليه وتنتقل إليه أو إلى
 غيره كما لو أسقطتها وقيل لا تسقط بناء على أنه حق لها وللولد اهـ منه بلفظه فانظر كيف
 فرغ على المشهور وقوله وتنتقل إليه أو إلى غيره تجدده صريحاً فيما قلناه فأمس له ثابتهان
 قوله وهو مذهب المدونة يومهم أنهما صرح بذلك واتفق أهل المذهب على حملها على ذلك
 وليس كذلك ثالثه أن قوله أبو عمران والقياس خلافه يومهم أن أباعراً سلم أن ذلك هو
 مذهب المدونة ولكن جعل القياس خلافه وليس كذلك ويقول نصوص الأئمة يتضح
 لك الحق قال في المدونة ما نصه وإذا خالعه على أن يكون الولد عنده فالخلع جائز له بشرطه
 الآن يضرب ذلك بالصبي ويخاف عليه أن تزعم منها مثل أن يكون يرضع وقد علق بها فلا سبيل
 له إليه حتى يخرج من حده الاضرار به والخوف عليه فيكون له أخذه حينئذ اهـ منها
 بلفظها وقال ابن بونس ما نصه ومن المدونة قال مالك وإذا خالعه على أن يكون الولد
 عنده فالخلع جائز له بشرطه الآن يضرب ذلك بالصبي ويخاف عليه أن تزعم منها مثل أن يكون
 رضع وقد علق بها فلا سبيل له إليه قال ابن القاسم وإذا خرج الصبي من حده الاضرار به
 والخوف عليه كان له أخذه منها حينئذ بشرطه قال ابن الماجشون وإن كان الولد
 صغيراً الزمه الخلع ولها أن ترجع في ولدها فتأخذه ولا يلزمها الشرط لأن الحضنة
 حق للولد فليس للام قطعها وهذا الاختلاف فيه عندنا وذكروا عن أبي عمران في قول ابن
 القاسم أن ذلك جائز إذا لم يضرب بالولد هل ذلك وليس له جدة أو ثم ذلك ولا حق للجدة
 فيه فقد قال القياس أن لا يسقط حق الجدة مثل إذا خالعه أو طلقها وترك حقها في الولد
 من غير شرط لأن الجدة أولى به اهـ منه بلفظه وقال في المقدمات في باب الحضنة
 ما نصه وإذا قلنا أن الحضنة حق للعاضن فهل لمالك الحضنة إسلامه إلى من شاء من الأولياء
 أو لا في ذلك اختلاف قيل إن للعاضن أن يسلم الولد إلى من شاء من الأولياء وإن كان غيره
 أحق به منه وهو ظاهر ما في المدونة لأنه قال إن المرأة إذا طلق زوجها على أن يكون الولد

عنده جاز وكان أحق بالولد فظاهره وإن كان له جدة أو خالة إذا لم يشترط ذلك اهـ محل الحاجة
منها بلقطه واليه والله أعلم أشار في التنبهات ببعض شيوخه فإنه بعد أن ذكر مافي المدونة
وقول عبد الحق قال مائنه ومثل قول عبد الملك روى ابن غانم والمسنون عن مالك قال
بعض شيوخنا يخرج من هذه المسئلة أن لمن له يد الحضنة تولية حقه فيها غيره وإن أبي
من هو أولى إذا لم يشترط هنا في جواز ذلك أن لم يكن ثم من هو أحق بالحضنة من الأب وقد
اختلف هل له ذلك أولا وقال أبو عمران القياس أن لا يسقط حق الحضنة هنا قامت
بالحضنة اهـ منها بلقطه وقال اللغمي مائنه وإن اختلفت على أن تسلم الولد لايه لم يجوز
إذا كان الولد قد علق بأمه أو كان عليه في ذلك ضرر من غير رضاع واختلف إذا كان لا ضرر
عليه فأجاز ذلك مالك وابن القاسم وقال ابن الماجشون في كتاب ابن حبيب الشرط باطل
ولها أن تأخذه ورأى أن في ذلك مقالا للولد وقاله مالك في كتاب الدين وهو أحسن إذا
كان رضيعا أو فطيميا أو هو صغيرا لأن الغالب أنه يضيع ولا أحد يقوم مقام أمه وإن كان قد
أنقر قالوا بالشرط أحسن وإذا بقي عندها لم يكن له عليها من ذلك شيء لأن الخلع لم يكن بحال
ولا بما يباع وإنما هو من باب طرح المشقة عنه وهو لا يطلب من تلك الحضنة شيئا اهـ منه
بلقطه وقال ابن عرفة مائنه والخلع على أن الولد عنده أن علق بأمه أو كان عليه به ضرر
لم يجوز والافق امضاء الخلع بشرطه أو دونه ثلثها إن كان أنقر لابن القاسم مع مالك وإن
الماجشون مع رواية المدنيين واللغمي قائلان بقي عندها فلا غرم عليها لأن الخلع غير مائي
انما هو طرح مشقة الأول نصها وأخذ منه بعض شيوخ عياض كون الحضنة حقا
للحاض وإن له أن يايه من شاء وإن أبي ذلك من هو أولى من المولى ❦ قلت هذا خلاف
نقل عبد الحق عن أبي عمران أن كان للولد جدة فهي أحق به اهـ منه بلقطه ومن تأمل هذه
النصوص لم يشك في صحة ما قلناه تبعنا لو من أن اتقاهم الأب وغيره مفرع على المشهور
لأنه عنده خيلا فاضح وطفي وإن سلمه ميب وأن الرابع اتقاهم المولى هو أولى بها
لأن الأب لانه منقول عن مالك نصا كما تقدم في نقل ق عن ابن رشد وعزاه المصنف لغير
واحد من الموثقين مع أبي عمران واقتصر ابن يونس وعبد الحق على مالبي عمران وظاهر
كلامه أن أبا عمران فهم المدونة عليه وهو كالصريح من كلام ابن عرفة وجعله ابن رشد
معنى مافي المدونة كما ترفي نقل ق عنه وصرح غير واحد من المتأخرين بأن به القسوى
انظر ما يأتي بعد هذا عند قوله في الحضنة ألا أن يعلم ويسكت العام واتقاهم الأب لم يعزه
المصنف إلا بعض القرويين وابن رشد وإن أحج به نفاه كلام المدونة فقد تقدم في نقل ق
عنه أنه نسب لها القول الآخر ثم وجدت للحافظ الوائس يسي أن مابه العمل شاذ وإن مقابله
هو المشهور فعمل منه انه مفرع على المشهور وهو أيضا المشهور فإنه قال في أوائل فصل
الخلع والحضانة الخ من السابق بعد أن ذكر أنه يقال في خلع الزوجة باسقاط الحضنة
وأسقط حضنتها لم تسقط أمهات لانه أو خالته الخ ولا يقال وأسقطت لأن الواو
لا ترتب مائنه وهذا كله على مابه القسوى ويرى به عمل القضاة والحكام وقاله غير واحد
من الموثقين واختاره أبو عمران وأما على أن حق الجدة والخالة يسقط باسقاط الأم ولا كلام

(وقية كعبدالح) قول ز أوموصوفالح فيه نظروا إلى أنه عند قوله والحرام كخمر ومغصوب الح مثل ما في م (كأنخيرها الح) قول م كالأبجوز لا يضي الح فيه نظري هو ماض فهو مسالم والمأثني وقوع السينونة ورد ما وقع به الخلع نعم تشبيه بما يليه أولى لقربه (وهل كذلك إن وجب الح) قلت قول ز (٦١) وقيل بسقط عن نفسه الح غير ظاهر أيضا لقدرة

على اسقاط الخصومة بدون تعجيل
 لاجل الطلاق بان يدفع لها ما عليه
 عند حله أو قبله وقبل الطلاق ثم
 يطلق ان شاء (وبانت ولو بلا عوض)
 هذا قول مالك وابن القاسم وأصبح
 وبه القضاء ورد بل وقول مطر
 وأشهب وابن عبد الحكم انه رجعي
 ولا بان الماحشون يلزمه الثلاث ابن
 حبيب وبه أقول اه ثم ان الطلاق
 بلفظ الخلع أو مافي معناه من غير
 عوض مكروه لانه خلاف السنة كما
 في المقصد المحمود والعين والتبسيطية
 انظر الاصل والله أعلم وقوله (نص
 عليه) أى على الخلع ﴿﴾ قلت يفهم
 منه انه اذا نواه ولم ينص عليه فرجعي
 وأحرى اذ لم ينو به ان قال أنت طالق
 مثلاً ولا نية له وبوخذ ذلك أيضاً
 بالاحرى من قوله لان شرط نفى
 الرجعة فقد قال أبو علي في حاشية
 التحفة بعد كلام مانضه وتعين به أن
 المعنى اذا قال لا وجهه أنت طالق
 ولا نية له فانها تكون رجعية وان
 كان حمل العوام انما يعرف الطلاق
 السائر دون الرجعي وذلك أن من
 قال أنت طالق ونوى به المباراة فيه
 خلاف فأحرى ان لم تكن له نية لان
 النية أقوى من العرف لتقدمها عليه
 بدليل قوله ثم بساط عينه ثم عرف
 قولي بعد ذلك كره النية فافهم اه ثم
 قال أبو علي وقد أتى شيخنا القدوة

لهافلا كلام وهو قول بعض القرويين وقال بعض الشيوخ اختلف المالكية في الحقوق غير المالية كولاية النكاح والصلاة على الجنازة هل هي كالحقوق المالية فلما لكهاتن تصرف فيها بالاختلافه أو بالنقل الى غيره وهو المهور وأولاده امتلاكها بسبب شاركة فيه المنقول عنه لا المنقول اليه فيكون المنقول عنه أحق من المنقول اليه وهو الشافعيين لأن من هذا أن الذي جرى به العمل شاذ والله أعلم اه منه بلفظه وبه يصح كلام طفي وانما سبق البحث معه في الاستدلال بكلام المسطي كما بيناهم ولا والله تعالى أعلم فتأمله بانصاف وشذيدك على التحرير والتحقيق وبالله سبحانه التوفيق * (تبيينه الأول) * معازاه ق لان رشد من قوله على معنى ما في المدونة معارض لما قدمناه عن المقدسات ويمكن أن يكون أخذ ذلك من موضع آخر منها فقد أقام ابن عرفة ذلك من كتاب الشفعة من المدونة بل أقام منها أخص من ذلك انظر ذلك في باب الحضانة بالحل المشار اليه آنفا والله أعلم * (الثاني) * قال ابن الحاجب قبل ما قدمناه عنه يسير مانصه ولو خالعهما على أن يكون الولد عنده لمزم الآن يكون في موضع يخاف عليه فقال في صحيح مانصه وقعت هذه المسئلة في أكثر النسخ ولا حاجة اليها لأنها سأتى من كلام المصنف بأن من هذا اه منه بلفظه فكتب عليه صر في حواشيه مانصه قوله لأنها سأتى في الخفية نظرا لان لنا مستلئين احداهما أن يخالعهما على اسقاط حضانتها اسقاطا مطلقا أي غيره فيقيد بكون الاسقاط لمعين كالزوج وغيره وحكمه ما سقوط حضانتها وتنقل الى الزوج أو غيره ممن هو أقرب منه كالأول سقطت المرأة حقهما من الحضانة لغريمين وهذه المسئلة هي التي سأتى في قول المصنف ولو خالعهما على أن تسقط حضانتها الخ والثانية أن يخالعهما على أن تسلم الولد اليه وحكمه ما أن الولد تكون حضنته لايه دون من هو أقرب منه على ما صرح به في المدونة وهذه المسئلة هي التي ذكرها المصنف هنا بقوله ولو خالعهما على أن يكون الولد عنده لمزم الخ وهذا كله ظاهر من كلام المصنف ولا يخفى فيه فعليك بالتأمل وعدم التقليد والله أعلم بالصواب اه منه بلفظه قلت وبمراجعة النصوص السابقة يعلم ما في كلامه وأن الخي ما قاله في صحيح وتأمل قوله على ما صرح به في المدونة مع كلامه ما كلام الشيوخ عليها يظهر لك ما فيه والله أعلم (وقية كعبداستحق) قول مب كآقاله ز عند قول المصنف في الصلح الخ بل قاله ز أيضا هنا عند قوله قريبا ومغصوب الخ فانظر (كأخبره ادينا عليه) قول مب لان خلع الوصي كالايجوز لا يخفى الخ فيه فظاهر بل خلع الوصي مساو لما هنا في ان الطلاق بقـع باننا ما وقع به الخلع برذقتـه بيه ما هنا بجمع الول صحيح لكن تشبيهه بما يليه أولى اقربه (وبانت ولو بلا عوض) هذا قول مالك وابن القاسم كالأخى وهو قول أصبغ كافي ابن يونس قال المسطي وبه القضاء ونحوه لصاحب المقصد المجود وبأن نظره ورد بقول

سیدی محمد بن عبدالقادر القاسمی بیان العالیٰ اذا قال الزوجتہ ہی طالق انما قلزمہ طلاق رجعیۃ ۵۱ تم قال اوعلیٰ عند قوله

وموقع الطلاق دونيه * بطلقة يفارق الزوجيه

وهذه الطلقة رجعية هذا أصلها وأما في زمن ابن الناطم فالأظهر أنها بآئنة لعدم معرفة الناس الرجعي في زمانه أي وإنما كانوا يعرفون

المالك قال وفي الميعار عن ابن لب ان قول الزوج هي مطلقة مطلقة واحدة رجعة الآن نوى المملكة فتكون واحدة بائنة
 يمينه لا يرتد عليها طلاق اه وقال العلامة المحقق أبو العباس الهلالي رحمه الله تعالى في نور البصر ان كثيرا من الطلبة أفتوا بان
 طلاق العوام كما بان ولو كان في مدخولهم ادون عوض ولا لفظ خلع ولا حكم كما قالوا لان العوام لا يعرفون معنى الرجعي وهذا
 مستند كثير منهم ومن له منهم بعض الاطلاع يستند لاستظهار ابن ناظم التحفة في شرحها البيهقونية فيمن طلق دون بئنة وقصد بعضهم
 بهذه الفتوى باحة المطلقة ثلاثا كما رأيت فتواهم بذلك فيمن طلق طلاقه مستوفية شروط الرجعي ثم أردف الثلاث في العدة فيفتونه
 بعدم لزوم الثلاث ويحتجون بما ذكره وقتواهم بذلك باطلا واحتجاجهم بما ذكره باطل لان الحكم على الطلاق بالرجعي والباين
 حكم شرعي وضع له الشرع سيما فاذا وجد (٦٣) سبب الرجعي فالطلاق رجعي ولا يتوقف على معرفة المطلق لعني الرجعي

واللشروطه ولا على نيته ولا على
 عدم ظنه بائنا واذا وجد سبب
 البائن فالطلاق بائن ولا يتوقف على
 علمه معنى البائن ولا لشروطه ولا على
 بئنة البيهقونية ولا على عدم ظنه رجعيا
 وأما استظهار ابن الناظم البيهقونية
 في الواحدة اللازمة لموقع الطلاق
 دون بئنة فقد استند فيه بما أشار هو
 اليه الى عرف مقرر عند عوام بلده
 في زمانه وذلك ان المعارف عندهم
 هو طلاق الخلع بلا عوض وهو
 المسمى بالميلك الذي أشار اليه والده
 بقوله

وفي المالك الخلاف والقضا

بطلقة بائنة في المرتضى
 وحمل اللفظ عند الإطلاق على المعنى
 المعارف صحيح وهذا غير متعارف
 عند عوام هذه النواحي بهذه
 اللازمة بل أكثرهم خالي الذهن من
 الرجعي والباين فاذا وقع منه طلاق
 لا يدري هل يحتاج في رد المأثولي

مطرف وأشهب وابن عبد الحكم كاللغمي وابن عرفة وفي المسئلة ثالث لان الماحشون
 يلزمه الثلاث كاللغمي وابن عرفة وغير واحد ولما ذكره ابن يونس قال مانصه قال ابن
 حبيب وبقول ابن الماحشون أقول اه منه بلفظه واظهر لهم من المصنف الاشارة
 لرد الثالث أولا * (تبيين الاول) وايقاع الطلاق على هذا الوجه مكرمه وظاهر كلامهم
 على الاقوال كلها قال في المقصد المجمود مانصه ويكره طلاق المبرأة على غير شي فان
 وقع جاز على مذهب ابن القاسم وهي طلاق واحدة بائنة وقال مطرف وله الرجعة وقال ابن
 الماحشون هي ثلاث ويقول ابن القاسم مضى العمل اه منه بلفظه ونحوه ولم يسطر
 وفي المعين مانصه ويكره للرجل أن يطلق طلاقه مبارأة وصلح أو خلع دون أخذ أو إسقاط
 لوقوعه خلاف السنة فان فعل ففيها ثلاثة أقوال ابن القاسم انها مطلقة بائنة بقرينة القضا
 اه منه بلفظه * (الثاني) * لما ذكر في ضيق قول مطرف قال عقبه قال ابن حبيب وبه أقول
 اللغمي وهو قول أشهب وابن عبد الحكم والقول الثالث يلزمه الثلاث اه منه ولم يتعقبه
 الناصر في حاشيته وفيه نظر لخالفه لنص ابن يونس السابق فتأمل اه (أو على الرجعة) هو
 مدخول للمبالغة ورد بالوفي هذه رواية الاقل وبها أخذ يحسون واعتمد المصنف الرواية
 الاخرى لانها رواية الاكثر كما في ابن عرفة ولائها استظهرها بعض القرويين ولقول ابن
 شاس وغيره انها مذهب المدونة ولتصريح ابن الحاجب بتبنيها وانصه فلما وقع النص
 على رجعية تبذل فبان على المشهور اه منه بلفظه * (فرع) * ولو طلقها واحدة
 على ان أسقط عنه نفقة العدة الآن يراجع لكانت عند ابن القاسم مطلقة بائنة
 لانها على فدا وما استنت من الرجعة باطل اه من اختصار ابن هرون بلفظه (والعدة
 من الاقرار) قول ز وكذا عليه حال انكاره صحيحا على المذهب الخ تعقبه مب وقال
 نو قوله على المذهب هكذا في ابن عرفة ونسب مقابله لابن محرز وجرم ابن عرفة بالاول في

وغيره من أركان النكاح أم لا وانما ينتظر ما ينشبه به المنق وكثير منهم يعتقد أنه يحتاج الى قصعة من طعام واحضار باب
 طاب وبعضهم يعتقد انه لا بد أن يرد شيأ ما على الصداق الاول وان يحط عنه شيء من الباقي لها عليه وبعضهم يترحم ان كل مطلق
 رجوع عن الطلاق بالقرب لا يلزمه شيء ولو طلق ثلاثا وقليل يعرف حكم الرجعي وحكم البائن في الجملة ولكن لا يعرف ضابطهما
 فلا يميز بينهما عند الوقوع هذه الاعتقادات هي التي وجدنا منهم وأي عرف يقرع هذا الاضطراب اه منه بلفظه (أو على
 الرجعة) هذا مدخول لورديها في رواية الاقل وبها أخذ يحسون انظر الاصل ولو طلقها على ان أسقط عنه نفقة العدة الآن
 يراجع لكانت عند ابن القاسم مطلقة بائنة لانها على فدا وما استنت من الرجعة باطل قاله ابن هرون في اختصاره (لان شرط الخ)
 قلت قول مب هذا هو الظاهر في كلامه الخ أظهر منه جملة على ذلك وعلى ما شارحه معا كما فرده نو واقعه أعلم (والعدمتن
 الاقرار) قول ز وكذا عليه حال انكاره صحيحا على المذهب الخ أبده نو وتعقبه مب قال في الاصل بعد نقول فتحصل ان

باب الطلاق ونصه ولوا جمع شاهدان على تاريخ واحد كانت العدة منه ثم قال في باب
العدة مانصه ومن شهدت بینه بطلاقه فعدهن يوم تاريخها ان لم يشكروا والا ففى كونها
من يوم تاريخها ان اتحدوا ومن آخره ان تعدد أو من يوم الحكم مطلقا طر يقا عياض عن
المذهب مع المصطفى عن الشيخ وابن محرز ^{هـ} قلت ما لابن عرفة في الطلاق هو عنده من
كلام ابن رشد نقله بالمعنى ونص ابن رشد في الاجوبة والواجب على القول بالتحقيق أن
تأخره طلاقان كما وقع في المدونة لابن شهاب وهو مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك فيها
خلاف ماله ما في غيرها وسواء وزخ كل واحد من الشهود شهادة أو لم يورخها سواء
اختلفوا في التاريخ أو اتفقوا عليه اذ لا تأثير للتاريخ فيما يجب من تحقيق الشهادة عندهم
يلقبها لانه لو وجب قول شهادة الشاهد الواحد بانفراده في تعيين اليوم الذي شهد أنه
طلق فيه لوجب قبول شهادته بانفراده فيما شهد به من الطلاق فلما لم تقبل شهادة الشاهد
الواحد بانفراده في الطلاق وجب أن لا تجوز شهادة واحد منهم فيما انفرد به من التاريخ وأن
لا يعتبر التاريخ اذ لا تأثير له اذ لم يثبت فيما يلزم من الطلاق الا أن العدة لا تكون في ذلك الا
من يوم الحكم وان أرخ كل واحد من مشاهدته كما اذ لم يورخ ولو اجتمع شاهدان على تاريخ
واحد لو جب أن تكون العدة منه اه محل الحاجة منها بلفظها وما أشار اليه من كلام عياض
هو في آخر كتاب الايمان بالطلاق من تنبيهاته الا أن عبارة ابن عرفة عنه
ونصها وقول ابن ربيعة في الثلاثة الذين شهدوا على رجل بثلاث تطليقات كل واحد على
واحدة ليس معه صاحبها فامر الرجل بحلف أو يفارق فأبى وقوله انه يفرق بينهما أن
أن يحلف وتعد عدهما من يوم يفرق بينهما قال القاسبي معناه ان كل واحد شهد عليه في
يمين حثت فيها فلذلك اذ انكسر طلق عليه بالثلاث فظهر من هذا أنه يحلف لتكذيب كل
واحد أو ما لو كان في غير يمين للزمت طلاقه بيدا لاجتماعهم عليها وحلف مع الاسرافان نكل
لزمه اثنتان فعلى هذا يكون وفاقا للمذهب على أحد قول مالك في التطبيق عليه بالنكول
وذهب غيره الى أن قول ربيعة خلاف ثم قال بعد كلام مانصه وأما كون العدة عند ربيعة
من يوم الحكم فاحتياط للازواج اذ لم يحقق اليوم الذي طلقها فيه ثم قال والذي أبى على
مذهبنا وأصولنا ان العدة من يوم أرخ الشاهد الثاني الذي يحكم عليه في ذلك بتولية
ولو أرخوا كلهم وقتا واحدا فنه العدة اه منها بلفظها فانظر قول عياض والذي أبى
على مذهبنا وأصولنا الخ مع قول ابن عرفة طر يقا عياض عن المذهب الخ فان كلام
عياض يدل على ان ذلك هو الجاري على أصول المذهب وقواعده لانه نقله عن المذهب كما
نقده عبارة ابن عرفة وقد أغفل ابن عرفة أخذ عياض من المدونة انهم يوم الحكم فانه
قال بعد كلامه السابق مانصه وقوله في الذي شهد بطلاقه وهو يشكر يفرق بينهما قيل
ظاهر انهما تعدد من اليوم وهو دليل قوله لاحد عليه اه منها بلفظها وما أشار اليه من
كلام ابن يونس في كتاب الايمان بالطلاق منه ونصه قال أبو محمد ولو شهدوا ذلك في وقت
واحد لزمت واحدة ولم يلزمه يمين وان ورخوا كلهم وقتا واحدا كانت العدة منه لامن يوم
الحكم ولو ورخ واحد تاريخا مختلفا لاعتدت من التاريخ الثاني اه محل الحاجة منه

مارجحه مب من أن العدة من
يوم الحكم اذا تعدى على انكاره
مطلقا هو الرجاء انظر بقية وقول
مب وقد رجع الى هذا الخ فيه
نظر فانه لم يرجع وانما قال ويستثنى
من العمل بالوقت الخ نعم ما ذكره من
استثناء المستثنين غير صحيح بل
المستثنان معارضتان ومخالفتان
لمبادرهما الاستثنان منه كما
يعلم بالوقوف على كلام الاثني في
الاصل والله أعلم

بلفظه وأغفل ابن عرفة ما ذكره ابن بونس قبل هذا بقريب ونصه ومن المدونة قال
 مالك وإن شهد أحدهما أنه حلف بطلاق أن لا يدخل الدار وأنه دخل وشهد الآخر أنه حلف
 أن لا يكلم فلانا وأنه كلف لم يطلق عليه لاختلافهما قال ابن القاسم ويلزم الزوج في قول مالك
 البين أنه لم يطلق فإن نكل سجن كاذرنا وفي قول مالك الأول إذا نكل طلقت عليه محمد
 ابن بونس يريد أنه يلزمه ينكوله هنا طلقان قال مالك وكذلك الحرية في هذا وإن شهد
 أحدهما أنه طلقها يوم الخميس بمصر في رمضان وشهد الآخر أنه طلقها يوم الجمعة بمكة في
 ذي الحجة طلقت عليه وكذلك الحرية يريدان من وجه الأقوال بخلاف الأفعال محمد بن
 بونس لأن الأقوال تتكرر وتعاد فيكون الحكم في الثاني إعادة الأول كالإقرار بالمال وذلك
 خلاف الأفعال لأن كل فعل له حكم في نفسه لا يكون تكرار الأول وعدتهما من يوم
 شهادة الآخر لأن شهادته وقع الحكم بالطلاق والعدة تهقب الطلاق المحكوم به وهو المحكوم
 به لا يتقدم عليه اه منه بلفظه وهذه العلة جارية فيما إذا اتفق تاريخه مامع انكار
 الزوج وهذا الذي قاله أمر معقول فهو موافق لما عساه ابن عرفة لأن محرزاً فأقامه
 عياض من المدونة ونحو ما ليعياض لاني بكر الأبهري وصرح ابن المواز بأن العدة من يوم
 الحكم وعلى هذا عول سراح المدونة قال ابن ناجي عند قول المدونة في كتاب العدة وطلاق
 السنة وكذلك إن طلقها وهو غائب فعدتهما من يوم طلاق إذا قامت على الطلاق بينة اه
 مانصه أبو ابراهيم تأمل قولها في الإيمان بالطلاق الذي طلق في سفره ثم قدم موطن وقامت
 البينة وهو منكر أنه يفرق بينهما ولا حدود لم يعتبر يوم وقوع الطلاق بشهادة البينة وأوقعه
 يوم الحكم وليس بينهما تعارض والفرق أن الزوج هنا مقر بالطلاق وهناك منكر ^بقلت
 وذكر المغربي عن بعضهم القطع بالمعاضة لما ذكر ولقولها في العتق في العبد يدعي الحرية
 وينكر السيد فتقوم البينة وقد استغله وحكمه مع سيده حكم العبد ومع الأجنبية حكم
 الحرة وأجاب بالفرق المذكور كونه من عنده اه منه بلفظه وقال في كتاب الإيمان بالطلاق
 عندنصها السابق مانصه قوله ومن طلق زوجته في سفر الخ مثلها ما وقع في العتق وغيره
 إن شهدوا عليه بعقوبته وهو ينكر فذكر نحو ما تقدم ثم قال مانصه وظاهر الكتاب
 لا يحدولو كان الشهود أربعة وهو كذلك قاله مالك في رواية علي وقال محضون يحد
 وكلاهما أحكامه ابن بونس واستشكل الشيخ مذهب في الكتاب في نفي الحدواختلفة وإما
 إذا أسقطه فقال الأبهري لأنهما على حكم الزوجة حتى يحكم الحاكم بالفراق وقال ابن
 المواز لأنهما اتسدا من يوم الفراق وقال المازري لأنه كالفرق بالزنى الراجع عنه وقيل لانه
 جوز عليه النسيان اه منه بلفظه وقال أبو الحسن عندنصها السابق عن كتاب العدة
 وطلاق السنة مانصه قوله وكذلك إن طلقها وهو غائب الخ قال الشيخ في جعل العدة هنا
 من يوم وقوع الطلاق وشهدت به البينة وفي كتاب الإيمان بالطلاق فذكر كلامها المتقدم
 وقال عقبه مانصه فرائي يوم الحكم والفرق بينهما أن الزوج هنا مقر بالطلاق وهناك منكر
 فلا تعارض بينهما اه محل الحاجة منه بلفظه وقال في كتاب الإيمان بالطلاق مانصه قوله
 ومن طلق امرأته في سفر ثلاثاً بينة المسئلة إلى قوله لاشئ عليه أي لاحد عليه قال الأبهري

لان الزوجية بينهما حتى يحكم بالطلاق وقال ابن المواز انما لم يوجب عليه الحد لان العدة
 من يوم الحكم وقال المازري انما لم يوجب الحد لانه كالمقر بالزنى الذي رجع عنه وقال غيره
 لانه حو زعليه أن يكون نسبي وقوله فليفرق بينهما عياض قيل ظاهره انها تعقد من يوم
 الحكم ويدل عليه قوله لاحد عليه الشيخ وفي طلاق السنة من العتية فيمن شهدت عليه
 بينه انه طلق امرأته منذ سنة فاضت فيها ثلاث حيض قال عدتها من يوم الطلاق والفرق
 بين ذلك وبين ما هنا ان مسئلة العتية هو مقر بالطلاق وما هنا منكر اه محل الحاجة منه
 بلفظه ونقله ح بتمامه وسلمه انظره في القولة الثانية بعد هذه وقال الواوغي في كتاب
 العدة وطلاق السنة عند نفسها السابق مانصه عورضت بما في الايمان بالطلاق اذ اطلقها
 في سفر المسئلة والفرق بينهما انه هناك متبادل على الانكار وهما مقر اه منه بلفظه وكلام
 الساجي يقتضي أن كون الطلاق انما يقع يوم الحكم اذا كان منكر امتنع عليه لانه ساقه
 مساق الاحتجاج وقضه في المنتقى مسئلة ولو مات فشهد الشهود أن الزوج كان طلقها البتة
 في صحته فقد جعله ابن القاسم كالمطلق في المرض لان الطلاق انما يقع يوم الحكم ولو وقع
 يوم القول لكان فيه الحد اذا نكر الطلاق وأقرب الواوغي اه منه بلفظه ونقله في صريح جله
 باللفظ وسلمه فحصل ما سبق أن ما ربحه ميب من ان العدة من يوم الحكم اذا اعتادى على
 انكاره مطلقا هو الراجح لانه المنصوص لابن المواز وابن حجر وهو مقتضى كلام الفاضل
 أبي بكر الاجري وأبي الوليد الباجي ونقل عياض انه ظاهر المدونة وأقامه منها وهو مقتضى
 كلام ابن يونس لقوله والعدة تعقب الطلاق المحكوم به والمحكوم به لا يتقدم عليه وبه
 صرح أبو ابراهيم الاعرج وأبو الحسن والواوغي وابن ناجي وسلمه ح وماربجه ز وأيده
 نو من انهما من يوم الطلاق ان اتفاقا في التامخ ومن آخرهما ان اختلافهما في عزاء ابن يونس
 لابي محمد بن أبي زيد وعزاء ابن عرفة لنقل عياض عن المذهب وقد علمت ما في ذلك العزو
 ولان رشدني الاجوبة ثالث ان اتفاقا في يوم الطلاق والاخر يوم الحكم فستبدل على هذا
 التحصيل والله سبحانه أعلم * (تنبيهان * الاول) * ما وجهه المازري دفع الحد في مسئلة
 المدونة فيه نظر لانه يرد مسئلة الحرية المشار اليها في كلام الشيوخ المتقدمين وقد صرح
 الامام في المدونة بأن الحرية والطلاق سواء كما قدمنا عن نقل ابن يونس لان الحرية لا يصح
 الرجوع عن الاقرار بها وكذا اجواب من أجاب بالنسيان منقوض بمسئلة العتق أيضا لان
 العمد والخطأ في أموال الناس سواء فتأمل ما ناصف * (الثاني) * قول ميب وقد رجع
 ز الى الصواب الخ فيه نظر لان ز قال هنامانصه ويستثنى من العمل بالوقت الخ فقد
 صرح بأن ما قاله في مياسيا في مستثنى مما هنا لا أنه رجع عنه فتأمل من ماذ كرم من استثناء
 المستثنى غير صحيح بل المستثنى من الخلفان لما ذكره هنا المستثنى من كماله ذلك من
 كلام من قدمنا من الأئمة والله أعلم (ولو شهد بعد موته بطلاق الخ) قول ز اذ لو كانوا
 حضورا بطلت شهادتهم الخ قال في آخر كتاب الايمان بالطلاق من المدونة مانصه قال
 يحيى بن سعيد ومن طلق وأشهد ثم كتم هو والبيتة ذلك الى حين موته فشهدوا بذلك حينئذ
 فلا يجوز زهادتهم ان كانوا حضورا ويعاقبون ولها الميراث اه منها بلفظها قال ابن ناجي

(ولو شهد بعد موته الخ) قول ز كما
 قال ابن القرات الخ نقله عنه أيضا
 ح وأقره وهو ظاهر وقول ز اذ
 لو كانوا حاضرين بطلت الخ أى خلافا
 لاشبه ويعاقبون ولها الميراث كما
 في المدونة وقوله ولا يعذر من الجاهل
 الخ قاله ابن رشد فهمي من المسائل
 التي لا يعذر فيها بالجاهل * (تنبيه) *
 عورضت هذه المسئلة بما أفتى به
 ابن رشد من أن الطريق اذا حازها
 شخص أزيد من عشرين سنة ثم
 شهدت بينة أنها طريق حبس وهم
 حضور في المسئلة المذكورة عالون
 بخوزنه وتصرفه ان شهادتهم مقبولة
 وفرق بان مستحق الطريق غير معين
 فضعف حوزا لخارت ذلك والله أعلم

مانصه قد قدمنا غير ما مره أن اتيان محنون بمثل هذا حيث لا يأتي بخلافه دليل على أنه قائل به وهو واضح ولا مفهوم لقوله حين موته وكذلك تبطل بدون موته وانما قال ذلك لأجل قوله ولها الميراث قال المغربي وما ذكره هو المشهور وهذا أنهب إلى أنها مقبولة وان حق الله لا يسقط أبدا قال شيخنا حفظه الله تعالى وظاهر قوله لا يجوز زواجها لاجلنا وهو كذلك قاله ابن رشد وجهه أحدى المسائل التي لا يعسر فيها الجاعل بجهله قال وعارض بعضهم هذه المسئلة بما أفتى به ابن رشد من أن الطريق إذا حازها رجل أزيد من عشرين سنة ثم شهدت بينة أنها طريق حبس وهم حضور في المدة المذكورة عالمون بحوزة وتصرفه أن شهادتهم مقبولة وفرق بعضهم بأن مستحق الطريق غير معين وضعف حوز الحائر لذلك اه منه بلفظه وقول ز عن ابن القرات واسبقتم معاشرها الخ نقله عنه أيضا ح وأقر وهو ظاهر وفي تكميل التقييد آخر كتاب الإيمان بالطلاق مانصه وسئل شيخنا الفقيه الحافظ أبو عبد الله القورى رحمه الله من مدينة نلسان كلاهما الله عن رجل طلق زوجته في الصحة والطوع والجوار طلبة صادقت آخر الثلاث ودفع لها براءة الثلاث بعباسية شهادته وأعلمها أن لاحق لها في المتزل سوى حق العدة وأمرها بالاحتجاب منه ثم انتقلت من منزله فانضم إلى البيوتية الحكيمة البيوتية بالاختصاص وتوارث البيئات بذلك ولم ير الا على كمال الافتراق ولم يقع بينهما اجتماع ولا تلاقى إلى أن توفي الزوج بعد مدة من أربعة عشر شهرا وقد كان في قائم حياته وصحة ذهنه وثباته يعترف بصحة الطلاق بل أخذ من الشهود براءة ذلك الفراق ولم ير مستديما ذلك الاقرار ولم يعلم منه تغييره ولا إنكار ثم ان بعض القضاة حكم بتوريثها مستدلا عليه بتعليل ابن رشد لفقهاء المسئلة التي في رسمى طلق وجعل صايبا بقوات الاعذار وجعل الحكم بنسب الارث وساعده على ذلك بعض من شب في تدريس العلم الشريف وشاب فأجاب ما قاله القاضي والمدرس قول لاساوى سماعه وليس نخطم ما رقاعه وليس الا لزوم الطلاق وترتب آثاره عليه وبين ما استدلو به واستدلوا عليه بون بعيد وتباين شديد النازلة فيه ادفع البراءة الطلاقية للزوجة وطلب الزوج نسختها واقتراحهما بالاجسام في منازل وعدم انكار الزوج لذلك عند التقرير وليست المستدل بها كذلك ولو فتحنا هذا الباب لم ينقل من الطلاق الاغريات منه لانها اعتمادا ان لازم الابعدا الاعذار والحكم في الحضور والغيب والحياة والمات وليس الامر كذلك والله أعلم اه منه بلفظه (ولم يجوز خلع المريضة) قول ز فالصدر مضاف للفاعل على الاول ولهما على الثاني أى للفاعل والمفعول والمتبادر منه انه مضاف لهما معا ولا يصح ذلك اذ يلزم عليه كون المضاف اليه مرفوع المحل منصوبه معا وذلك لا يعقل فتأمل (وبينهما مع شاهد أو اثنين) قول م ب قال بعض الشيوخ وهو الصواب جزم رحمه الله بخلافه ما لابن رشد للمسيطي مع أن ح قال بعد ذكر كلاهما مانصه ولعل هذه اليمين التي نقاهها ابن رشد غير اليمين التي أثبتتها المسيطي فتأمل اه قل مات رجاؤه رحمه الله يجب الجزم به لان اليمين التي نقاهها ابن رشد هي اليمين على اضرارها بها وذلك واضح من كلامه لقوله فان شهد لها بالضرر شاهدان أو شاهد واحد أمر أن تدعها

(ولم يجوز خلع المريضة) قول ز ولهما على الثاني الخ يعنى على البدلية لدفعه واحدة كما هو واضح وبه يسقط ما لهوفى رحمه الله تعالى (بشهادة سماع الخ) جزم م ب بخلافه ما لابن رشد لما للمسيطي مع أن ح قال ولعل اليمين التي نقاهها ابن رشد غير التي أثبتتها المسيطي فتأمل اه ومات رجاؤه رحمه الله يجب الجزم به لان اليمين التي نقاهها ابن رشد هي اليمين على اضرارها بها كما هو واضح من كلامه واليمين التي أثبتتها المسيطي هي اليمين على انها انما اختلعت لأجل الاضرار لاحتمال أن تكون قد أسقطت ذلك الضرر ورضيت بالمقام معه ثم اختلعت لغرض آخر وهذا المعنى صريح في كلام المسيطي وقد صرح به غير واحد وجزم بذلك ابن رشد نفسه في الاجوبة انظر الاصل قل قلت وقول ز ولا يشترط فيها هنا الخ يشهد له قول ابن سلون وبثبت الضرر بالشهادة القاطعة وبالسماع المستفيض الضامى على السنة اللقيف من التسماء والخدم والجيران اه وقول ز الا أن تشتم أو تخالف أمره الخ يعنى وتطبق نفسها بما أعطته راجع ما تقدم أول الباب

مالها غير بين وان شهد لها رجل واحد أو امرأتان حلفت مع شهادة الرجل ومع شهادة
المرأتين واستوجب أن يردها ما أخذ منها ويجوز في ذلك أيضاً شهادة شاهدين على السماع
فتأخذ ما أخذ منها بشهادتهما دون عين قاله في سماع أشهب من كتاب الشهادات قال
التي نقها مع شهادة شاهدين ومع شاهد أو امرأتين ومع شاهدين على السماع هي التي
أثبتنا مع شهادة واحد أو امرأتين ومع ما علم أنها على إثبات الأضرار تكمل للنتاب والمين
التي أثبتنا المبطلين على أنها انما اختلعت لأجل الأضرار لا احتمال أن تكون قد
أسقطت ذلك الضرر ووضعت بالمقام معه ثم اختلعت لغرض آخر وهذا المعنى صريح في
كلام المبطل وقد صرح به غير واحد في طرارين غات مانصه وعند قوله في آخر الباب
وترجع في بيتها وفيما أسقطت له طرة بعد دعيها أنها انما أسقطت ذلك للضرر وذكرا
فهيون في وثائقه فقف عليه اه منها بلفظها وقد جزم بذلك ابن رشد نفسه في الاجوبة
ولم يحك فيه خلافا ونصه تصفحت سؤال الواقع فوق هذا والعقدين المتسخين فوقه
وموقفت على ذلك كله واذن ثبت رسم الاستدعاء بالضرر على السماع بشهادة شاهدين عدلين
لأمدفع للزوج في شهادتهما وجب للمرأة الرجوع على زوجها بما وضعت عنه وصرفت
اليه بعد دعيها في مقطع الحق ان ما شهد لها به من ضرر زوجها الحق وانها لم تبار به الا
لتخلص من اضرارها لا عن طيب نفس منها بذلك والله ولي التوفيق برحمته لا شريك
له اه منها بلفظها (أو لعب خياره) قول مب هذا هو المتعين صواب وقوله راجع
ما كتبناه فيما تقدم فيه نظر لانه يقتضي أن ما قدمه هناك موافق لما قاله هنا وليس كذلك
راجع ما قدمناه هناك (أو قال ان خالعتك فانت طالق ثلاثا) قول مب عن ابن
رشد فاذا كانت المصالحة سابقة للطلاق بحت ومضت ولم يجب على الزوج رد ما أخذ منها
وبطل الطلاق واحدة كان أو ثلاثا لوقوعه بعد الصلح في غير زوجة الخ سلم كلاب ابن رشد
هذا كما سلمه طقي وابن عرفة وغير واحد من الجهابذة الاعلام وتلقوهما بقبول على من
اللبالي والايام وفي قوله وبطل الطلاق واحدة كان أو أكثر عندى اشكال لان الطلاق
الذي يبطل به المصالحة هو الذي يقع بعدها غير متصل بها أو أما المتصل بها فانه يصح
ولا يبطل على المشهور ومذهب المدونة ونفسها اذا أتبع الخلع طلاقا من غير صمات نسقا
لزم وان كان بين ذلك صمات أو كلام يكون قطعاً لذلك لم يلزمه الطلاق اه منها بلفظها
وصرح ابن عرفة وغيره بأنه المشهور قال أبو الحسن عقب نصها مانصه فيلزمه ذلك كالأول
قال لها أنت طالق ثلاثا وكما يلزمه ذلك في غير المدخول بها اذا نسقهن وقال أبو حنيفة
والنخعي ومجادير تدفع عليها الطلاق مادامت في العدة قال الشيخ فجعل العدة تابعة للنتكاح
وعندنا العدة تابعة للطلاق وقال اسمعيل القاضي لا يرتد وان كان نسقا لان نفس
قوله خالعتك يقع الطلاق وقوله وان كان بين ذلك صمات الخ قال الشيخ يعني صماتنا
معتمرا احترازاً من العطاس والسعال وشبه ذلك لانه في حكم الاتصال اه منه بلفظها
فان قلنا ان المشروط لا يكون الاتباع للشرط كما قاله ابن رشد وغيره فستلنا هذه
كسئلة المدونة سواء مشروط الاتصال فيها حاصل ولا يتأتى أن يقع فيها الفصل بكلام أو

(أو لعب خياره) قول مب
راجع ما كتبناه الخ يقتضي ان
ما قدمه موافق لما قاله هنا وليس
كذلك وما قاله هنا هو الصواب راجع
ما قدمناه هناك قلت فلوقفت
اطلع فيما مر منبنا للفاعل لو افق
الصواب (أو قال ان خالعتك الخ)
قول مب ما ذكره المصنف هو
قول ابن القاسم الخ قال في الاصل
تخصل من مجموع كلام ابن رشد
والنخعي أن المسئلة منصوطة لثالث
وابن القاسم وسلمها محمد وعيسى
والله أعلم وقول مب عن ابن رشد
وبطل الطلاق واحدة كان أو ثلاثا
الخ مشكل لان الطلاق الذي
يبطل به المصالحة هو الذي يقع
بعدها غير متصل بها أو أما المتصل
بها فانه يصح ولا يبطل على المشهور
ومذهب المدونة انظر الاصل

عطاس وان قلنا ان المشروط والشرط يقومان معا فستلنا هذا آخرى ولا يجزى فيها على
 هذا قول الابهرى وقد قال الواوغي أثناء كلامه متعقبا به على شيخه ابن عرفة اعتراضه
 على شيخه ابن عبد السلام ما نصه بل اللازم لابن عبد السلام اقتران المشروط مع جز
 شرطه في الوجود واقتران الشرط مع المشروط في الوجود لا مانع منه فضلا عن جز شرطه
 اه محل الحاجة منه بل نظمه وصوبه غ في تكميله فكيف يستقيم قول أبي الوليد بن رشد
 وبطل الطلاق الخ فتأمل بانصاف ولا تغتر بنظر أبي الوليد ومن بعده من ذوى النظر
 السديد لما أسلفناك صدر هذا الكتاب والله سبحانه أعلم بالصواب (لان لم يقل ثلاثا
 ولزمه طلقان) قول مب انما هو للغمي أى اقلا عن المنتخب للغمي من عنده نفسه
 كما توهمه عبارته ولكنه اتكل على ما قدمه وما نقله للغمي ليس فيه ما نكر الا قوله حنث
 بطلقة العين ثم وقع عليه طلقة الصلح لانه يلزم عليه تقدم المشروط على شرطه وأما ما قاله
 المصنف من أنه لا يرد الخلع ويلزمه طلقان فإرجاء المشهور لكن تكون طلقة الصلح هي
 السابقة أو مقارنته على ما قدمناه فربما والمصنف تابع لقول ابن الحاجب وان لم يقيد
 فطلقان وأجراه للغمي على الخلاف في أن سبع الخلع طلاقا اه ضيق قوله وان لم يقيد
 يعني لم يقيد بينه بالثلاث بل قال ان خالعتك فانت طالق اه محل الحاجة منه ونص
 للغمي وقال مالم يمين حلف بطلاق ثلاث ان صالح زوجته ثم صالحها رجعت بما صالحت
 وقديت منه قال محمد بمنزلة من قال ان بعثك فانت حر ورأى أن الحنث بالثلاث
 سبق الصلح وفي المنتخب فين قال أنت طالق ان صالحتك فصالحها حنث بطلقة العين ثم
 وقعت عليها طلقة الصلح وهي في عدة منه عليك رجعتا فلذلك لم يرد ما أخذ منها وهذا مثل
 الاول ان طلقة الحنث سبقت الصلح وقد اختلف في هذا الاصل فقل فين قال ان بعثك
 فانت حر لاشي عليه ان باعه لان البيع سبق الحنث وانعتق وقع فيه بعد أن انتقل ملكه
 عنه وهو أحسن لأن الفاء في قوله ان صالحتك فانت طالق تضمنت التعقيب وان الطلاق
 انما يقع بعد الصلح وتضمنت الشرط وانما يلزم المشروط وهو الطلاق بوجود الشرط
 وهو الصلح فاذا كان كذلك لم يكن عليه أن يرد المال وان كانت يمينه بالثلاث ثم اختلف
 هل يقع عليه الحنث وهو الثلاث فعلى قول اسمعيل لا يلزمه سوى طلقة الصلح لان الزائد
 عليها وقع في غير زوجة لانها بطلقة الصلح بان فأنشبه من أتبع الصلح طلاقا بالقور اه
 محل الحاجة منه بل نظمه ونقله في الجواهر بالمعنى مقتصر عليه مسلم الله وتبعه ابن الحاجب
 كما تقدم وكلام اللغمي هذا هو نحو ما قدمناه من البحث مع ابن رشد ومن تبعه وهو الحق
 الذي لا شك فيه فكلام المصنف في هذه المسئلة مسلم لما ذكرناه واعتراض من اعترض
 عليه بكلام ابن رشد ساقط فتأمل بانصاف * (تنبيهان * الاول) * كلام اللغمي هذا
 صريح في أن المسئلة الاولى من كلام مالك نصاعته ووجه محمد بن المواز ذلك بما ذكره
 وجعل ابن رشد المسئلة من قول ابن القاسم ووجهه بأنه فاسه على قول مالك في مسئلة
 ان بعثك فانت حر ولم يجزم بذلك وكأنه لم يقف على كلام محمد وتوصل من مجموع كلامهما
 ان المسئلة منصوصة لمالك وابن القاسم وسلمها محمد وعيسى والله أعلم * (الثاني) *

(لان لم يقل ثلاثا الخ) قول مب
 انما هو للغمي أى تقلا عن المنتخب
 وهو جار على المشهور وقوله حنث
 بطلقة العين ثم وقع عليه طلقة الصلح
 الخ فيه تقديم المشروط على شرطه
 انظر الاصل

زاد في ضج متصلا بما قدمناه عنه مانصه فقال في المدونة وغيرها يلزمه طلقتان
واحدة بالخلع والاخرى باليمين اه منه بلفظه قال طق ان نسبته ذلك للمدونة غير ظاهر
اه قلت انما يكون ذلك غير ظاهر اذا اريد انه في المدونة بهذا اللفظ وامان ان يرد ان
معناه في المدونة فصيح لما قدمناه فيعمل كلام ضج على ذلك ويسقط البحث المذكور
وبذلك والله اعلم ليتعقبه صر في حاشيته والله اعلم (وباش شرط نفقة ولدها) قول ز اى
أجرة رضاع ما قلده وهو في بطنه الا خصوصية لما في بطنها بهذا الحكم ولعله قصره على ذلك
لقول المصنف فلا نفقة للعمل والصواب التعميم في قوله مدة رضاعه ورجوع قوله فلا نفقة
للعمل لما يصلح به ثم في قصره النفقة على أجرة الرضاع نظير بل كما تشمل ذلك تشمل كسوة الولد
وسيصرح هو بنفسه بذلك في آخر التنبيه * (فرع) * قال التميمي مانصه واذا خالها على
أن تنفق على ولدها فحجرت وأنفق الأب فقال مالك وغيره من أصحابه يرجع عليها واختلف
فيه عن ابن القاسم هل يرجع عليها والاول أصوب اه منه بلفظه وقال أبو الحسن نقلا
عن محمد مانصه قال مالك أن عجزت عن نفقة الولد رجعت نفقة الولد على الأب ويتبعها به
وقاله أشهب وعبد الملك وابن القاسم وقال ابن القاسم أيضا لا يتبعها وهو قول أصبغ صح
منه اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه السطى مشهور المذهب انه يتبعها به اه محل
الحاجة منه بلفظه ونحوه لابن سلون وزاد انه بالقضاء ونصه أحدهما انه يتبعها بذلك وهو
المشهور والذي جرى به القضاء وحكى أصبغ انه لا يتبعها بشئ اه منه بلفظه (وزائد شرط)
قول مب وأما إلى مدة فطامه الخ كلامه يوهم ان ابن عرفة لم يحسب الا ثلاثة أقوال
وليس كذلك ونص ابن عرفة وفي منعهما التزوج مسددة رضاع الولد في الحواين ثانيا ان كان
بشرط ورابعها ان كان يضرب بالصبي لابن رشد من قولها ذلك في النظر المستأجرة وسماع
القرنين وابن نافع مع رواية محمد وسماع عيسى ابن القاسم وشرط عدم تكاها بعد
الحواين لغو ابن رشد اتفقا اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله مقتصر عليه وقد ذكر
في ضج هذه الاقوال الاربعة وزاد فيه مانصه وقال الابهرى لها أن تتزوج وشرطه
باطل ولعله محمول على ما اذا لم يضرب الطفل فيتفق مع قول ابن القاسم اه منه بلفظه
وذكر الاقوال الاربعة أيضا ابن سلون وذكر قول الابهرى أيضا ولم يقبده بما مر عن ضج
فأثلا مانصه والمعروف من قول مالك رحمه الله في المستخرجة انما تتزوج وان شرط عليها
في عقد الخلع أن لا تتزوج مدة الرضاع اه منه بلفظه وذكر الاقوال الاربعة أيضا ابن ناجي
في شرح المدونة عند قولها في كتاب العمل والجارة ولا بأس بآجارة النظر على رضاع الصبي
حوالا وحولين بكنا وليس لزوجه او طوؤها ان آجرت نفسها بانذنه اه قائلان وأقام غير واحد
منها كابن رشد أن من خالع زوجته على أن عليها رضاع ولده انما لا تتزوج وله منه ما من ذلك
اه محل الحاجة منه بلفظه وذكر المسئلة أيضا في الفائق في الفرع الحادى والعشرين من
فروع الخلع والحضانة وما معهم او ذكر فيه قول مالك في كتاب محمد وقول ابن القاسم
في سماع عيسى وقول الابهرى ولم يذكر تخريج ابن رشد وأعادها أيضا في الفرع الثانى
والسبعين وبأنى لفظه ان شاء الله وذكر المسئلة ح في التزامه فذكر فيها ما في سماع

(وباش شرط الخ) قول ز نفقة
أى أجرة رضاع الخ فيه ان النفقة
تشمل الكسوة أيضا كما بأتى له آخر
التنبيه فان عجزت الام أنفق الأب
وأبعها على المشهور وبه القضاء
انظر الاصل (وزائد شرط) قول
مب فثالثها ان كان يضرب الخ زاد ابن
عرفة وغيره في المسئلة قول رابع
انهم يمتنع من التزوج بمجرد شرط
ولا يضرب بالطفل وهو غير منصوص
بل مخبر ح فقط على ما فيه وذلك
بوجب عدم العمل به فلا يفتربما في
العمل المطلق وكذا من نحو هذا
ولذلك حذر المحققون من الاعتماد
عليه والراجح ان لها ان تتزوج
مطلقا انظر الاصل

أشهب ومافى سماع عيسى وكلام ابن رشد ونقل كلام ابن سلون ثم قال مانصه وفي كلام ابن
 سلون ترجيح القول بأنه لا يلزم ولو في مدة الرضاع وهو الظاهر خلاف ما ظهروا من كلام ابن
 رشد فتأمل اه منه بلفظه قلت قد اتفقت هذه النصوص كلها على أن القول بأنها تنفع
 من التزويج بدون شرط ولا ضرر بالطفل ليس بمنصوص أصلاً وإنما هو تخريج يوقف وذلك
 بوجوب عدم العمل به لقول ح في فصل إزالة التماسمة مانصه والعمدة في كل مسألة على
 المنصوص فيها الأعلى ما يتخرج فيها من الخلاف اه منه بلفظه وهذا حيث يكون القياس
 سالماً من البحث أما مع عدم ذلك فلا إشكال في الغاية ولو لم يعارض المنصوص وهذه المسئلة
 كثيرة الوقوع ورأى أن من يسارع فيها إلى الفتوى بهذا المخرج ويتجربون بأنه مذهب
 المدونة ويعمدوا كره العلامة سيدي محمد بن قاسم الغلاتي في علمياته من أن العمل جرى به
 وذلك كله لا يفيد أما الاحتجاج بأنه مذهب المدونة فقد علمت أنه عند القائل به مخرج
 منها قياساً لأنصافها مع أنه قد نسب إلى المدونة غير هذا ففي الفرع الثاني والسبعين من
 فروع الخلع والحضانة من الفائق أنما أجواب لكبير طلبة الشيخ أبي الحسن وهو أبو محمد
 سيدي عبد العزيز القيرواني مانصه ومذهب ابن القاسم إن لها أن تتزوج إلا أن يضرب ذلك
 بالولد وهو المنسوب إلى المدونة فإن أضرب به فله المنع فإن كانت فقيرة عاجزة عن القيام
 بنفسها كان على الزوج أن يعطى أجر الرضاع ثم يتبعها إذا أيسرت أو يأذن لها في النكاح
 والله أعلم وكتب عبد العزيز بن محمد القيرواني اه منه بلفظه ولم يتعقبه الحافظ
 الوائش ريس بل سلمه وأما الاحتجاج بأنه جرى به العمل فقيه أن سيدي محمد بن قاسم إنما
 اعتمد في ذلك العمل على كلام ابن ناجي حسبان ذلك في شرحه لتنظيمه وكلام ابن ناجي
 ليس فيه شاهد لما ادعاه فإنه قال بعد ما قدمناه عنه وبعد ذكره الأقوال الأربعة مانصه
 وأفتى شيخنا حفظه الله تعالى بما دل عليه قولها من المنع أفتى بذلك لما كان عندنا بالقيروان
 مفقاً ثم رجع إلى تونس فكان فيها مدرسات صار مفقياً ما بعد ثلاثين سنة من انتقاله إليها
 فأفتى بذلك أيضاً وعل على فتواه وحكم القاضي بذلك وكانت النازلة في كون القاضي لم يطع
 على ذلك إلا بعد التزويج فمنعه من الوطء حتى مات الصبي عن قرب ولم يتعرض لفسخ النكاح
 للخلاف اه منه بلفظه ومن تأمله واطلع على ما قاله الأئمة في شروط العمل ظهر له أنه لا يعمل
 عليه وكفى علمياته رحمه الله من نحو هذا ولذلك حذر الشيوخ المحققون من الاعتماد على
 تنظيمه في ذلك والتسليم به على الإطلاق ولهذا لم يذ كر الزقاق هذا العمل في لاسيته ولا الشيخ
 مباركة في شرحها ولا من بعده من تكلم عليهم سوا أولئك القاسم في علمياته ولم يعرج عليه
 ح في التزاماته والله أعلم * (تنبيهات الأولى) * كلام ابن ناجي صريح في أن ابن رشد أخذ
 ما ذكره من مسئلة المدونة السابقة وهو مخالف للكلام الذي نقله ح في التزاماته
 ونصه ويأتى على ما في المدونة من أن المرأة إذا آجرت نفسها فطرقت لها أن تتزوج أنه
 ليس للمصالحة على رضاع ولدها أن تتزوج في الحولين ولو لم يشترط ذلك عليها اه منه بلفظه
 وهكذا نقله في المعيار أيضاً ولكن لم أجسد في التهذيب إلا ما تقدم والله أعلم * (الثاني) *
 ما حكاه ابن رشد من الاتفاق على عدم لزوم الشرط فيما بعد الحولين سلمه غير واحد وتعقبه

ح في التزامه بأنه مخالف لما نقله ابن سلون عن كتاب الاستغناء ونصه وفي كتاب الاستغناء
 إذا التزمت المرأة حضنة بنتها وتزوجت فسخ النكاح حتى يتم أمدا الحضنة قال بعضهم
 يريد قبل البناء اه ثم قال ولا أشك أن ما قاله ابن رشد وإن لم يكن متفقاً عليه فهو الظاهر
 منه بلفظه **قلت** ومثل ما لابن سلون لابن عات في طرده وسلمه ولكنه مستبعد كما تقتف
 عليه في كلام المعيار إلا في قريبا * (الثالث) * سلم تخريج ابن رشد جميع من وقفت
 على كلامه عن نقله ولبحث فيه عندي مجال من وجوه أحده أن المقيس عليه من
 باب الاجارة المحضة والمقيس من باب الخلع والبيان مفترقان في وجوه كثيرة ثانياً أن
 القياس عندهم مطرد فيما إذا اختلعت بذلك وحده وفيما إذا اختلعت به وبغيره وإن كان
 الغير هو المقصود وليس الشيء الواقع قصداً وبالذات منفرداً كالأوقع مصاحباً للغير ثالثاً
 أن ما تحتلعه به المرأة قد قيل أنه كالتبرع به وليس كذلك المسئلة المقيس عليها وهذا المعنى
 والله أعلم هو الذي راعى أصبح وابن القاسم في أحد قوليه أنه لا رجوع له عليها إذا أتفق
 لعدمها مناصرت لميلته رابعاً أن الظن المقيس عليها إذا مات الصبي الذي ترضعه قبل تمام
 المدة لا خلاف في المذهب أنه يرجع عليها بما ينوب ما بقي على القول بأن الاجارة تنسخ
 بموته وهما المشهور والمجول به أنه لا يرجع عليها بشئ وكل ذلك مما يجب الخلط في القياس
 والله أعلم فتأمل ما نضاف ثم وجدت في نوازل الخلع وماءهما من المعيار أنشاء كلام الشيخ
 الفقيه المدرس الفاضل العدل المحقق أبي علي الحسن بن عثمان بن عطية الوائس يسي
 مانصه وكلامنا أنه هو على تسليم حدتي في هذه المسئلة أقامة ابن رشد وفيما نطرق لانه قد
 نص في كتاب الرضاع على مذهبه من أن الغيلة وطء الموضع فلا عبرة بالأقامة مع وجود
 النص هذا على تسليم المعارضة والافتقار قال الشيخ أبو محمد صالح إن أرادها أن منعه
 لخوف الحمل لا معارضة وإن أراد المايضر بالصبي فهي معارضة فاسدة باخبار النزع
 صلى الله عليه وسلم وإن ذلك لا يضر وقد يقال الفرق على تسليم المعارضة أن اللبن لها
 مشترى والمشتري ينبغي أن يكون سالماً من جميع العيوب البسيطة والكثيرة وما قاله في
 سماع عيسى من أنه يتطرق في ذلك إن كان يضر بالولد سعت من التزويج والأفلا كلام فيه
 اشكال لأن سيد المرسلين وخاتم النبيين عليه الصلاة والتزويج قد تطرق في ذلك وأخبر
 أنه لا يضر فأى نظريتي لأحد من الخلق مع نظره صلى الله عليه وسلم وأبعد من هذا
 ما وقع في الطرد عن بعض المفتين في كتاب الاستغناء إذا التزمت الأم حضنة ابنتها فتزوجت
 فسخ نكاحها حتى يتم أمدا الحضنة وقد قدمنا عن ابن رشد ما يبطل هذا من قوله إذا
 اشترط عليها ما فوق العامين من مدة قريبة أو بعيدة فلا خلاف أنه لا يلزمه ذلك وهل
 يتوهم أحد أن الام لا تتزوج إلا بعد عشر من سنة أو ما قاربها لأن الحضنة كما علمت إلى
 بلوغ الذكر وتزويج الأنثى ولما استشعر ابن عبد الغفور بعد هذا القول لم يكف بها نقله
 عن الأهرى أن لها أن تتزوج ولا يفسخ النكاح بل رأى أن يلتصق لمخبر جاف قال أراء قبل
 البناء وقد حكى ابن نونس وابن رشد وغيرهما الإجماع على أن عدة الموضع ثلاثة قروء واللا
 وسنة يضاء بعد القطام فإذا تمت ثلاثة أقراء وهي في حال الرضاع فقد حلت للزوج

بالاجاع واذا حلت للازواج جاز العقد عليها واذا جاز العقد عليها سأل وطؤها اذ لا يجوز
 نكاح الاحيت بجوز الوطء قاله في المدونة قسبين بهذا أن الرضاع ليس من موانع النكاح
 ولذلك لم يعبده أحد من أهل المذهب على كثرتهم من الموانع وقد قال في المدونة اذا تزوجت
 المرضع المطلقة فحدثت ثم أرضعت صبيا فإنه ابن للزوج الاول والثاني ان كان لبن الاول لم
 ينقطع هذا كله لو افترقنا الى الاستدلال الذي أغنى الله عنه بقوله رسول الله الكريم عليه
 السلام لقد هممت أن أنهي عن الغيلة حتى ذكرت أن الروم وفارس يصنعون ذلك فلا
 يضروا ولادهم وفسره امام دار الهجرة والائمة الاعلام بما قدمناه فلا يحتاج الى مزيد كلام
 اه منه بلفظه وأشار بقوله وفسره الخ الى ما قدمه قبيل هذا ونصه فقد قال في الموطن
 والمدونة وغيرهما هي وط المرضع اه منه بلفظه فبان منه صحة ما ذكرناه من البحث في
 قياس أبي الوليد بن رشد ومن أن الراجح أن لها التزوج مطلقا فالحمد لله على ذلك وعلى كل حال
 (الرابع) قول ضيغ ولعله أي قول الأبري محمول الخ ذكره في الفائق ولم يعين قائله
 معبرا عنه بقيل المؤذنة بتضعيفه ونصه قبل ولاه له محمول الخ ووجه تضعيفه ظاهر لانه
 خلاف الظاهر ووجهه على ظاهره موافق لقول مالك في معاق القرين الذي عبر عنه ابن سلون
 بأنه المعروف من قوله فكيف يعدله عن ظاهره الموافق للمعروف من قول مالك فتأمله
 (الخامس) قول سدي عبد العزيز القبري في جوابه السابق كان على الزوج أن يعطى
 أجر الرضاع أو يأتى لها في النكاح سلمه صاحب الفائق وفيه نظر لان الموضوع أنه يخاف
 على الصبي الضرر فكيف يأذن الاب فيه وليس الحق له فتأمله بانصاف والله أعلم (كوتة) قول
 ز حيث كان عادتهم ذلك والارجح عليها الخ ليس في كلام أبي الحسن الجزم بأنه لا يرجع
 عليها اذ لم تكن العادة عدم الرجوع في المدونة مانصه وان مات الولد قبل الحولين فلا شيء
 للزوج عليها قال مالك ولم أر أحدا يطلب ذلك اه قال أبو الحسن عقبه مانصه لأنها كانت
 عادتهم وعرفهم والعرف كالشرط قال محمد كالمصالح على إسقاط نفقة الحمل فأسقطت سقطا
 فلا تتبع قال عبد الملك لأنها على ذلك ضمنته وروا شهب عن مالك وروى أبو القريج عن
 مالك أنه يتيه في موت الصبي اه منه بلفظه فتأمله ولم يعتبر الشيوخ هذا القيد قال ابن
 سلون مانصه فان مات الولد فلا شيء للاب على الزوجة لان مقصود التزاهما ابراء الاب من
 موته وقيل للاب أن يرجع عليها والقول الاول هو المشهور وبه القضاء اه منه بلفظه وفي
 اختصار المسطبة لابن هرون مانصه فان مات الولد في خلال العامين فلا شيء للاب عليها قال
 مالك ولم أر أحدا يطلب ذلك قال بعضهم لان مقصود التزاهما ابراء الاب من موته اه هذا
 المشهور ومن المذهب وبه القضاء وروى أبو القريج عن مالك أنه يرجع عليها في موته الولد
 ومثله حكي القاضي أبو محمد اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه ولو مات الولد في أثناء
 العامين فلا شيء للاب عليها قال مالك لم أر أحدا يطلبه بعض القرويين لان القصد بالتزاهما
 ابراء الاب من موته ولده محمد كمن صالح على إسقاط نفقة الحمل فأسقطته لا تتبع بشيء
 المبطل هو مشهور ومذهب مالك وبه القضاء وروى القاضي في أشرافه وأبو القريج أنه
 يرجع عليها قال البا جريج ابن الماجشون الاول بأنه لم يشترط لنفسه مالا يتوهمه

(كوتة) قول ز حيث كانت عادتهم
 ذلك الخ لم يعتبر الشيوخ هذا
 القيد انظر الاصل

اشترط أن تكفيه مؤنته كلو تقطوع رجل بالنفقة عليه فثبت لم يرجع عليه بشئ اه منه
بلفظه وبذلك كله تعلم ما في كلام ز والله أعلم (والبيهوتية ان قال ان أعطيتني ألفا
فأرقت الخ) قول مب قلت ما أقاده كلام المصنف هو الذي يفيد السماع الخ ظاهر
وقد ترك من كلام ابن رشد ما هو كالصرح في ذلك فانه زاد متصلا بما قبله عنه من قوله
خلعنا ما ماناه وان تكن كسرت فيما قبضه شيأ فان كسرت كان أين فان لم يثبت ذلك
ولأقرب وما دعي أن ذلك لم يكن بينهما على وجه القدية وأنه لم يرد به إيجاب الطلاق على
نفسه حلف على الوجهين جميعا يحلف بالله ما كان على وجه القدية وما أراد إلا أن يطلقها
بعد ذلك اذ قبضه وليس ذلك بخلاف لقوله ههنا والمعنى في ذلك انه يحلف على ما دعي انه
أراد من ذلك وقد روى عن مالك أن الفراق يلزمه ولا يمكن من اليمين وهو قول أصبغ
واختار ابن المواز قال لا قبض ملقبض منها وجه خلع والاول هو اختيار ابن القاسم في
رسم أوصى من سماع عيسى وأما الذي قالت امرأته خدمني هذا الغنرين وفارقتي فقال
نعم ثم قال حين قبضه لا أفارقك فلا خلاف في أن ذلك خلع قد تم وكذلك لو قال هو ابتداء
أعطيتني عشرة دينار أو أفارقك فلما قبضها قال لا أفارقك لم يكن له ذلك لان قبضه العشرين
رضا بالمفارقة واختلف اذا قال ما أتته بها إلا قبلها ولا أفارقك على ثلاثة أقوال أحدها ان
الفراق يلزمه والثاني انه لا يلزمه ويحلف وهو قول ابن القاسم في رسم العربية من سماع
عيسى والثالث الفرق بين أن يبيع فيه متاعها وتكسره عروضا وبين أن تأتيم من
غير شئ بنفسه وهو قول ابن القاسم في سماع أبي زيد اه محل الحاجة منه بلفظه على نقل
أبي الحسن عند قول المدونة وان قال لها اذا أعطيتني ألف درهم فأنت طالق ثلاثا الخ
وقد ذكرنا لغنى هذه الأقوال الثلاثة وعبر عن قول مالك الذي اعتمده المصنف بما نصه
وقال مالك ذلك طلاق اذا كان على وجه القدية اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن أيضا
فتأمله والله أعلم (أوطقتي ثلاثا بألف فطلق واحدة) قول ز قاله كريم الدين نصه قوله
أوطقتي ثلاثا بألف فطلق واحدة هذا قول ابن المواز ومذهب المدونة أنه لا يلزمها الألف
إلا بالثلاث أي ويلزمه الطلقة وينبغي أن تكون بالنسبة نظر إلى أنه أوقعها في مقابلة
عوض وان لم يتم له راجع خلع المدونة وراجع أبا الحسن في كتاب التخيير والتقليد في
قولها وان شرط في العقدان تزوج عليا فأمرها بدها اه نقله عجم وقال عقبه مانصه
قلت ورأيت نحوه بطر نسخة ق التي بخط شيخ من كبار العلماء ونصها في الخلع ثلاثا
أو اشترطت في الخلع أن تكون ثلاثا أو اثنتين فذلك يلزمه اه منه بلفظه قلت وما قاله
صحيح قال أبو الحسن في كتاب الخلع مانصه قوله وان نوى بالخلع ثلاثا واشترطت في الخلع
أن يكون طلاقا ثلاثا أو تطلقتين فذلك يلزم قال الشيخ يقوم منه ان من شرط شرطها
لأفائدة فيه أنه يوفي به اذ لا فائدة في شرطها تطلقتين لأنها بين بالواحدة ومثله في كتاب
الجعل والاجارة قال ومن استؤجر على غنم كثيرة لا يقدر على أكثر منها فليس له أن يرى
معها غيرها إلا أن يدخل معها راعيا بقوة به إلا أن تكون غنما يسيرة يعني وهو يقدر على
أكثر منها وليس في ذلك ضرر على الغنم فذلك لا إلا أن يشترط عليه ربه أن لا يرى معها

(والبيهوتية ان قال الخ) قول ز
خلافا للناصر الخ قلت الظاهر انه
ان فهم الالتزام لم ينجح لانشاء طلاق
عند اعطائها لان المقصود حينئذ
أنت مطلقة ان أعطيتني الخ فيقع
عليه الطلاق بمجرد الاعطاء وان
فهم الوعد فلا بد من انشاءه لان
المراد حينئذ ان أعطيتني أنشأت
الطلاق حينئذ فيلزمه الوفاء ان
ورطها والا فلا وبه يجمع بين
كلامهم فقول المصنف والبيهوتية
أي ولزمت البيهوتية بالفعل ان فهم
الالتزام وانشاء البيهوتية ان فهم
الوعد بدليل قوله ان ورطها فتأمله
والله أعلم (أوطقتي ثلاثا الخ)
قول ز ومذهب المدونة انه
لا يلزمها الألف الخ صحيح خلافا
لب انظر الاصل

غيرها فيجوز ويلزمه قال الشيخ فجعل هذا الشرط يلزم وان لم يكن له فائدة وخلاف هذين
الموضعين في كتاب كراهة الدور والارضين قال ومن اكثري يتاوسرط ان لا يسكن معه أحد
فتزوجه أو اتاع رقيقا فان لم يكن على رب البيت ضرر في سكنها فليس له منعهم وذلك
كغرفة صحبة الخشب ونحوه فينظر في ذلك قال الشيخ فجعل الشرط ههنا ان لم يكن له فائدة
لا يوفي به وقد اختلف في المستثنين على قولين فوجه القول انه يوفي به قوله صلى الله عليه وسلم
المساكين عند مشروطهم فهم ووجه الثاني انه يخص الحديث فيقول عند مشروطهم
النافعة قال الشيخ أو يقال لشرط هذه الزوجة هنا فائدة اذا اشترطت ثلاثا لانها لا ترجع
اليه أبد وان ندمت ولا يجدا الشفيع محلا بخلاف اذا كان دون الثلاث قال اللغوي وان
أعطته مالا على أن يطلقها واحدة فطلقها ثلاثا لزمه ولا يقال لها وهـ اذا قول مالك قال
محمد وان أعطته مالا على أن يطلقها ثلاثا فطلقها واحدة كان له ذلك ولا رجعة لها لانها
نالت بالواحدة متاثل بالثلاث بربدالها بثلث وملكت نفسها وأرى اذا أعطته على
أن يطلق واحدة فطلق ثلاثا ان ينظر الى سبب ذلك فان كان راعيا في امسا كهافر غبت في
الطلاق أن لا يقال لها وان كان راعيا في طلاقها فأعطته على أن تكون واحدة أن ترجع
بجميع ما أعطته انظر في اللغوي تمامها اه منه بلقظه من باب الخلع من كتاب اراء
السنور وقال في كتاب التخيير والتكليف عند قول المدونة وان شرط لها في عقد النكاح
ان تزوج عليها فأمرها بدها فتزوج عليها فقتضت الثلاث فلانما كراهه اه مانصه زاد في
الايام بالطلاق بنى بها أولم يبن أم اذا كان بعد البناء فين لانها لا تبين بالواحدة وأما قبل
البناء فانه تبين بالواحدة فافائدة الثلاث الا أنه منتهى على ما أصل وان المرأة اذا أعطت
زوجها مالا على أن يطلقها ثلاثا أن ذلك لها وهـ اذا بناه على ان من شرط شرط الطلاق فانه
يوفي له به وان المواز قال هنا لا يلزم وانما يلزم واحدة لانها غلكت نفسها بها وفي الامهات في غير
هذا الموضع بنا كره قبل البناء وان كان بشرطها في أصل العقد وهذا توافق لابن المواز فيما
تقدم في الخلع وخلاف لابن القاسم هناك اه منه بلقظه وماتسبه للمدونة هو كذلك
فيها لكن لم أجدا فظة ثلاثا في نسختين من التهذيب ولا في نسخة من مختصر ابن يونس
ونص التهذيب وان نوى بالخلع ثلاثا وشترطت في الخلع أن تكون طالقا طليقتين فذلك
يلزم اه منه بلقظه ونص ابن يونس عن المدونة قال ابن القاسم وان نوى الخلع ثلاثا أو اثنتين
لزمته وان لم يلغظ بها وكذلك ان شرطت هي أن تكون طالقا طليقتين فذلك يلزم اه
منه بلقظه وأبو الحسن ثقة ثبت في نقله وقدوافقه محمد ووجدت عجب بالطرة التي تقدمت
في كلامه وعلى تقدير سقوطها فيؤخذ ذلك مما وجدناه فيها بالاحرى لان كلامها صريح
في أنها اذا شرطت عليه طليقتين لزمه ذلك واذا لزمه شرط طليقتين في الثلاث أخرى
لان مشرطة اثنتين ان كان تقدمت فيها طليقة فهي كمشرطة الثلاث في المعنى وان لم
يتقدم فيها ثنى فشرطها غير مفيد بخلاف الثلاث على ما رجيع اليه أبو الحسن فانه مفيد
ونحوه ما لا يابى الحسن لابن عبد السلام ونقله المصنف في ضيق ومثله لابن عرفة فانه
نقل كلام اللغوي السابق في كلام أبي الحسن وقال عقبه مانصه قلت يكون هذا

(وبالعكس) قول ز وهو مذهب

المدونة الخ مثله في ضيغ وقول ز واستظهر ابن عرفة بحثنا الخ سيقه ابن راشد ونقله عنه الثعالبي وقول م ب واعتمده في التحفة الخ بحث فيه أبو علي في حاشيتها وبجته بعيد أنظر الأصل والله أعلم (وان تعليقا) ابن الحاجب فان قال ان تزوجتكم فانت طالق فالمشهور اعتباره الخ ضيغ يعني أن المشهور لزوم الطلاق المعلق وروى ابن وهب والخزرجي عن مالك انه لا يلزم وبه قال ابن وهب وابن عبد الحكم قال ابن بشير ولم أر أحدا من أئمتنا في الاختيار هذا القول وبعضهم يصرح بالقول به وبعضهم يفت كراهة مخالفة المشهور اه وبهذا المقابل أنقى ابن القاسم صاحب الشرطة كما في ابن الحاجب انظر الأصل فالعبر المصنف بالو (بعد نكاحها) قلت هو متعلق بمقدور أي ونوى الدخول وقول ز مثله هي حرام الخ حاصله انه يستفهم عن مراده هل أراد به معنى تحريره الطعام ونحوه وأنه صبرها كاخته أو حاله فلا يلزمه شيء أو معنى انه طالق فيلزمه وكذا ان لم ينو شيئا والقسم الاول أرده في بالكتابة الطاهرة غير الطلاق لأنه لم يرد به شيء وبه يظهر سقوط بحث عجم وأنه لا يتجه الا لو كان عدم اللزوم به حالة عدم النية نعم يتجه بحثه على طريقة ابن الحاجب والمصنف من أن الكتابة الطاهرة كالصريح في أنه لا يصدق في نية غير الطلاق الا ان صدقه بساط فتأمل والله أعلم

الشرط مقيد الاله يتشوف لمراجعتي في الطلقة الواحدة بخلاف الثلاث فكيف قصدها بالثلاث الراح من طلبه مر اجعته اه منه بلقطه وكلام الغمى يفيد أن ما في الموازية هو المنصوص فقط وتبعه ابن شاس فقال مانصه فاذا قالت طلقتي ثلاثا بأت طلق واحدة استحق الالف على المنصوص اه منه بلقطه ونقله ق أيضا وتبعه ابن الحاجب فقال مانصه ولو قالت طلقتي ثلاثا على ألف فقال طلقت واحدة أو بالهكس وقع واستحق ذلك على المنصوص فيه ما لان مقصودها حصل اه وسلم ذلك ابن عبد السلام وابن راشد والمصنف والثعالبي وابن عرفة وغير واحد من حفاظ المذهب ومحققيه وتبعهم م ب فقال قول ز ومذهب المدونة أنه لا يلزمها الالف الخ مانصه الظن أنه باطل اه ووقوف على ما قدمناه تعلم ما في ذلك كله والكمال لله تعالى * (تنبيه) * قال في ضيغ عند قول ابن الحاجب على المنصوص فيه ما مانصه أي في الفرعين والصورة الاولى منصوصة في الموازية والثانية في المدونة وغيرهما الا أنه فرضها في المدونة اذا سألتها طلقين اه منه بلقطه ونقله الثعالبي في شرحه وسله ولم يتعقبه صر في حاشيته بشيء وقد تتبع كلام المدونة على اختصار أبي سعيد وابن يونس في باب الخلع من كتاب ارباع السور مسئلة مسئلة فلم أجدها منسوبة لها أصلا ووجدت بخط بعض الحفاظ المحققين عن أدركاه مانصه كأنه فهم قول المدونة أو شرطت هي في الخلع أن تكون طالقان طليقتين فذلك يلزم على الصورة الثانية في ابن الحاجب أي شرطت طليقتين فطلقها ثلاثا فذلك أي ما وقع الزوج يلزم ويلزمها أداء الالف ولكنه خلاف المتبادر من كلامها وخلاف ما فهمها عليه أبو الحسن اه من خطه بالنظر في قلت الاشكال أن ذلك بعيد من كلامها جداول يمنع زيادة أبي الحسن عنها لفظه ثلاثا وقد وافقه غيره في زيادتها ولا وجه لما ذكره مع وجودها أصلا فتأمل بانصاف والله أعلم (وبالعكس) قول ز وهو مذهب المدونة وغيرها اعتمد على كلام ضيغ وقدم ما فيه وان كان ابن عاشر وطى لم يتعقب كلام تت بل سكاغنه واقه أعلم وقول ز واستظهر ابن عرفة بحثنا الخ استظهره أيضا ابن راشد قبله ونقله الثعالبي ونصه ابن راشد أما اذا قالت طلقتي واحدة فطلقها ثلاثا فبني ان لا يلزمها شيء في زمان لان الأزواج ينفرون من زواج المثلث غاية النفور والقضاة يضيقون عليها الزواج ويكلفونهم اثبات أن الزوج بمن لا يتم التحليل اه منه بلقطه وقول م ب واعتمده في التحفة الخ بزمجه الله بأن ما لابن سلون والتحفة موافق لبحث ابن عرفة وان موضوع ذلك هو موضوع كلام المصنف وبه بزم نق هنا وفي شرح التحفة وأصل ذلك لابن النازم وتبعه من تبعه من شراح التحفة وقد بحث في ذلك أبو علي في حاشية التحفة قائلا مانصه قول ابن سلون وأبت هو من البتات الذي هو القطع لامن الاباية الذي هو الامتناع كذا وجدت اللفظ مضبوطا في النسخة بنسخة سديد التام القلم مع كون ابن سلون يحتمل انه أراد المسئلة المشهورة وهي مضمون قول المختصر أو قال ان خالعتك فانت طالق ثلاثا ثم أورد على نفسه سؤالا أو أجاب عنه ثم قال فان كان كلام التحفة فيه ان أبت فانه يحتمل أن يكون من البتات ثم خففه للضرورة وفاعله ضمير الزوج لا الزوجة وعليه فكلام التحفة

موافق لكلام ابن سلون فتحصل التحفة على مسئلة التعليق على الخلع ويصح الكلام
 اه محل الحاجة منها بلانظها وقد تبعه على ذلك أبو حفص الفاسي في شرح التحفة وذلك
 بعيد من كلام ابن سلون والتحفة والضبط بالقلم لأثره والله سبحانه أعلم * (فصل)
 (طلاق السنة واحدة) قول مب قلت وتفسير السنة بما أذنت السنة فيه بخالفه
 لم يفسر عبد الوهاب السني بما ذكره حتى يرد عليه ما أورده ونص الباجي في المنتقى قال
 القاضي أبو محمد الطلاق على ثلاثة أضرب طلاق سنة وطلاق بدعة وطلاق لا يوصف بسنة
 ولا بدعة ومعنى قولنا طلاق سنة أنه أوقع على الوجه الذي ورد الشرع بإيقاعه عليه
 ومعنى وصفنا بأنه للبدعة أنه أوقع على غير الوجه الذي ورد الشرع بإيقاعه عليه والضرب
 الثالث فيمن يجوز إيقاع الطلاق عليه في جميع الأحوال وهذه الثلاثة الأقسام تصح من
 جهة الزمان فأما من جهة العدد والصنعة فلا يكون الا قسمين سنة وبدعة ويطل القسم
 الثالث اه منه بلفظه وعبارة القاضي في تلقينه هي مانصه وينقسم الطلاق من وجه
 آخر الى ضربين طلاق سنة وطلاق بدعة وينقسمان الى قسم ثالث وهي أن يعرى عن
 وصفه بواجدهنما فطلاق السنة هو الواقع على الوجه الذي أباح الشرع إيقاعه عليه
 والبدعي بقضيه وهو الواقع على الوجه الذي منع الشرع إيقاعه عليه والسنة والبدعة
 يرجعان الى أمرين الى الوقت والعدد ثم قال فأما من تساوى وقتها في جواز طلاقها
 فتلاثة الصغيرة والبالغة والحامل البين حملها فطلاق هؤلاء لا يوصف بأنه سنة ولا
 للبدعة من حيث الوقت ويوصف بذلك من حيث العدد اه منه بلفظه (والطلاق على
 المولى) قول ز ويحجب بحمل هذا على ما إذا وقع طلب الفيتة الخ الصواب في الجواب
 أن الفيتة التي يمنع طلبها حالة الحيض هي الفيتة بمعنى الوطء أما بمعنى الوعد به وهو المراد
 هنا فإله أن نقالها بها حال الحيض فإن امتنع من الوعد على الطلاق عليه * (تنبيه)
 ههنا اشكال وهو أن يقال لم يحل الطلاق على المولى في الحيض مع أن الطلاق زمنه
 محرم بالسنة المتفق على صحته والعلة التي علل بها فساده وهو أن الإقرار عليه الى
 وقت الطهر أعظم حرمة من إيقاعه في الطلاق منسقية هنا أدبها المولى منها في عصمة
 المولى ليس بمحرمة فضلا عن أن يكون أعظم حرمة ولذلك إذا لم تطلب حقها لا يتعرض
 الحاكم لها بخلاف الفاسد فان قلت هو عاص هنا باضرارها بالزوجة بالخالف أولا
 وبالامتناع عن الوعد بالوطء ثانيا والضرر منهي عنه عموما وعن ضرر الزوجة خصوصا
 فعصيانها بذلك وتماذيه عليه الى وقت الطهر أعظم ضررا قلت هذه حرمة خلق آدمي إذا لها
 إسقاط حقها فتسقط الحرمة وحرمة إيقاعه في الحيض حق لله وهو مقدم على حق آدمي
 عند تعارضهما ويمكن أن يقال روى القول بأن حرمة إيقاعه في الحيض لتطويل العدة
 لا بعد أوهى الطالبة هنالك والله أعلم

(فصل في أركان الطلاق وما يتعلق بذلك)

(ولو سكر حراما) قول مب أو صفة لثمة ول مطلق محذوف الخ هذا الوجه أحسن والله

مطلب في حكم طلاق الغضبان

أعلم * (تنبه) * يؤخذ من المصنف أن طلاق الغضبان لازم بالاحرى لانه مكلف بالصلاة ونحوها اجاعا ومخاطب اذ لا حال غضبه بخلاف السكران وقد رأيت من أفتى بعدم لزومه وعز ذلك للذخيرة وغيرها وكأنه غره ما قد وجد في بعض التقايد مما هو كذب محض فقد سئل الامام العلامة المحقق أبو عبد الله سيدي محمد بن أحمد المصنوي رحمه الله ورضي عنه وأرضاه بما نصه سيدي رضي الله عنكم وأرضاكم وجدنا في بعض التقايد ما نصه ومن السفر السابع من الذخيرة للقرافي ما نصه وطلاق الغضب واللجاج عندنا لا يجوز رواه ابن أبي زيد في كتابه المسمى بمكنون العلم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال ولو طلقها طلاق اللجاج ثلاثا أو أكثر ابن رشد في بيان فن حلف بالحرام على وجه الغضب لا يلزمه شيء وهو من باب الحرج والحرج مرفوع عن هذه الامة وقال صلى الله عليه وسلم لا تعينوا الشيطان على أخيككم المسلم ودليل عدم اللزوم قوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله الغضب من الشيطان لانه نوع من الجنون واتفق العلماء على عدم تكليف الجنون حال جنونه وان كان مشهور المذهب خلافه وقد أجاب هذا الامام ابو محمد سيدي عبد الله العبدوسي رحمه الله تعالى فن أخذ به فهو مختص مع الله تعالى اه ما وجدته في سيدي ما نقل عن الذخيرة صحيح وعلى تقدير صحته في المراد بطلاق الغضب فاننا لانعرف الطلاق الا في الغضب ولو على الزوجة وكذا ما في بيان ابن رشد على حسب هذا الموجود هل هو صحيح وعلى صحته فانه يؤدي الى أن الحلف بالحرام ملغى كنه ما وقع اذ لا يتخلف به الا الغضبان وما معني الحديثين على فرض ثبوتهما وقوله وان كان مشهور المذهب خلافه سابقه يدل على ان اسم كان ضمير ما سبق عن الذخيرة والبيان وما نقل بعدهما من الحديثين وقد أتى به عقب قوله وقد اتفق العلماء الخ فانظر سيدي في هذا كله فما كان منه صحيحا فآدمنا بنصنا المبارك وما كان فاسدا فافسادا بالاكبر لا يعتر به الجهلة أمثالنا والله يتي وجودكم من يحسن التشبه موضحين للاشكال لمن اتبعه والسلام عليكم والرحمة والبركة فأجاب رضي الله عنه بما نصه الحديث وحده وصلى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم اعلم ان التقيد المذكور انما هو من اختلاف بعض أهل القصور المارقين من الدين من ووق السهم من الرمية المضلين للعامة بالترخيص في الحرام المحض بامثال هذه الاقوال الرديه التي يتزعمها علماء الامة عن التفوق بها فضلا عن الترخيص للناس في العمل بموجبها فليس في ذخيرة القرافي ولا بيان ابن رشد ولا فتاوى العبدوسي التي تضمنها المعيار وغيره شيء مما نسب اليهم ذلك اللعين بل هو من الافتراء على الائمة المعترين المعروفين بالتحقيق التام في مسائل العلم والتحري التام في أمور الدين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وما أرى هذا الامر الا من الزنادقة المتجملين من ربة الاسلام المحتالين على إباحة الزنى بهذه القرية للعوام

فأخرى الله أنوابا عليهم * وأخرى الله ما تحت الثياب

فالواجب حرق نسخ هذا التقيد بدأ بما عثر عليهم واتعز بمن عمل بهذه القولة الباطلة ان لم يندرجوا في أولئك بها أو ركن اليها ويرحم الله الامام مالك كاحيث قال فيما هو دون ذلك

شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي رواه الناس وقال أيضا عليك بالدين المحض وإياك
 وبنيات الطرق وإذا كان الناصحون قد حذروا من الاعتماد في الفتوى على ما قيل عن
 مشاهير الأئمة عالم تصدقوا له كما قيل عن الشيخ أبي الحسن الصغير على المدونة وما قيل
 عن الجزولي وابن عمر على الرسالة ونحوها وقالوا إنها تهدي ولا تعبدل أفق بعض الشيوخ
 بأن من أفق من التقايد يودب في بالك بما قيل به هيان بن يسان وتلقاه منه أمثالهم
 العميان فويل للذين يكتبون الكتب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليستروا به غشا
 قليلا فويل لهم عما كتب أيديهم وويل لهم عما يكتبون وقدر القاسي في مجمع الغريب
 على من قال في حديث عائشة رضي الله عنها المروى عند أبي داود ابن ماجه وهو قوله عليه
 الصلاة والسلام لا طلاق ولا عتاق في اغلاق ان الاغلاق هو الغضب والغضب غلظه في ذلك
 وقال ان طلاق الناس غالباً انما يكون في تلك الحال أي وانما الاغلاق الاكراه على
 ما جزم به أبو عبيد وجاعة لان المكروه يغلق عليه أمره ويضيق عليه تصرفه وقال ابن
 المبرط لو جازع لم يطل الغضب لكان لكل أحد أن يقول فيما جاء منه كنت غضبان
 قال الحافظ بن حجر أراد بذلك الرد على من ذهب الى أن الطلاق في الغضب لا يقع وهو
 مروى عن الحنابلة اه فأنت تراهم مع سعة حفظه وكثرة اطلاعه وشدة اعتنا به بكرا في
 المسئلة من أقوال العلماء من سائر المذاهب وأقوال السلف من الصحابة ومن بعدهم من
 الأئمة لم ينسب ذلك القول الا لمن ذكر وعلى وجه لا يقتضي الجزم به عنهم كما لا يخفى على
 العارف نعم الخلاف مذكور في النذر اذا كان على وجه اللجاج والغضب المنهور
 فيه الزوم كما أشار اليه ابن الحاجب بقوله وينذر الطاعة لازم وان كان على وجه اللجاج
 والغضب وأشار اليه أيضا في المختصر بقوله النذر التزام مسلم كلف ولو غضبان ومقابل
 المشهور فيه ما حكى عن ابن القاسم انه يكفي فيه كفارة يمين كما هو أحد الأقوال عن
 الشافعية قال ابن بشير كان بعض من اقتباه من الشيوخ يميل الى هذا القول ويعتدون
 هذا النذر من نذر المعصية فلا يلزم الوفاء به اه أي لعدم قصده النذر فيه البر والقرية
 وانما قصده التضييق على نفسه ومعاقبته به ان فعلت ما عزم على تركه ويرى ما شبه الامر
 على من لا يعرف فاعتقد بجر يان هذا الخلاف في الايمان أيضا وليس كذلك اذ لم يذكروه
 فيها فيما وقفنا عليه لا منصوصا ولا مخرجا ومن توجه ابن بشير المذكور يعلم عدم صحة
 القياس والتخريج كما لا يخفى وأما الحديثان المذكوران فلا شاهد فيهما لذكرهما الاول
 منهما ما لم يحضرني من ذكره الا ان وان غلب على ظني أني سمعته ووقف عليه قبل هذا
 الا وان ولكن لأدري في أي مكان ومعناه على تقدير ثبوته انتهى عن الصدعن الخبير
 أو التحريض على الشر كما هو شأن الشيطان ومن معناه وتعاونوا على البر والتقوى ولا
 تعاونوا على الاغواء والنعدوان وأما الثاني فقد رواه ابن عساكر وأبو نعيم عن أبي مسلم
 الخولاني عن معاوية رضي الله عنه وانظروا غضب من الشيطان والشيطان خلق من
 النار والماء يطفى النار فاذا غضب أحدكم فليغتسل وقد تبين مما ذكر من تمامه ما سبق
 لاجله وان الاستدلال به على ما ذكر في التقييد وضع له في غير محله فهو من تاويل الغالين

وتحريف المبطلين الذي يقبض الله من يقبضه في كل زمان من علماء المسلمين والسلام عائد
عليكم والرحمة والبركة من قائل هذا وكانه محمد بن أحمد المستاوي كان الله له اه بلقطه
قلت وما قاله كلفوا واضع وشواهد من كلام الأئمة أكثر من أن تحصى قال ابن العربي في
أحكامه الصغرى عند قوله تعالى والذين يظهرون منكم من نسائهم الآية مانصه ولا
يسقط الغضب ظهارا ولا طلاقا بل يلزم أن الغاضب إذا في حديث خولة قالت كان بيني
وبين زوجي شيء وهذا يدل على نزاع أحربه فظاهروا مع ذلك لزمه ظهار وكذا السكران
يلزمه ظهاره وطلاقه اه منها بلقطها وفي أجوبة الامام سدي عبد القادر القاسمي أثناء
جواب له عن مسألة مانصه وقولكم هو في حالة الغضب لأن الغضب اذ عين الغضب
لازمة اتفاقا كما حكاه ابن عرفة عن ابن رشد اه منها بلقطها ونص ابن عرفة ابن رشد عيني
الغضب لازم اتفاقا كتنزده اه منه بلقطه وكلام ابن رشد هذا هو في رسم الجنائز والذبايح
ومن سماع القرينين من كتاب التذوق في المسئلة الثانية منه مانصه وسألت عن التذوق
والعين في الغضب فقال تلزم صاحبها قال القاضي لاختلاف في المذهب أن التذوق والعين
بالطلاق وغيره لازم في الغضب كما تلزم جميع الحدود من القتل والقذف وغير ذلك
ليس الغاضب بمجنون فالعلم عنه غير موضوع وما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا تدر في غضب وكفارته كفارة يمين ليس بصحيح من جهة الاسناد ولا من جهة المتن أيضا
لأنه أن كان في حكم المجنون فلا ينبغي أن تلزمه كفارته وان كان في حكم الصحيح فينبغي أن
يلزمه النذر الذي سمي بعينه أن لم يكن معصية وقد تأول بعض من ذهب إلى أن من
نذر معصية فكفارته كفارة يمين إلى أن معنى لا تدر في غضب يريد في معصية وهو تأويل
بعد وما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق ولا اعتاق في اغلاق معناه
عندنا في إكراهه لان الاغلاق هو الاطباق من أغلقت الباب فكان المكروه قصر على الفعل
وأغلق عليه حتى فعله وقول من قال ان الاغلاق هو الغضب لا يصح في الغضب لان
الطلاق أكثر ما يكون في الغضب وإلى ذلك نفا البخاري لانه بوب باب الطلاق في الاغلاق
والكراهة واستشهد في ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنيات ويقول ابن عباس
رضي الله عنهما الطلاق عن وطرو العتاق مأر يديه وجهه الله تعالى وبقائه التوفيق اه منه
بلقطه وبه يتضح ما قاله العلامة المستاوي من أن نسبة ذلك إلى البيان كذب واقتراء وان
ذلك التقيد يخلط بالامراء وقوله معناه عندنا في إكراهه لا خصوصية لتامعشر
المالكية بذلك فقد قال المناوي في شرح الجامع الصغير مانصه في اغلاق أي إكراهه لان
المكروه يغلق عليه الباب ويضيق عليه غالب الا فلا يقع طلاقه عند الأئمة الثلاثة وأوقعه
الحنفية اه منه بلقطه * (فائدة) الحديث المذكور نسبة في الجامع الصغير للامام
أحمد وأبي داود وابن ماجه والحاكم فقال المناوي في شرحه مانصه قال الحاكم صحيح ورده
الذهبي اه منه بلقطه (لان سبق لسانه في الفتوى) قول ز والافقوله بين فيما
يظهر فيه نظر لان توجه العين والحكم بهما عليه متوقف على رفعها بإياه لهما كم ومهما رفعته
لها كم لم يقبل قوله لان قصد يقبضه انما هو في الفتوى فلا يتصور ما قاله بجبال وأجاب

يعني
لشعبان ورمضان
فوتلزم العين حال الغضب
لعل الصحيح عندهم المالك

تو بقوله مانصه يعني بعد أن استفتي وقيل له لا يلزمك شيء أما قبل ذلك فهو مفهوم قول
 المؤلف في الفتوى اه منه بلفظه وفيه نظر أيضاً فتمله (أو هذى لمرض) قول مب
 في هذا انما هو على ظاهر السماع واطلاق الباجي له لا على ما لا ينشأ من مقتضى أن كلام ابن
 رشد يقيد ذلك قطعاً وليس كذلك فقد قال عجم مانصه واذ لم تقم بينة بشيء مما ذكر ولا
 قامت قرينة على شيء منه وذلك انما يكون اذا أنكرو وقوع شيء منه فان القول بقوله بينه
 على ما يقيد كلام مالك وان كان يتعارض فيه أول كلام ابن رشد وآخره اه منه بلفظه
 وهو كما قال فان آخر كلام ابن رشد يقيد ما أفاده ظاهر كلام السماع ويوافق إطلاق
 الباجي لقوله وان شهدوا أنه لم يستكر منه شيء في حجة عقله فلا يقبل قوله فمفهومه أنه اذا
 لم تشهد بشيء أصلاً أنه لا يلزمه طلاق وقد تقرر أن الكلام بالآخر مع موافقته لكلام
 غيره وقد جزم ابن ناجي بأنه اذا لم تقم بينة بشيء وقال انه لم يقع منه شيء أنه يصدق مع بينة نقله
 عجم وفي صريح مانصه ولو طلق من ذهب عقله من المرض فانكر ذلك وقال لم أعقل حلف
 ولا شيء عليه قاله في الموازية وكذلك عنه في العتبية الا أنه قال ثم صح فأنكر وزعم أنه لم يكن
 يعقل اه منه بلفظه فمأله ز صواب وبحث مب ساقط والله أعلم (ولطقت) قول ز
 يفتح اللام بخوفي عجم وكأنهما أرادا انه فعل ثلاثي لازم مطاوع طلق المضاعف ولا يعين
 ذلك وعلى تسليم انه ثلاثي لا يعين فيه فتح اللام راجع ما قدمناه أول باب الطلاق (أو أكره)
 قول ز خبر مسلم لطلاق في أغلاق الخ انظر من نسبه لمسلم والظاهر أنه غير صحيح راجع
 ما قدمناه قريياً عند قوله ولو سكر الخ (أو في فعل) محله اذا كان فعل الخالف نفسه كما اذا
 حلف لا يبيت مثلاً بوضع كذا فأكره على البيات به وأما فعل غيره فحلفه أن لا يبيت زوجته
 مثلاً بوضع كذا ففي ح هنا عن ابن عرفة ان فيه قولين الخنثى لما لا في الجموع من رواية
 ابن نافع وعندهم لسخنون ﴿قلت بالاول أفنى أبو الحسن وسلم العلامة ابن هلال ولم يحك
 غيره في الدر المنثور مانصه وسئل أي الشيخ أبو الحسن عن رجل هر بت منه امرأته الى دار
 رجل آخر فأبى عنها فوصلها في الدار المذكورة وحلف لها ما تبت هنا فحلف له صاحب
 الدار المذكورة فمأخذ من هنا فبانت عنده وصاحب الدار له قهر لا يقدر عليه زوج
 المرأة فاحتته كرها هل تلزمه هذه اليمين فأجاب لا يتقعا كراه لانه حالف على فعل غيره
 والا كراهيه لا يرفع حكم اليمين اه منه بلفظه (لا أجني) قول ز غير النفس والولد
 ولو أخطأ أبا قال عجم مانصه ثم انه يحتمل أن يريد بالاجنب من قابل النفس والولد فيشمل
 الاخوة والاب والاعمام ونحوهم وهو الظاهر ويحتمل أنه تكلم على طرف غاية وترك
 الوسط وقرره شيخ شوخنا على الاول اه منه بلفظه فجزم ز بالاول وفيه نظر لان ضابط
 ما يعنى في هذا الباب كراهاهو حصول الايلا به وباجبها كيف يقال ان الصقع لذى
 المروءة يكون كراهاهو قتل أبيه لا يكون كراهاهو هل يتوقف من معه أدنى من قلامه
 ظفر من الانصاف ان تألم الانسان من قتل أبيه بل من قتل أخيه أشد مراتب من تألمه بوضع
 شخص يده على قتاه بمحض غيره مع أن النص موجود بخلافه قال ابن ناجي في شرح
 المدونة مانصه وكذلك اختلف اذا خاف على ولده فقبل ليس باكره قاله أصح وقيل

أكرهه قاله أبو القاسم البيهقي وهو الصحيح وردت بهما بعض شيوخنا إلى وفاق فتارة يكون
 التخوف عليه متعدياً للآب كقتله فلا يشك في حقوقه للآب والام والولد والاخ وعلى هذا
 يحمل قول البيهقي وتارة لا يتعدى لغير الوالد فيحمل قول أصبغ عليه اه منه بانظرة
 ومراعاة بعض شيوخه الامام أبو عبد الله بن عرفة ونصه في مختصره الشيخ عن أصبغ من
 حلف دراهم على ولده لزمته عينه انما يعذر في الدرامة عن نفسه وفي بعض التعاليق عن أبي
 القاسم البيهقي انكار قول أصبغ وقال أي أكره أشد من رؤية الانسان ولده تعرض
 عليه أنواع العذاب وقال ابن شاس التخوف يقتل الوالد أكره حمله ابن عبد السلام
 على خلاف المتنقول في المذهب فذكر قول أصبغ والظاهر أنه ليس بخلاف لان الامر
 النازل بالولد قد يصح كون ألمه مقصوراً عليه وقد يتعدى للآب فهو في غير قتله معرض
 للامر من نقول أصبغ في القاصر على الولد وهو ظاهر من قوله دراهم عن ولده لافي المتعدي
 للآب أما في قتله فلا يشك في حقوقه للآب والام والولد والاخ في بعض الاحوال فلا ينبغي
 حمل ذلك على الخلاف بل على التفصيل بحسب الاحوال اه منه بلفظه فتأمل بحجده
 صريحاً فيما قلناه وقد نقل مب عند قوله أو قتل ولده من كلام ابن عرفة ما يرد كلام ز
 ولم يتعبه والكمال لله تعالى (وأمر بالخلف ليسم) قول ز كطلب ظالمه لبقته ظالم
 ويعرف الشخص موضعه الخ قال مب في هذا التمثيل نظير بل غير صحيح انظر في وجه
 عدم صحته عنده والله أعلم أن موضوع كلام ق اختفاء المطلوب بمنزل الخالف ومثال
 ز اختفاء وفيه في بيت غيره ولخلفه في مثال ق فائدة وهي دفع الظالم بها وهي متفية في
 مثال ز فان أراد هذا فنيته نظراً لانه قد يكون الظالم يريد ان لا يغير للفتيش على الظالم
 ويحلف غير رب الدار ينصرف عن ذلك ثقة منه بيمينه فعلى هذه الصورة ونحوها يحمل
 كلام ز ويصح ان ذلك والله أعلم (الان يرى بها) قول ز وانظر الامر اذا لم يجد
 ما يدرمه الخ الاحتمال الاول هو الظاهر فهو كالمرأة الاجنبية وبشهاد ذلك تعليل
 سخنون جواز المرأة بقوله يسوغ لها ذلك للخوف على نفسها او بصيرها لاهال المكره
 بتخويف القتل اه فان هذه العلة بعينها موجودة في الامر د وأما استدلال ز لاحتماله
 النباقي بقوله وسياق أن من أكرهه على الزنى يجرمه أو اجنبية الخ فلا دليل لغيره لان
 المكره في المسئلة الا تيمنه مندوحة عن وطئه محرمة بوطء الاجنبية التي وطئها أخف
 وذلك من باب ارتكاب أخف الضررين وقد أشار عجم الى ذلك بقوله لكن ربما يقال
 ان قاعدة ارتكاب أخف الضررين تقتضي أنه كالمرأة الاجنبية اه منه بلفظه فتأمل
 والله أعلم (لاقتل المسلم) قول ز وقرأنا المعتمد ما هنا الخ ما أفاده كلام عجم في
 شرحه من أنه لا مفهوم لقول المصنف المسلم وان الذي كذلك هو الصواب بخلاف
 ما كان يقرر من أن المعتمد ما أفاده مفهوم كلام المصنف هنا وقد جزم طي بأن الحكم
 في الذي كالحكم في المسلم فانظره والله أعلم (وان يرى) قول مب لوجه الاستظهار
 مع وجود النص في ق عن ابن رشد الخ ليس في كلام ق الذي أشار اليه ما يرد
 ما قاله ز وحاصل ما فيه عن ابن رشد ان سخنوناً يقول ان شرب الخمر وأكل الخنزير

على قول الزهرخاني
 وانكر الامر في فاسه
 على المرأة الخ

والسجود لغير الله والزنى بالمرأة التي لا زوج لها إن الإكراه فيها كراه وهو دليل المدونة
وقال ابن حبيب إن الإكراه في ذلك لا يكون إكراها ولم تعرض لما يكون به الإكراه
على قول سحنون وما فهم منه مب من أنه في ذلك كله بخوف مؤلم فيه نظرم وجهين
أحدهما أن استدلاله لم يذكر من أن الإكراه في الزنى بخوف مؤلم الخ بجمعه في النص
مع شرب الخمر أو كل الميتة معارض بمثله فانه جمع مع ذلك أيضا السجود لغير الله كالصنم
وهو لا يسوغ الا للقتل فما كان جوابه فهو جواب ز ثانياً ما إن ما فهمه من أن
الإكراه عند سحنون في الأمور المذكورة بخوف مؤلم الخ بخلاف المتن قول عنه في ابن
عرفة ما نصه الشيخ عن سحنون وغيره من أصحابنا أن إكراهه على كفر أو شتم النبي
صلى الله عليه وسلم أو قذف مسلم بقطع عضو أو ضرب يخاف منه تلف بعض أعضائه
لا تلف نفسه لم يجز له ذلك أنما يسوغ ذلك لخوف القتل لا لغيره وله أن يضر برحتى يقتل
وهو أفضل له سحنون وكذلك إكراهه على أكل الميتة ولحم الخنزير وشرب الخمر لم يجز إلا
لخوف القتل فالأجمع أصحابنا وغيرهم أنه لا يسع قتل غيره من المسلمين ولا قطع يده
بالإكراه ولا على أن يرنى أه منه بلقطه (أو أن دخلت وفوى) قول مب عن مس
بحث عجم مع ابن عرفة ساقط لأن القاعدة أن الكناية الظاهرة أنما يلزمهم الخ الخنا
يقتضى أن ما قاله هو المذهب أو مشهوره وقد سلمه هنا مب مع أنه سئلت في نفسه أن
الكناية الظاهرة على طريقة ابن الحاجب كالصرح ويأيد بأنه هو الذي يدل له الفروع
الآتية وعليه فبحث عجم قوى متجه لا ساقط نعم بحجاب عنه بأن ابن عرفة قال ذلك على
مذهبه والله أعلم (وعليه النص) قول مب والجواب أن قوله كلفه مقيد بما إذا
كان فاسداً في الصداق الخ قد تقدم أن مثل الفاسد لصداقه الفاسد لعقده إذا أتر خلا
في الصداق وكان جمعا على فساده وعليه فلا يتم الجواب ويرتفع الإشكال الأبيضة أمر
آخر وهو أن يكون هذا النكاح مختلفا فيه وهو كذلك كما يؤخذ مما يأتي قريبا متصلا
بهذا (ولو دخل فالمسمى فقط) قول مب هذا مقيد بعدم علمه حين الوطء بأنها
المعلق طالقها على النكاح الخ فيه نظرم وجهه أحدها أنه لم عز ذلك للمدونة
وبأق ما فيه ثانياً أن قوله والاتعداد الصداق كافى يقتضى أن ق صرح
بتعدد مع العلم وليس كذلك ثالثاً أن حرمه هنا بالتعدد مع العلم يناقض ما قاله بعد هذا
قريباً من أن الصواب في التعليل أن وطأه مستند للعقد لأن التعليل بذلك يدل على عدم
التعدد مطلقاً تأمله وما أفاده كلامه ثانياً هو الذي يجب التعويل عليه لأنه الموافق
للمنفق وأما نسبة ق للمدونة قيد عدم العلم فتبع فيه والله أعلم ابن عرفة ونصه فيها
أن نكحت فانت طالق فتزوجها لم يزوجها طالقها ولها نصف المسمى فان نكح ولم يعلم فعليه صداق
واحد لصداق ونصف كن وطئ بعد حششه ولم يعلم وليس عليه أعتد وفاة مات
انما عليه اثلاث حيض أه منه بلقطه ولم يذكر ابن عرفة ولا ق أنه إذا علم تعدد عليه
فاحتل ذلك أنه على تسليم وجود القيد في المدونة لا مفهوم له عندهما ويدل على ذلك أن
ابن عرفة لم يتعقب على ابن الحاجب وشراحه اسقاطه وهو يناقشهم فيما دون ذلك بتراتب

(وعليه النص الخ) قول مب
مقيد بما إذا كان فاسداً في الصداق
الخ تقدم أن منه الفساد لعقده
إذا أتر خلا في الصداق أو كان
جمعا على فساد أه وما هنا مختلف
فيه (الابتداء ثلاث الخ) قلت قول
ز وكذا إذا علق الطلاق بالوصف
الخ ابن عرفة وتكرر البين في أن
تزوجت من بلد كذا أو أخذ كذا
أولى أجل كذا اتفاقاً أه ولا ي
على بن رجال رحمه الله تعالى
تعليق حالف على صنف غا
أو بلد أو لقطه بكلمة
يلزم فيه أبداً تكرار
بالاتعداد الاختار
كقوله تركية أو من دراهم
أو كذا نكحت ففوى برا
وقيدن بعضهم في كذا
نكحت فافهم وكن مسلماً
(ولو دخل الخ) قول مب كافى
ق عن المدونة الخ في نسبته
للمدونة نظرم وجهه هنا بالتعدد
يناقض ما يأتي في قسرياً من أن
الصواب في التعليل أن وطأه مستند
للعقد أى فالتشبهة متعددة لأن
التعليل بذلك يقتضى عدم التعدد
مطلقاً وهو الذي يجب التعويل
عليه أذهو الموافق للنصوص
فالصواب أن قوله ولم يعلم خاص بما
بعد النكاح أقرر الأصل (كواطئ
الخ) قلت ويلزمه الاستبراء كما
يأتي في قوله ووجب أن وطئت برنى
أو شبهة قدرها وفي قوله ونكحت
وطئاً الطلق أو غيره فاسداً
بكاتبه وقول ز أو المعلق طلاقها

بكاتبه وقول ز أو المعلق طلاقها الأجنبية الخ هذه أخلة فيما قبل التشبيه فادخلها هنا غير مناسب وكذلك

وكذلك لم يتعقبه على ابن شاس أيضا ونص ابن شاس ويجب لها عليه نصف الصداق اذا وقع الطلاق قبل الدخول فان دخل قبل أن يتطرق في أمره فأنما عليه صداق واحد فان كان قد سمى كل المسمى وان كان لم يسم فصداق المثل اه محل الحاجة منه بلفظه ونص ابن الحاجب فان قال ان تزوجتك فانت طالق فالمشهور واعتباره وتطلق عقبه ويثبت نصف الصداق فان دخل فالمسمى كن وطئ بعد الحنث ولم يعلم وقبل صداق ونصف وروى ابن وهب والخزومي لاشئ عليه وأفتى به ابن القاسم صاحب الشرطة وكان أبو الخزومي ممن حلف به على أمته اه وسله ابن عبد السلام والمصنف في ضيق ونصه يعني أن المشهور لزوم الطلاق المعلق وروى ابن وهب والخزومي عن مالك أنه لا يلزمه به قال ابن وهب ومحمد بن عبد الحكم قال ابن بشير ولم أر أحدا من أشياخي الا ويختار هذا القول وبعضهم يصرح بالفتوى به وبعضهم يقف كراهة مخالفة المشهور ثم قال بعد كلام مانعه ثم فرغ المصنف على المشهور بقوله وتطلق عقبه أي ولا يشترق الى حاكم ويثبت نصف الصداق لانه طلاق قبل البناء ثم قال وان بنى فالمشهور أنه يلزمه المسمى فقط ان كان هنالك مسمى والاصداق المثل اه محل الحاجة منه بلفظه وقال الثعالبي عند نص ابن الحاجب السابق مانعه ويحدد المهوران تعدد الوطء لان الشبهة متحدة اه منه بلفظه وكلام ابن بونس صريح في أن ذلك التقيد غير معتبر ونصه ومن المدونة قال مالك ومن قال كل امرأ تزوجها من القسط طالق ثلاثا فتزوج منها ودخل فعليه صداق واحد لصداق ونصف كن وطئ بعد حنثه في الطلاق ولم يعلم فأنما عليه المهر الاول الذي سمى قال ابن القاسم وليس عليها عدة الوفاة ان دخل بها ثم مات انما عليها ثلاث حيض قال عبد الوهاب وقال أبو حنيفة لها مهر ونصف ودليلنا ما اتفقنا له واطئ بشبهة العقد الاول ولا حد عليه اذ لا يجتمع الحد والمهر فاذا كان واطئها بشبهة لا تعدل يلزمه الامهر واحد اعتبارا بسائر النكحة الفاسدة اذ واطئ فيها قال ابن الكاتب وقد أجمع المسلمون على أن النكاح الفاسد وان تكرر الوطء فيه ليس فيه الا صداق واحد وهو الذي وجب أو لا فكان ما بعدهم اخلافي حكمه وان كان لا يجوز فكذلك ما قلناه اه منه بلفظه وكلام ابن رشد في البيان صريح في ذلك أيضا ونصه وانما يراعى الاختلاف في وجوب الحد ولحق النسب فيدرأ فيه الحد ويلحق فيه النسب على المشهور من المذهب ويشدد ابن حبيب فأوجب الحد وأسقط النسب اذ كان الذي فعل عالما غير جاهل اه منه بلفظه على قتل ضيق وشكوه لعياض في تنبيهاته ونصها وقوله في الحالف أن لا يتزوج من القسطا فتزوج ونسبها لها بمن حلف بالطلاق فلم يعلم فوطئ أهلها بعد حنثه وهما سواء وحكمهما واحد وقوله وان مات ليس عليها عدة الوفاة وانما عليها ثلاث حيض قال بعض شيوخنا دليل المدونة من هنا اذ لم يجعل لها حكم الزوجة في الانتقال الى عدة الوفاة ان لاموارنة وعليهم ما الرجم ان اعترف بذلك كما في كتاب ابن حبيب وخلاف ما في العتبية والذي يتقرر من مذهب ابن القاسم وروايته خلافة لقوله وان كل نكاح مختلف فيه فالوارنة ثابتة فيه والخلاف في هذه المسئلة قوى عن العلماء وعن مالك وأصحابه اه منها بلفظها فقوله دليل المدونة ان عليهما الرجم صريح في أنهما عالمان ويدل على ذلك أيضا قوله

والخلاف في هذه المسئلة قوى الخ فتأمل ذلك كله بانصاف * (تنبيهات * الاول) * بحث
 بعضهم في كلام ابن عرفة السابق بانصافه قوله فان بنى ولم يعلم تأمل ما يتعلق العلم المتني هنا
 والذي رأيت في نسختين من المدونة فرض خلاف هذا ولم يقصده بنى العلم ولم يثبت ذلك
 القيد عند أبي الحسن الصغير حتى أخذ القيد من تقييد المنظر بها اه منه بلفظه فجئت
 معني في أمرين أحدهما ان موضوع مخالف موضوع المدونة فانه فرض المسئلة فحين قال
 ذلك لامرأة معينة وفرضها في المدونة فحين قال كل امرأة أتزوجها من القسطاط * (الثاني) *
 ان ما عزا لها من قوله ولم يعلم ليس فيها ولا في نقل أبي الحسن عنها بل أخذ ذلك من المسئلة
 التي نظرها * قلت وبجته الاول وان كان مجتهدا لكن مثال القرصين واحد فلا يترتب
 عليه حكم أو ما الثاني فصواب ولم أحد أيضا ذلك القيد فيها ولا نقله عنها ابن يونس ولا عياض
 ولا أبو الحسن ولا ابن ناجي بل كلامها يدل على انه ليس فيها ونص المدونة ومن قال كل
 امرأة أتزوجها من القسطاط طاق ثلاثا فتزوج منها ودخل فعليه صداق واحد لا صداق
 ونصف كن وطئ بعد الحنث ولم يعلم فانما عليه المهر الاول الذي سمي وليس عليها عدة
 الوفا فان دخل بها ثم مات انما عليها ثلاث حيض اه منها بلفظهما من كتاب اليمان بالطلاق
 قال أبو الحسن مانصه قوله فتزوج منها ودخل يعني ولم يعلم بدل عليه قوله كن وطئ بعد
 الحنث ولم يعلم اه منه بلفظه ونقله عن ابن ناجي وساله ولا يخفى على منصفان كلامهما
 يدل على ان ذلك القيد ليس فيها فتأمل له والله أعلم * (الثالث) * في تقييد أبي الحسن
 وتسايم ابن ناجي المسئلة بذلك أخذ من المسئلة الثانية نظرا لان التقييد في المسئلة المنظر
 بها لا بد منه اذ به يصير الواطئ واطنا بشبهة ولو وطئ مع علمه بالحنث لم تكن له شبهة أصلا
 فذكر القيد فيها لتصور الشبهة بخلاف مسئلتنا فالشبهة فيها حاصلة علم أو لم يعلم والعجب
 من الشيخ أبي الحسن رحمه الله نقل كلام عبد الوهاب السابق وأحال على ابن يونس ثم نقل
 كلام ابن رشد وكلام التنبيهات وقيل ذلك كله ثم جعل بقيد المسئلة بما ذكر من نقي العلم
 أخذ من مجرد التشبيه مع ان كلام من نقل كلامهم صريح في خلاف ذلك والكمال لله
 تعالى وبذلك كله تعلم ان قول المصنف ولم يعلم خاص بالثانية خلافا لما ارتضاه مب والله
 أعلم (يلغى عرظا) قول ز وهو الموافق لقول المصنف وفيما عاشت مدة حياتها الخ
 يريد بجمل كلام المصنف على ما يشمل اذا كانت فلانة في عصمتها أو في غير عصمتها وهو
 الصواب الموافق لنص المدونة انظر نصها في ق هناك (أورحنى أنظرها فعمي) قول ز
 ومثله حتى ينظر اليها فلان فعمي أو مات ما ذكره فيما اذا مات فلان هو الراجح وخالف فيها
 ابن الموار قال في النوادر مانصه ولو قال كل امرأة أتزوجها حتى أنظر اليها طاق فعمي
 رجوت أن لا شيء عليه وكذا حتى ينظر اليها فلان فمات فلان قال ابن الموار اذا مات من
 استثنى نظره فلا تزوج حتى يحشى العنت ولا يجرد ما يتابعه أمة اه وسبقا فان أول
 الكلام للابن القاسم نقله غ في تكميله بهذا اللفظ ونقله ابن عرفة مختصرا وزاد
 عقبه مانصه قلت ه ذابو جب لزوم الطلاق المعلق بعموم تزويج كل امرأة اه منه
 بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره (أو الابكار بعد كل ثيب الخ) ما قرره ز هو

(يلغى الخ) قول ز لقول المصنف
 وفيما عاشت الخ أي الأجنبية أو الزوجة
 كما هو نص المدونة في ق هناك
 (لا فحين تحت الخ) قلت قال جدد
 عجم في هذا الخارج فطري يعني على
 نسخة ان أبي الخ لان الكلام في
 الطلاق المعلق وطلاق من عصمتها
 سده ليس كذلك فالاولى نسخة كان
 أبي اه (والا فلعل الخ) قلت
 قول ز بانوى خصوصها الخ
 هو قول ابن القاسم كما في جدد عجم
 وقول ز ثلاثة أميال وربع أنظر
 زيادته وربع (لان عم الخ) قلت
 هو معطوف على كان أبي الخ وليس
 مخرجا منه اذ ليس بداخل فيه ومثل
 القرية الصغيرة القبلة الصغيرة كما
 في المدونة (أومى أنظرها الخ) قول
 ز فعمي أو مات الخ مقتضى نقل
 هو في أن خلاف ابن الموار الذي
 في خش انما هو فيما اذا مات
 فلان ورد ابن عرفة قول ابن الموار بانه
 يوجب لزوم الطلاق المعلق بعموم
 تزويج كل امرأة اه (أو الابكار
 بعد الخ) ما قرره ز هو قول ابن
 القاسم ومطرف وابن الماجشون
 وابن كاتبة وأصبغ وسحنون وابن
 الموار وغيرهم ابن عبد البر وغيره
 وهو أصح ولا وجه لعدم لزوم البين
 الاولى وانحلالها بعد انعقادها

الثالث في قول ابن الحاجب ولو قال كل بكرة تزوجها طالق ثم قال كل نيب أتزوجها طالق
فثالثها يلزمه الاول دون الثاني اه قال في ضيق مانصه والثالث لان القاسم ومطرف
وابن الماجشون وابن كثة وأصبح وحنون وابن المواز وغيرهم ابن بشير وابن راشد
وهو الجاري على المشهور ابن عبد البر وغيره وهو أصح لعدم دوران الحرج مع الثانية وجودا
وعدمالاول وجبه لعدم لزوم العين الاولى وانحلالها بعد انعقادها اه منه بلفظه
وقول مب قال ابن عبد السلام مانصه لوجرم الثيبات وأبقى الابكار فجزعنهن
لعلاسه الخ كآفة قصد بآراء كلام ابن عبد السلام نسبه ز الى القصور وصرح
بذلك نو فقال بعد ذكره كلام ز مانصه استظهر ابن عبد السلام خلاف هذا الظاهر
اه ثم ذكر كلامه الذي ذكره مب **قلت** من تأمل وأنصف ظهروا له أن ما نظره ز
غير مسئلة ابن عبد السلام لان كلام ابن عبد السلام فيه من طرأه العجز فالعين في حقه
منعقدة فلذلك قيد الجواز بخوف العنت وتعدن التيسر وكلام ز **فمن كان**
عاجزا حين الحاف فتظيره في محله وما استظهره هو الظاهر لانه بمنزلة من عم النساء أولا
على أن ما قاله ابن عبد السلام من توقف الاباحة على خوف العنت وتعدن التيسر في
مسئلته لا ينبغي على مسئلة حتى أنظرها فعمي أوحى ينظرها فلان فمى أو مات وانما ينبغي
على قول ابن المواز في حتى ينظرها فلان فمى وقد علت انه مقابل للمشهور كما قدمناه
قريبا وقد تقدم ان ابن عرفة ألزمه أن يقول يلزم الطلاق في كل امرأة أتزوجها طالق
وذلك صريح في انه لا فرق بين العجز المقارن والعجز الطارئ والالم يصح الارام مع أن غ
سلم ذلك لان عرفه وهو تحقيق التسليم فتأمل به بانصاف والله أعلم (أو خشي في المؤجل
العنت) ابن عرفة ابن حارث ان خشي العنت فروى ابن القاسم فيها يتزوج وقال لقمان بن
يوسف أنكروا يحنون قوله الآن يخشى العنت ابن حبيب كان مالك دهره يقول لا يتزوج
وان خشي العنت فأخذ به هذا أهل المدينة وهو قول ابن هريرة ثم قال قبل موته يسيران
خشي العنت يتزوج فأخذ به هذا المصريون اه منه بلفظه (أو آخر امرأته وصوب وقوفه
عن الاولى الخ) قول ز أى وصوب ابن راشد قول يحنون غير صحيح وان سكت عنه
نو ومب لان ابن راشد وصوب قول ابن القاسم لا قول يحنون لما في ضيق عند قول ابن
الحاجب ولو قال آخر امرأته تزوجها طالق فقال ابن القاسم لاشئ عليه والحق أن توقف
عن الاولى حتى ينكح ثالثة فحصل له الاولى ثم توقف عن الثانية كذلك وهو في الموقوفة
كالمولى اه فقال في ضيق بعد أن نقل عن النعمي ان الثاني قول محمد وصحون مانصه
وبالثاني قال ابن الماجشون أيضا وحرم المصنف بانه الحق لانه انما التزم طلاق الاخيرة
ولسنا على يقين اذا تزوج واحدة انها الاخيرة فصار شكامة دورا على تحققة هو ما كان
كذلك فانه توقف كقولنا ان لم ندخل الدار قانت طالق ابن راشد وما قاله ابن القاسم أصوب
لانا اقلنا بالزوم لم يصح له أن يعقد لانه ممنوع عن الوطء اثر العقد حتى يتزوج أخرى على
ما قاله ابن الماجشون وغيره والمقصود بالعقد الوطء فاذا امتنع لم يترتب على العقد مقصوده
فلا ينسرع ولما أجبنا العقد وجب أن يساح له الوطء اه منه بلفظه ولذا والله أعلم قال

ابن عاشر مانعه قوله وصوب الظاهر أن المصوب هو ابن الحجاب لقوله فيه انه الحق اه
منه بلفظه (واختاره الا الاولى) قول ز فان قال أول امرأة أتزوجها طالق الخ هذا
الفرع ذكره ح عن النعمي وهو ظاهر ويؤيده من أنه اذا قال أول امرأة أتزوجها
طالق ولم يقل آخر امرأة طالق انه يلزمه الطلاق بالاحرى وقد نص على ذلك النعمي ونقله
عنه ح و ضيع ونصه النعمي وان قال أول امرأة أتزوجها طالق لزومه لانه أبني ما بعد
الاولى ثم لا يبحث فيها ولا في غيرها اه منه بلفظه وقوله لا يبحث فيها يريد اذا تزوجها مرة
أخرى * (تنبيه) * ظاهر قول النعمي ثم لا يبحث فيها الخ سواء كانت تشبه منا كنه أو لا
واستظهر ح انه لا بد أن تكون تشبه منا كنه قياسا على من حلف ليتزوجن على امرأته
واستدل له بقول النوادر ومن حلف ليتزوجن من أهـل مصر فتزوج نصرانية أو نسية
فلا يبرح حتى يتزوج شكاح مثله اه مع اعترافه بان كلام النعمي يفيد الاطلاق وبما
استظهره ح أفق نو وبعض معاصريه فقد استلوا سنة ست وعشرين ومائة ألف
بما نصه سيدي رضي الله عنكم ومنع السليبي بطول حياكم جوابكم الشافي رعاكم الله
تعالى عن أعزب جرى بينه وبين غيره كلام في أمره فقال الأعزب المذكور عليه الحرام
آخر الثلاث من الحرية التي يتزوج لافعل أمر كذا فكان من أمر الله وقدره أن فعله بعد
ذلك فهل سيدي حفظكم الله تعالى اذا بينا على المشهور من لزوم التعليق المذكور لزومه
الثلاث في كل حرة يتزوجها ولا يختص ذلك بالتي يتزوجها أو لا يختص لم تكن لنية
ولابسط كما يقتضيه قول ابن عرفة وفيها مع غيرها كل حدث لازم لتعلقه بمجرد لم يتكرر
تكرره وتزويجه الابلغ يقتضي تكراره وان تعلق بكل تكرري أشخاص أفرادا يتكرر
تزويجه وتعلق الطلاق في الاول بالذات وهي محل الحكم وفي الثاني بالوصف وهو علة
الحكم ونظم ذلك العلامة سيدي الحسن بن رجال بقوله

نعلق حلف على صنفنا * أو ولد أو لفظه بكلاما
يلزم فيه أبدأ تكرار * بلا تنقيح وذا الاختار
كقوله تركية أو من درا * أو كلما تكلمتها فهي برا
وقيدن بعصمة في كلما * تكلمت فافهم وكن مسلما

اه وهو نظم لكلام ابن عرفة المذكور وكلام المدونة الذي في ابن عاشر ولا شك ان قول
الحالف من الحرية التي يتزوجها نعلق لطلاق من يتزوجها ممن اتصاف بالحرية فهو كل
أو لا يلزمه الثلاث الا في الحرية التي يتزوجها أو لا يلزمه شيء في الحرية التي يتزوجها بعد
ذلك وله الذي يسرى غالبا الى ذهن كل أعزب يعلق الطلاق وان كان سؤا لما مقصورا على
عدم النية والبساط ثم اذا من الله تعالى على هذا المسكين وأعظم أجره بقوله بعد
التكرار مستند بن النص حلي وبحسب سني فهل تحل عيسته ان تزوج امرأة
لا تشبه منا كنه ولا رغبة له فيها وانما يريد حل عيسته فقط أو يجري في غسخته ما جرى
فمن حلف ليتزوجن المشار اليها بقول المختصر وغيرنا أنه في لا تزوجن وقد ذكر ح
في قوله وصوب وقوفه عن الاولى حتى ينكح ثانية ما يقتضي اجراء المسئلة المسؤول عنها

(واختاره الخ) قول ز فان قال
أول امرأة طالق هذا الفرع ذكره
ح عن النعمي فان لم يزدوا آخر امرأة
الخ لزومه في الاولى بالاحرى ثم
لا يبحث فيها اذا تزوجها مرة أخرى
ولا في غيرها ولو لم تكن من منا كنه
كن حلف لا يتزوج لان الحنف يقع
بأدنى سبب بخلاف من حلف
ليتزوجن انظر الاصل (وان قال ان
لم أتزوج الخ) قلت الظاهر أنه ان
قصدا التزام طلاق كل من يتزوجها
من غير المدينه مطلقا وقبل أن يتزوج
منها أو قصد ظاهر لغته من التعليق
عمل عليه اتفاقا فان لم يقصد شيئا
من ذلك فاختلف على ماذا يجعل
من ذلك انظر طئي ولم يذكر
المصنف قول مصنفون لشذوذه كافي
غ وقول مب ويوقف عنها الخ
أي ويدخل عليه الأيلاء بمنزلة من
حلف بطلاق امرأته ليتزوجن
عليها فيصالح بينهما حتى يفعل

على مسئلة من حلف ليتزوجن والسلام فأجاب نو بمناصه الحمد لله وحده وصلى
 الله على سيدنا محمد بنه وعبدته وعلى آله وصحبه لا يشك ان الذي علمه غالب الناس
 وأكثرهم هو تزوج امرأة واحدة وحيدة فقول الاعراب الحرة التي يتزوجها طلاق
 انما ينصرف عند الاطلاق وعدم التية للواحدة التي من شأنه أن يتزوجها كذا الناس
 قال فسه لله الذهن ويعد كل البعد أن بصرف الى معنى كل واحدة ثم الظاهر انه
 لا يكفيه في التخصيص من عهد اليمين أن يتزوج من لا تشبه ليقع الطلاق عليها لما
 أشار له ح والله تعالى أعلم وكتب عبد الله تعالى محمد التاوي نعمة الله برحمته
 وتقيد عقبه الحمد لله المسطر أعلاه صحيح قاله عبد القادر بن رخص خارق له وتقيد
 عقبه الحمد لله المسطر أعلاه صحيح والله تعالى أعلم وكتب عبد الله تعالى عبد الكريم
 البازي اه نص فتواهم قلت وفيما استظهره ح تطروا تبعوه وقياسه هذه المسئلة
 على مسئلة المختصر لا يخفى ما فيه لان مسئلتنا التزوج فيها موجب للحنث والحنث يقع
 بادنى الوجوه ومسئلة المختصر التزوج فيها موجب للبر والبر لا يقع الا بكل الوجوه ومسئلة
 النوادر التي استدلت بها ح أيضا هي من هذا الخط فمسلتنا كسئلة من حلف لا يتزوج
 فتزوج فانه يحنث مطلقا واذا حنث سقطت عنه اليمين لان حنث اليمين يقطعها اذا
 لم يكن هناك ما يفيد التكرار وهذا الذي قلناه جريا على القواعد منصوص عليه أيضا
 ففي أثناء نوازل الطلاق من المعيار ما نصه وسئل أبو عبد الله بن علاق عن رجل
 تسلف من آخر دراهم وحلفه عند ذلك بالطلاق يلزمه من أول امرأته يتزوجها إذا كان
 عز بالمتزوج قط ما ردتك الامن أول درهم يدخل يدي فدخلت يديه دراهم ورتب بعض
 السلف وتبع بعضه وهو الآن قد شك هل نوى باليمين أن يرد السلف كله أو بعضه لكنه
 يريد التحلل من ذلك الشك الذي دخله وهل يبر في يمينه بنكاح امرأة دون منصبه أم لا
 فأجاب وقفت على السؤال أعلاه والمخالف المذكور يلزمه الطلاق على المشهور في أول
 امرأته يتزوجها وان تزوج امرأة دون منصبه فانه يلزمه فيها الطلاق ولا يلزمه الطلاق
 في امرأته يتزوجها بعد هذا قد حنث في الاولى كانت من منصبه أو دون منصبه ولا يختلف
 عندي في هذا لانه يحنث بالاقول وانما اختلف في حلف أن يتزوج على امرأته فقال المغيرة
 لا يتنعه حتى يتزوج امرأته تشبهه ونسبه زوجته لان ذلك أغبط لها قال ابن المواز وقد
 سهل فيه ابن القاسم وروى عن مالك مثل قول المغيرة وهذا على أصله في أنه لا يبر الا بالاكتر
 ولانه قصد غبطة الاولى كما قال المغيرة بخلاف هذه المسئلة والسلام على من يقف عليه
 من كتابه محمد بن علاق اه منه بلفظه * (تبيه) * ما أتى به نو ومن واقفه وما أنه
 لا يتكرر الحنث في صورة السؤال لما وجهه وبه من الغالب والاكثر ولم يظهر لي وجهه فان
 الغالب الذي ذكره انما هو في تزوج وبقيت زوجته في عصمته أمان خرجت
 زوجته من عصمته بطلاق أو موت فالغالب أنه يتزوج والواقع هنا هو الثاني لا الاول فالظاهر
 هو التكرار عالاقتداء بالمتقدمة كما أشير اليه في السؤال مع أن ال محتملة لان تكون
 للاستغراق والقاعدة في هذا الباب حل اللفظ على أشد محتملته احتياطاً للزوج فتأمل

منه في الفتيا والقضاء الخ صحيح وقد قال ابن عرفة ما نصه وقد تقدم في الايمان
والندور عن الصقلي في مسئلة ما عاشت أنه يتوى ولو قامت عليه بينة وهو نص الاسمعة
والروايات اه منه بلفظه وظاهر كلام ز أنه يقبل قوله باليمين وليس كذلك بل لابد
من اليمين كما يأتي قريبا وقول ز كما يفيد ما تقدم بل هو مصرح به في المدونة انظر نصها
في ق وقول ز ثم كلام المصنف مقيد بما اذا لم يطلقها الخ غير صحيح اذا لا تقيد في
مدلول كلام المصنف حتى على ما قاله مب فقي ابن عرفة ما نصه سمع ابن القاسم من شرط
لامرأة في عقد نكاحها كل امرأة يتزوجها ما عاشت طالق البتة ثم طلقها البتة ثم
تزوجها بعد زوج ثم أراد أن يتزوج فقامت بشرطها القوله فيها ما عاشت فقال انما أردت
ما كنت تحقني قال مالك بن نويرة ابن القاسم وقاله قبل هذا بسنين ابن رشد جوابه هذا على
أن اليمين على نية الخالف وتنويه ما يجمع انه شرط عليه في عقد النكاح خلاف أصله في
المدونة من شرط لامرأة ان أمرها يسد هان تزوج عليها ليس له منكرتها وقوله بنويرة
يريد مع عينه كذا في مصاع ابن القاسم في الايمان بالطلاق في هذه المسئلة انه اذا طاع بذلك
دون شرط فهو هذه أخرى في وجوب اليمين وتنويه ما يجمع انه انما تزوج عليها هو في
عصمته بعد أن طلقها ثلاثا وانكحت غيره على أصله في المدونة ان من شرط لامرأة
طلاق الداخله عليها ان تحمل عنه اليمين بخروج زوجته عن عصمته بالثلاث خلاف رواية
ابن حبيب ومطرف وقول ابن الماجشون وابن أبي جازم من أن اليمين لا تحمل عنه لان
الشرط في اليمين في الداخله وليس فيها ولو حلف بهذه اليمين تطوعا لكانت له نية على ما في
الايمان بالطلاق من المدونة ولا يكون له على القول بأن اليمين على نية الخلو له في
تنويه ثالثها في الطوع لافي الشرط اه منه بلفظه فتأمل جديا يتضح لك ما قلناه والعلم
كله الله **تنبيه** هذه المسئلة في المدونة فأخذ منها مسئلتان ذكر ح عن المشدالي
واحد منهما ما أغفل الأخرى وذكرهما معا ابن ناجي في شرح المدونة والوافي في
حاشيته ونصه قلت قالوا فمين اشترى طبا أو أشهد به لامرأة أن تنفع به حياتها ثم طلقها
وقال انما أردت بقولي حياتها ما بقيت عندي حلف وأخذ كقولها هنا ونحوه ما قال ابن
سهل فمين أقروا زوجها الى خمس سنين ثم طلقها بعد عام وأدعت انما سلفت له دوام
العصمة صدقت بيمين اه منها بلفظه وانقله غ أيضا في تكميله (ولو علق عبد الثلاث
على الدخول الخ) قول مب ولو اعتبرت الرقية الموجودة وقت التعليق ما لزمه الاثنان
الخ صحيح لكن لزوم اثنتين له نظر الى الرقية الحاصلة له وقت الحلف بوجوب حرمتها عليه
الابعد زوج لانها باتت العبد فهي لا تحمل له الابعد زوج على كل من الاعتبارين فصدق ابن
عاشر رحمه الله في قوله انه لا يظهر فيه أثر الله درهمه ما أدق نظره فبحث مب معه ساقط
والله أعلم (لا منطقة) قول ز وفيه نظر اذا الخلاف انما هو في الكلام النفس الخ سلمه
نو ومب بسكوتهما عنه وفيه نظر بل ما نقله ح عن الرماح وسيله في غاية الوضوح
ومارته من قوله وانما هو من الكتابات الخفية غير صحيح لانه انما يكون من الكتابات
الخفية لو قصد أن ينطق به كذلك من أول الامر مراد به الطلاق وليس ذلك هو موضوع

كلام المصنف مقيد الخ غير صحيح اذا
لا تقيد في مدلول كلام المصنف
حتى على ما قاله مب **تنبيه** قلت هذا
انما هو على ما للمصنف من قوله
لا يحل لوف لها الخ وأما على ما هو
المعتمد أن الحلو لها كالحلو
بها فتأمل مب واضح فتأمل
والله أعلم **تنبيه** * هذه المسئلة
في المدونة قال ابن ناجي والوافي
قالوا فمين اشترى طبا أو أشهد به
لامرأة أن تنفع به حياتها ثم طلقها
وقال انما أردت بذلك ما بقيت
عندي حلف وأخذ كقولها هنا
ونحوه ما قال ابن سهل فمين أقروا
زوجها لخمس سنين ثم طلقها بعد
عام وأدعت انما سلفت له دوام
العصمة صدقت بيمين اه (ولو علق
عبد الخ) قول مب ولو اعتبرت
الرقية الخ صحيح لكن لزوم اثنتين
له نظر الرقية بوجوب بناتها فهي
لا تحمل له الابعد زوج على كل من
الاعتبارين فني نظر مب نظر
والله أعلم (لا منطقة) قول ز
وفيه نظر اذا الخلاف الخ فيه نظر
لانه انما يكون من الكتابات الخفية
لو قصد أن ينطق به كذلك من أول
الامر مراد به الطلاق وهو موضوع

كلام الرماح بل موضوعه انه أراد أن ينطق به تاماً ثم بدله فترك النطق بالثقاف والفرق بينهما واضح يشهدله فروع كثيرة منها ما قاله ز نفسه هنامن أنه ان قال أنت طالق ونوى به الثلاث لزمته وقال فيما يأتي ان قصد أن يقول أنت طالق ثلاثاً فنقدم بعد قوله أنت طالق فترك النطق بقوله ثلاثاً لأنها لا تلتزمه الثلاث وذلك مصرح به في المدونة وغيرها ومنها ما ذكره المتبسط وغيره من أنه اذا أراد أن يقول أنت طالق فقال أنت حرمة يلزمه شيء ولو قال لها أنت حرمة فاصداه الطلاق من أول مرة لزمه وهو من افراد قول المصنف الآتي لان قصد التلفظ بالطلاق فتلفظ به سداً غلطاً وذلك منصوص في المدونة ففيها ما نصه وكذلك ان قال يا فلانة أنت حرمة أو أخرى أو تقضي أو أخز الله أو كلّي أو اشربي أو كلاماً ليس من ألفاظ الطلاق فلا شيء عليه الا أن يريد بذلك الطلاق فيلزمه ما نوى من واحدة أو أكثر أو ما ان أراد أن يلفظ بأحرف الطلاق فلنظّم بهذا غلطاً فلا شيء عليه حتى ينوي بـاللفظ به طلاقاً فيلزمه ما ذكرناه أبو الحسن قوله وما ان أراد أن يلفظ بأحرف الطلاق فلنظّم المسئلة قال ابن حجر من المذاكرين من يرى أن هذا جار على أحد قول مالك في الطلاق بالنية وأنه غير لازم ومنهم من يابى ذلك ويرى أن هذا لم يعقد أن يطلق بقلبه وانما كان عقده أن يطلق بلفظه فلم يحصل ذلك اللفظ فلذلك لم يلزمه الطلاق ويرى أن هذا محالاً يختلف فيه وهو صحيح ان شاء الله تعالى صح منه اه منه بلفظه ونقل ابن هلال في الدر المنثور كلام ابن حجر في هذا اللفظ ونقله ابن عرفة وابن ناجي مختصراً وقبلوه وكلام ابن حجر في هذا وحده كافي رد ما قاله ز ويشهد لما قاله الرماح وسلم ح أيضاً ما في صحيح موجه القول القاضي اسمعيل ان الطلاق لا يرتد على الخلع ونصه بـدليل انه لا يتزوج خامسة أو أختها بانزطقه بالثقاف من قوله أنت طالق اه منه بلفظه فتأمل والله أعلم (وتلزم واحدة) قول من عن ابن عرفة وفي حلقه انه لم يرأ أكثر من واحدة نقل القمى عن ابن القاسم الخ كذا وجدته في ابن عرفة والذي وجدته في تبصرة القمى عكس هذا العزو ونصها ومجمل قول الزوج أنت طالق على واحدة واختلاف هل يحلف انه ما أراد أكثر فقال ابن القاسم لا يمين عليه وقال مالك في كتاب المدين فين خرج الى سفره فقال لزوجته ان لم أجي الى شهر فانت طالق جاء بعد الشهر وهي في العدة فارتجعهما وقال لم أرد الا واحدة قال مالك يختلف اه منها بلفظها وبه تعلم أن عزو الشيخ سالم لابن القاسم عدم العين هو الصواب وان اعتبرنا ز عليه بكلام ابن عرفة فيمنظر (كاعتدى) قول ز وينبغي أن عطفه بالناء كذا كراعتدى بدون عاطف فيه قصور عظيم فقد ذكر ح عن أبي الحسن عن ابن يونس في الخلاف وما عزاها أبو الحسن لابن يونس هو كذلك فيه ونص ابن يونس ابن حبيب روى عن الحسن فبين قال لزوجته أنت طالق واعتدى فهي طلقتان وان قال لها أنت طالق فاعتدى لزمته واحدة وقال ابن القاسم في المجموعة اذا قال أنت طالق واعتدى فهي طلقتان ولا ينوى وان قال أنت طالق اعتدى أو أنت طالق فاعتدى لزمته طلقتان الا أن ينوى واحدة محمد بن يونس وماتقدم الحسن في قوله أنت طالق فاعتدى أنها واحدة فصواب اه منه بلفظه قلت وما عزاها الحسن نقله القمى عن ابن عبيد الحكم واختاره

كلام الرماح انه أراد أن ينطق به تاماً ثم بدله فلم يتعد والفرق بينهما واضح تشهدله فروع منها أن من قال أنت حرمة فاصداه الطلاق لزمه ونعالم يلزمه شيء كما يأتي في قوله لان قصد التلفظ بالطلاق الخ ومنها أن من قال أنت طالق ونوى به الثلاث لزمته ومن أراد أن يقول أنت طالق ثلاثاً فقال أنت طالق وسكت لم تلتزمه الثلاث فما قاله الرماح في غاية الوضوح انظر الاصل والله أعلم (وتلزم واحدة) قول ز عن س ولا يمين عليه عند ابن القاسم الخ مثله في تبصرة القمى وما فيها عكس عزو ابن عرفة انظر نصها في الاصل (كاعتدى) قول ز وان عطفه بالناء الخ فيه قصور فقد ذكر ح فيه عن ابن يونس ان قول الحسن يلزم فيه واحدة صواب اه وعزاها القمى لابن عبيد الحكم وقال انه أبين خلافاً لقول ابن القاسم في المجموعة يلزم فيه طلقتان الا أن ينوى واحدة

فانه نقل ما مر عن المجموعة وقال عقبه مائنة وقال محمد بن عبد الحكيم اذا قال أنت طالق
اعتدى أو فاعتدى فليس الاطلاق وهو أبين اه محل الحساحة منه بلفظه ونقله أبو الحسن
(وان لم تسأله فتأويلان) قول مب فكلما مصرح في جعل التأويلين في المستفتى الخ
لا يخفى ما في عبارته من القلق ومراعاة أن كلام المدونة الذي اختلف الناس في تأويله فيه
التصریح بأنه جام مستفيا ولا يئنه عليه قلت هو كما قال ولكن لا يئنه الرد على ز تبعا
لغيره لانه ليس فيها نصا أنها كانت في وثاق لكن الصواب أن التأويلين في الفتوى والقضاء
كما صرح به عياض في تنبيهاته ونصها وقوله أنت طالق وقال أردت من وثاق اختلف على
تأويل الكتاب اذا كانت في وثاق هل يدين ويقبل قوله كما قال مطرف فقبل وقبل وقبل
لا يقبل في نية الوثاق وان كانت في وثاق على مذهبه في الكتاب الا أن يكون جوابا لكلام
قبله وفوق هذا بين صريح الطلاق وكنايته في هذا الباب فان كان سئل اطلاقها من الوثاق
وقال أردت قبل قوله شاهد السؤال كما قال في مسئلة اعتدى اذا كان جوابا لكلامها
أعطاه اذ راهم فقالت ماهذه عشرون فقال اعتدى وقال بعد لان اعتدى جوابا لكلامها
ولا يقبل عندها ان قاله ابتدا سواء كان على قوله يئنه أو لا صريح لفظ الطلاق وغيره كما
تقدم نواه لقرينة كون الوثاق ولا يختلف اذ لم يكن وثاقا أنه لا يئزى اه منها بلفظها
وقول مب وبجته في القرافي الخ سلم بحث القرافي كما سلمه طفي وفيه نظر وقبسه
هذه المسئلة على مسئلة من طلق فقبل له ما فعلت الخ لا يخفى ما فيه لان قوله هي طالق في
المقبس عليها مستعمل في حقيقته اللغوية والعرفية فالتسوية التي ادعاها فيه موافقة لطاهر
اللفظ لغو عرفا وقد عضد ذلك بسؤال غيره اياه بقوله ما فعلت والمسئلة المقيسة للفظ
بفهما مستعمل في غير حقيقته العرفية واللغوية أما العرفية فقد قال القرافي نفسه اختلف
الفقهاء بين منطلقه ونحوها وبين أنت طالق ونحوها لان العرف نقل أنت طالق وأخوانه
ولم ينقل أنت منطلقه اه نقله في ضيق وغير واحد وسلموه ومع ذلك فلم يعضده سؤال
تقدمه ولذلك اتفقوا على أنه اذا تقدمه سؤال فكهما من الوثاق أنه يصدق وأما اللغوية فلما
ذكره ز وغيره من أنها سماها طلاقا من الوثاق باعتبار المال فهو مجاز مرسل ومما يوضح
لأن هذا القول ويرى ذلك الاشكال حتى لا يفي في ذلك المصنف قال أن المسئلة المقيسة
عليها اذا لم يدع أنه نوى فيها الاخبار فقد ذكر المصنف تبعا لغيره فيها قولين هل تلزمه بذلك
طلقة أم لا والمقيسة لا خلاف في لزوم الطلاق فيها اذا لم يدع النية فقد ظهر الفرق بين
المستثنين وسقط بحث القرافي ومن تبعه بدون مين والله سبحانه أعلم (والثلاث في نية)
كذا هو عند المصنف بغير رأي فهو مصدر مقرر بالتاء الدالة على الوحدة وكذا هو في
عبارة المبطل وغير واحد فهمون الاخبار بالمصدر على حد زيد عدل فيجزي في توجيه
ما في نظره * (تمة) في النوادر من المجموعة قال عبد الملك فبين قال للتي لم يبين بها أنت
بأنه فان أراد صفة التولية فهي واحدة ويحلف وان قال مبتوتة فهي ثلاث وهي صفة
للمرأة وبأنه لا يكون صفة للمرأة ونحوه في كتاب يحنون وزاد أن غير عبد الملك يقول بين
ببأنه مبتوتة بخبرها ولم يبين اه بلفظه على نقل غ في تكميله وقال ابن عرفة مائنه

(وان لم تسأله الخ) قول مب فقي
ابن يونس الخ لا يئنه الرد على ع
ومن تبعه الاول كان فيه تصریح
بأنها كانت في وثاق نعم الصواب
أن التأويلين في الفتوى والقضاء
كما صرح به عياض انظر نصح في
الاصول وقول مب وبجته في
القرافي الخ في بجته نظر فان قبسه
غير صحيح لان اللفظ في المقبس عليه
مستعمل في حقيقة اللغوية
والعرفية فنتبته المدعاة موافقة
لطاهر لفظه لغة وعرفا وقد عضدها
سؤال غيره له بخلاف المقبس في
ذلك كله لان العرف نقله لاطلاق
ولان تسميته اطلاقا باعتبار المال
فهو مجاز مرسل فتأمل (تمة) هو
من الاخبار بالمصدر كزيد عدل
فيجزي في توجيه ما هو معلوم وبأنه
مثل تبة وكذا بانه عند غير عبد الملك
وأما عنده فواحدة ان أراد صفة
الطلقة وكان قبل البناء ويحلف اذا
أراد نكاحها انظر الاصل والله أعلم

(أودخل الخ) قول ز وهذه الثلاث مسائل الخ ما ذكره من التفصيل منه لعج وغيره قال ب وفيه نظر لعطفه على ما قبله وتخصيص قوله ان لم يدخل بها مسئلة (٩٣) الاستثناء اه وما قاله من الاطلاق هو ظاهر المصنف ونقل النجاشي عن مالك

وقول الشامل وفيها ان قال طلقة واحدة بثلاثة ثلاث وقيل ان بنى بها اه لكن ما قرره ز تبعه غيره هو الذي يفيد مفهوم قول المدونة وان قال لها بعد البناء أنت طالق واحدة بثلاثة فهي ثلاث اه نقه غ وغيره ونحوه في العتبية وقد صرح في المدونة في أنت ثمانية بانها ثلاث وينبئ في غير المدخول بها انه قصد واحدة كما يأتي للمصنف فواحدة بثلاثة منسلة أو أخف منه وذلك مما يبعد ما في الشامل عنها ولذا قال ابن عاشر كان من حقه أن يقول كواحدة بثلاثة وكذا ان دخل والانواحدة اه انظر الاصل والله أعلم قلت وقول ز لانها من الكنايات الخفية الخ فيه نظر بالنسبة لخليف سيدك فانهم الكنايات الظاهرة كما يأتي (أو) ما انقلب اليه الخ قلت قول ز أي نظر الحال المبين الخ هو الذي نقله ح عن مصنف وهو الظاهر لان محل التهمة انما هو وقت المين وقول ز فلان المعتبر المنصوص عليه الخ قال شيخ الشيوخ أبو محمد سيدي عبد القادر القاسمي رضي الله عنه في أجوبة ما نقل عن القرافي وغيره من أن الاحكام تجري مع العرف والعادة انما هو في المقاصد والنيات وجرى الالفاظ في الايمان والاحساس على العرف

الشيخ عن ابن عبدوس عن عبد الملك بانه قبل البناء أن أراد به صفة المطلقة فهي واحدة ويجوز صحتون اذا أراد فكاحها لا قبل ذلك قال عنه ومبتوتة ثلاث لانها صفة للمرأة قلت لا يقال القاعدة ان اسم الفاعل من معنى كليم المفعول منه الا في معنى القاعدة والمفعولية كطالق ومطلقة لا تقول بانه ومبتوتة اشتركا في الدلالة على قيد الوحدة فخر بها على الطلاق نصيره واحدة فلا يلزم غير ما جرحه على المرة لا يصير الطلاق واحدة في ظاهر عومها منه بلفظه ونقله غ في تكميله من قوله لا يقال الخ وسيله تنبيه قال ابن عرفة مانعه فبثله مثل لم أعرفه لغير ابن شاس وهو صواب في صحاح الجوهرى ثلث الشيء ثلثا بالكسر ثلاثا أنت من غيره ومنه قولهم طلقها بثلاثة اه منه بلفظه قال غ عقبه مانعه فان أراد أنه لا يعرف من ذكرها فقد نقلها هو بنفسه عن عيون المجالس لابن القصار وان أراد أنه لا يعرف من جعلها مثلثة في أنه لا يتوعد بعد البناء اتفاقا ولا قبله على المشهور الا ابن شاس فابن شاس لم يتنازل لهذا فان اجيب بأنه لا يعرف من ذكرها في الكنايات وانما ذكرها ابن القصار في الصريح كان عسفا اه منه بلفظه (أودخل الخ) قول ز وهذه الثلاث مسائل يلزم فيها ثلاث في المدخول بها واحدة في غيرها الا ان ينوي أكثر الخ بهذا قرر عج كلام المصنف وعزاه لمصر وبعض النحراخ وهو الذي يفيد كلام غ ولما ذكر ب كلام غ قال عقبه مانعه قلت فيه نظر لعطفه على ما قبله وتخصيص الشرط في قوله بعد ان لم يدخل بها مسئلة الاستثناء تأمل اه منه بلفظه قلت وما قاله غ ومن تبعه هو الذي يفيد مفهوم كلام المدونة الذي نقله غ وغيره وقد راجعت المدونة وابن بون فلما أجدهم ما غير ذلك ولكن النجاشي نقل المسئلة عن مالك من غير تفصيل ونصه قال مالك فحين قال أنت طالق طلقة واحدة انما تبين ثلاث وقال ابن عبد الحكم أخبرني ابن وهب أو أخبرته عنه ان مالك سئل عنها فقال هي واحدة وله الرجعة وبه أخذ ابن عبد الحكم وأرى أن يسئل ما أراد بقوله واحدة فان قال أردت الصفة للطلاق وانما فعله تبين بها كانت ثلاثا وان قال أردت من العدد واحدة عاد الجواب الى ما تقدم فحين قال أنت طالق الصلح اه منه بلفظه وفي الشامل مانعه وفيها ان قال طلق بثلاثة ثلاث وقيل ان بنى بها اه منه بلفظه وهو شاهد لكلام المصنف ان جل على ظاهره الا أنه يبعد أمران أحدهما أن الذي نقله الناس عن المدونة ووجدناه فيها هو مانعه وان قال لها بعد البناء أنت طالق واحدة بثلاثة فهي ثلاث اه ونحوه في العتبية كما نقله ح فيما حرم عند قوله وبات ولو بلا عوض ونصه قال في النوادر ومن العتبية روى يحيى عن ابن القاسم فحين قال أنت طالق واحدة بثلاثة فهي البتة في التي بنى بها اه منه بلفظه ولم تعرض أبو الحسن في النسخة التي بيدي لمفهوم قواها بعد البناء أصلا وكذا ابن ناجي وغ في تكميله مع ذكرهم لنصها السابق كما ذكرنا

ونحو ذلك مما يطلبه في محله من له خبره يفهم كلام الأئمة وكذا قواهم المشهور وما يحبه العمل انما هو مع ثانيهما موافقة الحق ومصادفة نصوص الشرع لا مع مصادمتها فاذا كان القول صحيحا وحسبه العمل ينبغي الجري عليه قطعا التشعيبات الحكم وهذا اذا كان العمل بمن يقتدي به من الأئمة الاعلام كاعلام قرطبة وأمثالها اه

ثانيها انه صرح في المدونة في قوله لها أنت بائنة بأنها ثلاث وينوي في غير المدخول بها انه
 قصد واحدة وهو الذي ذكر المصنف قريبا فالواجب أن يكون قوله واحدة بائنة مثل بائنة
 أو أخف منه وبكونه أخف منه جزم غير واحد كما تقدم ووجه ذلك عج بقوله انما يلزمه
 واحدة في غير المدخول بها الآن ينوي أكثر في قوله أنت طالق واحدة بائنة لانها مدلول
 مناطق به حقيقة فالزيادة عليها انما تحصل بنيت اه منه بلفظه ونحوه لان عاشر فانه قال
 هنا مانصه قوله أو واحدة بائنة كان من حقه أن يجر هذا بالكافي فيقول كواحدة بائنة
 وكذا وكذا ان دخل والافواحدة لان هذه القروعة الثلاثة حكمها في المدخول بها الثلاث
 ولا ينوي وفي غير المدخول بها الواحدة اه منه بلفظه ثم قال عند قول المصنف والثلاث
 الآن ينوي أقل ان لم يدخل بها الخ مانصه قوله أو بائنة تأمل الفرق بين أنت طالق واحدة
 بائنة في غير المدخول بها يلزمه فيها واحدة وبين مسئلة أنت بائنة في غير المدخول بها أيضا
 يلزمه الثلاث الآن ينوي أقل مع ان الظاهر ببادي الرأي أن لا فرق بينهما وجوابه أن
 توحيد الطلقة في الاولى عين الواحدة بخلاف البائن اه منه بلفظه ويشهد للفرق
 المذكور قول ابن عرفة مانصه يخرج اجراء بائنة صفة للمرأة أو الطلقة على ما مر اعيد
 المالك بائنة اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره وهو ظاهر والله اعلم * (تنبيه)
 قال ابن عاشر متصلا بما تقدم مانصه ثم تأمل ما وجه لزوم الثلاث في بائنة اذا كانت غير
 مدخول بها اه منه بلفظه قلت وجهه ظاهر وهو جعل اللفظ على أقل مدلول لوابه
 لانها تبين بالواحدة وبالثلاث ويتوالت بالثلاث أقل فتأمل بانصاف والله اعلم (ودين في
 نفسه ان دل بساط علمه قول ز فان لم يرد شيأ من ذلك بانت منه اذا كان كلاما متدا فيه
 نظرا لانه اذا لم يدع انه أراد ما ذكره لزمه الطلاق مطلقا وانما يحل التفصيل بين أن يكون
 كلاما مبتدأ وبين أن يتقدمه كلام يكون هذا جوابه فيما اذا ادعى انه قصد ما ذكره والله اعلم
 (وواحدة في فارقتك) قول ز ولما لك وابن القاسم وابن عبد الحكم واحدة الخ ثم قال
 لان مالما لك ومن تبعه في غير المدونة لم يصرح في المدونة بالحكم في ذلك لكن على ما عراه
 له افهمها الشيوخ فانه لما ذكر فيهم ابن ربيعة ابن القاسم خليف سبيلك قال عقبه مانصه
 ابن وهب عن مالك وقوله قد خليت سبيلك كقوله قد فارقتك اه قال أبو الحسن مانصه
 الشيخ وفارقتك واحدة وفي المختصر فارقتك كقوله خليت سبيلك وخليت سبيلك هي
 البتات اه منه بلفظه وقال ابن ناجي مانصه ويلزمه في فارقتك واحدة الآن ينوي أكثر
 وهو الذي فهم ابن بونس اه منه بلفظه وما ذكره ز من أن قول مالك ومن ذكره
 مخالف لقول المصنف مثله في ابن عرفة وزاد ابن المواز قال انه الاصح وذلك مخالف لما في
 ضج وسلمه صر في حاشيته من أن مالما لك ومن ذكره وقال فيه ابن المواز انه أصح
 هو الذي درج عليه في المختصر وقد اعترض ابن عبد الصادق كلام ضج وصوب نقل
 ابن عرفة وأثبت به الذي وجدته في النوادر وبأنه الذي نقله الشيخ عبد الجيد في استلحاقه
 عن النوادر أيضا مع انه قال قبل ان مافي ضج مثله في ابن بونس رأيت في نسختين منه
 ونقله أبو الحسن وق عنه في بعض نسخهما اه منه بلفظه قلت وكذلك وجدته في

(وصدق في نفيه الخ) قول ز اذا كان
 كلاما مبتدأ فيه نظرا لمفهوم
 له لان محل التفصيل انما هو اذا ادعى
 انه قصد ما ذكره والله اعلم (وواحدة
 في فارقتك) قول ز ولما لك وابن
 القاسم الخ قلت في ق عن
 المتبني ان هذا هو الراجح
 لكن مالما لك هو الراجح كما قاله
 أبو علي انظر الاصل (ونوي فيه
 الخ) قلت قول م ب وبحت
 فيه بعض الخ لوقال وأجاب بعض
 الخ لا جاد

(الآن بعلق في الأخير) قول ز فواحدة (٩٤) الانسية كتر الخ حاصل كلامه خمس صور قصد الطلاق مع ارادة الواحدة

او عدم ارادة عدد فواحدة ومع قصد أكثر فواضح وقصد غير الطلاق كنية كونها غير فاعية تحقوقه الخامسة أن لا ينوي طلاقا ولا تنويه قلت وما ذكره في الثانية هو قول عيسى وقال أصبح عن ابن القاسم يلزمه الثلاث وعليه جرى خش وهو ظاهر المصنف وابن حجر زواين عرفة انظر نصهما في الاصل وهذا هو وجه النظر في كلام ز الذي في الاصل فراجعهما متاملا (تمة) فان وقع مع ذلك حلف كقوله الايمان اللازمة أو الحرام الثلاث ان دخلت الدار لا كنت لي بامرأة متلافقها خلاف آخر وهي كثيرة الوقوع وتصور في المسئلة أربع صور لانها اما مجردة من الحلف أو معه وفي كل اما أن يذكر أبدأ ونحوها أو لا وقد جلب في الاصل في ذلك من النقول ما يكفي ويشفي فانظره وحاصله ان الرابع أنهم ان دخلت بر في يمينه بالمباراة ولو ذكر أبدأ أو عمرها أو نحوها لم أنه أن يردّها بعد بجزلة من قال أنت طالق ان لم أطلقك فان كان حلفه بالله متلا فدخلت خبر بين كفارة العين والطلاق خلافا لقول ابن حنبل يلزمه الطلاق لان معنى ذلك انه حلف قد طلقها انتهى كذا أطلقوا وتخبر القول أن يقال لا يحتلوا الحالف من أن يكون عارفا بالتعليق وأن الله متلا محلو فبه ولست لي بامرأة ان وقع المعلق عليه محلو علمه ويعدى قصد ذلك أو يدعى انه قصد وقوع المعلق بوقوع المعلق عليه وحلفه بالله متلا انما هو لتأكيده التعليق ولا وجه لدخول الخلاف في هذين الوجهين بل ان وقع بخبر في الاول الطلاق

ابن يونس ونصه وروى عن مالك في خليت سبيلك وفي فارقتك انها واحدة حتى ينوي أكثر بن يونس وأولم بين وهذا أصح قوله وقاله ابن القاسم وأشبه قال أبو محمد وقاله ابن عبد الحكم اه منه بلفظه (تنبه) قال ابن عبد الصادق مانصه وقول شيخنا مقابل ما درج عليه المؤلف لا يقوى قوة مدرج عليه فيه نظر ولو قال ما ذكره المؤلف لا يقوى قوة مقابلة كان صوابا بشمله ما تقدم اه وأشار الى ما قدمه قبل ونصه فان الذي صححه ابن الموارز على نقل النوادر هو الذي قال فيه ابن رشد في ثاني مسئلته من رسم الطلاق من مماع أشبه من طلاق السنة هو المعلوم من قول مالك الخ مانقله عنه في ضج بلفظه واقتصر في المقدمات عليه كآله المذهب وقال القاضي عبد الوهاب في لقينه هو الصحيح ونقله صاحب الجواهر وقال المصطفى هو الاظهر وقال فيه ابن سلون هو الاشهر وعليه درج ابن الحاجب اه منه بلفظه قلت قوله وهو الذي صححه عبد الوهاب وشهره ابن سلون وعليه درج ابن الحاجب غير صحيح لان الذي نقله عن النوادر عن ابن الموارز هو مانصه وأصح قوله أنه ينوي في التي بن يونس فان لم تكن له نية فهي ثلاث وفي التي لم يبن بها واحدة الا أن يبدأ أكثر اه منه بلفظه والذي في التلقين هو مانصه وأما خليت وفارقتك وسرحتك فدعوا مادون الثلاث مختلف فيه والصحيح أنه لا يقبل منه اه منه بلفظه ونص الجواهر وأما خليت وفارقتك وسرحتك فدعوا مادون الثلاث مختلف فيه قال القاضي أبو محمد والصحيح أنه لا يقبل منه اه منه بلفظه ونص ابن سلون فقبل يلزمه الثلاث في المدخول بها وينوي في غير المدخول بها فان قال أنه أراد بها واحدة فله ينتموه هو المشهور اه محل الحاجب منه انظره ولا بد ونص ابن الحاجب وفيها خليت سبيلك وفارقتك ثلاث بن يونس اه منه بلفظه وقول ابن رشد انه المعروف من قول مالك معارض بما قلده من المدونة وقول المصطفى هو الاظهر معارض بقول اللغوي مانصه والقول بانها واحدة دخل أولم يدخل أحسن منه ونقله غير واحد وقبلوه وفي الشامل مانصه وفي فارقتك ثلاثا أو قال واحدة فمحتاج ينوي أكثر ورج اه منه بلفظه فخاله شيخه أبو علي بن رجال هو الصواب والله أعلم (أولست لي بامرأة الا أن بعلق الخ) قول ز فواحدة الانسية كتر الخ حاصل كلامه أن الصور خمس الاولى أن يقصده الطلاق مع ارادة الواحدة الثانية أن ينوي به الطلاق من غير تعرض لقصد واحدة ولا أكثر منها وتلزمه واحدة فيهما عند ابن عرفة وغيره الثالثة أن ينوي به الثلاث فتلزمه بلا اشكال الرابعة أن ينوي به غير الطلاق فيقبل قوله بدون يمين في الفتوى وبها في القضاء الخامسة ان لا ينوي طلاقا ولا تنويه فتلزمه الثلاث عند ابن عرفة ولا يلزمه طلاقا أصلا عند ابن رشد وفيه نظريتين للبد ككر كلام الناس قال أبو القاسم بن حجر زكريا ان أبا محمد بن أبي زيد سئل عن رجل قال لزوجه ان لم أفعل كذا فليست لي بامرأة أو كتب الله من بركة وقد كانوا سألوا عنها أبا بكر النعالي فوقف يتأملها ستمول بمجم ثم ان أبا محمد أجابهم بان الطلاق يجب عليه اذا حنث قال أبو القاسم وهذا صحيح وهو خلاف مسئلة الكتاب في الذي قال لامرأة أنه ليست لي بامرأة وذلك أن هذا اللفظ ظاهر الخبر عن أنها ليست لي بامرأة أو قد كذب فيما قال من ذلك فلذلك لم يلزمه

عليه وحلفه بالله متلا انما هو لتأكيده التعليق ولا وجه لدخول الخلاف في هذين الوجهين بل ان وقع بخبر في الاول الطلاق

و يلزمه الطلاق في الثاني أو لا يدعي
نية أصلاً لغفلته عنها أو يكون جاهلاً
وهذان الوجهان هما محل الخلاف
والراجح تخييره فعلى من استفتى أن
يسئلهم السائل ويحبيه على
ما يتوصل عنده من جوابه والله
الموفق بمنه **❦** قلت وفي نوازل
الشيخ العلي أن الشيخ سيدي
عبد القادر القاسمي سئل عن قال
لامرأته عليه الحرام الثلاث
لا كنت لي بامرأة أبد أنتم فاجاب
بانهم من باب التعليق وهو الحارثي
على عرف الناس في مثل هذه العبارة
والخلاف عليه هو قوله لا كنت
لي بامرأة ومعناه انها حرام ثلاثاً
ان كانت له امرأته فقد تعلق
التحريم بالثلاث بتركها امرأته فإذا
لم يتركها امرأته وطلقة باطلاً
بأنه لم يحنث وان لم يطلقها وبقي
معها نية الزوجة حثت في الحرام
الثلاث ولم تحل له إلا بعد زوج هذا
مقتضى فتوى غير واحد من الأئمة
وذلك مما ذكر في نوازل المعيار
والفائق وغيرهما وهو ظاهر
المذهب هذا ان كان لهذا الخالف
شعور بمعنى ما يلفظه أو ما إذا قصد
بلفظه انها طالق ثلاثاً في الحال من
غير التفات الى معنى آخر فانه يلزمه
ما نواه من قصده ولفظاً أبداً وعمرى
لهما احتمالات بحسب اللغة والعرف
ويجوز أن كثيرا يجري التوكيد في
الكلام فان قصد بهما أو باحدهما
الثلاث عمل على فوته والأفليستا
نص في ذلك بل الظاهر من عرف
الناس في ذلك أن المراد لا يتركها

الطلاق والذي قال ان فعلت كذا فلت لي بامرأة انما أراد بهيجاب التحريم فيها ورفع
عنه من غير ان يخلو عنه وحسنه اه منه بلفظه على نقل غ في تكميله وذكره أيضاً ابن
عات في طريقه في ترجمة تفسير الطلاق وما يلزم من ألفاظه ونقله ابن عرفة مختصراً
وقال عقبه ما نصه قلت نقل ابن عات وغيره نقل ابن حجر هذا ولم يفتبهوه ومقتضى
أقوالهم أنها غير منصوبة وفي التوارد مناصه قال أبو يزيد عن ابن القاسم من دعا امرأته
للوط فابت فقال ان قت ولم تفعل ما دعوتك اليه فما أنت لي بامرأة يريد به الطلاق فقد
رجل الباب فقامت ولم ينو واحدة ولا أكثر قال هذا ثقيل وكأنه رأى أن تلزمه البتة
❦ قلت وهذا كالنص والتحقيق ان المسئلة اما أن ينوي فيها الخالف الطلاق أو ينوي
غيره كالريد بقوله لست لي بامرأة انها غير قائمة بحقوقه الواجبة وأغراضه العارضة أو لانية
له بحال وظاهر تعليل ابن حجر أن الخالف يريد التحريم فان كان الامر كذلك فالمسئلة
اذن منصوبة لابن القاسم وظاهر لفظه انها غير منصوبة وان نوى غير الطلاق فالظاهر
ينوي في الفتوى بتعيين وفي القضاء بتعيين وان لم ينو شيئاً ففهم انظر وهو محل توقف أبي بكر
التعالى ومقتضى قول ابن القاسم انها البتة لانها لم يلزمه شيء مع عدم ارادة الطلاق لما
لزمه مع ارادة البتة بل طلاق واحدة كقوله لست لي بامرأة مطلقاً ومعلقاً فان قلت
مفهوم يريد به الطلاق في جواب ابن القاسم انه ان لم يرد فلا شيء عليه **❦** قلت يريد انما هو
في السؤال سلماً لان لم أن مفهوماً لا شيء عليه بل مفهوماً ان لم يرد لزمته البتة من باب
أخرى لان ارادته قرينة في ارادته مدلوله وهو واحدة فاذا لزمته البتة مع هذه القرينة فأحرى
مع عدمها وان ردت في سماع أبي زيد مفهوماً ان لم يرد الطلاق فلا شيء عليه ولو نواه في لزوم
الثلاث احتياطاً وبالحكم ثالثاً واحداً لا يصح عن ابن القاسم وسماعه أبو يزيد مع
قول أصح وعيسى وفيه زيادة في آخر فصل التعليق وهي جارية على أصل مذكور في الفتحة
مختلف فيه وهو كون مدلول اللفظ معلقاً هل هو كذلك غير معلق أو أشد وأخف لان قوله
لست لي بامرأة المنصوص فيها انها القول الأول ان يريد به الطلاق فان قلنا المعلق مثله أو أخف
لم يلزم الخالف شيء وان قلنا باله كس لزمه الطلاق وان لم يكن نواه والثالث ان نواه حسبما
تقدم في النذر في قوله على هدى وقوله ان فعلت كذا ففعل هدى ويحويه في أول كتاب
المدر في كتاب الهبات اه منه بلفظه ونقل غ في تكميله وقوله فتأمل يظهر لائ ما في
كلام ز والله أعلم **❦** (تسعة) موضوع ما قدمناه في هذه المسئلة أن التعليق في وقوع
مجرد من غير حلف فان وقع مع ذلك حلف كقوله والله أو الايمان اللازمة أو الحرام
الثلاث ان دخلت الدار لا كنت لي بامرأة متسلافة فيها خلاف آخر وهذه كثيرة الوقوع
وقد نزلت مراراً في حجاج وبعده ويتصور في المسئلة أربع صوراً لانها اما مجردة
من الحلف أو متصاحبة له وفي كل اماناً يذكر أبدأ أو ضوئها أو لاوها أنا جاب فيها من
النقول ان شاء الله ما يكفي ويشي قال غ في تكميله عقب نقله كلام ابن عرفة المذكور
أنما مناصه تذييل قال ابن نهل من مسائل القاضي أبي بكر بن زرب سأل ابن دحون عن
قال لزوجه الايمان في لزومه ان دخلت دار فلان لا كنت لي بزوجة فدخلت الدار ثم

باراهافعل يجوز له بعد ذلك ردها وهل مباراته اياها مما يخرج منه من يمينه قال ابن دحون
 نزلت وتحرر فيها أهل بلدنا فقال القاضي اذا باراهافقد برت يمينه وله أن يردّها بعد ذلك
 ولا حنث عليه وهو بمنزلة الرجل يحلف فيقول لزوجته أنت طالق ان لم أطلقك فإذا طلقها
 برت يمينه قال أبو الصبغ بن الحشا وغيره ليست هذه مثلها لانه قال لا كنت لي بزوج
 ومتى ردها صارت له زوجة ويلزمه الحنث فقال القاضي هي عندى مثلها الآن ينوي
 لا كنت لي بزوجة أبدا فان كانت هذه يمينه لزمه الحنث فيه امتى تزوجها ومالم تكن هذه
 يمينه فلا حنث عليه فيها اذا تزوجها بعد مباراته لها وقال بعض من في المجلس ان بعض
 فقهاء بلدنا أفتى فيها انه يلزمه الطلاق الثلاث فيها ولا تنفعه المباراة ثم يجوز له أن يتزوجها
 بعد زوج وقال ابن محسن نزلت هذه المسئلة بقرطبة وكتب فيها الى ابن أبي زيد فقيهه
 القيروان وأفتى فيها بقضا القاضي فقال القاضي أكتب بها اليه قال نعم منذ أربعة
 أعوام ونحوها قال ابن دحون نزلت عندنا هذه الجمعة واختلف الفقهاء فيها اه منه
 بلفظه وقال ابن عرفة ما نصه وفي كون الحلف على التعليق حلفا عليه فيخبران وقوع
 المعلق عليه بين حنث اليمين وحنث التعليق أو نأ كيد التعليق فيخبر بالمعلق عليه حنث
 التعليق قولاً أكثر المتأخرين وأقلهم غم كمرأته عدم عن ابن مهمل مختصرا وقال عقبه
 مانصه قلت جواب القاضي عن ايراد ابن الحشا لغولانه نكرا ريعين دعواه أو لا ولو
 قال لان الفعل في سياق النفي لا يعم لكان جوابا وهو مذهب الغزالي وقول ابن الحشا على
 تعميمه وهو اختيار ابن التلمساني وهو مقتضى مسائل المذهب في الايمان فان قلت
 فتوى الشيخ بأن المباراة كافية ولا تلزمه الثلاث خلاف متقدم فتوامى ان فعلت كذا
 فلست لي بامرأة أم ثلاث قلت الفرق أن قوله ان كنت لي بزوجة حلف على تحصيله
 مسمى عدم الزوجية وهو قادر على تحصيله بالمباراة قوله ان فعلت كذا فلست لي بامرأة
 التزام الحصول مسمى لست لي بامرأة وبحصوله بقاء وجود المعلق عليه ولو جب اليينونة
 حينئذ ولا يينونة فيمن لم يتخالف الا بالثلاث على المشهور والفرق بينهم كما تفرق بين قوله
 ان فعلت كذا فانت طالق طلاقاً بثبوت بين قوله أنت طالق ثلاثاً ان لم أطلقك طلاقاً بثبوت
 لا تقر يينونة الاولى الا بالثلاث ويكتفي في يينونة الثانية بالمباراة وفي نوازل ابن الحاج
 من قال لامرأته والله الذي لا اله الا هو ان شاررت أمي وخرجت من الدار ان خرجت الا
 كبر وجهها فشاررتك فخرحت الأم لا يلزمه الا كفارة يمين به إذا أفتى أصحابنا وخالفهم
 القاضي أبو عبد الله بن حدين ورأى أنها طالق ثلاثاً وقضى به على الخائف ولما ذكر ابن رشد
 ما نقلناه عنه في مسئلة القائل ان كان كذا فلست لي بامرأة قال كان بعض الشيوخ يفتي
 من هذه المسئلة في نازله تنزل كثيرا وهي قول الرجل لامرأته بالله ان فعلت كذا لست لي
 بامرأة أو على المشي الى مكة ان فعلت كذا ان كنت لي بامرأة أن الطلاق يلزمه بقوله ان
 كنت لي بامرأة ولا يراعى عقد يمينه ويقول انما معنى ذلك أنه حلف قد طلقها وذلك
 لا يصح لانها عين منعقدة يصح فيها البر والحنث ومعناها والله أو على المشي أو الطلاق
 ثلاثاً ان فعلت كذا وكذا لا تطلقك طلاقاً لا تكونين لي به امرأه فيبرئ يمينه بان يباريها

زوجة بل يطلقها حتماً من غير تردد
 ونحو هذا والله أعلم (أو الحلال
 حرام) قلت قول مب وجري
 العمل الخ أشار اليه في نظم العمل
 القاضي بقوله
 وطلقة بثبوت في التحريم
 وحلف به لعرف الاقليم

بطلقة تلك بها نفسها اه منه بالنظم ونقله غ في تكميله وأقره وقد كان ابن عرفة أفتى
مرة بمقتضى ما عزا للآقل وحكم به ابن حدين ثم رجع فأفتى بمقتضى ما عزا للآل أكثر
البرزلى والتأنيق وانظر ح عند قوله في باب اليمين ويدوام ركوبه وليس له الخ ولا خضاء أن
ما رجع اليه هو الراجح لغزوه إياه للآل أكثر ولعزو ابن الحجاج له للاصحاب وأقول ابن رشد
في قول الآقل أنه لا يصح ولفتوى سيدي عبد الواحد الوائش ربي به وسيدي عبد الله
العبدوسي قبله والامام أي عبد الله المازري قبله أو العلامة سيدي العربي القاسبي
وستأني فتواهم ولا فائدة ابن ناجي إياه من المدونة فإنه قال عند قولها في كتاب الإيمان
والنذور وإن قال علي تذر إن لم أعتق رقبة أو أفعال من البر كذا فإن شاء فعله وبرأ وترك
وكثر كفارة يمين فإن ضرب أنه علمه أجلًا فآوزمه لم يفعل فعله كذارة يمين اه مانصه ويقوم
من هنا أن من قال لأمر الله الذي لا اله الا هو أن شاررت أي وخرجت من هذه الدار
أن خرجت البحر وجه افشاررت ما وخرجت الام تلزمه كفارة يمين أو الطلاق الخيار له
في ذلك وفي نوازل ابن الحجاج لا يلزمه الا كفارة يمين فذكر كلامه المتقدم ثم قال ومن هذا
المعنى قول الرجل لأمر الله أو بالمشي الى مكة ان فعلت كذا لست في بصرى أو أفتى فيها
بعض الشيوخ بقول ابن حدين ان الطلاق يلزمه وجعل اللفظ بأن معناه ان خنت الله
طالقتها وضعفه ابن رشد اه منه بلفظه قلت وقد ذكر المسئلة غير واحد كالواش ربي
في التأنيق والمعيار وابن هلال في الدر المنشير قائلا وهو أصل مختلف فيه والاكثر على
مرعاة عقد اليمين فيخير الخالف ان وقع المعلق عليه بين خنت اليمين وخنت التعليق اه منه
بلفظه وكسدي عبد القادر في أجوبة وكلهم أطلقوا القول في ذلك وعندى ان اطلاق
القول في ذلك لا يصح لعدم جزمه على القواعد وتحرير القول فيها أن يقال لنم التحلوم
وجوه أحدها أن يكون الخالف عارفا بالتعليق ويعلم أن الله في قوله والله المشي في قوله
والمشي الى مكة ونحو ذلك مخوف به وليست في بصرى أو ونحوه ان وقع المعلق عليه مخوف
عليه اه ويدعي انه قصد ذلك حين حلقه فانها أن يكون عارفا بذلك ولكنه يدعي انه قصد
وقوع المعلق بوقوع المعلق عليه وحلفه بالله مثلا انما هو لتأكيد التعليق فانها أن يكون
عارفا بذلك ولا يدعي أنه أصلا لعقلته عنها حين الحلف رابعها أن يكون جاهلا فاما الوجه
الاول والثاني فلا وجه لدخول الخلاف المذكور فيه ما بل يقبل قوله في الاول في القنبا
والقضاء لادعاء نيمة موافقة لظاهر لفظه فيكون مخيرا ان وقع المعلق عليه بين خنت اليمين
وخنت التعليق كن قال والله ان دخلت الدار لأضربك فدخلتها فهو مخير بين أن يكفر ولا
يضربها أو يضربها ولا يكفر وفي الوجه الثاني يلزمه المعلق بلاشكال وأما الثالث والرابع
فظهر أنهم ما محل الخلاف فعلى من استفتى في المسئلة أن يستفهم السائل ويجيبه على
ما تحصل عند من جوابه من تلك الوجوه ولا يبادر للفتوى فيها دون استفهام وقد أفتيت
فيها مرة بل وزم الطلاق لكون الخالف كان عاميا فأجابني حين استفتهته بما يقتضى أنه
قصد وقوع المعلق بنفسه ووقوع المعلق عليه ولا يخالف في ذلك الاكثر ان شاء الله فتأمل
بإتصاف (تنبية) كلام ابن سهل السابق بقيد أن محل الخلاف بين ابن زبيب وغيره انما هو

أذا لم يقل أبداً وأما إذا قالها نية فقون على أنه تلزمه الثلاث ولا تكفيه المباشرة وذلك
والله أعلم مبني على أن أبداً يشهد الثلاث والذي أفتى به غير واحد من المحققين أن
المباشرة كافية مع ذكر أبداً أو ما يقوم مقامها ففي نوازل الطلاق من المعيار ما نصه وسئل
المازري عن حلف لزوجته بالطلاق ثلاثاً فإن ظهر لها على كذب لا كانت له امرأ أبداً
فأجاب إذا ثبت عنده أنها كذبت وقد حنت فانه لا يبرهن يمينه إلا أن يطلقها طلاقاً لا تكون
له بامرأة فليطلقها طلاقين به حتى يتحقق أنها خرجت عن كونها امرأته أي فهذا أحوط
له وهذا أن كانت عينه بالخرج الذي هو الطلاق الثلاث اه المحتاج اليه منه بالنظر وفيه أيضاً
بالحل المذكور ما نصه وسئل أبو محمد سيدي عبد الله العبدوسي عن شارر زوجته فقال لها
الاعيان تلزمه أنها لا تكون له أبداً بزوجته هل يجوز أن يكتب لها طلاقاً مملكتاً وخلعية
أو أبرأته من شيء من حقوقها ثم راجعها أم لا يجوز له شيء من ذلك ويقضى عليه بالثلاث
فبينوا لذلك حماية علق به مما جرى عليه كريم علمكم وعظيم فهمكم وجيل نظركم وسديد
رأيكم والله سبحانه يقي بركتكم للمسلمين ويخلد ما تركم السنة إلى يوم الدين فأجاب الجواب
والله الموفق للصواب عنه أن الخالف المذكور إذا وقع على زوجته المذكورة طلاقاً بنية
بمطلع أو مفاداة أو مبارأة أو بقبلك على ماضى به العمل في المطلقة المملكتة أنها بنية فقد
برئ يمينه ثم لم راجعها بعد ذلك بشكاح جديد برضاها والله سبحانه التوفيق اه منه
بالنظر وفي أجوبة سيدي عبد القادر القاسمي ما نصه وسئل عن قال لزوجته أنت على
حرام لا كنت لى زوجة عمر ك أو عمرى أبداً فأجاب أنه وقع في مسائل المعيار وسئل سيدي
عبد الله العبدوسي فذكر ما قدمناه السؤال مختصراً والجواب بالنظر وزاد متصلاً به ما نصه
وقال شيخنا العلامة أبو عبد الله العربي القاسمي فحين قال لزوجته عليه الحرام ثلاث محرم
لا كنت لى بامرأة أبداً إن ندم فأجاب أن طلقها وأبانها أو خالعهما حين حلف أو بقدر
ما يشئ ويستفتى فله راجعها وقد برئ يمينه وهذا على أن أبداً ليس حكمه حكم الثلاث
وإن لم يطلقها وبقيت في عصمته وتراخي من غير عذر الاستفتاء فقد بات منه بالثلاث
أذ حنت في يمينه وليس له راجعها ولا رخصة في الثلاث في كلمة واحدة فإن الاجماع
منعقد على لزومها اه وعمرها وعمرى الحكم في ذلك سواء اه منها بالنظر اه على هذا كان
بعقد شيخنا ج ولم يكن يذكر لنا غيره والله أعلم (أو جميع ما أملك الخ) قول ز
ولو قال على موافق لما جرم به المبطل في اختصار ابن هرون ما نصه وكتب من أشيلية إلى
القيروان في رجل قال كل ما أملك حرام على هل تدخل الزوجة في الحرام كقوله الحلال
حرام أم لا فأجاب أبو بكر بن عبد الرحمن أنها لا تدخل الآن يدخلها بنية وكذلك أجاب
أبو عمران أنه لا يلزمه شيء لأن الزوجة ليست ملكاً للزوج وانما ملك عصمتها وكذلك لو قال
الحلال على حرام من جميع ما أملك لم يكن عليه شيء في ذلك ولو لم يقل من جميع ما أملك تلزمه
التصريح في الزوجات إذا لم يحاشنهن اه منه بالنظر وهذا هو الظاهر وفي الدين النية ما نصه
مقتضى ما لابن العربي في أحكام القرآن في سورة التصريم تحريم الزوجة بقوله ما أملك على

(أو جميع ما أملك الخ) قول ز
ولو قال على الخ موافق لما جرم به
المبطل وهو الظاهر خلاف مقتضى
ما لابن العربي انظر الاصل

حرام اه منه بلفظه وقد راجعت كلام ابن العربي فوجدته يقتضي ما ذكره والله أعلم (وان قال سابعة معنى الخ) قول ز والظاهر انه ان لم يدع نية شي لزمه الثلاث قال شيخنا ج ان هذا من باب الكناية الخفية ومعلم أن اللزوم فيها واحدة الالية أكثر اه وهو ظاهر فقدم قرياعند ز نفسه ان ابن عرفة اعترض قول اصبح يلزوم الثلاث وأقنى واحدة الى أن مات اذ لم تكن له نية في واحدة ولا أكثر وقد سلم ما قاله ابن عرفة وغير واحد من الحقين كالهرزلي وابن هلال وبمشله أفتى الرماح ونحوه في نوازل ابن الحاج عن بعض الفقهاء انظر أول مسائل الطلاق من الدر النير وفي اختصار المسئلة بعد ذكره ألفاظا من الكناية الظاهرة مانصه وأما غير ذلك من الكناية المذكورة فهي واحدة بخي أولم بين وفي بعضها اختلاف اه منه بلفظه وفي القلشاني مانصه في المدونة كل كلام نوي به الطلاق فهو كالنوي قال ابن عرفة ظاهره جامع سماع عيسى ان نية الطلاق بما ليس من لفظه انما يلزم به ما يلزم بلفظ الطلاق لا الثلاث الا أن ينويها اه منه بلفظه ونص ابن عرفة وفيها له أي لما لكل كلام نوي به الطلاق فهو كالنوي اه قلت ظاهره جامع سماع عيسى أن نية الطلاق بما ليس من لفظه بحال انما يلزم به ما يلزم بلفظ الطلاق لا الثلاث الا أن ينويها اه منه بلفظه ولا شك أن قوله سابعة معنى الخ من باب قوله قبل وأذهي وانصرف في وذلك قال غ هنا مانصه قوله وان قال سابعة معنى الخ هذا قريب من قوله قبل ونوي فيه وفي عدده في اذهي وانصرف الخ الا أنه صرح في المدونة في هذا باليمين والعقوبة ولم يصرح بهما في الاول فبحسب المصنف كل واحد على ما وجدته مع أنه استدلى في ضيق اليمين في الاول باليمين في هذا اه منه بلفظه. وقول مب أصل هذا الكلام في المدونة عن ابن شهاب الخ سلم كلام طعي هذا وفيه نظر فان ما فهمه المصنف من أن ما في المدونة عن ابن شهاب جار على المذهب هو الذي فهمه أبو الحسن وغيره ونص أبي الحسن قوله في التنازل لزوجته أنت سابعة الخ هذا موافق لما في كتاب ابن حبيب الا في اليمين فلم يلزمه مينا وفي غناية أبي زيد متى قال معنى فهو الطلاق وان قال لزوجته أنت حرة أو لامته أنت مطلقة فلا شيء عليه حتى يقول معنى فيلزمه الطلاق في الزوجة والحرية في الامة ثم قال يؤخذ من هنا أن المضمّن ليس كصريح الاقرار وهذا مثل ما قاله في كتاب الاعان فيمن قذف زوجته فانكر ذلك وأقامت عليه البينة بذلك قال ابن القاسم له أن يلاعن وقال غيره يجذب ولا يلاعن وخلاف ما في كتاب الايمان بالطلاق فيمن قال احدي نسائه طوائق ثم قال في آخر المسئلة فان جحد فشهد عليه كان كمن لا نية له فلم ينوي بعد الجحد ويؤخذ منها أحد الاقوال فيمن ادعى قبله ودبعا أو قرأض فبعد ثم قامت عليه البينة فادعى الرد أو الضياع أنه بقبل منه اه منه بلفظه فالزم موافقا للمذهب لما استقام له أخذ ولا معارضة وصرح بذلك ابن ناجي فقال مانصه وما ذكره ابن شهاب في اليمين هو خلاف ظاهر الواضحة بعدمه ولا يعد أن يجري فيه الخلاف من أيمان الهم وهي ثالثها يخلف ان كان متهما وقد ذكرنا أن اتيان حصون بمثل هذا دليل على أنه قائل به اه منه بلفظه وقول طعي وهو مخالف لأصل مذهبه أراد به والله أعلم أن قبول قوله بعد أن جحد مخالف لأصل المذهب في هذا

(وان قال سابعة معنى الخ) قول ز والظاهر انه ان لم يدع نية الخ هذا من الكناية الخفية ومعلم أن اللزوم فيها واحدة الالية أكثر انظر الاصل وقول مب بل يخالف لأصل مذهبه الخ فيه نظر بل هو موافق له كما فهمه المصنف وأبو الحسن وغيرهما والفرق بينهما في قوله بعده ولا ينوي في العدد الخ ان انكاره أو لا يصبره كالمعترف بأنه قصد بذلك اللفظ الطلاق من غير نية عند فهمه مع المعتبر كذلك يلزمه واحدة في الاول والثلاث في الثاني والله أعلم

الباب وفي غيره وهو يقتضي أن المذهب كله على أن من جحد أو لا يقبل منه ما دعه
ثانياً وليس كذلك وقد تقدم في كلام أبي الحسن ما يرد وقد صرح ابن رشد بأن الخلاف
الذي في الودعة جاري في الطلاق فإنه قال أثناء كلامه على مسئلته من قال لابي زوجته
وقد استمع من زيارتها اني قد طلقتمائنه ولو رجع فقال أردت به الطلاق واحدة
كانت واحدة ولا يمين عليه على القول بأن من قال طلق امرأتي ولا نية له انها واحدة
وأما على القول انهم ثلاث فقبيل لا يتوى لانكاره أو لانه أراد الطلاق وتكون ثلاثاً
وقيل بحذف وتكون واحدة والخلاف فيه على اختلافهم فحين أنكر ودية ثم أقربها
وادعى تفهماه اه على نقل ابن عرفة بلفظه وقال ابن عرفة أيضاً مانصه وابن رشد في رسم
الشجر من سماع ابن القاسم في الشهادات قيل تقبل منه نية بالطلاق بعد انكاره وهو
قول مالك في كتاب التخيير في رسم كتب من سماع ابن القاسم وفي رسم الطلاق من سماع
أشهب ورسم الكعبش من سماع يحيى منه ومن كتاب الايمان اه منه بلفظه فان قلت
سلما وجود الخلاف في ذلك لكن انما قال طلق ومن تبعه ما قال لمخالفة ما قاله المصنف
تبع المالك المدونة عن ابن شهاب لقوله بعده متصل به ولا يتوى في العدة ان أنكر قصد
الطلاق بعد قوله أنت بائن الخ قلت لا معارضة بين المسببتين ولا مخالفة أصلاً والفرق
بينهما ما قاله شيخنا ج ومحصله أن انكاره أو لا يصير كالتعريف بأنه قصد بذلك اللفظ
الطلاق من غير نية عدد فمحلها لكن قبل منه ارادة الواحدة في لا سبيل لي عليك ونحوه
لان ذلك هو اللازم فمن تلفظ بذلك دون قصد عدد ولم يقبل منه ذلك في بائن وما ذكره
لان اللازم في ذلك عند عدم النية هو الثلاث قلت وهذا الفرق حسن واضح وكلام ابن
رشد الذي قدمناه آتفاً شاعده يظهر ذلك بأدنى تأمل فصح كلام المصنف وتعين التعويل
عليه وسقط تعقب طفي ومن تبعه فلا يلتفت اليه والله أعلم (لان قصد اللفظ بالطلاق
الخ) نحوه في المدونة وتقدم نصها عند قوله لا منطلقة (تنبيه) نقل ق هنا ما يشهد
لكلام المصنف عن البايع عن مالك ثم قال عقبه مانصه ابن عرفة في هذا انظر انظر المطولات
اه فيوهم كلامه أن تطير ابن عرفة في النقص الذي نقله البايع عن مالك وليس كذلك وانما
يجهه معه فيما أخذه من قول مالك من لغو الطلاق بالنية فإنه قال عقب كلام البايع مانصه
قلت في تمسكهم بذاعلي لغو الطلاق بالنية نظراً لانه فرق بين النية المستقلة لارادة الطلاق
بها فقط وبين النية التي هي بعض المجموع منها ومن لنظ خاص مراد به الطلاق لا باحد
جزأيه فقط ابن بشير في جري الطلاق به على الخلاف في الطلاق بالنية قولاً متأخراً
اه منه بلفظه (فثلاث ان دخل) قول ز في المفهوم تفصيل قصده دفع الاعتراض
على المصنف بأنه عدل عن المشهور ومذهب المدونة وتسع قول ابن الحاجب بالقانون
ثلاث في المدخول بها ولا يتوى واحدة في غيرها اه مع انه قال في ضيق بعد قوله
واحدة في غيرها مانصه وتلزمه طلاقة واحدة في غير المدخول بها وهكذا قال في الجواهر
ولم أر نصاً وافقها اه منه بلفظه (كغيرها ان نسقه) لم يعتبر المصنف اختياراً بين بعد
السلام وغيره قول اسمعيل انما واحدة فلم يشترطه أصلاً وكأنه عنده غير مرئى وقد صرح

(لان قصد الخ) نحوه في المدونة
وتطير ابن عرفة في كلام البايع
انما هو في تمسكهم بذاعلي لغو
الطلاق بالنية خلاف ما يرويه
ق انظر الأصل

(الائنة تأكيد) قول ز قاله

عج وقال د الخ الصواب في المعلق بمحمد ما لعج وأما المنجز فظهر من كلام ابن عرفة أن الراجح أنه لا يقبل منه نسبة التأكد انظر الاصل (أو طالق أبدا) قول م ب نظري في كلام المصنف بكلام ابن رشد وابن الحاج الخ لخصوصية له ما بذلك لكن ما عتمده المصنف هو الذي يفيد كلام المازري ومن وافقه وكلام ابن العربي يدل على أنه المذهب بل يفيد أنه قول جميع الفقهاء انظر نصه في الاصل وفي أجوبة الشيخ سيدي عبد القادر الفاسي أنه سئل عن قال لزوجه أنت علي حرام لا كتبني زوجه عرك أو عركي أو أبدا فاجاب انه وقع في نوازل المعيار وسئل سيدي عبد الله العبدوسي عن قال لزوجه الايمان تلزمه انها لا تكون له أبدا بزوجة فاجاب بأنه اذا وقع عليها طقة بآئنة يتجلى أو مناداة أو مباراة أو بتكليف فقد بتر في عيونه ثم له مراجعتها اه بخ وقال شيخنا العلامة أبو عبد الله العربي الفاسي فيمن قال لا امرأه أنه عليه الحرام الثلاث لا كنت لي بامرأة أبدا ثم ندم فاجاب ان خالعه حين حلف أو بقدر ما يسأل ويستفتي فله مراجعتها وقد بتر في عيونه وهذا على أن أبدا ليس حكمه حكم الثلاث وان بقيت في عصمته وترأخ من غير عذر الاستفتاء فقد بان منه بالثلاث اذ حنث في عيونه اه وعمرها أو عمرى الحكم في ذلك سواء اه وراجع ما تقدم عند قوله أو لست لي بامرأة الخ

ابن عرفة برده ونصه وفي كون ذلك قبل البناء كذلك وقصره على واحدة قولها مع غيرها ونقيل القمى عن اسمعيل القاضي وتعقب ابن عبد السلام المشهور بالاتفاق على جواز نكاح المطلق قبل البناء أو بالخلع خمسة أو أخت المطلقة وصحة عقد غيره عليها بنفس طلاقه وان تبع فيه من سبقه به رد بان قرب انبائه مظنة لارادته مع الاول بخلاف صور النقص من جهته عدم الارث بالموت عقبه اه منه بلفظه ولله دره (الائنة تأكيد) فيهما قول ز قاله عج وقال د الخ حاصله أن عج جزم بأنه يقبل منه دعوى التأكد وان كان بين ذلك مهلة وأحد قال ينبغي ان لا يقبل منه ان كان غير متصل وظاهر كلامه ان الخلاف بينهما في المنجز والمعلق بمحمد لان ذلك هو موضوع كلام المصنف والصواب في المعلق بمحمد ما قاله عج اذهبوا هراهر المدونة وغيرها وصرح به في سماع القرين ويأتي كلامه وصرح به أيضا المبسط في اختصار ابن هرون مانصه ومثله لو حلف على فعل مرارا فقال أنت طالق ان دخلت الدار وكررت ذلك ثلاثا في ذلك الوقت أو بعده فله يتوى فان لم تكن له نية لزمه ثلاث اه منه بلفظه وصرح به في الموازية أيضا ويأتي كلامها وأما المنجز ففيه قولان ويظهر من كلام ابن عرفة أن الراجح انه لا يقبل منه نية التأكد ونصه وافتراق الزمان في المعلق كاتحاده بخلاف غيره الشيخ عن الموازية من قال أنت طالق ان فعلت كذا ثم قاله بعد وقت نوى فان لم تكن له نية فالبسته ولا يتوى في الطلقة الاولى بردها قلت للحاجة تكرير البين خوف أن يطلب بما وجب حنثه اه منه بلفظه ثم قال بعد نحو ورقة مانصه وسمع القرين ان من حلف بطلاق لاكم فلان ثم حلف كذلك بعد أيام ثم حلف كذلك بعد أيام ثم حلف وقال انما أردت واحدة رددها ليعلمها ويهددها حلف ولزمته طائفة واحدة ابن رشد يريد أنه طوب باليمين وهو مقر بها اذا وجب حلفه ولو أتى مستقبلا غير محاصر لم يلزمه عين وهو معنى ما في المدونة لان طلاق الرجل امرأته وحلفه به في مجالس شتى وأيام مقترقة ان أتى فيه مستقبلا غير محاصر ولا مطلوب نوى دون عين وان طوب ببل ذلك وخوص فيه وهو مقر نوى مع عينه على ما تأولنا قوله في هذا السماع وان قامت عليه البينة فأقر ولم ينكر في لغوت نية لحضوره البينة قولان لسمع عيسى ابن القاسم في الشهادات مع قول ربيعة في الايمان بالطلاق منها الشهادات في الطلاق لا تلتق ان اختلفت المجالس واسمعيل القاضي مع الآتي على قولها تلتق الشهادات على الطلاق ولو اختلفت المجالس ومثله سماع عيسى منه ثم قال بعد كلام مانصه قلت كلام ابن رشد نص في تسوية الطلاق غير معلق به معلقا في وقوعه في أوقات متعددة بخلاف ما تقدم للشيخ عن الموازية وهو ظاهر أقوالهم في مسئلة من طلق فقتل له ما صنعت وما ذكرمها اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في عج و د ز والله أعلم (أو طالق أبدا) قول م ب ولما يقف عليه ق نظري في كلام المصنف بكلام ابن رشد وابن الحاج لخصوصية لابن رشد وابن الحاج لا بذلك فقد تقدم عند قوله ولست لي بامرأة الآن يعلق في الآخر ماوافق ذلك وقد قال أبو سالم الزياتي أثنا جوابه لمدكور في المعيار والائنة مانصه وأغنى أن تعمل حرمها لا بد أن تكون طالق أبدا والمذهب انها

ثلاث وتحل بعد زوج اه محل الحاجة منه بلنظرة لكن ما عتده المصنف وفهم ابن بونس عليه المدونة هو الذي يفيد كلام المازري ومن وافقه راجع ما قدمناه وكلام ابن العربي في الاحكام يدل على انه المذهب بل يفيد انه قول جميع الفقهاء ونص ما عتد قوله تعالى لا تقم فيه ابد اقوله ابد انظر في زمان مهم لا عموم له ولكنه اذا انفصل بالنهاي افاد العموم لانه نكرة في سياق النهي وكا انه قال لا تقم فيه في وقت من الاوقات وقد قال الفقهاء لو قال رجل لامرأته انت طالق ابد اطلقت طليقة واحدة اه من احكامه الصغرى بلقطها فانظر قوله الفقهاء فانه جمع معرف بال يفيد الاستغراق ونقله في الدرر النثر بلنظ آخر وأظنه من الاحكام الكبرى ونصه وقال ابن العربي في الاحكام على قوله تعالى لا تقم فيه ابد ان ابا وان كان مبهما لا عموم فيه الا اذا اتصل بالنهاي قال وقد فهم ذلك أهل اللسان وقضى به الفقهاء الاسلام فقالوا لو قال انت طالق ابد الزمة طليقة واحدة اه منه بلنظرة فانظر قوله فقهاء الاسلام فلا اعتراض على المصنف والله أعلم (وأنت طالق ان تزوجتك ثم قال كل الخ) قد اعترض ابن عاشر كلام المصنف في هذه المسئلة فانه لم يحسن مسافها وان كلامه مشكل ووجه ذلك بقوله مانصه وذلك ان من كرر طلاقا معقلا على شيء واحد كقوله ان تزوجتك فانت طالق ان تزوجتك فانت طالق ثم تزوجه الزمة طليقتان الا ان يدعي التأكيدي بنوي حينما افاده قوله وبلا عطف ثلاث الى قوله اللاتية تاكيدي في غير معلق بمتعدد يقال فاذا لم تعدد مع احتمال التأكيدي فاحرى ما لا يحتمله نعم يقال يفترقان في أنه ينوي في محتمل التأكيدي دون غيره فيقال لم يذكره المصنف كاذكره في المدونة فلم يذكره حيث كان محل الفائدة اه منه **قلت** لم يحل المصنف بملا كره في المدونة من انه لا ينوي لانه معلوم من قوله اتفاني في غير معلق بمتعدد فانه بانصاف قول ز وأما عكس المصنف فيلزمه واحدة فقط على المعتقد الخ به جزم ابن عاشر فانه نقل عن أبي الحسن في قول المدونة ولا ينوي مانصه قال عبد الحق وانما لم ينو لاشتمال الثانية على زائد على الاول فتعين التأسيس واتقي التأكيدي فانه اذا تزوجه اطلقها الا ان يحاشيها في المين الثانية فطليقة اه بالمعنى ثم قال ولو عكس للزمت واحدة لتعين الثانية حينئذ لتاكيدي كما أشار اليه في الايمان بقوله ولا كل غدا وبعده ثم غدا فقف على ت في الكبير فقد ذكر فيها خلافا اه منه بلنظرة **قلت** وما قاله من ان اللازم في العكس واحدة وظاهرهما وان لم يدع قصد التأكيدي غير صحيح وتعليل ابن عاشر ذلك بقوله لتعين الثانية حينئذ لتاكيدي كيرده ما قدمناه عنه قبل في تكرار المين الاولى بعينها انها محتملة التأكيدي فلزم التعددان بل يقصده فالحجب منه رجه اه كيف صدر منه ذلك مع شدة كانه واستدلاله لتعين التأكيدي بما ذكر من كلام المصنف في باب المين كاستدلال ز به وذلك لا يصح لما بين البابين من الفرق الواضح راجع ما قدمناه هناك ولا بد وما عزا ز للبرزى وابن ناجي يقتضي ان الخلاف بينهما اذا لم يدع التأكيدي ولا يصح ذلك في هذا الباب لان اللفظ الصريح في خالص التكرار يتعد الطلاق بتعدده اذ لم يقصد التأكيدي وذلك مصرح به في المدونة وغيره فاه كيف بمسئلتنا وانما الخلاف بينهما اذا ادعى انه قصد التأكيدي هل تقبل منه نيته فتلزمه واحدة

(وأنت طالق ان تزوجتك ثم قال الخ) أي ولا ينوي كافي المدونة وذلك معلوم من قوله فها هو اللاتية تاكيدي في غير معلق بمتعدد وبه يسقط اعتراض ابن عاشر على المصنف وقول ز وأما عكس المصنف فيلزمه واحدة الخ به جزم ابن عاشر لكن لا بد من تقييده بما اذا ادعى قصد التأكيدي وهو محل الخلاف بين البرزى وابن ناجي والا لزمت طليقتان قطعاً قال في الاصل بعد نقول فيحصل ان عكس مسئلة المصنف كهي فلا ينوي في أنه قصد التأكيدي بلزم طليقتان ان لم يحجج مستقفاً على قول ابن القاسم ولم يحجج بغيره واختاره اللغوي وابن ناجي بخلاف الشيخ البرزى فهو المعتقد وأما ان لم يدع التأكيدي فاللازم له طليقتان وليس هو محل الخلاف والله أعلم **قلت** وقول خن ووجه المستصوب الخ فيه ان لانه اذا صح تعلقه بها على العموم بعد ان تعلق بها على الخصوص صح العكس من غير فرق بينهما ولو صح ما وجهه لجري في مسئلة المصنف بالاحرى نعم يمكن توجيهه بانه في تأخير الخاص يحمل على التأكيدي الاول بالنسبة للخاص فانه له وهذا كله على ان محل الخلاف بينهما ما حيث لم يدع التأكيدي وأما على ما هو الحق فبني خلافا هل تقبل منه مية التأكيدي لا فتأمل والله أعلم

(وثلاث في الانصف طلقة) قول ز لزمه طلقة الخ مبني على جعل الجنسية والظاهر انهما استغراقية لاجل الاستثناء مولان القاعدة على المشهور في هذا الباب حمل اللفظ المحتمل على أشد محمله (١٠٣) أو محتمله وعليه فاللازم في ذلك طلقان وقول ز

لأن الاستثناء حينئذ مستغرق مبني على تكميل الجز في المستثنى وبأقرب رده فلو قال لتكميل الجز في المستثنى منه لكان أولى فتأمل (واثنين في اثنين) قلت قول مب لا تعين الشكل الخ أي لجواز الجنس كز بال رجل أي هو الرجل المعتد به وقوله وتحتل المهد أي الذي كرى أي وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث قال في المغني ولا تكون للجنس الحقيقي لئلا يلزم الاخبار عن العام بالخاص كما يال الحيوان انسان وذلك باطل اذ ليس كل حيوان انسانا ولا كل طلاق عزيمة وثلاثاه وقول مب بل يحتمل كونه حالا الخ أي واذا احتل ذلك فلا يلزم الثلاث بل يحتمل الواحدة ويحتمل الثلاث يجعل الالعهد الذي كرى أي والطلاق الذي ذكرت ليس بلغوا ولا بل هو عزم عليه حال كونه ثلاثا انظر الشمني والظاهر كما قال بعض في النصب المفعول المطلق وفي الرفع العهد الذي كرى فتقع الثلاث ولذا ظهر من الشاعر أنه أراد اه وقول ز لزوم الثلاث في الرفع والنصب الخ أي ولا يلتزم لمطابقة النحو ولذا قال الشيخ العادي مجيبا للشيخ أحمد الدمشقي حين سأله عن هذا مذهبهنا المفتي به عند مالك وقوع ثلاث مطلقا وهو أسلم الى أن قال

فقط أو فلا يلزمه أكثر وكلام ابن ناجي وان كان يادى الرأي يفيد ما زماه لكنه يجب حمله على ما ذكرناه قال عند قول المدونة لزمه طلقان ولا ينوي مانصه انما لزمه طلقان لان النوى في نفسه ليس هو كما اذا وقع مع غيره فيقوم منها ما قبله أو مجموع من الموازي فمن قال ان كلت انسانا فانت طالق ثم قال ان كلت فلا فانت طالق فكلمة لزمه طلقان وكان شيخنا حذظه الله بشغل في عكسها انه لزمه طلقة واحدة وهو بعيد ولا فرق له منه بلفظه فراه به قوله انه لزمه طلقة واحدة أي اذا ادعى التأكيدي في نوى لما ذكرناه أولا انغاية ما يقال في ذلك انه كصريح التكرار وقد علمت حكمه ولا يندرك ذلك توجيها لقول المدونة ولا ينوي ولا يستدل به بكلام الموازية وهي مصرحة بأنه لا ينوي وان أسقطه هو من كلامها تبع الشيخ ابن عرفة قال الغممي مانصه وقال ابن القاسم فين قال لاهر أنان تزوجتك فانت طالق ثم قال كل من أتزوجها من هذه القرية فهي طالق وثلاث المرات منها ثم تزوجها وقع عليه طلقان ولا ينوي وهو بمنزلة من قال ان تزوجتك فانت طالق ثم قال لجماعة نسوة هي فيهن ان تزوجتك فانت طالق فتزوجها انما يطلق عليه طليقتين قال مجدوكذا ان قال ان كلت انسانا ثم قال ان كلت فلا فانت طالق فكلمة فانه تقع عليه طلقان ولا ينوي وقال أئمة بان كلف فلا نام لزمه الاطلقة ثم ان كلف انسانا غير لزمه أخرى ثم قال وقول ابن القاسم في هذا أحسن ومجمل قوله انه لا ينوي على ان عليه بينة اه منه بلفظه وهو صريح في انه لا فرق بين تقديم العموم على الخصوص وعكسه على مذهب ابن القاسم وقد حرم بذلك ابن عرفة ولم يحك في ذلك خلافا ونصه ولو أعده أو أحصه لزم التعدد الشيخ عن الموازية من قال ان كلت انسانا فانت طالق ثم قال ان كلت فلا فانت طالق فكلمة لزمه طلقان قلت لان تناول المين له وحده ليس كتناولها اياه مع غيره ضرورة أن الشيء في نفسه ليس كهموع غيره اه منه بلفظه فحصل مما ذكرناه ان عكس مسئلة المصنف كهي فلا ينوي في انه قصد التأكيدي لزمه طلقان ان لم يجز مستثنا على قول ابن القاسم واختاره الغممي ولم يحك ابن عرفة وغيره واختاره ابن ناجي مخالفا للشيخ البرزلي فهو المعتمد وأما ان لم يدع التأكيدي فاللازم له طلقان بلا اشكال وليس هو محمل الخلاف المذكور خلافا لز والله أعلم (وثلاث في الانصف طلقة) قول ز لزمه طلقة واحدة لان الاستثناء حينئذ مستغرق وجه كونه مستغراقا عنده والله أعلم انه جعل أل في قوله أنت طالق الطلاق جنسية فتلزمه واحدة وقوله الانصف أي الانصف الطلاق الذي هو واحدة فيكمل النصف في الاستثناء قال لاهر الى الاستغراق كن قال أنت طالق طلقة واحدة الاطلقة وذلك مبني على تسليم أمرين أحدهما تكميل الجز في الاستثناء كتكميله في الطلاق وهو غير مسلم فقد اعترض قوم بمب معاماً فأداه كلام ز من تكميله انظر ذلك فيهماء عند قوله بعد ان اتصل ولم يستغرق تأنيها جعل أل للجنس والظاهر أن هذا أيضا غير مسلم لان أل كما يحتمل ذلك تحتل كونها للاستغراق بل احتمال

وقد قال في المغني خلاف الذي جرى * كالمدمامي بنص يترجم وان اتصبا وارفعاه كلاهما * يفيد احتماله بذلك صوما فيجتمل التوحيد دون ثلاثة * ويحتمل التوقيف والوقف أنفم

الاستغراق أقوى لذكر الاستثناء بهما الذي قبل فيه انه من معيار العموم وعليه فاللازم في ذلك طلقان لانه استثنى من الثلاث اللازمة على جعلها للاستغراق واحدة ونصفا وأبقى واحدة ونصفا فكل النصف في الطلاق وباني في الاستثناء فيلزم طلقان والقاعدة على المشهور في هذا الباب اللفظ المحتمل يحمل على أشد محتمليه أو محتملاته وقد قال ز نفسه في قول الشاعر فانت طالق الخ نقل عن الذخيرة مانصه مقتضى مذهبنا لزوم الثلاث في الرفع والنصب احتياطا وسلموه وقال أيضا عند قوله ولثالثة وأنت شريكته مانصه ولو قال وأنت شريكته بالافراد ولم يعلم عوده على الاولى أو الثانية فالاحتياط ان تطلق طلقتين يجعل الضمير عائد على الاولى اه فستلنا أخرى من هذين لما ذكرناه أولا فتأمل به بالنصاف والله أعلم (ان اتصل) هذا الشرط متفق عليه في المذهب كما يظهر من كلامهم وحي ان رشد عليه الاجماع وأقول ماورد عن ابن عباس من اجازة الاستثناء بعد عام وقد قدمنا كلامه عند قوله في الامين وهي المحاشاة لكن ذلك غير مسلم انظر ما في ذلك من الاقوال في جمع الجوامع * (قائدة) قال أبو بكر بن العربي في أحكامه الكبرى مانصه كان أبو الفضل المراغي يقرأ بمدينة السلام فكانت الكتب من بلده تأتي اليه فيضعها في صندوق ولا يقرأ منها واحدا مخافة أن يطلع فيه على ما يربحه أو يقطع به عن طلبه فلما كان بعد خمسة أعوام وقضى غرضامن الطلب وعزم على الرحيل شذرحله وأبرز كتبه وأخرج تلك الرسائل فرأى فيها مالوان واحدة منها يقرأها في وقت وصولها ما تمكن بعدها من تحصيل حرف من العلم فحمد الله تعالى ورحل على دابته بعاشد وخرج الى باب الحبلة طريق خراسان وتقدمه المكري بالداية وأقام هو على ما عصى يتابع منه سفرته فينبأه هو بمحاول ذلك معه اذ سمعه يقول اعلم آخر ما سمعت العالم اليوم يقول يعني الواعظ ان ابن عباس يجوز الاستثناء ولو لم يدسنه لقد أشغل بالي منذ سمعته يقول وظلت فيه مفكرا ولو كان ذلك صحيحا لما قال الله لا يوب وخذيذك ضغنا فاضرب به ولا تحث وما الذي كان يمنعنه أن يقول حينئذ ان شاء الله فلما سمعته يقول ذلك قلت بلديكون العاميون به من العلم في هذه الرتبة آخر ج منه الى المراجعة لا أفعله أبدا واقتفى أثر المكري وحاله من الكرام وضرب رحله وأقام بها حتى مات رحمه الله عليه اه منها بالقطعه او نحووله في الصغرى والمراجعة كسجاية قرية تاذر بيجان وبلدي بربوع قاله في القاموس (ولم يستغرق) قول ز وهو كذلك اجماعا قال ابن عرفة مانصه وفي المحصول وغيره الاجماع على فساد القرافي لان طلقه في أنت طالق ثلاثا لاننا قولان أحدهما تنعنه استثناء اه منه بالقطعه وفي جمع الجوامع مانصه ولا يجوز المستغرق خلافا لشدوذ اه منه بالقطعه وانظر المحلى وقول مب اذ لو عمل في هذا بالتكميل في المستثنى لما لزمه الاطلاقان نحوه لتو وهو واضح الصحة اليكنهم ما لم يتعرضوا لما يلزم في مثال ز وهو قوله أنت طالق ثلاثا لانتين وربعا والجارى على ما قاله من أنه لا يكمل المستثنى ان تلزمه طلاقة واحدة فتأمل والله أعلم (ونجيزان علق بخالف الخ) قول مب وهو في الحقيقة كما في ح عن شيخه الخ زاد ح مانصه فكانه يقول

(ان اتصل) هذا الشرط متفق عليه في المذهب وحي ان رشد عليه الاجماع وأقول ماورد عن ابن عباس من اجازة الاستثناء بعد عام امكن انظر جمع الجوامع أى في أول مجت المنخصص (ولم يستغرق) قول ز وهو كذلك اجماعا الخ نحوه لابن عرفة عن المحصول وغيره ثم قال عن القرافي لابن طهية في أنت طالق ثلاثا لاننا قولان اه واليه أشار في جمع الجوامع بقوله ولا يجوز المستغرق خلافا لشدوذ اه ولم يظفر بذلك من نقل الاجماع على امتناع المستغرق كالامام الرازي والامدى قاله المحلى وقول مب اذ لو عمل بالتكميل في هذا أى في قوله وثلاث في الانصاف طلاقة الخ نحوه لتو وهو واضح وعليه فاللازم في مثال ز طلاقة واحدة (ونجيزان علق الخ) قول مب وهو في الحقيقة كما في ح عن شيخه الخ زاد ح مانصه فكانه يقول

مما يجوز الا

الطلاق يلزم من هذه الملازمة صادقة ثم قال فان قلت فعلى هذا لا تكون المسئلة من باب التعليق أصلا قلت الحلف بالطلاق معلقا
 ينحل من حيث المعنى الى التعليق فكأنه يقول ان كانت الملازمة غير صادقة فامراً أنه طالق فالطلاق في الحقيقة معلق على عدم صدق
 الملازمة اه وقول مب فهو في التحقيق معلق على واجب الخ صحيح في الممنوع عقلا وعادة لا في الممنوع شرعا والجائز ولذلك
 وجه ابن عرفة وغيره الحنث يحصل بالشك لاحتمال أن لا يكون فعل وهو ظاهر والله أعلم وقول مب لكنه غير ظاهر مع ما ذكره
 ح الخ كأنه أخذ ذلك من تسليمه اعتراض القرافي على ابن شاس في عزوه لابن القاسم الحنث في الجائز بأنه خلاف نقل الصقلي عن
 ابن القاسم ومالك اه وفي اعتماد مب على ذلك نظر فان ح صرح بان المشهور في الماضي الجائز هو الحنث مع أن اعتراض
 القرافي المذكور غير مسلم انظر الاصل ثم قال فيه فتحصل أن ما ذهب عليه (١٠٥) المصنف في الجائز وقول ابن القاسم وأشبه

وأصبع واقتصر عليه ابن الحاجب
 وصديقه عياض وابن شاس وابن
 عرفة وصححه في الشامل وصرح
 ح بانه المشهور فلا درك على
 المصنف والله أعلم (أو فلان من
 أهل الجنة) قلت أخرج الطبراني
 مرفوعا عن قال أنا في الجنة فهو في
 النار وقول ز وفي جواز قول
 الانسان الخ أشار في جمع الجوامع
 الى هذا بقوله والاصح أن المرء يقول
 أنا مؤمن ان شاء الله خوفا من سوء
 الخاتمة والعباد بالله تعالى لا شكافي
 الحال اه قال المحلى ومنع أبو
 حنيفة وغيره أي كالك أن يقول
 ذلك لايهامة الشك في الحال في
 الايمان اه وروى الدبلي من قال

الطلاق يلزم من هذه الملازمة صادقة ثم قال فان قلت فعلى هذا لا تكون المسئلة معلقا على
 فيه الطلاق أصلا فلا شيء ذكرها ابن عرفة وغيره في باب التعليق قلت الحالف بالطلاق
 معلقا ينحل من حيث المعنى الى التعليق فكأنه يقول ان كانت الملازمة
 غير صادقة فامراً أنه طالق فالطلاق في الحقيقة معلق على عدم صدق الملازمة اه محمل
 الحاجة منه وقول مب فهو في التحقيق معلق على أمر واجب الخ صحيح في الممنوع
 عقلا وعادة وأما في الممنوع شرعا وفي الجائز فلا يصح ذلك ولذلك وجه ابن عرفة وغيره الحنث
 يحصل بالشك لاحتمال أن لا يكون فعل وهو ظاهر فتأمل به ان شاء الله أعلم وقول مب
 لكنه غير ظاهر مع ما ذكره ح نفسه في الجائز من أن المشهور فيه عدم الحنث الخ كأنه
 أخذ ذلك من تسليمه اعتراض القرافي فانه قال مانصه وما شهره المصنف من الحنث في
 الجائز قال ابن الحاجب تبعه لابن شاس وهو قول ابن القاسم قال القرافي وهو خلاف نقل
 الصقلي عن ابن القاسم ومالك فذكر بقية كلامه ولم يتعقبه النظره وفي اعتماد مب على
 ذلك نظر فان ح صرح بان المشهور هو الحنث ونصه وظاهر المصنف أنه يبحث في الممنوع
 في الشرع ولو كان قادرا عليه وان قصد المبالغة وهو كذلك لان غاية ما يقصد بالمبالغة أمر
 جائز والمشهور أنه اذا علقه على أمر ماض جائز يبحث ثم قال بعد كلام مانصه والعجب
 من صاحب الشامل كيف جعل الاصح انه لا يبحث اذا قصد المبالغة في جائز وجعل
 الاصح في الجائز الحنث اه منه بلفظه * (تبينان * الاول) * سلم ابن عرفة وغيره اعتراض
 القرافي المتقدم وليس يسلم بل عز وابن شاس وابن الحاجب ذلك لابن القاسم صحيح وكلام
 ابن يونس وهو المراد بالصقلي شاهد له هو وجه عليه فانه قال بعد ذكره كلام المدونة مانصه
 ومن الواضحة قال أصبغ من حلف على أمر قد سلف أن لو أدركه فعمل كذا فهو حائث
 كان مما يمكن فعله أو لا يمكنه مثل أن يحلف اغري عمو جئتني أمس اقضيتك حقك فهو

أنا مؤمن فهو كافر وروى الدبلي
 أيضا من قال أنا مؤمن حقا فهو
 كافر أو منافق وقال حلال الدين
 السهمي وروى رحمه الله تعالى مانصه
 من قال أنا مؤمن فهو كافر ومن
 قال أنا عالم فهو جاهل هو ثابت

(١٤) رهوني (رابع) عن عمر كأنه السبي وغيره من العلماء وأهل التفسير (أو لم يكن اطلاقا عليه الخ) قلت
 نقل الشارح في الكبير في قوله كلويحت قضيتك أن من أصل ابن القاسم انه اذا وقع شك في العصمة اعتبر وقوع الطلاق له من أصل
 عبد الملك أن الشك المذكور يلغى وتستحب العصمة اه وحينئذ فإذا قال أنت طالق ان شاء الجن أو الملك تجز عليه عند ابن
 القاسم للشك وكذا ان قال ان شاء الله لان متعلق المشبهة الذي هو الطلاق وحل العصمة أمر اعتباري لا وجوده في الخارج حتى
 تعلم فيه مشبهة الله عز وجل فقول من قال انه أي القول بان مشبهة الله تعالى لا يمكن اطلاقا عليه باضاهي قول القدرية بحدوث
 الارادة ليس بصحيح بل هو مبني على ما ذكرناه والله أعلم وكذا يقال اذا صرف المشبهة الى المعلق عليه لان ذلك يرجع عند تحقيق
 النظر وتدقيقه الى صرفها الى الربط والسببية التي بين الشرط والخزاء ولا شك أن السببية أمر اعتباري لا تقبل الوجود ولا العدم
 فاذا وقع الفعل المعلق عليه سئل صاحب المشبهة هل شاء ان يجعل سببا في الطلاق فيقع أم لا فلا يقع هاذين تعلم مشيئته كزيد

وأما من اتعلم مشيئة كل من والملأ فان الخلل يقع في العصمة بحصول الشك فيها فان القاسم يلزمه الطلاق اذا وقع الدخول
وعبد الملك لا يلزمه بشيء من كل واحد على أصله فهدا توجيه المذهب في مشيئة الجن والملأ فان قلت هذا لا يتأق في مشيئة الله
عز وجل لا متعلقها موجود في الخارج ومعدوم فيه فاذا وجد علمنا وجودها واذا عدم علمنا انها لم تتعلق به فشيئة الله عز وجل
مما يمكن اطلاعا عليه هذا الاعتبار قلت (١٠٦) هذا صحيح ان كان المتعلق موجودا في الخارج قابلا للوجود والعدم

كلا جرام والاعراض فكل ما وجد
منها فهو بإرادة الله عز وجل ومالم
يوجد فلم ير الله وجوده وأما
ملا يقبل الوجود في الخارج كالنسب
والاعتبارات ومنه لربط الذي بين
الشرط والجواب فشيئة الله تعالى
فيه لا تعلم ولا يمكن اطلاعا عليها
اذا اطلاق اعياها انها موجود
متعلقها في الخارج ومتعلقها هنا
لا يقبل الوجود في الخارج ولا العدم
فيه أصلا فبعد قبوله للوجود لم
يعلم أنه تعالى أراد وجوده وبعد
قبوله للعدم لم يعلم أنه تعالى أراد
عدمه وما ذكرنا في صرف المشيئة
الى التعليق لا الى المعلق عليه وأن
قوله بصرفها الى المعلق عليه كلام
ظاهر غير مراد هو الحق الذي
لا شك فيه لان قولنا أنت طالق ان
دخلت فيه اذ اراد الله قضاء
شرطية وقد علم في علم الميزان أن
الايجاب والسلب والصدق
والكذب والتقييد والاطلاق
اذا وقعت في القضية الشرطية
انصرفت الى الربط والازوم الذي
فيها ولا تنصرف الى أطرافها وقولنا
ان شاء الله في تلك القضية قديم
القيود التي يجب ردها الى الربط
ولا يصح رده الى الدخول المعلق

حادث لانه غيب لا يدري أكان فاعلام لا وانما يفترق مما يمكن أولا يمكن في المستقبل
فما كان يمكن فعله من قضاء دين أو عطية مال أو شق نوب أو ضرب وشبهه فلا شيء فيه حتى
يفعل أولا يفعل وما كان لا يمكن من شق جوف أو فقه عين أو قطع أو قتل وشبهه فهو حادث
ممكنه وقاله ابن القاسم وقال ابن الماجشون سواء حلف على أمر سلف أو مستقبل فان
كان يمكنه فعله فلا شيء عليه وان كان غير يمكن فهو حادث في الوجهين الآن تكون له
نية في فعل غير مأمور وقاله مالك فيما اده منه بالقطعة فقوله وقاله ابن القاسم صريح فيها
قلنا لا في وجدته بالضمير والضمير متعين لاعادته لفظ قال بعده ولهذا والله أعلم سلم شراح
ابن الحاجب كابن راشد وابن عبد السلام والمصنف في ضيق ومحشية اللقائي وغيرهم
كلام ابن الحاجب وكان نسخة القراني من ابن يونس وقع فيها تصحيف فسقط منها الضمير
وقال الثانية وقوعه فيما وقع والله أعلم * (الثاني) قال بب بعد كلام جوابا عن سؤال
ذكره مانصه ولكن لما عزا ابن ناجي الحنف في الماضي الجائز لظاهرها صرح حمل كلام
المصنف عليه اده منه بالقطعة وفيه نظر فان الذي في ابن ناجي عكس ما عزا له البدن ونفسه زاد في
الام لانه حلف على شيء لا يعرفه ومفهومة أنه لو كان فعله ليس بمنوع أنه لا يبحث وهو
كذلك رواه ابن الماجشون وقيل يبحث فيه مطلقا سواء كان جعله ممنوعا أم لا قاله أشهب
وأصبخ وعكسه نقله حمديس اده منه بالقطعة وما أخذ من المدونة سبقه اليه ابن يونس وابن
رشد فان ابن يونس قال بعدما قد مناه عنه مانصه وهذا أي قول ابن الماجشون وما رواه عن
مالك أنه بظاهر المدونة لا ترى قول مالك وعلته في المسئلة لانه حلف على شيء لا يعرفه
ولا في مثله اده منه بالقطعة وانظر كلام ابن رشد في ح ونقله ابن عرفة مختصرا ونصه لو حلف
على فعل مرتب على فرض ماض لم يقع في حشنة ثالثا ان كان فعله ممنوعا لابن رشد عن
أصبخ مع نقله عن أشهب في اختصار المبسوط وجماع ابن القاسم ورواية ابن الماجشون
مع دليل قولها في لو كنت حاضرا اشرك مع أخي لفقات عينك حث لانه حلف على ما لا
يعرفه ولا في مثله اده محل الحاجة منه بالقطعة وصدر في التنبيهات الحنف وعزا لا اصبح ولم
ينسب لظاهر المدونة شيئا ونصها في حث عند أصبخ لانه حلف على أمور فالتا بقدر على فعله
وغيب لا يعلم كيف يكون حاله فيه ولم يبحثه عبد الملك لانه بما كان يمكنه فعله ولا ينعمه منه
مانع في الغالب وذلك مثل لو كنت حاضرا أمس افعلت كذا ولا عطيتك كذا ولقضيتك
دينك اده منها بالقطعة فحصل أن ما ذهب عليه المصنف في الجائز هو قول ابن القاسم
وأشهب وأصبخ واقتصر عليه ابن الحاجب وصدر به عياض وابن شاس وابن عرفة

وصححه

عليه لانه طرف قضية شرطية والطرف لا يرجع اليه تقييد ولا غيره من الامور السابقة وقوله
لنه راجع الى المعلق عليه أي من حيث التعليق فهو راجع الى الحقيقة فظهر أن على ابن رشد في اعتراضه على ابن
القاسم در كل من وجهين أحدهما ظنه أن الشرط راجع للدخول وليس كذلك بل هو راجع للربط وثانيه ما ظنه أن التقييد
بالشرط كالتيه بدلا لاستثناء وليس كذلك كما يأتي قاله العلامة ابن مبارك في تقييده الذي أشار له

(أوصرف المشبهة الخ) قول مب هذا قول ابن القاسم الخ مقتضاه ان ابن القاسم يخالف مطلقا ومنه في المقدمات وهو المناسب للتوجيه المتقدم ومقتضى ما في البيان انه لا يخالف الامع قيام البينة وقول مب وذهب ابن الماجشون الخ هو أيضا قول أصبغ وابن حبيب وروى عن مالك واختاره غير واحد كابن رشد قاله ابن ناجي فار في البيان وهو الذي وجهه القياس والنظر لان قدر الله وقضاه ومشيئته هي ارادته اه وأشار القرافي في الفرق الثالث من قواعده الى التوفيق بما حاصله انه لو جزم بحول الفعل المعلق عليه سبب الإطلاق لم ينفعه الاستثناء كما قال ابن القاسم ولولم يجزم بجعله سببا لفته به كما قال غيره اه وتبعه المقرئ في قواعده قائلا وهو تفسير عند المحققين وحكاية ابن عبد السلام عن بعض شيوخ المشارقة وقال لا يلتفت اليه اه وقال ابن عرفة عقب كلام القرافي من تأمل توجيه القولين أي الآتي له بان له سقوط هذا الكلام ومخالفته لثبوت الاشياخ في جعل المشبهة على الخلاف حسبما مر الشيخ كغيره اه وبالجمله ففي اتفاق القولين في ان فعلت كذا ان شاء الله فانت طالق أو أنت طالق ان فعلت كذا ان شاء الله مع دعواه في هذا رد الاستثناء للفعل واختلافهما ثالثا هذا ان احق للثالث الثاني وقامت عليه بينة الاول للقرافي والثاني للاكثر مع المقدمات والثالث للبيان والله أعلم وقول مب وابن (١٠٧) عرفه جعله شرطا الخ فيه ان ابن عرفة لم يجزم بذلك بل كلامه يفيد ان ما لان رشد أقوى لقوله والاستثناء في البين بالله هو الاصل الخ فتأمله فقلت مراد مب ان ابن عرفة جعله في جوابه المذكور شرطا وهذا لا يقتضي انه جزم بذلك بل ولا جحه فتأمله وقول مب قلت ومقتضى الجواب الخ صحيح ان ذلك مقتضاه لكن قال هوني ان كلام ابن رشد وغيره صريح في أن الخلاف في الآن يشاء الله أيضا ولذا سلم صر اعترض ابن رشد على ابن القاسم في الآن يشاء الله وردده في ان شاء الله فانه قال انما يتضح هذا في الآن يشاء الله اذ معناه أنت طالق ان دخلت الدار الآن يشاء الله أن

وصححه في الشامل وصرح ح بأنه المشهور فلا ردك على المصنف والله أعلم (أوصرف المشبهة الى معلق عليه) قول مب وذهب ابن الماجشون وأشهب الى أنه لا يطلق عليه ولو دخلت لخصوصية له ما بذلك فقد قال ابن ناجي عند قول المدونة ولو قال أنت طالق ان شاء الله تعالى لزمه الطلاق ولا تنبأه وكذلك تنبأه في عين بطلاق على فعل بعد ذكر الفعل أو قبله فلا تنبأه اه منها باقظها ما نصه ما ذكره متفق عليه صرح به ابن رشد واختلف اذا علق المشبهة على معلق عليه مثل أنت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله قال ابن القاسم لا ينفعه وهو المشهور وروى انه يتقعه قاله أشهب وابن الماجشون وأصبغ وابن حبيب وروى عن مالك واختاره غير واحد كابن رشد اه وقول مب وان عرفه جعله شرطا على ظاهره يقتضي أن ابن عرفة جزم بذلك وفيه نظر لخالفته لما نقله عنه من أن ذلك محتمل بل كلامه يفيد ان ما قاله ابن رشد هو أقوى الاحتمالين لقوله والاستثناء في البين هو الاصل الخ فتأمل به بانصاف وقول مب قلت ومقتضى الجواب المذكور ان قال هذا الآن يشاء الله يلزمه فانه يقتضي انه لم يطلع على نص في ذلك وفيه نظر فان كلام ابن رشد وغيره صريح في أن الخلاف في الصورتين ان شاء الله والآن يشاء الله ولذا سلم صر اعترض ابن رشد على ابن القاسم في الآن يشاء الله وردده في ان شاء الله فانه قال في حاشية ضج مانصه انما يتضح هذا اذا كان الاستثناء بالمشبهة بلفظة ان كقوله أنت طالق ان

أدخلها فإطلاق فاذ طلق عليه بالدخول كان مقتضيا لوقوعه بدون المشبهة وكذا أنت طالق لا دخلن الدار الآن يشاء الله معناه الآن يشاء الله عدم الدخول فاذ طلق عليه بعدم الدخول كان مقتضيا انه بدون المشبهة وأما ان قالوا ظاهر قول ابن القاسم لان أنت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله معناه ان دخلت الدار دخولا مقرونا بالمشبهة فذا طلق عليه بالدخول كان ذلك لان الدخول المقرون بالمشبهة قد وقع وان لم يطلع على ذلك لانها ذلك وعلوم ان الدخول وقع بالمعنى اتعاهو المشبهة وهذا بعينه مذهب القدريه أي القائلين بان العبد خالق لافعاله اه وهو عين ما قاله أبو العباس بن المبارك في المعنى اذ قال في تقييده الذي أشار له مب بعد كلام ابن رشد وهذا لا يصح لوجوه أحدها انه ليس المعنى ما ذكره بل هو عكس المعنى وذلك ان الشرط اذا قيد به كلام فانه يجب أن يتبعه اثباتا ونفيًا فاذا قلت مثلاً أكرم ربعة ان جؤك وجب ان يكون الاكرام ثابتا ربعة على أن يقصر على الجائزين منهم لا على أن يجرم الجائزين منهم كما ظن أبو الوليد ثم قال وبالجمله قابو الوليد توهم ان الشرط كالاستثناء الذي هو من النبي اثبات وبالعكس ثم أطال في ذلك ثم قال وانما بسطت الكلام في هذه المسئلة لاني ما رأيت أحدا من شيوخ المذهب يعترض على ابن رشد رضى الله عنه بل يسلمون كلامه ويحاولون أجوبة متكلفة اه وقد خفي عليه كلام صر المذكور كما خفي عليه كلام في غ

تكميله فانه اعترض كلام ابن رشد - دعبل ما لصر والحق ما قاله ابن رشد وماردوا به عليه من الامثلة كلها قاط اذ الشرط فيها كلها على بابه قطعاً أي جى به للتقييد والاحتراز عن صورة المفهوم وأما الشرط في مستلثنا فلا يمكن أن يكون على بابه على مذهب أهل السنة وانما هو في المعنى كالاتثناء كما في اليمين بالله الذي هو الاصل وقد قال القمى عن ابن الموارز الاستثناء كل ما كان فيه ان مثل ان شاء الله وكل ما كان فيه الا اء وهو نص في أن ان شاء الله كالاتثناء الحقيقي والله أعلم وقد اعترض على ابن المبارك معاصره أبو القاسم العمري في تقييده واعرض عليه ما عايناه من بعض من معاصره ما وبعض ذلك عن اصابه الغرض بعزل وفيما ذكر كفاية لمن يفعل ^١ قلت وفيه نظر من وجوه اء حدها انه سلم تسليم صر اعترض ابن رشد على ابن القاسم في أن الأن يشاء الله وذلك مبنى على رجوعه للتعلم المعلق عليه نفسه وهو خلاف التحقيق المتقدم من رجوعه في الحقيقة للربط والسببية فيكون المعنى حينئذ انى جعلت الدخول مثلاً لسبب الاطلاق الا أن يشاء الله عدم جع - له سبباً ومشيئة الله ذلك لاتعلم كما هو فيجوز عليه للشك عند ابن القاسم خلافاً لابن المباحثون ثانياً انه جعل ماقاله صر عين ماقاله ابن المبارك وفيه نظر واضح فان صر جعل المشيئة راجعة للفعل المعلق عليه نفسه ولذا سلم الاعتراض (١٠٨) في الأن يشاء الله وابن المبارك جعله راجعة للربط والتعليق للامعلق

عليه من حيث ذاته ولذا رد الاعتراض من أصله وهو الحق ويؤيده جريان الخلاف في الأن يشاء الله أيضاً به يكون كل من القولين جارياً على مذهب أهل السنة لان المعنى في قولنا أنت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله انى جعلت دخول الدار سبباً للاطلاق ان شاء الله تلك السببية وفي الأن يشاء الله الأن يشاء الله عدم السببية المذكورة ومشيئة الله لذلك لاتعلم كما تقدم فنجز عليه عند ابن القاسم بمجرد الدخول للشك ولا شئ عليه عند مد الملك لاقاء الشك وكل منهما أول قائل بان كل راجع في الوجود بمشيئة الله

دخلت الدار الا أن يشاء الله اذ صرف الاستثناء الى الفعل معناه أنت طالق ان دخلت الدار الا أن يشاء الله ان أدخلها فلا طلاق فاذا طلق عليه بالدخول كان مقتضياً لوقوع الفعل المحلوف عليه وهو الدخول بدون المشيئة وقوله أنت طالق لا تدخلن الدار الا أن يشاء الله معناه الا أن يشاء الله عدم الدخول فاذا طلق عليه بعدم الدخول كان مقتضياً ان عدم الدخول بدون المشيئة وأما في الاستثناء الا لغيره من متعجب بل الظاهر قول ابن القاسم لانه اذا قال أنت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله كان معناه ان دخلت دخولا مقرر وبأبالمشيئة فاذا طلقت عليه بالدخول كان ذلك لان الدخول المقرر بالمشيئة قد وقع وان لم تطلق كان لا يتقاه ذلك ومعروف ان الدخول وقع فالتنفي انما هو المشيئة وهذا بعينه مذهب القديرة أى القائلين بأن العبد خالق لافعاله اء محل الحاجة منه بلفظه وهذا الذى قاله صر هو عين ماقاله أبو العباس بن المبارك في المعنى اذ قال في تقييده الذى أشار اليه مب بعد أن ذكر كلام ابن رشد مانعه وهذا الذى قاله أبو الوليد بن رشد لا يصح لوجوه أحد هما ليس المعنى ما ذكره بل هو عكس المعنى وذلك أن الشرط اذ قد به كلام فانه يجب أن يتبعه انما او فنياً فان كان الكلام المقيد مبتدأ كان الشرط على وفقه وان كان الكلام منفعياً كان على وفقه فاذا قلت مثلاً اكرم ربيعة ان جاؤك وجب أن يكون الاكرام ما ثار ربيعة على أن يقصر على الجائين منهم لا على أن يخرج الجاؤون منهم كما ظن أبو الوليد ثم ذكر أمثلة ثم قال وبالجملة فأبو الوليد قد

فعلى ثالثها ان قوله وقد خفي عليه كلام صر الخ مبنى على انه عين ما لابن المبارك وقد عرفت ما فيه والظن كلامه انه لم يحقق عليه ذلك بل هو دائر بين التسليم وذلك في الأن يشاء الله والتسكف وذلك في ان شاء الله رابعها ان قوله والحق ما قاله ابن رشد الخ غير صحيح اذ كيف يكون هو الحق مع خروج اللفظ عليه عن مدلوله ومع ما يلزم عليه من جرى ابن القاسم على خلاف مذهب أهل السنة وحاشى من هو أدنى منه جرأت من ذلك خامسها ان قوله وماردوا به عليه من الامثلة الى قوله وأما الشرط في مستلثنا فلا يمكن الخ فيه نظر بل كونه على بابه ممكن على مذهب أهل السنة فانه جى به للتقييد والاحتراز عن صورة المفهوم بدليل أن صاحب المشيئة لو كان ممن تعلم مشيئته لسئل هل شاء أن يجعل الدخول مثلاً لسبب الاطلاق فيقع أم لا فلا يقع سادسها ان قوله كما في اليمين بالله الخ فيه نظر فان جعل ان شاء الله في اليمين بالله بمعنى الاستثناء جعل له على غير مدلوله لعارض شرعى فلا يقاس عليه غيره كما اشار له غ في تكمه لى رده اعترض ابن رشد المذكور وكلام ابن الموارز يحتمل تخصيصه باليمين بالله بل هو الظاهر فلا يدل فيه. والحاصل ان قولنا أنت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله هو بمعنى الاستثناء راجع للمعلق عليه نفسه وهو ما لابن رشد أو شرط على بابه راجع للمعلق عليه أيضاً وهو ما لصر أو هو شرط على بابه راجع للمعلق لا للمعلق عليه نفسه وهو ما لابن المبارك

وهو الحق وأما الآن يشاء الله فيتحذف فيه ما لا ينزله وصر والحق فيه أيضاً ما لا ينزله المبارك أذيعه كل البعد أن يقول فيه أحد بالزوم مع رجوعه للمعلق عليه نفسه فلا جرم أن ابن القاسم انما أئزم فيه الطلاق للمعنى الذى بينه العلامة خاتمة المحققين ابن المبارك رحمه الله تعالى فتأمل ذلك كله بانصاف والله الموفق عنه (تنبيه) يقول ابن رشد لأن قدر الله وقضاه الخ يفيد أن القضاء والقدر مترادفان بمعنى الإرادة وهو خلاف ما عليه الجمهور وقد نقل في المسئلة شارح خطبة الافية أقوالاً وقال جس اعلم انه اختلاف هل هما بمعنى واحد وهو تعلق العلم والإرادة في الازل بالاشياء على ما هي عليه فيما لا يزال أو هما مترادفان وهو مذهب الاكثرين ثم قال الاكثر من هؤلاء القدر سابق على القضاء فالقدر هو ما مر والقضاء ابراز الكائنات فيما لا يزال على وفق القدر السابق أى فهو حادث وقيل عكسه فيعكس تفسيرهما وعزى لامتكلمين وقيل هما معاً حادثان والقضاء سابق وهو حصول جميع الاشياء في اللوح المحفوظ بجملة والقدر ابرازها مفصلاً شيئاً بعد شيئاً على وفق القضاء ذكره ابن زكري في تظمه والشيخ السبسي في شرح مسلم وقيل عكسه وانظر بقية الاقوال في شرح الحصن ١٥٩ بج معنى في فصل الدعاء من الحصن وبطلق القدر أيضاً بمعنى المقدور وهو أفعال العباد كفى كلام السبكي وقرره به (١٠٩) المحلى ونصم حاو القدر وهو ما يقع من العبد المقدر في الازل خيره وشره كاشان منه

كلامه هذا توهم أن الشرط كالاستثناء الذى هو من النفي الثابت ومن الالفاظ نفي ثم أطال في ذلك وقال فى آخر كلامه وانما بسطت الكلام في هذه المسئلة لاني ما رأيت أحداً من شيوخ المذهب يعترض على ابن رشد رضى الله عنه بل يسلمون كلامه ويحاولون أجوبة متكلفة اه وقد خفي عليه كلام صر السابق كما خفي عليه كلام غ في تكميل التقيد فانه قد اعترض كلام ابن رشد قائلاً في آخر كلامه ما نصه بيانه ان قوله أنت طالق ان قلت ان شاء الله قى ما هي انه شرط تعقب شرط قبله على انه معلق به والقاعدة أن الشرط اذا تعقب فعلا مستنداً أن يؤثر في وقف استناده على الشرط لان يؤثر في وقف نقض الاستناد المذكور كقولك اضرب أربعين جلدة هذا ان قذف حرا عقيفان كان عبداً فقولك ان كان عبداً مؤثراً في استناد ضرب أربعين بمعنى وقفه على الشرط الاخير وهو كونه عبداً وجملة على تأثير الشرط في نقض الاستناد وهو عدم ضرب المذكور رجل له على غيره مدونه لا يصح للمعارض شرعى كفى اليمين بالله فتأمل اه منه بل نظره قلت والحق ما قاله الامام أبو الوائدين رشد وماردوا به عليه من الامثلة كاه ساق اذ تلك الامثلة كلها انظر فيها على بابها قطعاً وانما أتى به فيها للادح ترا زادوا لا الاتيان به لكان الحكم شاملاً لا متطوق والمفهوم أنى بالشرط علمنا أن ذلك الحكم مقصور على صورة المتطوق وان اللفظ هو حكماً آخر وهذا امر يدهى لا يخفى على أصغر وليد فكيف بالامام الجليل أبى الوائدين

بمختلفه مواراته اه والمراد به في حديث الامان المعنى الاول لانه لا معنى للايمان بالمقدور ثم وصفه فيه بالخبرية والشرعية من باب وصف التعلق بكسر اللام بوصف المتعلق بنقحه او الالفه وذلك المعنى كله خير وكما الخبرية والشرعية انما هي باعتبار كونه فعلاً للعبد وبالله تعالى التوفيق (أو كان لم تخطر السمة الخ) قلت سئل ح عن شخص خاص آخر فقال أحد هما وكأنته المظلم خفيت على حرام ان لم تصفني الله منك فكنت يومين أو نحوهما فاصابه مرض فقتله والخمسة في عرفهم كناية عن الزوجة فأجاب

بان الظاهر ان هذا من الحلف على المغيب كان لم تخطر السمة غداً المشهور انه بنجر عليه الطلاق فان غفل عنه حتى وقع الحلف عليه فهل يطلق عليه أو لا قولان اه بخ وقول ز وفي الموطأ أنشأت الخ هو بفتح الهمزة وسكون النون أى ظهرت وقوله بحرية بالرفع فاعل ورواه الشافعي بالنصب على الحال وغدية قال الباجي أهل بلدنا برونه بالتصغير وقرأنا أبو عبد الله البصري وضبطه لي بخط يده بفتح الغين وهكذا حدثني حافظ عبد الغنى عن حمزة بن محمد الكناشي اه (تنبيه) يقول في جامع الدرر لم يكنونة نقل ابن رشد في سماع ابن القاسم من كتاب السلطان ثلاثة أقوال فمن يقول انه يعلم متى يقدم فلان أو وقت نزول المطر أو حدوث الفتن والاهوال وما يستتر الله به من الاخبار وشبهه من المغيبات فقبل انه كافر يجب قتله من غير استتابة وقيل بعد الاستتابة وروى عن أشهب وقيل بيزع ويؤذب وهو سماع ابن القاسم في كتاب السلطان اه ومثله ابن ناجي عن ابن رشد أيضاً وكذا في ح عن البيان كما نقله جس على الرسالة ونقل مثله القرافي في الفروق والاثني عن جامع المقدمات وزادوا عن ابن رشد وليس اختلافاً في قول بل اختلاف في حال فان قال ان الكواكب مستقلة بالتأثير قتل ولم يستتاب ان كان بسره لانه زنديق وان أظهره فهو مرتد يستتاب وان اعتقد ان الله هو الفاعل عند هازجر عن الاعتقاد الكاذب لانه بدعة مسيسة لعدالة ولا يحل لمسلم تصديقه قال

والذي ينبغي أن يعتد فيما يصبون
 أن ذلك على وجه الظن الغالب نحو
 قوله عليه السلام إذا أنشأت بحجرة
 الخ اه وقال الأبي قال ابن العربي
 فليس لأحد أن يدعي علم أحدها أي
 الخمس في قوله تعالى أن الله عنده علم
 الساعة إلا به في قال ينزل المطر
 غدا أو أكسب فيه كذا كفروا
 استند في نزول المطر إلى أمارة أن الله
 تعالى لم يجعل لواحدة منهن أمارة
 إلا ما جعل للساعة وكذلك أن ادعى
 علم ما في الرحم الآن يستند في ذلك
 للتجربة كقول الطبيب أن كان الثقل
 في الجانب الأيمن أو كانت حلقة تديه
 هي السوداء فالولد كروان كان
 أحد الأمرين في الإسم فالولد أني
 اه (أربعه لا يعلم الخ) قلت قال
 في صمغ أصبغ من كتاب الإيعان
 بالطلاق وسئل عن رجل قال لرجل
 أنا والله أتيتك منك وأشد حبا لله
 ولرسوله وأمر أنه طالق البتة قال
 أوله حائنا قيل له فلو قال امرأته
 طالق أن لم يكن فلان أتيتك منك
 وأشد حبا لله ولرسوله منك قال أن
 كان ذلك في رجل من أصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وقد عرف
 فضله مثل أبي بكر وعمر فلا شيء عليه
 وإن قال ذلك لأهل هذا الزمان فهو
 حائث الآن يعلم من ذلك الذي حلف
 عليه فسقائنا فأرجو أن لا يكون
 عليه شيء ابن رشد ههنا مسألة
 صحيحة يئنه على أصولهم فيمن حلف
 على غيب لا يعلم حقيقة أنه حائث اه

وأما الشرط في مسئلتنا فلا يمكن أن يكون على يده من الاتيان به للتعقيد والاحتمال
 صورة المفهوم على مذهب أهل السنة والمجاهد في المعنى كالأستثناء كما في العين بالله الذي
 هو الاصل وكافي أنت طالق إن شاء الله على مذهب الشافعي وأبي حنيفة وكافي مشبهة
 فلان كقوله أنت طالق إن شاء زيد أو الآن إن شاء زيد وليس عندنا شرط غير هذا يساوي
 الاستثناء في المعنى وقد نص ابن الموزاني أن إن شاء الله استثناء كالأن شاء الله ولا استثناء
 الحقيقي ونقوله أبو الحسن اللغوي في تبصرته وقبيله قال في كتاب الإيمان والنذور ما نصه
 وقال محمد الاستثناء كل ما كان فيه أن مثل قوله إن شاء الله والآن مثل أن يحلف أن فعل
 كذا الآن وكل ما كان فيه الامتناع أن يحلف أن كنت صحبت اليوم قرشيا الا فلا وإن
 أكلت اليوم طعاما الا لحافه هذه الثلاثة الأوجه استثناء اد منها باللفظها مع اسقاط شيء يسير
 لم تدع الحاجة اليه وقد اعترض على ابن المبارك معاصره فاضى الجماعة أبو القاسم العمري
 في تقييده واعترض عليه - حامعا بعض معاصريه ما تركت جلب ذلك اختصارا مع أن
 بعض ذلك عن اصابة الغرض بمعزل وبعاد كرت كفاية لم يعقل والله أعلم (تنبيه) اه
 كلام ابن رشد هذا الذي كثر فيه القيل هو في المقدمات وهو خلاف ماله في البيان من أنه
 ينفعه عند ابن القاسم أيضا أن رده للفعل وقد أشار إلى ذلك في باب العين عند قوله
 كالأستثناء إن شاء الله الخ فانظر مذكره أيضا العلامة ابن هلال في مسائل النباهة والإيمان
 من الدر المنثور ونصه وفي رسم ان خرجت من صمغ عيسى من الإيمان بالطلاق وإن قال
 لأمر أنه ان فعلت كذا الآن يقدر الله فأن طالق ان فعله فهي طالق ابن رشد لا شهب في
 المجموعة لأشئ عليه وهو الذي يوجب القياس والنظر لان قدر الله وقضاه ومشئته هي
 ارادته كذا ذكره في المسئلة المتقدمة ثم قال ولو قال ان فعلت كذا الآن إن شاء الله فأن طالق
 لنفعه استثناءه عند الجميع إذ قد نص على رد الاستثناء إلى الفعل بذكر ما به عقبه قبل
 الطلاق وما روى عن ابن القاسم ان الاستثناء بمشئته الله في العين بالطلاق غير عامل وإن
 رده إلى الفعل معناه إذا ادعى ذلك مع قيام البينة عليه فلا يصدق في ذلك خلافا لابن
 الماجشون وقد قال ابن دحون لو قال لأمر أن فعلت كذا الآن إن شاء الله فأن طالق
 ففعلت لحنت على قياس هذه الرواية قلت اقتضى قول ابن رشد ههنا أن ابن القاسم لا يجانب
 ابن الماجشون في دعواه رد الاستثناء بمشئته الله سبحانه إلى الفعل الامع قيام البينة عليه
 ومقتضى قوله في المقدمات انه يحالقه في ذلك وإن لم يتم بيشة ثم قال وأشار القرافي إلى أن
 قول ابن الماجشون وفاق لقول ابن القاسم وتنبيهه وقد رد ذلك في الفرق الثالث من
 قواعده بأن من الأحكام ما جعل الشارع لها أسبابا يبدى المكلف ان شاء وهو التعليق قال
 فقول عبد الملك أن أعاد الاستثناء على الفعل معناه أراد أن ذلك الفعل المعلق عليه لم أجزم
 بجعله سببا للطلاق بل فوضت جعل السببية إلى مشئته الله ان شاء جعله سببا والا فلا قال
 وعلى هذا التقدير لا يكون الفعل سببا فلا يلزم فيه شيء اجماعا ولا يكون هذا خلافا لما لا
 وابن القاسم مع أن صاحب المقدمات حكاها خلافا قال فاذا أجل قول عبد الملك على
 ما ذكرناه فلا أشكال ويصير المدرك مجمعا عليه والا فلا تعقل المسئلة ولا تظهر لها حقيقة اه

وحاصله أنه لو جزم بجعل الفعل المعلق عليه سببا للطلاق لو افق عبد الملك ابن القاسم على عدم أعمال الاستثناء بالمشيئة ولو لم يجوز بجعله سببا لدفع ابن القاسم عبد الملك في أعمال الاستثناء وتبع القاضي أبو عبد الله المقرري رحمه الله القرافي في هذا في قواعد فائلا وهو تفسير عند المحققين وحكاية ابن عبد السلام عن بعض شيوخ المشاركة وقال لا يلتفت اليه اه منه بلفظه ونقل ابن عرفة كلام القرافي مختصرا وقال عقبه مائنه قلت من تأمل ما قدمناه من توجيه القولين بأن له سقوط هذا الكلام ومخالفته لفهم الاشياخ في حل المسئلة على الخلاف حسبما مر للشيخ كغيره اه تذكروا كلام البيان ومخالفته ومناقضته لكلام المقدمات وقال عقب ذلك مائنه ففي اتفاقهما في قوله أنت طالق ان فعلت كذا ان شاء الله مع دعواه رد الاستثناء للفعل على عدم حشوه واختلافهما فيه فالتها هذا قامت عليه نيته للقرافي والاكثر مع المقدمات والبيان اه منه بلفظه قلت كلام الامام أبي عبد الله بن عرفة غير واف بالمردود ان سلمه غير واحد من المحققين فان فرضه الخلاف في مثله يقتضي أنه اذا تعين رد الاستثناء الى الفعل كقوله ان دخلت الدار ان شاء الله فانت طالق أنه ليس من محل الخلاف وانه نافع باتفاق عند الجميع وهو ظاهر كلام ابن هلال السابق أيضا وليس كذلك بل كلام المقدمات وغيرها يفيد أن ابن القاسم يقول لا تستفعه المشيئة أيضا وبذلك يلزمه ما ذكرناه فلو قال في اتفاقهما في قوله ان فعلت كذا ان شاء الله مع دعواه في هذا رد الاستثناء للفعل على عدم حشوه واختلافهما فيه فالتها هذا ان احتمل كالمثال الثاني وقامت عليه نيته للقرافي الخ لمسلم من ذلك فنامسلة بانصاف والله أعلم * (تنبيه * وفائدة) * قول أبي الوليد بن شد رحمه الله لان قدر الله وقضاه الخ يفيد أن القدر والقضاء مترادفان وأنهما معا بمعنى الارادة وهو قول قوي لكن الجمهور على خلافه وقد حصل في المسئلة شارح خطبة الالفية أقوالا ونظمت محصل كلامه فقلت

وفي تباين القضاء والقدر * أو الترادف خلاف اشتهر
والاول المعزول للجمهور * والثاني قول ليس بالمهجور
ثم عليه هل هما ارادة * أو قو وعلم أو هما وقدرة
ثم على الاول أيضا اختلف * على أقوال بل فهالك ما عرف
فيسل القضاء ارادة ثم القدر * ايجاد ممكن وعكس ذا اشتهر
وللسنوسى الامام وقعنا * نعلق القسندرة والعلم معا
في أزل قبل قدر ثم القضاء * اجراء ممكن بوفق ماضى
أو قدسرتعلق الارادة * في أزل فحصل الافاده
ثم الارادة بحكم خبرى * قضى وهذا للقرافي السرى

فقضاء الله مثلا زيدا بالسعادة على ما للقرافي ارادة سعادة له مع اخباره بكلامه وقولى في البيت الثاني والثاني الخ يقر بأغيره بالاستقامة الوزن وهو سائغ والله أعلم (فان لم يدعيا بقينا طلقنا) قول ز الآن يتبين خلاف ما جزم به أحدهما أو هما الخ الصواب حذف قوله أو هما لا يصح عقلا أن يتبين خلاف قولهما معنى مثال المصنف ولا في المثال الذى

* (مسئلة) * قال البرزى سئل ابن أبي زيد عن حلف بالطلاق ما أنا الا فلان بن فلان يعنى أباه فاجاب لاحث عليه وأجاب القاسم بأنه حاث لأنه عين غموس قال البرزى قلت ان كان مقصده انه ينسب الى أباه لا الى غيره فهو يار في عينه وان أراد في نفس الامر فيجوز على العين على غلبة الظن انه كالشك والوهيم ولهذا قال غموس (فان لم يدعيا يقينا الخ) قول ز ما جزم به أحدهما أو هما الخ الصواب حذف قوله أو هما إذ لا يصح عقلا أن يتبين خلاف قولهما معا في مثال المصنف ومثاله لان للمقتضين لا يجتمعان ولا يرتفعان نعم يمكن ذلك في نحو حلف أحدهما انه أبيض والاخر أنه أسود لانهما ضدان وهما قدر يرتفعان فينجز قول مب عن طق جزم اللغوى بعدم التخيير الخ فيه تقدر لان اللغوى قد صرح بوجود الخلاف في المسئلة والعذر لطفى ان ابن عرفة لم ينقل أول كلام اللغوى الذى فيه حكاية الخلاف وإنما نقل آخره فاعتبره والكلام الله وقوله اذ لا وجه للتخيير وهو يحد مخرجا الخ فيه نظر بل له وجه وجيه وهو تعليقه بالطلاق بزمن يمكن بلوغه ما معا اليه عادة

زاده هو لان النقصين لا يجتمعان ولا يرتفعان نعم يمكن ذلك في مثال آخر تخلف أحدهما
 انه أبصر والاخر أنه أسود مثلاً لانهما ضدان وهما قد يرتفعان فتأمل (أو ان لم
 أطلقك رأس الشهر البتة الخ) قول مب جزم اللغوي بعدم التحيز في الحلف بالبتة
 الخ هذا الكلام كله لطفى كما ذكره آخر وقد سلمه كما سلمه تو وفيه نظر من وجهين
 أحدهما ان اللغوي قد صرح بوجود الخلاف في المسئلة ونصه واختلف اذا قال
 أنت طالق ان لم أطلقك فقال مالك هي طالق حين تكلم بذلك وقال أيضاً يقع عليه
 طلاق حتى ترفعه وبوقعه السلطان واختلف اذا رفعتة هل يطلق عليه بالخضرة اذ
 لا فائدة في الصبر أو بعد أن يضرب له أجل المولى رجاء أن ينفي عن مهاتن القيام بالطلاق
 واختلف أيضاً اذا ضرب أجلاً فقال أنت طالق ان لم أطلقك رأس الهلال واحدة
 أو أنت طالق ثلاثا ان لم أطلقك رأس الهلال ثلاثا أو أنت طالق ثلاثا ان لم أطلقك رأس
 الهلال واحدة وأنت طالق واحدة ان لم أطلقك رأس الهلال ثلاثا فليل لاني عليه
 الا ان وهي أيمان فيجب حتى يبرئ فعل الطلاق الذي حلف أن يفعله أو يأتي الاجل
 بحسنه ان لم يفعل فيقع عليه الطلاق الذي أزم نفسه ان لم يطلق وقيل يجعل عليه
 الطلاق الا ان قال أنت طالق ان لم أطلقك يجعل عليه الا ان طلقه وكذلك اذا جعل
 برمه بطلقة وحسنه ثلاث أو برمه ثلاث وحسنه واحدة فانه يجعل عليه اثنى الطلاقين وهي
 واحدة لانه طلاق الى أجل لما كان لا بد له من أحد الطلاقين في برأ وحسن وأرى ان قال
 أنت طالق واحدة ان لم أطلقك رأس الهلال ثلاثا ان لم يطلقك الخفت وهي واحدة فان
 هو أراد أن يطلق ثلاثا بان وان لم يطلق كان حائثا واحدة وقد جعلت وان اقتضت العدة
 قبل وقت الخشب بان واحدة وان قال أنت طالق ثلاثا ان لم أطلقك رأس الهلال واحدة
 لم يجعل بطلقة البر ثم قال بعد أسطر وان حلف بالثلاث ان لم أطلقها قبل الهلال ثلاثا
 لم يجعل أحد الطلاقين قال محمد لان له مندوحة أن يصالح قبل الاجل فلا تلزمه الا واحدة
 اه منه بلقطه من أوائل كتاب الايمان بالطلاق فهذه الصورة التي قال فيها وان حلف
 بالثلاث الخ هي احدى الصور الاربع التي صرح فيها بالاختلاف وأتى بها آخر كما ذلك
 بين ان له فيها اختيار الاحد القولين والعذر لطفى ان ابن عرفة لم يقل أول كلام
 اللغوي الذي قدمناه وانما نقل آخره فاعتبر به جزم بان اللغوي جزم بعدم التحيز وقوع فيما
 ترى والكمال لله تعالى ثانياً ما قوله اذا لوجه للتحيز وهو يجب مخرجا بالمصالحات الخ بل له
 وجه وجيهه باد لكل منصف فيه وهو تعليق الطلاق بزمن يمكن بلوغه ما معاليه
 عادة فانه قد أزم نفسه الطلاق الثلاث عند رأس الشهر قطعاً بالاسبيل الى انفسه ان
 بقيت في عصمته أو طلقها طلاقاً رجعياً فلم تنقض عدتها عند رأس الشهر وهذا أمر يسلم
 طنى وغيره فالمسئلة اذا كن قال لزوجه أنت طالق رأس الشهر ثلاثا وكمسئلة من قال
 لزوجه وقد كان طلقها واحدة أنت طالق رأس الشهر طلقين ولاشأنه يجعل عليه
 الطلاق في هاتين وتحرم عليه فيها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره والعلة فيها
 معان النكاح فيها قد صار مؤجلاً فأنشبهه بنكاح المتعة كسائر مسائل الطلاق المؤجل

فانه قد أزم نفسه الطلاق الثلاث
 عند رأس الشهر قطعاً بالاسبيل له
 الى نفسه ان بقيت في عصمته أو
 طلقها طلاقاً رجعياً فلم تنقض عدتها
 رأس الشهر وهذا أمر واضح فهو
 كن قال أنت طالق رأس الشهر ثلاثا
 أو طلقين وقد كان طلقها واحدة
 فيخبر عليه قطعاً ولم يلهتموا الكونه
 يجب مخرجاً من الثلاث بالمصاحفة
 فكذلك يجب في مسئلة تناوبه تعلم
 ان ما اعتده المصنف هنا وفي ضيق
 تبعاً لابن شماس وابن الحباب هو
 الصواب انظر نص اللغوي وغيره
 في الاصل والله أعلم

(بجـ: آلاف اقراؤه الخ) قول مب
 فان ما يحل المقام عليه الخ فيه نظر
 اذ لو قال اردت زوجتي الميتة في
 طالق لم يصدق في قتيلا ولا قضاء وفيما
 بينه وبين الله تعالى لا يلزمه شيء
 والله أعلم (أو احدا كما طالق) قول
 مب عن ابن عرفة قال المديون
 الخ كذا في ابن عرفة والذي في ابن
 بونس مانصه ابن المواز هذا قول
 المصيرين وروايتهم عن مالك وقال
 المديون وروى بعضهم عن مالك
 انه يحتار منهن واحدة كالعتق اه
 وقول ز فانه يصدق في الفتوى
 الخ محل التصديق اذا اقرب بذلك
 أولا والا فلا في المدونة انظر نصها
 في الاصل * (تسمية) * في فائق
 الوائش روى مانصه سئل القاضي
 أبو عبد الله المقرئ التمساني عن
 رجل قال علي الطلاق لا أفعل
 أولا ففعل فخنث وله أكثر من امرأة
 واحدة ولم يقصد بذلك غير مطلق
 الطلاق فاجاب بالاختيار قال
 ورأيت ذلك أضعف من قوله
 أحدا كن أو امرأتى لأن هذا مقيد
 لفظا ومعنى وذلك مطلق لفظا محتمل
 للتقييد معنى اه ونقل الشيخ نو
 معني عن خط الشيخ مسارة بطرة
 ضج عن أبي عبد الله المقرئ بطرته
 نحو ما ذكره في الفتاوى عنه ثم قال
 الشيخ نو وعندي فيه نظربل
 تطليق الجميع في هذه أولى فتأمله
 اه قلت وبيان مالك مقرئ ان قوله
 احدا كن نص في واحدة لكن لمسلم
 بعدهما طلق الجميع احتسابا بخلاف
 قوله علي الطلاق فانه ليس بنص

بأجل يبلغه عمر الزوجين معا وهذه العلة التي علل بها هنا عدم التخيير وهي كونه يحد
 شجر جامن الثلاث فالمصلحة موجودة في صورتين المذكورتين ومع ذلك لم يلتفتوا اليها
 فكذلك يجب في مستثنائين ابن بونس مانصه ولما أجمعوا على ابطال النكاح الى أجل
 وعملوا المرحل من حل العقد وجب منه في الطلاق المؤجل أن يجعل ايقاعه وقاله عدد
 من الصحابة والتابعين اه محل الحاجة منه بلفظه وفي ابن عرفة مانصه ابن حارث ان قال
 أنت طالق الى مستهل الهلال أو الى وقت يأتي على كل حال فهي طالق وقت قوله اتفاقا
 وسمع ابن القاسم في العدة أن ناسا اختلفوا فيمن طلق الى أجل سمعاه وان عطاء كان يقول
 ذلك فقال مالك لا أقول له ولا لغیره هذه المدينة دار النبي صلى الله عليه وسلم ودار الهجرة فتأ
 ذكروا أن المطلق الى أجل يستفتح بامرأته الى ذلك الاجل وان لم يترك أحد من علمه
 الناس قاله وهذه شبهة المتعة ابن رشد قياسه ذلك على المتعة صحيح اه محل الحاجة منه
 بلفظه وبذلك تعلم أن ما عقدمه المصنف في توضيحه ومختصره تعالى ابن ساس وابن الحاجب
 هو الصواب والحق الواجب تأمله بانصاف والله أعلم (بجـ: آلاف اقراؤه بعد العدين) قول
 مب فان ما يحل المقام عليه تجاوز القسياب الخ كتب عليه شيخنا ج مانصه في هذا
 نظر اذ لو قال اردت زوجتي الميتة في طالق لم يصدق في قتيلا ولا قضاء وفيما بينه وبين الله
 حيث أراد زوجته الميتة فذلك لا يلزمه شيء اه من خطه طيب الله ثراه وما قاله هو الظاهر
 والله أعلم (أو احدا كما طالق) قول مب عن ابن عرفة وقال المديون ورووا الخ كذا
 هو في أصل ابن عرفة والذي في عبارة ابن بونس وهو مراد ما بالحق هو مانصه ابن المواز
 هذا قول المصيرين وروايتهم عن مالك وقال المديون وروى بعضهم عن مالك انه يحتار
 منهن واحدة كالعتق اه منه بلفظه وقول ز فانه يصدق في الفتوى بغير بين الخ محل
 التصديق اذا اقرب بذلك أولا والا فلا في المدونة اثر ما في ق عنها مانصه وان جحد فشهد
 عليه كان كن لانيته اه منها بلفظها قال ابن ناجي عليها مانصه ما ذكره هو المشهور وقيل
 تقبل منه نيته في عينه بالطلاق بعد انكاره اه منه بلفظه * (تبيين) * (الاول) * خرج
 الشاذ هنا على مذهب المدونة في اللعان وعلى أحد الأقوال في انكار الوديعة فقال ابن
 عرفة مانصه وفيها ان جحد فشهد عليه كان كن لانيته اه قلت يرد تخرج قبول قوله
 في النية بعد جحد من قول ابن القاسم في لعانها ان أقامت المرأة بينة ان الزوج قد فها
 وهو شكر حد الان يلاع عن يقبل منه جحد ودفع الحد بالشبهة وتخرج مجها على قبول
 قول المودع ينكر الوديعة فنقوم عليها بينة انها تلفت بزيان حفظ الفروج آ كدم
 الاموال اه منه بلفظه * (الثاني) * اذا قال انسان علي الطلاق أو اليمن على ما جرى به العمل
 أو على الحرام أن لا أفعل كذا وله أكثر من زوجة فخنث فقال أبو العباس الوائش روى في
 الفتاوى والمعايير مانصه سئل القاضي أبو عبد الله المقرئ التمساني رجه الله عن قال علي
 الطلاق أن لا أفعل أولا ففعل فخنث وله أكثر من امرأة واحدة ولم يقصد غير الطلاق
 فأجاب بالاختيار قال ورايت ذلك أضعف من قوله احدا كن أو امرأتى لأن هذا مقيد
 لفظا ومعنى وذلك مطلق لفظا محتمل للتقييد معنى اه منه بلفظه ووجدت بخط بعض

من أدركته من القضاة من أنفق به بهامش الفائت في هذا المحل مانصه وبهذا أنفق سيدي محمد بن عبد السلام بناني وسيدي عيش قال الثاني في فتواه وبه كان يفتي شيوخنا اه من خطه وفي نوازل الشريف العلي بعد نقله كلام الفائت مانصه قيل وقد يقال في الفرق ان احدا كن طالق من باب تحريم واحد لا بعينه وفيما يلزمه من ذلك خلاف وقوله على طلاق أو حرام من باب والله لا كن أو أطلق فيسب بايقاع تلك الماهية في ضمن أي فرد كان والله أعلم اه ونقل الصغير وفي شرح خليل عن بعضهم ان من حلف بالطلاق وله زوجات لزمه فيهن الآن ينوي اه ومثله أنفق سيدي يحيى السراج اه من خط بعضهم اه منها بلقطتها ونقله العلامة الحافظ النوازي الزاهد أبو العباس الماوي وقال عقبه مانصه وقال شيخنا الطاهر انه يلزمه طلاق الجميع كما أنفق به الامام السراج اه من خطه بلفظه وفي نو هنا بعد ذكر فتوى المقرئ مانصه وعندي فيه نظر بل اطلاق الجميع في هذه أولى فتأمل اه منه بلفظه ١ قلت وما قاله من الاولوية ظاهر وجهه أن قوله احدا كما أو امرأ في اللفظ فيها صالح لأن يراد به واحدة بعينها ولا يراد به واحدة لا بعينها ولا يحتمل غير ذلك ومسئلة النزاع محتملة لأن يراد به باقطع النظر عن القصد أو لا لا يكونه يقع ان يكون المعنى على الطلاق من واحدة بعينها ومن واحدة لا بعينها ومن الجميع ولا شك انه لو قصد هذا الأخير لحرم عليه الجميع باجماع وهذا الاحتمال أقوى لما قرر من أدخف المتعلق يؤذن بالعموم وهو بوجوب لزوم طلاق الجميع ويتنمع من أن يجزى في المسئلةتين رواية المصربين والمدينين لأنه يبقى عنه طلاق الجميع ويوجب له التغيير باتفاقهما كما هو مفاد فتوى المقرئ وماوجه به المقرئ فتواه من قوله لان هذا تقدير الخ لم يظهر له وجهه بعد ادعاء ان النظر وكذا التوجيه الذي نقله الشريف فيه فطرقت إلى ذلك كما بانصاف والله أعلم (الآن بيت طلاقها) قول ز أو حكما كما اذا قال ان لم يكن طلاق عليك الخ جزم به هذا ولم يجزم به في ضيق وأطلق في محل التقيد ونص ضيق خليل ويمكن أن يزول الشك أو لا بأن قول ان لم يكن طلاق ثلاثا فقد وقعت عليها تكمله الثلاث لانه بن أحد أمرين أما ان طلقها ثلاثا فلا شك وان طلقها دون الثلاث فهي في عصمة فتقع بقية الثلاث اللهم الآن تنقضي بقية العدة أو تكون غير مدخول بها والى هذا أشار عبد الحميد والله أعلم اه منه بلفظه وقول ز وقال أشهب ينقطع الخ هذه النسبة أصلها لابن حبيب وذكرها ابن عرفة عن أبي محمد في مختصره وسلمها ولكن قدوهم فضل ابن حبيب في ذلك ففي التنبيهات مانصه وقوله في الكتاب في مسئلة الدور في الشك في الطلاق ثم تزوجها الزوج الاول ترجع على تطلقه معناه بانتمى طلقها بانتم منه على مذهب ابن القاسم وابن نافع وأشهب فيما حكاه عنه ابن عبدوس وصححه فضل وروهم ابن حبيب في نقله المذهب الا تخرب احلالها للزوج بعد نكاح ثلاثه أزواج كما رواه ابن حبيب عن مالك وذكره مذهب أصبغ وأشهب قال فضل وانما هو مذهب ابن وهب ورجح ابن حبيب قول مالك وصوبه والذي صوبه يحيى بن عمرو فضل وسائر الناس هو قول ابن القاسم وهو الصواب اذا تأمل اه محل الحاجة منها بلفظها (وحلف ما طلق واحدة) قول مب

(الآن بيت طلاقها) قول ز أو حكما كما اذا قال الخ جزم به هذا ولم يجزم به في ضيق انظر نصه في الاصل وقول ز وقال أشهب ينقطع الخ هذه النسبة أصلها لابن حبيب وذكرها ابن عرفة عن أبي محمد في مختصره وسلمها لكن قدوهم فضل ابن حبيب في ذلك كما في التنبيهات انظر الاصل والله أعلم (أو بدخوله فيها) ١ قلت قول ز على فعل واحد أي من جنس واحد والانفهاما فعلا كما هو واضح وقوله وهذا مما اختلف مكانه فقط فيه نظر ان اختلاف الزمان لازم لاختلاف المكان في نحو هذا (انفت) ١ قلت قول مب لا يدفع الاشكال الخ تقرير الاشكال ان شهادة الاول ان اعتبرت كانت شهادة الثاني ملغاة لانتضاء العدة على مقتضى شهادة الاول وان لم تعتبر لم تكف شهادة الثاني وكون الطلاق والعدة من يوم الحكم لا يجدى لانه بعد تسليم الحكم بذلك (وحلف ما طلق واحدة) قول مب

وقال ابن عرفة الخ كذا نقله غ في تكميله وكذا هو في أصل (١١٥) ابن عرفة وأجحف في نقله بلفظ مقتضى مشهور

المذهب طلاق جميعهن وأفواهم أن
مشهور المذهب عند ابن عرفة
خلاف ما قصر عليه المصنف من
عدم قبول هذه البيعة وليس كذلك
بل المشهور ومذهب المدونة عنده
هو ما اقتصر عليه المصنف وإنما أراد
ابن عرفة الرد على من رتب على
القول بقبول هذه الشهادة لزوم
طلاق واحدة مبهمه فاعترضه بأن
الحارثي على هذا المقال لزوم طلاق

*** (فصل في التفويض في الطلاق) ***

جميعهم والله اعلم (المقويص) *
 قات قول ز ورسول الصواب
 اسقاطه لانه ليس موقعا للطلاق
 ولانا بافيه وانما هو مبلغه وقد
 بحث ح مع ابن عرفة بمثل هذا
 فانظره (وعمل بجوابها الخ) قول
 م وبهو مخالف لما نقله ح الخ
 الظاهر انه لمخالفه لان الظاهر يقع
 به التحريم في الجمله وقد جزم ابن رشد
 في المقدمات بانها اذا اجابت بمثل
 انا اشرب الماء واؤثر بعبدي
 يسقط خيارها ولا تصدق انها ارادت
 بذلك الطلاق ه وهو موافق لما
 لابن يونس قات وقول ز
 ويحتمل ان تمثيل الخ هذا هو الظاهر
 بل التعيين والتشبيه لاجدوى له
 (كمكيتها طائفة) قول م وب
 مشكل من وجهين الخ مبني على
 ان مسئلة ز من باب التعليق
 بمنزلة ان دخلت الدار وكلت زيدا
 فانت طالق وفيه نظر بل هي من
 باب التملك فصدق في المدونة
 وغيرها على ان ان اعطيتي كذا فانت
 طالق تملك بمنزلة فامر بك يدك
 من ح صدقت بمن في المقدمات الخ

ولا يخفى أن أبا راتبني من كذا في معنى أن أعطيتني كذا فتمأمله وانظر الأصل والله أعلم وقول ز

وكذلك ان قال لها اذا أعطيتني ألف درهم فانت طالق انما يوقف الا كفقة حتى أوترد الا
أن يبطاها في الوجهين وهي طائفة فيزول ما يدها ولا يوقف اه منه بلفظه وقال للغمي
مانسه فان قال لها انت طالق على عبدك هذا وعلى عشرة ذنان فرضت لزمنه ذلك
وكذلك ان قال اذا أعطيتني أومتى أعطيتني عشرة ذنان فانت طالق كل ذلك لازم اذا أعطته
ويفتقر الجواب في الوقت الذي اذا أعطته لمزمنه أخذه والطلاق فان قال انت طالق على
عبدك فلم ترض في المجلس لم يلزمه شيء لانه عقد يقتضي الجواب بالحضرة وان قال اذا أومتى
كان ذلك سيدها وان اقترقا ما لم يطل ويرى انها تاركة أو يعضى ما يرى أن الزوج لم يجعل
التملك الى ذلك الوقت ويختلف اذا قال ان أعطيتني هل يحتمل ذلك على المجلس أو وان
اقترا فأو أرى ذلك سيدها اذا قالت نعم وانصرفت على ذلك وان سكنت ضعف قولها اه منه
بلفظه ونقله المصنف في ضيق وسلمه وقال ان عرفه مانسه وفي التملك منها ان قال لها ان
أعطيتني ألف درهم فانت طالق وقت فتقتضى أوترد الا أن يبطاها طائفة فيزول ما يدها
للغمي ان قال اذا أومتى أعطيتني فهو سيدها ولو اقترقا ما لم يطل ويرى انها تاركة
أو يعضى ما يرى أن الزوج لم يجعل التملك اليه ويختلف ان قال ان أعطيتني هل يحتمل على
المجلس أو ولو اقترقا وأراه يدها ان قالت نعم قبل انصرفها اه محل الحاجة منه وبلفظه
فهذه نصوص قاطعة صريحة في أن ذلك من التملك لان تعليق الطلاق الذي لا سبيل الى
حله وقد خفي ذلك كله على نو وعلى مب فوهم صر أوالاقل عنه أو ان في كلامهم
تخريف ما ليس كذلك والكمال لله تعالى فالاشكالان معاسا قاطعان والله أعلم وقول ز عن
ح صدقت بيمين في المقدمات الخ هو كذلك في ح ذكره عن الغمي وغيره لكن تعليل
ابن يونس في الوطء يقتضى انه لا فرق بينه وبين المقدمات رخصه قال بعض فقهاء وكذا
ينبغي لو وطئها فقالت أكرهني وكذب الزوج ان القول قوله وهي مدعية الا كراهه ثم قال
بعد كلام مانسه لانها أقربت بالوطء الذي ينيل ما يدها فدعواها الا كراهه لا يلتفت اليها
اه منه بلفظه وقد أطلق ابن عات في طرده ونصها وان أقربت بالتمكين وادعت الا كراهه
وادعى هو الطوع وحلف وسقط قيامها له رد اليمين عليها فان حلفت أخذت بشرطها
اه منها بلفظها فظاهره أنه لا فرق بينهما فأنما له (وحلف) قول ز انه لم ينوزأ على
الواحدة الخ فيه نظر لان ذلك صادق بما إذا لم تكن له نية أصلا ولا منازعة اذ ذلك وصوابه
حلف انه أراد واحدة أو أنه لم يرد الا واحدة فهو هذا صورة الباجي ونصه يريد أن منازعة لها
أن يقول لم أرد الا واحدة فهذا يحلف على قوله انه لم يرد الا واحدة اه منه بلفظه (والا
فعند الارتجاع) ما قرره ز أوالا هو الذي قاله الباجي وغيره وما ذكره ثانيا عن نت
عليه اقتصر ابن يونس ونصه ابن المواز ويحلف مكانه في المدخول به لان له الرجعة مكانه
فان لم يكن في خلافه لمزمنه الا أن يمين لانها قد بان منه فاذا أراد كاحا حلف على ما نوى
ولا يحلف قبل ذلك اذ لعله لا يتزوجها اه منه بلفظه ونحوه في ق ونقل في ضيق كلام
ابن المواز وزاد عقبه مانسه وقال الباجي وغيره لا يحلف الا عند ارادة الارتجاع لعله
لا يرتجعه هاو لعل ابن المواز إنما ألزمه البين ناجر التحقيق أحكام الزوجية الحاصلة في المطلقة

هو كذلك في ح عن الغمي وغيره
لكن تعليل ابن يونس تصديقه في
الوطء بقوله لانها أقربت بالوطء الذي
ينيل ما يدها فدعواها الا كراهه
لا يلتفت اليها اه يقتضى تصديقه
هو في المقدمات أيضا وقد أطلق ابن
عات في طرده تصديقه بيمين والله أعلم
قلت وقول ز وسد كرم المصنف
تفويضه الخ أي لغير الزوجية يعني
في قوله وله التفويض لغيرها الى
قوله الا أن يتمكن (وحلف) يعني
الا أن يري أن يتزوجها بعد زوج فلا
يمين حينئذ لانه يقول ان لم تصدقوني
فقد أحلها الزوج قاله الغمي وقول
ز انه لم ينوزأ الخ صادق بما
اذا لم تكن له نية أصلا مع أنه
لأنما ذكره حينئذ وصوابه خلف انه
أراد واحدة أو لم يرد الا واحدة
(والا فعند الارتجاع) ما قرره ز
أوالا هو الذي قاله الباجي وغيره
وما ذكره ثانيا عن نت عليه
اقتصر ابن يونس عن ابن المواز قال
في ضيق ولعلها إنما ألزمه البين
ناجر التحقيق أحكام الزوجية في
الرجعية من نفقة وموارثة واستمتاع
عند من يراه اه ابن عرفة وهذا
أحسن لتحقيق حكم الارث بالموت
وقول ابن عبد السلام وتحقيق
النفقة يري ذاته حق عليه يكفي في
وجوبها عليه اقراره اه

(ولم يكرر الخ) قول مب عن ح في هذا الشرط نظر الخ فيه نظر (١١٧) لان من قال أمرك بذلك ونوى به واحدة ثم كرره

ولم ينويه تأسيسا ولا تأكيذا الامانة
لمع أنه يصدق عليه قوله انواها
فأخرج هذه الصورة بهذا الشرط
فتأمل (كنسهاهي) قول ز وأما
بعد البناء الخ ظاهره كان هناك
ما يقتضي التكرار ككلمات أم لا
وهو مسلم في الاول دون الثاني
ابن الحاجب وتقع الواحدة ثم لا تزيد
الافى كلاً أو يكون نسقاً متتوبه
التاكيد اه ونحوه لابن عرفة
انظر نسه في الاصل (وقبل ارادة
الواحدة الخ) هذا رواه ابن القاسم
عن مالك وقال أصبغ هو وهم
واختار قول أصبغ غير واحد وهو
الذي يأتي على المشهور فيما اذا تكرر
المودع الوديعه قال في ضيق واليه
أشار بالاصح هنا (ولانكره الخ)
قلت قال ابن عاشر كانه نصح
بهذا المفهوم لانه ليس منه وهم شرط
وليفيد اختصاص ذلك المفهوم
بالمطلق دون المقيد وعلى هذا فلو
قال فيما رونا كخبرة الامدخولا
بهافي مطلق كان أخصراً وأسلم من
تفريق المسائل وتشتتها ثم قال قوله
فان أرادت الثلاث الى قوله بطلت
في التخيير يظهر لبادي الرأي ان هذا
تطويل مستغنى عنه بقوله وناكر
مخيرة الخ وقوله ولا نكره الخ وقوله
وبطل في المطلق الخ وكأنه حمله على
هذا التصحيح على انه اذا فسرت
لفظه بعد المجلس بالثلاث كانت
المبادرة بالانكار غير بائنة نظر لما
فسرت به وعلى هذا فلو قال سئلت
بالمجلس وبعد فاعتبر تفسيرها كان

طلافاً رجعيان ثقة ومواراة واستماع عند من براه اه منه بلفظه ولما نقل ابن عرفة عن
سماع عيسى بن القاسم أنه يحلف قال بعد ذلك ما نسه ابن رشد قوله ويحلف على ما نوى
يريدان ناكراً ساعة قالت ذلك فان سكت حينئذ لم تكن له منكرتها بعد ذلك وليس عليه
أن يحلف حتى يردمها جعتها قاله في المدينة قلت وكذا نقل الباقي عن المذهب وللصقل
عن محمد يحلف مكانه في المدخول بها وهذا أحسن لتحقيق حكم الارث بالموت وقول ابن
عبد السلام وتحقيق النفقة بردأه حق عليه يكفي في وجوبها عليه اقراره اه منه
بلفظه * (تنبيه) اذا أراد مراً جعتها بعد أن تزوجت غيره تزويجاً يبيع المبونة فلا
عين عليه هذا هو الظاهر ولم أر من نبه عليه ولكن تعليلهم يرشد اليه فتأمل ثم وجدت
الشمي قد نص على ذلك ونصه فان انقضت عدتها ثم أحب أن يتزوجها قبل زوج أحلف
وان كانت قد تزوجت زوجاً ثم طلق لم يكن عليه عين لانه يقول ان لم تصدقوني فقد أحلها
الزوج اه منه بلفظه (ولم يكرر أمرها يدها) قول مب قال ح في هذا الشرط
نظر الخ سلم كلام ح هذا كماله نو مع أن كلام المصنف هو الصواب لان من قال
لزوجته أمرك بذلك ونوى به واحدة ثم كرر ذلك اللفظ ولم ينويه تأسيساً ولا تأكيذا
لامانة لمع أنه يصدق على هذه الصورة قوله اولاً انواها فلو لازيادة هذا الشرط
لاقتضى كلام المصنف انه المنكر في هذه وليس كذلك فتأمل فانه دقيق (كنسهاهي)
قول ز وأما بعد البناء فلا يشترط نسهها الخ ظاهره كان هناك ما يقتضي التكرار
ككلمات أم لا وهو مسلم في الاول دون الثاني في ابن الحاجب ما نسه موقع الواحدة ثم
لا تزيد الافي كلاً أو تكون نسقاً متتوبه التاكيد كبطلاق قبل البناء ضيق يعني ان
الملكية اذا وقعت واحدة وقعت واحدة وليس لها أن تزيد عليها الافي صورتين الاولى أن تكون
الصيغة مقضية للتكرار كما اذا قال ككلمات أم لا فتأمل في ذلك والثانية أن تكون نسقاً
اه محل الحاجة منه بلفظه ونحوه لابن عرفة ونصه وزادتها على الواحدة بعد استقلال
جوابه الغوى التملك المطلق وقبله فيها ان ملكها قبل البناء ولا نسه له فطلعت نفسها
واحدة ثم واحدة ثم واحدة ان نسقتهن لزمته الثلاث الا أن تنوى واحدة كطلاقها ايها
وتملكه بلفظ التكرار شبهه لها في القضاء ان بقى المحل أو تجدد ما لم تسقطه أو يوقف فيها ان
قال أنت طالق ككلمات فلها القضاء مرة بعد مرة لا يزول ما يدها الا أن تردده أو يوطأ طوعاً
أو يوقف فلا قضاء له بعد ذلك اه منه بلفظه وقوله عن المدونة ان ملكها قبل البناء لا نسه
له الخ يؤخذ من كلامه انه لا مفهوله وصرح بذلك في ضيق ونصه وقوله في المدونة ان
ملكها قبل البناء يريد أو بعده ولهذا يخص المصنف اه منه بلفظه (والاصح خلافه)
أشار به لقوله في ضيق ما نسه فهل تقبل هذه النية منه وهي رواية ابن القاسم عن مالك
بعد حلفه أو لا تقبل منه وهو ندم من قائله وهو قول أصبغ قال أصبغ والقول الاول وهم
من قائله واختاره غير واحد وهو الذي يأتي على المشهور فيما اذا أنكر المودع الوديعه اه
منه بلفظه (ووقف ان اختارت بدخوله على ضربها) قول ز ولان فيه بقاء على عممة
مشكوك فيها الخ هذا التعليل نقله ح عن ضيق ولم يتعقبه لكن ما قاله مب من
أخصر وأبعد من التشويش اه (ووقف الخ) قلت قول ز وهذا ما يدخل في قوله الا في الخ فيه نظر فان المعلق هناك

ففس الخبير والتعليك والمعلق هنا
خيارها وطلأها وهو راجع لفعلها
لا تفعل الزوج تأمله (ورجع ملك
الخ) قول ز ولورجعت لاختيارها
لمفارقة الخ هو مبالغة فيما قبله وهو
صحيح فيما إذا كان التفرق بقيامها
وحدها أو معه وكلام الباجي يدل
على أن ذلك متفق عليه أو بقيامه
وحده غير قصد به قطع ما جعل لها
كأنهم المدونة لأن قصده هو به
تعل أن اطلاق مب القول بان
ما قاله ز غير صحيح فيه فنظر والله
أعلم وقول مب عن ابن رشد
كان غرضي لنا الخ فيه تناقض لانه
ذكر كراً ولأن ما في العتبية مع
صراحته في انكاره عليها تفسيرها
في المدونة بمعنى أن القوانين الذين
في المدونة محلها اذ لم تقل ذلك
والا يقطع ما يدها الا السلطان
باتفاق ثم قيد ذلك بما اذ لم ينكر
عليها والا جرى القولان فتأمله
وقول مب ثم ذكر عن الباجي الخ
فيه ان ابن عرفة لم ينسب ذلك للباجي
فقط بل عزاه أيضاً للشيخ عن الموازية
انظر نصه في الاصل (تردد) فقلت
قول مب وما تقدم يفيدانه جار
على اللغة يعنى لدلالة ان على الزمان
المستقبل بالاتزام لانها لتعلق فيه
واعلم ان متى موضوعه التعميم
الزمان واذا الزمان المستقبل وفيها
معنى الشرط وان للشرط في المستقبل
فنظريهما مجرد للشرط جعل
المقيد بهما كالمطلق ومن نظريهما

أن الصواب اسقاطه ظاهر فتأمل والله أعلم (ورجع ملك الخ) قول ز ولورجعت
لاختيارها للمفارقة الخ هو مبالغة في قوله قبل فان تفرقا عنه فلا خيار لها وهو صحيح فيما
إذا كان التفرق بقيامها معاً أو بقيامها وحدها وكلام الباجي يدل على أن ذلك متفق
عليه فإنه قال بعد ذكر القولين مانصه وجه القول الاول أن مجلس التفاوض والاخذ
في مثل هذا معناد فإذا طال المجلس وزاد على ذلك الزيادة البينة التي يعلم بها الخروج عن
هذا الامر وترك النظر فيه بطل ما لها من القبول كالأوقات من المجلس اه منه بلنظرة
ومعلوم أنه لا يمتنع في مختلف فيه وأما إذا كان بقيامه وحده فان قصده قطع ما جعل لها فلا
اشكال أنه لا ينقطع وان قام لا مرأى فالحق هو من كلام المدونة أنه يقطع لقولها وان
وثب حين ملكها يريد قطع ذلك عنها لم ينفعه ذلك اه فتأمل به وبه تعلم أن اطلاق مب
القول بأن ما قاله ز غير صحيح فيه فنظر والله أعلم (وأخذ ابن القاسم بالسقوط) قول
مب عن ابن رشد كان غرضي لنا الخ مع قوله عنه ولم ينكر عليها الى قوله ولو رد قولها لخرت
على القولين سلم كلام ابن رشد هذا كما سلمه ابن عرفة وفيه عندي نظر لانه يناقض بعضه بعضاً
فانه ذكر أولاً أن ما في العتبية تفسير لما في المدونة يعنى أن القولين اللذين في المدونة محلها
اذ لم تقل قبلت النظر في أمرى مثلاً فان قلت لا يقطع ما يدها الا السلطان باتفاق
القولين لجعل ما في العتبية تفسيراً ثم قيد ذلك بما اذ لم ينكر عليها فان أنكر عليها وأرد قولها
في المجلس جرى القولان مع أن كلام العتبية الذي جعله تفسيراً قد وقع فيه التصريح
بانكاره عليها لقوله فيها فقلت قبلت أمرى فقال ليس ذلك لا وقال قانظري الان
والا فلاشئ لك الخ فتأمله بانصاف وقول مب ثم ذكر عن الباجي ان ظاهره من وجهه من
الخلافاً الخ لم ينسب ابن عرفة ذلك للباجي فقط كأيهمه كلامه ونصه الباجي وهذا اذ لم
تجب بشئ ولو قالت قبلت أمرى فذلك يدها حتى توقف أو تمكن من نفسه في قول مالك
معاً فقلت للشيخ عن الموازية انما لها القضاء في المجلس في قول مالك القديم الآن تقول
فيل الاقتران قبلت أو رضى وأخترت ونحوه مما يعلم انهم لم يدع ما يدها ولا يدري أهو
فراق أو ترك لما يدها فلا يزال ما يدها الا إيقاف السلطان أو تمكنه من نفسه ما لو قال لها
الزوج لا أفارقك حتى تبني فراقك أو ردك لم يكن له ذلك الا توقف السلطان وكذا سمع ابن
القاسم اه منه بلنظرة (أو كالمطلق تردد) قول ز ووجه التردد أن اذا وان دأت على
الزمان يجوزها فقد دلت عليه بوضع الخ كذا فيما وقفت عليه من نسخة وهو كلام
مختل سقط منه شئ وبعبارة خش سالمين ذلك ومع ذلك فلم يظهر وجهه وقول ز
وكلام الباسطى غفله عن هذا الذي قاله الباسطى هو مانصه وهذا الخلاف ليس جارياً
على اللغة ولا على اصطلاحنا فله على اصطلاحهم اه منه بلنظرة ونقوله وقال
مانصه كلام الباسطى أظهر من كلامه اه منه بلنظرة * (تنبيهان * الاول) نقل ق
وغيره يقتضى أن المحل لقولان لا لتردد ولكن أشار به المصنف لقوله في ضيق مانصه
وحي ابن بشر فيما إذا قال لها أنت محبرة وأملكك ان شئت وإذا شئت طريقتين للتمتأخرين
احدهما ان في ذلك القولين السابقين في التعليك والثانية أنه يتفق على أن الخيار

لها بعد المجلس اه منه بل نظره وقد أشار الى هذا باب **(الثاني)** * قال ابن عرفة
 مانصه وعلى انقضاء المجلس لو قال لها **أمرك** يبدك ان شئت أو أنت طالق ان شئت
 في كونه بقوت بانقضاء المجلس وكونه تفويضا لا ينقطع به ثالثا في **أمرك** يبدك
 ورابعها عكسه لابن محرز عن قول ابن القاسم ومالك وعياض عن أبي النجاء عن ابن
 القاسم اه منه بل نظره ونقله في مختصره فان حل على القاعدة المقررة له وغيره في
 نحو هذا من أن الثالث هو الاول بزيادة قيد كان عزوه الثالث والرابع معكوسا وتوجه
 عليه الاعتراض بمخالفة ما في التفسيرات لعباوض ونصها وقوله أنت طالق ان شئت قال
 ابن القاسم ذلك لها وان قامت من مجلسها وذلك تفويض فوضه اليها وهذا أقول مالك في
 كتاب الايمان والامر يبدها حتى توقف وكذا قال في الظاهر في أنت على كظهر رأي ان
 شئت ولا بن القاسم في الواضحة والمبسوطة لانقضاء لها في أنت طالق ان شئت الا في المجلس
 وهو ظاهر قوله في كتاب العلق وهذا هو الذي رجحه بعض شيوخنا المتقدمين وخرج
 ابن محرز الخلاف في ذلك من قول مالك من ظاهر قوله ان قال أنت طالق ان شئت أو
 اختار **أمرك** يبدك قال فظاهر قوله انه اختلف قوله في أنت طالق ان شئت وليوجهه
 كالتعليك اذا علمه بالمشيئة قال وله وجه صحيح لان قوله أنت طالق ايقاع للطلاق فانما
 يصير تعليكا له لم يقم بالمشيئة فيصير كالتعليك المطلق ولا يكون كالتعليك اذا وكذا تفويض
 المشيئة لها اذا لا بد أن يكون للتفويض بالمشيئة تأثير وقوة وليس الا للقضاء متى شئت ثم
 قال وابن القاسم يري ذلك تفويضا وان يبدعا ما لم توقف وحكي ابن حبيب عنه في ذلك
 قولين وان هذا آخر قوله فنبه على الخلاف وقد أول بعضهم على ابن القاسم أن ان شئت
 في التعليك ليس بتفويض بخلاف الطلاق حكاه أبو النجاء الترائضي اه منها بل فقطها
 ومرا د بعض شيوخه والله أعلم أبو الوليد بن رشد فانه قال في المقدمات مانصه واختلف
 قول ابن القاسم اذا قال أنت طالق ان شئت فله في المدونة أن ذلك تفويض والامر اليها
 حتى توقف وله في الواضحة أنه لا قضاء لها الا في المجلس بخلاف قوله **أمرك** يبدك ان شئت
 وهو الصحيح وقد تناول بعض الناس على ما لابن القاسم في المدونة ان **أمرك** يبدك ان شئت
 ليس بتفويض بخلاف قوله أنت طالق ان شئت ووجه ذلك توجيه بعيد لا وجه له حكي
 ذلك أبو النجاء في كتابه اه منها بل فقطها فاعتين أن يكون معنى قوله ثالثا في **أمرك** يبدك
 أي هو تفويض في **أمرك** يبدك ان شئت لافي أنت طالق ان شئت وان كان خلاف
 القاعدة المذكورة والله أعلم (كما اذا كانت غائبة وبلغها) قول مب وطى
 الصواب ان لم يطل كافي ضح وغيره ماعزاه لضح هو كذلك فيه نقله عن ابن رشد
 ونحوه في ابن عرفة عن ابن رشد وماتلا عنه هو في المقدمات وبأني انظرها لكن لا وجه
 لاعتراض طنى به على تت ومن تعه كس و ز لانه عن أن القائلين بان لها
 الخيار بعد المجلس الذي علمت فيه اتفقوا على أنه لا قضاء لها بعد الشهرين فليس كذلك
 وان عني أن ذلك هو الرابع فلما ذكره تت ومن تبعه مرجح وهو جريان العمل به كالتمسيطي
 في نهايته في اختصارها لابن هرون مانصه وقولنا ولها التلوم الى اخر الفصل فيه من الفقه

لمعنى الزمان جعله ما كنى الآن
 الزمان فيهما مبهم فالقضية معهما
 في قوة الممهلة **الكن** التعميم هو
 مقتضى الاحتياط في الطلاق فتأمل
 والله أعلم **(تنبيه)** * قال ابن عرفة
 وعلى انقضاء المجلس لو قال **أمرك**
 يبدك ان شئت أو أنت طالق ان شئت
 في كونه بقوت بانقضاء المجلس وكونه
 تفويضا لا ينقطع به ثالثا في **أمرك**
 يبدك ورابعها عكسه لابن محرز
 عن قول ابن القاسم ومالك وعياض
 عن أبي النجاء عن ابن القاسم اه
 فان حل على القاعدة في نحو هذا
 من أن الثالث هو الاول بزيادة قيد
 كان عزو الثالث والرابع معكوسا
 وتوجه عليه الاعتراض بمخالفة ما
 في التفسيرات فاعتين أن يكون معنى
 قوله ثالثا الخ هو تفويض في **أمرك**
 يبدك ان شئت لافي أنت طالق ان
 شئت وان كان خلاف القاعدة المقررة
 انظر الاصل والله أعلم (كما اذا كانت
 غائبة) قول مب عن طنى
 والصواب ان لم يطل الخ ماعزاه
 لضح هو كذلك فيه وفي ابن عرفة
 عن ابن رشد أي في المقدمات لكن
 ما لتت ومن تبعه هو قول مالك
 وابن القاسم وابن الماجشون وأصبح

أنه لو لم يذ كر هذا الشرط وغاب الزوج المدة التي شرط لها ولم تأخذ بشرطها فاختلف في ذلك فقال ابن وهب في العتبية اذ لم تقض بشي عند انقضاء الاجل سقط ما يدها من ذلك في هذه الغيبة وقاله ابن نافع وابن كنانة فالالا ان تشهد عند الاجل أن ذلك يدها لم تدعه وقال عبد الملك في الثمانية ذلك يدها ما أقامت حتى يوقفها الحاكم أو تطرح ما يدها وسواء أشهدت أن ذلك يدها أم لا ولا يمين عليها انهم لم يترك ما كان يدها وروى ابن القاسم في العتبية والواحدة أن لها أن تقضى وان أقامت الشهر والشهرين اذا قالت انما أقت انتظار الله ولا يمين عليا في ذلك وبه قال ابن القاسم قال مالك في كتاب محمد وان طال بعد الشهرين فلا قول لها الا أن تشتري عند الاجل أنه من منظره أجل آخر فذلك يدها ما لم تأخر بعد الاجل الثاني أكثر من شهرين فذلك منها رضيا الصبر على زوجها ولا قيام لها وان لم تقبل لتأخيرها وقتال لكن أشهدت انها منتظرة على شرطها فذلك لها ولو بعد عشرين سنة وفي العتبية روى ابن عبد الحكم أن ما لم تقض عند الاجل فانها تخاف بالله ما تركت ذلك فتقوم بشرطها قال غير واحد من هذه الرواية جرى العمل وبها القضاة منه بل نظمه ونحوه في المعين ونصه واذا قال الزوج في الشرط ولها التسليم ما أحب لا يقطع تلومها شرطها كان أرفع للزاع لانه اذا لم يذ كر ذلك وغاب الزوج المدة التي شرط ولم تأخذ بشرطها عند ادائها اختلف في ذلك فقال ابن وهب في العتبية اذ لم تقض بشي عند انقضاء الاجل سقط ما يدها من ذلك ولم يكن لها ان تقضى في هذه الغيبة وقاله ابن نافع وابن كنانة الا ان تشهد عند الاجل أن ذلك يدها لم تدعه وقال عبد الملك في الثمانية ذلك يدها ما أقامت منتظرة حتى يرفع أمرها الى السلطان أو تطرح ما يدها وسواء أشهدت أن ذلك يدها أم لا ولم تشهد ولا يمين عليها أنهما لم يترك تاركه قاله أصبغ وهو قول مالك قال أصبغ واستحسن ان يحتاط عليها باليمين عند ما تريد ان تقضى انها لم تترك ولا ربيت بالمقام عليه فان نكحت قبل ان تقضى فأرى ان تمنع منه وروى ابن القاسم في العتبية أن لها أن تقضى وان أقامت الشهر والشهرين اذا قالت انما أقت انتظار الله ولم أترك ذلك وفي جماع عيسى من كتاب التخيير والتحكيم من العتبية وسأله ابن عبد الحكم عن امرأتي جعل الزوج أمرها يدها الى أجل ان لم يأت فيجوز الاجل فلا تقضى شيئا وتفعّل قال ابن القاسم في غير العتبية أو تعتمد قال تحلف بالله ما تركت ما كان يدها من ذلك ويكون القول قولها قال غير واحد من الموثقين وبهذه الرواية جرت الاحكام واستمرت الفتوى من الشيوخ ائمنه بل نظمه فحصل مما سبق أن ما قاله ت ومن تبعه هو قول مالك وابن القاسم وابن الماجشون وأصبغ وبه العمل والفتوى فكيف يعترض عليهم فتأمل والله أعلم وقول ز وهو طريق ابن رشد وحكي عليه الاتفاق الخ سلمه تو وبسكوته ما عنه وهو غير صحيح بل ابن رشد من حكي الخلاف كما في نقل ابن عرفة عنه وضع فطر رفته موافقة لطريق النعمي لا مخالفة لها ونص ابن عرفة في سقوط شرطها بعدم فضاها في المجلس الموجب لها فيه التملك وامضائه ما لم يوطأ قال ابن رشد فالتها ان تأخر فضاها أكثر من شهرين لم يسمع يحيى ابن وهب مع سماع زونان أشهب وسماع عيسى ابن القاسم في كتاب

وبه العمل كما في المبطل فكيف يعترض انظر الاصل قال مقبده عفا الله عنه فان قلت موضوع تت والمصنف غير موضوع النقل والعز والذى في الاصل لانه في غاب وشرطها ان لم يأت لأجل كذا فأمرها يدها من لا فاقضى الاجل ولم تأخذ بشرطها بل تراخت قلت حكمهما واحد بجماع أن كلامهما لم تقض ساعة وجوب التملك لها كما يفيد كلام ابن رشد وابن عرفة والله أعلم وقول ز وحكي عليها الاتفاق الخ فيه نظر بل ابن رشد من حكي الخلاف فطر رفته موافقة لطريقة النعمي لا مخالفة لها كما في ابن عرفة وضع فطر رفته ما ونص المقدمات في الاصل

(فالحكم للمتقدم) قول ز وكذا ان تحققت الخ هذه هي عين (١٢١) ما قبلها وبعبارة عجز وخش وخشي صواب

قلت قال نو ثم ظهر أنها ليست
عين الاولى لان الثانية الشك فيها
من المرأة نفسها والشك في الاولى
الزوج أو هو ما والله أعلم (وهله
عزل الخ) قول مب عن أبي
الحسن انظر اذا قالت الزوجة الخ
انظر هذا التوقف وفي ابن عرفة
ما منه الشيخ عن الموازية لو أراد من
ملكه الزوج أمرها أنه طلاقها
فها منعها منه ان أي منعه الامام
وسقط ما بيده ولو سبق فراقه لم يحد
هذان كانت سألت الزوج ذلك
وأراد سرورها بذلك والا فلا منع
لها عليه وقاله مالك فبن جعل
أمرها يداها **قلت** وقول
مب اذلا خلاف أن الزوج عزل
الوكيل الخ فيه نظر فقد حكى في
باب الوكالة من ضيغ فعه القولين
كافي ح ثم هو من الشذوذ بحيث
لا ينبغي للمصنف أن يعادله بقول
الأخر وقد يغفر ذلك لقوله صدر
الفصل فله العزل قاله نو (وله
النظر) قول ز فان لم يتقرر بالمصلحة
الخ ظاهره انه اذا وقع الطلاق
وكان غير مصلحة ان الامام برده
وهذا لا يصح فيعين جملة على ما قبل
الايقاع والله أعلم (الأن تمكن من
نفسها) قول مب وقد علمت انه
لادليل فيه الخ تتبع فيه طئي
وفيه نظر بل كل من كلام المدونة
وابن عرفة وق يدل لذلك وابن
يونس وان لم يعزه الا ابن المواز فقد
ساقه ما قبله على انه تفسير
للمدونة وكلام ابن عرفة يفيد أنه
متفق عليه ونص في هذا تكرار

النكاح قياسا على قول مالك في المواجهة بالتكليف وسماع ابن القاسم اه محل الحاجة منه
بلفظه ونص ضيغ فهل تكون بمنزلة ما اذا كانت حاضرة يختلف فيها على قولين وهي
طريقة الخفي قال والقول ببقائه هنا حسن لان لفظه هنا لا يقتضي جوابا أو يتفق هنا
على أن لها القضاء وان انقضى المجلس طر يقان والى الاولى ذهب صاحب المقدمات اه منه
بلفظه وكلام ابن رشد هذا وفي الفصل الخامس من كتاب التخيير والتكليف من المقدمات
ونصه وأما اذا كتب اليه بذلك كما أو أرسل به اليه رسولاً أو جعل أمرها يدها ان تزوج
عليها أو غاب عنها مدة متما أو أضره بما أو ما أشبه ذلك فلم يختلف قول مالك أن ذلك يدها وان
لم تقض فيه ساعة وجب لها التكليف قبل بين وقبل بغيره عن مالم يطل ذلك حتى يبين أنها
راضية باسقاط حقها والطول في ذلك أكثر من شهرين على ما في سماع ابن القاسم من كتاب
التخيير والتكليف ثم قال وروى يحيى عن ابن وهب أن حقها يسقط اذا لم تقض فيه ساعة
وجب لها التكليف حتى انقضى المجلس الذي وجب لها فيه قياسا على التكليف الذي واجه به
المملكة وهو قول أشبه في سماع عبد الملك بن الحسن من الكتاب المذكور اه محل
الحاجة منها بلفظها * (تنبه) قول المتقدم وروى يحيى عن ابن وهب الخ كذا
وجده في نسختين عتيقتين منها وكذا تقدم في نقل ابن عرفة عنه ونقله في ضيغ بلفظ
وروى ابن وهب أن حقها يسقط الخ كذا وحده في عدة نسخ منه مظنون بها الصحة وكذا
نقله جس عنه وهو تحريف لا محالة فيحتمل أن يكون وقع ذلك في نسخة المصنف من
المقدمات ويحتمل أنهنه النسخ لان قوله وروى ابن وهب يقتضي أنه عن مالك فيناقض
قوله أو لا فلم يختلف قول مالك الخ ولان الذي تقدم عن المتبني وغيره عزوه لقول ابن
وهب لا روايته فتأمل (فالحكم للمتقدم) قول ز وكذا اذا تحققت تقديم أحدهما
وشكت في عينه عبارة سبق اليها القلم لان هذه هي قوله أو لا فان شك في أيهما المتقدم وبعبارة
عجز صواب ونصه وكذا ان تحققت النطق بأحدهما وشكت في عينه اه منه بلفظه
ووقع في خش هكذا على الصواب (لتعليقهما بتعجز) قول ز كافي قوله تعالى واشكروه
كما هذا كم الخ كذا في عدة نسخ والصواب ما في بعضها واذا كروم لواقفته للتلاوة (وهله
عزل وكيه قولان) قول مب عن أبي الحسن انظر اذا قالت الزوجة أسقطت حتى الخ
انظر هذا التوقف وفي ابن عرفة ما منه الشيخ عن الموازية لو أراد من ملكه الزوج أمر
امرأته طلاقها فلها منعها منه ان أي منعه الامام وسقط ما بيده ولو سبق فراقه لم يحد هذا
ان كانت سألت الزوج ذلك وأراد سرورها بذلك والا فلا منع لها عليه وقاله مالك فبن جعل
جعل أمرها يداها اه منه بلفظه (وله النظر) قول ز فان لم يتقرر بالمصلحة
الخ ظاهره انه اذا وقع الطلاق وكان غير مصلحة أن الامام يتفسير ذلك وهذا لا يصح
فيعين جملة على ما قبل الايقاع فتأمل (الأن تمكن من نفسها) قول مب وقد
علمت أنه لادليل فيه وكذا لم يكن في ابن عرفة ولا في ما يدل لما قاله الخ تتبع فيه طئي
وفيه نظر بل كل من كلام المدونة وابن عرفة وق يدل لذلك ونص في هذا تكرار
اقوله كتبتها طاعة ولو قال الآن يمكنه منها لكان مناسباً بعبارة المدونة ان يمكنه

(١٦) رهوني (رابع)

الاجنبى منها زال ما يده من أمرها اه كلام ق ونص ابن عرفة فى مختصر مالىس فى المختصر من ملك امرأته امرها أو رجلا لاجل لا قضاء لواحد منهما حتى يأتى الاجل والزوج الوطء فى الاجل والمشهور تجبل التوقيف فى ذلك كالطلاق وان الوطء يعلم المملك يسقط حقه وقال أصبغ لا يسقطه وقيل يسقطه ان كان المملك المراجعة ولا يسقطه ان كان أجنبيا قاله ابن الماجشون وابن حبيب اه منه بلفظه ولم يذكر فى المسئلة غير هذا فانظر قوله يعلم المملك الخ وتفسيره محل الخلاف بذلك فانه يفيد أنه بدون علم متفق عليه ونص المدونة واذا ملكها امرها أو ملك امرها الاجنبى ثم بدله فليس له ذلك والامر اليهما فان قاما من المجلس قبل أن تقضى المرأة أو الاجنبى فلا شئ عليهما بعد ذلك فى قول مالك الاول وبه أخذ ابن القاسم ولهما ذلك فى قوله الآخر ما يوقفا أو وطأ الزوج فان خلى هذا الاجنبى بينها وبين زوجها أو أمكنه منها زال ما يده من أمرها وان جعل امرها يدرج لى يطلق متى شاء فلم يطلق حتى وطئها الزوج زال ما يدرج لى قال ابو الحسن قوله ونوطأ الزوجة يعنى بعد علم الاجنبى ورضاه وقوله وان خلى هذا الاجنبى بينها وبين زوجها وأمكنه منها زال ما يده من أمرها يقوم منه مثل ما فى سماع عيسى فى رسم يسلف فيمن كانت له امرأان فجعل امرأه احدها ما يده الاخرى فبكتنه منها فوقع بينهما ما شى فطلقها فقال لها الزوج ان كانت طالق فالتقات طالق فانه لا شئ عليهما الا طلاق هذه معلق بطلاق الاخرى وطلاق الاخرى غير لازم لتكيتها منه وقوله وان جعل امرها يدرج لى الشىخ هذه المسئلة الاولى وانما فرق بينهما لان هذه لا يدخلها اختلاف فى قول مالك وانه يقضى وان افرقا من المجلس لقوله متى شاء اه وهو صريح فى ذلك لانه يقتضيه فقط خلافا لمب ونحوه لان ناجى قائلا ومفهوم قولها أمكنه لو وطئ بغير علم أنه لا يزول ما يده وهو بين وقوله وان جعل امرها يدرج لى الخ ويعنى أنه وطئها بعد علمه ولو وطئها بغير رضاه فان ما يده لا يزول ونص عليه ابن المواز اه ويدل على أن هذا هو الصواب ما تقدم فى نقل ابن عرفة من أنها اذا صرحت باسقاط حقها لا يزول ما يده المملك على نفسه فكيف بتكيتها دون علمه مع أنه أضعف من التصريح بكثير وبذلك كله تعلم ما فى تصحيح الشامل وانظر بقية النصوص فى الاصل والله أعلم

الاجنبى منها زال ما يده من أمرها اه كلام ق ونص ابن عرفة فى مختصر مالىس فى المختصر من ملك امرأته امرها أو رجلا لاجل لا قضاء لواحد منهما حتى يأتى الاجل والزوج الوطء فى الاجل والمشهور تجبل التوقيف فى ذلك كالطلاق وان الوطء يعلم المملك يسقط حقه وقال أصبغ لا يسقطه وقيل يسقطه ان كان المملك المراجعة ولا يسقطه ان كان أجنبيا قاله ابن الماجشون وابن حبيب اه منه بلفظه ولم يذكر فى المسئلة غير هذا فانظر قوله يعلم المملك الخ وتفسيره محل الخلاف بذلك فانه يفيد أنه بدون علم متفق عليه ونص المدونة واذا ملكها امرها أو ملك امرها الاجنبى ثم بدله فليس له ذلك والامر اليهما فان قاما من المجلس قبل أن تقضى المرأة أو الاجنبى فلا شئ عليهما بعد ذلك فى قول مالك الاول وبه أخذ ابن القاسم ولهما ذلك فى قوله الآخر ما يوقفا أو وطأ الزوج فان خلى هذا الاجنبى بينها وبين زوجها أو أمكنه منها زال ما يده من أمرها وان جعل امرها يدرج لى يطلق متى شاء فلم يطلق حتى وطئها الزوج زال ما يدرج لى قال ابو الحسن قوله ونوطأ الزوجة يعنى بعد علم الاجنبى ورضاه وقوله وان خلى هذا الاجنبى بينها وبين زوجها وأمكنه منها زال ما يده من أمرها يقوم منه مثل ما فى سماع عيسى فى رسم يسلف فيمن كانت له امرأان فجعل امرأه احدها ما يده الاخرى فبكتنه منها فوقع بينهما ما شى فطلقها فقال لها الزوج ان كانت طالق فالتقات طالق فانه لا شئ عليهما الا طلاق هذه معلق بطلاق الاخرى وطلاق الاخرى غير لازم لتكيتها منه وقوله وان جعل امرها يدرج لى الشىخ هذه المسئلة الاولى وانما فرق بينهما لان هذه لا يدخلها اختلاف فى قول مالك وانه يقضى وان افرقا من المجلس لقوله متى شاء اه وهو صريح فى ذلك لانه يقتضيه فقط خلافا لمب ونحوه لان ناجى قائلا ومفهوم قولها أمكنه لو وطئ بغير علم أنه لا يزول ما يده وهو بين وقوله وان جعل امرها يدرج لى الخ ويعنى أنه وطئها بعد علمه ولو وطئها بغير رضاه فان ما يده لا يزول ونص عليه ابن المواز اه ويدل على أن هذا هو الصواب ما تقدم فى نقل ابن عرفة من أنها اذا صرحت باسقاط حقها لا يزول ما يده المملك على نفسه فكيف بتكيتها دون علمه مع أنه أضعف من التصريح بكثير وبذلك كله تعلم ما فى تصحيح الشامل وانظر بقية النصوص فى الاصل والله أعلم

صرحت باسقاط حقها الا نزول ما يبد الاجنبي على تفصيله السابق بقسمة ما انفسم ادون علم
 الاجنبي انه للودون رضاه غايته أن ينزل منزلة تصرحها بالاسقاط مع انه أضعف منه
 بكثير إذ التصريح بالاسقاط لمن جعل له التملك منها أو من غيرها مسقط له اتفاقا والتمكين
 من الوطء فيه بخلاف السابق وهذا الدليل لاسبيل لمن معه قلامه ظفر من الانصاف ان
 يرده وبذلك تعلم ما في تصحيح الشامل والله أعلم (أو ينتقل للزوجة قولان) قول ز وانظر
 لومات من فوض له أمرها ولم يوص به لاحد فهل ينتقل لها الخ لا وجه لهذا التوقف لان
 المسئلة منصوصة في المدونة وغيرها قال في كتاب بيع الخيارات من المدونة مانصه ومن تزوج
 امرأته وشرطت عليه في العقد أنه ان تكسر أو تسري أو خرج بهما من بلدها فأمرها بدمها
 ثم ماتت الام فان كانت أو صت بما كان لها من ذلك لاحد فذلك اليه قال ابن القاسم وان لم
 يوص فكذا في رأيت مال الكاير أي ذلك للابنة أو قال ذلك لها ولم يكن يده لانه يقول لم أكن أرضى أن أجعل أمر
 امرأتى الا بيده انظره وقوله بطلته قال ابن القاسم وان أو صت الام الى رجل ولم تذكر ما كان
 لها في ابنتها لم يكن للوصى وللابنة شيء من ذلك اه منها بلفظه قال ابن ناجي عليه ما نصه
 وحاصل ما ذكره في الكتاب أنها ان أو صت بما جعل لها ولم يوص بشيء ففي ثبوت قولان وان
 أو صت ولم تذكر ما جعل لها فلا شيء لها ثم قال عند قولها قال ابن القاسم وان أو صت الخ
 مانصه اختلف هل قول ابن القاسم وفاق وهو الذي ذهب اليه الاكثر فهم ما وجهان وجه
 تكلم عليه مالك وهو اذا لم يوص البتة ووجه تكلم عليه ابن القاسم وهو اذا أو صت لرجل
 ولم تذكر ما كان لها في ابنتها أو خلاف في الوجهين قاله بعضهم اه منها بلفظه وذكر ابن
 بونس في كتاب بيع الخيارات عن المدونة نحوه ونصه قال ابن القاسم ولقد استل مالك في
 تزوج امرأته وشرطت عليه في العقد أنه ان تزوج أو تسري أو خرج بهما من بلدها فأمرها
 بدمها ثم ماتت الام فان أو صت بما كان لها من ذلك الى أحد فذلك اليه قال ابن القاسم
 وان لم يوص فكذا في رأيت أن مال الكاير أي ذلك للابنة أو قال ذلك لها ولم يثبت له منه
 وروى علي عن مالك أن ذلك لا يكون بيد أحد غير من جعله الزوج بيده لانه يقول لم أكن
 أرضى أن أجعل أمر امرأتى الا بيده انظره وقوله بطلته قال ابن القاسم وان أو صت الام
 الى أحد ولم تذكر ما كان لها من شرط ابنتها لم يكن للوصى وللابنة شيء من ذلك اه منه
 بلفظه وذكر المسئلة أيضا في كتاب التفسير والتمليك فقال في باب جامع التملك والتحجير
 مانصه ابن المواز ومن ملك رجلا ففك الرجل غره وطلق فذلك غير لازم وكذلك لا يوصى
 به الى غيره وقد قال ابن القاسم في الذي جعل أمرها بدمها ان غاب فماتت الام فان
 أو صت الام بذلك بعينه الى أحد فذلك له فان لم يوص به الى أحد فذلك للابنة فيما رأيت
 من قول مالك وقال أشهب وابن عبد الحكم وأصيب ليس لها أن توصى به والشرط ساقط
 يوم ماتت الام اه منه بلفظه وذكر المسئلة أيضا اللغمية فذكر كلام المدونة السابق
 الا أنه قال وقال مالك فيمن تزوج امرأته فشرطت عليه أمها ان تزوج عليها الى آخر ما صر
 فجعل الام المسترطة ثم قال بعد رواية على مانصه وهذا أحسن الآن يكون ذلك بيد

(أو ينتقل الخ) قول مب هذا
 قصور الخ صحيح لان المسئلة
 منصوصة في المدونة وابن عرفة
 وغيرهما انظر الاصل والله أعلم
 (الآن يكون رسولين) قلت
 حقيقة كما بلغها في طلقها أو حكا
 كطلقها ولم يزدان شئ ما وبه يعلم
 أنه لا حاجة الى ما ذكره خش من
 التصويب والله أعلم

• (فصل في الرجعة) قول زلكنه موافق (١٣٤) للعرف الخ صوابه للغة تامله وقول مب قاله ابن عاشر أرى أخذاً من ضبع

وفيه نظر سواء أريد أهلية الزوم لتوقعها على الرشد والحرية أيضاً أو أهلية العصة لأنها لا تتوقف إلا على العقل فالحق أن معنى من يشك من يصح نكاحه وهو العاقل والصبي وأن دخل هنا فقد خرج بقوله غير بائن ولو بينا على الشاذن أن لوليه أن يطلق عنه بغير عوض لأنه لم يتقدمه وطء معتبر فلا عدة فيه فهو بائن قال عجم ولو قال المصنف يرجع من يصح طلاقه وإن بكأ حرام الخ لسلم بما ذكر من غير كبير تكلف اه ١ قلت ولما قال ابن الحاجب وبشرط المرتجع أهلية النكاح قال ابن عبد السلام يريد أن المرتجع والنكاح يستويان في الشرط دون انتفاء الموانع فكل ما يشترط في الزوج يشترط في المرتجع وذلك هو العقل اه وبه تظهر المبالغة وقول ز أي من شأنه الخ برده عليه أن المحرم ليس من شأنه النكاح حال الاحرام كالجنون حال الجنون (وعدم اذن سيد) قول ز فان هؤلاء الخمسة الخ مثله لابن فرحون وغيره ونظمهم هو في بقوله ومن يمنع التزويج يمنع رجعة سوى خمسة قد عدها نجل فرحون مولى وعبد والمرضى ومحرم وعلى الجميع تمنع بدين

(غير بائن) يدخل في منطوقه من قال طلق زوجتي كاطلق فلان وهي مدخول بها فتبين ان فلا ناطق زوجته وأحد قوه غير مدخول

أجنى لأن المعلوم من شأن الام لا المسالك على ابنتها وإن لا تطلق ثم ينظر الى أصل التملك فان كان ذلك بسبب سؤال من الزوجة عاد الامر اليها ومن حقها أن لا تبي تحتها وقد تزوج أو تسرى وإن يكن ذلك بسبب الهاجس أن يسقط التملك اه محل الحاجة منه بلفظه وذكرها أيضاً بن عرفة من سماع عيسى ابن القاسم رواية عن الامام ونصه سمعت مالكا قال من جعل امرأته يداً بينها أن لم يات لأجل سماعه فإت له فإراد الاب طلاقها وأت ابنته فالقول قولها فان مات أبوها وأسند لغیره فهو فيه بمنزلة وان لم يسند لأحد فليس يدها منه شيء ابن رشد قوله أن أسند ذلك لغيره بعد موته فهو له مثل ما في كتاب الخبر ومنها خلاف رواية على قتيها وقوله ان مات ولم يسند لأحد فليس يدها منه شيء خلاف رواية ابن القاسم فيها فكأن رأيت مالكا رأى ذلك لها ولم أتبينه اه محل الحاجة منه بلفظه والله سبحانه أعلم

• (فصل في الرجعة) •

(يرتجع) قول ز لكنه موافق للعرف الخ الظاهر أنه سبق قلم أو تحريف وصوابه موافق للقبيل قوله للعرف اذ لا يصح ما ذكره سواء أعدانا الضمير الى خبر ابن عمر ولا اشكال أو أعداه الى اصطلاح الفقهاء والمؤلفين لان الاصطلاح والعرف بمعنى تأمل (من يشك) قول مب وأهلية النكاح انما تتوقف على البلوغ والعقل الخ هذا الذي نسب لابن عاشر مأخوذ من ضبع فإنه قال عند قول ابن الحاجب وبشرط المرتجع أهلية النكاح الخ مانصه يعني أن المرتجع يشترط فيه أن يكون أهلاً للنكاح فلا بد أن يكون عاقل بالغا اه منه بلفظه ١ قلت ومع ذلك فعندى في نظرنا لان أرادوا أهلية الزوم فغير صحيح لانه كما يشترط في لزوم النكاح البلوغ والعقل كذلك يشترط فيه الرشد والحرية وان أرادوا أهلية العصة فغير صحيح أيضاً لأن النكاح الصغير المبرم صحيح فلا فرق بينه وبين السفيه والعبد ولهذا قال عجم لو قال المصنف يرجع من يصح طلاقه وإن بكأ حرام الخ لسلم بما ذكر من غير كبير تكلف اه منه بلفظه فالحق أن معنى قول المصنف من يشك أي من يعتقد نكاحه فيخرج به غير العاقل والصبي وأن دخل هنا فهو خارج بقوله بعد غير بائن أما على المشهور من أنه ليس لوليه أن يطلق عليه بغير عوض فواضح وأما على الشاذن أنه يصح طلاقه عليه بغير عوض فوجهه عجم بما نصه لانه لم يتقدمه وطء معتبر فالطلاق قبل الوطء بائن اه منه بلفظه وهو ظاهر (وعدم اذن سيد) قول ز فان هؤلاء الخمسة تجوز رجعتهم ولا يجوز نكاحهم الخ ذكر هذه الخمسة ابن فرحون وغيره وقد جمعنا في تبين تقريراً للفظ وهما

ومن يمنع التزويج يمنع رجعة * سوى خمسة قد عدها نجل فرحون مولى وعبد والمرضى ومحرم * وعلى الجميع تمنع بدين (غير بائن) قول ز من البائن يجلع أو يطلق بلغ الغاية الصواب حذفه أو زيادة أو نحوهما لان البائن غير محصور فيما ذكره * (تنبيه) * يدخل تحت منطوق المصنف

بها لان على الاولى العدة بخلاف هذه وفي مفهومه من قال طلقها كاطلق فلان فتبين ان فلا ناطق طلاق الخ كما في ابن من يونس انظر له في الاصل وقول ز من البائن يجلع أو يطلق بلغ الغاية الخ صوابه أن يزيد أو نحوهما لان البائن غير محصور

فيما ذكره (في عدة صحيح) قلت قول ز لازم بقرينة قوله حل وطؤه الخ أي لانه لا يحل الوطء في النكاح الغير اللازم كنكاح السفية والعبد غير اذن وليهما فاذا وطئ واحد منهما قبل الاجازة (١٣٥) ثم طلق فلا رجعة له لان نكاحه لم يكن لازما والظاهر

ان هذا خارج بقوله حل وطؤه فلا حاجة لتقييد المازوم (حل وطؤه) قول ز فاذا تبين له بعد الرجعة وقوع الطلاق الخ فيه نظر ففي الدر المنير بعد أن ذكر أن من أيقن بالخلف وشك في الخنف فراجع أجره لانها ان كانت عند الله طائفة فقد راجع منها وان لم تكن طائفة فهي زوجة غير مطلقة مانصه قلت ولو يتيقن بعد أن طلق لا جراه ذلك ولا يجزى هنا ما في مسئلة من اغتسل لحنابة ان كانت فكانت والفرق ان الغسل يتم وتتقضى صورته بالفرغ منه وليس كذلك الرجعة لانها التعلل من الوطء والمباشرة مع النية أو القول وذلك يستمر بعد وقد قال اللغوي لو فسدت المراجعة لكنه أصاب في العدة وهو يرى أنه مخرج لصح ارتجاعه وكانت أصابته رجعة محدثة اه (وصحح خلافه) قلت قول ز فلو يتيقن ثم أصاب فليس رجعة الخ هذا اذا أصاب اذلا عن الرجعة الاولى وعن الطلاق مثلا والا كانت الاصابة رجعة ان بقي شيء من العدة (ولا يفعل دونها) قول ز وانما كان وطء المبيعة بغير نية الرجعة فمقتضى هذا القول ان الرجعة لا تثبت الا بالقرينة او بالاعتراض او بالعرفه مانصه وفي تمهيد عبد الحق ان قيل لم يجعل وطء الامة المبيعة اختيارا من المشتري بالبيع ولم يجعل وطء الزوجة دون نية الرجعة قيل ان الخيار يتعلق فيه حق البائع وحق للمشتري فان فعل المشتري في الامة ما يفعله المالك كان اختيارا منه والرجعة انما هي من حقوق الزوج فلا يثبت حقها الا باقراره انه اراد بفعله الرجعة اه منه بلفظه (تنبيه) في اختصار

من قال طلقت زوجتي كما طلق فلان وهي مدخول بها فتبين أن فلا تطلق زوجته واحدة وهي غير مدخول بها وتحت مفهومه من قال طلقت زوجتي كما طلق فلان فتبين ان فلانا طلق طلاق الخلع قال ابن يونس في باب الخلع مانصه قال ابن القاسم في الذي قال لاسرته أنت طالق طلاق الصلح انما هو احدى تنقيها له أو أصبح في قوله أنت طالق طلاق الخلع أو كما طلق فلان زوجته وفلان خالعهما أو قال أصبح وان كان فلان انما طلقها او واحدة قبل البناء فيلزم هذه الطلقة كما طلقت تلك الطلقة ولكن لا تبين بها لان عليها العدة وانما بانث تلك اذا لعدة عليها اه منه بلفظه (حل وطؤه) قول ز فاذا تبين له بعد الرجعة وقوع الطلاق الخ فيه نظر وهو غفلة عما في الدر المنير ونصه واستدل رحمه الله عن رجل حلف بالطلاق انه ما تنقل في الشطر نزع الاعلى وآلى السيوت فقال الذي لعب معه بل جاوزت يتساوا حتى عليه بما يقتضيه اللعب حتى أنار ذلك عنده الشك في الخنف فقال اللهم ان كنت تعلم اني حلفت فاشهد علي أو راجعت زوجتي نفي بيطار زوجته ثم عاد الى الشك فاستفتي بعض الفقهاء فقال له يجوز لك على مذهب فلان لنفسه ذكره له ثم بعد مدة عاد اليه الشك فاذا يخلصه فقال هذا أيقن بالخلف وشك في الخنف المنصوص لان يرشد وغيره يومر ولا يجبر فلما قال راجعت ونوى وطئ أو أجره قليل لم يحقق أنها طلقت فقال ان كانت عند الله طائفة فقد راجع منها وان لم تكن طلقت فهي زوجة غير مطلقة فلا شيء عليه غير ما صنع قيل لم يشهد عليها فقال الاشهاد على الرجعة مستحب ولكن هذا المفتي لم يدرب بما يجيبه حين أحاله على الخلاف قلت ولو يتيقن بعد أن طلق لا جراه ذلك ولا يجزى هنا ما في مسئلة من اغتسل لحنابة ان كانت فكانت والفرق ان الغسل يتم وتتقضى صورته بالفرغ منه وليس كذلك الرجعة لانها التعلل من الوطء والمباشرة مع النية أو القول وذلك يستمر بعد وقد قال اللغوي لو فسدت المراجعة لكنه أصاب في العدة وهو يرى أنه مخرج لصح ارتجاعه وكانت أصابته رجعة محدثة اه منه بلفظه (ولا يفعل دونها كوطء) قول ز وانما كان وطء المبيعة بغير نية الرجعة فمقتضى هذا القول ان الرجعة لا تثبت الا بالقرينة او بالاعتراض او بالعرفه مانصه وفي تمهيد عبد الحق ان قيل لم يجعل وطء الامة المبيعة اختيارا من المشتري بالبيع ولم يجعل وطء الزوجة دون نية الرجعة قيل ان الخيار يتعلق فيه حق البائع وحق للمشتري فان فعل المشتري في الامة ما يفعله المالك كان اختيارا منه والرجعة انما هي من حقوق الزوج فلا يثبت حقها الا باقراره انه اراد بفعله الرجعة اه منه بلفظه (تنبيه) في اختصار

كما وقع في خطأ وكذا عز والاستظهار للغني كما وقع في اختصار المسبعية خطأ انظر الاصل قلت وقول ز والفرق بين النية فقط الخ الظاهر لوقال والفرق بين القول الصريح فقط يكون رجعة الخ انه موضوع للرجعة الخ فتأمل والله أعلم

المتبينة مانصه وحكي الدمياطي عن الليث وابن وهب أن الوطء بغير نية رجعة قال اللغمي
وهو الاظهر قياسا على وطء المتناع الامة في الخيار فانه رضامنه وان زعم أنه لم يحتتر قال
والفرق أن المتناع لو حبس الجارية حتى مضت أيام الخيار لزمه والزواج لو لم يرجع حتى
انقضت العدة بآنت منه قال ولا يسلم من الاعتراض اه منه بلفظه كذا وجدته في غير نسخة
منه بعز الاستظهار وما بعده للغمي وفيه نظر اذ لم يذكر اللغمي ذلك هنا ولا في بيع الخيار بل
صرح هنا باختيار المشهور أن الوطء دون نية ليس برجعة ونصه واختلف في القول والفعل
بغير نية فقال أشهب في كتاب محمد ليست برجعة وفرق في المدونة بين الوطء والقول فاسقط
ذلك في الوطء اذا كان بغير نية وألزمه في القول ثم قال وجعل ابن وهب والليث الوطء بغير
نية رجعة والقول أن لا رجعة في الوجهين جميعا أحسن ولا قول ولا عمل الابنية اه منه
بلفظه والصواب أن يقال قال ابن رشد بدل اللغمي لان ما ذكره هو في المقدمات لابن رشد
ونصها وأما الوطء دون النية فلا يكون رجعة في الباطن ولا في الحكم الظاهر وقال الليث
ابن سعد الوطء رجعة وان لم ينويه الرجعة يريد والله أعلم في الحكم الظاهر ولا يصدق أنه لم
يريد ذلك الرجعة وهو الاظهر قياسا على متناع الامة بالخيار أن وطء في أيام الخيار اختيار
وان زعم أنه لم يحتتر لم يصدق لانه مخبر في ارتجاع زوجته في العدة كما هو مخبر في اختيار الجارية
التي اتاعها بالخيار وقد يفرق بينهما بأن المتناع لو حبس الجارية حتى مضت أيام الخيار
وتساعت عذبت بذلك مختارا والزواج لو تمادى على امساكها حتى انقضت عدتها البانت منه
بمخلاف انقضاء أيام الخيار فدل ان وطء أه أضعف من وطء المختار وهو تقرير لا يسلم من
الاعتراض اه منها بلفظها وعنه نقله غ في تكميله وكذا ابن عرفة مختصرا وقال عقبه
مانصه قلت يعترض بأن نسمة المتناع للامة انما هو بوصف ابتاعها المناسب لخليتها
ونسبة المطلق للزوجة انما هو بالطلاق المناسب لحرمتها فلا يلزم من إيجاب امساك الاول
الامة اباحتها إيجاب امساك الثاني اباحتها اه منه بلفظه وتأمله جدا ولا يد والله أعلم
(لحقها طلاقه على الاصح) هو قول أبي عمران قال في ضيغ وهو الاظهر ابن عبد السلام
وهو الصحيح اه منه بلفظه * (تنبيه) * في ق هنا مانصه ابن يونس قال أشهب
وطوء برجعة وان لم ينويه الرجعة اه منه كذا في جميع ما وقفت عليه من نسخة وعدة منها
مظنون بها الصحة وفيه نظر والظاهر أنه تحريف من النسخ أو في نسخة من ابن يونس فان
الذي في ابن يونس هو مانصه وقال الليث وطوء برجعة وان لم ينويه الرجعة اه منه بلفظه
فهو انما عارض ذلك الليث أي ابن سعد أحد الأئمة المجتهدين لا لأشهب وهو الصواب لآخرين
أحد هما انه بذلك يوافق ما تقدم للغمي وابن رشد والميتي وغيرهم من الأئمة فانيهما أن
المعروف لانتهب أنه لا بد من النية كما تقدم في نقل اللغمي عن الموازية ونحوه لابن العربي
في سورة الطلاق من أحكامه ونصه فلو نوى ولم يقع قول ولا فعل أو بالعكس في المدونة أن
الوطء العاري عن النية ليس برجعة وأما القول العاري عن النية فهو برجعة اذا قال
راجعتك وأنا هازل وقال أشهب اذا عرى القول أو الفعل عن النية فليس برجعة اه منها
بلفظها وفي ضيغ مانصه واختلف اذا انفرد القول أو الفعل على ثلاثة أقوال فقال

(لحقها طلاقه) § قلت قول ز
والظاهر انه رجعي الخ انما يظهر
على قول ابن وهب لا على المشهور
اذ القرض انقضاء عدتها والالكنا
ذاهين عليه لآخر اعين له تأمله

أشبه ليس ذلك برجعة وقال ابن وهب الوطء رجعة وان عرى عن النية فأخذ منه أنه لا يشترطها في القول أيضاً من باب أولى والثالث المشهور تشتط في الفعل دون القول اه محل الحاجة منه بلقطه وقد صرح ابن يونس نفسه بذلك ونصه قال مالك ان وطئها ونوى بذلك الرجعة وجهل أن يشهد فهي رجعة وان لم ينو ذلك فليست برجعة وقاله عبد العزيز بن أبي سلمة لقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات وانما الامر ما نوى فلم تصح الرجعة بالوطء الا بالنية قال أشهب في مدونه وكذلك اذا لمسه في عذتها وقبلها أو بانسرها أو نظرا في رجليها بشهوة ونوى بذلك كله الرجعة فهي رجعة والا فلا اه منه بلقطه والله الموفق (وله جبرها على تحديد عقد) قول ز وكلام المصنف هنا حيث لم يرجع الخ صواب وتقييد المصنف بذلك متعين لانه مر قبل على أن لها الرجوع جبريا على مختار عبد الحق فعمله هنا على ظاهره جبريا على القول الآخر بوجوب التناقض في كلامه وبه تعلم ما في اعتراض مب فتأمل به انصاف (وفي ابطالها ان لم تختار الخ) الاول لعبد الحق والخصم وهو ظاهرها والثاني لابن محرز وسوى المصنف بينهما وكلامه في ضيق يفيد أن الاول أقوى فانه قال عند قول ابن الحجاج والمعلقة مثل ان كان غدا قال مالك ليست برجعة وقيل يعني الآن اه مانصه مولانا كان في هذا التأويل مخالفة لقول مالك قال المصنف فيه وقيل اه محل الحاجة منه بلقطه وكذا كلام أبي الحسن يفيد ذلك فانه نقل كلام الخصم وعبد الحق وابن محرز وقال بعد ذلك كله مانصه قال الشيخ وماتاه ابن محرز هو خلاف ظاهر الكتاب وخلاف ما قاله عبد الحق والخصم تأمله اه منه بلقطه وكلام ق يفيد أن ابن يونس موافق لعبد الحق والخصم لانه قال بعد نص المدونة مانصه ولم يقبده ابن يونس بشيء اه وهو كما قال ونص ابن يونس قال مالك وأشهب وان قال لها اذا كان غدا فقد راجعتك لم تكن هذه رجعة اه منه بلقطه ولم يزعم على هذا شيئا وكان المصنف سوى بينهما لاقتصار ابن شاس على تأويل ابن محرز قال في الجواهر مانصه قال أبو القاسم وقال أشهب عن مالك اذا قال اذا كان غدا فقد راجعتك لم تكن هذه رجعة قال أبو القاسم مراده لا تكون رجعة الا أن لكن تكون رجعة في غدا وعلل بأنها حق لو فكان له تمييز وتعليقه بما شام من محي غدا وقدم غائب أو غيره اه محل الحاجة منه بلقطه (تنبيه) وقع في جميع ما وقت عليه من نسخ ق مانصه قال ابن القاسم لا تكون رجعة الا أن الخ بلقطه ابن النون وهو عديم كلام الجواهر وهو تصحيف بلارب واما هو أبو القاسم بالواو وهو ادمه ابن محرز وتلك كنيته وكذلك وحدته في الجواهر وكذا هو في أبي الحسن وضيق وابن عرفة وهو ظاهر أيضاً من جهة المعنى اذ ابن القاسم عنه رويت المدونة فكيف يؤوله الله أعلم (ومبتمها) قول ز الآن يقال هو تفصيل في مفهوم الوصف الخ انظر أي وصف هنا ولعله أراد الوصف المعنوي اذ الواو بمعنى مع الدالة على المصاحبة فكانه قال ونصرفه المصاحبة ليمتصها والله أعلم (والاكل معها) قول ز وغير فاصد الرجعة بالاكل معها شاططة فيها انظر وصوابه وتحريم الاكل معها ثم يقول ومجمله اذا لم يقصده الرجعة والا يجاز تأمل (ما أمكن) ابن عاشر قوله ما أمكن راجع لعدة الاقراء

(وله جبرها الخ) يعني اذا لم ترجع كما يسد به ز وهو متعين خلافا لما لان المصنف جبريا قبل على مختار عبد الحق فعمله هنا على الاطلاق جبريا على القول الآخر يناقضه فتأمل (وفي ابطالها الخ) الاول لعبد الحق والخصم وابن يونس وهو ظاهرها والثاني لابي القاسم ابن محرز لا لابن القاسم خلاف ما وقع في ق وكلام ضيق وأبي الحسن يفيد أن الاول أقوى وكان المصنف سوى بينهما لاقتصار ابن شاس على الثاني انظر الاصل والله أعلم (ومبتمها) قول ز في مفهوم الوصف الخ أي المعنوي المدلول عليه بواو المعية أي ونصرفه المصاحبة (والاكل معها) شاططة ز فيها نظر وصوابه وتحريم الاكل ثم يقول ومجمله اذا لم يقصده الرجعة والا يجاز (ما أمكن) هو راجع لعدة الاقراء لا الوضع كأن قوله وسئل النساء خاص بما يمكن مع الندور وليس في كلامه ما يوضح واحدمن هاتين الصانيتين وهذا غاية الاجفاف قاله ابن عاشر

(ونذب الاشهاد) هذا كافي ابن عرفة قول القاضي (١٣٨) مع ابن القصار والاكثر عن المذهب والوجوب هو قول ابن بكير مع

المبطل عن رواية بكر القاضي أي
عن مالك لقوله تعالى وأشهدوا ذوي
عدل منكم والامر للوجوب اه
فتا كذا الاشهاد للفروج من
الخلاف (وشهادة السيد الخ) هذا
قولها وفي سماع القرنين تصح فاه
ابن عرفة (على قدر حاله) قلت
اعتبر حاله فقط لان ما به وهي على
قدر مهديها بخلاف الثقة فهي
حق واجب للزوجة فلذا اعتبر حالها
أيضا وهذا أظهر مما لا
والله أعلم (لا في فسح) قول ز كما
ذكره ابن عرفة الخ أي عن التميمي
الا انه قد ساء ما اذا لم يكن الرضاع
بامر الزوج والافتقار لان الفراق
بسيبه حينئذ (ومختارة الخ) قول
ز فتصح كايههم من المصنف الخ
صرح به ابن بوس فيما اذا تزوج
عليها أمه أو وجهه انه لما كان التزويج
من فعله صار كأن الفراق من قبله
لكن لا ينبغي حمل المصنف على
هذا انه ذهب في الخيرة والمملكة
على انه لا تمتع فأحرى هذه الثلاث
التي في ز فتأمل (ومختارة ومملكة)
الذي في ابن الحاجب ان المشهور
هو ثبوت المتعة لهم أي لان أصل
الطلاق من جهة ولان عليها غضاضة
أي نقصا في زل اخبار نفسها وقد
ملكها طلاقها وكذا ذكر أبو علي بن
رحال ان الراعي خلاف ما اعتقه
المصنف اي لانه الذي اقتصر عليه
ابن بوس والنفسي وابن حجر وابن
عطية وأبو محمد صالح وبه صدر ابن رشد
ولم يعز ما جرى عليه المصنف إلا لابن
خوزنم ناد وتبعه ابن عرفة وهو

ظاهر المدونة وغيرها وبه يعلم ما في تشهير ابن بشير وابن شامس بالمصنف وزعمهما ان الرواية بالمتعة شاذة انظر الأصل والله أعلم لان

لان عليها غصاة في ترك اختيار نفسها وقدملكها اطلاقها اه محل الحاجة عنها بلقطها
 قلت ما ذكره من أن المتعة والارث متلازمان وجودا وعدما واحتج به بذلك على
 رجحان المتعة للغير والمملكة فيه نظر لان المختلعة من المريض لها الارث على ما في
 المدونة وليس فيها قول منصوص بعدم الارث مع أنه لا متعة لها اتفاقا كما استشف عليه
 فتأمل بانصاف وأما ما ذكره من رجحان المتعة فظاهر لانه الذي اقتصر عليه ابن يونس
 واللمعي وابن محرز وابن عطية وأبو محمد صالح وفهم عليه كلام التلقين وبه صدر ابن رشد
 ولم يعز مقلبه الا لابن خويزمنداوت بعه ابن عرفة وهو ظاهر المدونة وغيره ابل كاذب
 يكون صريحا في المدونة ونصها ولكل مطلقة المتعة طلقت واحدة أو اثنتين أو ثلاثا
 الا المطلقة قبل البناء وقد سمي لها بحسبها نصفه ولا متعة لها ثم قالت ولا متعة للمختلعة
 ولا للمصاحبة ولا للمفتدية ولا للملاعة ولا للامة تعتق فقتنار نفسها داخل هم الأم لا اه
 منها بلقطها فقد دخلت الخسرة والمملكة في عموم قولها ولكل مطلقة الخ وليست منها
 فحين استثنى ونحوه لابن يونس عنها وزاد بعد قولها ولا للمفتدية مانصه ولا للمبارية
 قال ابن القاسم ولم يختلف في هذا عندنا دخل أو لم يدخل سمي لها صداقا ولم يسمه
 لانها اشترت منه طلاقا بالذي أعطته فكيف ترجع تأخذ منه ثم قال قال ابن وهب قال
 ابن عمر ليس من النساء شي الا ولاها متعة الا الملاعة والمختلعة والمبارية والتي تطلق ولين
 بنها وقد فرض لها بحسبها فرفضها قال ابن شعبان وجعلت المتعة بدلا من عسر الطلاق
 عليهن وسقط المتاع بين المختلعات والمفتديات والمباريات لانهن يعطين فكيف يأخذن
 ولانهن مختارات للطلاق فقد سقط عنهن همه وسقط ذلك على الملاعنات لان ما يعطين غير
 مسقط لما أصبن به ولا أضعافه ولانهن غير مطلقات اذ كن لا يجلن أبدا ولو كن مطلقات
 لجلن بعد زوج أو قبله قال بعض فقهاء ثنائ القرويين للغيرية والمملكة المتعة اذ اقتضت
 بالفراق لان الفراق انحصارها لمن قبل الزوج وكذلك الذي تزوج على الحرأمة فقتنار
 نفسها لها المتعة لان الطلاق بسببه وليست كالمعتقة تحت عيد فقتنار نفسها لان هذا أمر
 لا صنع للزوج فيه وأما المفتدية فلا شيء لها وان كان بسبب الزوج لانها تعطى فجل أن
 تعطى اه منه بلفظه ونص اللعني روى ابن وهب عن مالك أنه قال للغيرية المتعة بخلاف
 التي تعتق تحت عيد فقتنار الفراق وهذا صحيح لو جهن أحدهما قوله تعالى في تخيير
 النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه فمالين أمتعن وأسرحكن سرا حجيلا والاخر أنها
 قد فتنار الفراق وهي كارهة ولا ترضى بالمقام لم أظهر اطراحها وان عليها في القام بعد
 التخيير فلا الآن تكون هي المبتدئة والطالبة لذلك اه منه بلفظه ونص ابن محرز روى
 ابن وهب عن مالك أن للغيرية المتعة فيعتل أن يكون الفرق بينهما وبين المختلعة أن أصل
 الطلاق في الخسرة انما هو من الزوج ولما تختشم من ايتاره وقد عرضها للطلاق فقتشم
 الفراق وهي كارهة والمختلعة هي الراغبة في الطلاق والسائلة لمن أصله في غالب الامر
 فلم يحتاج الى تسلية اه منه بلفظه على نقل أبي الحسن عند نص المدونة السابق ونص ابن
 عطية وروى ابن وهب عن مالك أن الخسرة لها المتعة بخلاف الامة تعتق تحت العبد

فختار هذه لامتنع لها أو أما الحرة فخير أو تلك أو تزوج عليها أمة فختار هي نفسها في ذلك
كله فلها المتعة لان الزوج سبب الفراق وعليها هي غضاضة في أن لا تختار نفسها اه منه
بلفظه وفي التأبين ما نصه وتختب المتعة لكل مطلقة ومن جرى مجراها كانت مدخولا
بها أو غير مدخول بها الا المطلقة المسمى لها قبل الدخول والمختلعة والملاعة اه منه بلفظه
قال الشيخ أبو محمد صالح يعني بقوله ومن جرى مجراها الحرة والمملوكة لانها لما كان باذنه
تشبه المطلقة اه منه بلفظه على نقل أبي الحسن وفي الجلاب ما نصه وهي لكل مطلقة
بأشياء كانت أو رجعية مدخولا بها أو غير مدخول بها حرة أو أمة مسلمة كانت أو كفاية حرة
كان زوجها أو عبدا أو لامتنع للمختلعة ولا ملاعة ولا المطلقة قبل المسيس اذا كانت مفروضا
لها اه منه بلفظه وفي الرسالة ما نصه ومن طلق فينبغي له أن يتع ولا يجبر والتي لم يدخل بها
وقد فرض لها فلا تمتع لها ولا للمختلعة اه منها بلفظها ونص ابن رشد في مدة ما نه فاذا قلنا
ان المتعة تسليية للمرأة عن فراق زوجها فلا تمتع في كل فراق فختار المرأة من غير سبب
يكون للزوج في ذلك كما مرأة العنين والمجذوم والمجنون فختار فراق زوجها وكالاته تعتق
تحت العبد فختار نفسه ولا في كل نكاح مفسوخ قاله ابن القاسم ثم قال وقد اختلف في
الخيرة والمملوكة فقال ابن خويز من ادان له لامتنع لها لانها مختارة للطلاق ومعلوم أن من
اختارت فراق زوجها فلم تشفق لذلك ولا حزن له فلا يحتاج الزوج الى تسليته أو تطيب
نفسها وروى ابن وهب عن مالك أن لها المتعة ووجه ذلك أن الطلاق فيهما انما هو من
الزوج الذي جعل ذلك البها ولعلها تختص من اختياره وهو قد عرضها للفراق فختار نفسها
وهي كارهة لذلك مريدة للبقاء مع زوجها أو أما المختلعة والمفارقة والملاعة فلا تمناع لهن
باتفاق اه محل الحاجة منها بلفظها ونص ابن عرفة في متعة الخيرة والمملوكة نقل ابن
رشد رواية ابن وهب وقول ابن خويز من ادان الصقلي لمن اختارت نفسها الزوج أمة عليها
المتعة اه منه بلفظه ولم يذكر في ذلك غيره هذا أو عرض عن تشهير ابن بشير ومن تبعه فلم
يعترض له برّد ولا قبول وكيف تجعل رواية في المتعة هي المشهور فمع عدم ذكر من تقدم
من حفاظ المذهب اباها أصلا واقتصارا كثرهم على رواية ابن وهب التي حكى لها ابن
بشير ومن تبعه بالشذوذ وبهمذا نعلم أن نسخة ابن الحاجب التي صدرت في ضيغ هي
الصواب خلاف ما صوبه هو وقد اثار ق الى الاعتراض على المصنف باقتصاره على
ذكر رواية ابن وهب مع توجيه ابن رشد اياها من غير أن ينقل ما يشهد للمصنف أصلا
فتأمل ذلك كله بالانصاف والله أعلم * (تنبيه) * قول ابن حجر فختبم الفراق هو بفتح
المنانة الفوقية وسكون الجيم وفتح الشين المجبة قال في القاموس جسم الامر كجسم
جسماء وجسماء تكلفه على مشقة كجسمه وأجسمي اياه وجسمي اه منه بلفظه ونحوه
في المصباح وفضه جسمت الامر من باب تعب جسماسا كن الشين وتجسمته تكلفته على
مشقة فأباحهم وجسوم مبالغة ويتعدى بالهمزة والتضعيف فيقال أجسمه الامر
وجسمه فختبم اه منه بلفظه وقول ابن عطية وعليها هي غضاضة الخ هو بفتح الغين
المجبة وبضادين مجتمعين بينهما ألف قال في القاموس غص طرفه غضاضا بالكسر

(يتصور وقاعه) قول ز ليشل المريض (١٣٢) الخ هذا هو الصواب وقد ناقضه بعد قبوله مرضا لا يمنع الوطء الخ وقول

والأليسة والايلاء البين وجع آوة الى وآلية الاياو الى وائلى وتالى أقسم اه منه بلفظه
وفي المصباح مانصه والآلية الحلف والجمع الا لا يامثل عطية وعطايا قال الشاعر
* قليل الايالا يحافظ ليمينه * وآلى ايلامثل آتى ايتا اذا حلف فهو مول وتالى وائلى
كذلك اه منه بلفظه * (فائدة) * الاصل في هذه المادة ان تعدى بعلى وقد عدت
في الآية عين فقال في المتقى مانصه وتقديره والله أعلم يقسمون على الامتناع من نسا them
لانه لا يقال آليت من كذا وانما يقال آليت على كذا وآليت لافعلن كذا ولا فعلت كذا
لكن لما كان معناه آلى ليمتنع من امر آه وكذا استعمله حذف ذلك لالة الكلام عليه
وقيل آلى من امر آه حكى هذا الفضل ابن مسلمة عن بعض النحاة وقال القرامن ههنا
بمعنى على معناه يؤلون على نسا them اه منه بلفظه وقال في الكشف مانصه فان قلت
كيف عدى عين وهو معدى بعلى قلت قد ضمن في هذا القسم الخصوص معنى البعد فكانه
قيل يعدون من نسا them مولين أى مقسمين ويجوز أن يراد لهم من نسا them تربص أربعة
أشهر كقولك لى منك كذا اه منه بلفظه فهذه أربعة أجوبة والله أعلم (يتصور وقاعه)
قول ز ولومدخولاهم أى تحت يد الزوج وفي حوزة كما صرح به غيره اذا فرض أنهم غير
مطبعة (وان مريضاً) قول ز مرضا لا يمنع الوطء مناقض لقوله في قول المصنف يتصور
وقاعه أى حالاً وما لا ليشل المريض كما ذكره اه وما تقدم له هو الصواب خذف قوله
هنا لا يمنع الوطء متعين (وان رجعية) قول ز ورده اللغوى الخ نحوه في ضيق الآنة
قال واستشكله اللغوى بدل قول ز ورده في قوله ما وأجاب ابن محرز الخ ما يقتضى
أن جواب ابن محرز هو عن استحكال اللغوى وليس ذلك بمستبعد فان اللغوى قد أخذ عن
ابن محرز ونفقة ابن محرز بأبي بكر بن عبد الرحمن وأبى عمران القاسمى وأبى حفص وكان
فقيهانظارا بنيلاً ومات في نحو الخمسين وأربعاً فله في الدياج ونفقة اللغوى بابن محرز
وأبى الفضل ابن بنت خلدون وأبى الطيب والتونسي والسيوري وأخذ عنه أبو عبد الله
المازري وأبى الفضل الصوى وغيرهم وتوفى سنة ثمان وسبعين وأربعاً انظر الدياج
وقول ز قال في الشامل فلوا أى من رجعية الخ نسبة لعج وايس هذا لفظه بل الذى
فيه عن الشامل فلوا أى من زوجته الخ والذى وجدته في الشامل ولوا أى من امرأه ثم
قال لاخرى الخ ولو لكن الحكم واحد وزاد عج بعد كلام الشامل مانصه قال في شرحه
هكذا في الجواهر والخبرة اه ويجرى مثله في الظهار اه منه بلفظه قلن وعزوه
الجواهر صحيح ونصها ولو أى على امرأة ثم قال لاخرى أشركك معها ونوى الايلاء صار
موليها انها منها بلفظها والظاهر أن معنى قوله أشركك معها أى في الحلف على ترك وطئها
فتنزل ذلك منزلة نطقه باليمين التى حلف بها على وطء الاولى فان كان قال لها ان وطئت
لكذا فعلى عتق رقبة مثلاً فقد حلف بذلك بعينه على وطء الثانية وعبر عنه بقوله أشركك
معه ولا اشكال في أن اليمين تنعقد عليه بذلك وهم هذا يقطع الاشكال الذى ذكره مب
والله أعلم فتأمل (كواقة لأرجعك) قول ز فان لم يف ولم يرجع طلق عليه الصواب
خذف قوله لم يف ويتنصر على قوله فان لم يرجع كما فعل خن فتأمل (أولاً أتتى معها)

ز ولومدخولاهم الخ أى محورة
للزوج اذا فرض أنهم غير مطبقة
(وان رجعية) قول ز ورده
اللغوى الخ عبارة ضيق واستشكله
اللغوى الخ وقول ز فلوا أى من
رجعية الخ أى ومن زوجة وزاد عج
بعد كلام الشامل مانصه قال في
شرحه هكذا في الجواهر والخبرة
اه والظاهر أن معنى أشركك معها
أى في الحلف على ترك وطئها فتنزل
ذلك منزلة نطقه باليمين التى حلف
بها على ترك وطء الاولى ولا اشكال
في أن اليمين تنعقد عليه بذلك وبه
يسقط استحكال مب فتأمل
والله أعلم (أكثر من أربعة الخ)
قول ز وعسك الشهور الخ
قلت لا يقال المذكور في الآية
انما هو الامد المضروب للمولى وهذا
لم يذكره المصنف وان كان عليه
يتفرع قوله ولا ينتقل بعتقه بعده
واليه الاشارة بقوله الا فى والاجل
من اليمين الخ والذى في المصنف
هنا هو الامد المحلوف على ترك
الوطء فيه فكيف يستدل عليه
بما في الآية لا ناقول هو ما خوذ
مما في الآية بالزوم فتأمل والله أعلم
(كواقة لأرجعك) قول ز فان
لم يف الخ لو حذف لم يفى واقتصر
على ما بعده كافى لـ خن كان
صواباً (أولاً أتتى معها) قول مب
وقبله الخ أى وهو تحقيق بالقبول
فهو الماعول عليه لا ما نقله ابن عرفة
لان هذه النية مخالفة لظاهر لفظه

وقد تقدم انها انما تنقل في القوى دون القضاء فتأمل والله أعلم

قول مب قال ابن عرفة ظاهر كلام عبد الحق الخ هو معنى كلام ابن عرفة ولفظه فيها
قلت ان حلف أن لا يلتقي معها سنة قال مالک كل يمين تمنع من الجماع لمكانها فهو بها
مول فان كان هذا يمتنع منه بيمينه فهو مول ثم قال مانصه عبد الحق انما شرط هذا الشرط
لاحتمال ارادته أن لا يلتقي معها في موضع معين ولو قصد عموم المواضع أو الوطء كان موليا
قلت ظاهره أنه يقبل منه أنه انما أراد عدم الالتقاء معها في موضع معين خلاف قبول ابن
عبد السلام نقله عن بعضهم من ادعى موضعاً بعينه وأتى مسقةً يدين ولا ينفعه ذلك
في الإيلاء ان ادعاءه لانه مختصم والمختصم كالذي قامت عليه يمينه اه منه بلفظه ونقله غ
وقبله والظاهر من صنيع مب أن الممول عليه هو ما ذكره ابن عرفة من ظاهر كلام عبد
الحق لا ما نقله ابن عبد السلام عن بعضهم وقبله وفيه عندي نظر بل ما لبس عبد السلام
هو الذي يجب التعويل عليه لان هذه النية التي ادعاها مختصة بظاهر اللفظ وقد تقدم
في الايمان أن النية الخالصة بظاهر اللفظ انما تقبل في القتوى دون القضاء فتأمل ان تصاف
واقته اعلم (ولا يمكن منه) قول ز أي من الوطء على كلا القولين عند أكثر الواقف فهو مه
أنه يمكن منه على القول الثاني عند غير أكثر الرواة ونص المدونة قال مالک وان قال لها
ان وطئتك فانت طالق ثلاثاً فهو مول اذ لها أن تقيم بلا وطء وروى عنه أكثر الرواة
أنه لا يمكن من التي بالوطء اذ باقي وطئه لا يجوز وروى عنه أيضاً أن السلطان يطلق عليه
حين ترافعه ولا يضربه أجل المولى ولا يمكن من فيثمه وقاله ابن القاسم رفعته قبل أربعة
أشهر أو بعدها سمعون وهذا أحسن اه قال أبو الحسن مانصه في الامهات عقب قوله
فهو مول اذ لها أن تقيم بلا وطء لان هذا لا يحنث الا بالفعل فلا تطلق حتى يحنث بذلك
الفعل تأمل قوله لان هذا لا يحنث الا بالفعل ظاهره أنه يمكن من الوطء الكامل ولا يحنث
الا بتمامه وكذلك هو منصوص في أصل الاسدية وقال ابن رشد هو ظاهر المدونة وما يوجد
له فيها من خلاف ذلك فقد قيل انه من اصلاح سمعون اه منه بلفظه وفي الشبهات
مانصه كتبت عن شيخنا أبي محمد بن عتاب عن أبيه أن مضمّن كلامه في المسئلة في هذا
الكتاب اختلف على أربعة أقوال أحدها أنه مول ولا تطلق عليه الا بعد انقضاء الاجل
الثاني أنها تطلق عليه اذا قامت وهو مول الثالث أنها تطلق عليه وان لم تقم وليس بمول
والرابع تطلق عليه اذا قامت وليس بمول فالقول الاول بين أنه كسائر الايمان في الإيلاء
يريد ويمكن من القية بالوطء على أحد القولين فيقع عليه الطلاق الثلاث فان لم يفعل
طلق عليه بالإيلاء وكذلك الثالث بين في أنه حاث بمجردي يمينه طالق ساعة حلفه كما لو حلف
على مس السهام وما لا يمكنه فعله وهو قول مطرف وابن كنانة ان تطلق عليه ههنا بالنية
الأتري قوله في الكتاب ان السلطان يحنثه بالنية التي حلف بها اذ لا يمكنه البر فيها على قول
أكثرهم وقال بعض المشيوخ فيها ان معناها أنها تطلق عليه لان الطلاق لزمه ساعة حلف
وكذلك الرابع في البيان انه ليس بمول اذ لا يمكن من التي وليس بحنث اذ لم يفعل ما حلف
عليه ولكن تطلق عليه بالضرر ومعنى الثاني وهو المشكل منها انها تطلق عليه تطلقه
الا بالإيلاء وذلك اذا قامت عليه وكذا نص عليه ابن القاسم عند محمد ولا يضربه الاجل

(ولا يمكن منه) قول ز عند أكثر
الرواة الخ مفهومه انه يمكن منه
على القول الثاني عند غير أكثر
الرواة وهو في الوطء الكامل مشكل
لما تقر من الحنث ببعض وكذا
في غير الكامل بناء على أن التزاع
وطء وكذا على مقابله كما يشير له قول
ضيق واستشكل القول بأنه يمكن
من التقاء الحثتين بان ضبط النفس
على الزيادة بعد ذلك عسير اه
فما اقتصر عليه المصنف ههنا هو
الراجح فلا ومعنى أنظر الاصل والله
أعلم وقول ز والتعليق هنا الخ
كلام مختل غير محرر فتأمل

أذ لا يمكن من القى موله الرجعة لعل زوجه ترضى بالمقام معه عند ابن القاسم وغيره فالفرق
بين هذا الاقوال انما هو في ضرب الاجل وفي الرجعة وفي صفة الطلاق والقول الاول هو
حقيقة قول ابن القاسم وكذا جاء في الاسدية وقيل انما خلافة في المدونة من اصلاح
سحنون اه منها بلقطه او ما فهمه هؤلاء من أن قوله انه ممول يريد ويمكن من القى به
جزء من يونس الا انه خالفهم في الوطء الكامل ونصه قال مالك وان قال لها ان وطئتك
فانت طالق ثلاثا فهو مولا اذ لها ان تقبل الوطء محمد بن يونس لانه خالف على ترك وطئها
بمسبب يلزمه الحنفية فيها كما لو حلف بطلاق غيره او يمكن منها فاذا استبدأ الايلاج نزاع ولم
يحل له الا بعد زوج اه منه بلقطه وفهمه الغنى قول مالك على انه لا يصيب أصلا ونصه
واختلف اذا قال ان وطئتك فانت طالق البتة فقيس بل يمنع الوطء جـ له لانه يبحث بأول
الملاقاة وتبين منه والتزاع وطئ من حرمت عليه وهو قول مالك وقال ابن الماحشون له
من ذلك ما يوجب الغسل لأكثر من ذلك وقال ابن القاسم له ذلك حتى ينزل وقال أصبغ
له ان يضرب ولا ينزل فيها قال وأجاف ان أنزل أن يكون الولد ابن زنى ولم يحتلقوا أم لو نزح
قبل غمام ذلك انه يمنع من المعاودة اه منه بلقطه قلت والقول بأنه يمكن منها الى تمام
الاصابة مشكل مع ما تقرر من أن الحنفية يقع البعض ولذلك اتفقوا على أنه اذا نزح بأول
الملاقاة لا يحل له العود كما قدم في كلام الحمى وكذلك القول بأنه يمكن ثم يعزل على القول
بان التزاع وطء وكذا على انه ليس بوطء كما أشار له في ضيق ونصه واستشكل القول بأنه
يمكن من التقاء الختانين بان ضبط النفس عن الزنا بعد ذلك عسير اه منه بلقطه فا
اقتصر عليه المصنف هنا هو الراجح نقلا ومعنى والله أعلم وقول ز والتعليق هنا وان
كان فعلا الخ كلام مختل غير محقق اه (كالظاهر) قول مب عن الشارح فكان
اللاق أن لو قال وهل كذا في الظهار أم لا تأويلان جرى على عادته في مثل ذلك فظهر
لا تأويل قال ذلك لا فادكلامه أن التأويلين متساويان وليس كذلك بل التأويل بالمتع هو
الراجح لا من ابن أحدهما تصریح غير واحد بان ما قيل في المشبه بها يقال هنا وقد علت
ان الراجح في المشبه بها عدم التحكين فكذلك هنا فقد قال في ضيق مانصه وعلى هذا
فالفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها لان الزوجة تحرم هنا بالظهار كما تحرم في الاولى بالطلاق
اه محل الحاجة منه بلقطه ونحوه لابن رشد ونقله ابن عرفة وقبله ونصه ومع عيسى ابن
القاسم من قال لا امرأته أنت على كظهر أمي ان وطئتك فوطئها مرة ثم أتت أو طلقها
البتة لا كفارة عليه ولو وطئها ثانية قبل أن يكفر وجبت عليه الكفارة ابن رشد هذا على
القول بان من حلف بطلاق البتة ان وطئها أنه غير مولا ولا يطلق عليه لانه لا يبحث الا
بالوطء فله أن يطأ الوطأة التي يبحث بها وهو اءد قول ما على قوله الاخران رفعت عجل
طلاقة لانه لا يمكن من الوطء لحنثه بأول الملاقاة فيكون باقي وطئته في امرأه بات منه
بالثلاث لا يجوز للقاتل ان وطئتك فانت على كظهر أمي وطئها حتى يكفر لظهاره لحنثه
بأول الملاقاة فيكون وطئها في امرأته ظاهرا منها قبل الكفارة ولا يجوز ذلك اه منه بلقطه
(تأنيها) ان هذا هو الذي استظهر في ضيق ونصه وكلام عبد الحق وابن محرز

(كالظاهر) قول مب عن الشارح
فكان اللائق الخ فنه نظرا لقضائه
حينئذ تساوى التأويلين مع ان
التأويل بالمتع هو الراجح انظر الاصل

ظاهرا لانه انما قال في المدونة ان وطئ سقط عنه الايلاء لان له ان يداها منه بلفظه فما
 سلكه المصنف هو الصواب والله أعلم (لا كافر) قول مب فيه نظر اذ لفظ مسلم فيما
 تقدم لا محل له من الرفع الخ في هذا النظر نظر لان لفظين وان لم يكن مصدرا ولا وصفا في
 الاصل فهو بمعنى المصدر وبذلك فسره ائمة اللغة كقول الصاموس والبيّن القسم مؤنثة
 اه وقول المصاحب قيل سمى الحلف عينا لانهم كانوا اذا اتحا القوا ضرب كل واحد منهم بمينه
 على عين صاحبه فسمى الحلف عينا مجازا انتهى وقول الصحاح والبيّن القسم اه منه
 وتفسيره بهذا المعنى متعين في كلام المصنف لتعلق الجارية المحرورة في قوله بمنع وطئ زوجته
 وقد أشار الى ذلك ز عند قوله بمنع وطئ زوجته اذ قال عقبه مانصه أي بالحلف على ترك
 وطئ الخ فتأمل به انصاف (الآن ينها كوا البنا) قول ز ولما كانت الزوجة هي
 المطالبة الخ لامعني له تأمل (أو ترك الوطء ضررا) قول ز لالتك لاقتضائه أنها
 لا تطلق عليه الخ أخرج كلام المصنف عن ظاهر امره أنه الموجب للطلاق حصول
 الضرر لها في نفسها وان لم تركه هو ضرر او ليس بصحيح فانفاه هو مراد المصنف وهو المتعين
 الموافق للمنصوص قال في المدونة مانصه ومن ترك وطئ زوجته لغير عذر ولا ايلاء لم يترك
 فاما وطئ او طلاق اه منها بلفظها وقال في المتقى مانصه ولو ترك الرجل وطئ امرأته من
 غير عين على وجه الضرر قال القاضي أبو محمد وعرف ذلك منه وطالت المدة فإن حكمه حكم
 المولى وقال مالك ولا يترك وذلك ان لم يكن له عذر حتى يداها أو يفرق بينهما اه محل الحاجة
 منه بلفظه وفي التفریع مانصه ومن امتنع من وطئ امرأته بغير عين حلفها أو أراد بذلك
 الاضرار بها أمر بإزالة الضرر عنها مرة بعد أخرى فاذا أقام على امتناعه من ذلك فرق بينه
 وبينها بغير أجل يضرب له فيها وقد قيل يضرب له أجل أربعة أشهر كالحالف المولى منها اه
 منه بلفظه وفي التلقين مانصه ومن ترك الوطء مضارا وعرف ذلك منه وطالت به المدة كان
 حكمه حكم المولى بمين وأجله حين الحكم اه منه بلفظه وفي أحكام ابن العربي مانصه
 قال علماؤنا واذا امتنع من الوطء قصد الاضرار من غير عذر مرض أو رضاع وان لم يحلف
 كان حكمه حكم المولى وترفعه الى الحاكم ان شئت ويضرب له الاجل من يوم رفعه اه
 محل الحاجة منها بلفظها وفي الجواهر مانصه يحكم بالايلاء على من ترك الوطء ضررا
 وعرف ذلك منه وطالت به المدة وأجله من حين الحكم كالسابق وقيل يفرق بينهما من غير
 أجل وقيل لا يكون بذلك موليا ولا يفرق به اه منها بلفظها وفي المعين مانصه ومن ترك
 الوطء مضارا دون ايلاء وتبين ذلك وطالت المدة به أمر بإزالة الضرر والعود الى الوطء مرة
 بعد أخرى فان تمادى على اضرارها فهدل يؤجل أجل المولى أو يفرق بينهما مدون ضرب
 أجل في ذلك قولان اه منه بلفظه وفي الارشاد مانصه وفي تارك الوطء ضررا روايتان
 تأجيله من المرافعة وأمره بالفرقة اه منه بلفظه ولو تتبعنا عبارات أهل المذهب الموافقة
 لعبارة من قدمنا الطال ذلك جدا وفي بعض ما ذكرناه كفاية فكيف يجتمع به وانما أطلنا
 بهذه النصوص المتداخلة لسكوت نو وب عما قاله ز وذلك يومه وجهته والله
 أعلم (وان غابا) قول مب الذي في ضريح هو مانصه اختلف فين قطع ذكره لعله

(لا كافر الخ) قول مب وهو
 ليس بمصدر الخ يجب عنه بانه بمعنى
 المصدر أي القسم كافي به ائمة
 اللغة ولذا علق به قوله بمنع الخ وقول
 ز ولما كانت الزوجة هي المطالبة
 الخ لانه معني له تأمله (أو ترك الوطء
 الخ) قول ز لالتك لاقتضائه أنها
 الخ فيه نظر بل مانصه هو مراد
 المصنف وهو المتعين الموافق
 للمنصوص في المدونة وغيرها انظر
 الاصل وقول مب الذي في ضريح
 الخ أي خلاف ما يقتضيه ز من
 انه اقتصر في ضريح على ما في كتاب
 ابن شعبان وقد جعله ابن ناجي
 خلاف المشهور ومذهب المدونة
 وصرح المازري بانه شاذ وكلام
 ضريح عن الضمى المتقدم عند مب
 في التنبيه يفيد ذلك أيضا والله أعلم

نزلت به أوقطعه خطأ فقال مالك مرة لا مقال لها وقال في كتاب ابن شعبان لها القيام الخ
مراده بهذا الاعتراض على ز لان كلامه يومهم أنه في ضيق اقتصر على ما عزاله من
أنها المطلق مع أنه ذكر القولين معا ١ قلت وكلام مب يوهم أن القولين متساويان
وايس كذلك فقد جعل ابن ناجي في كتاب ابن شعبان خلاف المشهور ومذهب المدونة
ففيها مانصه وان آلى خصي أو شيخ كبير قد تقدم له فيها وطه أو آلى الشاب ثم قطع ذكره لم
يوفقوا ولا حجة لنسأهم اه منها بلفظها قال ابن ناجي في شرحه مانصه وما ذكره في الكتاب
فحين قطع ذكره هو المشهور وروى ابن شعبان يوقف اه منه بلفظه وقد صرح المازري في
جوابه له منقول في المعيار وغيره بأن القول بالطلاق شاذ ويأتي لفظه ان شاء الله عنه بقوله
في القدر ووجه الاسير وكلام الخمي بقيد ذلك أيضا لانه بعد أن ذكر القولين قال حين
تكلم على ايلاء المجنون مانصه والمجنون يتخولم معها فان أصاب فذاه وان لم يصب لم تطلق
عليه لان ذلك ليس امتناعا منه لاجل العين وكالم يكن لها مقال اذا قطع ذكره وهو في المجنون
أبين لانه ان لم يصب الا ن أصاب بعد اه منه بلفظه فانظر كيف ساق ذلك مساق
الاحتجاج والله أعلم (أوسرمد العباد) هو مدخول الاغيا فهو معطوف على فعل
الشرط المحذوف وهو كان أي وان كان غائبا وان سرمد العباد فتأمل (بلا أجل الخ) على
الأصح قول ز والمتني أجل الايلا فقط فلا يتأني الخ صواب موافق لقول المصنف
في ضيق عند قول ابن الحاجب ويلحق بالمولى من امتنع من الوطه لفيرة له وعرف منه
حاضرا أو مسافرا اه مانصه وما ذكره المصنف مروى عن مالك لكنه خلاف المشهور
فان المشهور وهو مذهب المدونة ان لها أن تقوم بالفراق فاذا تبين ضرره طلقت عليه من
غير ضرب الاجل لان آية الايلاء لا تتناول هذه الصورة ولا ينطلق عليها اسم الايلاء قال
بعض القرويين في هذا ويجب ان لا يضيق عليه في أجل التلوم بل ينفسح له في ذلك مقدار
أجل الايلاء أو أكثر من ذلك لانه يقول لو ترك الوطه بالخلف أربعة أشهر فاقبل لم يكن على
شيء فكيف اذا ترك الوطه من غير عمن قال عبد الحق وقال لنا انه رأى ذلك لبعض العلماء
من البغداديين اه منه بلفظه وعلى ما قاله بعض القرويين وسلمه عبد الحق حمل ابن
يونس المدونة فقال عقب قولها لم يترك فاما وطى أو طلق مانصه يريدون تلوم له مقدار أجل
الايلاء أو أكثر اذا لو حلف على مقدار أجل الايلاء لم يطلق عليه فكيف اذا تركه بغير عمن
اه منه بلفظه وكلام ابن عرفة يقتضي انه فهم المدونة على أنه يطلق عليه بلا تلوم أصلا
ونصه وما تقدم لابن شاس يقتضي أن المشهور الاجل خلاف ظاهر المدونة ونص الجلاب
وقوله لا يفرق به بحال لا أعرفه اه منه بلفظه ونقله ق بالمعنى ونظيره فأنظره وقال
أبو الحسن مانصه قوله لم يترك الخ يحتمل أن يكون يطلق عليه في المجلس ويحتمل أن يكون
يتلوم له ابن يونس يريدون تلوم له الى آخر ما قدمناه عن ابن يونس ولم يزد على ذلك شيئا وذلك
يقيد أن ذلك هو الرابع وأما قول عجم وذكر ابن ناجي ان ما حمل عليه ابن يونس المدونة
خلاف المعتد اه فقيه نظره ونص ابن ناجي وما ذكر أنه يطلق عليه هو المعروف وحكي ابن
شاس قولاً بأنه لا طلاق عليه قال بعض شيوخنا ولا أعرفه وحل ابن هرون قولها على انه

(أوسرمد) عطف على كان المقدرة
بعدوان (بلا أجل الخ) قول ز
فلا يتأني اجتماع الخ صواب
موافق لما في ضيق وعلى ذلك
حمل ابن يونس المدونة وهو المعتد
خلاف ما يقتضيه ابن عرفة من أنه
فهمها على أنه يطلق عليه من غير
تلوم أصلا واختار الخمي انه ممول
كما في ابن عرفة وقول مب قد
ذكر قبله الخ أي وان كان مانعزاله
ثانيا هو الصواب وهو المعول عليه
دون ظاهرها انظر الاصل والله أعلم

يطلق عليه من غير ضرب أجل وروى عن مالك أنه لا بد من ضرب أجل واختاره الغمى
وعليه جل ابن يونس قوله اقلال يريد الى آخر كلام ابن يونس السابق ولم يزد عليه شيئاً هكذا
وجدته فيه فقال بل المعروف في كلامه هو ما حكاه عن ابن شاس الذي أسكره بعض شيوخه
ومراده به ابن عرفة وقد تقدم كلامه لا تأويل ابن يونس كإزعمه عج والله تعالى أعلم
(* تنبيه *) جعل ابن ناجي مختاراً للغمى موافقاً لما جل عليه ابن يونس المدونة وهو مخالف
لما في ابن عرفة فإن الذي عزاه ابن عرفة لاختيار الغمى هو أنه مول ونص الجلاب والفرقة
في ذلك بغير أجل يضرب له وقيل يضرب له أجل أربعة أشهر كملولي وحكا للغمى كأنه
رواية وصوبه اه منه بلقطه ومالا ابن عرفة هو الصواب لأنه الذي في تبصرة للغمى ونصها
وان ترك الإصابة من غير عين اختياراً وقصد الضرر كان لها أن تقوم بالفراق من غير أن
يضرب له أجل وقال أيضاً لا يعرف إلا بعد مضي الأربعة الأشهر كملولي وهو حينئذ لا
المدة التي يلحق فيها الضرر فلا يطلق عليه دونها ولا يزد عليها اه منها بلقطه وقول مب
قد ذكر قبله أن أبا الحسن يقول بالقول الثاني الذي هو ظاهر المدونة أشاره الى قول ز أولاً
وعند أبي الحسن وهو ظاهر المدونة السنة فأكثر طول اه ولا شك أنه تعارض كلامه في
العزول لأبي الحسن لكن كلام مب يوهم أن الصواب ما عزاه له أولاً وليس كذلك بل
ما عزاه لثانيهما موافقته لابن عرفة هو الصواب ويظهر لذلك بنقل كلامهما قال ابن
عرفة مائنه وفي سماع عيسى أن لم يفعل وطال الأمر طلق عليه لأنه أضرار به وإن ثلاث
سنين في ذلك قريب وهذا إذا بعث اليها بالنفقة وان لم يعث ولا علم له مال طلق عليه بعد
الأعداء إليه والتلوم اه منه بلقطه ونص أبي الحسن قوله وقد كتب عمر بن عبد العزيز
الى قوم غابوا بخراسان ما قدموا أو يرجعوا نسأهم اليهم أو يطلقوا قال الشيخ استدلت
بالغائب على الحاضر في قوله أو يرجعوا نسأهم اليهم أو يطلقوا قال في الوائى المجموعة قال
أصبغ فان أبوا طلق عليهم ابن رشد عن ابن القاسم يؤجل هذا السنة والسنتين قال ابن
رشد اذا كان يعث بالنفقة والشيخ وهو تفسير اه منه بلقطه فارجع اليه ز هو
الصواب وهو الذي يجب التعويل عليه لاعلى ظاهراً المدونة والله أعلم * (فرع) قال
أبو بكر بن العربي في أحكامه الكبرى مائنه اذا ترك الوطء مضارادون عين فلا يظهر فيه
عندنا إلا بالنفعل لان اعتقاده للكرامة قد يظهر بالاستمتاع فلا يظهر اعتقاده الارادة
الإبلا اقدم وهذا التحقيق بالغ انتهى منها بلقطه (أوخص بلداً قبل ملكتهما) قول ز
فان ملك من تلك المدة عبد أو مالا قول الخ نص عليه في المدونة قال ابن ناجي في شرحها
ولا وقف عليه الآن يشتري فيستأنف الاجل من يوم الشراء اه منه بلقطه ولا تنافه
قول المصنف والاجل من المين الخ لان المين على هذا القول انما تعتقد عليه حين الملك
والله أعلم (فن الرفع والحكم) قول ز فان شك في تأخر قدومه عنهم لم يكن مولياً الخ
أى لم يكن مولياً من الآن بل حتى يظهر تأخر قدومه عن مقدار مدة الإيلاء كإفله اه عن
الجواهر وابن عرفة فتأمل اه (أو كالتأني وهو الأرج) قول مب فعلت ليس لابن
يونس وانما هو اسخون الخ صواب ونص التهذيب اذا كان من أهل الصوم قضت أربعة

والله أعلم (أوخص الخ) قول ز
فان ملك من تلك الخ نص عليه في
المدونة ابن ناجي ويستأنف الاجل
من يوم الشراء اه لاى لان المين
انما اعتقدت عليه حين الملك
(فن الرفع) قول ز فان شك في
تأخر الخ أى لم يكن مولياً من الآن
كأذكر اه (وهو الأرج) قول
مب فعلت ليس لابن يونس الخ
صواب وقد قبله ابن يونس عن
المدونة باللفظ الذى عند مب وبه
تعلم ما في كلام نو في شرح التحفة
وكلام أبي علي في حاشيتها قل
وقد يجب بان ابن يونس لما نقل
الترجيح وقبله فكانه يرجحه والله أعلم

(الأن يعود الخ) الظاهر أن الاستثناء منقطع أي لكن الإيلاء يعود أن عاد الخ وجعله متصلا يقتضي أن الإيلاء لم ينحل أصلا مع أنه انحل ثم عاد ولا يستأنف له الاجل من يوم العود كما في ز وسله مب (كاطلاق القاصر) قول مب وفيه نظر لان هذا الشرط مبطل الخ قد يكون المحجب بهذا غير موافق لمذهبنا لا يسلم أنه مبطل فلا يتم النظر قلنا في قرينة تقريره على وجه يكون به غير مبطل حتى عندنا وقول مب سيق مساق الزجر الخ هذا الكلام الذي ذكره مب هنا أصله كله للعلامة ابن زكري في باب اذا اشترط في البيع شروطا لانحل من حاشيته على البخاري وعبارته في هذا بعد أن ذكر الجوابين الاولين ورد بها معاني مب هي مانصه وأصوب الاجوبة ان قوله اشترط في خرج مخرج الزجر والتعليظ على حد فاعيدوا ما شئتم من دونه وذلك انهم علموا أو أخوا في كون الولاء لهم والتهديد لهم لانه كان محض (١٣٨) بريرة وهي تبلغهم وقوله ما بال رجال الخ توخيها لهم يشير الى انه تقدم منه

بيان الحكم في ذلك واشهره بحيث لا يخفى على أهل بريرة فلو وقع هذا التهديد والتوبيخ منه صلى الله عليه وسلم انتهوا وابتغوا بالاشراط اه ونحوه قول المقدمات والمعنى فيها ان اللانظة صغتها صيغة الامر لعائشة باشرط الولاء لاهل بريرة والمراد النهي عن ذلك مثل قوله عز وجل فاعيدوا ما شئتم من دونه اه وبه يدفع قول هوني رحمه الله تعالى ان ما ذكره مب ليس بظاهر لانه ان عني الزجر للمخاطبة وهي عائشة فلم يقع منها ما استحققه به وانما جاءت تسأله صلى الله عليه وسلم وان عني الزجر لاهل بريرة فليسوا هم المخاطبين بالامر حتى يضح التظهير بالآية لان الزجر فيها لنفس المخاطبين اه وقد علمت أن المراد هو الثاني وأن بريرة لما كانت حاضرة وتبلغهم ذلك فكانهم كانوا حاضرين والله أعلم وقد

أشهر ولم يصح فلها بقاءه وروى غيره ان وقع له لا يكون الامن بعد ضرب السلطان له الاجل وكل ممالك والوقف بعد ضرب الاجل أحسن اه منه بلفظه بهذا اللفظ بعينه نقله ابن يونس عن المدونة وقد قال أبو الحسن بعد قولها والوقف أحسن مانصه في الام وقاله عبد الرحمن وغيره فيكون على هذا ان ابن القاسم يرويه عن مالك اه منه بلفظه وقال ابن ناجي في شرحها مانصه المقالة الاولى من قول ابن القاسم والغیر عبد الملك وما ذكر في الكتاب من قوله وكل ممالك وما بعده كلام صحيحون اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في كلام نو في شرح التحفة من رده على ق و غ وما في كلام أبي علي في حاشية التحفة والكمال لله تعالى (الأن يعود بغیرا ث) قول مب الصواب ان الاستثناء متصل الخ بل الظاهر ما قاله ز من أنه متصل أي وانحل الإيلاء بزوال ملك من حلف بعتقه لكنه يعود عليه الإيلاء ان عاد اليه الخ وجعله متصلا يقتضي أن الإيلاء منسحب عليه فيما بين خروجه عن ملكه ورجوعه اليه وذلك يستلزم انه ان كان بينهما أربعة أشهر فأكثرا فانه يوقف بمجرد عود ملكه وليس كذلك فقد صرح ز بأنه يستأنف له الاجل من يوم العود وسله مب نفسه فتأمل به انضاف (كاطلاق القاصر عن الغاية) قول مب وفيه نظر لان هذا الشرط مبطل للعقد الخ انما يتم هذا النظر اذا كان المحجب بهذا الجواب يسلم انه مبطل للعقد والا فلا وكونه كذلك في مذهبنا لا يكون حجة على غيرنا لزم بذلك دليل قاطع والخلاف بين الأئمة في ذلك شهر فرفني التظهير ونظر قول مب وأحسن الاجوبة في الحديث ان الامر سيق مساق الزجر والتعليظ الخ الذي في المقدمات هو مانصه والمعنى فيها أن اللفظة صغتها صيغة الامر اعائشة باشرط الولاء لاهل بريرة في اشتراطها على أن تعقها والمراد النهي عن ذلك مثل قوله عز وجل فاعيدوا ما شئتم من دونه اه محل الحاجة منها بالنظر وهو متجه وأما ما ذكره مب من قوله سيق مساق الزجر

أجلب بعض المحققين بان الولاء يطلق على النسبة التي بين العتق وعتقه حقيقة وعلى مبيها وهو الارث مجازا والمراد في الحديث الاول دون الثاني لانه مجازا ولبعده اذ كيف يشترط ما يوثق من بريرة وهي من المساكين الذين تصدق عليهم وأيضا هي يومئذ صحيحة سواء لم يحدث لها سبب يتوقع معه موته ويرجى معها ولا يعلم ما يحدث لها من الورثة بعد وكيف تنافس عائشة رضي الله عنها في الميراث وهي تدفع الا أن مالا يرجي أن تملك بريرة ثملا والاكنت تسلك ما لها ويكون أفضل لها من غير وجه فالولاء المشترط اذن انما هو لمن تنسب بريرة من قوم من فكون وفي هذا كانوا يتنافسون ولا شك أن بريرة اذا أعقمت اعائشة فقد حصلت هذه النسبة بينهم ما حصلوا عقليا لانه انزاله لا باشرط ولا بغيره فلا يعقل ان تكون عائشة المتولية للعتق وتكون مع ذلك بريرة معتقة للذين باعوها وهذا أمر عقلي كالنسب أيضا فانها لو ولدت شخص أمه لم يمكن ولا يعقل أن يكون ذلك الولد ولدا للشخص آخر واذا كان ذلك أمر اعقليا صار المشترط بخلافه مشروطا بالمحال واشترط الخ في البياعات يلقي

والتغليظ فليس بظاهر لانه عن الزجر والتغليظ لنفس المخاطبة فالخاطبة هي عائشة
رضي الله عنها ولم يقع منها ما تستحق به الزجر والتغليظ وانما جاءت سائله للنبي صلى الله
عليه وسلم وان عن الزجر والتغليظ لاهل بريرة فليسوا هم المخاطبين بالامر حتى يصح
التنكير بقوله تعالى فاعبدوا ما شئتم من دونه لان الزجر فيه النفس المخاطبة - ين قنائله
بانصاف (وهي تقييد الحشفة الخ) قول ز وفي غير العبد الخ عبارة فيها اطلاق لان
عطفه على ما قبله يوهم انه غير مظاهر مع انه مظاهر (وان أبي الفيتة في ان وطئت احدا كما
الخ) قول ز واستظهر ابن عرفة انه مولد منها الخ نقل أبو حفص القاسمي في شرح
التحفة كلام ابن عرفة وقال عقبه مانصه قلت اراد ابن شاس ما ذكره الغزالي في الوجيز
وكثيرا ما يقتبعه قال فيه وقال ان وطئت احدا كما قال آخرى طالق وأبي الفيتة فللقاضي أن
يطلق احدهما على الايهام ثم على الزوج أن يبين أو يعين وقيل لا يصح دعواهما مع
الايهام اه وأما قول ابن عرفة انه مشكل لامتناعه في مبهمة فمفهومه نظر اذ لا وجه لامتناعه
فيه مع جبر الزوج على التبيين أو التعيين وانما يتنوع في المهم دون تعيين أصلا وقول ابن
عبد السلام ان القضاء يستدعي تعيين محل الحكم ان عنى به أنه يستدعي تعيين محل الحكم
قبل الحكم فمضنوع وان عنى أنه يستدعيه في الجملة فليس ولا يضربنا قوله الآن يريد ابن
الحاجب أن القاضي يحججه على طلاق أي بها شافيه انه مخالف لحكم الايلاء فان المقر فيه
أن المولى اذا أبي الفيتة طلق الحاكم عليه وقول ابن عرفة الظاهر انه مولد من كل واحدة
منهما فيه مخالفة لكلام ابن شاس وابن الحاجب وصاحب الوجيز ومخالفة لظاهر كلام
المخالف لانه انما آلى من واحدة لا بعينها فلا وجه لتطبيقهما معا اه منه بلقطه قلت
رد ما قاله ابن عرفة بقوله فيه مخالفة لكلام ابن شاس وابن الحاجب لا يخفى ما فيه لان ابن
عرفة معترف بمخالفتها ما اياها قصد وأما مخالفتها لكلام صاحب الوجيز فهو الغزالي فن
الواضح أنها لا تضرب لانه ليس من أهل المذهب بل ذلك يقوى الاعتراض على ابن شاس
وابن الحاجب في متابعتهم اياه واذا هما في المذهب ما ليس منه ولا جارا على قواعد
سواء جعلنا موضوعه أنها رفعت للقاضي واحدة فقط أو جعلنا موضوعه أنهم - مارفتاه
معاً ما لا اول فعدم جريه على القواعد وضع من أن يستدل عليه اذ لا وجه لتطبيق غير
الرافعة عليه لان لو كانت مولى منها صراحة لم يكن العاكر أن يطلب الزوج بالفيتة فيها
فضلا عن أن يطلقها عليه عند الامتناع وأما الثاني فان مطالبتهما اياه بالفيتة وحكم الحاكم
عليه بعد امتناعه منها بطلاق واحدة لا بعينها مخالف للقاعدة المقررة هنا أن
الامتناع من الفيتة بعد المطالبة بها انطلق عليه من أبي الفيتة فيها وكل منهما قد
رفعت له وأمره الحاكم بالفيتة فيها فأبى وأيضاً بين الحكمين تناقض اذا الحكم عليه
بالفيتة فمع ما حكم بأنه مولد منها معا والحكم بطلاق واحدة لا بعينها حكم بأنه ليس
بمولد منها معا بل من واحدة لا بعينها فان قلت لانتقاض لان طلاق واحدة بسقط الايلاء
في الاخرى لاختلال الايمن فيها بالطلاق قلت لانسلم الاختلال الايمن لان طلاق المولى رجعي
والرجعية كالزوجة الاقنية استثنى وليس هذا منه فلو وطئ غير المطلقة لزمه الطلاق في

ولا يوثر شيأ وبعد مشترطه هازلا كما
لو اشترى ثوب صوف على شرط انه
يصير كذا وكذا اشترى أمة على ان
ما ولدت منه يكون ولد البائع
للاشترى فهذه وأمثاله اشترط
ملغاة والبصحيح صحح فان قيل هذا يشترط
ان الولاء امر عقي لا شرعي قلنا هذا
هو الحق بلا شك نعم وضع الشرع
كون الولاء سببا في الميراث وفي
التعاقل كما وضع سببية الاسكار في
التحريم وسببية شربه في الحد وسببية
السرقعة في القطع مع أن الاسكار
والسرقعة ليسا بحكم شرعي فان
قيل يلزم أن يثبت الولاء مع اختلاف
الدين وقد صرح في المدونة بخلافه
قلنا قد قال أشهب بنبوتيه واختاره
المحققون اه يج (وان أبي الفيتة
الخ) ما استظهره ابن عرفة من أنه
مولد منهما معا والمتعين خلافا لابي
حنيف القاسي لانه قد حلف على
ترك وطء كل واحدة منهما بطلاق
الاخرى انظر الاصل والله أعلم

(وفرق الخ) قول مب ولا كفارة عليه الخ مبنى على أن الكفارات لا يجبر على إخراجها ولا تعرض لها الحكم وقد تقدم له أن الصواب خلافه وعليه ما قاله ز صواب لأنه يجبر على الكفارة عملاً بالظاهر وإن كان لا شيء عليه فيما بينه وبين الله فتأمله
 * (باب الظهار) * قال في المقدمات هو تشبيه الرجل وطء من يحل له بطء من يحرم عليه تحريماً عاماً بدائناً بـ أو صهر أو رضاع وكانت العرب تكني عن ذلك بالظهار فتقول امرأتى على كظهر أمي وإنما اختص الظهر بالتحريم في الظهار دون البطن والفرج وسائر الأعضاء وإن كانت أولى بالتحريم منه (١٤٠) لأن الظهر موضع الركوب والمرأة مكروبة عند الغشيان فاقسم الركوب

مقام النكاح لأن النكاح ركن وأقسم الظهر مقام الركوب لأنه موضع الركوب وهو من لطيف الاستعارة الكتابية اه والراجح كما في ح والتسنيات أنه لم يكن طلاقاً أول الإسلام كما قدمه خش أول الإيلاء وما جزم به هنا تعاضج أصله لابن رشد في مقدماته والله أعلم وصرح غير واحد بن الظهار حرام لقوله تعالى الذين يظهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم الآية وإنما اختلف هل يسمى عينا مطلقاً أو أن كان معلقاً بخوان فقلت كذا فانت على كظهر أمي انظر الأصل * (قائده) * قال ابن العثري في أحكامه أخبرني محمد بن قاسم العثماني غير مرة قال وصلت القسطنطينية فجلست مجلس أبي الفضل الجوهري فليكن مما قال إن النبي صلى الله عليه وسلم طلق وظاهره وألى فلما خرج تبعته حتى بلغ منزله في جماعة فجلس معنا في الدهليز وعرفهم غريباً فانه رأى إشارة الغربة فلما انفض عنه أكثرهم قال لي أراك غريباً هل لك من كلام قلت نعم قال لجلساً أه أفرجوا له عن كلامه فقاموا

الرجعية ما دامت عدتها قائمة فاليمين لم تتحل بذلك الطلاق ولو سلمنا انحلالها لم ينسأل أن ذلك كان لأن انحلال اليمين إنما يكون في سنة في حق المريض ومن ألحق به وأما الصحيح فبنيته اقتضاض البكر وتغيب الحشفة في الثيب وقوله ومخالفة الظاهر كلام الخالف فإنه إنما إلى من واحدة لا بعينها هو مصادرة لاشئ منها إذ هذا هو محل النزاع فجعله نفس الدليل ومع ذلك فالذي يدل عليه كلام الخالف أنه مولى منهم ما علان قوله لا نسب وعائشة مثلان وطئت احداً قالاً لاخرى طالق هو وحلف منه على ترك وطء كل واحدة منهم ما بطلاق لاخرى فان وطئ ترك طلق عليه عائشة اتفاقاً وان وطئ عائشة طلق عليه ترك اتفاقاً وحدان الخاجب نفسه الإيلاء فقد ذلك كما يفيد من حد المصنف وابن عرفة فكل واحدة منهم ما يخوف على ترك وطئها اتفاقاً وكل محجوف على ترك وطئها بشرطه مولى منها اتفاقاً ينتج أن كلامهما في مسألة النزاع مولى منها اتفاقاً ولورده ابن عرفة هذا المجد منصف معه مقالا لا تأمله بانصاف * (تنبيه) * بكلام الوجيز السابق تبين مراد ابن شاس وابن الخاجب ويحسب تردان بن عبد السلام والمصنف وابن عرفة والبساطي والله أعلم (وفرق بشدة المال) اعترض ز هذا الفرق بقوله فيه نظر لأنه لا يلزم من عدم تصديقها في إرادة الحل لزوم الكفارة فبرجع لشدة المال فقال مب وفيه نظر إذ لا يلزم من عدم تصديقها له في الحل لزوم الكفارة لأن له حل اليمين بالوطء ولا كفارة عليه فيما بينه وبين الله اه قلت ما قاله ز ظاهره على القول بأن الكفارات لا يجبر صاحبها على إخراجها ولا تعرض لها الحكم لكن قد تقدم له هو نفسه أن الصواب خلاف ذلك وعليه ما قاله ز صواب لأنه بطء يظهر حنثه فيجبر على إخراج الكفارة عملاً بالظاهر حيث لم يصدق وإن كان لا شيء عليه فيما بينه وبين الله فتأمل له بانصاف والله سبحانه أعلم

* (باب الظهار) *

قال في المقدمات ما نصه الظهار تشبيه الرجل وطء من يحل له من النساء بطء من يحرم عليه ممن تحريم عاماً بدائناً بـ أو صهر أو رضاع وكانت العرب تكني عن ذلك بالظهار فتقول امرأتى على كظهر أمي ولذلك سمى الظهار لأنه مأخوذ من الظهر وإنما اختص الظهر بالتحريم في الظهار دون البطن والفرج وسائر الأعضاء وإن كانت أولى بالتحريم منه لأن الظهر موضع الركوب والمرأة مكروبة عند الغشيان فإذا قال الرجل لا مراة

قلت له حضرت المجلس متبركاً بك وسعيتك تقول آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقت وطلق انت وصدقت وظاهره ولم يكن ولا يصح أن يكون لأن الظهار منكر من القول وزور وذلك لا يجوز أن يقع من النبي صلى الله عليه وسلم فضفى إلى نفسه وقبل رأيي وقال أنا تأيب من ذلك جزاك الله عني من معلم خيراً ثم انقلبت عنه وبكرت في الغد إليه فالفيتة قد جلس على المنبر فلما دخلت الجامع ورأى نادى بأعلى صوته مرحباً بعلي فاستحوذ المعلى فقاطولت الاعناق إلى وتحدثت الابصار نحوى وتعرفى يا أبا بكر بشير إلى عظيم حياته فإنه كان إذا سلم عليه أحد أو فاجأه بكلام خجل واجرح حتى كان وجهه طلي بجلائر

أنت على كظهر أمي فأنما أراد به أن يكون ركوها النكاح عليه حراما كركوب أمه
للعشيان فأقام الر كوب مقام النكاح لأن النكاح ركب وأقام الظاهر مقام الركوب
لأنه موضع الركوب وهو من لطيف الاستعارة للكتابة اه منها بلفظها * تنبيهان
* الاول * بعد أن نقل ح عن ضيغ أن الظهار كان في الجاهلية وأول الاسلام
طلاقا قال مانصه وظاهر كلام النووي في تهذيب الاحكام واللفظ أنه لم يعمل في أول
الاسلام بأن الايلاء والظهار طلاق على القول الرابع اه قلت كلام عياض بغيره
أيضا أنه لم يعمل بالظهار طلاقا في الاسلام فإنه قال في تنبيهات مستصلاحي ح عنها
مانصه وكان الظهار أحد أنواع طلاق الجاهلية فنزل في أول الاسلام بأويس بن
الصامت وزوجه خويلد فخرت لها في ذلك مع النبي صلى الله عليه وسلم بمجادلة اختلفت
الاحاديث في قصتها فأنزل الله قوله قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها الآية ونزع
لظهار حكمها غير حكم الجاهلية على مانصه في كتابه العزيز اه منها بلفظها فتأمل أنه
كالصريح فيما قلناه فأنظر لم تركه ح لكن مافي ضيغ به جزم ابن رشد في مقدمته
ونها وكان الظهار في الجاهلية طلاقا وفي أول الاسلام إلى أن أنزل الله عز وجل
قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها اه منها بلفظها * الثاني * ذكر ح عن ضيغ وابن
عرفة عن عبد الوهاب أن الظهار حرام وقال عقبه عن ابن عرفة مانصه ونقل الباجي
قبل قوله ساروا به المبسوط الظهار عين تكفر يحتمل الجواز والكرهية أرح اه منه
بلفظه قلت سلم ح ما قاله ولم يظهر لي كون رواية المبسوط قضيده الجواز والكرهية
فقط دون التحريم فإن أحد ذلك من تسميته عينا فقيهه نظرم وجهين أحدهما أن
اليمين كأن تكون جائرة ومكرهية كذلك تكون حراما ثانيه ما أنه يلزم على ذلك أن
الظهار على مذهب المدونة يكون شيئا أو مكرها أو تارة ومحرما أخرى والذي يفيد كلام
الباجي أن الظهار محرم بلا إشكال وإن الخلاف بين مافي المدونة والمبسوط انما هو في
تسميته عينا فقط هل ذلك متشبها ومطلق ويظهر ذلك بنقل كلامه قال في المشتق مانصه
قال مالك في المبسوط الظهار عين تكفر وفي المدونة أن مطلق الظهار ليس بيمين وإنما يكون
يمينا إذا قال ان فعلت كذا فانت على كظهر أمي والظهار محرم قاله القاضي أبو محمد والدليل
على ذلك قوله تعالى والذين يظفرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا
اللات ولدنهم وانهم ليقولون منكر من القول وزور وفي الآية دليل أن أحد هاتين النكاح
ما لا يؤمنون تكذيبه والثاني أنه وصفه بأنه منكر وزور قال القاضي أبو إسحق ومن ظاهر
أدب لقوله المنكر والزور اه منه بلفظه فتأمل به انصاف وقد صرح بغيره غير واحد
من غير ذكر خلاف وقد استدلل على ذلك الامام أبو القاسم ابن جريبالآية قد ذكر الوجهين
المتقدمين في كلام الباجي وزاد وجهين آخرين ونصه والظهار محرم ويدل على تحريمه
أربعة أشياء أحدها قوله تعالى ما هن أمهاتهم فإن ذلك تكذيب للمظاهر والثاني
أنه سمى منكرًا والثالث أنه سمى زورا والرابع قوله وإن الله لعفو وغفور فإن العفو
والغفوة لا تقع إلا عن ذنب وهو مع ذلك لازم للمظاهر حتى يرفع به الكفارة اه منه بلفظه

قال وتبادر الناس إلى ترفعوني على
الأيدي ويتدافعوني حتى بلغت
المنبر وأنا للعظيم الحياء لأعلم في أي
بقعة أنا وأبا الجامع خاص بأهله وأسال
الحياء بدي عرقا وأقبل الشيخ على
الخلق فقال لهم أنا معلمكم وهذا
معلمي لما كان بالأمس قلت لكم كذا
وكذا إنما كان منكم أحد فقهه عني
ولارد علي فأتبعني إلى منزلي وقال
لي كذا وأعاد ما جرى بيني وبينه
وأنا أتابع من قولي بالأمس راجع
عنه إلى الحق فحين سمعته عن حضرة فلا
يعول عليه ومن غاب فليبلغه آياه
من محضر فجزاه الله خيرا وجعل
يحتفل لي في الدعاء والخلق يؤمنون
فأنظروا رحمكم الله إلى هذا الدين
المتين والاعتراف بالعالم لاهله على
رؤس الملا من رجل ظهرت رياسته
واشتهرت نفاسه لغرب مجبهور
العين لا يعرف من هو ولا من أين
واقندوا به ترشدوا اه وجلنا برضم
الجيم وفتح اللام المشددة هو زهر
الزمان كما في القاموس قال ويقال
من ابتلع ثلاث حبات منه من أصغر
ما يكون لم يرمد في ثلاث السنين اه
وفي الفائق أن القضية المذكورة

عن من من العلمين الجليلين

وقعت لابن العربي نفسه مع أبي الفضل النحوي والجمع تعدد القضية يمكن والله أعلم ﷺ قلت وما في الشافعي مثله في الابي ونقله عنه ابن الشاط في حاشيته على مسلم وقبله وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق العاليتين نبت طليان وطلق حفصة بنت عمر ثم راجعها بأمر من الله وفي الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم أتى من نسائه نهرافا عتزل في مشربة له تسعة وعشرين يوما الحديث أي حلف أن لا يدخل عليهن فليس المراد الايلاء العرفي لانه حرام فلا يجوز نسبه للنسبي صلى الله عليه وسلم كما قاله البلقيني في تهذيبه انظر القسطلاني فالمراد في القضية المذكورة الايلاء اللغوي فقط وقال في ما فيها مبني على مذهب من لا يستتر فيه التعرض ترك الوطء صراحة أو ضمنا وقد قال ابن حجر أوائل الصلاة انه ليس المراد بقول أنس أتى صلى الله عليه وسلم من نسائه نهرافا الايلاء المعروف في الفقه اتفاقا ثم رجع عن الاتفاق هنا إلى ما قلناه قائلا فليقتد ما مر بقول معظم الفقهاء اه

* (فائدة) * قال في أوائل ترجمة أحكام الطلاق والرجعة الخ من الفائت ما نصه ابن العربي حضرت مجلس أبي الفضل النحوي فسمعت يقول طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وآلى وظاهر فلما انصرف قصدته في موضعه وقلت له أصلحك الله أنك قلت أنه صلى الله عليه وسلم طلق وآلى وظاهر وأنه صلى الله عليه وسلم لم يظاهر فان الله جعل الظاهر منكرا من القول وزورا فشكرني على ذلك فلما كان من الغد قال لاهل مجلسه وقرئني اليه اني قد قلت لكم بالامس انه صلى الله عليه وسلم طلق وآلى وظاهر وان هذا أرشدني الى انه لم يظاهر وهو كما قال وهو شيعي في هذه المسئلة وأنا شيخكم فيها اه منه بلفظه ﷺ قلت وهذا صريح في أن ذلك وقع لابن العربي نفسه مع أبي الفضل النحوي والذي لابن العربي في أحكامه الكبرى والصغرى خلافه ونص الكبرى أخبرني بمحمد بن قاسم العماني غير مرة قال وصلت القساطا خفت مجلس أبي الفضل الجوهري وحضرت كلامه على الناس فكان مما قال في أول مجلس جلست اليه ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق وظاهر وآلى فلما خرج تعبت حتى بلغت منزله في جماعة جلس معناني الدهليز وعرفهم غربي فانه رأى إشارة الغيبة ولم يعرف الشخص قبل ذلك في الواردين عليه فلما انقضى عنه أكثرهم قال لي أراك غريبا هل لك من كلام قلت نعم قال لجسائه أفرحواله عن كلامه فقاموا وبقيت وحدي معه فقلت له حضرت المجلس اليوم متبركا بك ومعهك تقول آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقت وطلق وصدقت وظاهر ولم يكن ولا يصح أن يكون لان الظاهر منكرا من القول وزور وذلك لا يجوز أن يقع من النبي صلى الله عليه وسلم فذهني الى نفسه وقبل رأسي وقال لي أنا تابي من ذلك جزاك الله عني من معلم خيرا ثم انقلبت عنه وبكرت في اليوم الثاني اليه فالفيت قدسني الى الجامع وجلس على المنبر فلما دخلت على باب الجامع ورأيت نادى بأعلى صوته قال مرحبا بمعلمي افسحو المعلمي فتناولت الاعتناق الى وتحذقت الابصار نحوي وتعرفني بأبا بكر ينسب الى عظيم حياته فانه كان اذا سلم عليه أحدا فاجأه بكلام يخجل اعظم حياته واجر حتى كان وجهه طلي بجلتنا قال وتبادر الناس الى يرفعوني على الايدي ويتدافعوني حتى بلغت المنبر وأول العظيم الحياء لا أعلم في أي بقعة أنا من الارض والجامع غاص باهله وأسأل الحياء بدني عرفوا وقبل الشيخ على الخلق فقال لهم أنا معلمكم وهذا معلمي لما كان بالامس قلت لكم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق وظاهر فلما كان منكرا منكم أحد فقه عني ولارده على قاتبعني الى منزلي وقال لي كذا أو عادم جري بيني وبينه وأنا تابي من قول بالامس راجع عنه الى الحق فمن سمعه من حضر فلا يعلو عليه ومن غاب فليبلغه اياهم من حضر فجزاه الله خيرا وجعل يحتفل لي في الدعاء والخلق يؤمنون فانظروا رحمكم الله الى هذا الدين المتين والاعتراف بالعلم لادله على رؤس الملا من رجل ظهرت رياسته واشتهرت نفاسته لغريب مجهول العين لا يعرف من هو ولا من أين واقتدوا به ترشدوا اه منها بلفظها والجمع منها ما تعدد القضية يمكن والله أعلم * (تنبيه) * قوله جلنا الجاري على الاسنة كسر اللام المشددة والصواب فتحها * (فائدة) * قال في القاموس ما نصه جلنا رضم الجيم وفتح اللام

المستدق زهر الرمان معرب كثار ويقال من ابتلع ثلاث حبات منه من أصغر ما يكون
لم يرمد في ثلاث السنة اه منه بلفظه (ووقف ان تعلق بكعشيتهم الموقوف) ظاهر كلامه
انه لا يجزى فيها قول مالك المتقدمان في التخيير وهو كذلك على مذهب ابن القاسم ومذهب
غيره انهم ما يدخلان هنا * (تثنية) في ق هنا عن ابن يونس ان مذهب ابن القاسم في
كل ما كان تقوى اليها من تليقك أو طلاق أوظهاراً وعقن ذلك سديها وان قاما
من المجلس الموقوف وهو كذلك في ابن يونس ذكره في كتاب الطهارة زاد متصلاً به ما نصه
والغير يرى ان اختلاف قول مالك بدخل في ذلك كله وفي كتاب التخيير بيان هذا اه
منه بلفظه وقد يستشكل ما عراه لابن القاسم بانه خلاف ما في المدونة ونقله هو نفسه عنها
من ان ابن القاسم أخذ بقول مالك الاول بالسقوط والجواب عن ذلك ان مراده بقوله
ما كان تقوى بغير الخ ما قرن بعشيتما كقوله أمر لك ان شئت فلا اشكال وكلام ابن
يونس نفسه في كتاب الطهارة بعد ما قدمناه عنه وفي كتاب التخيير والتليق فيبعد ذلك
وحاصل كلامه ان ما قاله في المدونة في الطهارة المعلق بعشيتهم ان لا يتقيد بالمجلس
لا يجزى فيه عند ابن القاسم قول مالك وعند غيره يجزى فيه وان ابن القاسم سوى بالطهارة
في ذلك كل ما قرن بعشيتهم من طلاق وما ذكره من تخيير وتليق فلا اشكال والله أعلم
(فبعد اليأس) قول ز فاذا أراد ان يكفر لرحله وطؤها الا ان فذلك قال م ب هذا
عين قول المصنف والعزيمة فتأمل اه قلت تأملناه فوجدناه غير لاه مراد المصنف ان
الظهار يلزم بمجرد العزيمة وعلى ذلك فهمه هو وجعله خلاف المذهب وكلام ز في اجزاء
الكفارة بعد العزم وهو فقه مسلم فتأمل (لا مكاتبة ولو عجزت) أنكر ابن عرفة مقابل لو
نصه وقول ابن الحاجب وابن شاس وفي المكاتبة لو عجزت قولان لا عرفة الا ابن حجر
عن بعض المذاكرين اه منه بلفظه وعبارة ابن شاس وفي لزومه في المكاتبة اذا عجزت
فعدت خلاف اه منه بلفظه قلت ما عراه لابن حجر عن بعض المذاكرين نقله ابن
يونس عن بعض أصحابه وغلطه فيه ونصه وقال بعض أصحابنا انه ان تطاهر من معتقة الى
أجل أو مكاتبة أو أمة له فيها شرك فتروجهن بعد العتق ان ذلك الظهار يلزمه فعن ولا يطأ
حتى يكفر وكذلك ان عجزت المكاتبة وهذا عندى غلط اه منه بلفظه وقال قبله يسير
ما نصه قال بعض الفقهاء والفرق بين من ظاهر من مكاتبة ثم عجزت بقرب طهاره انه
لا شيء عليه وبين الجوسى يسلم عن مجوسية فيطاهر منها ثم تسلم هي بالقرب ان الظهار يلزمه
ان المكاتبة اشترت نفسها وتخرجت عن وطئها وهذه هي زوجة بعد اسلامه في حال طهاره
لم تخرج من عصمته بعد والمكاتبة كالأجنبية وان كانت قد عجزت والأجنبية قد تزوجته ثم
لا يلزمه فيها طهاره المتقدم اه منه بلفظه ولا يخفى على منصف ما بين الاجنبية والمكاتبة
فان الاجنبية اذا تزوجها بعد فلكل عصمتها حدث اتفاقاً قابل اجزاء بخلاف المكاتبة
تخرج وقد قال في ضج ومنشأ الخلاف هل رجوع المكاتبة الى سديها بالعجز كاتسده
الملك أم لا اه منه بلفظه وقول الفقهاء ان أحكامه على الرق مع ماورد المكاتب قن ما يقي
عليه درهم يؤيدان رجوعها ليس كاتسدها كاتسدها بانصاف (على الاصح) الظن من

والله أعلم

صححه فاني لم أقف عليه بعد البحت عنه ولا اشكال في أنه المعتمد كما يقيد به كلام ابن عرفة وغيره وقد عبر عنه في ضريح بالشهور ولم يذكر من صححه والله أعلم وقول ز وهو خلاف ما للحنفي واقتصر عليه في الجلاب كافي ق ولا يخفى ما في عبارته من القلق ومع ذلك فما قاله غير صحيح اذ ليس في ق ما عزاله ولا هو في الجلاب أيضا ونص الجلاب والظهار من الامة المملوكة كالظهار من الزوجة وتلزم الكفارة فيها كلزومها في الزوجة وكذلك الظاهر من أم الولد والمذبة ولا يلزم الظاهر في المعتقة إلى أجل ولا في المكاتبه منه بلفظه (وصريحه بظهر الخ) قول مب فان كلام ضريح يفيد أن الملاعنة الخ فيه نظر لان ما في ضريح موافق لما قاله ز وقد جزم بذلك ح في التنبيه الاول ونصه ويدخل في الصريح على ما قاله المصنف ما اذا شبه بظهر ملاعنة وقد أدخله المصنف في كلام ابن الحاجب وقال انه يتناول الملاعنة وليست محجرا ما انظر بقية وكلام ضريح هو عند قول ابن الحاجب فالصريح ما فيه ظهر مؤبدة التحريم ونصه ابن عبد السلام وقول المصنف ما فيه ظهر مؤبدة التحريم أحسن من قول غيره ذات محرم لشمول كلام المصنف الحرمة بالرضاع والصر خليل وفيه نظر فان المحرم بسبب الرضاع أو الصهر يطلق عليه في الاصطلاح محرم وقد صرح في المدونة بذلك فقال ومن ظاهر بشي من ذوات المحارم من نسب أو رضاع فهو مظهر نعم كلام المصنف أعظم من وجه آخر لانه يتناول الملاعنة وليست محجرا اذا المحرم من حرم نكاحها الحرمتها على التأييد فقولنا الحرمتها احترازا من الملاعنة لان تحريمها ليس لحرمتها بل لعارض اه منه بلفظه وسله صر في حاشيته وقد سلم ابن عرفة كلام ابن الحاجب وعز الان شام من مثله وصدر بكلامهما ثم ذكر بعده كلام ابن رشد ونصه الصيغة ابن شاس وابن الحاجب صريحه ما فيه ظهر مؤبدة التحريم كظهر أي أو عتي وكنايته الظاهرة ما سقط فيه أحدهما كأي أو ظهر فلا نة الاجنبية والخفية كاسقنى الماسم ادا به الظاهر اه منه بلفظه ثم ذكر كلام ابن رشد متصلا به وقد اقتصر ابن ناجي في شرح المدونة على ما صدر به شيخه ابن عرفة ونصه فصريحه ما فيه ظهر مؤبدة التحريم اه منه بلفظه والحق الملاعنة ومنكوحه العدة بشرطها بالمحرم ظاهر من جهة المعنى لانها شبيهتان بالمحرمات بالنسب والرضاع والصهر في تأييد التحريم وتأيد التحريم على ابن القاسم في المدونة ذلك في ذوات الرضاع والصهر ونقله ابن يونس وسله ونصه ومن المدونة قال ابن القاسم فمن قال لاهم أنه أتت على كظهر أي فهو مظهر محمد بن يونس وهذا صريح الظاهر قال مالك ومن ظاهر بشي من ذوات المحارم من رضاع أو نسب فهو مظهر قال ابن القاسم وان ظاهر من صهر فهو مظهر لان هؤلاء كلهم محرمة على التأييد كالامهات اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في كلام مب والله أعلم (أو أي تأويلان) قول مب هو الصواب وبه قرر ح الخ ما صوبه هو الذي صوبه شيخنا ج لكنه قال ان التأويل الثاني مشكل لان هذه من الكناية الظاهرة لسقوط لفظ الظاهر فيها فكيف يلزم فيها بالظهار ولا يصدق في ارادة الطلاق بها اه وكذا الاول مشكل

(وصريحه الخ) قول مب فان كلام ضريح الخ فيه نظر لان ما في ضريح موافق لما ز وقد سلمه صر وجزم به ح وهو ظاهر قولي ابن الحاجب فالصريح ما فيه ظهر مؤبدة التحريم اه ومنه لابن شاس واقتصر عليه ابن ناجي وسله ابن عرفة وصدر به ثم ذكر كلام ابن رشد وقد علل ابن القاسم في المدونة ذلك في ذوات الرضاع والصهر بتأييد التحريم وذلك موجود في الملاعنة ومنكوحه العدة بالفرق انظر الاصل والله أعلم قلت وكان مب سريه ما قال من قول ضريح بعد أن ذكر أن كلام ابن الحاجب يتناول الملاعنة بخلاف قول غيره ذات محرم مانصه اذا المحرم من حرم نكاحها الحرمتها على التأييد فقولنا لحرمتها احترازا من الملاعنة لان تحريمها ليس لحرمتها بل لعارض اه فتأمل والله أعلم (كانت حرام كأي) قول مب هو الصواب وبه قرر ح الخ هو الذي صوبه ج أيضا لكنه قال ان التأويل الثاني مشكل لان هذه من الكناية الظاهرة لسقوط لفظ الظاهر فيها فكيف يلزم فيها بالظهار ولا يصدق في ارادة الطلاق بها اه وكذا الاول مشكل

على كل من التأويلين أما الثاني فلما ذكره شيخنا ج وأما على الأول فلان لزوم الطلاق
والظهار له في المراجعة بخلاف لما قررره في الكناية من أنه مصدق فيها في الفتوى والقضاء
فالجاري على ما قررره أنه لا يلزمه الا الطلاق الذي ادعى أنه أراد مطلقا لالظهار ولاهما
معاً (تنبيه) * هذا الاشكال نشأ من تصويبهم ما قررره ز من جرى التأويلين في
هذه ومعتمد هم في ذلك ما قاله ح من أن ابن رشد صرح بذلك في أول رسم من الظهار
لكن هذا الذي عزاه له مخالف لما نقله من كلام المقدمات وما نقله عنها هو كذلك فيها وان
كان لم يستوفي كلامها ونص المقدمات وله صريح وكنايات فصرحه عند ابن القاسم
وأشبهه وروايت ما عن مالك أن يذكر الظهر في ذوات محرم وكناياته عند ابن القاسم أن لا
يذكر الظهار في ذوات محرم وأن يذكر الظهر في غير ذوات محرم ومن كناياته عند أشهب أن لا
يذكر الظهر في غير ذوات محرم ومن صرحه عند ابن المباحثون أن لا يذكر الظهر في ذوات
محرم وليس من كناياته عند مالك أن يذكر الظهر في غير ذوات محرم فلا كناية عنده في الظهار
والفرق بين صريح الظهار وكنايته فيما يوجب به الحكم أن كنايات الظهار ان ادعى أنه أراد
به الطلاق صدق أفي مستقياً أو كان قد حضرته البيعة أو أن صريح الظهار لا يصدق اذا
ادعى أنه أراد به الطلاق اذا حضرته البيعة ويؤخذ بالطلاق بما أقر به والظهار بما لفظ
به فلا يكون له الياسيل ان تزوجه بعد زوج حتى يكفر كفارة الظهار وقد قيل أنه
يكون ظهاراً على كل حال ولا يكون طلاقاً وان نواه أو أراد هو رواية أشهب عن مالك
وأحد قول ابن القاسم أنه منها بلفظها من أول كتاب الظهار ثم قال في الفصل التاسع
مانه فصل وأصل الظهار في ذوات المحارم فإذا ظاهر بشئ من ذوات المحارم فهو مظاهر
سمى الظهر أو لم يسمه أراد بذلك الظهار أو لم تكن له نية فان أراد بذلك الطلاق ولم يرد به
الظهار فقول ابن القاسم في رواية عيسى عنه من كتاب الايمان بالطلاق أنه يكون طلاقاً
ثلاثاً ولا ينوي في واحدة ولا في اثنتين قال يحنون ينوي فيما أراد من الطلاق وهو الاظهر
لأنه لفظ بماليس من أنباط الطلاق فوجب أن يوقف الأمر على ما نوى بذلك هذا نص
قول ابن القاسم أنه اذا ظاهر بذات محرم وأراد بذلك الطلاق أنه طلاق سمي الظهر أو لم يسمه
ومساواة في هذا الوجه بين أن يسمى الظهر أو لا يسميه انما تصح على مذهبه فيما بينه وبين
الله اذا أفي مستقياً أو اذا حضرته البيعة وطول بحكم الظهار فان كان قد سمي الظهر
حكم عليه بحكم الظهار لان البيعة قد حضرته بالافصاح به ولم يصدق في طرح الكفارة عن
نفسه وقضى عليه بالطلاق لاقراره أنه نواه أو أراد وكان من حق المرأة ان تزوجه بعد
زوج أن تنعمه بنفسها حتى يكفر كفارة الظهار وان كان لم يسم الظهر لم يحكم عليه بالظهار
وصدق أنه لم يرد الظهار اذ لم يصرح به وهذا أصل من أصولهم ان من ادعى نية مخالفة
لظاهر لفظه لا يصدق فيها وقول ابن المباحثون أنه يكون ظهاراً ولا يكون طلاقاً وان نواه
وأراد وجهه أن الذي ظاهر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأنزل الله فيه الكفارة قد
أراد الطلاق على ما كانوا يعرفونه في الجاهلية فلم يكن ذلك طلاقاً فالزمه ابن المباحثون
الظهار بعيد اللفظ دون النية وان أفي مستقياً فيما بينه وبين الله ثم قال وروى أشهب

لان لزوم الطلاق والظهار له في
المراجعة بخلاف لما قررره في
الكناية من أنه مصدق فيها في
الفتوى والقضاء فالجاري على ذلك
أنه لا يلزمه الا الطلاق الذي ادعى أنه
أراد مطلقا لالظهار ولاهما معاً
وما عزاه ح لابن رشد يعني في
أول رسم من الظهار بخالف لما نقله
من كلام المقدمات فانه صريح في
أنه يصدق اذا سقط لفظ الظهر في أنه
أراد الطلاق ولا يلزمه الا هو في
الفتوى والقضاء وان التأويلين
انما هما اذا ذكر الظهر وكذا كلام
ابن بونس يفسد الاتفاق على هذا
انظر نضه ونص المقدمات مستوفي
في الاصل ولذا والله أعلم لم يذكر
أبو الحسن ولا ابن ناجي التأويلين
مع سقوط الظهر ثم قال في الاصل
واستفيد من هذا أنه لا فرق بين أنت
حرام مثل أمي أو كاذبي وأنت مثل
أمي أو كاذبي في أنه يصدق في ارادة

عن مالك أنه يكون طلاقاً إن لم يسم الطهر وظهار إن سماه وهذا الاختلاف كله إذا نوى الطلاق وأمان لم تكن له نية أو نوى الظهار فيه وظهار سمى الطهر أو لم يسمه وقد فسّر بعض الشيوخ ما في المدونة برواية أشهب عن مالك وحكي أبو إسحق التومني أنه مذهب ابن القاسم في كتاب ابن المواز والصواب أن يفسر ما في المدونة برواية عيسى عن ابن القاسم وعلى رواية أشهب قول أبو بكر الأبهري أنه من باب لفظها ونقل حمله وابن عرفة بعضه مختصراً وكلامه أولاً وأخيراً صريح في أنه يصدق إذا سقط لفظ الطهر في أنها إذا طلاق ولا يلزمه إلا هو في الفتوى والقضاء وإن التأويلين انما هما إذا ذكر الطهر وكلام ابن يونس يفيد الاتفاق على تصديقه مطلقاً إذا سقط لفظ الطهر ونص ابن المواز وأما إذا قال أنت علي كظهر أمي ينوي الطلاق فهو ظاهر ولو نوى أنك بما أقول لك من ذلك طالق لم يلزمه إلا الظهار قاله ابن عبد الحكم قال وقد نزل الله الكفارة في الظهار فبين قصد به الطلاق وكان في الجاهلية يجعلونه طلاقاً وقاله كله مالك قال ابن سحنون وروى عيسى عن ابن القاسم أنها ثلاثة ولا ينعقدان نوى أقل من ذلك وقال سحنون لما نوى من الطلاق محمد بن يونس فوجه قوله مالك أنه لا يكون طلاقاً وإن نواه فلا نية في الكفارة وإن قصد به التحريم فهو على ذلك لا يغير عنه وجه قول ابن القاسم أنه يلزمه البتة لأنه نوى بما يلزمه فيه الظهار البتة فوجب أن يلزمه أصله إذا قال أنت كأمي محمد بن يونس وإنما لم ينو لأنه جعلها كلمة ولا تحرم كلمة إلا بالطلاق ثلاثاً ووجه قول سحنون أنه لما نوى لانه فظهر من الظهار نيته إلى الطلاق وهو أقوى فليزمه ما نوى ولأنه نوى بلفظ يلزمه في الطلاق فوجب أن يلزمه ما نوى كقوله ادخل الدار يريد به الطلاق إن ذلك يلزمه وينوي فيه محمد بن يونس وقول مالك أولى لما بينا والله أعلم ابن المواز قال مالك وأما إن قال لها أنت كأمي أو أنت أمي فهو ظاهر الآن يريد به الطلاق فطلقت عليه ثم تزوجها بعد زوج فلا كفارة عليه للظهار والله أعلم قال أبو بكر الأبهري مذهب مالك أن صريح الظهار لا يكون طلاقاً وصريح الطلاق لا يكون ظهاراً مثل أن يقول أنت علي كظهر أمي يريد به الطلاق أو أنت طالق يريد به الظهار من قبل أنه لا يجوز أن ينقل أصل من الأصول التي جعلها الله لحكمه تعالى أصل آخر أو وجبه حكم من خلافه قال وإن مكنت الظهار من قوله كأمي أو أمي إذا أراد به الطلاق كان طلاقاً لأنه نقله إلى ما هو أقوى منه لأن الطلاق يزيل العصمة ومكنت الظهار لا يزيل العصمة قال وإن مكنت الطلاق كقوله أنت خلية أو برة لا يكون ظهاراً لأن مكنت الطلاق يزيل العصمة أيضاً والظهار انما يحرم الوطء فهو أضعف منه فلا ينقله إلى ما هو أضعف منه أنه منه بلفظه فانتزله لم يذكر خلافاً في أنه يصدق في إرادة الطلاق إذا سقط لفظ الظهر مع استدلاله لقول ابن القاسم بقوله أصله إذا قال أنت كأمي وقد عدت أنه لا يستدل بمختلف فيه ولم يذكر أبو الحسن ولا ابن ناجي التأويلين مع سقوط الظهر بل قال أبو الحسن عند قول المدونة وإن قال لها أنت حرام مثل أمي فهو ظاهر لأنه جعل الحرام مخزجاً حين قال مثل أمي أنه مانع يريد أن لا ينوبه الطلاق أنه منه بلفظه فانظر كيف قيد المدونة بذلك جازماً من غير ذكر خلاف وما قيدها به هو منه هو قولها بعد ما قيدناه

الطلاق بذلك مطلقاً لا يقوط لفظ الطهر بل تصديقه في إرادة الطلاق في أنت حرام مثل أمي أو كأمي الذي هو موضوع المصنف أخرى لأن لفظ حرام من كتابات الطلاق الظاهرة ثم قال فحصل أن ما صوبه من قول ز غير صواب وإن كان هو المنبأ من المصنف بل كلامه غير محرر على تقرير من تبعة أيضاً لأنه يقتضي أنه إذا نواه ما معازماه أو نوى أحدهما لم يمتنع فقط في أنت حرام كظهر أمي وفي أنت حرام كأمي اتفاقاً وعلى المشهور فصح ما وليس كذلك في الأولى فإن الذي يقصده النقل أن ذكر الظهر مع لفظ التحريم كذكره بدون لكن متابعاً للمصنف ابن شاس وابن الحاجب غالباً ما بعد اعتراضه عليهم ما في صريح فتوى تقرير من تبعة انظر الأصل والله أعلم

عنه يسير مآنه وان قال لو أنت على حرام مثل أمي أو حرام كلبي ولايته فهو مظاهر
وهذا الاختلاف فيه اه منها بالفظها فقهوم قولها ولايته أنه اذا نوى بذلك الطلاق
لا يكون مظاهرا وانما ينزهه الطلاق وقد أبقاها أو الحسن وابن ناجي على ظاهرها
واستفد من هذا أنه لا فرق بين أنت حرام مثل أمي أو حرام كلبي وبين أنت مثل أمي أو
كلبي في أنه يصدق في ارادة الطلاق بذلك مطلقا سقوط لفظ الظاهر بل تصدقه في ارادة
الطلاق بقوله أنت حرام مثل أمي أو كلبي الذي هو موضوع المصنف أخرى لان لفظ حرام
من كبايات الطلاق الطاهرة وذلك علل في المدونة لزوم الظهار في ذلك اذا نواه ولايته
أصلا بقوله لانه جعل للعراق مخرجا ولا ن عبد الوهاب قال يلزم الطلاق مع لفظ حرام اذا
لم تكن له نية قول يخل بذلك مع سقوطه قال ابن ناجي عند كلام المدونة الاخيرة المنقول أنفا
مانصه قوله وان قال لها أنت على حرام مثل أمي أو حرام كلبي ولايته فهو مظاهر وهذا
لاختلاف فيه الاول من قول مالك وقاس عليه ابن القاسم الثانية وما ذكره هو المشهور
وقال عبد الوهاب طلاق اه منه بلفظه فحصل من هذا أن ما صور به من قول ز ليس
بصواب وان كان هو المتبادر منه وعندي أن كلام المصنف غير محرج على كل من
التقريرين أما على تقرير ز فلما تقدم وأما على تقرير السهوري ومن تبعه فلانه
يقتضي أنه اذا نواه ما عازما أو نوى أحدهما لزمه فقط فيما اذا قال أنت حرام كظهر
أمي أو فيما اذا قال أنت حرام كلبي باسقاط لفظ الظهار اتفاقا وعلى المشهور فيهما وليس
كذلك فيما اذا ذكر الظهار فان الذي يفيد النقل أن ذكر لفظ الظاهر مع لفظ التعريم
كذكره بدونها قال في التنبيهات مانصه وأما الظهار من ذوات المحارم فهو ظهار يسمى الظاهر
أم لا وعند محمد متى ذكر الظاهر فهو ظهار وان نوى الطلاق قال وهذا قول مالك وأصحابه
لا خلاف في هذا عندنا قال بعد كلام مانصه وأما ان قرن بظهاره لفظ الحرام فقال حرام
مثل أمي ففي الكتاب أنه ظهار ومثله في العتبية وقال مالك في كتاب محمد بظهاره ما لم يرد به
الطلاق وكذا قال عبد الملك في ذلك وفي آخره من أمي ولو نوى الطلاق قال محمد هذا فيمن
سمى الظهار اه منه بلفظه فتأمل ولكن متابع المصنف ابن شاس وابن الحاجب غالباً في
هذا المختصر بعد اعتراضه عليهم ما في ضيق تقوى تفسير السهوري ومن تبعه والله أعلم
(اللقصد الكرامة) قول ز ومثل الكرامة الالهة له يرد فيمن عرف منه العقوق
والالهة لانه قبل ذلك والافلس بظهار فتأمل وقوله ولو وقع الظهار معلقا الخ الصواب
ناخيره الى قوله أو كظهر أجنبية اذ عليه ينزل الاعلى ما هنا (قالبات) قول ز ويصح
جعل قالبات جواب شرط مقدرا الخ يوم أنه على التقدير الاول ليس بجواب شرط مقدر
وليس كذلك وانما اختلاف التقديران في أنه جعله في الاول مبتدأ حذف خبره وفي هذا
خبر مبتدأ محذوف وفي الحقيقة الجواب فيهما معاهي الجملة لالبات وحده فتأمل (أو
كره) قول ز أولا كثر من واحدة في مجلس أو مجالس ولم يفرض كل واحدة بخطاب الخ
قال شيخنا ج هذا هو الصواب وقول مب ما تنفيه حاشية الجد من تعددها حيث
كان مجالس أفرد كل واحدة بخطاب أو لاهو الذي في المدونة الخ فيه نظر ومحمل كلام

(اللقصد الكرامة) أي أو الالهة
كعبيرها بكبر السن وبه يعلم أنه
لا حاجة لما في هو في من جملة على
من عرف بالعقوق لانه والله أعلم
وقول ز ولو وقع الظهار معلقا الخ
لأنه إلى قوله أو كظهر أجنبية
(قالبات) مبتدأ حذف خبره
أو خبر محذوف والجملة جواب شرط
مقدر على كلا التقديرين هذا مراد
ز أولا وثانيا لانه وقع له الجحاف
في التعبير (أو كره) قول ز أو
لا كثر في مجلس أو مجالس الخ هو
الصواب وماتله مب عن المدونة
واختصار ابن نونس لها محمول كما
صرح به أبو الحسن على لما اظاهر
من كل واحدة على الانفراد لا فرق
بين المجلس والمجالس في المتعددة كما
لا فرق بينهما في الواحدة فتعدد
المجلس بالنظر الى ذاته لا يوجب
تعددا ويشهد لهذا تصريح الأئمة
بان الظهار كاليمين بالله وهي يستوى
فيها جميع ذلك انظر الاصل والله أعلم

المدونة على ما إذا ظهر من كل واحدة على الانفراد اذ لو قال في مجالس مختلفة أنت كظهر
 أمي في كل مجلس قال ذلك فيه للزيمه كفارة واحدة كالأمر كذلك واحدة وهذا ظاهر والله
 أعلم اهـ من خطه طيب الله ثراه قلت وما قاله شيخنا هو الصواب والحق الذي لا يحيد عنه
 فقوله ومجلس كلام المدونة الخ صحیح صريحه أبو الحسن ونصه قوله وان تظاهروا من في
 مجالس مختلفة وكان في مجلس واحد يخاطب كل واحد منهن بالظهار دون الأخرى حتى
 أتى على الأربع هذا راجع للمجلس الواحد والمجالس اهـ منه بلفظه وقوله رضى الله عنه
 كالأمر كذلك واحدة هو استدلال ظاهر لان مب يسلم انه اذا قال ذلك واحدة لا يتكرر
 عليه كره بمجلس واحد أو بمجالس ويسلم أيضا انه اذا قال لأربع مثلاً أنت على كظهر أمي
 وكره بمجلس واحد لا تعدد عليه تعدد في ذلك لا يتبدل على أن تعدد المجلس بالنظر الى ذاته
 لا بوجوب التعدد وبهذا دللنا تصريح الأئمة بأن الظهار كاليمين بالله واليمين بالله يستوى
 فيها تكثير اليمين على شئ واحد في مجلس أو بمجالس وتكرير اليمين على أشياء جمعة في يمينه
 كره بمجلس أو بمجالس وتشبيه الظهار باليمين بالله مصرح به في المدونة ونصها وان قال
 لاهم أنه أنت على كظهر أمي قال لها ذلك امر ازار في شئ واحد أو في غير شئ فليس عليه
 الا كفارة واحدة وان نوى بقوله ثلاث ظهارات الآن نوى ثلاث كفارات فليزيمه ثلاث
 كفارات كاليمين بالله تعالى اهـ منها بلفظه قال أبو الحسن مانصه الشيخ صورة قوله في شئ
 واحد أن يقول لها أنت على كظهر أمي أنت على كظهر أمي أنت على كظهر أمي ان دخلت
 الدار أو بكر دخول الدار مع كل ظهار وصورة قوله في غير شئ يعني في غير شئ واحد مثل
 أنت على كظهر أمي ثلاثا ان دخلت الدار وان لبست ثوبا وان قلت فلانا أو يقال في غير شئ
 فيكون مجرد الآن الأول أظهر من قوله في شئ واحد بخلاف الطلاق والفرق أن الطلاق
 له عدد محصور بخلاف اليمين بالله تعالى وبخلاف الظهار ذكره في التقييد الكبير عن
 عبدالحق فليس عليه الا كفارة واحدة لانه كالواصف لها بانها عليه كظهر أمه اهـ منه
 بلفظه ولما ذكر في الموطأ عن عروة بن الزبير وربعة أن من تظاهروا من أربع نسوة
 بكلمة واحدة فانه ليس عليه الا كفارة واحدة قال مانصه قال مالك وعلى ذلك الأمر عندنا
 اهـ قال في المتقى مانصه خلافا لاحد قول الشافعي وأبي حنيفة لان يمينه واحدة وظهاره
 واحد فلم يلزمه به الا كفارة واحدة كالأمر بخلاف يمينه واحدة لا لبس الثوب ولا كل الخبر
 ولا دخل الدار ثم حنت لم يلزمه الا كفارة واحدة فدل ذلك على انه لا يمكنه أن يحنث في
 احداهن دون الأخرى ثم قال مسئلة ولو أفرد كل واحدة منهن بلفظ ظهار في مجلس أو
 مجالس فيقول لاحداهن أنت على كظهر أمي ثم يقول للأخرى أنت على كظهر أمي ثم
 قال للثالثة أنت على كظهر أمي ثم قال للرابعة كذلك أنت على كظهر أمي لوجب عليه
 لكل واحدة كفارة كاملة بالعودة كن حلف لا يا كل الطعام ثم حلف لا لبس الثوب ثم
 حلف لا يدخل الدار فحنث لم يلزمه بكل عين منها كفارة كاملة اهـ منه بلفظه وفيه أعظم
 شاهد لما قلنا من وجوه تظهروا بالتأمل مع الانصاف وقال أبو الحسن عند قول المدونة
 ومن تظاهروا من أربع نسوة في ~~كلمة~~ واحدة فكفارة واحدة تجزئ منه مانصه وقال

الشافعي عليه لكل واحدة منهن كفارة كما لو قال له أن تنطواق الشيخ فهو على طرفين
 وواسطة الطلاق طرف واليمين بالله طرف والظهار وهو الواسطة فيه شأبه لليمين
 بالله وهو اتحاد الظهار وشأبه لليمين بالله طرف والظهار وهو الواسطة فيه شأبه لليمين
 تعالى والذين يظهرون من نسائهم الآية فجميع النساء اذا ظاهر منهن الرجل فاعما
 عليه كفارة واحدة ولان الظهار يمين بكفر كالإبلاء وقد قال صلى الله عليه وسلم كف عن
 عينتك فدل انه يمين كالإبلاء الشيخ ولان المراءى قول القائل كاليمين بالله تعالى اه منه
 بلفظه وما نقله عن ابن يونس هو كذلك فيه إلا أنه اختصره وبه تعلم ان قول مب وقد
 أوضح ذلك ابن يونس في اختصاره الخ فيه نظر اذ ليس فيما ذكره عن ابن يونس ما يفيد
 ما ادعاه وقد قال قبل ما نقله عنه مانصه قال مالك ومن تظاهر من أربع نسوة في كلمة
 واحدة فكفارة واحدة تجزئه أبو محمد كن جمع أشياء في عين واحدة وروى ذلك عن
 عمر وغيره ثم قال بعد ما نقله عنه مب مانصه مثل لو قال والله لا أكل هذا الطعام ولا
 ألبس هذا الثوب ولا أدخل هذا الدار ثم حث في شيء واحد من ذلك أو في ذلك كله فليس
 عليه إلا كفارة واحدة ولو قال والله لا أكل هذا الطعام ثم قال والله لا ألبس هذا الثوب ثم
 قال والله لا أدخل هذه الدار فعليه لكل واحدة كفارة ثم قال بعد مانصه ومن المذوبة وقد
 تقدم أن من قال لأربع نسوة أن تن علي كظهر أمي فاعما عليه كفارة واحدة محمد بن يونس
 وذهب الشافعي ان عليه لكل واحدة كفارة دليلنا قوله تعالى والذين يظهرون من نسائهم
 ثم يعودون لما قالوا فجميع النساء اذا ظاهر الرجل منهن فاعما عليه كفارة واحدة ولان
 الظهار يمين بكفر كالإبلاء وبخلاف الطلاق وقد روى ابن وهب أن عمر بن الخطاب وغيره
 قال في رجل تظاهر من أربع نسوة في كلمة واحدة انه ليس عليه إلا كفارة واحدة ولم
 يخالف عليه أحد فهو كالإجماع اه منه بلفظه وفيه دليل لما قدمناه من وجوه جليلة والله
 سبحانه أعلم (وله المس بعد واحدة على الأربع) هو مفرع على ما قبله أي اذا كرر الظهار
 ونوى تعدد الكفارات فأخرج كفارة واحدة هذا الذي في ابن يونس وقد نقل كلامه ق
 وغيره فأغنى ذلك عن جلب كلامه وقد صرح ابن ناجي بأنه مفرع على ذلك فقال عند قول
 المدونة السابق الآن ينوي ثلاث كفارات فتلزمه الخ مانصه واذا فرغنا على ما في الكتاب
 ونوى تعدد الكفارات فقال أبو محمد لا يطأ حتى يكفر الثلاث الكفارات وقال القاسبي
 وأبو عمران ان كفر كفارة واحدة حل له الوطء والباقي انما هو كقطعام نذره ابن يونس وهو
 الصواب اه منه بلفظه وخياطة ز هنا غير صحيحة لأنها تقتضي أن من قال لزوجة
 ان كلت يزيدا ملاقات على كظهر أمي ثم قال لها ان دخلت الدار فانت على كظهر
 أمي ثم قال لها ان ليست هذا النوب فانت على كظهر أمي ففعلت ذلك كله فان الخلاف
 والترجيح يدخله وليس كذلك (وسقط ان تعلق الخ) قول ز اذا باع الامه بعد ما ظاهر منها
 تعليقاً وتخصيراً للصواب اسقاط قوله أو تخبيراً اذ التخصير لا يسقط (تأويلان) صرح في
 التنبهات بان التأويلات أربع ونصه والتأويلات على هذا المالك أربعة أقوال العزم
 على الوطء وحده والعزم على الامساك وحده والعزم عليهم جميعاً والوطء نفسه اه

(وله المس الخ) هو مفرع على ما اذا
 تعددت عليه لكونه نوى كفارات
 هذا هو محل الخلاف والترجيح
 خلاف ما يقتضي ز من شموله
 لذلك ولما اذا علقه بمدة فانه غير
 صواب انظر الاصل (تأويلان) زاد
 في التنبهات تأويلين آخرين وهما
 العزم على الامساك وحده والوطء
 نفسه قال وهي أقوال المالك

منها بلفظها (وخلاف) الثاني شهر عياض في تنبيهه ونصه ومذهب مالك في المدونة
في تفسير العودة انه ارادة الوط والعزم عليه مع ارادة الامسالك وهو مشهور ومذهبه وهى
رواية أشبه عنه وعن عبد العزيز في المختصر وقول أصبح وقوله في كتاب محمد وعند
ابن شعبان وظاهر قوله في الموطا وذكر بعض شيوخنا ان معنى مافى الموطا العزم على
الوط بمجرد اوقاله مرة في الكتاب وعليه جعل بعضهم مذهب المدونة واليه تمسك اللغوى اه
محل الحاجة منها بلفظها وأما الاول فقال طي لم أر من شهره وأجاب مب بأنه رجمه
ابن فثكون بقوله هو الاظهر مستدلا بقول ح عند قوله وحيث قلت خلاف الخ مانصه
وسواء كان اختلافا فهم في التصريح بالفظ التمهيد أو بما يدل عليه الخ فقلت وهو جواب
صحيح ولا خصوصية لابن فثكون بذلك بل رجمه غير واحد كالقاضي عبد الوهاب في نقله
اذ ساقه كانه المذهب ولم يحل خلافه ونصه ولا يجب الكفارة فيه الا بالعود وهو العزم
على الوط والكفارة فيه ثلاثة أنواع مرتبة اعتاق ثم صيام ثم اطعام اه منه بلفظه
ونحو ما صاحب المقصد المحمود ونصه ولا تملزم الكفارة الا بالعزم على الوط وهى ثلاثة
عق وصيام واطعام اه منه بلفظه ولا بن يونس فانه ذكر نصيحة وسلمه وسماقه يدل
على أن المعص هو القاضي عبد الوهاب ونصه والدليل على أن العودة ارادة الوط انه
أوجب فيه الكفارة قبل الوط من قوله من قبل أن يتأسا وهو الصحيح من قول مالك
اه منه بلفظه وكصاحب الارشاد فانه صدقه على سبيل الجزم ثم حكى الاختراق قبل
نصه وهى مشروطة بالعود وهو العزم على الوط وقيل مع الامسالك اه منه بلفظه
فقطت مطالبة المصنف بذكر من شهره والله أعلم (سلمية من قطع اصبع) قول ز وتعبيره
بقطع يفيد أن نصه خلقه لا يضر الخ جزم خش بأنه بضر وهو الظاهر قياسا على
بقية العيوب اذ لا فرق بين ما كان منها خلقه وبين ما كان عارضا وقياسا على عيوب الاضحية
أيضا وقد وقع تشبيه الرقبة بالاضحية والتسلك في كلام غير واحد قال اللغوى مانصه
واختلف في الاصبع فقال ابن القاسم لا يجزئ وقال غيره لا يجزئ ثم قال بعد كلام مانصه
فوجه منع الاجزاء اذا كان العيب لا قدر ولا يمنع السعي قياسا على الهدايا والنفعا لان
جميعها أقرب يتقرب بها الى الله سبحانه فلا يتقرب اليه بعيب ووجه الآخر أن المقصود من
بنى آدم الدين والصلاح ولا يلزمهم على هذا ان يجزئ ذهاب اليد ولا الرجل ولا ما أشبه ذلك
لانه معتق لبعض عبد اه منه بلفظه وقال ابن يونس مانصه ولا تجزئ ذات العيب البين في
رقبة ولا هدى أو نسك ونهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن ذوات العوار في التسلك اه منه
بلفظه وتعليل أبى الحسن عدم الاجزاء في القطع يدل على ذلك أيضا فانه قال عند قول المدونة
ولا يجزئ أقطع اليد الواحدة أو أصبعين أو أصبع اه مانصه هذان ان هذه كلها عيوب
تتمع الاجزاء لانها غير كاملة الاعضاء معها اه منه بلفظه فتأمل والله أعلم (أو جحون
وان قل) لو قال ولو قل (رد قول) أشبه لكاب أحسن وقول ز بان يأتى مرة في الشهر بيان
للقليل ونحوه في خش وربما يقتضى كلامهما ان ما كان أقل من ذلك لا يمنع الاجزاء
او الظاهر أن ذلك غير مراد وقد وقع ذكر المرة في الشهر عند اللغوى ولكن في المقابل ونصه

(وخلاف) لأخصوصية لابن فثكون
بترجيح الاول بل رجمه غير واحد
كالقاضي عبد الوهاب وابن يونس
وصاحب الارشاد انظر الاصل فقلت
وفي التنيها بعد أن ذكر تشهير
الثاني مانصه وذكر بعض شيوخنا
ان معنى مافى الموطا العزم على الوط
بمجرد اوقاله مرة في الكتاب وعليه
جعل بعضهم مذهب المدونة واليه
تمسك اللغوى اه (سلمية الخ) قول ز
ان نقصه خلقه لا يضر الخ جزم
خش بأنه بضر وهو الظاهر قياسا
على بقية العيوب اذ لا فرق فيها وعلى
عيوب الاضحية أيضا وقد وقع
تشبيه الرقبة بالاضحية والتسلك في
كلام غير واحد انظر الاصل (ولو قل)
قول ز بان يأتى مرة في الشهر الخ
يوهم أن ما كان أقل من ذلك لا يضر
والظاهر أنه غير مراد

(ومرض مشرف) قول ز بان بلغ صاحبه التزع الخ هذا هو المنصوص عليه لابن الموازي عبد الملك واستقر اللغوي من المدونة أن المرض البين مطلقا يضر وورد أبو الحسن استقرأه انظر الاصل (لامشترى للعنق) قول مب وقد عدل ابن يونس الخ هو كذلك فيه لكن بحث فيه ج قابلا قد اعترض هذه المسئلة (١٥١) التونسي واللغوي بمسئلة من أعتق عنه لظهاره فان

الرقبة فيها موهوبة ومع ذلك جازت فأحرى هذه وقال أبو الحسن انما عله المنع في هذه أن البائع صار شريكا في عتقه بقدر ما وضع من ثمنه فكان المعتق أعتق بعضه وأما مسألة الهبة فانه لا شريك فيها اه وفيما نقله عن أبي الحسن نظر لاعتضائه أن عدم الاجراء على مذهب المدونة مقيد بما اذا كان فيه محاباة وليس كذلك بل ظاهرها كان في الثمن وضعية أم لا كما قاله أبو الحسن عن الشيخ ومنه في ابن عرفة ولو سلم تقييده بالمحاباة لم يكن جارا على المشهور من أن حكم المحاباة حكم الهبة وانما يجزى على مقابله من أنها باطلة ولو وقع فيها الحوز وأبدا فانه يلزم عليه أن يكون البائع شريكا في الولاة وأجاب ابن عرفة بان هذه مكابسة فاعتبر فيها الحجر على المشتري فنع كونه مملوكا كما كانا تاما والولاية معروفة فالتى فيها الحجر عليه اه وفيه نظر لان الحجر المذكور لا واجب خلا في البيع فالملك الناشئ عنه تام وأيضا كلامه يفتح أن الموهوب على شرط العنق يجزى وكلام الباجي صريح في أنه مساو للمشتري على شرط العنق والجواب الحق قوله في المتق والفرق بينهما أنه قدم ملك الواهب أو البائع

واختلف في المجنون فقال مالك وابن القاسم لا يجزى وقال أشهب في كتاب محمد بن كان يجزى في كل شهر مرة يجزى ورأى أن القدر الذي يجزى فيه يسير في جنب الصحة لانه جزم من ثلاثين أن كان يجزى يوما ولية وجزم من ستين أن كان يجزى أحد الرنتين وما أبعدى القول اه منه بلفظه (ومرض مشرف) قول ز بان بلغ صاحبه التزع الخ هذا هو المنصوص عليه لابن الموازي عبد الملك واستقر اللغوي من المدونة خلافا في الجواهر وغيره وانص الجواهر وأما المرض الكثير فقال محمد يجزى ما لم ينزع وقاله عبد الملك واستقر أبو الحسن اللغوي من قول الغير في الكتاب إذا كان المرض خفيفا ولم يكن برصا أن المرض يمنع الاجزاء اه منه بلفظه ونحوه في ضيق ونقص اللغوي واختلف في المرض فقال محمد يجزى ما لم ينزع وفي المدونة في البرص يجزى إذا كان خفيفا ولم يكن مرضا فزأى أن المرض يمنع الاجزاء يريد أن كان ينزع اه منه بلفظه وكلام المدونة هذا هو من قول أشهب وهو خلاف قول ابن القاسم فيها كما تقدم في كلام الجواهر وصرح به اللغوي نفسه وانصه فقال ابن القاسم في الجذام والبرص لا يجزى بجلته ولم يفرق بين قليله وكثيره وقال أشهب في البرص الخفيف يجزى وراعى حال العبد وقت العتق وان كان عما يتناهى بعد ذلك اه منه بلفظه وقد رد أبو الحسن استقرأ اللغوي هذا فقال عند كلام المدونة ألفى أشار إليه اللغوي مانصه يقوم من ههنا المرض لا يجوز عتقه في الكفارات وقال ابن الموازي أن القاسم انه يجزى عتق المريض ما لم يكن مشرفا وهذا الاخذ لا يلزم لان المرض مع البرص الغالب عليه الهلاك وأنه لا يبرأ منه وانما هو يتزايد بخلاف غير من الامراض اه منه بلفظه * (تبيينه الاول) * قال ابن عرفة مانصه وفي اجزاء المريض في غير التزع نقل اللغوي عن محمد وعنها وعن الباجي الاول لابن الماجشون اه منه بلفظه ولا يخفى عليك ما في كلامه اذ هو من اللغوي نقله عنها انصاع انه اخذه من قول فيها مقابل فتأمل * (الثاني) * بين ما نقله أبو الحسن عن الموازية وما نقله عنها غيره ممن قد مناخا خلف من وجهين ظاهرين بآدى تأمل (لامشترى للعنق) قول مب وقد عدل ابن يونس عدم الاجزاء الخ نص ابن يونس من المدونة ولا يجزى أن يعق عن ظهاره أو غيره من الكفارات رتبة يشترطها بشرط العنق وقاله ابن عمر ومعلق بن يسار صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهما من أهل العلم محمد بن يونس ولأنه ليست برتبة تامة لما وضع له معن في الشرط العنق فيها اه منه بلفظه وما عدل به ابن يونس وإن سلمه مب فقد بحث فيه شيخنا ج ونصه قوله لان رتبة غير كاملة الخ هذه علة غير ظاهرة وقد اعترض هذه المسئلة التونسي واللغوي بمسئلة من أعتق عنه لظهاره فان الرقبة فيها موهوبة ومع

العتق في ذلك العبد قبل وقوعه ولزم الموهوب له ايقاعه بالشرط فلذا لا يجزى والذي اتفق عتقه عن العتق عنه أعتقه وقد ردوى العتية أو يزعم ابن القاسم في المرأة تعطى زوجها الرقبة يعتقها عن ظهاره أو ثمن الرقبة أن كان بشرط العتق لا يجزى وان كان بشرط اجزأه وذلك لما ذكرناه ورواه في المدينة عيسى بن دينار وعبد الرحمن بن دينار عن ابن كثة اه وهو حسن والله الموفق وقول مب حاصل ما أفاده بإسبين الخ قد يقال هذا لا يلاقى ما وقف فيه عج من العطف على ماذا يكون لان هذا في اثبات

ذلك جازت فأحرى هذه وقال أبو الحسن انما علمه المنع في هذه أن البائع لما وضع من ثمن
العبد لمكان شرط العتق صار شره يكافئ عتقه بقدر ما وضع من ثمنه فكان المعتقد أعنى
بعض العبد وأما مسئلة الهبة فانه لا شركة فيها اه من خطه طيب الله ثراه ولم أجد في
نسختين من أبي الحسن ما ذكره عنه ولكن نسخة تختلف وانما وجدت في واحدة منها
مانصه قوله ولا يجوز أن يعتق عن ظهاره الخ صورته أن يأتي الرجل الى آخر فيقول له
بعني عبداً على أن أعتقه عن ظهاري فكان البائع رضع من ثمن هذا العبد لمكان الشرط
فكان بعضه مشترى وبعضه موهو بان شرط العتق واعترضها أبو إسحق بالتي تأتي اذا كفر
الرجل عن آخر أجزاءه ولا شك أنهم موهوبة كلها فاذا جازت تلك وهي موهوبة كلها
فأحرى هذه التي لموهب فيها الايهضها واذا امنعت هذه كانت تلك بالمنع أولى اه منه
بلنظرة ووجدت في نسخة أخرى منه مانصه ناقض أبو إسحق هذه بما قال فيما يأتي في جواز
العتق عن الغير بأمر مأو بغير أمره وقال لا يحلوا ما أن يكون البائع وهب بعض العبد
للمشتري لمكان الشرط فيكون معتقاً لذلك البعض عنه فكان ينبغي أن يجوز له كما اذا
أعتق جميعه عنه وان كان انما وهب له بعض الثمن فلا يؤثر ذلك في الاجزاء أيضاً وعارضها
أيضاً القمى واعتراضه بين ولوجود عتقه انفصال اه منه بلفظه قلت وهذا الجواب
الذي نقله عنه شيخنا فيسقط نظر وان سلمه شيخنا ما أم لا فلا يهزمهم ان عدم الاجزاء على
مذهب المدونة اذا كان فيه محاباة وليس كذلك فقد قال أبو الحسن تنسبه مانصه قوله
يشترى بان شرط العتق الشيخ ظاهره كان في الثمن وضبعة أم لا اه منه بلفظه وفي ابن
عرفه مانصه وفي عدم اجزاء عتق ما اشتري لعتق واجزائه ان جهل مطلقاً وان كان
لا وضبعة في ثمنه رابعها ان شرطه لكفارة أجزاً مطلقاً القمى عنه وعن ابن كثة وابن
القاسم وعبد الحق وعن ابن القاسم قائل انه في نظر لعدم تمام ملكه اه منه بلفظه وأما
ثانياً فلانه لو سلمنا أن ذلك خاص بالمحاباة تسليماً جديلاً لم يكن جارياً على المشهور من أن
المحاباة حكمها حكم الهبة وانما يجوز على قول ابن القاسم في سماع عيسى وقول أصبغ
في سماعه من أنها باطلة وان وقع فيها الحوز وأما ثالثاً فلانه يلزم عليه أن يكون البائع
شريكاً في الولا مع المشتري وهو لا يقوله فتأمل به بانصاف وأجاب ابن عرفة في باب المين
بمانصه الفرق أن الاول معروف فالتقي فيه اعتباراً بالجزء والثاني مكايسة فاعتبر فيها الجزء
فمنع كونه مملوكاً كاملاً اه منه بلفظه ونقله ابن ناجي هنا معبراً عن ابن عرفة ببعض
شيوجه على عادته فانه قال بعد كلام المدونة ونقله اعتراض التونسي مانصه ورده بعض
شيوخنا بأن قولهم انما وقع الامر فيه على وجه المكايسة فاعتبر فيه الجزء فرفع كونه مملوكاً
ملكاً تاماً وقولهم انما يأتي معروف فالتقي فيه اعتباراً بالجزء اه منه بلفظه وفيه أيضاً نظر وان
سلمه ابن ناجي لانه ان أراد أن الجزء المذكور واجب خلافاً للبائع وفساداً لما قاله من أنه
يمنع كونه مملوكاً بالخ صحيح لكن المنصوص أن البائع صحيح وان أراد أنه لا واجب فساداً
في ذلك من أنه يمنع كونه مملوكاً بالخ غير مسلم لان العقد الصحيح فيما ليس فيه حق توقيعة
وشبهها ينقل الملك نقلاً صحيحاً كاملاً بمجرد وقوعه ويدخل به المبيع في ضمان المشتري

العطف ونفيه والجواب انه يتخذ
من قوله فرفع توهم امتناع اجتماعهما
بالعطف الخ ان المقابل معطوف
على مقابله فابكاراً معطوف على
ثببات لا على أول الصفات قلت
وقد صرح بذلك مبين بقوله أخيراً
فهو صريح في أن الصفة انما
تعطف على الأخير اه وكان ذلك
سقط من نسخة هوفى والام يمتنع
لما ذكره والله أعلم

فكيف يعقل مع ذلك أن يقال إن ملكه غير تام فتأمل بالضاف والله أعلم وأيضا كلامه
 يفتح أنه لو وهب له عبدا على شرط أن يعتقه عن ظهاره فقبوله على ذلك وأعتقه أنه يجوز له
 وكلام أي الوليد الباجي صريح في أنه مساو للمشتري على شرط العتق ومثله المدونة
 التي عارض بها أبو إسحاق وغيره مسئلة الشراء هذه ليست هي هبة له على شرط العتق وإنما
 أشار إلى قولها ومن أعتق عبده عن رجل عن ظهاره أو عن شيء من الكنتارات فبلغه ذلك
 فرضي به أجزأه من أعتق عبده عن ميت لظهاره له أو وصى عنه كندارة زمته أن ذلك
 يجوز له فكذلك الحى إذا بلغه ذلك فرضي به وقال غيره لا يجوز له وقد قال ابن القاسم
 غير هذا إذا كان أباهم وهو أحسن إياهما بلطفها قال أبو الحسن قوله وهو أحسن
 سخون يرجع القول بالتفصيل إياه منه بلطفه والصواب في الفرق بين مسئلتى المدونة
 ما قاله أبو الوليد الباجي في المتن ونصه ومن أعتق عنه غيره عبدا فغير علمه عن
 ظهاره فإنه يجوز له عتق ابن القاسم وقال عبد الملك لا يجوز له أن يرضى بذلك بعد العتق
 وقال أشهب لا يجوز عن الحى وإن كان يسوق له ورغبته وجه قول ابن القاسم أنه معنى
 تجوز فيه النيابة لأن طريقه المال ولذلك يجوز أن يعتق عن الميت وسلمه ابن الماجشون
 ووجه قول ابن الماجشون أنه لو باع منه على أن يعتقه هو لم يجوز له ذلك ولو وهب إياه
 على أن يعتقه عن ظهاره لم يجوز له كذلك إذا أعتقه عنه والفرق بينهما على قول ابن
 القاسم أنه قد ملك الواهب أو البائع العتق في ذلك العبد قبل وقوعه ولزم الموهوب له إيقاعه
 بالشرط فلذلك لم يجوز له ألا ترى أنه لو باع من ورثة الميت بشرط عتقه عنه أو وهبهم إياه
 بذلك الشرط لم يجوز له والذي أنفذ عتقه على العتق عنه أعتقه ولذلك جاز أن يعتقه عن
 الميت وقد روى في العتبية أبو زيد عن ابن القاسم في المرأة تعطى زوجها الرقبة يعتقها
 عن ظهاره أو عن الرقبة إن كان بشرط العتق لم يجوز له أن كان بغير شرط أجزأه وذلك لما
 ذكرناه ورواه في المدنية عيسى بن دينار وعبد الرحمن بن دينار عن ابن كثة إياه منه بلطفه
 وهو حسن وقد أغفل الجعفي والوفيق بيد الله الكبير وقول مب حاصلا
 ما أفاده في حواشى مختصر السعد الخ قد يقال ما ذكره عن الحواشى لا يلاقى ما وقف
 فيه عجب لأن الوقفة في العطف إذا وقع على ماذا يكون وكلام الحواشى في إثبات العطف
 ونفسه والجواب أن ذلك مأخوذ من قوله فرفع يدهم امتناع اجتماعهن بالعطف الخ
 فإنه يؤخذ منه أن المقابل معطوف على مقابلة فابكارا معطوف على ثبات لا على أول
 الصفات وقد أفصح بذلك وقد قال بعد ذكر التوقف مانصه قلت بعلم ذلك من أحكام
 الفصل والوصل من تلخيص المفتاح والإيضاح وغيرهما فابكارا معطوف على ثبات لا على
 أول الصفات إياه منه بلطفه (وفي أن اشتريته فهو حرا الخ) قول مب عن ابن عرفة
 وهو أنه في مسئلة محمد التزم عتقه للكفارة الخ ظاهره أن النظر إلى وقت التعليق وهو ظاهر
 كلام أي الحسن أيضا ونصه وما قاله أبو عمران أيبين لأن الصورة التي فرضها يمكن فيها
 استقرار الملك بعد الشراء إياه منه بلطفه فلهذا ذلك بالامكان وهو يقيد ما قلناه فيصدق
 كلامهما بصورتين أحدهما أن يقع التعليق أولا ثم الشراء ثانيا ثم الظهار ثالثا والثانية

(وفي أن اشتريته الخ) قول مب
 عن ابن عرفة وهو أنه في مسئلة محمد
 الخ ظاهره كإي الحسن أن الاعتبار
 وقت التعليق فيصدق بوقوع
 التعليق ثم الشراء ثم الظهار بوقوع
 التعليق ثم الظهار ثم الشراء مع أن
 قول أي عمران لأنه لا يستقر عليه
 ملكه الخ يوجب قصره على الصورة
 الأولى دون الثانية لمشاركتهما المسئلة
 محمد في العلة التي ذكرها أبو عمران
 فتأمل والله أعلم

أن يقع التعليق أو لائم الظهار ثانياً ثم الشراء لأن كلامهم ما يصدق عليه الله القوم عتقه في وقت يستقر ملكه عليه لئلا يملكه مع أن ما استدلل به من كلام أبي عمران من قوله أنه لا يستقر عليه ملكه بنفس شرائه يعتق اهـ بوجوب قصوره على الأولى دون الثانية لمشاركتهما المسئلة محمد في العلة التي ذكرها أبو عمران فتأمل به باضاف (أو أعتق نصفه فأكمل عليه أو أعتقه) ما ذكره المصنف في الفرع الأول هنا تبع فيه تصريح ابن الحاجب بأنه المشهور مع تسليمه ذلك في ضيق وقوله فيه مانصه والمشهور هو نوص التهذيب وخالف ابن القاسم أيضاً والأقرب عدم الإجزاء اهـ منه بلفظه وما ذكره في الفرع الثاني هو أحد قولين ذكرهما ابن الحاجب من غير ترجيح ونسبه في ضيق لابن المباحثون وأصبح ونسب الإجزاء لابن القاسم في سماع عيسى وإنما اعتد بهما لقوله في ضيق بعد ذكره قول ابن المباحثون وأصبح مانصه ابن عبد السلام وهو ظاهر المدونة والأظهر لأن الحكم بوجوب عليه التميم فملكه الباقي غير تام اهـ منه بلفظه وقول ز فلوأعتق من يملك جزء عبد جميعه عن ظهاره فهل يجزئ الخ هذان القولان ذكرهما اللغوي وعزا الأول لابن القاسم في كتاب محمد والثاني لأصبح ثم اختار من عند نفسه ثالثاً فقال مانصه فأرى أن يجزئ الشريك فإن أجاز عتقه مضى بالقيمة يوم كان أعتق وأجزأ أن ورد الشريك عتق نصفه وأعتق بالحكم يوم يقام عليه لم يجز على قوله في المدونة اهـ منه بلفظه وقوله ابن عرفة مختصر ولم يذكر ترجيحاً ولكن صرح في الجواهر بتشهيرا الثاني ونصها ولو كانت الرقبة مشتركة بينه وبين غيره فأعتق جميعه ما عن ظهاره في الإجزاء قولان المشهور عدمه اهـ منها بلفظها وتعليل ز القولين مشكل موجب للتناقض إذا احتجاجة للأول يقتضي أن يمنع من بيعه من عتق نصيبه إذا كان المتيقماً لمياً أمر مسلم عند صاحب القول الثاني ألا يجزئ على انحصار بما لا يسلمه واحتجاجة للثاني يقتضي أن عتق شريكه حصته إذا كان أمر مسلم عند صاحب القول الأول وله أنه أراد شيئاً خفاته العبارة وذلك أن منع الشريك من عتق نصيبه وعدمه فيه قولان منصوصان في المدونة ونقل كلامهما ابن عرفة في باب اليمين ونصه في قذفها أن عتق أحد الشرركين في الأمة جميعها وهو ملزم شرئكة ابن القاسم وليس لشرئكة عتق حصته قال - هـ - من ذلك عند كل الرواة غيره اهـ منه بلفظه فالاحتجاج الأول على مذهب ابن القاسم وهو القائل بالإجزاء كما تقدم والاحتجاج الثاني على مذهب غيره والله أعلم * (فرع) * إذا أعتق رقبة كاملة عن ظهاره فاستحق نصفها بالحرية لم يجز به وذلك ظاهر ويؤخذ من قول المصنف أو أعتق نصفه فأكمل عليه بالآخرى ووقع في ابن عرفة في باب اليمين مانصه مع محمد بن خالد وأدب بن معيد من أعتق رقبة واجبة بأن أن نصفه بالحرية داس به البائع ردها على بآنها ابن رشد المشهور وأما عتقه ورجوعه بقيمة العيب اهـ منه بلفظه وأمس المراد أمضاء عتقه وإجزأه عن ظهاره لأنه إنما أعتق نصف رقبة فقط والله أعلم (وكره الخصى) قول ز وانظر زيادته فيما إذا الخ لا وجه له هذا التفسير إذ مراد ز زيادة قيمة لأن الناس يرغبون فيه للدخول على الأهل والله أعلم (منوى التتابع) قول مب ما استظهره هنا خلاف ما قدمه الخ أغفل ما في ق عند قوله أو ظاهراً من نساؤه

(أو أعتق نصفه الخ) وقيل يجزئ فيه ما يؤخذ من المصنف بالآخرى أن من أعتق رقبة عن ظهاره فاستحق نصفها بالحرية لم يجز به انظر الأصل وقول ز فلوأعتق من يملك جزء عبد الخ هذان القولان ذكرهما اللغوي واختار من عند نفسه ثالثاً بالتفصيل بين أن يجزئ الشريك فيجزئ أولاً فلا يصرح في الجواهر بتشهير الثاني وتعليل ز الأقاين إشارة إلى الخلاف في منع الشريك من عتق نصيبه حينئذ وهو لابن القاسم القائل بالإجزاء وعدمه وهو لغيره انظر الأصل والله أعلم (وكره الخصى) قول ز عن ت زيادة منفعة أى قيمته للرغبة فيه للدخول على الأهل وبه يسقط تنظير ز (منوى التتابع) قول مب ما استظهره هنا الخ أقوى منه في الرد على ز ما في ق عند قوله أو ظاهراً من نساؤه

مع أنه أقوى في الرد على ز ونصه من المدونة من ظاهر من نساؤه الأربع في كلمة واحدة فكفارة واحدة تجزئه زاد في العتية فات جهل وطن أن عليه لكل واحدة كفارة فصام عن أحداهن أجرأه عن جميعهن ابن رشد اتفاقاً اه منه * (تنبيه) ما جزم به ابن عرفة وتبعوه عليه من جرى هذه المسئلة على مسئلة الاحداث بمشكل مع ما افاده كلام المدونة من تشبيه المسئلة بمسئلة اليمين بالله على أشياء متعددة فان الذي يفيد ذلك هو الاجراء ولو أخرج البواقى ووجه ذلك أن من قال والله لا ألبس هذا الثوب إلا أركب هذه الدابة ولا أدخل هذه الدار هو وان شابه الاحداث المتعددة في أنه لا يتعددموجبها تعددها لكنه يخالفه في شيء آخر وهو أن مسئلة اليمين إذا فعل واحد منها فكفر عنه ثم فعل ثانياً لا شيء عليه ثم إذا فعل ثالثاً فكذلك ويست مسئلة الاحداث كذلك فان من فعل واحد منها فتوضأه ثم فعل آخر وجب عليه الوضوء باجتماع فان توضأه ففعل ثالثاً فكذلك وقد صرح أبو الحسن بالاجراء مع الإخراج فقال عند قول المدونة فان صام شهرين ونوى بصومه التي وطئ وأدخل الباقيات في نيته أو نسيهن فذلك يجزئه عنهن اه مانصه وكذلك لو أخرجهن من نيته اه منه بلقطه وقد استدلل على ذلك بقول المدونة متصلاً بما قدمناه عنها ولو جامع ليلا في صومه غير التي نوى الصوم عنها ابتداء لان صومه كان يجزئ عن جميعهن كالمالك بالله في أشياء يبحث بفعل أحد هاف كفارة واحدة تجزئه عن جميعهن وان نوى بالكفارة الشيء الذي به حنث ناسياً لباقيها أو إذا كراه فأنظره وبشمله قاله كلام العتية وابن رشد السابقين لان إخراجهم عن واحدة بعينها مع اعتقاده تعدد الكفارات عليه بعددهن يستلزم إخراج غيرها ومع ذلك فقد حكى الاتفاق على الاجراء وقد قال أبو الحسن مانصه لان ما يتأتى أن يخصها بالكفارة أو هو مخير للبواقى اه منه بلقطه وكلام ابن ناجي يفيد ذلك أيضاً فان أبا الحسن قال قبيل ما قدمناه عنه مانصه يتقوم من مسئلة الكتاب هه من توضأ صلاة بعينها أنه يصلي بها جميع الصلوات وفيها ثلاثة أقوال قيل يصلي به كل صلاة وقيل لا يصلي به الا تلك الصلاة التي قصد وقيل لا يصلي به تلك ولا غيرها لان هذا على غير الأصل والخلاف للمجاهد وإذا نوى أن لا يصلي به غيرها وتركب أبضاهذه المسئلة في كتاب الصيد فيمن أرسل كلبه على جماعة الصيد ونوى واحد منها خاصة اه منه بلقطه ونقله ابن ناجي وقال عقبه مانصه قلت لاه عارضة بينها وبين مسئلة الصيد لان من شرط الصيدية الذكاة فإذا أخذ غير ما نواه لا يؤكل وهما انما هما كفارة واحدة فظها رة من أربع كطهاره من واحدة ومسئلة الوضوء ليست في المدونة بمحال وجوابه أن الوضوء بشرط فيه أن ينوى صاحبه استحباباً للصلاة فلم ينوه لا يصلي به على خلاف سبق في محله اه منه بلقطه فتأمل والله أعلم (وعم الأول ان انكسر في الثالث) معنى قوله وعم الأول أى جعل تاماً بان يصوم من الثالث ما يصير به الأول ثلاثين ومراده اذا خرج الأول ناقصاً فإذا استأ الصوم من الحرم بعد انقضاء خمسة عشر يوماً مثلاً فصام أربعة عشر يوماً فظهر الهلال فإنه يصوم من الثالث ستة عشر يوماً والى هذه الصورة أشار ز بقوله أو لا فان ابتداءاً أثناء وليس في هذه خلاف منصوص وأشار ز الى صورة أخرى بقوله كأن مرض أثناء أحدهما الخ كأن

ونصه عن العتية فان جهل وطن أن عليه لكل واحدة كفارة فصام عن أحداهن أجرأه عن جميعهن ابن رشد اتفاقاً اه بل الذي يفيد تشبيه المدونة المسئلة بمسئلة اليمين بالله تعالى على أشياء متعددة هو الاجراء ولو أخرج البواقى وصرح به أبو الحسن وبشمله ما تقدم اتفاقاً عن ق وبه بشكل جرى هذه المسئلة على مسئلة الاحداث انظر الاصل والله أعلم (وعم الأول) أى جعل تاماً ثلاثين يوماً بمعنى اذا خرج الأول ناقصاً وليس فيه خلاف منصوص وكذا اذا مرض فأنظر بعد أن أول الشهر فخرج ناقصاً على أحد قولين وبه صدر ابن عرفة انظر نصه في الاصل وتنظير ق في كلام المصنف ساقط والله أعلم انظره

يتبدى الصوم من أول المحرم ثم مرض فافطر ما بقي فخرج الشهر ناقصا فإذا كان مرضه بعد صوم خمسة عشر يوما مثلاً فإنه يصوم من الثالث خمسة عشر وما ذكر في هذه هو أحد قولين ذكرهما ابن عرفة من غير ترجيح لكنه صدر به ونصه فإن أفطر في شهر لعذر في الجملة ثلاثين أو بقدر ما أفطر نقلا عما ض عن الواضحة مع عبد الملك ويحتمل مع ابن عبد الحكم ولو ابتدأ بغير الأهلة لكمل المبتدأ ثلاثين أو بقدر ما فات منه فنقل الشيخ عن المذهب وتخرج عياض على قول ابن عبد الحكم اه منه بلفظه * (تنبيه) في ق مانصه الشيخ عن المذهب ولو ابتدأ بغير الأهلة لكمل المبتدأ ثلاثين لا بقدر ما فات منه اه انظر هذامع لفظ خليل اه ووجه التفسير والله أعلم أن قول المصنف من الثالث ليس في كلام الشيخ أي محمد وجوابه انه وان لم يكن في كلام الشيخ صريحاً فهو مأخوذ منه فهو ما لقوله ثم المبتدأ فان مفهومه أن غيره لا يتم وذلك يدل على ما قاله المصنف ولو كان تميم المبتدأ من الثاني للزم تميمهما لانه يصير من كسر ا مع أن ابن عرفة لم يذكر هذا القول أصلاً ولذلك سلم عبارة ابن الحاجب ونصه وان انكسرت ثم المكسر ثلاثين من الثالث اه وكذا سلمها في ضج ونصه أي وبصوم الشهر الثاني بالهلال ويمكن تخرج الخلاف مما ذكره المصنف في العدد وهو قوله فان انكسرت ثم الثلاثين ثلاثين وقيل ثم الاول من الرابع اه منه بلفظه فلم يذكر في ذلك خلافاً منصوصاً لم يجز تخريجه فيجب ق ساقط والله أعلم (وان أسرفه تعالى) قول ز وجوباً كما يفيد النقل الصحيح الخ فيه نظر والصواب ما قاله جس ونصه فقول المصنف تعالى ان شاء ولذلك قال ابن الحاجب لم يلزمه العتق اه منه بلفظه وبني الزوم عـ بر الباجي في المتيق وصاحب الشامل ونصه ولو أسرف في اثنا عشر لم يلزمه العتق واستحب في اليومين على الأصح اه وبه عبر في الجواهر وبأي لفظه ولم أدر ما هذا النقل الذي زعم انه يقيد به فاني لم أجده من صرح بالوجوب ولا من في كلامه دلالة عليه بوجه يفيد أنه المذهب بعد شد البحت عنه في الكتب التي وقفنا عليها وصريحنا يذكرها غير مرة وقول مب هذا وان لم يكن منصوصاً بعينه لكنه يؤخذ من كلام المدونة فلهذا أراد أخذ ذلك من قولها ولو لم يرض على صومه لان الامر للوجوب وقد صرح بذلك عجم ونصه فالتبادر من قولها ولو لم يرض للوجوب كما أن قول المصنف تعالى يفيد ذلك اه منه بلفظه وفي ذلك نظر اذ لا يقدم على الجزم بالوجوب بمجرد ذلك لان الامر يكون لغير الوجوب كثيراً ونقل ابن عرفة كلام المدونة بدون ان يظن يدل على الامر ونصه عنها وان صام أياماً بالاعدد مضى على صومه وكذا الاطعام اه منه بلفظه وكلام أبي الحسن يدل على انه فهمها على عدم الوجوب ونصه قوله فان كان صام أياماً بالاعدد فذلك عليه أي فلا يستحب له ذلك فتجوز في لفظ عليه فأطلقها على المستحب ثم قال قوله أياماً بالاعدد أكثر من ثلاثة أيام ويومين فان المشقة تدرجها فعل وهو قد دخله بوجه يجوز له اه منه بلفظه فصرح بأن العلة حصول المشقة وذلك يدل على أن ذلك حق له لاحق لله عليه ويدل لما قاله مثله فساد صومه وقد أسرف فتقولهم انه يجب عليه العتق ولو لم يبق له الا يوم واحد لدليل على ذلك فتأمل اه وكلام ابن باجي صريح

(وان أسرفه تعالى الخ) قول ز وجوباً الخ فيه نظر والصواب قول جس تعالى أي ان شاء ولذلك قال ابن الحاجب لم يلزمه العتق اه وبني الزوم عـ بر في المتق والجواهر والشامل وانظر هذا النقل الذي زعم انه يفيد ما قاله نجد به بعد البحث الشديد عنه وقول مب يؤخذ من كلام المدونة يعني قولها ولو لم يرض على صومه وفيه نظر لان الامر يكون لغير الوجوب كثيراً وكلام الباجي صريح في انه فهمها على عدم الوجوب وكذا كلام أبي الحسن يدل على ذلك وقد نقل ابن عرفة كلامها بلفظ مضى على صومه وكذا قول مب ان قول ز بعد وجوب الرجوع قبل تمام يوم أو بعده الخ يؤخذ من المدونة فيه نظر والمنصوص مساواة اليوم لليومين في الحكم انظر الاصل

في أنه فهم المدونة على عدم الوجوب لانه جعل القول بوجوب التقادى ثلثا مقابلا لمذهبها
فانه قال عقب كلامها السابق مانصه هو أحد الأقوال الثلاثة وقيل انه يجب عليه العتق
وقيل يجب عليه التقادى على الصوم لدخوله فيه اه منه بلفظه والله أعلم (ونذب العتق
في كالسيومين) قول ز ووجب الرجوع قبل غاموم أو بعده وقيل دخوله في الثاني
سلمه مب فيما سبق زاعمان كلام المدونة يفيد ذلك من قولها فان كان
بعد صوم اليومين الخ فاعتبر مفهوم العدد وفيه نظر لوجهين أحدهما أن اعتبار هذا
المفهوم يدل على أنه يجب عليه الرجوع قبلهما ولو شرع في الثاني وهو مخالف لما قاله
ز فتأمل ثانيهما أن المخصوص مساواة اليومين في الحكم قال في الجواهر مانصه
فلو شرع في الصوم ثم أيسر لم يلزمه العتق وقيل ان كان انما صام يوما أو يومين أعتق
وقال في الكتاب أرى ذلك حسنا أن يرجع الى العتق واستأرى ذلك بالواجب عليه
ولكنه أحسن ما فيه الى اه منها بلفظه ما وفي ضيق عند قول ابن الحاجب فلو شرع
في الصوم ثم أيسر لم يلزمه العتق وفي اليومين قولان اه مانصه يعني اذا صام لاعتساره
ثم أيسر فان صامه له قدر كربع والثلث ونحوه فمادى على صومه ولم يلزمه العتق
ولو كان انما صام اليومين ونحوه فما نرى زيادة بن جعفر عن مالك يرجع الى العتق وروى
ابن عبد الحكم فمادى وقال ابن شعبان اذا صام يوما ثم أقامه لأمضى ويجزئه ويعتق
أحب الى ز وجعلوا هذا القول موافقا لرواية ابن عبد الحكم والقولان يتخاذهم سيما
أصلان وهما طرق الماء على التيمم بعد تلبسه بالصلاة وطر والحيض على المعتدة
بالأنهر والشبه بالتيمم أقوى للاتفاق على ان اليسر اذا حدث بعد صوم ككثيره
فمادى ولو كان الحيض لازم أن ينتقل اليه ولو بقي منه يوم واحد وقوله وفيما حسن
وليس بواجب أى حسن أن يرجع في اليومين ونحوه ما الى العتق هكذا نص في المدونة
وله اه في عاقر الاستنباط القول بعدم الرجوع الى العتق ولا يقال انما في عذبه
المدونة لانه مخالف للقولين لانه على رواية ابن عبد الحكم يستحب أيضا الرجوع ألا ترى
أنهم جعلوا قول ابن شعبان موافقا لرواية ابن عبد الحكم وقد نص ابن شعبان على
استحباب الرجوع في اليوم الى العتق كما تقدم اه منه بلفظه ونقله جس وسلمه كما له
صر في حاشيته أيضا وهو حقيق بالتسليم والله أعلم وقول ز فالصور أربع تسع فيه
عج ونصه فصور حصول اليسر أربع لانه ما أن يحصل قبل غاموم يوم في أنشأه أو بعد
غاموم أو بعد غاموم يومين أو ثلاثة أو بعد أكثر وقد علمت أحكامها اه منه بلفظه
وفي جعلها أربع فاعتبروا نظرا اليها في أنفسها بقطع النظر عن أحكامها لانها تزيد على
خمس أو نظرا اليها باعتبار أحكامها لانها ثلاث فقط وجوب الرجوع واستحبابه وجوب
التقادى على تسليم ما قاله في هذا الأخير وقد تقدم ما فيه وكذا هي ثلاث فقط على ما قاله
جس وهو الصواب لانه يجعل موضع وجوب التقادى جوازه فتأمل بانصاف والله أعلم
(وفيها ونسيان) قول مب عن طفي ويدل على ذلك عز وابن رشد مقابله لابن
عبد الحكم فقط يعني ان عز والمقابل لابن عبد الحكم فقط يدل على ان محل التمهير

وقول ز فالصور أربع تسع فيه
عج وفيه نظرا لان نظرا اليها في
أنفسها مع قطع النظر عن أحكامها
زادت على الخمس والافهى ثلاث
فقط وجوب الرجوع واستحبابه
ووجوب التقادى بل جوازه على
ما تقدم (وفيها ونسيان) قول مب
عن طفي ويدل على ذلك الخ
أصرح منه في الدلالة عليه جزم
ابن رشد في كلامه المذكور عند
مب بتسويته بين الأكل ونسيانا
والأكل للمرض فتأمل (لأجهله)
أى لان جهل أن العبد يحرم
صومه كما هو صريح ابن يونس عن
ابن القصار وهو الذي يفيد كلام
المدونة على اختصار أبي سعيد وابن
يونس لقولنا وظن ان ذلك يجزئه
وبه يعلم ما في كلام ز وأما قوله
عن المبسوط والمدونة فصوابه
والمدنية اذ هو الذي في التمهيرات
انظر الاصل والله أعلم

في كلامه هو نسيان وصل القضاء لا الاكل نسيانا في خلال صومه الشهرين لان هذه
لا خصوصية لان عبد الحكيم فيها ان ذلك لا يضرب ذلك منصوص في المدونة وما قاله
ظاهر **قلت** وفي كلام ابن رشد المذكور ما هو اصرح في الدلالة على صحة ما قاله **ح** مما
ذكره طي وهو جزم ابن رشد بتسويته بين الاكل نسيانا والاكل للمرض في خلال
الكفارة لقوله فان مرض الرجل فافطر في شهرى ظهره اولا وكل فيه ما نسيانا قضى ذلك
ووصله بصيامه الخ فتأمله والله اعلم (او يفطرهن ويبنى قولان) قول ز والمراد بصومه
على القول به الامم الذي فيه الخ يقتضى انه لا ينوى الصوم وهو خلاف ما صرح به ابن
يونس ونصه قال مالك ومن صام ذا القعدة وذا الحجة فلهما عليه او قتل نفس خطأ لم يجزه
الا من فعله لجهالة وظن ان ذلك يجزئه فعسى ان يجزئه قال ابو محمد يدر يدو يقضى ايام
النحر التي افطرو بصلها قال مالك وما هو بالبين وأحب الى ان يتسدى وقال يحنون
لا يجزئه ونقل ابو محمد في النوادر عن مالك انه ان افطر يوم النحر وصام ايام التشريق
رجوت ان يجزئه وهذا أصح من قوله و افطر ايام النحر قال ابن القصار لان صوم هذه الايام
انما هو على الكراهية لان مالك قال في صام شهرى التتابع وهو يعلم انه يوم النحر
فافطر في يوم النحر ووصل ما بعدهم اجزأه فدل ان اتصام ما كبصومها المتتابع وقال ابن
الكتاب به حتى مسئلة المدونة انه صام يوم النحر و ايام التشريق فيقضيها ويبنى وأما لو
افطرها لم يجزه البناء لانه صوم غير متوال والاولى وان كانت ايام الاتصام فهو لم يأكل فيها
ونوى صيامها وان كانت لا تجزئه اه منه بلفظه * (تنبيه) قول ابن يونس عن ابن
انصار وهو يعلم انه يوم النحر صرح في آية عالم فتعين حمل الجاهل على جهل
الحكم وهو الذي يفيد كلام المدونة على اختصاصه بأبي سعيد وابن ابيس لقولها وظن
ان ذلك يجزئه وبه تعلم ان الاحتمال الثاني عند ز في قوله لاجله هو المتعين وقوله هناك
على ما يفيد نقلت عن توضيحه عن عياض عن المبسوط والمدونة الخ كذا في جميع
ما وقفت عليه من نسخة المدونة بالواو والنون بعدها وكذا وجدته في بعض نسخ صحيح
وجوده في بعضها والموازاة وكلاهما تصحيف والصواب والمدنية بالنون أولا ثم الباء
المتنة ثانيا اذ هو الذي في التنيها ونصها انظر هذه الجهالة اهي جهالة بالحكم او جهالة
بالعدد وتعين الشهر وغفلت عن ان فيه فطر ان يكون كالنسيان وانظر قوله في المبسوط
والمدينة من صام واجب الشهرين عليه غافلا فكأنه سين انه جهل بالعدد والغفلة عن عين
الشهر لاجهول الحكم اه منها بلفظها ولا يصح ان تكون اللفظة المدونة بالواو لان ذلك
ينافي توقفه أولا **قلت** ولا وجه لتوقف أي الفضل لما قدمناه فلي تأمل بالتصاف والله أعلم
(وبنصل القضاء) قول ميب والظاهر في الفرق بين الاكل ناسيا ما ذكره ابو الحسن
بن أي عمر ان من أن فصل النسيان يبيت فيه الصوم الخ لا يتم هذا الفرق الا بصحبة أمر
آخر اليه وهو ما في **ح** عن الخصى من أن من بيت الصوم و افطر ناسيا فقد قال بعض
العلماء بصحة صومه فتأمله (وان لم يدرا اجتماعهما صامهما الخ) قول ز عن أحمد لا يطالب
باليومين بل بالشهرين خاصة الخ كذا هو في أصل أحمد ولكن ما قاله ميب من أن

(وهل ان صام الخ) قول ز والمراد
بصومه الخ يقتضى انه لا ينوى
الصوم وهو خلاف ما صرح به ابن
يونس فانه قال عن ابن الكتاب بعد
أن ذكرنا بطلان ما نصه وأما لو افطرها
لم يجزه البناء لانه صوم غير متوال
والاولى وان كانت ايام الاتصام فهو
لم يأكل فيها ونوى صيامها وان
كانت لا تجزئه اه **قلت** يحتمل
ان قوله ونوى صيامها أي لفقه وبعد
ارادة تظاهرها لم يمتته والله أعلم
(وبنصل القضاء) قول ميب
يبين فيه الصيام الخ يعني مع
مراعاة قول بعض العلماء بصحة
صومه

صوابه الاربعة هو الصواب فتأمل (أولمخ السيد) قول مب وما في ضج هو الصواب
 الخ أى لانه الذى فى التنبهات ونصها ظاهر قول ابن القاسم وهو مب قول مالك بقوله أحب
 الى وان أحب على بابها ولذلك قال بل هو فرضه وقد صرح بذلك فى المبسوط وقال لأدرى
 ما هذا ولا أرى جوابه فيها الا وهما لعل جوابه فى كفارة العين وطرح شخصون هذه اللفظة
 وقال بل هو واجب قال القاضى أبو اسحق واصله انما قال ذلك لان السيد وان أذن له
 فى الاطعام فله ان يرجع فيما لم يصل الى المساكين ومنعه منهم يابى دق فكان ملكه عليه ما غير
 مستقر ولان السيد انتزع مال عبده وما وهب له وقال عبد الملك ولان اذن السيد
 لا يخرج به عن ملكه الا الى المساكين وقد عورض هذا بان هذا يقال فمين أبيع له الاطعام
 ممن يحجز عن الصوم فامين بقدر عليه فهو فرضه فلا وجه له وعورض أيضا بالملك كفرن
 غيره ولم يخرج الكفارة عن ملك صاحبها الا للساكين وقال القاضى أيضا ولا يجزى انما
 قال الصوم أحب الى لانه يحجز عن الصوم فكان أحب اليه أن يؤخر حتى يقوى عليه
 وعورض هذا بان من هذه سبيله ويطمع فى ربه ثم لم يطل بحجزه فقرضه التأخير حتى يقوى فما
 الاستحباب هنا وان كان لا يقوى ولا يرجى فقرضه الاطعام فلا وجه لذكر الصوم فيه قال
 غيره هذا الكلام من مالك يجوز ومعناه أن السيد أذن للعبد فى الاطعام ومنعه من الصيام
 فتدبى ذلك هل العبدان يعدل الى الاطعام مع قدرته على الصيام أم لا اذ ليس منع السيد
 من الصيام عنذرا بينا له اذ اذن السيد له فى النكاح اذن فى حقوقه وهذا من حقوقه وهو
 قول عبد الملك ومحمد وابن دينار أنه ليس له منعه جله من الصيام وان أضر به وذهب مالك
 وابن القاسم أن له منعه اذا أضر به فى خدمته فترد هذا عند مالك فقال ليصوم أحب الى
 أى اذن السيد له فى الصيام أحب الى فاذا كان هذا الرفع الاشكال وترتب كفارة الظهار
 على العبد ترتيبها على الحر قال القاضى أبو اسحق ويحتمل أن يرجع أحب الى السيد أى اذن
 السيد له فى الصيام أحب الى من اذنه فى الاطعام قال المؤلف رحمه الله وقد تكون
 أحب على بابها من ترجيح أحد الامرين ولا يكون وهما ولا يجوز وهو أن يكون ترجيح
 الصوم أولى وان منعه السيد منه مع قدرته عليه وهو قول محمد قال اذا أذن له سيده فى
 الاطعام ومنعه الصوم أجزأه أو صوب أن يكفر بالصوم وهذا مثل قوله فى الكتاب فى كفارة
 العين اذا أذن له سيده أن يطعم أو يكسو يحجزنى وفى قلبى منه نى والصوم أبين عندى فلم ير
 ملكه للطعام والكسوة ملكا متقدرا وقال ابن أبى زئيم لم يعطنا فى جواز الاطعام اذا أذن
 له سيده فيه جوابا بينا وقد رأيت بين المختصرين فيه اختلافا ويجب على قوله فى العين بانه
 أن يحجزه اذا أذن له فيه سيده وكان لا يستطيع الصوم وفى المبسوط لعبد الملك فى هذا
 لا يحجزه ومثله لابن دينار فى المدينة قال ليس على العبد عتق ولا اطعام ولو وجد ما يطعم
 ويعتق ولكن يصوم اه منها بلفظها * (تنبيهات الاول) * قوله فى التنبهات وهو قول
 عبد الملك ومحمد وابن دينار كذا وجدته فيها بالاول والعاطفة بين محمد وابن دينار وثبتها
 يفيد أن المراد بجمعه هو ان الموازى لانه اذا أطلق انما يصرف اليه ويظهر لى أن الواو زائدة
 فابن دينار صفة محمد لا معطوف عليه كما وقع فى عبارة البابى فى المتن ونصه وقال ابن

(أولمخ السيد) قول مب وما في
 ضج هو الصواب الخ أى لانه الذى
 فى التنبهات انظر نصها وما يتعلق به
 فى الاصل

المباحثون وليس لسيدهم منه من الصوم وإن أضرب ذلك به في عمله وقاله محمد بن دينار في
 المدينة وقال أذول شام سيد لم يأذن له في التكاح اه منه بلفظه ويدل على ذلك أيضاً ما نقله
 هو نفسه عن ابن أبي زمنين فتأمل ويدل له أيضاً أنه قد عزا الحمد بعد ذلك غير ما تقدم والله
 تعالى أعلم * (الثاني) قد علم من كلام عياض أن للقاضي اسمعيل وهو مراده بالقاضي أبي
 اسحق ثلاث تأويلات ومنه يعلم أن التأويلات الثلاث في كلام الباجي كلها من كلام
 القاضي أبي اسحق ونص الباجي في المتن بعد أن ذكر قول مالك في المبسوط وبوهم ابن
 القاسم له هو قوله قال القاضي أبو اسحق معناه أن لا يقدر على الصوم فيقول الاطعام
 يجزئه وليس يستحسنه لأن السيد التصرف فيه قبل أن يخرج به إلى المساكين ويحتمل
 عندي أن يكون معنى ذلك أن الصوم يضرب في عمله فلا يسد منه منه على قول مالك وبأن
 له في الاطعام فالصيام كان أفضل أن يأذن له فيه ويحتمل أن يريد به أنه لا يصوم الا بأذن
 السيد ولا يطعم الا بأذن السيد فالصيام أحب إليه لأنه لا يقدر السيد أن يتوجه قبل انقائه
 ويقدر على إزالة المال منه قبل انقائه وقال ابن الماحشون ولأنه لو شام رجوع عن انته اه
 محل الحاجة منه بلفظه فتأمل * (الثالث) لم يصرح عياض في نقله التأويل الاول عن
 القاضي اسمعيل بان العبد عاجز عن الصوم وهو مراده كما صرح به الباجي في كلامه المتقدم
 والله أعلم * (الرابع) ذكر ابن عرفة كلام المدونة وما في المبسوط عن مالك وابن القاسم ثم
 قال مانصه فحمله ابن محرز على منعه سيدة الصوم ولتردده في محتمل منعه استحباب صومه
 الباجي حله القاضي اسمعيل على من تجز عن الصوم ومعنى استحبابه صومه قصر تكفيره
 عليه ثم نقل بعد كلام عياض وقال مانصه قلت هذا الذي أتى به من عند نفسه راجع لما
 تقدم لأن محرزاً والباجي عن اسمعيل القاضي فتأمل اه منه بلفظه قلت أمارجوع عملاً
 لأن محرزاً فحتمل وأمارجوعه لما للباجي عن القاضي فلم يظهر لي وجهه لأن القاضي
 اسمعيل قيد بالجزع عن الصوم وعياض لم يقيد فتأمل والله أعلم (ولتركيب صنفين) قول ز
 أو يعطى ثلاثين رجلاً من البر والآخرين من الشعير إلى قوله كذا يظهر انظر قوله كذا
 يظهر مع أن ذلك مخصوص في المدونة وغيره وانص للمدونة وان أطم ثلاثين مسكيناً في
 كفارة الظهار حنطة ثم ضاق الشعير حتى صار عيشهم القراء والشعير أخرج إلى بلد عيشهم
 ذلك أجزأ ما أن يطعم من ذلك ثلاثين مسكيناً وكذلك هذا في جميع الكفارات اه منها
 بلفظه ما مثله لابن يونس عنها وقال عقبه ما أضنه محمد بن يونس يريد ما لم يتعد الخروج إلى
 ذلك البلد ليخفف عن نفسه وقاله محسنون اه منه بلفظه وشحوم لابي الحسن ونقل ابن
 عرفة كلام المدونة أيضاً وقال عقبه مانصه النجى والصلى عن محسنون ان لم يتعد
 الخروج لذلك اه منه بلفظه قلت ويصور ذلك أيضاً بما إذا كان عيشهم القراء والشعير
 فأطم ثلاثين منه وأطم ثلاثين من البر تطوعاً والله أعلم (وان مات واحدة الخ) قول ز
 لان ما هنا فيه احتمال أن يكون بعض الكفارة إلى قوله والحية التي يريدون طها لم تستكمل
 كفارتها الخ يوهم أنه شرك هنا يهين في كل كفارة وذلك غير صحيح والصواب أن يقول

(ولتركيب صنفين) قول ز
 أو يعطى ثلاثين إلى قوله كذا يظهر
 الخ فيه أن ذلك مخصوص في
 المدونة وغيره وقد صور في المدونة
 بما إذا ضاق الشعير حتى صار عيشهم
 القراء والشعير أخرج إلى بلد عيشهم
 ذلك اه ابن يونس يريد ما لم يتعد
 الخروج لذلك البلد ليخفف عن
 نفسه وقاله محسنون اه وشحوم لابي
 الحسن وابن عرفة ويصور أيضاً بما
 إذا كان عيشهم القراء والشعير فأطم
 ثلاثين من البر تطوعاً والله أعلم (وان
 مات واحدة) قول ز لان ما هنا
 فيه احتمال الخ يوهم أنه شرك هنا
 يهين في كل كفارة فصوابه

لان ما هنا وقع فيه التكفير عن
بعض غير معين فأتى يريد وطأها
يحتمل أن تكون غير مكفرة عنها تأمله

(باب اللعان)

قال في المقدمات الاصل فيه كتاب
الله وسنة نبيه عليه السلام واجماع
الامة اه (انما يلاعن زوج) قول
مب وقع للشيخ أي عمران الخ
يتعين عمله على اللعان لثني الولد أي
بما أشار له خش كأن يبطأ امرأة
لازوج لها غلطاً فأتى بلائسته
أشهر فأكثرت حتى أنه منه ويتقيه
وأما الرواية التي فلا تصو ويحتمل
ان يريد أنهما ادعيا النكاح معاً ولم
ينبت ولكنه فشا قدرى عنه الحد
لذلك والله أعلم (أو فسقا) قول
مب كما يفيد ما لحاظ الخ يفيد
أيضاً كلام القرطبي وحقيقه يدان
رشد كافي تو ولو احتج به مب
لكان أولى لانها مالكان والله
أعلم (في نكاحه) قول ز ولو
تزوجت غيره كافي عج الخ بل
هو نص المدونة فقها ومن قذف
زوجته ثم بابت منه وتزوجت ثم
قامت بالقذف فانها مالبة عاتان ومن
أبى منهما اللعان حد اه ونحوه في
ابن يونس وابن عرفة عنها (فرع) *
من قذف أربع نساء وقوله في كلمة
واحدة قالوا لا تظهر أكتفاؤه بلعان
واحد يقول فيه لقد رأيتهن يرتن
كن قذف جماعة بكلمة ولكن ظاهر
من نسائه ولكن ادعى عليه جماعة
دينا خلف لهم عينا واحدة انظر
الاصل والله أعلم

لان ما هنا وقع فيه التكفير عن بعض غير معين فالحية التي يريد وطأها يحتمل أن تكون
غير مكفرة عنها تأمل والله تعالى أعلم

(باب اللعان)

قال في النسيئات مانصه هو مشتق من الائمة أي في الخامسة للزوج لقوله لعنة الله عليه ان
كان من الكاذبين ومن المرأة في الخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين فلما كانت
هاتان الدعوتان منهما غلبت احدهما على الأخرى فسمى الخلف الذي فيه ذلك لعانا
وملا عنه لان الفعل والمفاعلة أكثر مجيئه من اثنين فصاعداً وأصل اللعان البعد والطرده
ومعنى لعنة الله بعده من رحته وكانت العرب اقتراد الشري من طرده وابعده عنهم
لئلا يواخذون بجرائمهم وموهولنا اه منها بلفظها قال في المقدمات الاصل في اللعان
كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام واجماع الامة اه محل الحاجة منها بلفظها
*(تنبيه) * اذا كان أصل اللعان البعد والطرده لا يقال ان اللعان مشتق منه لان كل
واحد من الزوجين يعدم من صاحبه بحلفه فتقع الفرقة بينهما والحرمه الا بدية فلا يحتاج
الى التغليب الذي هو على خلاف الاصل فتأمله باضاف (انما يلاعن زوج) قول مب
وقع للشيخ أي عمران الخ نحوه لتو وزاد مانصه وهذا مما يشكك به قول المصنف زوج
اه قلت يتعين حل كلام أبي عمران على اللعان لثني الولد اذ هو الذي يمكن فيه ذلك كأن يبطأ
رجل امرأة أشبهت عليه زوجته ولا زوج لها فتأتي بحمل لسته أشهر فأكثر فتدعى انه
منه ويتقيه وأما الرواية التي فلا تصو ويحتمل أن يكون مراده أنهما ادعيا النكاح معاً
ولم ينبت ولكنه فشا قدرى عنهما الحد لذلك فتأمله والله أعلم (أو فسقا) قول مب كما يفيد
الحافظ ابن حجر الخ بعد ان بحث في كلام الوانوي قال مانصه ثم وقفت على المسئلة
منصوصة كذلك عند القرطبي وحفيدان رشد قال في نهاية المجتهد واختفوا أنصاف هذا
الباب في فرع وهو اذا قام الشهود على الزنى هل له أن يلاعن أم لا فقال أبو حنيفة وداد
لا يلاعن لان اللعان انما جعل عوض الشهود لقوله تعالى ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم
وقال مالك والشافعي يلاعن لان الشهود لا تأثير لهم في دفع الفرائس اه منه بلفظه وانظر
نص القرطبي فيه والاحتجاج بكلام الحفيسد والقرطبي لكونهما مالكيين أولى من
اقتصار ق على كلام ابن حجر والله أعلم (في نكاحه) قول ز ولو تزوجت غيره كافي
عج مانسبه لعج هو نص المدونة فقها ومن قذف زوجته ثم بابت منه وتزوجت ثم قامت
بالقذف فانها مالبة عاتان ومن أبى منهما اللعان حد اه منها بلفظها ونحوه في ابن يونس
وابن عرفة عنها *(فرع) * قال في المقدمات واختلف فيمن قذف أربع نساء في كلمة
واحدة فقال أبو بكر الابهري استأمرها منصوصة والذي يجب على مذهبن أن يلاعن
لكل واحدة لان اللعان بمنزلة الزهادة ولو أتى بالشهود لزم أن يقيم الشهادة على كل واحدة
منهن منفردة ويحتمل أن يميزه لعان واحد قيساً على القذف اذ قذف جماعة بكلمة
واحدة وعلى الظاهر اذ اظاهر من تن بكلمة واحدة أنه تعجزه كثرة واحدة ثم قال وقد ذكر
الاصطفي عن اسمعيل القاضي أن جماعة ادعى على رجل ديناً خلف لهم عينا واحدة

(والاحد) قول ز فان كان مثل الاول لاعت (١٦٣) وسقط عنه الحد الخ صورة المسئلة انه قال لها وليست في عصمتها ولا عدة

فعل هذا يبيح أن يكتبي بلعان واحد لهن كلهن وبالله التوفيق اه منها بلفظها ونحوه في
اختصار التيسية لابن هرون وذكر ابن عرفة كلام المتقدم وقال عقبه مانعه قلت في
قوله للزم أن يقيم الشهادة على كل واحدة منهن منفردة نظرا لان ظاهر المذهب أن البينة
إذا قالت ثم بدوية زني فلانة وفلانة وفلانة ووصفت كما يجب فان شهادتها تامة
وهذا هو معنى لعان واحد أن يقول الزوج أشهد بالله الذي لا اله الا هو لقد رأيت فلانة
وفلانة وفلانة وفلانة زنين ووصف كما يجب وتخرج المسئلة عن الخلاف في تعدد الصيغ
في تعداد المصراة بأن لابن القاسم فين قذف زوجته فقامت عليه احداهما ما ظاهره
أن لعانا واحدا يكفيه اه منه بلفظه (والاحد) قوله ز فان رماها ثانيا بعد أن
تزوجها فان كان مثل الاول لاعت وسقط عنه الحد صورة المسئلة أن يكون قال لها وليست
في عصمتها ولا في عدة منه زني يوم كذا مع زيد ثم تزوجها فقال لها ذلك القول بعينه وما
ذكره فيمن اللعان وسقوط الحد منه في عجب عن شرح الشامل وهو مبني على ما تقدم
له عنه عند قوله بزني في نكاحه وقد علمت انه غير صحيح فابني عليه كذلك تأمله (والخلق
به الا أن يدعى الاستبراء) قول مب فلو ادعى الاستبراء عند لعانه للروية اتنى الولد
باجماع الخ قد ذكر ابن رشد في مقدماته هذا الاجماع في الفصل الثامن لكنه قال في
الفصل التاسع مانعه قد ذهبت طائفة من أهل العلم الى أن الولد المولود على فراش
الرجل اذا انفاه لا يفتي منه بلعان ولا بما سواه اقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد
للفراش وللعاهر الحجر روى عن الشعبي انه قال خلفني ابراهيم وابن معقل وموسى في ولد
الملاعة فقالوا انحقه به فقلت ألحقه به بعد أربع شهادات بالله ان لمن الصادقين ثم
خبرنا خمسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فكذبوا فيها الى المدينة فكتبوا
أن يلحق بأمه وهو شذو من القول ولا يحقه لقائله فيما احتج به من قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر لانه انما ورد في المدعى بالزني ما ولد على فراش غيره
على ما جاء في حديث عتبة وأماني أولاد الزوجات فليس من ذلك شي لان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد قضى في ذلك بالملاعة ورد الولد الملا عن به لأمه دون المولود على
فراشه وبالله التوفيق اه منها بلفظها (أو محبوب) قول ز ومنه ذاهب الاتنين
وان أنزل الخ سياتي له في باب العدة عند قوله وفي أن المقطوع ذكره أو أنثياه بولده أن
الراجح وجوب العدة على مطلته دون سؤال فالجاري على ذلك انه لا يفتي في الولد الا باللعان
كما هو ظاهر مولان القائل بنى اللعان يقول بنى العدة من طلاقه كذا ذكره ابن عرفة ولم يحل
غيره موصه التميمي قال ابن حبيب في المجبوب ان كان مقطوع الاتنين والذكر لم يلحق به
ولا يلاع وتعتد زوجته دون طلاقه وان بقيت بصرى أنثيه وبعض عسبه فهو
كاسليم اه منه بلفظه (أو ادعتة مغرية الخ) قول مب وقال ابن عرفة قرر التميمي الخ
زاد ابن عرفة متصلا بما نقله عنه مانعه قلت يريد لم يغيب عن محل عقده أو غاب ورجع
اليه ولعسر فهمه لم يذكره عنه أبو ابراهيم اه منه بلفظه * (تنبيه) قال ابن ناجي عند
قول المدونة ومن لم يعلم له بزوجه خلوة حتى أتت بولدها فأنكره وأنكر المسيس وأدعت هي

منه زني يوم كذا مع زيد ثم تزوجها فقال لها ذلك أيضا وما ذكره فيها من
اللعان منه في عجب عن شرح الشامل وهو مبني على ما قدم في
بزني في نكاحه وقد علمت انه غير صحيح فابني عليه كذلك تأمله
(والخلق الخ) قول مب باجماع حكمه ابن رشد أي في الفصل الثامن
من المتقدم لكنه قال في الفصل التاسع قد ذهبت طائفة الى أن الولد
المولود على فراش الرجل اذا انفاه لا يفتي منه بلعان ولا بما سواه انظر
بقية كلامه في الاصل (أو محبوب) قول ز ومنه ذاهب الاتنين
وان أنزل الخ الجارى على ما سياتي له في العدة بنى أن الراجح فيه وجوب
العدة على مطلته دون سؤال أي خلاف ما لم يصنف هناك انه لا يفتي
الولد الابلعان كما هو ظاهر لان القائل بنى اللعان يقول بنى العدة
من طلاقه كذا ذكره ابن عرفة قلت سياتي أن الراجح ما جرى عليه
المصنف في قوله وفي أن المقطوع ذكره أو أنثياه بولده فاعتد زوجته
أم لا لما رجحه ز تعالى عليه فاذا سئل أهل المعرفة أي النساء
وقلن لا بولده اتنى بغير لعان وعليه يحمل ما في ز هنا فان قلن
بولده فلا يفتي بالابلعان فتأمل والله أعلم (أو ادعتة الخ) زاد ابن
عرفة متصلا بما نقله عنه مب مانعه قلت يريد لم يغيب عن محل
عقدته أو غاب ورجع اليه ولعسر فهمه لم يذكره عنه أبو ابراهيم اه
ومفهوم المصنف هو قول المدونة ومن لم يعلم له بزوجه خلوة حتى أتت بولدها فأنكره وأنكر المسيس وأدعت هي

أنه منه وأنه غشياً وأنكر قولها وأتمته لسته أشهر فأكثر من يوم العقد وقد طلق أولم يطلق لزومه الآن يتقيه بلعان فلا يلزمه ولا يكون لها إذا لعلن الانصف الصداق ولا سكنى لها ولا متعة اه ماضيه وزاد في الام بعد قولها وقد غشياً وأمكن قولها منه وهو لم يكن قولها فانه لا يلزمه مثل أن يعقد وهو غائب وبينهما من المسافة ما أن قدم بعد العقد كان الباقي أقل من ستة أشهر هكذا قررته الخمي ولم يتلهأ إبراهيم قال وفي طلاق السنة منها ما يدل على عدم الامكان اه منه بلفظه وقد ذكر هذه المعارضة أيضاً أبو الحسن ولم يعزها لاحد وزاد أنه ظاهر ما في رسم الرهون من معاص عيسى ثم قال فيقوم منها مثل مذهب الحنفي لانه قال يلحق به على الاطلاق اذ له من الطيارة أو تطوى له الطرق اه منها بلفظها وانظر لم أعقل ابن ناجي جواب شيخه ابن عرفة مع انه حسن فانه قال عقب ما قدمناه عنه مانسه قال اي أبو ابراهيم وفي طلاق السنة نهاء عدم رمي الامكان لقولها لواعذت أم ولد أو مات زوجها لم يطل السيد حتى مات أو كان غائباً بيلد يعلم انه يقسم منه منذ وفاة زوجته فاعلمها حيضة لانها لو عتت عدتها من زوجها ثم أتت بولد لما يشبهه أن يكون من سيد هافز عمت انه منه لحق به في حياته وبعد موته الآن يقول قبل موته لم امسها بعد موت زوجها فلا يلحق وتابعه على هذه المناقضة غير واحد من الفاسين واتونسين ولا مناقضة بينهم ما بينه أن حيضة أم الولد وفاة سيدها الزمها في المدونة وأوجبها كعدة الوفاة في النكاح حسبما نص عليه في كتاب العدة قبل هذه المسئلة يسير فكان امكان الولد في عدة الوفاة لغولت وتها في عدة وفاة الزوج الصغير ومن بالشرق قبل بناءه بزوجته التي بالمغرب واستدل على ذلك بأنهم افراش اسيدها بمجرد انقطاع عصمه وزوجها عنها لا بقيد وطئها اسيداً بعد ذلك كما أن عقد النكاح يصير الزوجة فراقاً لزوجها لا بقيد بناءه بها ولذا ذكر في استدلاله على أنهم افراش بذلك بقوله ثم أنت بما يشبهه أن يكون من سيد هافز عمت بالامكان كما أن الزوج فراقاً بمجرد اله قدمع أنه لا يلحق ولدها لا بقيد الامكان والحاصل أن الفرائض من حيث ايجابه عدة الوفاة لا يشترط فيه امكان الوطء ومن حيث ايجابه لحوق الولد يشترط فيه ومن يذكر مسائل الكتاب في عدة وفاة الزوج الصغير والخصى وعدم لحوقهما ما أنت به بزوجته ما من ولده علم ما قلناه ضرورة ومثله أم الولد هذه جارية على أصل المذهب في ذلك دون تناقض فيه فتأمل اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وسلمه وهو حقيق بالتسليم والله أعلم (لان كر قد فهايه) قول ز وانظر هل تحصل المغايرة بالاصابة الخ قال نو لا يتوقف في حصولها بذلك اه وهو ظاهر بما في الظهور فلا وجه للتوقف في ذلك (وان وطئ أو أخرجه بعد الخ) قال ح لهذا بالنسبة الى اللعان لنفي الولد فان كان اللعان لرؤية فيمنع اللعان بوطئها بعد الرؤية ثم ذكر كلام ابن عرفة ومعارضته بين كلام الباجي والخمي وأجاب عنها وقال عقب ذلك مانسه ويفهم منه انه اذا وطئ بعد الرؤية لم يكن له أن يلاعن ولا يتي الولد وهو ظاهر وقد صرح به ابن الحاجب ونقله في ضيغ اه وقوله ويفهم منه انه اذا وطئ بعد الرؤية لم يكن له أن يلاعن الخ يعني اذا وطئها بعد الرؤية فأت بولد هذا الذي صرح به ابن الحاجب ونصه وشرطه في الولدان لا يطلأ بعد الرؤية أو العلم

والله أعلم

بالوضع أو الجمل وإن لا يؤخر بعد العلم بالجمل أو الوضع اه ضبح أي وشرط اللعان في نفي الولد
 أن لا يبطأها بعد الرؤية ثم قال بعد كلام مانصه وقيد المصنف الشرط بالولد لأن بعضهم حكى
 في الرؤية أنه لم يكن عنها حمل أن السكوت الطويل لا يمنع من اللعان وإنما يتبع منه الوطء
 اه منه بلفظه وحاصله أن الوطء بعد العلم مانع من اللعان للرؤية ولتنفي الجمل والسكوت بعد
 الطويل لا يمنع من اللعان في الجمل دون الرؤية ١ قلت وما عزاها لنص ابن الحاجب هو في
 المدونة منه وما وناصفها مانصه واللعان يجب بثلاثة أوجه فوجهان يجتمع عليهما ذلك
 أن يدعى أنه رأها ترضي كالمروء في المكحلة ثم لم يبطأ بعد ذلك أو ينفي جملاً يدعى قبله استبراء اه
 قال أبو الحسن مانصه قوله ثم لم يبطأ بعد ذلك مفهوماً ولو وطئ لم يكن له أن يلاع عن قال في
 كتاب الرجم من أدعي روية وأقر أنه وطئ بعدها حدث ولحق به الولد اه منه بلفظه ونقل ابن
 يونس عن المدونة نحوه ما قدمناه عنها ثم قال بعد كلام مانصه قال ابن القاسم في كتاب الرجم
 من أدعي روية وأقر أنه وطئ بعدها حدث ولحق به الولد ثم قال بعد مانصه وإنما قال إذا اعتقر أنه
 وطئ بعد أن قال رأيتها ترضي أنه يتحد ولا يلاع لأن اللعان موضوع لرفع النسب ولا يمكن
 رفعه مع اعتراقه بالوطء لأن الاعتراق بالوطء يوجب إثباته ويرفع ما يتبعه وهو اللعان فلما
 ارتفع اللعان لم يبق إلا أنه قاذف فوجب حده وأكثرت التوجيه لعبد الوهاب اه منه
 بلفظه ونقل بعضه أبو الحسن وزاد عقبه مانصه وقال اللغمي لأنه لما وطئ كان في حكم من
 أكذب نفسه حين وطئ بعد الرؤية صح منه اه منه بلفظه * (تنبيه) * حزم نو في شرح
 التحفة بأن له أن يلاع للرؤية وإن اعترف أنه وطئ بعدها وفيه نظر لخالفه لما قدمناه
 ونقل التلقين مانصه وشرط الائتمان بالرؤية أن لا يبطأ بعدها اه منه بلفظه فماده (وشهد
 بالله أربعة) قول مب قال ح والظاهر ما قاله ابن عبد السلام أي من أن الخلاف
 إنما هو إذا اقتصر على بالله وأما أولاً فلا خلاف أنه مطالب بأن يقول بالله الذي لا اله الا هو
 وفيه نظر بل ما قاله المصنف هو الصواب قال أبو الحسن عند قول المدونة فيه شهد أربع
 شهادات بالله الخ مانصه ظاهره أنه لا يزيد الذي لا اله الا هو وعلى هذا الظاهر جعلها اللغمي
 وقال في كتاب الاقضية من كتاب محمد بن زيد الذي لا اله الا هو وهو أبين لأن العمل على ذلك في
 الايمان في الاموال واللعان أعظم حرمة فإن لم يفعل أجرأه عند مالك ولم يجزه عند أشهب
 اه منه بلفظه ونحوه لابن ناجي ونصه وما ذكره في قوله أشهد بالله فظاهره أنه يكتفي في
 أيمان الرجل بهذا اللفظ ولا يزيد الذي لا اله الا هو خلاف قولها في كتاب الشهادات ويحلف
 المدعى عليه أو من حلف مع شاهد بالله الذي لا اله الا هو وعلى هذا جعله اللغمي فقال ما في
 الشهادات أبين اه منه بلفظه ونص اللغمي فقال ما في المدونة يقول أشهد بالله وفي كتاب
 الاقضية من كتاب محمد بن زيد الذي لا اله الا هو وهو أبين لأن العمل على ذلك في الايمان في
 الاموال واللعان أعظم حرمة فإن لم يفعل أجرأه عند مالك ولم يجزه عند أشهب اه منه
 بلفظه وذلك كله شاهد لابن الحاجب والمصنف وحجة على ابن عبد السلام ومن تبعه وقول
 مب عن ح في ح كلام المسطي على ما لا ينسب إلى ابن عبد السلام في نفسه نظراً أيضاً لأن كلام
 المسطي لا يقبل ذلك ونصه على اختصاص ابن هرون * (فرع) * فهل يقول بالله الذي لا اله الا

(وشهد الخ) قول مب عن ح
 الظاهر ما قاله ابن عبد السلام الخ
 فيه نظر بل ما قاله المصنف هو
 الصواب قال أبو الحسن ظاهرها
 أنه لا يزيد الذي لا اله الا هو وعليه
 جعلها اللغمي وفي كتاب محمد بن زيد
 وهو أبين لأن العمل على ذلك في
 الاموال واللعان أعظم حرمة وإن
 لم يفعل أجرأه عند مالك ولم يجزه
 عند أشهب اه ونحوه لابن ناجي
 وقول مب عن ح في ح كلام
 المسطي الخ فيه نظراً أيضاً لأن
 كلام المسطي لا يقبل ذلك انظر نصه
 في الاصل والله أعلم

وقول مب والذى رأته لابن يونس الخ الظاهر أنه لامعارضة بينهما (١٦٥) لان اللغوى نسب لها نقي لزوم انى لمن الصادقين

ولم ينسب لها الله لا يقولها أصلاً وابن
يونس نسب لها انه يقولها ولم ينسب
لها ان ذلك على سبيل اللزوم وزاد
ابن عرفة متصلاً بما نقله عنه مب
مانصه مع حديث البخارى أمرهما
صلى الله عليه وسلم أن يتلاعنا بما
في القرآن **قلت** وعزاه ابن حارث
لسماع أصبغ ابن القاسم اه على
أن البرادعى لم يذكر عن المدونة زيادة
انى لمن الصادقين وكلام أبى الحسن
يفيد أن ما لا يسيعد هو الذى فى
الامهات فانه قال سكنت عن قوله انه
لمن الصادقين لانه كفى بذلك
القرآن وجعل اللغوى الكتاب على
ظاهرة اه فكان ابن يونس جرى
على التأويل الاول فزاده والله أعلم
(وباشترط البلد) مانسبه الشارح
للجلاب هو كذلك في نفسه وهو ظاهر
المصنف وحمله على ظاهره متعين
لتعين الجامع فى ربع دينار فأعلى
فأحرى اللعان وفى ح عن القرطبي
لا خلاف انه لا يكون اللعان الا فى
مسجد جامع تجمع فيه الجمعة بحضرة
السلطان أو من يقوم مقامه من
الحكام اه ونحوه لعياض وغيره
وتردد ز قصور وقول ح عن
القرطبي لا يكون اللعان الا فى مسجد
جامع الخ يقتضى للمصنف شرطه
هو الصواب خلاف ما نقله ح
عن القرطبي أيضاً من أن الزمان
والمكان مستصحبان انظر الاصل
قلت قد يوفق بينهما بمحمل
الاستحباب على مكان مخصوص من
الجامع الاعظم كالنير منه ويعضده

هو أو يقول بالله فقط قال مالك فى كتاب اللعان من المدونة يقول بالله فقط وقال فى كتاب
الشهادات يقول فى اللعان والتسليم والخوف كله ما بالله الذى لا اله الا هو واختلف اذا
اقتصرت على قوله أشهد بالله فقط فقال مالك بجزئه ولا يجوز له عند أشهد وروى ابن كنانة
عن مالك فى المجموعة انه يقول فى اللعان والقسمات وفى ربع دينار ما كثر بالله الذى لا اله الا
هو وعالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم وقاله ابن الماجشون وقال فى كتاب محمد بن جحلف
بالله الذى أمات وأحيا اه منه بلفظه ونقل ابن عرفة كلام المصطفى وبعض كلام اللغوى
وسلمهما والله أعلم وقول مب والذى رأته لابن يونس نسبة الاول للمدونة الخ عارض
بين كلامي اللغوى وابن يونس ولا معارضة بينهما بحسب ظاهر اللفظ لان اللغوى نسب
لها نقي لزوم انى لمن الصادقين وابن يونس نسب لها انه يقولها ولم ينسب لها ان ذلك على
سبيل اللزوم كان اللغوى لم ينسب للمدونة أنه لا يقولها ما أصاب لابل كلامه يدل على انه
مطلوب بذلك أو لا بخلاف فانه قال أو لا مانصه يقول فى امكان الرؤية أشهد بالله الذى لا اله
الا هو انى لمن الصادقين لرأيتهما ترى كلى ورد فى المحكي ثم قال بعد كلام مانصه وقد اختلف
فى هذه الجمله فى ثلاثة مواضع فذكر الاول ثم قال والثانى اذ لم يقل انى لمن الصادقين وجعل
مكان ذلك ان كنت كذبت عليهما ثم قال بعد كلام مانصه وأجاز فى المدونة ان لا يثبت فى
لعانه انى لمن الصادقين وأثبت ذلك فى كتاب محمد بن يونس فى اللعان فى قوله ما كثر بالله الذى لا اله
النبى صلى الله عليه وسلم أن يتلاعنا بما فى القرآن اه منه بلفظه ولم يقتصر ابن عرفة
على ما نقله عنه مب بل زاده متصلاً به مانصه مع حديث البخارى أمرهما صلى الله عليه
وسلم أن يتلاعنا بما فى القرآن **قلت** وعزاه ابن حارث لسماع أصبغ ابن القاسم اه منه
بلفظه على ان البرادعى لم يذكر عن المدونة ما ذكره عن ابن يونس من زيادة انى لمن الصادقين
وكلام أبى الحسن يفيد أن ما لا يسيعد هو الذى فى الامهات ونص التهذيب ويبدأ
الزوجه فى اللعان فيشهد بأربع شهادات يقول فى الرؤية أشهد بالله لرأيتهما ترى اه منه
بلفظه قال أبى الحسن عقبه مانصه سكنت هنا عن قوله انه لمن الصادقين لانه كفى بذلك
فى القرآن وجعل اللغوى الكتاب على ظاهره اه محل الحاجة منه بلفظه فكان ابن يونس
حمل المدونة على التأويل الاول فصرح بقوله انى لمن الصادقين والله أعلم (وباشترط
البلد) قول ز قاله فى الجلاب الخ مانسبه الشارح للجلاب هو كذلك فيه ونصه ويبدأ
الرجل باللعان فيحلف أربع أيمان فى المسجد الاعظم يشهد جماعة من الناس بعد صلاة
العصر اه منه بلفظه وهذا هو ظاهر كلام المصنف وحمله على ظاهره هو المتعين لان
المسجد الجامع هو المتعين فى ربع دينار فأعلى كما بأتى فى باب الشهادات للمصنف وشروحه
وكافى التحفة وشروحه وغير ذلك من مصنفات أهل المذهب فاللعان أحرى وكلام
الجواهر صريح فى أن الباين سواء ونصه قاما المكان فأشرف. واضع البدل وذلك منقطع
الحق اه منه بلفظه فتأمل وفى ح عن القرطبي مانصه ولا خلاف انه لا يكون اللعان
الا فى مسجد جامع تجمع فيه الجمعة بحضرة السلطان أو من يقوم مقامه من الحكام اه منه
بلفظه والله أعلم وسياق كلام عياض وغيره فالمجبب من تردد ز فى ذلك ووقوفه مع عبارة

ما فى الاقتناع ونصه الاستدكار والملاعنة لا تكون الا عند السلطان بخلاف الطلاق وهذا الاجماع وكذلك لا يختلفون ان اللعان

تت * (تنبيه) * كلام المصنف صريح في أن المسجد واجب ولم يذكر الخطاب هنا الا كلام
القرطبي وفيه ما نصه - فاللفظ وجع الناس مشروطان والزمان والمكان مستحبان اه
وفيه نظر من وجهين أحدهما أن ما نقله عن القرطبي أو لا وإنما متسايفان بحسب الظاهر
أدقوله ولا خلاف أنه لا يكون الخ يقتضي شرطية ذلك لاستحبابه فتأمل - ثانيه ما نهى
كلام القرطبي وفي ضمنه الاعتراض على المصنف مع أن الصواب ما قاله المصنف في
التنبيهات ما نصه - وقوله يلتعن المسلم في المسجد وعند الامام والمعنى في المسجد يحضر
الامام والواو هنا للجمع لا للتقسيم والتخيير وأصل مذهب الكتاب أنه لا يكون الا في المسجد
لا في غيره وقال عبد الملك في المسجد أو عند الامام فأدعى قوله للتقسيم والتخيير وعلى هذا
جمله شيوخنا وأنه لا خلاف قال بعضهم لان المقصود وجع الناس للتعظيم والترميب وذلك
يكون يحضر الامام ومجتمع الناس عنده أو مجتمع الناس في المسجد قال المؤلف رحمه
الله والذي يأتي على المذهب أن الايمان كلفا فيما يصح وله قدر لا تكون الا بالمسجد الجامع
وحيث يعظم منه ولا أمر أعظم من هـ - ذا اه منها بلفظها ونقله أبو الحسن أيضا وازاد
ما نصه فالمسجد شرط على مذهب الكتاب اه منه بلفظه وفي الجواهر بعد ما قدمناه عنها
ما نصه ثم التغليظ بالمكان واجب اه منها بلفظها وفي ضريح عند قول ابن الحارث يجب
في أشرف أمكنة البلد ما نصه نحوه في الجواهر وكذلك قال البابي وابن راشد ان التغليظ
بالمكان شرط لانها عين فيما له بالاحتياج الى التغليظ فكان من شرطها ان تغلظ بالمكان
كالعين في الحق وقوله عليه - جماعة العلماء هذا نص كلامهما وهو مقتضى كلام عياض
وغيره وقال ابن عبد السلام وليس هذا واجبا بل أولى - وعبارة المتقدمين يلتعن في
المسجد ولم يشترط عبد الملك المسجد بل قال عند الامام أو في المسجد عن أمر الامام خليل
وفيه نظر لما ذكرناه عن البابي وغيره اه منه بلفظه ونحوه لابن عرفة فإنه قال بعد ذكره
كلام ابن عبد السلام ما نصه - يرد بان ظاهر يلتعن في المسجد الوجوب الاولوية واقول
عياض أصل مذهب الكتاب أنه لا يكون الا في المسجد لا في غيره وفي المقدمات لا يكون
اللعان الا بالمسجد اه منه بلفظه وقال قبله ما نصه - له في كونه المسجد يحضر الامام
أو أحدهما نقل النخعي عنها وعن عبد الملك وعبر المصطفى وابن الجلاب عن المسجد بالمسجد
الاعظم قال ابن شعبان قائما في القبلة في المسجد الاعظم اه منه بلفظه قلت قد حكى
أبو عمر الاجماع على ذلك ونقله في الاقتناع وأقره ونصه الاستدكار والملازمة لا تكون
الا عند السلطان بخلاف الطلاق وهذا الجماع وكذلك لا يختلفون ان اللعان لا يكون
الا في المسجد الجامع لان النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بينهما في مسجده اه منه بلفظه
وبذلك كله تعلم ما في كلام ح فرع قال ابن عرفة ما نصه - ورأى أحدهما بلعان الا تحرق
غير المسجد لا يقبل لانه حق لله اه منه بلفظه (وفي اعادتها ان بدأت خلاف) قول مب
قال بعض الشيوخ ولم أر من شهره ووجهه - الخ نحوه لابي علي في حاشية التحفة ونصه - ولم
أقف على من رحمه اه لكنه قال في آخر كلامه ما نصه - نه في تعاليق أبي عمران ما نصه ان
القاسم ان جهل الامام فبدأ بالمرأة في اللعان ثم ماتت أولم تم فلا يعاد ويجزئ ويلتعن

لا يكون الا في المسجد الجامع لان
النبي صلى الله عليه وسلم لا عن
بينهما في مسجده اه فتأمل والله
أعلم (وفي اعادتها) قول مب
قال بعض الشيوخ ولم أر من شهره
الخ مما يدل على ضعفه ان ابن
العربي لم يعزه الا لابي حنيفة وجعله
باطلا لم رحمه اقتصار أبي عمران في
تعاليقه عليه وتصدير غير واحد به
وعز البابي له لابن القاسم وروايته
وجعل ابن أبي المدونة عليه النظر
الاصل وابنه أعلم وقول مب
وأقره وكذلك ابن عرفة الخ أي ذلك
يفيد اعتقدهما اياه لكن قال أبو علي
في حاشية التحفة والظاهر من
كلامهم أن تقييد ابن رشد لا يعتبر
انظر الشرح اه قال في الاصل وهو
ظاهر فان جميع من وقفنا عليه من
تكلم على المسئلة أطلق والمتبادر
من كلامهم ان الخلاف اذا قدمت
ماهي مطلوبة به اذا تأخرت ثم قال
بعد فنقول وبأمل جميع ذلك مع
الانصاف يظهر ان الصواب ما قاله
عج وأبو علي والله أعلم

الزوج الا ان يشاء ان ينكح فبرئ ويحده هذا اللفظ ولم يذكر قول أشهب أصلاً والاقتصار
 على القول ترجح له كما هو معلوم اهـ منها بلفظها **قلت** مما يدل على ضعف هذا الثاني
 ان ابن العربي لم يذكره عن أحد من أهل المذهب ولم يعزه الا لابي حنيفة وجعله باطلا ونصه
 البسداء في اللعان بالزوج كما بدأ الله به فلويدأت الزوجة لم يجز لانه عكس ما رتبته الله وقال
 أبو حنيفة يجزئ قال القاضي وهذا باطل لانه خلاف القرآن اهـ من أحكامه الصغرى
 بانظها ومما يرجح ما تقدم عن أبي علي وتصدير غير واحد به مع نسبة مقابلة لأشهب فقط
 كان عطية ونصه وان تقدمت المرأة في اللعان فقال ابن القاسم لا تعيد وقال أشهب تعيد
 اهـ منه بلفظه ونحوه لابن الحارث وعز والباقي له أولاً لابن القاسم وثانياً لروايته ولا شك
 أن ذلك من المرحلتين وبأى كلامه على الاثر ان شاء الله وما نقله ابن عرفة عن ابن رشد
 وسلمه ونصه وقول ابن القاسم على أصله في صبي قام له شاهد بحق فأخلف المدعى عليه فبلغ
 الصبي فشكل انه يجزئ بين المدعى عليه أولاً وعلى قول أشهب في لغو لعان المرأة لا يجزئ
 بين المدعى عليه لان العذر والخطأ واحد اهـ منه بلفظه وقد جمل ابن ناجي المدونة على
 قول ابن القاسم فقال مانصه ويريد ببدأة الزوج على طريق الاستحباب اقول ابن القاسم
 في كتاب محمد اذا بدأت المرأة للعان قبله فانه يجزئ وقال أشهب بل تعاد الايمان بعد لعان
 الرجل واختاره ابن الكاتب واللفظي وجهه عبد الوهاب المذهب اهـ منه بلفظه وقول
 مب وقد نقل المصنف في ضريح تقييد ابن رشد اذ لا يخفى ان قبول المانصه وابن
 عرفة تقييد ابن رشد بقيد اعتمادهما اياه لكن قال أبو علي في حاشية التحفة مانصه وتقييد
 ابن رشد هنا المسئلة هو في شرح المختصر والظاهر من كلامهم انه لا يعتبر انظر الشرح اهـ
 منها بلفظها **قلت** وما قاله أبو علي ظاهره وكلام جميع من وقفنا عليه من تكلم على
 المسئلة أطلقوا والمتبادر من كلامهم أن الخلاف اذا قدمت ما هي مطلوبة به اذا تأخرت
 فقد تقدمت عبارة غير واحد نقا وقال الباقي في منتقاه مانصه (فرع) فان بدأت المرأة
 باللعان فهل تعيد بعد التعان الزوج الذي ذكره القاضي أبو محمد عن المذهب أنه لا تعتد
 بما تقدم من لعان قبل الزوج وتعيد اللعان وهذا الذي ذكره هو قول أشهب والذي حكاه
 ابن المواز عن ابن القاسم أنها لا تعيد اللعان وبه قال أبو حنيفة وجهه القول الاول ما احتج
 به القاضي أبو محمد من قول الله تعالى ويدرأ عنهم العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله
 وهذا يجب أن يكون بعد أن حق عليهم العذاب وذلك لا يكون الا بالتعان الزوج واحتج
 لذلك أشهب بأن هذا بمنزلة الحقوق فلويدأ الطالب باليمين لم يجزه ذلك الا بعد نكول المطلوب
 ووجه رواية ابن القاسم أن هذا العان من أحد الزوجين يصح أن يقع أولاً كلعان الزوج اهـ
 منه بلفظه وهو كالصحيح في مخالفة تقييد ابن رشد لقوله في احتجاج القاضي وهذا يجب
 أن يكون الخ لان الاشارة الضمير في يكون ويجب كل منهما عائداً لقول الله تعالى أن تشهد
 أربع شهادات الاية فتأمل به بانصاف وكلام ابن يونس وفيه ذلك أيضاً ونصه وذكر عن ابن
 الكاتب انه قال ان بدأت الزوجة باللعان فقال ابن القاسم لا يعاد عليه اللعان بعد التعان
 الزوج وقال أشهب يعاد قال وهو أحسن لانها التعت قبل أخذها بما وجبه لعان الزوج

من حدوا أو اتعانوا وقد قال الله سبحانه ويدرا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله
فوضوع لعانها وانعاهوا ولذرة العذاب عنهم وقبل التعان الزوج هو المطلب بقذفها الآن
ياتعن فيسقط عن نفسه حد القذف وتصبح هي المطالبة بما أوجبها لعان فليس عينها قبل
لعانها من بلا ما وجبه لعانها بهذا أه منه بلقظه ونقله أبو الحسن مقتصر عليه ولم يعرج
على تقييد ابن رشد بحال كالم يعرج عليه ابن ناجي وقد قدم كلامه ولا ابن شامس ونصه فرع
إذا بدأت المرأة بالعان فقال ابن القاسم لا يعاد عليها بعد لعان الزوج وقال أشهب يعاد قال
أبو القاسم ابن الكاتب وهو أحسن أه منه بلقظه ولا ابن الماجيب ونصه فلو بدأت امرأة
بالعان فقال ابن القاسم لا يعاد وقال أشهب يعاد أه منه بلقظه وكلام اللغوي صريح في
مخالفة ابن رشد ونصه واختلاف إذا بدأت المرأة بالعان قبل الزوج فقال ابن القاسم في كتاب
محمد يجهزها وليس عليها اللعان ثانية بعد لعان الزوج وقال أشهب تعيد الأيمان بعد لعان
الرجل وكذلك في الحقوق إذا بدأ الطالب ثم علم أن العين على المطلوب يريد ثم نكح المطلب
أن العين ترد على الطالب وقول أشهب في اللعان آيين لأن عين الرجل كالشهادة عليها بالزنى
فليس تسقط بإيمانها يئنه لم تشهد على ما لا تملك التحلف لهن الكاذبين في إيمانها أه
منه بلقظه وتأمل جميع ذلك مع الاضاف بظهران الصواب ما قاله عجم وأبو علي
والعلم للكبير العلي (وتلأنا ان رماها غضب الخ) قول مب فوجه لعان الزوج نفي
الولد والحد فيه نظرا لأنه كالصريح في أن الزوج إذا نكل عن اللعان يحد وهو مخالف لما
صرح به في التنبيه من قوله فان نكل الزوج لم يحد الخ وما ذكره في التنبيه عن ابن عرفة
مثله في ضج عن محمد وغيره قاله تبعنا شيخنا ج وهو ظاهر والله أعلم وقول مب أي
بلاعان منها لأنها لا يحد قطعاً وأما الزوج فلا يحد من لعانها الخ قال شيخنا ج هذا
التأويل فيه نظر إذا غضب كذلك لا يحتاج في نفيه إلى لعانها فلا فرق حينئذ وانما هذا
الفرق على قول ضعيف وهو أن تصادقهما على نفيه في الزنى ينفي الولد بدون لعان وقد ذكر
هذا الفرق في ضج أه من خطه رضي الله عنه قلت وما قاله شيخنا حق لا شك كان
فيه لأن هذا الفرق لعبد الحق وهو انما ذكره على مذهب ابن القاسم إذ قوله وروايتهم
تصادقهما على الزنى ينفي الولد بلا لعان وتصادقهما على الغصب لا ينيقيه ولا يحد من لعان
الزوج قال في ضج مانصه فان قيل لم قال ابن القاسم فيما إذا تصادق الزوجان على
الغصب أن الولد لا ينفي الابلعان بخلاف ما إذا تصادقا على الزنى فالجواب أن الزانية لما
كانت تحتلأقارها بالزنى انتفى عنها التهمة بخلاف التي أقرت بالغصب فإنه لا حد عليها فلم
تصدق في رفع النسب قاله صاحب النكت أه منه بلقظه وقال ابن عرفة مانصه عبد الحق
ان تصادقا على الغصب لم ينتف الولد الابلعان بخلاف إذا تصادقا على الزناهما عند ابن القاسم
لأن حد هما في إقرارها بالزنى ينفي تهما وفي الغصب لا يحد ولو رجعت التي أقرت بالزنى قبل
حد هما صارت مثل هذه أعمه بلقظه وكلام عبد الحق صريح في أن الفرق المذكور انما هو
على قول ابن القاسم وأما على قول الغير ومذهب الأكثر وهو المشهور فلا فرق وقول ز
فان قيل تصديقه إقرارها بانزنت الخ يقتضي أن فرق عبد الحق يشمل صورة انتفاء اثبات

(فانكرته أو صدقته) قول مب
فوجه لعان الزوج نفي الولد والحد
فيه نظر لاقتضائه انما إذا نكل يحد
وهو مخالف لما صرح به في التنبيه
من قوله فان نكل الزوج لم يحد الخ
وما ذكره في التنبيه عن ابن عرفة
مثله في ضج عن محمد وغيره وهو
ظاهر والله أعلم وقول مب أي
بلاعان منها الخ قال ج هذا
التأويل فيه نظر إذا غضب كذلك
لا يحتاج في نفيه إلى لعانها فلا فرق
حينئذ وانما هذا الفرق على قول
ضعيف وهو أن تصادقهما على نفيه
في الزنى ينفي الولد بدون لعان وقد ذكر
هذا الفرق في ضج أه وهو حق
لا شك فيه لأن هذا الفرق لعبد
الحق وهو انما ذكره على قول ابن
القاسم وروايتهم أن تصادقهما على
الزنى ينفي الولد بلا لعان وتصادقهما
على الغصب لا ينيقيه ولا يحد من لعان
الزوج وأما على مذهب الأكثر
وهو المشهور فلا فرق انظر الأصل
والله أعلم وقول ز فان قيل
تصادقهما الخ الصواب حذفه
لأنه يقتضي أن يفرق عبد الحق
يشمل صورة انتفاء اثبات الغصب
والقرينة معا وأنه يسقط عنها
اللعان والحد فيها التصديق الزوج
وهو خلاف ما قاله المصنف وخلاف
ما صرح به ز من قوله وان نكحت
رجعت وقد علمت أن هذا هو
المقصود لمحمد وساقه أبو إسحق
مساقا للتفصيل لا مذهب فتأمل

الغصب والقربة معا وأنه يسقط عنها اللعان والحد فيها التصديق الزوج وهو خلاف ما قاله المصنف من أنها تلتعن في هذه الصورة خلاف ما صرح به من قوله وان نكلت رجعت وقد علمت أن هذا هو المنصوص لمحمد وسأفه أبو إسحق مساق التفسير للمذهب قال أصواب حذف قوله فان قيل الخ تأمله (وان شهد مع ثلاثة التعن) ظاهر المصنف أو صريحه أنه إذا اطلع على ذلك قبل التعان الزوج أنه يؤخر حد الثلاثة حتى ينظر ما يؤول إليه الأمر وهو ظاهر المدونة في كتاب اللعان قال أبو الحسن مانصه قوله لا عن الزوج وحد الثلاثة وفي كتاب الرجم حد الثلاثة ولا عن الزوج فظاهره التناقض ولكن الواو لا تقتضي رتبة والحكم ان لعان الزوج مقدم اذ لعانها تشكل عن اللعان فيسقط الحد عن اليهود كما ذكره ابن أبي زمنين عن ابن الماجشون اه منه بلفظه وعلى كلام ابن أبي زمنين عول ابن يونس وسأفه كالمذهب ولم يحك غيره ونصه قال محمد بن أبي زمنين اذا شهد عليها أربعة بالزنى أحدهم زوجها ما علم بذلك فإنه يقال للزوج التعن فاذا التعن قبل المرأة التعتي فان التعت حد الشهود الثلاثة فان نكلت عن اللعان وجب عليها الحد ويسقط الحد عن الثلاثة لأنه حق عليها ما شهدوا به وكذلك فسر ابن الماجشون اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة فمختصر ونصه الصقلي عن ابن أبي زمنين يبدأ الزوج باللعان فان التعت حد الثلاثة والاحد دونهم وقاله ابن الماجشون اه منه بلفظه وكان اللغمي لم يقف على كلام ابن أبي زمنين فلم يذكر في ذلك الأقوالين مخرجين ونصه وعلى هذا يجري الجواب اذا كان أحد الأربعة زوجها ولم ينظر في ذلك حتى التعن الزوج أنه لا يحل الثلاثة على قول ابن القاسم حتى ينظر هل تلتعن هي أم لا فان التعت حدوا وان نكلت رجعت ولا يحسدوا وأما قبل التعان الزوج فلا يؤخر عن قول ابن القاسم في المدونة فبين شهد على رجل بالزنى أنه لا يؤخر حتى تأتي البينة وقال أبو الفرج يؤخر وعلى هذا يؤخر الشهود الثلاثة حتى ينظر هل يلتعن الزوج وهل تشكل هي أو تلعن اه منه بلفظه (أو لم يعلم بزوجه حتى رجعت) قول ز فان نكل حد دون الثلاثة وورثها الخ ما اقتصر عليه من عدم حد الثلاثة اذا نكل عليه اقتصر ابن يونس وما اقتصر عليه من الارث هو أحد قولين ذكرهما ابن يونس وذكر اللغمي وابن عرفة الخلاف فيهما معا ونص ابن يونس ابن المواز قال مالك فان رجعا الامام ثم علم بذلك لم يحسد الثلاثة ويلاعن الزوج فان نكل حد وورثها الا أن يعلم أنه تعد الزور أو أقر بذلك فلا يرثها فان قال شهدت بالحق لا عن ولا حد ولا دية على الامام لأنه مختلف فيه فليس بخطا صريح كشهادة العبد والنصراني وقاله أصبغ الا في الميراث فقال لا يرثه ان التعن وليس بشاهد فلا يخرج من تهمة العامد لقتل وارثه اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن أيضا ونص اللغمي وان لم يعلم ان أحدهم زوجها حتى رجعت كان حكمها مضي في رجعا قال ابن القاسم في كتاب محمد ولا شيء من دينها على زوجها ولا على الشهود ولا على الامام ولا على العامة لان ذلك ليس بخطا صراح وهذا مما يختلف فيه الحكم ويقال للزوج لا عن فان نكل حد قال محمد ولا حد على الثلاثة لا عن الزوج أو نكل وقال ابن حبيب ان نكل الزوج حدوا وان لا عن لم يحسدوا قال ابن القاسم وله الميراث وان نكل عن اللعان الا أن

(وان شهد مع ثلاثة الخ) ظاهره كالمدونة في كتاب اللعان أنه اذا اطلع على ذلك قبل التعان الزوج يؤخر حد الثلاثة حتى ينظر ما يؤول له الأمر وفي كتاب الرجم حد الثلاثة ولا عن الزوج قال أبو إسحق فظاهره التناقض ولكن الواو لا تقتضي رتبة والحكم ان لعان الزوج مقدم اذ لعانها تشكل عن اللعان فيسقط الحد عن اليهود كما ذكره ابن أبي زمنين عن ابن الماجشون اه وعلى ما لابن أبي زمنين عول ابن يونس مقتصر عليه ونقله عنه ابن عرفة وكان اللغمي لم يقف عليه انظر الاصل (أو لم يعلم بزوجه الخ) قول ز فان نكل حد دون الثلاثة هو الذي اقتصر عليه ابن يونس وقول ز وورثها هو أحد قولين ذكرهما ابن يونس وذكر اللغمي وابن عرفة الخلاف فيهما معا انظر نصوصهم في الاصل

يعلم أنه تعد الزور فلا يبرئها وقال أصبح لاميراث له وان نكل وأرى فيه تهمة العائد لقتل
 وارثه وله في موضع آخر غير ذلك اه منه بلفظه ونص ابن عرفة وروى محمد لورجت ثم
 علم بذلك ليحذف الثلاثة ولا عن الزوج وان نكل حدوله في كتاب الرجم ان نكل حدا لاربعة
 ولادية على الامام للقول بقبول شهادته وفي عدم انشائها الزوج مطلقا وان علم تعد الزور
 أو أقر بذلك قولاً أصبح ومالك اه منه بلفظه * (تنبيه) * بين ما نقله ابن بونس وابن
 عرفة عن ابن المواز وما نقله له اللغوي عنه مخالفة في أمرين يظهران بالتأمل والله أعلم
 (وبالتعانها تأيد حرمتها) قول ز وفسخ نكاحها يقتضي أن ذلك خاص بغير
 وفي آخر ترجمة اللعان من طر برابن عات ما نصه ولو وقع اللعان بعد الطلاق البائن في نفي حل
 ففي تأيد تحريمها أقول انظر ذلك في التهذيب لعبد الحق اه منها بلفظها (أو انفس)
 قول ز ظاهر قوله بلعانها تأيد حرمتها ولو انفردت باللعان كما اذا نكل الخ هذا الظاهر
 لا يعول عليه اذا لوجه لفسخ النكاح بينهما فضلا عن تأيد تحريمها وقوله وكذا ظاهره ولو
 سبقت الرجل وهو واضح على القول باعادتها الخ ظاهره ان التأيد يقع بمجرد التعانها
 على القول بالاجراء وليس يصح فضلا عن أن يكون وانها بنقل كلام الأئمة يتضح لك
 ما ذكرناه قال في المتنق مائنه ولا يخفى أن يكذب نفسه قبل تمام اللعان أو بعنده فان
 أكذب نفسه قبل تمام اللعان وقد بقي شيء من لعانها قال مالك يحذفها على نكاحها ما
 وجه ذلك أن اللعان لم يتم بعد فهم على حكم الزوجية بينهما وانما ينقطع الزوجية بينهما
 بتمام اللعان ففي كل اللعان بينهما فبدأت منه وتأيد تحريمها ثم قال عند قول الموطأ
 وقال مالك في الرجل يلاع امرأته فينزع ويكذب نفسه بعد عي أو عيّن ما لم يلعن في
 الخامسة انه اذا نزع قبل أن يلعن جلد الخذول يفرق بينهما مائنه أو ردمن المسئلة بعضها
 والمتفق عليه منها وهوانه اذا أكذب نفسه قبل الخامسة الواقعة منه فانما على نكاحهما
 وان كان هذا عنده حكم كذابه نفسه قبل أن تأتي هي بالخامسة وهو المشهور من قول
 مالك وأصحابه وفي العتبية قال يحسنون اذا لعن الزوج من نفي حمل ونكلت هي
 وأخبرجهما حتى تضع ثم أكذب الزوج نفسه قبل أن تضع وبعد أن نكلت فان لعانها قطع
 لعصمته ولا ميراث بينهما وترجم وأنكر أبو بكر بن محمد هذه المسئلة وأما من رد الفعل
 اليه فقال بعد عيّن أو عيّن يرد من أيمانها وقبل أن تأتي هي بالخامسة فهو على ظاهر
 المذهب لان مذهب مالك انه اذا أكذب نفسه قبل تمام لعانها أن الزوجية باقية بينهما
 اه منه بلفظه وفي اختصار المتسوية مائنه وأما ان رجعا أحدهما قبل تمام اللعان ولو
 بكلمة فلا يفسخ نكاحهما ويحد الرجوع منهما اه منه بلفظه فاذا كان لعانها بعد امانه ثم
 رجوعه لا يقع التحريم فكيف اذا نكل من أول مرة وقد حصل ابن رشد في المتقدمات
 وعيّا في الشبهات ما في المسئلة من الخلاف ولم يذكر قولاً يتصر بها بمجرد لعانها أصلا
 ونص ابن رشد واختلف في الفرقة بما يجب فالشهور عن مالك وأصحابه أنها يجب بتمام
 لعان المرأة بعد الزوج فعلى هذا اذا مات الزوج بعد أن التعن وقبل أن تلعن المرأة أنها تزني
 البتة أول تلعن وهو قول ربيعة ومطوف واختيار ابن حبيب وقد قيل انها يجب بتمام

(وبالتعان الخ) قول ز وفسخ
 نكاحها يقتضي أن ذلك خاص بغير
 البائن وفي طر برابن عات لو وقع اللعان
 بعد الطلاق البائن في نفي حل ففي
 تأيد تحريمها أقول انظر ذلك في
 التهذيب لعبد الحق اه (أو
 انفس) قول ز في التنبيه ظاهر
 قوله وبلعانها الخ ولو انفردت الخ
 هذا الظاهر لا يعول عليه اذا لوجه
 لفسخ النكاح حينئذ فضلا عن
 تأيد تحريمها وقوله وكذا ظاهره
 ولو سبقت الرجل الخ ظاهره أن
 التأيد يقع بمجرد التعانها على
 القول بالاجراء وليس يصح فضلا
 عن أن يكون واضحا وبالوقوف
 على كلام الأئمة في الاصل يتضح
 لك ذلك والله الموفق

* (باب في العدة) *

قول مب غير جامع الخ هذا
يرد أيضاً على تعريف ح فتأمل
(بجملته بالغ) قول ز اذ لا يولد
للمخ كنهه قصده الفرق بين سقوط
العدة عن البالغة بجملته غير البالغ
ورجوعه إلى المطيقة بجملته البالغ
ونحوه لأن عرفة ونصه وقول ابن
هرون رواية ابن عبد الحكم أي أنه
لا يجب استبراء الأمة للمطيقه التي
لا تحمل غالباً شبهة بقولهم في الصغير
الذي لا يولد له لا تعتذر وجنته ولو
أطاق الوطء يرد بان الصبي لأمه
قطعاً فلا يولد له قطعاً وفي الولد عن
المطيقه للوطء لا ينقض القطع بخفاء
الاحتياط اه ونقله غ و ح
وقبلاه وفيه بحث لأنه ان أراد
المطيقه مع امكان حملها نادراً فبحث
ابن هرون غير مقصور عليها بل
يشمل أيضاً من أمن حملها عادة
وان أراد مع عدم امكان حملها عادة
فلا يفتي ما في جوابه المذكور وقد
ذكر في المقدمات ان وجوب العدة
على التي أمن حملها صغيراً أو كبيراً
استحساناً وسد للذريعة مع ذلك

لا يتدفع به ما قاله ابن هرون اذ يقال
ما وجه وجوب العدة على التي لم
يؤمن حملها متى أحقمت به امن
حملها وسقوطها عن زوجة من
لا يؤمن وقوع الحمل منه والاحتياط
للأنساب في كل منه مما والذى
يظهر في الفرق أن الشك الذي هو

لعان الزوج وان لم تلتن المرأة وهو مذهب الشافعي وظاهر قول مالك في موطنه وقول
عبد الله بن عمرو بن العاصي في المدونة وقول أصبغ في العتبية ثم قال وقوله في المدونة ان
ماتت المرأة فزوجه وان مات الزوج ورثته المرأة ان لم تلتن فبأنى على هذا ان
الفرقة يجب بتمام لعان الزوج ان التفت المرأة فاحفظ أنهم مسئلة فتحصل فيها ثلاثة
أقوال اه منها بلفظها ونص التنبهات نص الكتاب ومشهور المذهب والمعروف من قول
مالك وأصحابه أن الفراق انما يقع بين الزوجين بتمام التعان فما وانه لو لم يتي من اللعان الا مرة
واحدة من المرأة أو كذب الزوج نفسه جلداً لم تكن امرأته قال بعض شيوخنا على
هذا اذ مات الزوج فذكر نحو ما تقدم عن ابن رشد ثم قال ولصحون في العتبية اذ لا عن
الزوج فذكر ما تقدم عنه في كلام البايجي ثم قال ونحوه لا يصح في العتبية فذكر كلامه ثم قال
وهو ظاهر قول مالك في الموطأ ونص كلامه فذكر كلام الموطأ السابق ثم قال وأنكر أبو بكر
ابن الباد قول صحون ثم ذكر التأويلين السابقين لكلام الموطأ وقال في الثاني منها ما
ما نصه فردد الى القول المشهور وهو أولى ما حل عليه ثم قال وقد تأول هذا الأخير بعض
الشيوخ على المدونة في حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي ثم ذكر كلام المدونة الذي
أخذ منه ابن رشد القول الثالث حسباً تقدم ثم قال في الثاني على هذا في المسئلة ثلاثة أقوال
اثنان منصوصان في الكتاب وثالث متأول فيها من الآثار منصوص في العتبية ظاهري
الموطأ والله الموفق للصواب اه منها بلفظها ونص ذلك كله ابن عرفة مختصر ما اقتصر
عليه ونصه ابن رشد في المقدمة في وقوع الفرقة بتمام لعان الزوج بعد الزوج أو بتمام
لعان الزوج وان لم تلتن ثالثاً بتمام لعان المرأة ان التفت للمشموع من مالك وأصحابه وقول
أصبغ مع ظاهر قول مالك في الموطأ وابن القاسم فيها وعلى الأول ان مات بعد لعانها قبل
التعان ورثته وقاله مطرف وابن حبيب وعلى الثاني لا وارث بينهما موت أحدهما بعد
لعان الزوج وعلى الثالث قولها ان مات ورثها الزوج وان مات ورثته ان لم تلتن لا عن
عباس على الثاني حملها بعضهم بدليل قولها ان كذب نفسه قبل الخامسة لم يفرق بينهما
ثم قال بعده هذا بقرين عن البايجي ما نصه لا خلاف عند أصحابنا انهم لو لم تلتن أو كذب
نفسه قبل تمام لعانها لم تثبت بينهما فرقة ونص عليه مالك اه منه بلفظه فتأمل ذلك كله
بأنصاف والله أعلم

* (باب في العدة والاستبراء) *

قول مب وأورد عليه الرضا اه غير جامع الخ هذا لا يرد على الحد الذي ذكره
ح وسيله فتأمل (بجملته بالغ) قول ز لا يجملوه صي اذ لا يولد له ولو قوى على
الوطء الخ كانه قصده الفرق بين سقوط العدة عن البالغة بجملته غير البالغ ورجوعها
على الصغيرة بجملته بالغ فان الذي يظهر يبادي الرأي أنهم ما سواها فاما أن يجب عليهم ما معا
واما أن تسقط عنهم ما وأشار بذلك والله أعلم الى كلام ابن عرفة ونصه وفيها ليس على
من لا يوطئ مثلها عدة طلاق وفيها قبلها عدة من فيها بقية رقة في الطلاق وهي من
لا يجيز لصغر ومثله يوطأ وبنيها وزوجها ثلاثة أشهر وفي المقدمات قال ابن لبابة

سبب الاحتياط هو في حمل البالغة من وطء الصغير أضعف منه في حمل المطيق من وطء البالغ لأن وطء لها لا يحصل به من كمال اللذة الموجبة لخروج الماء ما يحصل من وطء البالغة ولذا وجب عليه الغسل بغير الحشفة وإن لم ينزل ووطء الصغير بالبالغة ليس كذلك فلذا لا يجب عليها غسل بغير الحشفة دون أنزال على المشهور وقد أجازى الله سبحانه العادة بأن الولد لا تكون الامن ماء الرجل والمرأة فإذا كان الواطئ بالغاً دونها فالشك انما هو في حصول ما شهدون مائه بخلاف البالغة الموطوءة لغير البالغ فإن الشك حاصل في خروج ماء كل منهما ما صغره ولعدم نيلها اللذة الكاملة الموجبة لخروجه والشك في أمرين يضاعف معه احتمال الحمل أكثر من الشك في أمر واحد فهذا والله أعلم أو جبروا العدة في المشهور على المطيقة بتجولة البالغ وسقطت عن الكبيرة بوطء الصغير قولوا واحداً فقام له بانصاف **قلت** وقول ز فقد ذكر بعض أهل العلم الخ وروى عن المزني أنه قال سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول رأيت بالمدينة أربع عجائز جدد بنت إحدى وعشرين سنة وربلا فله القاضى في مدى نوى وسيفاً قد أتى عليه تسعون سنة يدورن به أجمع حافياً راجلاً على القينبات يعلمن الغناء فإذا أتى الصلاة صلى

الصغيرة التي ليست في سن من تحيض ويؤمن منها الحمل لأعدة عليها وهو شاذ **قلت** قال الخمي رواية ابن عبد الحكم في الأمية تطبيق الوطء ولا تحمل غالباً كنت تسع وعشر لا يجب استبراء وأخلاف رواية ابن القاسم فيها وجوب الاستبراء وظاهر ترجيح الخمي هذه الرواية بقوله قياساً على الحرة المعتدة أن الحرة لا خلاف فيها ونقل الصقلي عن ابن حبيب وجاعة من التابعين مثل رواية ابن عبد الحكم وقول ابن هرون رواية ابن عبد الحكم أشبهه بقولهم في الصغير الذي لا يولد له لا تعتد زوجته ولو أطاق الوطء يرد بأن الصبي لأماله قطعاً فلا يولد له قطعاً ونفى الولد عن الصغيرة المطيقة للوطء لا ينهض للقطع بخلاف الاحتياط اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره ونقله ح بالمعنى وقوله **قلت** ما قاله ابن هرون لا يدفعه بحث ابن عرفة والجواب الذي أجاب به لا ينفى وان سلمه غير واحد من له نظر شديد لأن قوله ونفى الولد عن الصغيرة المطيقة للوطء لا ينهض للقطع ان أراد المطيقة للوطء مع امكان حملها نادراً أخذ من قوله في رواية ابن عبد الحكم ولا تحمل غالباً الخ فبحث ابن هرون ليس مقصوراً على هذه الصورة بل يشملها ويشمل من أطاقت الوطء وأمن حملها عادة كما أن سقوط العدة عن هذه مأخوذ من رواية ابن عبد الحكم بالأحرى وثبوتهما علمياً في ما بلها وهي الرواية المشهورة مصرح به في كلام الأئمة وقد تقدم في نقله وعن المقدمات أن قول ابن لبابة بسقوطها عنها شاذ وبقي كلام المقدمات وفي في عند قوله في فصل الاستبراء والاستبراء أن لم تطبق الوطء مانعه ابن حبيب قال مالك ان الصغيرة التي تطبق الوطء وان آمن الحمل تستبرأ وهذا تشديد اه مشه بالخط والدليل على أن بحث ابن هرون يشملها قوله في استدلاله على سقوط العدة عنها لقولهم في الصبي الذي لا يولد له لا تعتد زوجته أي فكما لا تعتد زوجته الصبي الذي لا يولد له عادة كذلك لا تعتد الصغيرة التي لا تلد عادة وان أراد مع عدم امكان حملها عادة فلا يخفى ما في جوابه المذكور وایضاح ذلك يتوقف على تهديد وهو أن يقال كل من الصبية المطيقة للوطء والصبي له ثلاثة أحوال أحدها أن تقطع العادة بعدم خروج المأم منها نابعاً أن تجوز ذلك لكن على سبيل القلة والتدور ثالثها أن تجوز به لا ندور فكل منهما ما إذا بعد من زمان البلوغ جدد اقطعت العادة بأنه لا ماله ولا يمكن وجود الولد منه وان قرب جدد اجوزت ذلك جوازاً راجحاً وان توسط بينهما حصل الشك وليس للأئمة في ذلك بالنظر إليها في نفسها منية على الذكورية بالنظر إليها في نفسها أيضاً ولذلك سوى الأئمة رضي الله عنهم بين الذكور والانثى في السن الذي يحكم على من بلغه بحكم البالغ في القول المشهور الذي هو ثمان عشرة وفي غيره من الأقوال وليس في الأقوال المذكورة قول بالفرق بين الذكر والانثى فيما علت فإذا اتهم هذا فقول الامام ابن عرفة رحمه الله ان الصبي لأماله قطعاً عنى أنه لا ماله قطعاً شرعاً وعقلاً فممنوع وان عنى عادة فإن أراد في الأحوال الثلاثة فممنوع أيضاً وان عنى في الحالة الاولى فقط فالصبي منه له فلا يستقيم قوله ونفى الولد عن الصغيرة المطيقة للوطء لا ينهض للقطع ثم يلزمه على هذا الاحتمال ان الصغير في الحالتين الأخيرتين تعتد زوجته ولا يلزم ذلك وهو لا يستدعيه فان أراد بقوله ان الصبي الذي لأماله قطعاً أي الذي سلمنا أنه كان حين

خلوة بزوجه صبيها ولا شك أنه بعد تسليمهم كونه صبيها اذ ذلك لاماءه قطعاً قلنا كذلك الصبية
ان سلمنا أنها كانت حين خلوة البالغ بمصينة فلاماءها قطعاً فحصل أنه فرق لا يفيد كما
قلناه وتقوى ما ذكره ابن هرون وأبداه وقد ذكر أبو الوليد بن رشد في الخدمات ان
وجوب العدة على التي آمن حملها استحسان وسد للذريعة ونصه فإذا قلت ان البائسة التي
أوجب الله عليها العدة ثلاثة أشهر هي التي ترتاب فلا تدري لم تحض فدل ذلك هذا أن
لا تجب عدة على من لا تحض من صغراً أو كبراً ولا ترتاب في أمرها الا انه لما يمكن في ذلك
حديث جمع اليه جل الباب في ذلك بمجمل واحد وقد ذهب ابن لبابة في كتابه الى ان الصغيرة
التي ليست في سن من تحيض ويؤمن الحمل منها انه لا عدة عليها وان كان بوطاً مثلها وكذلك
الكبيرة التي انقطع عنها الحيض ويؤمن الحمل منها قال انه مذهب داود وانه القياس
لان العدة انما هي لحفظ الأنساب فإذا آمن الحمل فلا معنى للعدة وهو شذوذ من القول اه
منها بالقطعا ومع هذا فلا يندفع به ما قاله ابن هرون اذ يقال ما وجه وجوب العدة على التي
لم يؤمن حملها حتى أخفتم من آمن يؤمن حملها ومقوطةا من زوجته من لا يؤمن وقوع
الحمل منه والاحتياط للأنساب في كل منهما والذي يظهر لي في الفرق ان الشك الذي
هو سبب الاحتياط هو في حمل البالغة من وطء الصغيرة أضعف منه في حمل الصبية من
وطء البالغ لان وطء البالغ الصغيرة المطيقة تام يحصل به من كمال اللذة الموجبة لنزول المني
ما يحصل من وطء البالغة ولذلك وجب عليه الغسل بغيب الحشفة دون انزال ووطء
الصغيرة بالغسل كذلك فلذلك لا يجب عليها الغسل بتغيب حشفة دون انزال على
المشهور وقد أجرى الله سبحانه العادة بان الولد لا يتكون الا من ماء الرجل والمرأة فالوطء
للمطيقة البالغ خروج ما منه ممكن لنيله اللذة الكاملة فلم يبق الشك الا في خروج ماء
موطوته وبالبالغة اذا وطئها الصغير حصل الشك في خروج ما منها لعدم نيلها اللذة الكاملة
الموجبة لنزول وجهه وفي خروج ما وطئها الصغير ولا خفاء ان الشك في الأمرين معا يضعف
معه احتمال الحمل أكثر من الشك في أمر واحد فلهذا والله أعلم أوجبوا العدة في المشهور
على الصغيرة بخلافه البالغ وسقطت عن الكبيرة بخلافه الصبي بل بوطئه قولاً واحداً والله
أعلم هذا الذي ظهر لي بعد شدة معان النظر وطالة التفكير في ذلك والمهر وهو ان شاء
الله لم يمتنع مع انصاف بالقبول حقيق وباللغة سبحانه ونصاً الى التوفيق (أمكن شغلها) قول
ز واحترزه عما اذا كان معها في الخلوة فنامت متصفاً بالعدالة فيه فنظر بل هذه
الصورة خرجت بقوله خلوة كافي عن ابن عبد السلام وأبي الحسن وانما خرج
بهذا ما ذكره بعد من قوله وعن خلوة لحظة فتأمل (الا ان تقر به) قول مب وأما
الكسوة والنفقة فلا يؤخذ بهما الا ان صدقته الخ يقتضي انه متفق على ذلك وانه لم يتأول
أحد المدونة على أنهما كالمصدق وليس كذلك نعم الصواب هو الفرق بين الصدق وبين
الكسوة والنفقة وقد بين وجه ذلك أبو الفضل عياض فقال في النكاح الثالث من تنبيهاته
ما نصه مسألة التي أنكرت الوطء وتخبر ملها في أخذ الصداق قال محضون ليس لها أخذه
الا ان تصدقه ذهب كثير من الشيوخ الى أنه وفاء للمدونة بدليل قوله في كتاب ارجاء

فاعد او نبت الرابعة اه و ذكر
أبو زيد القاسمي في حاشيته على
البخاري أن الدارقطني خرج بسنده
الى عباد بن عباد المهلب قال أدركت
فيما يعني المهالبة امرأة صارت جدة
وهي بنت ثمان عشرة سنة ولدت
لتسع سنين ابنة فولدت ابنته التسع
سنين ابنة اه (أمكن الخ) ما ذكره
ز في محترزه وأولاهما هو محترز خلوة
كافي ح عن ابن عبد السلام
وأبي الحسن (الا أن تقر به) قول
مب فلا يؤخذ بهما الخ يقتضي
انه لم يقل أحداً منهما كالمصدق
وايس كذلك نعم الصواب هو الفرق
وقد بين وجهه عياض في تنبيهاته
انظر نصه في الاصل ء

الستورفين لم يعلم له بزوجته خلوفاً قد اصابها وأنكرته وقد طلق لها النفقة والسكنى
ان صدقته لكن الكلام هناك لاشبه وهو محتمل وبينهما عتدى فرق بديع سأذكره
هناك ان شاء الله اه منها بلفظها وأشار الى قوله في ارجاء الستورمانه وقول اشبه
في الذي لا يعلم انه اخى عليها ستر ايدعي اصابته الاربعة له علم اوله اعلمه النفقة والكسوة
وعلمها العدة ان صدقته ولو لم تصدقه لم تكن عليه نفقة ولا كسوة ولا علمها عتده به
الشيوخ من هذه المسئلة على وفاق ابن القاسم لسكنون في المسئلة المتقدمة وطلبها جميع
الصدقات اذا اختلفا في الدخول وانما انما تأخذ جميعه اذا رجعت لقوله وقد تقدمت
في النكاح لكن يفتدى بين المسئلتين فرق وذلك ان الصداق حق مجرد اعترف لها به وانه
مقرر في ذمته وان كانت لا تدعيه وههنا النفقة والكسوة من توابع العدة فهي لا تطلبها
ولأن أخذها مالم تجب عليها عتده ولا تلزمه عتده مالم تصدق وكف تطلبها بما وهى
تصدق به وتزوج غيره ان شاءت ولا يجتمع هذان مع أحكام العدة وهو فرق بين اه منها
بلفظها وثقله ابن عرفة مختصراً وقال عقبه ما نصه قلت تقريره الفرق بين الاقرار بحق
لا يوجب على المقر له حق ولا يستلزمه وينه موجباً ومستلزمه فالحكم بالاول دون اقرار
المقر له لا يوجب اضراره ولا وجود ملزوم دون لازمه والحكم بالثاني دون موافقته يوجب
اضراره أو وجود ملزوم دون لازمه الحكم عليها بالعدة مع النفقة دون موافقته اضرار
بها في الحكم عليها بالعدة والحكم لها بالنفقة دون الحكم عليها بالعدة حكم بثبوت الملزوم
دون لازمه وكلاهما غير صحيح والحكم عليه بكفال المهر مع تكذيبه لا يلزمه شئ من
الامر ين اه منه بلفظه فتأمل (أطهار) قول ز في فهم ان اقراء أطهار تارة وغير
أطهار أخرى وليس كذلك نحوه في خش وفيه نظر بل هو كذلك لان الاقراء كما نطلق
على الأطهار تطابق على الحيض باجتماع أهل اللغة ولذلك كان من المجل كافي جمع الجوامع
وغیره فان عنياً لا تطلق على غير الأطهار عند أهل المذهب فليس كما قال أيضاً في ابن
عرفة ما نصه والمنصوص القرء الطهروا ستقرأ النعمى من اطلاقه في المذهب على الحيض
انه الحيض ورجحه ورده ابن بشير بأنه محجاز اه منه بلفظه وفيه بعد هذا ما نصه المبتطى
عن ابن سعدون روى ابن وهب لا تحل مطاوعة الا بائنا قطع دم الحيضة الثالثة كقول أهل
العراق قال بعض الفقهاء وعليه فالاقراء الحيض اه منه بلفظه ولو وجهها منع كونه نعمنا
بانه ليس بمشتق ولا ما لحق به في قول ابن مالك

وانعت بمشتق كصعب وذرب * وشبهه كذا وذى والمشتب

للمسلمان ذلك فتأمل والله أعلم (لا الاول فقط على الارح) قول مب والثاني للقاضى
ورجحه عبد الحق كذا في جميع ما وقفنا عليه من نسخه وهو يفيد ان المراد بالقاضى
عبد الوهاب اذ هو الذى يفهم عند الاطلاق في عرف المتأخرين والذى عند ح هو
مانعه ورجع عبد الحق قول بكر القاضى وهو مقابل الارح فتلقى في ضيح اه منه بلفظه
ونص ضيح وقال بكر القاضى القرء الاول لاستبراء الرحم والقرآن الاخران عبادة ثم قال
وقال عبد الحق قول بكر هو الصواب اه منه بلفظه * (تنبيه) في ق بعد أن ذكر

(أطهار) قول ز لانه لان الاصل
الخ لو علل بالوجود لكان أبين وقوله
وليس كذلك فيه نظر لان الاقراء
من المشترك باجتماع أهل اللغة ولذا
كان من المجل كافي جمع الجوامع
وغیره (لا الاول فقط الخ) قول
مب والثاني للقاضى الخ أى
القاضى بكر بن محمد بن العلاء
لا عبد الوهاب كما هو مطلقه
ووقع في ق عزوه لابى بكر وهو
تصحيح انظر الاصل والله أعلم
(اقتراع ولد الخ) قلت يعنى انتزاعه
من ارضاع أمه بان يأتى بمن ترضعه
عندها كما أشاره مب

قول الابهرى مانصه وقال القاضي أبو بكر القرء الاول لاستبراء الرحم الخ كذا وجدته
 في نسخة من ابن يونس بالكسكية والظاهر انه تصحيف وان لفظة أبو زائدة لان المعروف
 بالقاضي أبي بكر كان ابن الابهرى ولا يصح هنا وابن العربي ولا يصح أيضا لان عبد الحق مات
 في السنة التي ولد فيها ابن العربي فلم يبق إلا أن الصواب ما في ضيق و ح من انه بكر
 وهو بكر بن محمد بن العلامة بن محمد بن زياد وقد عاصر الابهرى ومات قبله سنة أربع
 وأربعين وثلثمائة وقد جاوز الثمانين (إذا لم يضرب بالولد) قول ز ويمكن حمل ما لابن
 رشد على عليه القدر فيه نظر لان عليه القدر إذا قبل غيرها لها الامتناع من الارضاع مطلقا
 ارتفع الحيز أم لا وابن رشد قد قيد بقوله للحيز فقهوه أنه ليس لها طرحة لغيره وبه
 تعلم ما في قول ز لم يقع في النقل تنقيده لمصلحتها فتأمل (أو مرضت) قول م ب
 مقابله لأشهب لم يفرقه أشهب كما ستره وقول م ب عن ضيق و فرق ابن القاسم الخ
 كذا وجدته في ضيق في نسختين جديتين وهو يقتضي ان ابن القاسم نفسه هو المفرق
 والذي في ابن عرفة هو مانصه وفي كون المريضة بتأخر حوضها كمرضع عدتها الاقراء ان
 تساعدت وتقبل في الوفاة أربعة أشهر وعشر أو كرتابة عدتها سنة في الطلاق وعكس في
 الوفاة تسعة أشهر فلا التخمى عن أشهب وأصنع مع ابن عبد الحكم وابن القاسم وروايته
 وفرقه له بان للمرضع دما منه يخاف لبنها والمريضة لادم لها الصقلى عن محمد قول أشهب
 أحب اللبن لبعض القرويين فرق بعضهم لابن القاسم بقدره المرضع على رفع ذلك بإسلام
 الولد أنه منه بلطفه قلت وفي كل من الحوايين عندى نظرا أما الاول فلان دم المرضع لما
 يتحول لبنا لم يتبق له فائدة فاصارت المرضع والمريضة متساويتين في أن كلامهما ما كان لها دم
 استخرج ووجهه سلب شأنه أن يزول بزواله وكون السبب في الرضاع تحقؤل الدم لباو في
 المرض ضعف البدن لا يضرب بالفرق بذلك فرق صوري لمن تأمل وأنصف وأما الثاني وهو
 الذي اقتصر عليه م ب فلا فيه غير مطرد اذ من المرضعات من لا تقدر على تسليم الولد
 كالسجيرة باذن زوجها ومن لا يقبل ولدها غيرهما ومن ليس لها ولا للولد ولا لايه مال
 تسأجر منه ولا تجده متبرعة ولهذا والله أعلم اختار محمد قول أشهب فتأمل منه (فإن)
 اعتدت بثلاثة) قول م ب والصواب أن الخلاف لفظي كما تفيد به عبارة الأئمة انظر من
 هؤلاء الأئمة والظاهر من كلام من وقفنا عليه أنه حقيق قال اللخمى مانصه وقال سعيد بن
 المسيب عدة المستحاضة سنة واليه ذهب عبد الملك في المصنوع قيل له تعد تسعة أشهر ثم
 ثلاثة قال بل سنة وقال ابن القاسم في المدونة عدة المستحاضة ثلاثة أشهر بعد التسعة
 استبرأه وقبست المرتابة عليها وقد اختلف الناس فيها جميعا فقال عكرمة وقتادة
 والشافعي عدة المستحاضة ثلاثة أشهر وحكى الداودي في النصيحة قول آخر انه تعتد بستة
 أشهر تختبر بثلاثة فان لم ترد ما اعتدت بثلاثة أشهر والقول ان العدة في ذلك ثلاثة أشهر
 أحسن لان الله تعالى أباح العدة اذ لم تكن حاملا بوجهين بالحيز لانه دليل على براءة
 الرحم فان لم يكن فبعض ما يتبين فيه الحمل وهو ثلاثة أشهر فان مضت هذه المدة ولم يتبين
 حمل كان دليلا على براءة الرحم وحلت فيه وهذا يستوي في معنى المرتابة والمستحاضة فأما

(إذا لم يضرب بالولد) قول ز ويمكن
 حمل ما لابن رشد الخ فيه نظر لان
 عليه القدر إذا قبل غيرها لها
 الامتناع ارتفع الحيز أم لا وابن
 رشد قد قيد بقوله للحيز وبه يعلم
 ما في قول ز لم يقع في النقل
 تنقيده لغيره وبه يعلم ما في
 قول م ب مقابله لأشهب لم يفرقه
 أشهب كما ستره وقول م ب عن ضيق
 و فرق ابن القاسم الخ كذا وجدته
 في ضيق في نسختين جديتين وهو
 يقتضي ان ابن القاسم نفسه هو
 المفرق والذي في ابن عرفة هو
 مانصه وفي كون المريضة بتأخر
 حوضها كمرضع عدتها الاقراء ان
 تساعدت وتقبل في الوفاة أربعة
 أشهر وعشر أو كرتابة عدتها
 سنة في الطلاق وعكس في الوفاة
 تسعة أشهر فلا التخمى عن أشهب
 وأصنع مع ابن عبد الحكم وابن
 القاسم وروايته وفرقه له بان
 للمرضع دما منه يخاف لبنها
 والمريضة لادم لها الصقلى عن
 محمد قول أشهب أحب اللبن لبعض
 القرويين فرق بعضهم لابن
 القاسم بقدره المرضع على رفع
 ذلك بإسلام الولد أنه منه بلطفه
 قلت وفي كل من الحوايين عندى
 نظرا أما الاول فلان دم المرضع
 لما يتحول لبنا لم يتبق له فائدة
 فاصارت المرضع والمريضة
 متساويتين في أن كلامهما ما
 كان لها دم استخرج ووجهه سلب
 شأنه أن يزول بزواله وكون
 السبب في الرضاع تحقؤل الدم لباو
 في المرض ضعف البدن لا يضرب
 بالفرق بذلك فرق صوري لمن
 تأمل وأنصف وأما الثاني وهو
 الذي اقتصر عليه م ب فلا فيه
 غير مطرد اذ من المرضعات من
 لا تقدر على تسليم الولد
 كالسجيرة باذن زوجها ومن لا
 يقبل ولدها غيرهما ومن ليس
 لها ولا للولد ولا لايه مال
 تسأجر منه ولا تجده متبرعة
 ولهذا والله أعلم اختار محمد
 قول أشهب فتأمل (فإن) اعتدت
 بثلاثة) قول م ب والصواب أن
 الخلاف لفظي كما تفيد به
 عبارة الأئمة انظر من هؤلاء
 الأئمة والظاهر من كلام من
 وقفنا عليه أنه حقيق قال اللخمى
 مانصه وقال سعيد بن المسيب
 عدة المستحاضة سنة واليه ذهب
 عبد الملك في المصنوع قيل له
 تعد تسعة أشهر ثم ثلاثة قال
 بل سنة وقال ابن القاسم في
 المدونة عدة المستحاضة ثلاثة
 أشهر بعد التسعة استبرأه
 وقبست المرتابة عليها وقد
 اختلف الناس فيها جميعا فقال
 عكرمة وقتادة والشافعي عدة
 المستحاضة ثلاثة أشهر وحكى
 الداودي في النصيحة قول آخر
 انه تعتد بستة أشهر تختبر
 بثلاثة فان لم ترد ما اعتدت
 بثلاثة أشهر والقول ان العدة
 في ذلك ثلاثة أشهر أحسن لان
 الله تعالى أباح العدة اذ لم تكن
 حاملا بوجهين بالحيز لانه
 دليل على براءة الرحم فان لم
 يكن فبعض ما يتبين فيه الحمل
 وهو ثلاثة أشهر فان مضت
 هذه المدة ولم يتبين حمل كان
 دليلا على براءة الرحم وحلت
 فيه وهذا يستوي في معنى
 المرتابة والمستحاضة فأما

ان تنتظر تسعة أشهر وهو أمد الوضع فإذا لم تر شيئاً رجعت الى ثلاثة أشهر وهو أمد الطهور
فلا وجه له اه منه بلفظه واختصروا بن عرفة وسله ونصه اللخمى قيل لعبد الملك تعمد تسعة
أشهر ثم ثلاثة قال بل سنة وقال ابن القاسم في المدونة عدتها ثلاثة أشهر بعد التسعة استبراء
وقال الشافعى وغيره عدتها ثلاثة أشهر وهو أحسن اه منه بلفظه وتظهر عرفة الخلاف
في الميت في المكفوف في الاحداف المتوفي عنها في الفاسد المجمع على فسادها إذا درى فيه الحد
على القول بأنه يلزم فيه الاحداف وفي عدتها مرة أخرى إذا لم تر دما هل تعمد بثلاثة أو سنة
وقد ذكر ابن الحاجب في ذلك قولين ونصه فان اختاجت الى عدة أخرى قبل الحيض ففي
الاكتفاء بثلاثة أشهر قولان اه منه بلفظه فان الخلاف حقيقى لا لفظى والله أعلم (ولا يبطأ
الزوج) قول ر ذكرها ابن عرفة نص ابن عرفة عبد الحق عن أصبح من زنت زوجها غير
بينه الجمل لم يبطأها الا بعد ثلاث حيض محمدان وطها فلا شيء عليه وان عصبت بينه الجمل ففي
جواز وطها وكراهته ثالثا يستحب تركه لعبد الحق عن أشهب وأصبح مع زوجته وابن
حبيب وعلى منع الوطء ففي جواز تلذذه بمقدماه نقل ابن رشد عن ابن حبيب وسماع ابن
القاسم في الاستبراء ونقل عياض عن أشهب جوازها ان بان حلهما من زنى لا أعره اه منه
بلفظه وقول مب لكن في البيان ما يقتضى ان المذهب في ظاهرة الجمل هو التحريم الخ
قلت وكلامه في المقدمات يفيد ذلك أيضا ونصه او ينبغي أن يكون تزويج الامه حاملا
من الزنا أخف من تزويجها في الاستبراء منه لان في تزويجها في الاستبراء اختلاط الانساب
وليس ذلك في تزويجها حاملا لا ترى انه قد أجاز بعض أهل العلم لمن زنت زوجها وهي حامل
منه ظاهرة الجمل أن يوطأها قبل الوضع لا منه من خلط الانساب اه منها بلفظه فانظر عزوه
ذلك لبعض أهل العلم المؤيد بأنه خارج المذهب فانه يدل على ان المذهب كله على عدم
الجواز لكن عدم الجواز المستفاد منه يحتمل الكراهة والذي يظهر رجحان عدم التحريم
في الحقيقة الجمل من زوجها اذ لم يذكر عبد الحق ولا ابن يونس ولا عياض ولا ابن عرفة
ولا المصنف في ضيق القول بالتحريم أصلا لا قويا ولا ضعيفا وكذا لم يذكر غير واحد من
الائمة غير من قدمنا بل كلام عياض يدل على ان المذهب كله على عدم الحرمة لانه ساق
الاستدلال والاحتجاج ولا يمتنع في مختلف فيه قال في كتاب طلاق السنة من تنبيهاته في الكلام
على المنع لها زوجها ما نصه وقوله ولا يقر بها الاول حتى تحيض أو تضع حملها ان كانت
حاملة ثم قال وتعد في ميتا الذي كانت تسكن فيه مع الآخر ويحال بينه وبين الدخول
عليها فتدلى زوجها الاول لاشك في منع الآخر من النظر اليها والدخول عليها فانفق ذلك
لانه لا جنبي وأما الاول في هذه العدة من الآخر فلا اشكال في منعه الوطء لا اختلاط الماه
والحيضة على التسبب في غير الحامل وشبه ذلك في الحامل وسقيه ولد غيره بمائه ولتهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن ذلك وأما ما عدا هذا من الاستمتاع فباح لها زوجها وعنه وانما
حبست لاجل اختلاط النسبين كما لو استبرأها من زنى أو غصب ولثا لا يسقى ماؤه ولد غيره
وبدليل لو كانت هذه المغصوبة بينة الجمل من زوجها الجازله وطوها اذ الولد له عند ابن
القاسم وغيره وكرهه أصبح كراهة لا تجزئنا اه منها بلفظه ونقله في ضيق في الفقد

(ولا يبطأ) يقول مب لكن في
البيان ما يقتضى الخ الظاهر رجحان
عدم التحريم اذ لم يذكر عبد الحق
ولا ابن يونس ولا عياض ولا ابن عرفة
ولا ضيق ولا ق ولا غيرهم
القول بالتحريم أصلا وقد جزم نو
بانه ليس في حقيقة الجمل قول بالمنع
والظن به انه فهم ما لابن رشد وابن
الحاج ومن وافقهما ان مرادهم
ظاهرة الجمل ظهورا دون تحقق كما
يشعر به تعليل العقبات والافبيد
عدم اطلاعه على ذلك فيكون على
هذا وقا لم لا ابن يونس وغيره لان
تعليلهم عدم الحرمة بالأمن من
سقى ماؤه زرع غيره يدل على ذلك
فتأمل فان سلم هذا التوفيق فواضح
والا فالراجح عدم الحرمة انظر
الاصل والله أعلم

مختصر اوسلمه مقتصر عليه ونقله ح أيضا عند قوله وأما نبي لها في الفرع الاول
مختصر اسمسالمه مقتصر عليه كانه المذهب واقتصر ق أيضا على نقل الاقوال
الثلاثة التي اقتصر عليها ابن يونس وابن عرفة ولم يذكر التحريم بحال وقد جزم ق بانه
ليس في محققه الحمل قول بالمتنع ونصه وان كانت يمينه الحمل فليس هناك قول بالمتنع للوط
فأحرى غيره اه منه بلفظه والظن به طيب الله ثراه انه فهمه ما لابن الحاج وابن رشد ومن
وافقه ما اذم ادهم بظاهرة الحمل انها ظاهرة تظهروا دون تحقق وفي تعليل العقبات
الحرمة بقوله لا ندرج ما ينشئ اشعار بذلك والافيه عدم اطلاعه على ذلك فيكون على
هذا وفاقا لما لابن يونس وعياض ومن وافقه ما لان تعليل عدم الحرمة بالامن من سقى
مائه زرع غيره يدل على ذلك فتأمل فان سلم حمل ذلك على الوفاق بلا اشكال والافراج
عدم الحرمة لما قلناه والله أعلم * (تنبيهان * الاول) * قول ابن عرفة وعلى منع الوط ففي
جواز تلذذ الخ يتبادر الى الذهن انه مرتب على ما قبله يليه مع انه لم يذكر فيه المنع أصلا قال
تو مانصه يعني في الزوجة المستبرأة وذلك حيث تكون غير يمينه الحمل وليس راجعا ليمينه
اذ لم يذكر فيها منعاه منه بلفظه وهو ظاهر والله أعلم * (الثاني) * قال ابن عرفة قبل ما قدمناه
عنه مانصه أشهبان غصبت يمينه حمل فلا بأس بوطئها وزوجها وكرهه ابن حبيب وأصبخ
ورواه اه منه بلفظه وبينه وبين ما قدمناه عنه تخالف في العزو اذ جعل قول ابن حبيب
مرة قولنا لا تخالف القول أصبخ وروايته ومرة موافقا له ما فتأمل به ويمكن أن يكون
أشبار بذلك الى خلاف أهل الأصول في مقابل المندوب هل هو والمكر وسواء وهو أدنى
منه فيسمى خلاف الاولى واقه أعلم (وفي امضاء الولي أو فسخته خلاف) قول مب
ويظهر من كلامه أن عدم الوجوب هو الراجح أي لنسبته لمالك وابن القاسم ونسبة
الوجوب لابن الماجشون وحنون فقط وفيه نظر لان ابن عرفة نقل ذلك عن غيره وتعقبه
ولم يقتصر على ما عراه ونصه وفيها من تزوجت بغير ولي ففرق السلطان بينهما فطلبت
زواجهما كانه تزوجها السلطان منه وان كره الولي قال حننون هذا ان لم يكن دخل بها
عياض هـ هذه رواية عن ابن عيسى بن كراسم حننون وسقط من رواية أبي عمران وقال
الكلام لحننون أبو محمد يريد لو دخل لم تنسك الا بعد ثلاث حيض أبو عمران هذا أصل
حننون لقوله في العبد يتزوج بغير إذن سيده ان زوجته تستبرأ بعد اجازة سيده وكذا كل
عقد فاسد أجز بخلاف ما فسد لصدقه وفات بالبناء لا استبرأ فيه وكذا كل وطء فاسد
في نكاح صحيح كوطء الحائض والعسكنة وقاله ابن الماجشون فيجب بعد فساد اتفاقا
وبمختلف فيه أمضى أو فسح قول حننون مع ابن الماجشون وابن القاسم مع مالك وفاسد
الوطء بعدد صحيح لغو وفي وطء المملكة قبل اعلامها نظر وفي الموازية وجوب استبرائها
قلت عزوه لمالك وابن القاسم عدم الاستبراء خلاف قولهما في النكاح الاول فيها من
فسخ نكاح أمته بغير اذنه بعد البناء لم يجز لزوجه أن يتزوجها في عدتها منه ابن القاسم
وان اشتراها لم يبطأها في عدتها منه ونحوه في ارتاء الستور اه منه بافظه فهو شاهد
لز لا عليه فتأمل وقد ذكر أبو سعيد وابن يونس كلام المدونة الذي ذكره ابن عرفة

(وفي امضاء الولي الخ) قول مب
وعنده لمالك الخ فيه ان ابن
عرفة نقل ذلك عن غيره وتعقبه
بقوله قلت عزو لمالك وابن القاسم
عدم الاستبراء خلاف قولهما في
النكاح الاول من فسخ نكاح أمته
بغير اذنه بعد البناء لم يجز لزوجه أن
يتزوجها في عدتها منه ابن
القاسم وان اشتراها لم يبطأها في
عدتها منه ونحوه في ارتاء الستور
اه فهو شاهد لز لا عليه وقد
ذكر أبو سعيد وابن يونس كلام
المدونة الذي ذكره ابن عرفة والمحج
من مب رحمه الله كيف لم ينظر
آخر كلام ابن عرفة والظن انه لم
يقف على كلامه في أصله والله أعلم

ونص أبي سعيد ولا ينكحها الزوج إلا بعد العدة من مائة الفاسد اه قال ابن ناجي
مانصه أطلق العدة على الاستبراء فواته ما إذا قال اه أحديا ابن الماء فاسدا وابت ذلك
فلا حد عليه وقيل انه لا استبراء عليه لان الماء ماؤه اه منه بلفظه وراجع ما قدمناه عند
قوله وله الاجازة ان قرب والعجم من مب رحمه الله كيف لم ينظر لا خر كلام ابن عرفة
والظن به انه لم يقف على كلامه في أصله وواقه أعلم (وان أت بعد هاولا لدون أقصى الخ)
قول ز أو بعدها و أت به لدون ستة أشهر وما في حكمها أراد بما في حكمها أن تكون
ناقصة خمسة أيام كأن تأتي خمسة أشهر وخمسة وعشرين يوما لما ينه فيما تقدم في اللعان
عند قوله إلا أن تأتي به لاق من ستة أشهر وهذا الذي جزم به هنا وهناك خلاف ظاهر
المدونة وخلاف مذهب ابن القاسم في التبرعات مانصه وقوله في المتزوجة في العدة وان
كان تزوجها بعد حيضة أو حيضتين من عدتها قال ولد لا آخر اذا ولدت لتام ستة أشهر من
يوم دخل بها الآخر ظاهر تمام الشهور وقال ابن القاسم إلا أن يكون الشهر السادس
من تسعة وعشرين وأنكره في أكثره وقال محمد بن دينار يلحق به وان نقص البتتين أو ثلاثا
قدر ما بين الالهة وقد وقعت قديما بفاس مسئلة امرأة جاءت بولد خمسة أشهر وأربعة
وعشرين يوما هل يلحق به أو لا واختلف فيما اقتضاه بلدنا بأضا المصواب لا يلحق هنا إذا
لا يصح نوال ستة أشهر بنقص وبه أفتى من فقهاءنا أحمد بن القاسمي ومحمد بن العجوز
وعبد الله بن حوالمسيلي وخالفهم أبو علي القاسمي اه منها بلفظها (الأن يقيمه بالعان)
قول ز قال تت ولا يضرها أقرار الخ مانصبه لتت مصرح به في ابن الحاجب
وضيح وغيرهما وقول ز وقوله بعض الشراح اذا أتت به بخمسة أشهر من تزوج
الثاني ولا أقصى أمد الجمل الخ انما يكون قول هذا البعض مشكلا اذا جمل قوله لا أقصى أمد
الجمل على أنها ولدت قبل انقضاء أقصى وأما اذا جمل على أنها ولدت به بعد تمامه فلا اشكال
وحله على هذا هو المتعين فاللام في قوله لا أقصى الخ كاللام في قوله تعالى أقم الصلاة لدلوك
الشمس الخ والله أعلم (وهل أربعاً وخمسة خلاف) لم يذكر ق ولا مب من صرح
بشهر الخمس وما كان ينبغي لهما ذلك في الجواهر مانصه المرتبة بالجمل لتقل بطنها
أو لتجربك لا تنكح حتى ينقض أقصى مدة الجمل وهي خمسة أعوام في الرواية المشهورة
وأربعة في أخرى وفي الثالثة سبعة أعوام وهي شاذة وقال أشهر لا تحل أبدا حتى تبين اه
منها بلفظها وقال ابن الحاجب مانصه المرتبة بحس البطن لا تنكح إلا بعد أقصى أمد
الوضع وهو خمسة أعوام على المشهور وروى أربعة وسبعة وقال أشهر لا تحل أبدا حتى
تبين ضيح ما ذكره المصنف أنه المشهور وهو كذلك قال ابن شاس وغيره وهو قوله
في كتاب العدة من المدونة والقول أيضا بالاربع هو لما لك في كتاب العتق من المدونة
عبد الوهاب وهي الرواية المشهورة وقال ابن الحنبل هو الصحيح اه منه بلفظه
(والانكح المطلقة) قول مب لانه استبراء لاعدة قال شيخنا ج فيه نظر ان لو كان
استبراء لما كان على الامة قرآن اه من خطه قلت وما قاله طبيب الله زراه واضح وقد
صرح ابن عرفة بانها عدة ونصه وفيها التسريح بان مدة منعها للفسح عدة وقوله ان

(وان أت بعد هاولا الخ) قول ز
وما في حكمها الخ أي بان تكون
ناقصة خمسة أيام كما قدمه في اللعان
وهو خلاف ظاهر المدونة من تمام
الشهور وخلاف قول ابن القاسم
الأن يكون الشهر السادس من
تسعة وعشرين يوما وأنكره في
أكثر كما في التنيهات انظر نصها في
الاصل قلت وقول المصنف لدون
أقصى أمد الجمل مثله لاقصه أي
عنده (الأن يقيمه) قول ز عن
تت ولا يضرها أقرارها الخ هذا
مصرح به في ابن الحاجب وضيح
وغيرهما وقول خش ولدون
سبعة وأقصى الخ أي ولا أقصى
أمد الجمل أي بعده على حد أقم
الصلاة لدلوك الشمس (أو خمسة)
شهره ابن شاس وابن الحاجب انظر
نصهما في الاصل (وان دما جتمع)
قلت قول ز ولوميتا الخ قال
غ في تكميل التقييد مانصه
الوانوخي لومات في بطنها لم تنقض
عدتها الا بوضعها وهو ظاهر القرآن
الكريم وصرح في نوازل بعضهم
اه منه بلفظه (والانكح المطلقة)
قول مب لانه استبراء لاعدة لو
صح لما كان على الامة قرآن وقد
نقل ح أول الباب عن ابن عرفة
التصريح بانها عدة انظره

(وان لم تحض فثلاثة) قول مب
ودخل فيه من عاداتها الخ يناقض
ما قدمه من تصوير مباشر به ح
اللازم عليه قصور كلام المصنف
وكون الاستثناء فيه منقطعاً
فالصواب جملة على من ذكر وعلى
من لم تحض في المدة رضاع أو لعادة
من تأخر أو عدم حيض أصلاً ولما
شمل التأخر لغیر سبب أخرجه
بالاستثناء فهو متصل **قلت**
وحاصله انه يدخل تحت قوله
وتنصف بالرق من حاض في تلك
المدة وقبر المدخول بها مطلقاً
وبامونة الحمل اصغر بن كبت ثمان
فدون لانها غير مطبقة كافي ضيق
عن المديطي ويأتي لمب أول كبر
بين كل رائدة على الحسین سنة وهي
البائسة التي لا يمكن حملها كما يدل
تحت قوله وان لم تحض فثلاثة
الصغيرة التي يمكن حيضها ولم تحض
والبائسة التي يمكن حملها كبت
خمس ومن لم تحض في المدة رضاع
أو لعادة من تأخر أو عدم حيض
أصلاً وبه يوفق بين القولين في
البائسة كافي المقدمات ولما دخل
فيه من تأخر حيضها عن وقته
المعتاد لمرض أو استثناء
أو بلا سبب أخرجه بالاستثناء
فيكون متصلاً لان الرية هنا تأخر
الحيض عن وقته المعتاد كما شرحه
به مب نفسه وأخرى بحس بطن
وبه يكون كلام المصنف موافقاً
للمشهور وبما ذكر تعلم ان في كلام
مب نظر من وجوه فتأمل والله أعلم

علم بعد وفاته فساد نكاحه وانه لا يقرب بحال فلا احداد عليها ولا عدة وعليها ثلاث حيض
استبرأه عنها لعدة وفاة وأطلق الاستبراء على عدة الفسخ بحال لانه خبر من الاشتراك
اه منه بلفظه ونقله ح أول الباب وقبله (وان لم تحض فثلاثة) قول مب ان
أمكن كبت تسع أو ثمان الصواب اسقاط قوله أو ثمان لانه سمي في له عن ضيق عن
المديطي ان بنت ثمان لا تطبق الوطء وسلمه انظره عند قوله في الاستبراء ان أطاق الوطء
وتأمل وقول مب فالصواب شرحه بما في ح من تخصيص قوله وان لم تحض بالصغيرة
التي يمكن حيضها ولم تحض والبايسة الخ فيه نظراً ما أولاف لانه يناقض قوله الآتي
قريباً ودخل في قوله وان لم تحض فثلاثة من عاداتها الخ وأما ثانياً فـ لان كلام المصنف
حينئذ يكون قاصراً فالصواب جملة على من ذكر وعلى من لم تحض في الشهرين وخمس ليال
لرضاع أو لكون عاداتها أن لا يأتيها الا بعد تلك المدة أو لكونها بمن لا تحيض أصلاً وهي
المسماة في العرف ببغلة ولما دخل في كلامه من تأخر حيضها لغیر سبب وشأنها ان يأتيها
في تلك المدة أخرجه بقوله الا ان ترأب فهو استثناء متصل اذ الرية هنا تأخر الحيض عن
وقته المعتاد لغیر سبب وبذلك شرحه مب نفسه وانما ادعى انه منقطع لما قاله من
أن الصواب قصر قوله وان لم تحض على من ذكره وقد علمت ما فيه وقوله وقد علمت أن
ظاهر المصنف يوافق قول أشهب الخ فيه نظراً واضحاً بل كلام المصنف موافق للمشهور لانه
قال الا ان ترأب فتسعة وقد علمت أن المراتبة هنا من تأخر حيضها عن وقته المعتاد لغیر
سبب وبما شرحه مب نفسه كلام المصنف ثم جعل يقول ما قاله وبالجملة فكلامه هنا
غير محجور والله أعلم وقول ز فان تأخر لرضاع أو مرض مكث ثلاثة أيضاً في تسوية
تأخر لمرض تأخر لرضاع نظر وان سكك عنه بقو مب لان تأخر لمرض تأخر لغیر
سبب كما يدل عليه ما قدمه هو قريباً في الحرة تأخر حيضها عن أربعة أشهر وعشر من أن
الراجح الخاقم من تأخر حيضها لمرض من تأخر حيضها لغیر سبب لان المرض وهو الصواب
هنا لانه كذلك هنا ويدل على ذلك أيضاً قول المصنف فيما سبق وان لم تغير أو تأخر بلا سبب
أو مرض تربصت تسعة وانما يصح ما قاله على قول أشهب ومن وافقه ولذلك فرق بينهما بن
عرفة فقال ما نصه وسمع أبو زيد بن القاسم محل المرض بشهرين وخمس ليال وان لم تحض
ما لم تستبرأ بحس بطن **قلت** زاد ابن رشد في سقط عنها الاحداد وحققها في السكنى الا انها
لا تزوج ان كانت مدخولاً بها الا بعد ثلاثة أشهر لان الحمل لا يتبين في أقل منها مذكر
الخلاف عن التمي فيمن عدت الحيض في الشهرين وخمس ليال وهي ممن تحيض وقال
عنه مانصه قال محمد ويجرى الخلاف في المريضة على الخلاف المتقدم والتفصيل اه منه
بلفظه ونص الغمى اتفقت هذه الاقوال اعم ان كانت ممن تحيض أجزأها شهران وخمس
ليال ان كانت فيمن حبضة واختلفت اذا عدت الحيض فيذكر ثلاثة أقوال وقال عقبها
ما نصه ويجرى الخلاف في المريضة على الخلاف المتقدم والتفصيل اه منه بلفظه
فسوى بين من تأخر حيضها لمرض ومن تأخر حيضها لغیر سبب وهذا هو الموافق لما
تقدم للمصنف في عدة المطلقة بالاقرار وقد قال ابن رشد في المقدمات والعذر الذي لا يكون

ارتفاع الحيض معه ريسة الرضاع باتفاق والمرض باختلاف قال أشهب ابن المراض
كل رضاع لا يكون ارتفاع الحيض معه ريسة في الوفاة ولا في الطلاق وروى ابن القاسم عن
مالك وقال به ابن القاسم وابن عبد الحكم وأصبغ إن ارتفاع الحيض مع المرض ريسة
كالهجرة خلاف الموضع اه محل الحاجة منها بلفظها فالصواب في المريضة التي تأخر
حيضها عن عادة الحاقها بالصحة والله أعلم وما جزم به مب من ادخال اليائسة التي
أمن حملها في قول المصنف وإن لم تحض فثلاثة مثله لتو مع أنهم ماسكأن ادخل ز
اياها قبل فبين تعتد بشهرين وخمس ليال وما جزم به تبعافيه ح ومعتقد ح في ذلك
ما ذكره من كلام ابن عرفة إذ نسب هذا القول لنقل الباجي والشيخ عن الموازية عن مالك
ومقاله لأشهب **قلت** وما نقله عن ابن عرفة هو كذلك فيه ولكنه لم يقتصر على ذلك بل
قال بعد ذلك بقرب مائه الغمى وهي ممن تحيض إن عدته في الشهرين وخمس ليال
ففي حملها ما أولو خشى حملها أو ثلاثة أشهر ثانياً إن لم يخش حملها الصغرى وأياس أو عدم
بنائها ابن القاسم في العتبية وأحد قولي مالك وثانيهما وهو أحسن اه منه بلفظه
ونص الغمى واختلف إذا عدت الحيض فقبل تعتد بشهرين وخمس ليال وإن كانت
شابة يخشى منها الحمل وهو قول ابن القاسم في العتبية وقيل لا يجزئها إلا ثلاثة أشهر وهو
أحد قولي مالك والثاني أنها إن كانت ممن يخشى منها الحمل فثلاثة أشهر وإن كانت صغيرة
أو يائسة أو لم يدخل بها فاشهران وخمس ليال على النصف وهو أحسن اه منه بلفظه
فحصل من كلام ابن عرفة أولاً وثانياً أن القول بأن اليائسة التي أمن حملها تعتد بثلاثة
أشهر هو قول مالك في الموازية على نقل الباجي والشيخ وأحد قولي مالك على نقل الغمى
والقول بأنها تعتد بشهرين وخمس ليال هو قول أشهب في نقل من ذكر عن الموازية وقول
ابن القاسم في العتبية على نقل الغمى وأحد قولي مالك واختاره الغمى ولا يخفى على
مستصف أن كلامه هذا يفيد رجحان القول بأنها تعتد بشهرين وخمس ليال ويدل على
رجحانه أيضاً كلام ابن رشد في المقدمات ونصها وقال مالك مرة في الأمة المتوفى عنها زوجها
وهي ممن ينسن عن الحيض أنها تعتد بشهرين وخمس ليال وقال مرة أنها تعتد بثلاثة
أشهر لأن الحمل لا يتبين في أقل من ثلاثة أشهر ولا ينبغي أن يحمل ذلك على أنه اختلاف
من قوله لأنه انما تكلم في الرواية الأولى على أنها ممن يؤمن الحمل منها وفي الرواية الثانية على
أن الحمل لا يؤمن منها ألا ترى أنه علل قوله بأن الحمل لا يتبين في أقل من ثلاثة أشهر اه
منها بلفظه فالصواب ما قاله ز لا ما قاله ح ومن تبعه لكن ز سوى بين هذه وبين
الشابة التي تسمى في العرف ببغلة وفيه نظر بل الظاهر في هذه أنها كالبياسة التي لم يؤمن
حملها ولذلك أدخلتها أولاً في كلام المصنف وإن كان قو ومب سكا عن جزم ز بأنها
تعتد بشهرين وخمس ليال وعليه ما في ذلك ذلك أدرك في البياضة التي أمن حملها أنها تعتد
بثلاثة أشهر فهذه أخرى منها بذلك كما لا يخفى والله أعلم **(تحرير)** اعلم أن ذات الرق
يموت عنها زوجها ما صغرة أو بالغة والصغيرة امامون حملها كنبت سبع ونحوها وغير
مامون والبالغة اما أن تكون لم تر الحيض أصلاً وهي المسماة ببغلة أو أنها رأتها اما

علم ما منها بمنز

أن يكون انقطع عنها الكبير أولا والتي انقطع عنها الامامون جملها أولا والتي لم ينقطع عنها
 اما ان تكون عاداتها أن يتأخر عن الشهرين والخمس ليال أو يأتيها فيها والتي عاداتها أن
 يأتيها فيها اما أن تراه فيها أولا والتي لم تراه فيها اما لكونها مستحاضة غير عيرة أو مرضعة
 أو مريضة أو تأخر لغير سبب أصلا فهذه احدى عشرة وفي كل منها اماميتي بها ولاقتصل
 الى اثنين وعشرين وترجع باعتبار أحكامها الى ثلاثة أقسام قسم عدتهن شهران وخمس
 ليال وقسم عدتهن ثلاثة أشهر وقسم عدتهن تسعة أشهر أو حيضة قبلها وبعده شهرين
 وخمس ليال فالقسم الاول أربع عشرة غير المني بها بصورها الاحدى عشرة انفا فافى
 بعضهم او على المشهور في بعضها ومبني بها تأها الحيض فيها أو صغيرة يؤمن جملها انفا فافى
 فيها ما و آيسة امامون جملها على الراجح فيها والقسم الثاني خمس صغيرة يمكن جملها و آيسة
 يشك في جملها ومن عاداتها أن يتأخر حيضها من تأخر حيض الرضاع والمسماة ببغلة
 والقسم الثالث ثلاث من تأخر حيضها لغير سبب أو لمرض ومستحاضة غير عيرة وتؤخر ليلها
 على كلام المصنف سهل فقوله وتنصف بالرق معناه في القسم الاول وقوله وان لم تحض
 فثلاثة أشهر يعنى في القسم الثاني وقوله الا أن تراب فتسعة يعنى في القسم الثالث
 ولا تدخل في كلامه المرتابة بحس البطن خلا فالبعض الشراح لان هذه لا بد فيها من زوال
 الرينة أو مضى أقصى مدة الحمل فتسبيل على هذا التحرير والتحصيل المفيد فانه وقع
 بعد كثرة المطالعة والتأمل الشديد والله أعلم (وبغرم ما تسلفت) قول ز وكذا ما
 انفقت من مالها كافى ق عن رواية أشهب الخ مافى ق هو في تسلفها لافى انفا فافى
 من مالها ولذا قال ماب صوابه ح ومافى ح نقله عن ابن رشد ونحوه لابن عرفة ونصه
 ولوا انفقت من مالها أو تسلفت في رجوعها عليه بذلك قولان لسمع أشهب وقول ابن
 نافع اه منه بلفظه وتسويته بين ما انفقت من مالها وما تسلفت به يدل على أن الراجح
 رجوعها بما انفقت لانه الراجح فيما تسلفت كما يعلم من كلام المصنف ومن نقل ق وغيره
 كما أن عزوه بشد ذلك والله أعلم (وان اشترت معتدة طلاق) قول ماب فيه
 أن الثانية لا تحتاج الى استئنا الظهور حيضها الثانية في كلام ز هي من استحيضت
 وميزت واعتراضه عليه صحيح سوا قلنا ان مراده أن الدم تأها كما فهم منه ماب وهو
 الذى يدل عليه كلامه أو قلنا ان مراده أنها لم تزل الدم وتأخر عنها لان الحكم فيها اذالك ما قاله
 المصنف فلا وجه لاستئناها أيضا والله أعلم

(فصل في المفقود وأحكامه)

قال في المقدمات مانصه فقد الشئ هو ثلثه بعد حضوره وعدمه بعد وجوده قال الله
 عز وجل وأقبلوا عليهم ماذا تفقدون قالوا انفق قد صواع الملك فالمفقود هو الذى يغيب
 فيقطع أثره ولا يعلم خبره اه منها بلفظها وفعله من باب ضرب وما اقتصر عليه ابن رشد في
 مصدره هو المصدر القياسي وزاد في المصباح ثانيا ونصه فقدته فقد من باب ضرب وقد انا
 عدمته فهو مفقود وفقيد وأفقده مثله وتفقدته طلبته عند غيبته اه منه بلفظه وزاد في
 القاموس ثالثا ونصه فقدته فقد وفقد انا وفقد اعدمه فهو فقيد ومفقود وأفقد

(وبغرم ما تسلفت) قول ماب
 اذ النقل لذلك فى ح أى عن ابن
 رشد ونحوه لابن عرفة انظره في
 الاصل (وان اشترت معتدة الخ)
 قول ماب لظهور حيضها الخ
 وكذا ان تأخر عنها فالحكم فيها
 ما قاله المصنف فتأمل والله أعلم (ان
 تمت قبل الخ) قلت لو قال بده ان
 لم تحصل رية تأخر حيضها أو قول
 النساء والا الخ (والطيب) قلت
 يعنى الاعند غسلها من الحيض
 ففي البخارى باب الطيب للمرأة
 عند غسلها من الحيض قال
 العلامة ابن زكري فقه الترجمة
 استحباب الطيب للمرأة عند غسلها
 من الحيض بنا كد بحيث تستعمل
 البسومنه وان كانت حادا اه ثم
 أورد البخارى حديث أم عطية
 وفيه وقد رخص لنا أى في زمن
 الاحداد عند الطهر اذا اغتسلت
 احدا نامن بحيضها في نبد من
 كت أظنار اه * (المفقود)
 قلت هو أربعة أقسام لانه اما في
 بلاد الاسلام أو الكفر وفي كل اما
 في معركة أم لا

حصول الماء الخ مثله في ضيق
عن أبي الحسن ولعل صوابه عند
اجتماع الناس على الماء وقول
ز وجب للقاضي الخ ربما يدل له
كلام الغمى الذى في ضيق لكن
في المدونة ويجوز ضرب ولادة المياه
وصاحب الشرطة الاجل للعنين
والمفقوداه ونحوه لابن يونس عنها
وتردد أبو الحسن في حمل الجواز على
ظاهرة أو على المضى بعد الوقوع
وعلى ظاهره حمل ابن ناجي وكذا
ابن عرفة انظر الأصل والله أعلم
(فيو جمل الخ) أى بعد اثبات
الزوجية والمغيب وبعد البحث عنه
كما في المقدمات قال ابن عرفة عقبه
عن المتيطى عن الباجي انما يشهد
بعرفة الزوجية دون تعيين أهل
العلم وغيرهم لا بد أن يقول بائنهاده
الغائب فلان والزوجية فلانة
والمستكحل فلان وحينئذ تصح
الزوجية اه وانما يحتاج لذكر
الزوجية اذا كان المستكحل غير مجبر
وهذا اذا لم يوجد رسم الصداق ثابتا
بشرطه والا غنى عما ذكره وانما
يحتاج حينئذ لزيادة الشهود ولا نعلم
ان عصمة النكاح انقطعت بينهما
حتى الآن والله أعلم ثم هذا لا بد
منه سواء اراد ضرب أجل أربع
سنين لدوام النفقة أو ضرب الاجل
باجتهاده لعدم النفقة وبذلك يتبين
للك ماوافق عليه قضاة العصر من
التساهل فيه وقبولهم الشهادة
بصحّة الزوجية من عوام العدول
بل من عوام اللقيف فان الله وانا اليه

راجعون

الله اياه اه منه بلفظه * (تنبيه) * بين كلامي القاموس والمصباح تخالف في اقصته
بالمعنى يظهر بادنى تأمل والله أعلم (ووالى الماء) قول ز لانهم يخرجون عند حصول
الماء الخ مثله في ضيق عن أبي الحسن وانظر ما معنى حصول الماء والصواب لانهم
يخرجون عند اجتماع الناس على الماء وقوله والنقل أنها حيث أرادت الرفع ووجدت
الثلاثة وجب للقاضي الخ ربما يدل عليه كلام الغمى ونصه والمعروف من المذهب أن
الكشف عن خبره الى سلطان بلده وان تولى ذلك بعض ولادة المياه والمفقود منهم أحرأ وقال
أبو مصعب لا يجوز في ذلك حكم سلطان غير الخليفة التي تمضى كتبه في الدماء اه منه بلفظه
ونقله في ضيق لكن في المدونة ما يدل على خلافه ففيها في كتاب النكاح الثاني مانصه
ويجوز ضرب ولادة المياه وصاحب الشرطة الاجل للعنين والمفقوداه منها بلفظها ونحوه
لابن يونس عنها وتردد أبو الحسن في حمل الجواز على ظاهره فقال عند قولها في كتاب العدة
وطلاق السنة ولا يضرب السلطان لامرأة المفقود أجل أربع سنين الا من يوم ترفع
اليه اه مانصه وانظر في النكاح الاول جواز ضرب ولادة المياه الاجل لامرأة المفقود
والعنين وليس هو خلافا لقوله هنا ذلك هناك تكلم على الوقوع وهنالك تكلم على الاتداء
أوهناك تكلم على من يضرب وهنالك وقته اه منه بلفظه قلنا والاحتمال الثاني
هو المتبادر من كلامها وظاهر كلام ابن ناجي أنه حمل الجواز على ظاهره فانه قال عقب
كلامها الثاني مانصه ظاهره انه لا يشترط في ضرب الاجل قاضي الجماعة وهو كذلك على
المشهور قال في ثاني نكاح المدونة ويجوز دفع كرامة قاضي الجماعة عنها ثم قال وقيل بشرط قاله
ابن الماجشون وأبو مصعب وسحنون اه منه بلفظه وظاهر كلام ابن عرفة انه حمل الجواز
على ظاهره ونصه وفي ثاني نكاحها يجوز ضرب ولادة المياه وصاحب الشرطة الاجل
للعنين والمفقود وقال سحنون لا يضرب أجله الا من تنفذ كتبه في البلدان قال فضل
مثل قاضي الجماعة بقرطبة والقيروان والقاضي كوراندلس أو أفريقية غير قرطبة
والقيروان اه منه بلفظه فتأمل ذلك كله والله أعلم (فيو جمل أربع سنين) ظاهر
المصنف انه يضرب اياها الا أجل دون تكليفها باثبات شيء وليس كذلك قال ابن رشد في
مقدماته مانصه فأما المفقود في بلاد المسلمين فالحكم فيه اذا رعت امرأته أمرها الى
السلطان أن يكلفها اثبات الزوجية والمغيب فاذا ثبت ذلك عنده كتب الى والى البلد الذى
يظن أنه فيه والى البلد الجامع ان لم ينظره في بلديته اه محل الحاجة منها بلفظها ونقله
ابن عرفة مختصرا وزاد عقبه مانصه المتيطى في تجليات الباجي انما يشهد بعرفة الزوجية
دون تعيين أهل العلم وغيرهم لا بد أن يقول بائنهاده الغائب فلان والزوجية فلانة والمستكحل
فلان وحينئذ تصح الزوجية اه منه بلفظه قلنا وقوله والزوجية فلانة يعنى والله أعلم
اذا كان مستكحها غير مجبر والا فلا يحتاج الى ذلك ثم هذا لا بد منه سواء اراد ضرب أجل
أربع سنين لدوام النفقة أو ضرب الاجل باجتهاده لعدم النفقة وبذلك يتبين لك ماوافق
عليه قضاة العصر من التساهل فيه وقبولهم الشهادة بصحّة الزوجية من عوام العدول بل
من عوام اللقيف فان الله وانا اليه راجعون ومحمل ما ذكره المتيطى اذا لم يكن بيد الزوجية

(من العجز عن خبره) هذا هو
 المشهور وقيل من يوم الرفع ولا فرق
 بين من خرج فاراً وغيره خلافاً
 للحنفي وقد زلت نازلة منقودة كان
 توجهه للحنفي فمعي خبره فقامت
 زوجته ورفعت أمرها للقاضي
 فكلفها بالاثبات موجب ذلك فأنبتته
 فأجلها ثم انقضى الاجل طلقتها
 وذكر في الوثيقة أنها ادعت أنها
 لاصبر لها عن الوطء قال في الاصل
 فلما انقضت عدتها وأرادت أن
 تتزوج حتى إلى برسم الطلاق لا وافق
 على صحتها فتأملته فوجدت شروط
 الملاق على الغائب بعسر النفقة
 غير متوفرة فأمرتهم بالاثبات مابقي
 منها فقال في بعض ان الطلاق انما
 هو بسبب ما ادعته من ان لا صبر
 لها على ترك الوطء وأما العسر فلا
 سبيل اليه لان الزوج له أملاك
 ظاهرة فقلت له فلا بد أن من
 ضرب الاجل أربع سنين بعد
 الكشف عنه ان أمكن ولا يغني
 عنه ما احتجبت به من عدم صبرها
 فقال في قد نص عليه ز فقلت
 له لم يقل هذا أحد ثم ردالي ذلك
 الرسم وقد كتب عليه بعض قضاة
 الوقت بان الطلاق صحيح وان لها
 أن تتزوج واحتج بقول المصنف
 في الايلاء وترك الوطء ضرراً وان
 غائباً ولا خفاءً بين مسئلتنا
 وما احتج به لها مسافة ويون كما بين
 الضب والنون والحكم بذلك خرق للاجماع فأنالله وانا اليه راجعون
 ولما رأيت ذلك أردت ان أذكر في
 ذلك من كلام أئمة المذهب ما يرفع
 النزاع وبين صحة ما قلناه من أن ذلك خرق للاجماع

رسم الصداق ثابتاً بشروطه والا فبغى عباداً كرهوا انما يحتاج الى زيادة الشهود ولا تعلم
 ان عصمة النكاح انقطعت بينهما حتى الآن والله أعلم (من العجز عن خبره) ما جزم به
 المصنف من أن الاجل بعد العجز هو المشهور وروى قد أجف هذا الامام ابن عرفة رحمه الله اذ
 قال ما نصه وفي كون ابداً ثمان يوم اليأس أو الرفع رواية للحنفي مع قول المبطل
 استحسبه بعض المؤلفين والحنفي عن رواية مختصر ابن عبد الحكم اه منه بلقطه
 ويأتي ان شاء الله دليل أصحابه * (تنبيه) * نزلت نازلة في هذا الوقت وهي مفقودة كان
 توجهه الى الحنف فمعي خبره فقامت زوجته تربد الفراق ورفعت أمرها الى قاضي بلدنا
 فكلفها بالاثبات موجب ذلك فأنبتته فأجلها ثم انقضى الاجل طلقتها وذكر في الوثيقة
 انها ادعت أنها لاصبر لها عن الوطء فطلقت نفسها فلما انقضت عدتها وأرادت أن تتزوج
 حتى إلى برسم الطلاق لا وافق على صحتها وابتاحه تزوجها فتأملت ذلك فوجدت شروط
 الطلاق على الغائب بعسر النفقة غير متوفرة فأمرتهم بأن يشتموا ما بقي منها فقال في بعض
 الطلبة عن كان علم بحالها ان الطلاق انما هو بسبب ما ادعته من أنه لاصبر لها على ترك
 الوطء وأما العسر فلا سبيل اليه لان الزوج له أملاك ظاهرة فقلت له فلا بد أن من ضرب
 الاجل أربع سنين بعد الكشف عنه ان أمكن ولا يغني عنه ما احتجبت به من عدم صبرها
 فقال في قد نص عليه ز فقلت له لم يقل هذا أحد ثم ردالي ذلك الرسم وقد كتب عليه
 بعض قضاة الوقت بان الطلاق صحيح وان لها أن تتزوج واحتج بقول المختصر في الايلاء
 أو ترك الوطء ضرراً وان غائباً ولا خفاءً بين مسئلتنا وما احتج به لها مسافة ويون كما بين
 الضب والنون والحكم بذلك خرق للاجماع فأنالله وانا اليه راجعون ولما رأيت ذلك
 أردت ان أذكر في ذلك من كلام أئمة المذهب ما يرفع النزاع وبين صحة ما قلناه من أن ذلك
 خرق للاجماع قال في الباب الرابع من كتاب العدة وطلاق السنة من المسدونة مانصه
 ولا يضرب السلطان لامرأة المفقودة جل أربع سنين الا من يوم ترفع اليه وان لم تقم الا
 بعد سنين ولا تعتد أربع سنين بغير أمره وانما يضرب هذا بعد الكشف عنه وان علم الى
 أي جهة خرج كتب اليها في الكشف عنه فاذا أيس من علم خبره ضرب من يومئذ للحر
 أربع سنين وللعبد حواين ثم تعتد هي بعد ذلك دون اذن الامام كعدة الوفاة كان قد بنى
 بها أم لا وعليها الاحداد اه منها بلقطه قال أبو الحسن مانصه قوله وان لم تقم الا بعد
 سنين في الامهات وان لم تقم الا بعد عشرين سنة للحنفي يريد ما لم تكمل سبعين سنة تمام
 التمهيد فانه يموت ولا يستأنف تمام الاجل صح قوله ولا تعتد أربع سنين الشيخ أي من
 العدد والحساب ليس يريد العدة المعلومة قوله وانما يضرب هذا الاجل بعد الكشف عنه
 خلافاً لما في مختصر ابن عبد الحكم انه من يوم الرفع اه منه بلقطه وقال ابن ناجي عليها
 مانصه وما ذكر في الكتاب أن ضرب الاجل انما هو بعد انتهاء الكشف عنه هو المشهور
 وقيل من يوم الرفع رواه ابن عبد الحكم اه منه بلقطه فلم يقيدوا احد منهما بكلامها بشئ
 وقد راجعت التنبهات وتكميل التقييد وحاشية الوائفي فلم يذكر واحد منهما خلاف
 ذلك ولا قيدوا كلامها بشئ وفي الموطأ مانصه مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيدين الميسب

النزاع وبين صحة ما قلناه من أن ذلك خرق للاجماع

ان عمر بن الخطاب قال أعيأ امرأة فقدت زوجها فلم تدرك أن هو فأنها تنتظر أربع سنين ثم
تعد أربع سنين وعشرين ثم تحل قال أبو الوليد الباغي في شرحه المستق مأنصه قوله رضى
الله عنه أعيأ امرأة فقدت زوجها فلم تدرك أن هو فأنها تنتظر أربع سنين لم يعتبر بما أقامت
قبل أن ترفع اليه ولو أقامت عشرين سنة والمفقود الذي ذهب اليه عمر بن الخطاب هو الذي
يغيب عن امرأته بحيث لا يعلم من بلاد المسلمين ولم يفقد في معركة فيغلب على الظن
هلا كفه فأنه إذا رفعت امرأته أمرها إلى السلطان قال عيسى عن ابن القاسم المفقود
على ثلاثه أوجه مفقود لا يدري موضعه فهذا يكشف الامام عن أمره ثم يضرب له أجل
أربع سنين ثم ذكر الوجهين الآخرين ثم قال مأنصه فالمفقود الذي ذكره ابن القاسم
أولاهو الذي يسئل أهله عن وجهه مغيبه وجهه سفره وعن وقت انقطاع خبره ثم
يسئل فيبحث عن خبره وروى ابن القاسم عن مالك ويكتب الى ذلك الموضع في
الكشف عن أمره فان لم يوقف له على خبر اعتانف لها ضرب أجل أربع سنين فان جاء في
العدة أو جاء خبر حياتها نهض على الزوجية وان لم يأت ولم يسمع له خبر حتى انقضت المدة
اعتدت عدة الوفاة ثم قال وانما قلنا ان الامام يضرب لها أجل أربع سنين بعد البحث
عن أمره الذي به يعلم انقطاع خبره لما ذكره القاضي أبو محمد ان ذلك اجماع الصحابة لانه
مروى عن عمرو عثمان قال وروى مثله عن علي وجاعة من التابعين ولم يعلم لهم في عصر
الصحابة بخلاف فثبت أنه اجماع ثم قال مثله وانما يقدر الاجل بأربعة أعوام لان الناس
بين قائلين قائل يقول لا يضرب له أجل وقائل يقول يضرب له أجل أربع سنين فن قال
انه يضرب له أجل غير أربعة أعوام فقه مخالف الاجماع اه منه بلفظه وفي العتبية من
سماع ابن القاسم مأنصه وسئل عن امرأة المفقود الذي يخرج الى بلد لتجارة فيفقد فلا
يدري أين توجه أتري هذا مفقودا قال نعم وأرى أن يكتب الى ذلك الموضع فيطلب ويسئل
عنه فان عني أمره ضرب لامرأته بعد ذلك أجل المفقود قال القاضي أبو الوليد بن رشد
وهذا كما قال وهو مما لا اختلاف فيه أن المفقود يضرب لامرأته أجل المفقود بعد البحث
عنه والسؤال عن خبره في الناحية التي توجه اليها ويوقف ماله حتى يأتي عليه من الزمان
ما لا يجيأ الى مثله هذا الذي يفقد في بلاد المسلمين وقد خرج لتجارة أو غيرها وان عرف البلد
الذي نزح اليه ثم غاب خبره على ما وقع في سماع أبي زيد اه منه بلفظه على نقل ابن
الناظم وفي التفریع مأنصه قال وإذا فقد الرجل عن امرأته فأنقطع خبره ولم يعرف مكانه
واختارت المرأة فراقه ورفعت أمرها الى الحاكم ضرب الحاكم لها أجل أربع سنين بعد
وأن يفحص عن أخباره يسأل عن آثاره ثم أمرها أن تعتد عدة الوفاة أربعة أشهر
عشرين ثم تتزوج بعد ذلك ان شئت اه منه بلفظه وفي التلقين مأنصه ومن غاب عن
زوجته فمعي خبره وانقطع أثره ولم تعلم حياتها من موته وأضر ذلك بزوجه فأنما ترفع
أمرها الى الامام فيبحث عن خبره ويسأل عنه ويبحث دفان وقف له على خبر حياته فليس
بمفقودو يكاتبه بالعود أو الطلاق فان أقام على إلحاضه اطلق عليه وان لم يوقف له على خبر
ولم يتبين له حياة ضربها حينئذ أجل أربع سنين ثم اعتدت بعد عدة الوفاة ثم نكحت

١٥ منه بلفظه وفي الرسالة مانصه والمفقود يضرب له أجل أربع سنين من يوم ترفع ذلك
 وينتهي الكشف عنه ثم تعد عدة الوفاة ثم تتزوج إن شئت ١٥ منها بلفظها وسلم كلامها
 ابن ناجي والقلشاني والشيخ زروق وأبو الحسن فلم يذكروا خلاف ذلك ولم يقيدوا كلامها
 بشئ وفي ابن يونس بعد أن ذكر عن المدونة نحو ما قدمناه عنها مانصه قال عبد الوهاب وإنما
 قلنا إن الإمام يكشف عن خبره إن رفعت زوجته ذلك اليه ثم يضرب له أجل أربع سنين
 لينزل الضرر عنه ولا يجوز له ضرب الأجل قبل السؤال والبحث لحوا أن يكون حيا
 وإنما ضرب له أجل أربع سنين لاجتماع العصاة على ذلك ثم قال وقال أبو عمران أحسن
 ما يعتمد عليه في تعيين أربع سنين للمفقود أن يقال إن عمرو عثمان وغيرهما من جميع من
 ذهب إلى إبانة المرأة من عصمتهم مع تجوز حياته اتفقوا على توقيف أربع سنين والخالفون
 لهم قالوا لا تنكح أبد حتى يتيقن وفاته فإذا كان للسلف قولان لم يجوز أحد أن الثالث بعد
 انقراضهم وإنما يجوز لمن بعدهم التسليم بما رآه أصوب من ذلك ١٥ منه بلفظه وفي
 تبصرة اللغوي مانصه قال مالك لا تعتد امرأة المفقود وإن أقامت أربع سنين بغير إذن
 الإمام وإن أقامت عشرين سنة ثم رفعت أمرها إلى السلطان نظر في ذلك وكتب إلى الموضع
 الذي يخرج إليه فإن أيس منه ضرب له أربع سنين ثم اعتدت أربعة أشهر وعشرين من غير
 أن يأمر السلطان بذلك يريد ما لم تنكح عشرين سنة تمام التعريف فانه يموت ولا يستأنف
 الأجل ١٥ منه بلفظه وفي المقدمات مانصه فإذا ورد على الإمام جواب كتابه بأنه لم يعلم
 له خبر ولا وجد له أثر ضرب لا مرأته أجل أربعة أعوام إن كان حرا أو عامين إن كان عبدا
 يتفق عليها فيها من ماله وفي مختصر ابن عبد الحكم إن الأجل يضرب من يوم الرفع ثم ذكر
 الخلاف في علته كون الأجل أربع سنين وقال عقبه مانصه ووجب الاختصار عليها لأن
 الزيادة عليها والنقصان منها خرق للاجتماع لأن الأمة في المفقود على قولين أحدهما أن
 زوجته لا تتزوج حتى يعلم موته أو يأتي عليه من الزمان ما لا يحيا إلى مثله والثاني أنه يساح لها
 التزويج إذا اعتلت بعد تربص أربعة أعوام فلا يجوز أحد أن قول ثالث أنهم بلفظها
 وفي اختصاصا للسيطرة مانصه والغائبون عن أزواجهم خمسة أعوام لم يترك نفقة ولا زوجه
 عليه شرط الغيب وغائب عكسه ترك نفقة وزوجه عليه شرط الغيب وغائب لم يترك نفقة
 ولزوجه عليه شرط الغيب وغائب عكسه ترك نفقة ولا شرط عليه في الغيب وهو مع ذلك
 معلوم المكان وغائب مثله إلا أنه غير معلوم المكان فاما الأول فإن أحبب زوجته الفراق
 فلها أن تطلق عليه بعدم النفقة بعد التأجيل على ما ذكره بعد وأما الثاني فليس لا مرأته
 أن تطلق عليه إلا بالشرط خاصة وأما الثالث فلزوجه أن تقوم عليه بعدم الاتفاق
 وبشرطها عليه وهو أسير عليها وسواء كان الغائب في هذه الثلاثة أو لا فمعلوم المكان أو
 غير معلوم المكان الآن المعلوم بعد ذلك أمكن ذلك وأما الرابع فيكتب إليه السلطان أما أن
 يقدم إلى امرأته أو يحملها إليه أو يطلقها عليه كما تقدم وأما الخامس فهو المفقود قال
 عيسى عن ابن القاسم وهو على أربعة أقسام مفقود في بلاد المسلمين فذكر الأقسام الباقية
 ثم قال فالأول الذي يغيب ويتقطع أثره ولا يعلم خبره فيضرب لا مرأته أجل أربع سنين

سواء كان خروجه الى موضع معروف أو غير معروف اذا انقطع بعد ذلك خبره واختلف في علة الاجل فذكر الخلاف ثم قال وقيل لعله في ذلك الا لاقتداء بقول عمر وعثمان وعلى وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم قال عبد الوهاب ولا يعلم لذلك مخالف في عصر الصحابة وبه قال مالك وأحمد وابن راهويه وروى أيضا عن علي أنه لا تتزوج حتى يعلم موته أو يأتي من الزمان مالا يجيأ الى مثله وبه قال الشافعي وأهل المشرق اه منه بلفظه وفي ابن سلون مانصه وان كان مفقودا مجهول الحال في غير المعتكف قد جهل أمره فان أمر أنه اذا ذهبت الى الفراق فلها ذلك وان كانت نفقة جارية عليها بعد أن ثبت بعده ويؤجله القاضي أربعة أعوام وتكتب في ذلك عقد يعرف شهوده فلا نوافلانة بالعين والاسم معرفة تامة ويعلمون صحة الزوجة بينهما واتصالها الى أن غاب الزوج فلان وجهلت حاله فلا يعلم حيا تمين موته ولا يعلمونه يرجع من مغيبه ولا أن عصمة النكاح انقضت بينهما حتى الآن وقيدوا على ذلك شهادتهم في كذا ثم تكتب أسفله الاجل ونصه لما ثبت عند القاضي فلان أعز الله رسم الغيب فوق هذا اقتضى أن أجل الغائب المذكور أربع سنين أو لها كذا على ما جاء في السنة في تأجيل المفقود وحكم بذلك وأنفذه بعد تقضي موجه على الكمال وأشهد بذلك بموضع نظره من كذا من أشهده الزوجة بنافية عنها في كذا بيان الاجل يكون من يوم الالاس من المفقود لامن يوم قيامها فان انقضى الاجل اعتدت عدة الوفاة أربعة أشهر وعشر ان تزوج ان شأنت اه منه بلفظه وفي طرار ان عات مانصه المشاور فان لم تجد المرأة سلطانا بفحص عنه لم تزوج أبدا ما وجدت النفقة في ماله الا ان يكون لها شرط في الغيب فتأخذه وقال غيره ان كانت في بلد لا سلطان فيه وأشهدت العدول على ضرب الاجل جاز ذلك والاحسن أن لا يكون الا بالامر السلطان من الاستغناء وحكي ابن مغيرة ان المرأة المفقود زوجها اذا كانت في موضع لا حكم فيه رفعت أمرها الى جماعة جيرانهم وقتسوا على خبر زوجها ثم ضربوا لها أجل أربعة أعوام ثم عدة الوفاة ثم حلت للزواج لان فعل الجماعة في عدم الامام يحكم الامام قاله أبو عمر ان القاضي وغير واحد من الشيوخ اه منها بلفظها وفي المعين مانصه المفقود على أربعة أوجه مفقود لا يدري موضعه ومفقود في بلاد العدو ومفقود في صف المسلمين في الفتن التي تكون بينهم ومفقود في صف العدو والمفقود الاول هو الذي يغيب فينقطع خبره ولا يعلم مستقره فيضرب لاهم أنه أجل أربع سنين * (تنبيه) قال القاضي أبو محمد وهذا اجماع من الصحابة وجماعة من التابعين ولم يعلم لهم من الصحابة مخالف فثبت انه اجماع اه منه بلفظه وفي الخواهر مانصه فان ترك النفقة فلها أن ترفع أمرها الى الحاكم فيضرب لها أجل أربع سنين للحر وستين للعدو من يوم يحجز عن معرفة خبره بعد البحث عنه ثم تعد عدة الوفاة وعليها فيها الاحداد على ما يأتي بيانه وقال ابن الماجشون لا يتعد امرأة المفقود لانه ليس بموت وانما هو طلاق واستحصه القاضي أبو بكر ثم تنكح اه منه بلفظه ومراده بالقاضي أبو بكر بن العربي حيث أطلقه وقال ابن الحاجب مانصه ولا امرأة المفقود خبره بدون الاسير أن ترفع أمرها الى الحاكم فيؤجل الحر أربع سنين والعدو ستين من الحجز عن خبره بعد البحث ثم تعد عدة الوفاة اه وسيله ابن

عبد السلام وغيره وتقل عليه في ضيق كلام عبد الوهاب وسلم ما ذكره من الاجماع وفي
 الذخيرة مائنه في الموطن ان عمر رضى الله عنه قال ايما امرأة فقد زوجها فلم تدبر ان هو
 فانها تنتظر أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشرا ثم تحل وفي المدونة ولا تعتد أربع سنين
 الا بامر الامام بعد الكشف عنه واياسه من خبره لانه امر اجتهادي فيختص بالائمة اه
 منه بلفظه على نقل ابن النازم وفي الارشاد مائنه واذا غاب الزوج غيبة منقطعة فلم
 تعلم حياته فلها رفع امرها الى الخا كم فيؤجلها أربع سنين فان علم موضوعه كاتبه بالحي
 أو نقلها أو الطلاق والأمرها بعده بعدة الوفاة وأبصر للازواج اه منه بلفظه وقال
 ابن عرفة مائنه ابن رشد والشمي وغيرهما فان لم يعلم له خبر التيطى بعد أقصى جهده
 وفيها واياسه ضرب لامرأة أنه أجل أربعة أعوام والعرو عاين للعبد ثم قال بعد كلام مائنه
 وفي كون الرابع لكونها أقصى أمد الحمل أولانها امد وصول الكتاب ثالثا لان
 الجهات أربع ورابعها للاجماع باتفاق الائمة عليه أو وقف نكاحها على موته فامتنع
 احداث ثالث للاجهرى ونقل ابن رشد واختيار اللغوى معه اه منه بلفظه وفي السائل
 مائنه ثم يؤجل الحر أربع سنين بعد العجز عن خبره لاحسين الرقع على المنهور ان كان له
 مال ينقضي منه والافسك العسر بنقته والعبد سنين لأربع على المنهور ثم تعتد عقوبة
 اه منه بلفظه وفي مجالس المكناسى مائنه فالغيبه على خمسة أقسام فذكر نحو ما تقدم
 عن الميطي فانظره في ترجمة النوع الآخر في النفقات وفي الغيبة للعافظ والانسري
 مائنه واعلم أن الغيب أربعة فذكرها الى أن قال وأما الرابع وهو الذي تزلزله النفقة
 ولا شرط عليه فان كان معلوم موضع الغيبة فهذا يكتب له القاضي اما قدم واما احتمل
 زوجته واما فارقها او اطلقها عليه فان اطلال الغيبة وأجرى النفقة ولم يقدم فقال مالك
 أما الحين فذلك قال ابن القاسم اني ظننت قوله الحين السنتين والثلاث فاما ان طال ذلك
 فليقض عليه واما ان كان غيره معلوم الموضع فهذا هو المفقود الذي اذا رفعت الزوجة
 أمرها الى الخا كم كفها اثبات الزوجية وللغيب فاذا ثبت ذلك عنده لزمه أن يبحث عن
 خبره ويكتب الى قضاة الا قاضي ثم قال فاذا لم يقع له على خبر بعد غاية الفحص والكشف
 وبذل الجهود في استسلام أمره ضرب زوجته أربع سنين اذا كان حرا أو سنتين اذا كان
 عبدا اه محل الحاجة منها بلفظها وفي التحفة مائنه

ومن بأرض المسلمين يفتقد * فأربع من السنين الامد الخ
 وسلم كلامها من تكلم عليها ابن النازم والشيخ ميارة وأبو علي بن رجال وأبو حفص القاسي
 و تو ولم يقيدوه بشئ فهذه دواوين المالكية أمهاتهم ومختصراتهم منظومات وممنورتها
 متونها وأشروها وحواشها ليس فيها تعريج على ما زعم من ذكر بل في بعضها التصريح
 بحكاية الاجماع على خلافه وانما أطلت بحجب هذه النصوص المتداخلة مع أن المسئلة
 جليلة لما وقع فيها من الخطا الصراح الذي لا يحل السكوت عليه ولا يباح والله سبحانه
 الموفق * (تبيينه) * ظاهر ما قدمنا من النصوص أنه لا فرق بين من خرج غير فارز ومن
 خرج فارز السبب وهو كذلك الا أن اللغوى اختلف في هذا الاخير خلاف المنصوص فلا

(ثم اعتدت الخ) قول ز لاجل
 حلها الاول صوابه الثاني كما يأتي له
 (والمطلقة لعدم النفقة) قول ز
 ولعل رد شهادة البينة الخ سلم نقل
 عجم عن ابن رشد وتأوله بما هو غير
 صحيح بل ما لا ينشئ مخالفا لما
 درج عليه المصنف وقد صرح ابن
 عاتق في طرده بأنه ماقولان وبه تعلم
 ما في كلام مب و عجم لانه سلم
 كلام المصنف الذي اعتمد فيه كلام
 أبي بكر بن عبد الرحمن ومن وافقه
 ثم اعتمد في فتواه ما لا ينشئ رد ومن
 وافقه فجاء في كلامه تضاد والله أعلم
 (وبقيت أم ولده) قول ز من
 غير عين عليها الخ نحو في ح في
 باب النفقات عن ابن سهل أنه سأل
 ابن عتاب هل عليها عين فقال لا اه
 ونحوه لابن هرون وابن عرفة وانظره
 مع ما جزموا به أنفسهم من وجوب
 عينها أنه لم يترك لها شيئا لينفق عليها
 من ماله مع أن الضرر عليه في عقها
 أشد اللهم الآن تقيد عدم المين
 بعدم طول أمد الغيب والمين
 بطوله فقصير المستلтан حينئذ سواء
 ويسقط الاشكال فتأمله وانظر
 الاصل وقول مب ونصه ومن
 أعسر الخ اختصر لفظ ابن عرفة
 وانظره بقوله في الاصل

يعول عليه لخالفته لطواهر النصوص السابقة ولمواقع به التصريح في غيرها ففي المفيد
 مانصه ومن الواضحة إذاً ابن العبد تربست زوجته سنتين قال أصبح في العبد تكون تحت
 الامة أو الحرة فيأبى فيطول اباؤه فإنه يضرب له نصف أجل المفقود الحرة بعد الطلب
 والسؤال كذلك أخبرني ابن وهب عن ربيعة ومالك وغيرهما قال أصبح ولو يسع العبد
 فخرج به مشترى عن موضع امرأته ثم غاب وانقطع خبره ولم يوقفه على خبر حياته ولا
 موت ولا عرف موضعه كان أيضا كالمفقود والكشف في هذا الاستثناء أبعد وأطول
 اه منه بلفظه ونص النعمي وقال محمد بن العبد يهر من سيده فطول اقامته ومن يهر
 من دم وهو حر أو عبداً أنه كالمفقود قال مالك وكذلك من أخذ متاع زوجته وهرب به من
 جوف الليل يضرب له أجل المفقود وأرى أن يطلق على هؤلاء عند رجوع الكشف بعدم
 العلم بخلاف المفقود لانهم فروا اختيارا ومعلوم أنهم قاصدون للخلاف عن الرجوع هذا
 بالاباق وهذا الثلاثيون أخذوا هذا الثلاثي بغيره عليه وكذلك من فر من دين كبيره بغيره تطلق
 عليه بالضرر وليس بمنزلة من لم يكن نحر وجهه من يده بمثل هذا لان الغالب رغبته في الرجوع
 الى أهله فتوق بين ميت ومنوع من الرجوع وهو لا يختارون الاقامة اه منه بلفظه
 ونقله في المفيد والمصنف في ضيق بالعلمي مختصراً والله أعلم (ثم اعتدت كالوفاة) قول
 ز لانه تقدير فقط لحلها الاول الخ صوابه حلها الثاني بدل قوله الاول وقد وقع على
 الصواب فيما يأتي له فها هنا غلط لا شك فيه (والمطلقة لعدم النفقة) قول ز ولعل رد
 شهادة البينة بالارسال لفسقهم الخ سلم نقل عجم عن ابن رشد وجعل يتأوله بما ذكر
 وهو تأويل غير صحيح بل ما لا ينشئ مخالفا لما درج عليه المصنف وقد صرح ابن عاتق في
 طرده بأنه ماقولان ونصه انظر ان قدم الزوج وأثبت أنه خلف عندها نفقة هل ترد اليه أم لا
 فلا ينشئ رد وهو قول ابن عبد الملك أن الحكم نافذ ولا ترد اليه ومحمد ولا يكر بن عبد
 الرحمن أنها ترد الى الزوج انظر في الحرية وفي النكاح الثاني من ابن يونس اه منها
 بلفظها وقد نقل ابن عرفة في باب النفقات ما في الحرية وسلمه ونصه وفي الحرية سئل
 ابن رشد عن طلق نفسها بما ذكر وتزوجت ثم قات البينة التي شهدت بغيبه وأنها
 لا تعرف له ما لا تعدي فيه الزوجة وأن له انتفاض بحجة قيمته سبعة مثاقيل أو نحوها أو أنهم
 كانوا يعرفون ذلك حين شهدوا وجهها وان الانتفاض يتابع في نفقتها أو شهد بذلك غيرهم
 فأجاب الحكم بالطلاق نافذ ولا يرد رجوع الشهود عن شهادتهم ويعيدون بما قالوا ولا
 يؤدون ولا تسقط شهادتهم في المستقبل هذا قول مالك في المدونة وغيره لا يرد الحكم
 برجوع البينة سواء شهد بالانقضاض البينة التي حكم بها أو غيرها اه منه بلفظه وبذلك
 تعلم ما في كلام مب ثم كلام عجم فيه نظر لانه سلم كلام المصنف الذي اعتمد فيه
 كلام أبي بكر بن عبد الرحمن ومن وافقه ثم اعتمد في فتواه ما لا ينشئ رد ومن وافقه فجاء في
 كلامه تضاد والله أعلم (وبقيت أم ولده) قول ز من غير عين عليها أنه لم يخلف شيئا
 نحو هذا في ح في باب النفقات عن ابن سهل أنه سأل ابن عتاب هل عليها عين فقال لا يمين
 عليها اه ونحوه لابن هرون ونصه فان كانت التي غاب عنها أم ولدهم له الحاكم شهرها

أوأكثر بحسب ما يراه ثم يعتقها عليه قال ابن عتاب لا يمين عليها أنه لم يترك لها نفقة بخلاف
 الزوجة واحتج بذلك بقول أشهب أنها تعتق عليه بعد التلوم ولم يذكر عينا اه منه بلقطه
 ونحوه لابن عرفة ونحوه ابن عتاب وتعتد بعد عتقها بحبيضة ولا يمين عليها الطول أمدا المغيب
 بخلاف الحرة اه منه بلقطه ونص ابن عات في طرده فان ابن عتاب أفتى بتججيل عتقها بعد
 التلوم الشهر ونحوه ولم ير عليها عينا الطول أمدا المغيب اذ في المسئلة التي جاب عليها أنه
 غاب عنها منذ ثلاثة أعوام وحكي ذلك رواية عن أشهب وتزلت بأشيلية فأفتى التيمي فيها
 بتججيل العتق وخولف في ذلك وأفتى ابن القطان أنها لا تعتق وانما أتى حتى ينصرف
 سيدها أو يصح موته أو يقضى تعبيره فخرج حينئذ حرة وأفتى فيها أبو محمد بن الشقاق
 بمثل ذلك وذكر أن لعلي بن زياد أنها تعتق ولم يأخذ في جوابه بذلك وذكر ابن العطار في وثائقه
 أنها لا تعتق وتسعى في إقامة معاشها قال ابن سهل والصواب ما أفتى به ابن عتاب والتيمي
 من تججيل عتقها على ما ذكر ابن عتاب عن أشهب وابن الشقاق عن علي بن زياد اه منها
 بلقطها قلنا وانظر ما ذكره من عدم عيبتها تعتق عليه مع ما جزموا به هم أنفسهم من
 وجوب عيبتها لينفق عليها من ماله في ح عن المبسطي مانصه بعد أن ثبت أنها أم ولده
 وبعد عيبتها وقوله في الوثيقة وانها خلقت بأمره وثبت عيبتها عنده على الواجب اه وفي
 اختصار ابن هرون مانصه ويتفق على أم ولده الى انقضاء تعبيره بعد أن ثبت أنها أم ولده وبعد
 عيبتها أنه لم يترك لها شيئا اه منه بلقطه وفي ابن عرفة مانصه ويتفق على أم ولده بعد ثبوت
 أنها أم ولده ويمينا اه منه بلقطه فانظر ما الفرق بينهما مع أن الضرر عليه في عتقها أشد
 لغير وجه يظهر بالتأمل الصادق لا يقال الاتفاق عليها من ماله آيل للمال فناسب العين
 والعنق ليس كذلك فلم تجب العين لأنه منقوض بحلف الزوجة مع أنه آيل للطلاق الذي هو
 كالعنق فتأمل بانصاف نعم اذا اعتبر مفهوم العلة في قول ابن عتاب لطول أمدا المغيب وقيد
 قولهم بينهما الاتفاق بعدم طول الامد والاسقطت العين صارت المسئلة ان سواء وسط
 الاشكال والافهم متجه مع أي لم أر من نبه عليه بحال والعلم كله للكبير المتعال وقول مب
 وزاد ابن عرفة الثالث تزوج ونصه الخ بوجه أنه ذكر الثلاثة وان ما ذكره عنه هو لفظه وليس
 كذلك فيهما ونص ابن عرفة ومن أعسر سنة فقه أم ولده فقال الباقي في كتاب القزويني
 تزوج ولا تعتق وقاله جماعة من القرويين ابن اللباد سألت عنها يحيى بن عرفة قال تعتق
 قلت لا يفتق عليها من علمها قال فان لم يكن فيه كفاية وهو قول أشهب ابن عبد الرحمن
 تعتق وكذا ان غاب عنها ولم يترك لها نفقة لا تزوجها الخا كانه مكروه اه منه بلقطه
 انظر بقية ان شئت (وماله) قول ز ان ماعليه من الدين لا يحل بالحكم بموته الخ غير
 صحيح وان سلمه تو ومب بسكوته ما عنه في ابن عرفة مانصه المبسطي وما عليه من
 ديون ثابته قضيت بعد حلول آجالها وأيمان أربابها وما لم يحل ليقض الابطال أو تقوته
 هذا قول مالك وغيره من أصحابه وقال أصبغ في الواضحة تحل باتقضاء الأربع سنين اه منه
 بلقطه وفي اختصار ابن هرون مانصه وماتت عليه من دين قضاء لاجله بعد عيبره إلا أن
 يموت بالتعير فيحل دينه هذا قول مالك رحمه الله تعالى وقال أصبغ تحل ديونه باتقضاء

(وماله) قول ز ان ماعليه من
 الدين لا يحل الخ غير صحيح بل يحل
 بقوته كما في ابن عرفة وابن هرون
 انظر نصهما في الاصل

أربع سنين كالزوجة وقال غيره من أهل العلم الزوجة كالمال لا يفرق بينهما حتى يموت بالتعير وفرق مالك بين الزوجة والمال اهـ منه بلفظه (وزوجة الاسير) قول ز وإذا ثبت لهما الطلاق بذلك فخشية الزنى أولى الخ سلمه قوم وبسكتهم ما عنه وقال شيخنا ج فيه نظر فقد سئل المازري عن ذلك فأجاب والحالة أنه قد كان حكم حاكم بغير ما قاله ز بما نصه هذا لا يصح قد قال مالك وأصحابه فيمن وطئ مرة وانقطع ذكره ان زوجته لا تطلق عليه ولو كانت تشتعل ناراً من الشهوة ومن الجائز أن يكون الرجل منعه مرض أو اعتقل ومرضه واعتقاله يرفع عنه كونه متعدداً في ترك الوطء باجماع وان كان غير متعد فكيف تطلق عليه زوجته نعم لو قصد الاضرار بالغيب عن زوجته وثبت ذلك نظر اليه نظراً آخر وهذا حكم باطل باجماع من الصحابة وطريق الاستدلال من كل أهل عصر ذكره في المعيار من نوازل النكاح اهـ من خطه طيب الله نراه ﴿ قلت وقد ذكره الوائسر بسى أيضاً في تأليفه المسمى بغنية المعاصر والتالى في شرح فقه وناقى الفتاوى وأنى يجواب المازري كاه بطوله وسلمه ومن كلام المازري رضى الله عنه أثناء جوابه مانصه وان وقع في خيال فاسد احتجاج بالايلاء فهذا فرع باب آخر المولى متعدداً بالعين بالله سبحانه أن لا يظالم بينه على حق امرأته ثم مع هذا ان الشرع احتاط له في العصمة وأمهله المدة المذكورة ثم لم يطلق عليه وقد سبق منه العدوان بالعين حتى اختسرت فيثمة فإذا أتى عنها تأكد قصده الضرر فطلق عليه اذ ذلك ومن اطلع على ما قال الأئمة فيه اذا منع من الفينة لمرض أو حبس مع كونه متعدداً في أصل عينه ففهم عن الشرع شحبه على العصمة وأنه لا يثبت الا بعد حصول ظلم من الزوج ثم ذكر مسئلة المقطوع ذكره ثم قال وان ترخص غير خبير بالحقائق بان هذا قد يطلق عليه في قول شاذ فان هذا انما رام من رطل قطع على تأييد الضرر وأنه لا يرجى زواله ولا يرتقب من الزوج عوده الى ما كان ثم قال مانصه والانسان اذا أصابه مرض وهو مقيم مع زوجته وامتدت به الايام وحالت بينهما بين الوطء فهل تطلق عليه هذا يعلمه الخاص والعام لان الحكم في سائر بلاد المسلمين وفي سائر الاعصار خلافه وهذا أيضاً مشتهر في سائر الاعصار مع كثرة الاسفار واختلاف أمر الغيبة في المقدار ثم ينقل عن أحد من فقهاء المسلمين ولا قضاتهم الطلاق على غائب يجري الاتفاق ولم يقصد الاضرار ثم قال والفتوى الها بذلك غلط ظاهر لم يسبق اليه سابق ممن يعول عليه اهـ محل الحاجة منه بلفظه ﴿ قلت وما قاله الامام أبو عبد الله المازري رضى الله عنه صحيح بين فقلنا معنى أما من جهة النقل فلا طباق عبارات أهل المذهب المدونة وغيره على ان زوجة الاسير لا تزوج بحال حتى يموت حقيقة أو حكماً أو ينتصر طائفة عاقبة أو حكماً وقد راجعت المدونة وأبى الحسن وابن ناجي عليها وتسكيم التقييد وحاشية الوائسر عليها أيضاً الموطأ وشرحه المستقى والرسالة وشرحا ابن ناجي والقلشاني والشيخ زروق والنزراوى وأبى الحسن والتفريع والتلقين وديوان ابن يونس وبصرة الخمي ومقدمات ابن رشد والمفيد والجواهر ومختصر ابن الحاجب وشرحه النعالي وضيق وحاشية صر عليه واختصار ابن هرون والمعين والارشاد وابن عرفة والشامل وغير ذلك من كتب الموثقين وغيرهم فما

(وزوجة الاسير) قول ز فخشية الزنى أولى الخ فيه نظر فقد سئل المازري عن ذلك فأجاب بأنه قد قال مالك وأصحابه فيمن وطئ مرة وانقطع ذكره ان زوجته لا تطلق عليه ولو كانت تشتعل ناراً من الشهوة ومن الجائز أن يكون الرجل قد منعه مرض أو اعتقل ومرضه واعتقاله يرفع عنه كونه متعدداً في ترك الوطء باجماع نعم لو قصد الاضرار بالغيب عن زوجته وثبت ذلك نظر فيه نظراً آخر انظر بقية كلامه وما يتعلق به في الاصل ولو فتح هذا الباب للنساء ولا سيما نساء هذا الزمان لادعت كل امرأة غاب عنها زوجها مع اجراء النفقة عليها انها تخاف على نفسها الزنى فلا تبقى امرأة غائب الاطلقت عليه ان شئت وفي ذلك من الضرر على الغائب ومن المنداسد ما لا يخفى على ذوى الالباب والله تعالى أعلم بالصواب

رأيت من ذكر هذا القيد وفيما قدمنا من النصوص في مفقود أرض المسلمين ما يغني عن
 جلب نصوصهم هذا وأما معنى فلان خوف المرأة على نفسها من الزنى أمر باطنى موكل
 الى أمانتها ولم يجعل له الشارع أمانة يستدل بها عليه ويظهر به اصدقه من كذبها فلو فتح
 هذا الباب للنساء ولا سيما ساء هذا الزمان لادعت كل امرأة عتاب عنها زوجها مع اجراء
 النفقة عليها انها تخاف على نفسها من الزنى فلا تبقى امرأة غائب الاطلقت عليها شامت
 وفي ذلك من الضرر على الغياب ومن المناسه ما لا يخفى على ذوى الالباب والله تعالى
 أعلم بالصواب (وحكم بخمس وسبعين) قول مب عن ابن عرفة وبه القضاء وبه قضى
 ابن زرب نحوه في المعين وزاد ابن عرفة ما نصه ابن الهندي وكان ابن السليم قاضى قرطبة
 يقضى بالثمانين اهـ قلت وفي الدر النثر عن ابن رشد ان القول بالثمانين به جرى العمل وانه الصحيح
 من الاقوال انظر بقية كلامه ولا بد (وان اختلف الشهود الخ) قول ز
 أو شهدت ينة بأن سنة كذا أو أخرى بأقل عطقة بأعلى ما قبله يقتضى مغايرتها ما وقد يتبادر
 للذهن ان هذا عين ما قبله وأجاب شيخنا ج بأن مراده بالمثال الاول انه شهد شاهدان
 فقط فأخذهما شهد بخمسة عشر مثلاً والاخر بعشرين مثلاً بخلاف المثال الثانى
 فشهدت ينة كاملة بكذا أو أخرى بكذا وجوابه ظاهر تؤذن به عبارة ز لمن تأملها والله
 أعلم (وورث ماله حينئذ) قول ز أى حين الشروع الخ لم يبين هو ولا غيره من وقت
 عليه هل المعتبر وارثه حين انفصال الصدق او وارثه حين انقضاء التسليم والظاهر بل
 المنع ان يشاء الله هو الاول لانه يحصل اليأس منه انكشف انه كان ميتا حين الانفصال
 ولانه لا يفتقر الى حكم بقوته فتأمله والله أعلم (بعد سنة بعد النظر) قول مب نقله
 فى المتبينة الخ قلت وبما نقله فى المتبينة ونظمه فى التحفة جزم ابن سلون وكلامه يدل
 على أن الثمانين يضرب السنة فتفقون على أنها بعد البحث ونصه فان كان فى قتال العدو
 فففيه أربعة أقوال أحدها ان حكمه حكم المفقود فى غير القتل فيضرب للزوجة أربعة
 أعوام ثم تعتد وتزوج ان شامت ويحق ماله الى انقضاء مدة التعمير والثانى أن حكمه حكم
 الاسير فلا يضرب لامرأته أجل ولا يورث الا أن يثبت موته أو ينقض أجل تعميره والثالث
 أنه يضرب لزوجته أجل سنة بعد البحث واليأس منه وتعتد بعد انقضاءها وتزوج ان
 شامت ويحق ماله الى انقضاء أجل تعميره والرابع أنه يضرب له أجل سنة بعد البحث واليأس
 منه فإذا تمت سنة ولم تثبت له حياته حكمه موته فتعتد زوجته وورثته اذ ذلك ويقسم
 ماله وهذا القول هو الذى أخذ به أهل الاندلس وجرى به العمل به او حكم به ابن أئين فى غزوة
 الخندق وحكم به فى وقعة نشوة وغيره او هو مقتضى ما رواه أنسب وابن نافع اهـ محل
 الحاجة منه لفظه فتعقب طنى ساقط والله أعلم وقول ز ويورث ماله حينئذ أى حين
 مضى السنة بعد النظر وهو صحيح على هذا القول الذى اقتصر عليه المصنف لكن لم يبين ز
 من يرثه هل ورثته يوم القدر أو ورثته حين انقضاء السنة ولم أر من شرأحه وحواشيه من
 تعرض لذلك الا فى فائه نظرى ذلك وأحال على ابن سلون ولم أجده فى ابن سلون الا ما تقدم
 وليس فيه تصريح بالحكم وقوله ويرثه ورثته اذ ذلك متمثل لكل من الامر من كما يظهر

(وحكم الخ) زاد ابن عرفة بعد
 ما ذكره مب عنه ما نصه ابن
 الهندي وكان ابن السليم قاضى
 قرطبة يقتضى بالثمانين اهـ وفى الدر
 النثر عن ابن رشد ان القول
 بالثمانين به جرى العمل وانه الصحيح
 من الاقوال انظر بقية كلامه ولا بد
 (وان اختلف الشهود الخ) قول ز
 أو شهدت ينة الخ يتبادر انه عين
 ما قبله ويجاب بان ما قبله شهد بعض
 الياسة فقط بكذا وبعضها بقل
 (وورث ماله حينئذ) الظاهر انه
 يعتبر وارثه حين انفصال الصديق
 لا حين انقضاء التسليم لانه يحصل
 اليأس منه انكشف انه كان ميتا
 حين الانفصال ولانه لم يفتقر الى حكم
 بقوته والله أعلم (بعد سنة الخ)
 قول مب نقله فى المتبينة الخ
 وبه جزم ابن سلون وكلامه يدل على
 ان القاتلين يضرب السنة فتفقون
 على انها بعد البحث انظر نصه فى
 الاصل وقول ز ويورث ماله
 حينئذ أى حين مضى السنة بعد
 النظر يعنى على القول الذى اقتصر
 عليه المصنف ويعتبر ورثته يوم
 القدر على ما يقتضى به ابن لب نقله
 عنه ابن الناطم وارتضاء انظر ذلك
 فى الاصل

بأدى تأمل والذي أفتى به شيخ الشيوخ أبو سعيد بن لب هو الاول نقله عنه ابن الناطم
وارتضاء ونص ما نقله عنه مسئلة المفقود في معتزلة جرب العذر اذا أخذ فيها بقول مالك
في رواية أشهر وابن نافع من التريص سنة بعد الرفع ثم اعتدوا الزوجة بعد ذلك وقسمة
المال على الورثة على ما نقله ابن بطل وغيره واختاره بعض المتأخرين وأخذوا به في نوازل
نزالت بهم وقع فيها إجماع في الورثة الذين ينقسم عليهم مال المفقود بعد انقضاء سنة هل هم
ورثته يوم الفقد أو يوم الحكم بنبي على تحقيق ذلك تورث من مات من ورثته فيما بعد
الفقد وقبل الحكم وعدم تورثهم ويكون حظهم منه ان ورثوا الورثتهم والذي يظهر أنه أسد
في النظر وأجرى مع كلام فقهاء المذهب وأنه أعلم ان القسمة بعد السنة انما تكون على من
يرثه يوم الفقداه منه بلفظه وقال متصلا به ما نصه أقول ثم أخذ الشيخ رحمه الله في توجيه
قوله أنه أسد في النظر وأجرى مع كلام فقهاء المذهب بكل احتياج واضح واستدل بالراجح
 واعتذار عن إيجاب العدة على هذا القول بعد السنة وجواب عن الزام المخالف التناقض
في التفريق بين العدة والميراث ترك ذلك خشية التطويل اه منه بلفظه وقول ز وبني
عليه خامس الخ جزم بأن المصنف سكت عن هذا القسم ولا سبيل لليزم بذلك لاحتمال أن
يكون المصنف ترجح عنده أن حكمه حكم المفقود في أرض الاسلام فأدرجه في قوله
وزوجة المفقود الخ ويؤيد ذلك عدم التقييد أولاً ثم مقابله بالاقسام الثلاثة فتأمل
* (تبينه) * قد وقعت هذه النازلة بعينها ووقع فيها الغلط ثم طلب مني الجواب عنها فتبينت
فيها ما هانصه الحمد لله رب العالمين الذي أوضح معالم الدين وبعث رسوله مبشرين
ومنذرين وختم الرسالة بمصطفاه وحبيبه الصادق الامين وحفظ شريعته من التبديل
على مر الحين صلى الله وسلم عليه وعلى آله الطاهرين الطيبين وصحابة الصادقين
المصدقين وكل من تبعهم باحسان الى يوم الدين وبعد فيقول العبد المذنب الفقير
الحقير أحوج الوري الى رحمة ربه العلي الكبير محمداً بن أحمد الحاج أصح الله حاله
وقوم ما به من الاعوجاج قد وقعت حادثة وهي رجل من تجار المسلمين ركب في مركب
لبعض النصارى وتوجه للتجارة في بلاد الروم ثم غاب خبره ولم يظهر له ولا المركب الذي
ركب فيه خبر ولم يدبر ما فعل به وبحث عنه في البلاد التي جرت العادة بتوجه التجار اليها فلم
يظهر له خبر أصلاً فرأى زوجته التزوج وورثته قسم ماله فاستفتوا في ذلك فأجاب بعض
من اليه المرجع في الفتوى ببلدهم بأن لزوجه التزوج معتقداً في ذلك على كلام البرزلي
المنقول عند الخطاب وغيره فتوقف القاضي الذي رفعت اليه النازلة في ذلك وكتب لبعض
أعيان علماء الوقت يستشيره في ذلك وطلب منه أن يكتب لي ما يظهر لي
فاستخرت الله تعالى في ذلك ففزعتم علي أن أقيد ما عندي في ذلك ليكون تذكري ولن
هو قصير الباع مثلي فقلت معتقداً على الله ومتوكلاً عليه ومتبرئاً من حولي وقوفي
اليه ومستعيناً به في جميع أموري معتزلاً بما يجلي وقصوري ينحصر الكلام فيه في
ثلاثة فصول * (الفصل) * الاول في نقل ما وقعت عليه في النازلة من كلام أئمة المذهب
* (والثاني) * في كلام البرزلي المشار اليه هل هو موافق لكلام الأئمة أو يخالفه

وقول ز وبني عليه خامس الخ
فيه انه يحتمل ان المصنف أدرجه
في قوله وزوجة المفقود الخ لانه
ترجح فيه عنده ذلك ويؤيد ذلك
عدم التقييد أولاً ثم مقابله
بالاقسام الثلاثة فتأمل وقد وقعت
هذه النازلة بعينها ووقع فيها الغلط
فطلب مني هو الجواب عنها
فتبينت فيها ما هانصه الحمد لله رب العالمين الذي أوضح معالم الدين وبعث رسوله مبشرين
ومنذرين وختم الرسالة بمصطفاه وحبيبه الصادق الامين وحفظ شريعته من التبديل
على مر الحين صلى الله وسلم عليه وعلى آله الطاهرين الطيبين وصحابة الصادقين
المصدقين وكل من تبعهم باحسان الى يوم الدين وبعد فيقول العبد المذنب الفقير
الحقير أحوج الوري الى رحمة ربه العلي الكبير محمداً بن أحمد الحاج أصح الله حاله
وقوم ما به من الاعوجاج قد وقعت حادثة وهي رجل من تجار المسلمين ركب في مركب
لبعض النصارى وتوجه للتجارة في بلاد الروم ثم غاب خبره ولم يظهر له ولا المركب الذي
ركب فيه خبر ولم يدبر ما فعل به وبحث عنه في البلاد التي جرت العادة بتوجه التجار اليها فلم
يظهر له خبر أصلاً فرأى زوجته التزوج وورثته قسم ماله فاستفتوا في ذلك فأجاب بعض
من اليه المرجع في الفتوى ببلدهم بأن لزوجه التزوج معتقداً في ذلك على كلام البرزلي
المنقول عند الخطاب وغيره فتوقف القاضي الذي رفعت اليه النازلة في ذلك وكتب لبعض
أعيان علماء الوقت يستشيره في ذلك وطلب منه أن يكتب لي ما يظهر لي
فاستخرت الله تعالى في ذلك ففزعتم علي أن أقيد ما عندي في ذلك ليكون تذكري ولن
هو قصير الباع مثلي فقلت معتقداً على الله ومتوكلاً عليه ومتبرئاً من حولي وقوفي
اليه ومستعيناً به في جميع أموري معتزلاً بما يجلي وقصوري ينحصر الكلام فيه في
ثلاثة فصول * (الفصل) * الاول في نقل ما وقعت عليه في النازلة من كلام أئمة المذهب
* (والثاني) * في كلام البرزلي المشار اليه هل هو موافق لكلام الأئمة أو يخالفه

على من توجه البراءة
الحرب بعدد توجهه
او بعد وصوله اليه

«(والثالث)» على تقدير مخالفتها هل يجوز العمل به أو يتعين العمل بكلام غيره من أئمة المذهب «(فصل)» قال أبو الحسن النخعي في الفصل الخامس من ترجمة ضرب الاجل لامرأة المفقود من كتاب العدة وطلاق السنن تبصرته مانصه واختلف فيمن توجه الى أرض الحرب ففقد في توجهه أو بعد وصوله وكان سفره في البر أو في البحر فقتل هو غزلة الفقيه يتوجه الى أرض الاسلام وقيل هو كالاسير وقيل ان فقد قبل وصوله كان على حكم المفقود وان كان فقد بعد وصوله كان كالاسير وقيل ان كان سفره في البحر فقد قبل الوصول كان على حكم المفقود وان كان سفره في البر كان على حكم الاسير وأرى اذا فقد قبل وصوله كان على حكم المفقود سواء كان سفره في البر أو في البحر وان فقد بعد الوصول أن يكون على حكم الاسير إلا أن يكون دخل غازيا للقتال اهـ منها بلفظها وتسبع في الشامل فقال مانصه ومفقود أرض الشرك كالاسير لا كالمفقود على الاصح فان توجه لدارهم ثم فقد قبل كالاسير وقيل كالمفقود وثالثها ان فقد بعد وصوله فكالاسير والا فكالمفقود وقيل ان كان سفره في البر فكالاسير وان كان في البحر ففقد قبل وصوله فكالمفقود وأرى النخعي أنه كالاسير ان فقد بعد وصوله في بر أو بحر والا فكالمفقود اهـ منه بلفظه وذكر المتسطي الاقوال الاربعة التي نقلها النخعي ولم يعزها له ولم يعرج على اختياره وتبعه على ذلك غير واحد قال ابن هرون في اختصار المتسبية مانصه مسئلة واختلف فيمن توجه الى أرض الحرب برأ أو يجراف فقد في طريقه أو بعد وصوله فقتل هو كالمفقود في أرض الاسلام وقيل كالاسير وقيل ان فقد قبل وصوله كان على حكم المفقود وان فقد بعد وصوله فعلى حكم الاسير وقيل ان كان سفره في البحر ففقد قبل وصوله فكالمفقود وان كان في البر فعلى حكم الاسير وقال ابن عبد الحكم من سافر في البحر فانقطع خبره فسيب له سبيل المفقود اهـ منه بلفظه وقال في معين الحكم مانصه مسئلة اختلف فيمن توجه الى أرض الحرب ففقد في توجهه أو بعد وصوله وكان سفره في البر أو في البحر فقتل هو غزلة من فقد في أرض الاسلام وقيل هو كالاسير وقيل ان كان سفره في البحر وفقد قبل الوصول كان على حكم المفقود وان كان سفره في البر كان على حكم الاسير وقال ابن عبد الحكم من سافر في البحر فانقطع خبره فسيب له سبيل المفقود اهـ منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه المتسطي اختلف فيمن فقد في توجهه لأرض الحرب ففقد في توجهه أو بعد وصوله وكان سفره برأ أو يجراف فقتل كالمفقود في أرض الاسلام وقيل ان فقد قبل وصوله فحكمه حكم المفقود وبعد وصوله كالاسير وقيل ان سافر في البحر ففقد قبل الوصول فكالمفقود وان سافر في البر فعلى حكم الاسير ابن عبد الحكم من سافر في البحر فانقطع خبره فسيب له سبيل المفقود اهـ منه بلفظه وقال ابن يونس في الفصل الثالث من ترجمة باب في امرأة المفقود والاسير ومبراته من كتاب طلاق السنة مانصه فصل ومن أدرب في البر الى أرض الحرب فليس كالمفقود في ضرب الاجل وأما من سافر اليها في البحر فكالمفقود بعد الكشف والتبرص يضرب له الاجل وقال أنشب المدرب في البر الى بلد الحرب كالمفقود لا لاد الاسلام ولا أقول به اهـ منه بلفظه وقال

أبو الوليد بن رشد في أواخر كتاب طلاق السنة من مقدّماته مانصه واختلف في سلك في
 البحر إلى بلاد الحرب ثم فقد قيل أنه كالفقود في بلاد المسلمين لا مكان أن تكون الرجح قد
 رذته إلى بلاد المسلمين الآن يعلم أنه صار في بعض جزائر الروم ثم فقد بعد ذلك وقيل أنه
 كالفقود في بلاد الحرب اهـ منها بلفظه ونسبه الشيخ أبو الحسن في شرح المدونة فنقل
 كلامه مقتصر عليه ولم يحك غيره ذكره عند قول المدونة في ترجمة المفقود من كتاب العدة
 وطلاق السنة ولا يضرب السلطان لامرأة المفقود الخ ونسبه واختلف في أن يرد في
 البحر إلى بلاد الحرب ثم فقد قيل أنه كالفقود في بلاد المسلمين لا مكان أن تكون الرجح
 رذته إلى بلاد المسلمين الآن يعلم أنه صار في جزائر الروم ثم فقد بعد ذلك وقيل أنه كالفقود في
 بلاد الحرب اهـ منه بلفظه وكذا تبع ابن رشد العلامة أبو العباس القلشاني في شرح
 الرسالة فنقل كلامه وأقره ولم يحك غيره فانه قال عند قول الرسالة والمفقود يضرب له أجل
 أربع سنين الخ مانصه واختلف في ركب البحر إلى بلاد الحرب ثم فقد قيل كالفقود في
 بلد المسلمين الآن يعلم أنه وصل إلى بعض جزائر الروم ثم فقد بعد ذلك وقيل كالفقود في
 بلاد الحرب اهـ منه بلفظه وقال العلامة الشيخ أحمد بابا في شرح المختصر عند قول
 المصنف بعد سنة بعد النظر ماته (فرع) آمن فقد في توجهه لأرض الحرب قبل وصوله
 حكمه حكم المفقود وبعده وصوله كالأسير وقيل إن سافر في البحر فقد قبل الوصول
 فكالمفقود إن سافر في البر فكالأسير اهـ التناهي ولم يعلم من كلامه الراجح من هذه الأقوال
 فرجاء الله المتصلة ليوم القيامة على المصنف لراحته الخواطر يعرف الراجح من منتشر
 الأقوال في قلب ورحمة الله أيضا على الامام ابن عرفة كذلك فانه بين المشهور والمعروف
 من الأقوال في أكثر المسائل غالباً الاما لا ترجح فيها كما فعل المصنف مع عز الأقوال
 وتعرف الحقائق وتزيف الضعيف وغيرهما لا يوجد في غيره والاتبان بأكثر مسائل
 المذهب اهـ محل الحاجة منه بلفظه ولم يرد الشيخ على الأجهوري على ما ذكر في التنبه
 الثاني عند قوله ولزوجة المفقود الرفع الخ شيئاً ونسبه قال ابن عبد الحكم من سافر في
 البحر فاقطع خبره فسيده سبيل المفقود وفي مسائل القابسي أن الرجح إذا قام على المركب
 في المرسى فلم يبين لهم خبر فيحكم بموتهم وغرقهم لكن لا يشهد الشهود إلا بصورة الحال
 وإن كانوا في المواسطة فكالمفقود اهـ منه بلفظه واقتصر الشيخ عبد الباقي على كلام
 ابن عرفة الذي قد مناه وأحال على التناهي ولم يعرج واحداً من هؤلاء الشراح على كلام
 البرزلي بحال وسلم الامامان الجليلان الشيخ ابن عاشر والشيخ مصطفى في كلام التناهي فلم
 يتعقباً باعتقال ماصوبه البرزلي ولا نسباه إلى القصور ولا تمسكاً به كراماً تحمله وكذا سلم
 كلام الشيخ عبد الباقي محضياً الامامان المحققان شيخنا الامام شيخ الجماعة ابن سودة
 وأبو عبد الله البناي فلم يمتا تقدم ان مستلنا منصوبة بعينها وإن النصوص السابقة
 مصرحة بأنه لا سبيل إلى قسم ماله بحال حتى يتبين موته أو تغضي مدة التعبير قولاً واحداً
 وأن زوجته فيها قولان أحدهما أنه لا تزوج بحال حتى يتبين موته أو تغضي مدة تعبيره
 والثاني أنه يضرب لها أجل المفقود وانهم لم يذكروا فيها قولاً ضعيفاً ولا قوياً ولا منصوباً

ولا يخرجانه محكوم بموته ثم ما ذكره ابن عرفة وغيره عن ابن عبد الحكم هو راجع
 لاحد الاقوال الاربعة وانما اُفرد به بالذكر والله أعلم لأن الاقوال الاربعة موضوعها
 أن المفقود توجه لارض الحرب كما هي مسئلتنا وكلام ابن عبد الحكم في رأب البحر من
 غير تقييد بكونه توجه لها ولا غيرهما مسئلتنا مأخوذة من كلامه أيضا فيسبق النظر في الزوجة
 في مسئلتنا هل يضرب لها الاجل كما مرأة المفقود أو لا كما مرأة الاسير فان قلنا ان القولين
 على حد السواء أجرى ذلك على ما قرر في مثلها وان قلنا ان أحدهما أرجح من الآخر تعين
 العمل عليه وقد وقعت الفتوى بكل منهما لكن من غير تقييد بالتوجه لبلد الحرب
 بالاول أفتى الشيخ أبو الحسن القابسي فيما هو أخص من مسئلتنا في الخطاب مانصه وفي
 مسائل الشيخ أبي الحسن القابسي وسئل عن امرئ كين بجانب البر وفي إحدى المركبين
 رجل يعرف بعض من في المركب الآخر فهل البحر عليهم في الليل فسمع تكبير أهل
 المركب الذي فيه الرجل للفرق فأصجوا فلم يجدوا المركب خيرا ولا أثر فهل يشهد الذين
 يعرفون الرجل أنه مات فقال يشهدون بقصة الامر والحاكم يحكم بالموت في هذا قيل
 فلو كانوا بالمواسطة فقال قد يكون هؤلاء منهم الرمح الى موضع آخر هو لا سيئلهم سبيل
 المفقود اه وانما قلنا ان مسئلتنا أخص لانه ثبت فيها سبب الفرق بسماع التكبير بخلاف
 مسئلتنا وبالثاني قال الشيخ أبو القاسم السيوري ووقع الحكم بذلك وسئل عن ذلك
 الصانع فسلمه ووجهه في آخر مسائل الأنكحة قبيل مسائل الخلع يسير من نوازل
 البرزلي مانصه وسئل الصانع في النازلة المشهورة وهم قوم خرجوا للبحر في مركب فتغيب
 المركب ولا يدري هل غرق أو لم يغرق وفيه رجل وهب حجرة ونصف ساقية هل تصح البنت
 الكبيرة أو الصغيرة الموضوعة هل تصح ان غرق في المركب أو لم تصح وهل يحكم له بحكم
 المفقود ان تصح شهادته فاطعة أو عدول انه من جملة من ركب في ذلك المركب فغرق وما
 يصنع في أمر زوجته وان لم يثبت موته وحكمه له بحكم المفقود وذكر بعض الطلبة عن
 السيوري أنه كان يقول من فقد اليوم حكمه في التيمم حكمه الاسير في بلاد الحرب لعدم
 من يستخبر عنه فرأى هذا الطالب من رأى نفسه لهذا القول ان امرأة المفقود اليوم
 لا يؤجل لها أربع سنين بل تبقى في عصمة المفقود حتى يموت بالتيمم كالاسير انه أوقع الحكم
 بذلك فهل لهذا القول والتأويل وجه عندك في أمر الزوجة والهيئات المذكورة أم لا
 فأجاب اذا كانت الهيئات لم تخرج من يده حين أباحها على ملكه كما كانت قبل هبته فهي
 باطلة وتكون مورثة عنه ان صح موته وما ذكر عن الشيخ أبي القاسم السيوري رحمه
 الله فهو الذي كان يقول وعلى ذلك فارقه ويجعل حكم المفقود الآن في زوجته حكم
 ماله لا يفرق بينهما الا بالتيمم ولهذا الذي ذهب اليه وجه في الفقه والله أستعين اه منها
 بلفظه ما وسلم ذلك البرزلي في تعقبه بوجه ولا يخفى أن كلام ابن نونس يفتدأ رجمته أنه
 كالمفقود لانه ساقه كانه المذهب ولم يحك فيه خلافا وقد علمت ما قاله المواق في تأليسه فان
 عمل القاضي بذلك فهو ناجح مع الله والله سبحانه الموفق * (فصل) * والظاهر من كلام
 البرزلي أنه لم يقصد بما قاله مخالفة كلام أهل المذهب وانه قال ذلك لقرا ن قامت عنده في

ذلك الوقت على أن فقيد ركب البحر اذ ذلك قد غرق وانقطه وسياق كلامه يدل على ذلك
فانه قال في أوائل مسائل العدة والاستبراء ما نصه اللغمي من فقيد يبلده زمن الطاعون أو
توجه اليه زمانه حكمه الموت لقول مالك في أناس أصابهم في طريق حجهم سعال يموت
الرجل من سيزه ولم يأت لهم شيء يموت ولا حياة تتزوج نسائهم ويقسم ما لهم وكذا شأن
البوادي ينتجعون في الشتاء ثمن بلادهم إلى غيرهم من البوادي ثم يفقدون أنهم على
الموت قلت وشاهدت عام حبيب وهو عام تسعة وتسعين وسبع مائة وعام ثمانمائة وعام
قاله الشيخ أخذت أريح بالأكراع فيمنى الرجل ثم يسقط ميتا من ريح أصابهم يقال له ريح
السويداء وشاع وذاع انه فقد من المحمل والتجربة أن يذمن ألف نسمة وكذا فقد من الركب
الغزاة والمغربي بشرك كثير أيضا ولما وردنا على أرض برقة مات من الركب ومرض شيء
كثير ومن فقيد من لم يظهر له خبر أباد أو اتجمع معنا بعض بوادي برقة من شدة الغلاء وكلوا
هم أو كثيرون لا يعيشون إلا بالعشب والدم ونحو ذلك وأخذنا عليهم الرفق حتى بلغوا
بلاد الحياة فعلى هذا يكون حكمهم على ما قال اللغمي رحمه الله ويكون حكمهم كحاضري
الرحف وعليه وردت مسألة شغل عنها قاضي طرابلس هل حكم هؤلاء حكم المرضى من
لا يجوز تصرفه في التبرعات الامن الثلث أو حكمه حكم العجيج فأقبت أنا ان كان الوباء
كثيرا ذر بعاد هب بكثير من الناس مثل النصف أو الثلث أو نحو ذلك حكم ذلك حكم
حاضري الرحف وهو أشد وأفتى صاحبنا الفقيه القاضي العدل قاضي الجماعة أبو
مهدى عيسى الغبري سنده الله تعالى ان حكمه حكم العجيج حتى يصيبه المرض المذكور
كما اذا كان الوباء خفيفا لا يصل إلى ما قلناه ومن هذا ما وجد اليوم من يفقد من ركب
المسلمين فلا يدري أغرق أم أخذه العدو ولم يظهر له خبر البتة والصواب أنهم محمولون على
الموت بعد الفحص عنهم باخبار ركب النصارى وأما من أخذه العدو على ظهر البحر
أو غرره بأيديهم اليوم حكمه حكم الأسير وقد ذكر حكمه في المدونة وغيرها اه محل
الحاجة منها بالفظها ومن تأمله وأنصف بين له منه حجة ما قلناه ألا ترى قوله ومن هذا اذ
الاشارة راجعة إلى ما ذكره قبل من ثبوت الامور الناشئة عنها الهلاك غالباً وكذا قوله اليوم
فقيد ذلك بوقته وزمانه اذ هو الذي ثبت عنده فيه ما حمله على تصويبه ذلك وقد نقل جله
العلامة ابن هلال في الدر المنثور والسير من الخطاب والشرىف العلي في نوازل فلم يقصد
البرزلى رحمه الله بما قاله من مخالفة ما صرح به أهل المذهب ولا احداث قول لم يذكره حفاظه
المعتنون بنقل الاقوال الغريبة والشاذة حتى المخترجة ولو قصد ذلك لم يتجأ إلى تخريج
ذلك على كلام اللغمي وعلى ما شاهدته في حجه ولم يكن للتقيد بقوله اليوم فائدة بل يكون
التقيد بذلك مضراً ومع ذلك فلا يصح به الاستدلال لمسئله التراجع لانه جعل موضوع ذلك
مرآة المسلمين والركب في مسئلتنا للنصارى دمرهم الله والمسلم المفقود الركب معهم
انما هو تبع لهم وفرق كبير بين كون المركب للمسلمين وبين كونه للنصارى ركب فيه
بكره بعض المسلمين لان المركب اذا كان للمسلمين فهم نوابه وخدايمه يصرفونه حيث
شاؤوا الا ان يغلبهم البحر أو يجمع عليهم عدو ولا غرض للمسلمين في بلاد الكفار الاقضاء

حواجمهم فيها وليست لهم داعية تحملهم على طول المقام فيها غير ذلك غالباً وهم حريصون
 مع ذلك على رجوعهم لاوطانهم وأزواجهم وأولادهم وأخوانهم المسلمين ومجامعهم الأذان
 وتلاوة القرآن وعمارة المساجد وغير ذلك من الأغراض ومراكب الروم على العكس من
 ذلك وقد تقدم في قول البرزلي وأما من أخذه العدو على ظهر البحر أو غدر به فالفرد في
 مسئلتنا يمكن بلا استبعاد ذلك ألب العدو وكذلك تسلط عدو من جنس آخر من أجناس
 الكفار ولا سيما في هذه الأزمان وغدرهم قبل بأعظم بلاد المسلمين قاص بذلك بأقبح منه
 والأصل بقاء الملة وقد حيا كما صرح به غير واحد من أئمة المذهب حتى يعارض ذلك
 معارض قوى ولا معارض هنا بل هناك مؤيد وقد قال اللغوي لما ذكر الخلاف في فقد
 معتزك المشركين مائنه فوجه القول أنه كالأسير أن أمره متردد بين الأسر والقتل والأصل
 الحياة ووجه القول أنه ينتظر سنة فلان الغالب في القتال القتل وغيره نادر فكان تعلق
 الحكم بالغالب ووجه القول أنه كالفقير أنه لما أشكل أمره بين الأسر والقتل جعل
 الحكم منزلة بين منزلةين ومحمل من فقد في بلده في زمن الطاعون أو في بلد قهجه إليه وفيه
 طاعون على الموت وذكر بعض أصحاب مالك أن الناس أصابهم بطريق مكة سعال وكان
 الرجل لا يسأل إلا يسيراً حتى يموت فمات من ذلك عالم فقد أناس من خرج إلى الحج فلبات
 لهم خبر غيبة ولا موت فقرأ مالك أن تقسم أموالهم لنسائهم ولا يضرب لهم أجل المفقود
 ولا غيره للذي بلغه من موت الناس من ذلك السعال وكذلك الشأن في أهل البوادي في
 الشدة إذ يتجمعون من ديارهم إلى غيرهما من البوادي ثم يفقدون أنفسهم على الموت وقد
 علم ذلك من حالهم إذا توجهوا إلى البلد الذي يرضون إليه أنهم تلحقهم الضيقة والموت
 أه منه بلقظه وإنما قلته بقسامة لأن البرزلي اختصره وفي كلامه ما لا ينبغي إسقاطه
 وهو قوله للذي بلغه من موت الناس وقوله وقد علم ذلك من حالهم الخ ان ذلك هو المعارض
 للأصل الذي ذكره قبل فليست أم ذلك كله بانصاف والله سبحانه أعلم * (فصل) وعلى
 تسليم أن كلام البرزلي نص في نازلتنا أو شامل لها بطريق القياس الصحيح تسليمنا
 فلا يجوز العمل به والأعراض عن نصوص أهل المذهب المصرحة بخلافه فلو فرضنا أن
 ما صوبه على هذا التسليم الجدل هو قول لغبره مسبوق به لكان من الشدة ويمكن أن
 يذكر أحد من الأئمة الذين قدمنا كلامهم ولا غيرهم عن وقفنا على كلامه بعد البحث الشديد
 عنه وإذا كان كلام مالك وأكابر أصحابه ممن بعدهم أقوال ثابتة روايات صحيحة ملغاة فلا
 يجوز العمل بها فكيف به إذا وقد نص غير واحد على أنه لا تجوز الفتوى ولا الحكم
 بالمرحوح وهو شامل للشاذ والضعيف بالإجماع حكاه القرافي في غير ما موضع ونص
 الإمام ابن عرفة والشيخ السنوسي والعلامة العقباني وغيرهم أنه لا يعتبر من أحكام قضاة
 وقسم الأموافق المشهور ومذهب المدونة فكيف بقضاة وقتنا لا يقال قديمي العمل
 بالضعف إذا جرى به العمل وهذا من ذلك لا نأقول لم نذكر أن العمل جرى به على تسليم
 أنه خلاف ولا من أفتى به وما قيل أن الإمام ابن خيوا أفتى به ونقله الشريف في نوازه فليس
 كذلك والذي في نوازل الشريف هو مائنه مثل سيدي أبو القاسم بن خيوا عن رجل

من ضعفاء البادية غاب عن وطنه وعن القبائل التي جاورها زمن المسغبة وترك زوجته
هل تقتصر على الطلاق من حاكم فأجاب أن كان الأمر كذلك كان للمرأة المذكورة أن
تتزوج من غير افتقار إلى الطلاق لأن الغائب في زمن الطاعون محمول على الموت وكذلك
من غاب من ضعفاء البادية في زمن المسغبة نص على ذلك الإمام أبو الحسن النعماني في
تبصرون وغيره وبذلك وقعت الفتوى من الإمام مالك في قضية السعال المعهودة عند
الفقهاء والله أعلم اهـ جوابه فكتب الشريف متصلا به مانصه قلت وفي المختصر
واعتمدت في مقتود المعترك فذكر كلامه إلى قوله بعد النظر وقال اهـ وزاد متصلا به
مانصه قال في المقدمات وهذا الخلاف انما هو اذا شهدت البيئة العادلة أنه شهد المعترك
وأما ان كان انما رآه خارجا مع العسكر ولم يرفى المعترك فحكمه حكم المقتود في زوجته
وماله باتفاق اهـ ونقل البرزلي أن من فقد من الوفاء فانه محمول على الموت قال ومن هذا
ما يوجد اليوم من يفقد من مراكب المسلمين فلا يدري أغرق أم أخذه العدو ولم ينظر له خبر
البيئة والصواب أنهم محمولون على الموت بعد الفحص عنهم يا خبار مراكب النصارى اهـ منها
بلفظها وعلى تسليم أن أحدا نص على العمل بذلك فلا بد من توفر شروط العمل به الآن كما
نص على ذلك غير واحد قال شيخ شيوخنا العلامة المتفق على جلالته وتقدمه في المقول
والمقول أبو العباس سيدي أحمد بن عبد العزيز فيما وجد من شرحه للمختصر عند قوله
مينما له الفتوى في التنبيه الخامس مانصه اعلم أنه يشترط تقديم ما به العمل خمسة
أمر أحدها ثبوت جريان العمل بذلك القول ثانيا معروفة جريانه عاما أو خاصا ناحية
من البلدان ثالثا معروفة زمانهم رابعا معروفة كون من أجرى ذلك العمل من الأئمة
المقتدى بهم في الترجيح خامسا معروفة السبب الذي لاجله عدلوا عن لشهروا إلى
مقابله ووجه اشتراط ذلك أما الشرط الاول فان قول القائل في مسئلة معينة هذا القول
المقابل للشهروا جرى به العمل قضية عقلية انبنى عليها حكم شرعي فلا بد من اثباتها بقل
صحيح وأما الثاني والثالث فلانه اذا جهل المحل أو الزمان الذي جرى به العمل لم يتأت
تعمده إلى المحل الذي يراد تعديته اليه اذ لا يمكنه خصوصيات كاللازمة خصوصيات
مثلا اذا ثبت عندنا أن أهل الاندلس جرى عملهم في القرن الخامس والسادس بالاذن
للنصارى الذين تحت الذمة في احداث الكنائس في أرض العنوة أو في أرض اختطها
المسلمون ونقلوهم اليها فلا يجوز لنا الاقتداء بهم بأن نأذن لليهود في جعل ماسعة مثلها في
احداثها اذا أهل الاندلس كانوا مجاورين لأهل الحرب في ذلك الزمان فتعينت المصلحة في
الاذن لهم لتلايمهم بالاخوانهم الحرييين فيقوت المسلمين النفع الحاصل بأهل الذمة من
الجزية وغيرها ويحصل لهم الضرر بتقوية العدو عليهم وذلك ما موعنا عندنا بحمد الله
وأما الرابع فان العمل من المقلد بما جرى به العمل تقليدا لمن أجراه واذا لم يعرف من أجراه لم
تثبت أهليته فلا يصح تقليد من لم تثبت أهليته وربما عمل بعض القضاة بالرجوع لجهله
أو لجوره لا لموجب شرعي فيتبعه من بعده نحو ذلك فيقال جرى به العمل ولا يجوز التقليد في
الجور والجهل وقد سألت قاضيا من مارس صناعة القضاء ونشأ بين أهلها عن مستندهم

(والمعتدة الخ) قول ز علي

التفصيل الآتي الخ حسن
كلامه فلا يحتاج لتصويب م
الأنواع - قطعه تأمله وقول ز أو
لعان اقتصر عليه لأنه مذهب
المدونة وإن كان خلاف مرتضى
ابن رشد وقول ز ولا تستبرئ
بوضعه الخ لا معنى له سواء عني
أنها لا تتحل للخطاب بوضعه أو أنها
تتحل لهم قبل بوضعه وكذلك عني
أن الزوج لا يحتاج لاستبرائها
بوضعه لأنه إن كذب نفسه بعد تمام
التعانم تأنيدها فحرمها عليه أو قبله
فهي باقية في عصمته فلا يتوهم
احتياجه لاستبرائها فأماله
* (تتمة) * فإن أرادت أن تكون
معها أمها أو قريبة لها فنعها الزوج
فلهذا ذلك قاله سحنون وليس لها أن
تسكن معها أكثر من امرأة واحدة
فاله المشاور وكذلك للزوج أن
يسكن معها في الدار امرأة واحدة
إن كان له فيها متاع يخافها عليه أو
على شيء من أسباب داره فإن لم يجد
فعلية أخرج متاعه فله أن يعتكف
في طرده (ولأن لم يدخل بها الخ)
قلت ولو حكما كغير مطيعة دخل
بها ثم الظاهر أنه ليس المدار على
كونها مطيعة أو غير مطيعة وإنما
المدار على قيام القرينة على أنه
أسكنها كما إذا كان لها أهل نقلها
من عندهم لبيت يحضها بقصد
الدخول بها ومات قبله أو على أنه
أراد كتمانها كما إذا لم يكن لها أهل
فأزهاها مع أهلها حتى يتم للدخول
بها وحينئذ يتخذ لها مكنيا يحضها
والله أعلم

في بعض المسائل جرى عليهم فيها بغير المنصوص إذ لم أجدها مستندا ولو شاذ فلم يجد جوابا
ولم يعرف من أجراء أو لاسأت آخر عن مثلها فكان كذلك وأما الخامس فإنه إذا جهل
موجب جرى العمل استفتت تعديته اليه وقد رأيت فاضلا احتج على فرض اجارة الرضاع
في جملته ماسة بهل أهل قرطبة وزاد في الغلط أن اعتقد أن الدينار المتعارف عندهم هو مثقال
الذهب عندنا فبينت له أن هذا لا يصح لاختلاف المكان والزمان والاعراف وإن الدينار
عندهم يطلق على غايته قدراهم من دراهمهم وهي أقل من الشريعة وأمثال هذا الخلط في
كثير من الطلبة كثيرة نسأل الله التوفيق ونختص هذا الفصل أنه لا بد من ثبوت صحة
جرى العمل بوجه وجود الموجب في الموضوع الذي يراد تعديته اليه ثم لا بد من ذلك من
السلامة من المعارض الراجح على الموجب أو المساوية له والاستماتة التعديته اه منه
بلفظه وفيه أعظم كفاية لمن كانت له أدنى دراية ويده سبحانه التوفيق والهداية
والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله وحبيبه الصادق الأمين وعلى آله
وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين اه ما كنت قيدته (والمعتدة المطلقة) قول
ز وكذا في الرجعي على التفصيل الآتي في قوله وللمتوفى عنها فقوله على التفصيل الآتي
الخ حسن كلامه فلا يحتاج إلى تصويب م له بقوله صوابه بخلاف الرجعي تأمل
(أو المحبوسة بسببه) قول ز أوله إن اقتصر عليه لأنه مذهب المدونة وإن كان خلاف
مرتضى ابن رشد ابن عرفه قوفها للملاعنة السكتي ورجح ابن رشد قول اسمعيل القاضي
فاله ابن عات اه منه بلفظه وقول ز ثم إذا استلحقه في المدخول بها الحق ولا تستبرئ
بوضعه قال نو مانصه اختصر كلام عجم ههنا اختصارا غير المبني وأحال المعنى اه محل
الحاجة منه قلت ولا خفاء أنه لا معنى يصح لقوله ولا تستبرئ لأنه ان عني بذلك أنها لا تتحل
للخطاب بوضعه بل حتى تستبرئ بنسب آخر فغير صحيح بالبدية وإن عني أنها لا تستبرئ به بل
تتحل للخطاب قبل بوضعه فهو أولى بلزوم الصحة وإن عني أن الزوج نفسه لا يحتاج إلى
استبرائها بوضع الحمل إذا أراد وطأها فلا يصح أيضا لأنه إن كذب نفسه بعد تمام التعانم
معافى لا تتحل له أبدا وإن كذب نفسه بعد التعانم وقبل التعانم فهي لم تبين منه فهي
باقية في عصمته فلا يتوهم احتياجه إلى استبرائها حتى يتقيه والله أعلم * (تتمة) * في طور
ابن عات مانصه وعند قوله إن كانت في موضع تخاف فيه على نفسها طرة لابن سحنون من
سؤال سحنون فحين طلق امرأته فوجب لها القيام في منزله للعدة وأخرج الحاكم للزوج
عنها فتريد أن تكون أمها معها أو قريبة لها أو خنتها فنعها الزوج فلهذا ذلك ولا تترد
وحددها المشاور وليس لها أن تسكن مع نفسها أكثر من امرأة واحدة قال وانما ذلك
لأنه حق لها خاص يقضي به على زوجها طاع وأكره ويقضي عليها بالقيام بها وليس لها أن
تخرج عنها وليس ذلك كالكرامان المكرى يعطى العوض على منافع الدار فيبذل له أن
يسكن غيره في الدار وقال غيره وكذلك للزوج أن يسكن معها في الدار امرأة واحدة صالحة إن
كان له فيها متاع يخافها عليه أو على شيء من أسباب داره فإن لم يجد فعلية أخرج متاعه
وإن كان في الدار فضل عن سكنها فله أن يكرها لنفسه ما لم يضر بها إلا يرى لها أن

حاشا على قسم في العدة ان يكثر لها أجرة تكون معها الى انقضاءها من الاستغناء اه
منها بلقطها (ان خرجت) قول ز مع زوجها الصواب حذفه لانه لو هم انه شرط
وليس كذلك ولانه لا يستقيم معه قوله في الجواب وفيه تقدم طلاقها أو موته الخ فتأمل
(ومضت المحرمة أو المعتكفة) قول مب ونظم بعضهم هذه الصور الخ هذا النظم يوهم
انها تتم الاعتكاف السابق على الاحرام بالحج ولو خشيت فواته مع أن ز قيده بما اذا لم
تحقق الفوات وسهله مب نفسه ولذلك ذيل ذلك بيت وهو

ما لم تخف اذا مضت في الثاني * فوات ثالث فحذيانى

(ولها حينئذ الانتقال) قول مب قال ابن عرفة وفيه نظر لقولها ان اتجمع الخ كلامه
يوهم ان قول ابن عرفة عن المدونة قوله ان يخرجها معه نص في المبوأة وان استدلاله بذلك
اللفظ وحده وفيه نظر ونص ابن عرفة ابن محرز واللغوى وغيرهما لابن القاسم في الموازية
ان بوئت مع زوجها يتالم يجوز لاهلها نقلها حتى تنقضى عدتها أبو عمران هو معنى المدونة
وقبله ابن عات وفيه نظر لقولها ان اتجمع سيدها البلد آخر قوله ان يخرجها معه كالبديوية
والمدونة تنقل مع أهلها وهي قد بوئت مع زوجها يتا فان قلت يرد هذا فقر بقها بعد
هذا بين أن تبوأ معه يتا أولا قلت اعلم ذلك في وجوب السكنى على زوجها وسقوطها
ولا يلزم من وجوبها عليه منع انتقال سيدها ببلد المدونة اه منه بلقطه فانت تراعا
استبدل بقولها كالبديوية تأمله وقول مب ومثله لابن يونس الخ فيه نظر أيضا لان ابن
يونس لم يعترض ما قاله أبو عمران بل نقله وقبله وما استدلل به من كلامه ليس هو من مقوله
بل هو من كلام المدونة وليس بصرح في المبوأة ولذلك أتى بكلام أى عمران تفسيراً ويطهر
لذلك الثقل كلام ابن يونس برمته قال في باب سكنى المعتدات ونفقات المطلقات من كتاب
الغدة وطلاق السنة مانصه ومن المدونة واذا اعتقت الامتعت عبداً فاختارت نفسها
أولم تعتق فطلقها طلاقاً تاماً فان كانت بوئت مع زوجها يتا فاتها السكنى عليه مادامت
في عدتها وان تبوأ معه فلتعتد عند سيدها وكذلك ان أخرجها سيدها في العدة فسكنت
في موضع آخر فلا شئ على زوجها اذا لم تكن تبنت عنده ويجوز سيدها على ردها حتى
تنقضى عدتها الآن ينقلها من البلد وان باعها بشرط أن لا يخرجها حتى تنقضى عدتها
قال حديث واذا اتجمع سيدها الى بلد آخر كان له أن يخرجها معه كالبديوية وهذا خلاف
ماروى عن مالك انه لا يجوز بيعها الا ان لا يخرجها في العدة واذا لم يجوز ذلك لمشتريها
فباعها أولى وهذا لا يلزم ابن القاسم لان باعها لا يخرجها الا ان اضطر الى الخروج بها
وليس هو في بيعها مضطراً ان يبيعها ممن يخرجها وهو يجدم لا يخرجها لان المشتريين
كثيرون ولو اضطر المشتري بعد شرائها الى الخروج لامر حدث غير مختار لذلك لرايت أن
يخرجها كسيدها والله أعلم قال أبو عمران في الامة اذا بوئت مع زوجها فليس لاهلها
ان يوقعوها وهو محذور لم يذكر فيه اختلافاً وأشار الى أنه ليس بخلاف لما في المدونة اه منه
بانقله ففهم منه ان قوله عن المدونة الا ان ينقلها من البلد هو وفيه لم تبوأ وذلك هو الظاهر
من كلامها عند التأمل والانصاف لانه مرتب على قوله فلا شئ على زوجها اذا لم تكن

(ان خرجت الخ) قول ز مع زوجها الصواب حذفه لانه ليس بشرط
ولانه لا يستقيم مع قوله في الجواب
وفي فيه تقدم طلاقها أو موته تأمله
(ومضت المحرمة الخ) النظم الذى
في مب يوهم أنها تتم الاعتكاف
السابق على الاحرام بالحج ولو خشيت
فواته وليس كذلك كما في ز ولذا
ذيله هو في بقوله

ما لم تخف اذا مضت في الثاني

فوات ثالث فحذيانى
(ولها حينئذ الخ) قول ز وليس
لساداتها أن يتا لموا الخ هو مفاد
المصنف وهو الحق خلافاً لابن عرفة
وما نقله مب عنه عن المدونة ليس
نصاً في المبوأة وابن عرفة لم يستدل
بذلك اللفظ وحده خلافاً لما يوهمه
مب وقول مب ومثله لابن يونس
الخ فيه نظر أيضاً لان ابن يونس نقل
مالا بن عمران وقبله وما عزاه له مب
انما هو من كلام المدونة وليس
بصرح في المبوأة ولذلك أتى بكلام
أبى عمران تفسيراً انظر نص ابن
عرفة وابن يونس وغيرهما في الاصل
وقول مب خلاف ما يقتضيه
أول كلام اللغوى الخ فيه نظر بل
الظاهر هو ما اقتضاه أول كلام اللغوى
من التفصيل لان مقامها مع أهل
زوجها هو الاصل وانما يرخص
لها في تركه لاشقة ولا مشقة مع
ارتحالهم بالقرب انظر الاصل

ثبت عنده ويجبر سيدها الخ وقد ذكر أبو سعيد ثم ما تقدم عن ابن يونس عن المدونة إلا أنه
 لم يرد ما زاده ابن يونس من قوله عنها الآن ينقلها وشرحه أبو الحسن وابن ناجي بدون تلك
 الزيادة وقال ابن يونس أيضاً في الباب الذي قبل هذا وهو باب في مقام المعتدة في بيتها وانتقالها
 إلى غير بيتها منصفه ومن المدونة قال ابن القاسم وتعتد الأمة في الموت والطلاق حيث كانت
 تبيت فإذا اتجعت سيدها إلى بلد آخر كان له أن يجزئها معه ويتم بقية عتدها في الموضع
 الذي انتقل إليه كالبدوية قال جديس هذا خلاف ما روى عن مالك في أول الكتاب أنه
 لا يجوز بيعها إلا لمن لا يجزئها في العدة وإذا لم يجز ذلك لمشتريها فليأخذها وأولى ابن الموارز
 قال ابن القاسم إن كانت الأمة منقطعة إلى زوجها وليس عن تأنيبه من ليل إلى ليل فانتقل
 أهلها فلا تنتقل معهم حتى يتم عتدها اهـ منه بلفظه فساق ما في الموازية مساق التفسير
 للمدونة كما صرح به في الموضع الآخر وعلى التفسير جله اللغوي فساقه فقها مسلماً كأنه
 المذهب ولم يذكر فيه خلافاً ونصه فصل الأمة المنوفى عنها كالحرة تعتد في الموضع الذي
 كانت فيه عند الزوج قبل الطلاق أو الوفاة قال ابن القاسم في كتاب محمد وليس لأهلها
 أن يرتحلوا بها إذا كانت مبرأة حتى تنقضي عتدها وإن كانت غير مبرأة انتقلت مع سيدها
 حيث انتقل وحكمها قبل العدة وبعد هاسوا وقد كان الحكم قبل العدة أن تنتوي مع
 سيدها ويتبعها زوجها وإن بيعت على أن لا يسافر بها المشتري حتى تنقضي العدة
 ونستوفي في البيع المبرأة وغيرها فإنها تعتد في البيت الذي كانت تكون فيه عند السيد أو
 الزوج وانتقال السيد الأول بها وانتقال المشتري يختلف اهـ محل الحاجة منه بلفظه
 وما ذكره من قوله وحكمها قبل العدة وبعد هاسوا نحووه في الأمهات نقله أبو الحسن وابن
 ناجي وأبو الفضل عياض في تنبيهاته ونصها وقوله في سكنى الأمة وتفرقة بين أن تبوأ معه
 بيتاً وألا ثم قال قائماً حالها اليوم بعدما طلقها كحالها قبل أن يطلقها في ذلك ولم أجمعه من
 مالك قال بعض الشيوخ الأندلسيين قوله هذا يدل على أن سكنى العدة تابع لسكنى
 العصمة اهـ منها بلفظها وقد جزم في ضيق عما قاله أبو عمران وعزاه لغير واحد ونصه
 عند قول ابن الحاجب وتنتقل الأمة مع ساداتها نحووه في المدونة وسواء كانت معتدة من
 وفاة أو طلاق قال جديس وهو خلاف ما وقع في المدونة أنه لا يجوز بيعها إلا لمن لا يجزئها
 في العدة وإذا لم يجز لمشتريها ذلك فبائعها أولى ونص ابن القاسم في الموازية على أنها إن
 تبوأ مع زوجها يات فليس لبيادتها الانتقال بها وجمع غير واحد من مستلقي المدونة
 على ما في الموازية فأتى لأباع الأيمن لا ينقلها هي التي تبوأ مع زوجها والتي تنتقل مع
 ساداتها هي التي لم تبوأ إليه أشار أبو عمران بقوله إن ما في الموازية لا خلاف فيه اهـ منه
 بلفظه وسله صر في حاشيته وأشار إلى الاعتراض على ابن الحاجب باخلافه بهذا
 الشرط ونصه قال المصنف أي ابن الحاجب وتنتقل الأمة مع ساداتها لا يؤخذ منه
 أن هذه المسئلة مشروطة بأن لا تبوأ بيتاً اهـ منه بلفظه وقد ذكر في التنبيهات
 في ذلك تأويلات وانفصل آخر على أن ما في الموازية تفسير ونصها وقوله في الأمة
 الحادة أن باعوها يبيعونها ممن لا يجزئها ممن موضع عتدها وقال في باب آخر إذا

انتقل أهلها انتقلوا بها قال بعضهم هذا خلاف إذا كان لهم هم الخروج فكيف
 لا يجوز لهم مشى ذلك والى نحوه أشار جديس وقال غيره انما قال لا يخرجها أى من
 موضع عدتها أى كالبائعين فأما إذا أرادوا الانتقال انتقلوا بها كاذكر البائعين وقيل
 لا يبيعونها عمن لا يدع ذلك ولا يلتزم بقاها عمن لا يتقى الله عز وجل في ذلك وقيل ينتقلها رباها
 الأولى للضرورة ولا يبيعها إلا لمن لا يتقلها إلا للضرورة في ذلك وقيل ينتقلون بها إذا كانت
 غير مبنوة مع ميتا فإذا بونت مع ميتا لم يكن لهم ذلك وهو معنى ما يأتي آخر الكتاب ومعناها
 هي نالين تروا معه وهو منصوص في كتاب محمد ويكون وقفا لها منها بلقطتها ونقله
 أبو الحسن أيضا قلت وما قاله أبو عمران وغيره هو الحق الذي ليس فيه ارتياب واعتراض
 ابن عرفة رحمه الله وإن اعتمدت مب ليس بصواب واحتجاجة بقول المدونة كالبديوية
 فيه نظر من وجوه أحدها أنه ترتب قولها كالبديوية على قولها أنه لا يخرج جماعه وهو
 وإن كان كذلك عند أى سعيده فهو خلاف ما تقدم في نقل ابن يونس عنها أن زاد به وقولها
 يخرجها مع موتهم بقية عدتها في الموضع الذي انتقل إليه كالبديوية أمه فقوله كالبديوية
 تشبيه بما قبله بليته وهو قولها ونتم بقية عدتها الخ وعلى احتمال رجوعه للامر من معا
 فقد تقرر أن ما احتل واحتمل لا دليل فيه ثانيا أنه على تسليم أنه راجع لقوله فله أن
 يخرجها مع فلس ناصي ريماء قاله أبو عمران ومن وافقه غناية ما هناك استناده الى قاعدة
 أن الأصل في التشبيه هو التمام ولكن ذلك وحده لا يعين حله هنا على التمام لوروده كثيرا
 غير تام كترتفع من حل ذلك على الشذوذ ويعين حله هنا على أنه ناقص على ذلك الاحتمال
 أن حله على التمام يؤتى الى اختلاف قول ابن القاسم إذا ما في المدونة والموازاة كما
 تقدم التصريح به في كلام ابن يونس وقد ذكرنا في غير ما موضع قول أبي الوليد بن رشدان
 التوفيق بين كلام الأئمة مطلوب ما أمكن إليه سبيل فكيف بامام واحد ثالثا أنه تشبيه
 معارض تشبيه أقوى منه وهو ما تقدم عن الامهات من قولها وانما حالها اليوم بعد
 ما طلقها كحالها قبل أن يطلقها فانه يقيد أنه ليس له السفر بالمبوة بعد الطلاق والموت كما
 ليس له ذلك فيها قبلها وانما قلنا أنه أقوى لأن هذا الاحتمال فيه بخلاف قولها كالبديوية
 حسبا مريانه ولان قياس حالها بعد الطلاق على حالها قبله المستفاد من هذا التشبيه
 قياس صحيح لسلامته من التوارد بل هو من القياس الجلي كما ستري وجهه وقياسها على
 البديوية المستفاد من التشبيه الذي احتج به ابن عرفة غير صحيح أما أولا فلا سفر البديوية
 رخصة المشقة إلا لاحتها ومعلوم أن الرخص لا يقاس عليها وأما ثانيا فلا قدم المساواة
 وظهور الفارق وذلك أن الرخصة في البديوية لها وانما خطاب متوجه اليها وانما الخطاب في
 الأئمة متوجه لسيدها والرخصة له لاله بالليل ما تقدم من النصوص وإذا كان الامر
 كذلك فلا معنى للقياس لأن سفر أهل البديوية الذي نشأت منه المشقة التي هي سبب
 الرخصة ليس من فعلها ولا تسبب لها فيه أصلا ولا تقدر على رفعه أذ ليس لها منه هم منه
 فعلاوا اختيارا أو للضرورة ولورفعتهم الى الحاكم ما وسعه أن يحكم عليهم بالصبر حتى تنقضي
 عدتها بخلاف السيد في أمته المبوة فان السفر هو منشؤه فكيف يرخص له في ذلك وهذا

واضح ان كان غير مضطر الى السـفر وكذا ان كان مضطرا الى السـفر فله مندوحة عن السفر بها
بيعهما عن لا يخرج بها أو ايداعها عند أمين يلحقه بها بعد انقضاء عدتها أو استئجار أمين
على ذلك ان لم يجد من يتبرع بذلك أو رجوعه هو اليها بنفسه بعد انقضاء عدتها أو بعثه
من يأتيه بها متبرعا أو باجرة ولا يمكن البدوية شئ من ذلك على وجه شرعي إلا نادرا مع أن
تكليفها باجرة محرم على تقدير وجوده وقبوله لاخذ الاجر منها لهدية أهلها ولم تسبب
هي في ذلك ليس كتكليف السيد بالاجر فطلق الأمين مع أنه المنسوب ويان الاحروية
التي أشترنا اليها قبل أن تمنع السيد من سفره بأمته المبرأة وهي في عصمة زوجها وانما هو
لحق زوجها فلو أسقطه سقط وهذا أمر يسلمه ابن عرفة وغيره وهذه العلة بعينها ثالثة بعد
الطلاق أو الموت للملزوج من الحق في حفظ نسبه هو ان كان حيا وعصبته ان مات وانضم
الى ذلك حق الله تعالى وهو لو اتفرد مقدم على حق الآدمي هنا كافي مسئلة النظر المستأجرة
وفي غيره هذا الباب كسئلته من سرق نصابا بشرطه وقطع يده كافي له عند اتفاق ابن عرفة
وغيره فكيف اذا اجتمع معا كما هنا قال أبو الحسن عند قول المدونة ولا تبت معتدة من
وفاة وطلاق بائن أو غير بائن الا في بينهما نصه النعمي وذلك حق للزوج لحفظ النسب
لانها ممنوعة من الازواج لأجل ما هو حق الله عليها اهـ منه بلفظه ونص النعمي
سكنى المعتدة في الموضع الذي كانت تكون فيه في حال الزوجية قسوا **سكانت**
عن طلاق رجعي أو بائن أو وفاة وذلك حق للزوج لحفظ النسب وحق لها لانها ممنوعة
من الازواج من أجل ما هو حق لله تعالى عليه اهـ منه بلفظه فيا عجب كيف يمنع
السيد من السفر بالبرأة لحق الزوج وحده ويساح له ذلك مع وجود حقه وحق الله بذلك
كله تعلم ما في كلام ابن عرفة ومب وأن الحق ما أقانه كلام المصنف وصرح به ز واقه
الموفق * (تنبيه) ذكر ابن عرفة معارضة جديس السابقة وقال عقبها مانصه وقبله
الصقلي وابن عات وغيرهما اهـ محل الحاجة منه بلفظه وثله عنه غ في تكديله وقبله
معبر عن الصقلي بابن يونس وفيه نظر لان ابن يونس لم يقبلها بل أجاب عنها كما تقدم في
كلامه وصرح بذلك في ضيق فانه قال بعد ما قدمناه عنه آتقا مانصه وأجاب ابن يونس
عن معارضة جديس وقال لا يلزم هذا ابن القاسم اهـ منه بلفظه فذكر كلام ابن يونس
السابق والعذر لابن عرفة والله أعلم لم أنه لم يصف على كلام ابن يونس الذي أجابه عن
المعارضة وانما وقف على كلامه الآخر الذي لم يجب فيه عنها والله أعلم (كبدوية ارتحل
أهلها) قول مب وهو الظاهر خلاف ما يقتضيه أول كلام النعمي من التفصيل الخ
فيه نظربل ما اقتضاه أول كلام النعمي وجرم به ز هو الظاهر لان مقامها مع أهل زوجها
هو الأصل وانما يخص لها في تركه للمشقة ولا مشقة مع ارتحالهم القرب وفي ضيق
مانصه ابن عبد السلام ان كان المراد أن الحكم بذلك رخصة وأن الأصل كان أن تتوى
مع أهل زوجها ولا ما عارضها من مشقة الرجوع الى أهلها عند انقضاء عدتها فظاهر وان
كان المراد أن هذا هو الأصل عند مالكو أنها لو ارتكبت ذلك المشقة وارتحلت مع أهل
زوجها لما كان لها ذلك فلا يبين وجهه وعلى الاحتمال الاول فهمها الشيوخ اهـ منه

بلفظه فانظر قوله وعلى الاحتمال الاول فهمها الشيوخ تجدوا هذا ما قلناه ولاجل
 هذا قسدا وجواز ارتحالها مع أهلها ان كانوا المرتحلين بأن يكون ارتحالهم لما فيه
 مشقة واللا يجوز لها ذلك كما جزم به زفان كان مب يسلم هذا القيد في ارتحال أهلها
 فلا وجه لاستظهاره عدم التيسر في ارتحال أهل زوجها الان العلة واحدة وان كان
 لا يسلم أيضا فهو محجوج بكلام الأئمة في التنبهات مانصه وقوله في البدوية تنتوى
 مع أهلها حيث اتوا أي ترحل وتبعد من النوى وهو البعد وهو ما يدل على ما أشار إليه
 بعض الشيوخ انما يكون لها أن تنتوى مع أهلها اذا كان رحيلهم لغير القرب لا تقطاعهم
 عنها وانقطاعها عنهم وأما ان كان على قرب بحيث لا تنقطع عنهم وترجع اليهم عند تمام
 عدتها فتقيم مع أهل زوجها اه منها بلفظه او اعقد كلامه هذا غروا حدمه فتصير عليه
 فنقله أبو الحسن بهذا اللفظ ولم يزد عليه شيئا وابن ناجي مختصر ولم يذكر خلافه ونصه عباس
 أخذ بعضهم منه أنه انما يكون لها ذلك ان كان رحيلهم لبعدها وان كان لقرب بقيت له تمام
 عدتها وسملت عن ماتت فأراد زوجها دفنها في مقبرته وأراد عصمتها دفنها في مقبرتهم
 فأجبت بان للقول قول عصمتها أخذ من هذه المسئلة لفقد النص فيها اه منه بلفظه
 ونقله غ في تكميله وأقره وزاد متصلا به مانصه وكتب في طرته شيخ شيوخنا الامام
 الحافظ الفقيه المحدث أبو القاسم بن موسى بن معطي العبدوسى هى منصوصة في
 الاستغناء اه وقد وقفت عليها في كتاب الجنائز منه ونصه المشاور وان اختلف الابواب
 والزوج في المرأة فأراد أو اها حمله الى موضع ما أو في زوجها كان ذلك لا يوجبها فان أراد
 الزوج دفنها خارج معها الى الموضع الذى أراد أو اها كان له ولد صغير لم لا اه ولم ينقله ابن
 عات في الطر را ه منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في كلام مب والله أعلم (فائدة هـ وتنبه)
 قول عباس أن تنتوى حيث اتوا من النوى صريح في أن النوى أصلية والتأنيذة
 فوزن اتوى افتعل كافتخر ومثله في التأيية فانه قال في باب النون مع الواو مانصه وفي
 حديث عروة في المرأة البدوية التي توفي عنها زوجها أنها تنتوى حيث اتوى أهلها أى
 تتنقل وتحول اه منها بلفظه وكذلك فعل أبو الفضل عباس في المشارف ذكره في سادة
 نوى فقال مانصه وقوله تنتوى حيث اتوى أهلها قال الخطاى أى تحول وتنقل اه
 منها بلفظه او وقع في المصباح ان اتوى بمعنى انتقل فونه زائدة وتاؤه أصلية فانه قال في ترجمة
 التاء والياء وما يثلثه ما مانصه والتوى وزان الحصى وقديمه والهلان والتوت القبائل
 على انقلبت انتقلت اه منه بلفظه فانظر مع كلام غيره والله أعلم (وأقرع لمن يخرج)
 قول مب هذا النظر انما هو في العلة أى في تعاليل ابن عرفة ما قاله من منع القرعة هنا
 واخراج غير المعتدة وقرار المعتدة بقوله لان اقامتها حق لله وهو مقدم الخ فظفر فيه ح
 بأنه قد ثبت اخرجها الشرع مع أن هذه العلة موجودة ولو راعينا هالم تخرج عند نبوت
 شرها لان حق الله موجود اذ ذلك فدل ذلك على أنه لا أثر لتلك العلة وهو ظاهر يادى الرأى
 ولذلك سلم مب وغيره ولكن من تأمل وأمعن النظر وانصف ظهر له صحة ما قاله الامام
 ابن عرفة من أنه لا محصل للقرعة هنا لان القرعة انما شرعت في الامر بين المتساويين لئلا

(وأقرع لمن يخرج) من تأمل وانصف
 ظهر له صحة ما قاله ابن عرفة من انه
 لا محصل للقرعة هنا لانها انما شرعت
 في الامر بين المتساويين لئلا يلزم
 الترجيح بلا مرجح والامر ان هنا
 ليسا بتساويين اذ لا خفاء أن حق
 الله أو يجب فيصافى عليه ويتعين
 المصير اليه مهما جهل الحال حتى
 يتحقق جورها كما في حديث بنت
 قيس والله أعلم وقول مب الاول
 لان القطان هو بالقاف والنون في
 النسخ الصحيحة لا بالعين والطاء
 خلاف ما وقع لهونى في نسخة
 فاعترضه أنظره وكان حق المصنف
 أن يقتصر على الثانى كما اشار له ق
 لانه الاربع والاقوى فيتعين أن
 يكون به العمل والفتوى انظر للاصل

يلزم الترجيع بلا مرجع والامران هنا ليسا بمتساويين اذ لا خفاء ان حق الله اوجب فيحافظ
عليه ويتعين المصير اليه مهما جهل الحال حتى يتحقق جورها كما في حديث بنت قيس
هذه امر ادم والله أعلم ولم يتنازل لايضاحه ليبقى للعقول في ذلك مجال على عادته رحم الله
الجميع عنه فتأمل به بالضاف (وهل لا سكني لمن سكنت زوجها الخ) قول مب الاول لابن
الطارق وابن المكوي الخ نحوه والطارق عندهما بالعين المهملة والراء بعد الالف
والذي في التسيبات ابن القطان بالقاف والنون بعد الالف كذا وجدته فيها وكذا نقله ابن
عرفة وأبو الحسن وابن ناجي في شرحهم مالم تدونه ولم يذكر وا ابن الطارقال أصلا وبظهور أن
ما فيهم هو الصواب الماقدما من أن ابن القطان هو المعاصر لابن عتاب وانما كانا لا يكادان
يتفقان * (تبيينه) * كلام التسيبات يشهد لتسوية المصنف بين القواين فانه قال متصلا بما
قدمناه عنه عند قوله ولها الانتقال مع ساداتها مانصه وسره أن المرأة اذا طاعت زوجها
بسكنائها مع هادون كراه طمقتها فاطلبت منه كراه أمدا للعدة لم يلزم ذلك زوجها وهو هذا
أفتى أبو عمر بن المكوي وابن القطان وقاله الاصيلي وذهب القاضي ابن بقي بن زرب
وابن عتاب ان عليه الكراه واليه ذهب اللغوي لان المكارمة قد زالت بالطلاق ومثلها
بالمسئلة الاخرى بعده في الكفاف التي تسكن بكراه منزلاهي اكثرته فطلقت ولم
تطلب الزوج بالكراه حتى انقضت العدة قال ذلك لها فلهذا يدل على أحد القولين
المتقدمين اه منها بلفظها قلت وفي كلامي اشارة الى الاعتراض على المصنف
وانه كان عليه أن يقتصر على الثاني لانه نقل كلام اللغوي وقال عقبه مانصه اه من اللغوي
ولم يذكر غير هذا القول وبذلك أيضا قال ابن عتاب وابن زرب قال بعض المؤرخين وهو
أقيس قال المبسط وهو الحق انهما الله وذرا بن سلون القولين قالوا لا يظهر وجوب
الكراه عليه اه وما أشار اليه من الاعتراض صواب في ح هنا مانصه الاول لابن
المكوي وضعفه ابن رشد قال ابن عرفة ابن عات قال ابن رشد قول ابن المكوي وهم اه
وقال ح في التزاماته مانصه قلت والظاهر لزوم لانها لو كانت باقية في العصة وطلبت
منه الكراه في المستقبل لكان لها ذلك ونقل المبسط انه الاقيس فتأمل اه منه بلفظه
وقد بين ابن عرفة سبب الوهم فانظر لم تركه ح ونصه ابن عات قال ابن رشد قول ابن المكوي
وهو لان مسئلة الكتاب انما تكلم فيها على ما يوجب الحكم وذلك غير مفترق في العصة
والعدة ثم ذكر ما تقدم اللغوي من اعتبار عودة العصة كاه من عند نفسه اه منه بلفظه
فحصل أن الثاني هو الأرجح والاقوى فتعين أن يكون به العمل والقوى والله أعلم
(وللغرماء بيع الدار الخ) قول ز بشرط سكنها أي على المشهور ومذهب المدونة
وقال ابن عبد الحكم لا يجوز البيع بهذا الشرط لانه غير انظر ابن عرفة وقول ز مدة
عدها أربعة أشهر وعشر الخ يقتضي أنها ان كانت حاملا لا يجوز وصرح بذلك ابن
عاشر ونصه جازا البيع في هذا الفرض لتعين المدة المستثناة فلو كانت حاملا على هذا لم
يجوز ويدل على هذا قوله فان ارتابت الخ اه منه بلفظه (ومع توقع الحيض قولان)
لم يعزهما ابن شاس ولا ابن الحاجب ولا المصنف في ضيع ولم أقف الا على من عزاهما

(وللغرماء الخ) قول ز أربعة
أشهر وعشر الخ مقتضاه انهما ان
كانت حاملا لا يجوز وصرح به ابن
عاشر انظر نصه في الاصل

(المنقضى المدة) قول ز فان أرادت البقاء بها بأجرة منها في الموت فليس لربها الامتناع
 الخ ليس في ح التقييد بالموت وانما فيه مانع من يريد اذا امتنع به من كراهة وكان
 لا امتناع وجهه والا فليس له الامتناع انظر ضميم وغيره اه منه ولم يرد عليه شيئا والمسئلة
 مبسطة في التنبهات وقد صرح فيها بما عاودة الطلاق للموت في ذلك ونصها وقوله في
 أهل الدار اذا أرادوا أن يخرجوها فذلك لهم اذا انقضى الكراء معناه اذا كان آخر اجها هم
 الحاجة لهم لا دار من سكنى أو بناء أو شئ من ذلك كذا فسر ابن كاتبة في المدينة والمبسطة قال
 وليس لرب الدار أن يخرجها الا بعد رجوعها الى السكنى بالبراءة الذي كان يتكاد زوجهها ومعناه عندى أن
 يزويها عليها في الكراء والسكنى لها بالبراءة الذي كان يتكاد زوجهها ومعناه عندى أن
 يكون ذلك من قبل أنفسهم وأما ان جاءهم من يكرها بأكثر من كراهة لهم آخر اجها الا أن تلزم
 الزيادة هي أو الزوج ولا خلاف أن أهل الدار متى تركوها ببراءة مثلها لا لازم للزوج في
 الطلاق ولها في الوفاة ويسلم في الكتاب بعد هذا اه منها بلطفها (وهل نفقة ذات
 الزوج الخ) قال ق هذه هي عبارة ابن الحاجب قال ابن عرفة هو كلام مجمل اه وفيه
 نظر ان لو كانت عبارة ابن الحاجب هي عبارة المصنف لم يكن فيها اجمال وانما عبارة ابن
 الحاجب هي مانع وفي الفاظ بغير المعنات الزوج قولان اه وعليها ينزل كلام ابن
 عرفة وقول ز أرجحهما كما في غ الثاني غير صحيح وان سكت عنه تو ومب لان
 غ أنكر الثاني أصلا ثم قال في التنبه الاول مانع من اذا تأملت ما تقدم علمت أنه كان
 الصواب أن يقول المصنف ونفقة ذات الزوج ان لم تحمل ولم يبن بها عليها لا على زوجها على
 الأرجح اه منه ثم وجدته في عدة نسخ أرجحهما الاول وهو حينئذ صحيح وقول مب
 الثالثة على زوجها وعليها الى قوله الاول عن أبي عمران والثاني عن بعض التعاليق الخ
 كلامه مريب في أن الاول هي أنها على زوجها والثاني عليها وحينئذ فهذا العزو
 معكوس اذ الذي في ق و غ عن ابن يونس عزوها عليها لا بي عمران وانها على زوجها
 لبعض التعاليق ومثله لابن عرفة ونصه وفي كون نفقة المستبرأة لو طها غير زوجها قبل
 بئانه غلطاً عليه أو عليها نقل الصقلي عن بعض التعاليق وأبي عمران فان ثلثا ن ظهر لها
 رجعت على وطها اه منه بلطفه وما هم هو الذي وجدته في ابن يونس في ترجمة من أراد
 نكاح امرأة أو شراً أمه فزعم أبوه أنه وطها الخ من كتاب النكاح الثاني ونصه وذكر عن
 أبي عمران أنه قال لا نفقة لكل واحدة منهما في الاستبراء لا على زوجها لانه لم يدخل بها
 ولا على الواطئ لانها غير زوجته الا أن يظهر رجل فترجع عليه بما أنفقت ثم قال وفي بعض
 التعاليق ان نفقة كل واحدة على زوجها الحقيقي والاول أصوب اه منه بلطفه فما لمب
 سبق فلم وتصحيف من التساخ والله أعلم

(فصل في الاستبراء)

قول مب وفيما قاله نظرين وجه هذا النظر والله أعلم لو حذف قوله أو طلاق لكان
 الحد غير مانع لدخول بعض صور العدة فيه وذلك في المطلقة دون الثلاث فهذه الصورة

(المنقضى المدة) قول ز بارة
 منها في الموت الخ ليس في ح
 التقييد بالموت وقد صرح في
 التنبهات بما عاودة الطلاق للموت
 في ذلك انظر نصها في الاصل (وهل
 نفقة ذات الزوج) ليس في عبارة
 المصنف اجمال خلافاً لق وانما
 الاجال في عبارة ابن الحاجب وقول
 ز أرجحهما كما في غ الثاني الخ
 غير صحيح لان غ أنكر الثاني
 أصلاً ثم قال اذا تأملت ما تقدم
 علمت أنه كان الصواب أن يقول
 المصنف ونفقة ذات الزوج ان لم
 تحمل ولم يبن بها عليها لا على زوجها
 على الأرجح وفي عدة نسخ أرجحهما
 الاول وهو حينئذ صحيح وقول
 مب الاول عن أبي عمران والثاني
 عن بعض التعاليق الخ هذا العزو
 معكوس كما في ق و غ وابن
 يونس وابن عرفة انظر الاصل
 والله أعلم

(فصل في الاستبراء)

قول مب وفيما قاله نظرين يعني
 لان الطلاق القاصر عن الغاية غير
 رافع للعصمة فلو حذف كما زعم عجم
 لكان الحد غير مانع فتأمل وانظر
 الاصل

فهم عجم زوجها بقوله لا ارفع عصمة ظنانه ان الطلاق رافع للعصمة مطلقا وليس كذلك بل الطلاق الرفع للعصمة هو الذي بلغ الغاية فقوله لا ارفع عصمة خرج به الهدية للوفاء وللبلق البالغ الغاية وقوله أو طلاق أي فاصر عن الغاية خرج به الصورة المذكورة وغاية ما فيه حذف الصفة لدليل وهو جائز واقع في أفصح التصحيح وبدل ما قلناه من أن الطلاق الفاصر لا يرفع العصمة قول المصنف فيما مر أن بقي من العصمة المعلق فيها شيء وصرح بذلك ابن عرفة فقال أنشاء الكلام على انكحار الزوج هل هو طلاق مانصه فالطلاق شرعا انما هو من باب العدم اللاحق وهو رفع العصمة وبعض أجزائها اه منه بلفظه (ولم يكن وطؤها مباحا) قول مب فيه نظر لان وطؤها كان مباحا في نفس الامر لانه كان بالنكاح الخ في نظره نظر لان ذلك النكاح فاسد يتعتم فخصه على المشهور وان أجازاه السيد فلا باحة في نفس الامر فخالفه ز هو الظاهر تأمله (وان صغيرة) كذا فيما وقت عليه من النسخ من أن الخلاف المذهبي فيها قوي فني ابن عرفة مانصه وفي سقوطه في مطيعة الوطء لا تحمل عادة لصغرها وكبر نقل ابن رشد عن الاخوين مع النخعي عن رواية ابن عبد الحكم والطيبي عن ابن حبيب والمزري عن رواية ابن غانم ونقل ابن رشد عن مالك مع أكثر أصحابه والمزري عن رواية ابن القاسم وابن وهب اه منه بلفظه فلأولى المصنف بل لو كان أحسن (أو غنمت) قول مب غير صحيح بل نفقتها في استبرائها على سيدها الخ فيه نظر بل ما قاله ز هو الصحيح في ضيق مانصه عياض وأحب في مسئلة الغاصب محمولة على الوجوب قال ويثبت ما وقع في أول الكتاب من قوله وعليه أن يستبرئها قالا وعلى الغاصب نفقتها ومنه ضمانها حتى تخرج اه منه بلفظه فانظر قوله قالوا الخ ففيه أعظم شاهد ز وقول مب كيدل عليه ما تقدم الخ أشار بذلك والله أعلم لما قاله ز عند قوله فيمن قرى بها وهل نفقة ذات الزوج ان لم تحمل الخ من قوله فان كان وطؤها محض زنى لم يلحق به ولا نفقة لها في حله وانما لها السكنى وفي قياس هذه على تلك نظر أما أولافلان قياس معارض النص ومعلوم ما فيه وأما ثانيا فلان ما تقدم في الزوجة وان كانت مملوكة للغير وما هنا في أمة يملكها سيدها ليست لاحد بزوجة ولا يصح قياس الامة على الزوجة لوجود الفارق لان الزوجة زوجيتها ثابتة في الحال والمآل ولا يوجب وطء الغاصب في ذلك خلافا بخلاف الامة فانها ان حملت من وطء الغاصب كان لسيدها أن يضمه القيمة يوم وطئها وبذلك يظهر أنها كانت على ملكه من يوم وطئها ان أغرم قيمتها فتمت له بانصاف وأيضا الامة في ضمانه زمن الاستبراء بخلاف الزوجة والله أعلم وقول مب لا يضر لانه اغنياء الخ هو كذلك ولكن في المبالغة عليها بحث من جهة أخرى وهي أنه انما يغني على المتوهم ولا وجه لتوهمه في الاستبراء فيما ملك من القيمة بل الملك من القيمة هو الاصل في وجوب الاستبراء لان الحديث الوارد فيه وقع في سبي أو طمس كما في المقدمات وابن يونس وغيرهما تأمله وقول ز والمصنف رحمه الله سلم مسلكا مخالفا لظاهر المدونة الخ قلت ماسلكه المصنف هنا وفي توضيحه من اعاده على كلام عياض في المغصوبة هو الصواب لان عياضا استدلل على حل قولها أحب على الوجوب بتصريح

(ولم يكن وطؤها مباحا) قول مب فيه نظر لان وطؤها كان مباحا الخ في نظره نظر لان ذلك النكاح فاسد يتعتم فخصه على المشهور وان أجازاه السيد فلا باحة في نفس الامر فخالفه ز هو الظاهر تأمله (وان صغيرة) كذا فيما وقت عليه من النسخ من أن الخلاف المذهبي فيها كافى ابن عرفة (أو غنمت) قول مب بل نفقتها في استبرائها على سيدها الخ فيه نظر بل ما قاله ز هو الصحيح انظر نص ضيق في ذلك في الاصل وقول مب كيدل عليه ما تقدم وأشار به لما قدمه ز عند قوله وهل نفقة ذات الزوج ان لم تحمل الخ ولادليل له فيه لان ما تقدم في الزوجة وان كانت مملوكة للغير وما هنا في أمة يملكها سيدها ليست لاحد ولا يصح قياس الامة على الزوجة لوجود الفارق لان الزوجة زوجيتها ثابتة في الحال والمآل ولا يوجب وطء الغاصب في ذلك خلافا بخلاف الامة فانها ان حملت من وطء الغاصب كان لسيدها أن يضمه القيمة يوم وطئها وبذلك يظهر أنها كانت على ملكه من يوم وطئها ان أغرم قيمتها فتمت له بانصاف وأيضا الامة في ضمانه زمن الاستبراء بخلاف الزوجة والله أعلم وقول مب لا يضر لانه اغنياء الخ هو كذلك ولكن في المبالغة عليها بحث من جهة أخرى وهي أنه انما يغني على المتوهم ولا وجه لتوهمه في الاستبراء فيما ملك من القيمة بل الملك من القيمة هو الاصل في وجوب الاستبراء لان الحديث الوارد فيه وقع في سبي أو طمس كما في المقدمات وابن يونس وغيرهما تأمله وقول ز والمصنف رحمه الله سلم مسلكا مخالفا لظاهر المدونة الخ قلت ماسلكه المصنف هنا وفي توضيحه من اعاده على كلام عياض في المغصوبة هو الصواب لان عياضا استدلل على حل قولها أحب على الوجوب بتصريح

للنص

المدونة في موضع آخر حسب ما مر آنفاً في نقل ضريح عنه وهو في أول كتاب الاستبراء ونص
 التمهيد وعليه في المغصوبة ترجع اليه الاستبراء أن غاب عليها الغاصب ولو استبرأها
 الغاصب بعد أن وطئها فليس يستبرأ من مائه الفاسد اه منه بلفظه ونقل ابن يونس عن
 المدونة منله بهذا اللفظ وقد تقدم في كلام عياض عنها نحوه وقال ابن عرفة ما نصه وفيها
 وجوبه على من رجعت اليه من غضب بعد غيبة الغاصب عليها وفيها أيضاً استحبه فعمله
 اللغمي على ظاهره وعياض على وجوبه اه منه بلفظه وتأويل عياض أولى لما ذكرناه
 في غير ما موضع ثم على تأويل اللغمي فغاية ما هنالك أن المدونة فيها القولان فلا دلالة على
 المصنف في اعتماده أحدهما ولم يحمله غيره على قول واحد فكيف مع وجود ذلك فتأمل
 بانصاف والله أعلم (وقبل قول سيدها) قول ز ولو وطئ في جميع ما تقدم من وجب عليه
 الاستبراء إلى قوله فالقافة الخ دخل في كلامه ما إذا وطئها سيدها ثم اعلم قبل الاستبراء
 فوطئها المشتري قبله أيضاً وما قاله في هذه من أنها تدعى القافة صحيح ودخل في كلامه ما إذا
 وطئها سيدها ثم قبل استبرائه ز وجها فوطئها الزوج قبل الاستبراء أيضاً وهذه الثانية هي
 محل اعتراض مب عليه بدليل قوله إذا تدعى القافة في وطئ النكاح الخ واعتراض بعضهم
 كلام مب فكتب عليه ما نصه فيه نظر والصواب ما قاله ز قاله الباجي في المنتقى
 في ترجمة القضاء في المنبذ لما تكلم على الإامة يطوؤها سيدها ثم يخرج عن ملكه فطوؤها
 المالك الثاني ما نصه وإن وطئ الثاني بعد الأول دون استبراء فانت به لاقل من ستة أشهر
 فهو لا أول رواه أصبح عن ابن القاسم في العتبية ثم قال وإن أنت بلا أكثر من ستة أشهر
 فقد قال ابن القاسم في العتبية تقارب الوطآن أو تساعدا والواحد في هذا الذي يدعى له القافة
 وقاله مطرف وابن الماجشون في الواضحة وبه قال مالك والشافعي وروى عن عمر وابن
 عباس وعطاء بن أبي رباح ومنع الكوفيون وأكثر أهل العراق وقالوا إذا دعى رجلان ولدا
 فهو لهما النظر عام اه قلت إن كان مراده هذا المعترض بقوله الصواب ما قاله ز في
 الصورتين معاً ففيه نظر واحتجاجة بكلام الباجي لا يصح وإن كان مراده في الصورة الأولى
 فقط فصحيح ولكن لا وجه لاعتراضه على مب لأنه سلم كلام ز فيها حسب ما نصه قبل
 وانما نشأ هذا الاعتراض من عدم التأمل فلو قال مب ما أفاده كلام ز من دخول القافة في
 وطئ السيد الثاني بعد الأول صحيح وما أفاده من دخولها في وطئ الزوج بعد وطئ السيد فليس
 بصحيح لكان أوضح والله أعلم (واتفاق البائع والمشتري على واحد) قول ز قلت كأن
 هذه المسئلة مستثناة من القاعدة في هذا الجواب نظر لأن استثناءها يحتاج إلى دليل
 والصواب في الجواب أن يقال أنا نلتزم الأول وهو أن الاستبراء وقع قبل البيع كباية عليه
 مب ولا نسلم أنه يلزم عليه أن البائع فعل ما يجب عليه دون المشتري لأن المشتري لا يخاطب
 هنا بالاستبراء لقد أخذ شروط وجوبه وهو عدم تحقق البرائة اذهى هنا حقيقة لكونها
 حاصلة تحت بدأمينه ولم يغيب عليها البائع وبدأ أمينه كيد كما هو مقرهنا ولا استبراء إن
 لم تنطق الوطأة وأحاطت تحت يده فتأمل بانصاف ثم وجدت نو قد أشار إلى هذا والمجته

(وان تأخرت) قول مب وانما ينبغي تصويره بما اذا كانت تحيض في داخل الثلاثة
 الا شهر فتأخر عنها الخ ما ذكره من الاكتفاء بالثلاثة في هذه هو الرابع لقول ابن عرفة
 مانصه وان فقدت ذات حيض الدم للمرض ولا رضاع فقال اللخمي روى ابن القاسم
 تسعة أشهر وابن أبي حازم وأشهب ثلاثة وقال وينظرها النساء فان قلن لاجل حلت ابن
 رشد روى ابن القاسم وابن غانم ثلاثة وأشهب وابن وهب تسعة والصواب عن ابن القاسم
 نقل ابن رشد لا اللخمي لنصها ونقل الاشياخ عنه اه منه بلفظه وقوله واذا اكتفى بالثلاثة
 في هذه علم بالاجري أنه يكتفى بها أيضا فيمن لم تر الحيض الا من سنة لتسعة أشهر ما قاله من
 الاخرية ظاهر ومنه يعلم أن القولين اللذين ذكرهما فيما قبل من نقل ابن عرفة عن سماع
 عيسى ويحيى ليسا بتساويين بل سماع عيسى أرجح خلاف ما يقتضيه كلامه أولا على
 أن ترجمه مصرح به في كلام ابن عرفة فأنظر لم تركه ولعله لم يطالع عليه لان ابن عرفة لم
 يذكره متصلا بما نقله عنه بل بعده منفصلا ونصه ورجح ابن رشد سماع عيسى قال
 وتعليه التونسي بأنه خلاف القرآن غلط اذ ليس في القرآن استبراء الامة ولو قال خلاف
 الحديث أشبه ولا يصح لانه خرج مخرج الغالب اه منه بلفظه (أ) واستحيضت
 ولم تميز قول ز وأما من استحيضت ولم تميز بعد تقرر عاداتها فتكتفى برؤية الدم في
 الاستبراء انظر كيف يتأخر رؤية الدم مع فرض أنها غير مبرمة وقد تأوله مب بقوله أي
 بمقدار ما كانت تحيض له ثم قال بعد ولم أر من النقل ما يساعده اه ونحوه ثم وعبارته
 وانظر النص في ذلك اه قلت بل هو غير صحيح وما كان ينبغي لهما رضى الله عنهما
 التوقف في بطلان لوضوحه معني ونقلا ما معني فلان المشهور في التي أمن جملها الكبير
 أو صغير وهي ممن يوطأ مثلها أنها لا بد في استبراءها من ثلاثة أشهر قال ابن عرفة مانصه
 والصغيرة والامة المعروف ثلاثة ابن رشد عن أصحاب مالك شهر وشهر ونصف وشهران
 اه منه بلفظه فاذا كان لا بد من ثلاثة أشهر فيمن أمن جملها عادة فكيف بالمستحاضة التي
 يحسنى جملها ولا في المذهب قولاً قويا فان المبرمة لا يكفيها حيضة فكيف بالعقل أن يكتفى
 بمقدارها في غير المبرمة ما هذا الاتهام وأما نقل فلان لم يفصل أحدهما التفصيل الذي
 ذكره من وقفنا عليه ويعتمد عليه قال في المدونة مانصه ومن اشترى أمة مستحاضة يعلم
 بذلك استبراءها ثلاثة أشهر الآن لا يبرمها ذلك وتشك فتدفع الى تسعة أشهر والتي رفعتها
 حيضتها بآخرتها الآن ترى المستحاضة دما توقن هي والنساء أنه دم حيض فيكون ذلك قرأ
 تحتسب به اه منها بلفظها وقال ابن يونس مانصه ومن المدونة قال مالك ومن اشترى
 أمة مستحاضة يعلم بذلك استبراءها ثلاثة أشهر الآن لا يبرمها ذلك وتشك فرفع بها الى
 تسعة أشهر والتي رفعتها حيضتها بآخرتها محددين يونس لان التسعة أشهر هي الغالب من
 مدة الحمل فالبرائة تقع بها في الغالب قال ابن القاسم الآن ترى المستحاضة دما توقن النساء
 أنه دم حيض فقل متى رأته اه منه بلفظه وذكر اللخمي عن المدونة نحو ما تقدم عن ابن
 يونس عنها وقال عقبه مانصه الشيخ اختلف في الامة المستحاضة في ثلاثة مواضع أحدها
 هل تستبرأ بثلاثة أشهر والثاني اذا كانت عن ترى الحيض هل يبرمها حيضة أو ثلاثة

أشهر والثالث اذا كانت غير مستحاضة استبرئت بحضضة ثم عادت مستحاضة فقال في
 المدونة تستبرأ المستحاضة بثلاثة أشهر وقال في كتاب محمد تستبرأ بتسعة أشهر والاول
 أصوب لأن الله تعالى جعل ثلاثة أشهر دليلا على البراءة والتسعة أمدا للوضع فإذا تبين
 عند انقضاء الطهر أنه لاجل بهم لم يجب أن تنتظر أمدا للوضع ثم قال واختلف في المستحاضة
 ترى الحيض فقال مالك في المدونة تجزئها الحيضة من الاستبراء وكذلك المعتدة ترى الحيض
 تبرأ بثلاث حيض ولا تنتظر الستة وروى عنه ابن وهب ان ذلك الدم لا يعتد به من العدة
 ولا من الاستبراء في أقراءها إلا أنها لا تصلي والاول أحسن لأن ذلك حيض حقيقة فيسقط
 به الغصان عن البائع وتحمل به المعتدة لأن الاستحاضة لاحكامها في براءة الرحم وقد كان
 استبرأؤها اذا لم ترحض بثلاثة أشهر على حكم غير المستحاضة اذا علمت الدم فلا ذرات
 الحيض كان دليلا على براءتها من الحمل لقول النبي صلى الله عليه وسلم في المستحاضة اذا
 أقبلت الحيضة فدعى الصلاة فقل أن ذلك حيض وإن له أحكام الحيض ولا تتناقض في قول
 مالك وأصحابه أنها تدعى الصلاة ولا يصح صوم ويحرم به على زوجها ويحرم على رجعتها
 اذا طلق فيه واختلف اذا حاضت ثم استحيضت فقال أشهب هي من المشتري ولا ترد به وقال
 في الواحشمة ان المشتري أن يرد به اه محل الحاجة منه بلفظه وقال ابن رشد في مقدماته
 مانصه فان كانت الامة ممن تحيض فاستحيضت أو ارتفعت حيضتها فقبل تستبرأ بتسعة
 أشهر ورواه ابن وهب وأشباه عن مالك وروى ابن غانم وابن القاسم عنه أن ثلاثة أشهر
 تجزئ في استبرائها اذا نظر اليها النساء فلم يجدن بها حملا اه منها بلفظها وفي الجواهر عن
 الامام المازني مانصه وان شذت الحيضة في زمنها بالطول كالاستحاضة انقلبت عدتها الى
 الاشهر فتعد بثلاثة أشهر الآن تشك فتخرج بهم الى تسعة أشهر قال وهذه والتي رفعتها
 حضتها مساوية تدخل في ذلك المريضة والمرضع تتأخر حيضته واختلفت الرواية اذا ميرت
 المستحاضة حيضتها المعتادة في اعتدادها بها وان لم تختلف الرواية أنها تمتنع من الصلاة
 والصوم فروى ابن القاسم أنها تعتد بها وتنقل عن الاشهر وروى ابن وهب أنها لا تعتد
 بها ولا تنقل عن حكم استبرائها بالاشهر الثلاثة اه منها بلفظها وقال ابن الحاجب مانصه
 والمستحاضة المشهورة ثلاثة أشهر الآن تشك فتسعة أو ترى ما وقف هي والنساء أنه حيض
 ضريح مقابل المشهورة تسعة ولوميرت اه منه بلفظه وقال ابن هرون في اختصار
 التسمية مانصه فان كانت المستبرأة مريضة أو مستحاضة فاستبرأوا بها ثلاثة أشهر الآن
 ترتاب فيبلغ بها تسعة أشهر اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه والمستحاضة فيها
 ثلاثة أشهر وفي الموازية تسعة أشهر فان ارتابت بحس فتسعة اتفاقا ولوميرت الدم في
 اعتباره حيض عدة ولغومروا بيان لها وابن وهب وهو في العبادة حيض اتفاقا اه منه
 بلفظه وفي الشامل مانصه والمستحاضة ثلاثة أشهر لا تسعة على المشهور الآن تشك
 أو ترى ما وقف هي والنساء أنه حيض اه منه بلفظه وبهذه النقول كلها تم بحجة
 ما قلناه والله أعلم * (تنبيه) * قول ابن عرفة ابن رشد عن أصحاب مالك فشهرا كذا
 وجدته في نسختين منه والذي لابن رشد في المقدمات هو مانصه فأما من لا تحيض لصغر

أو كبر فاستبرأوها على مذهب مالك وأصحابه ثلاثة أشهر وقيل شهران وقيل شهر ونصف
وقيل شهر واحد اه منها بلفظها فان كان ابن عرفة أشار إلى كلامه هذا فلا يخفى ما في
عبارة والله أعلم (ونظر النساء) قول مب بل الذي يدل عليه نقل ق أنه يرجع
للمستحاضة الخ هو مصرح به في كلام المقدمات كما هو ظاهر كلام مب أنه سلم عدم
رجوعه للمرضع والمريضة وهو غير مسلم في صحيح عند قول ابن الحاجب والمرضع
والمريضة كذلك مانصه أي مثل المرتابة وظاهره تشبيهه في الخلاف المتقدم ويحتمل في
الاستبراء بثلاثة أشهر ونظرها النساء فان ارتابت فتسعة وهو أقرب لأنه الذي رأيت
منصوصا اه منه بلفظه ونقله الثعالبي أيضا وسلمه كما سلمه صر في حاشيته فلم يعقبه
(ولم يلج عليها سيدها) قول ز فان لم يجسبها البائع للثمن بل أمكنه منها فتركها الخ صحيح
والحق الغمى بهذه صورة أخرى وسلمه ابن عرفة ونصه التعمي وكذا إذا لم يمكنه ولم ينص
على حبس والعرف بالتسليم والاتباع بالثمن اه منه بلفظه (بختياره) قول مب
قال بعض الشيوخ قول المدونة اذ لو وطئها المبتاع الخ قلت بل التقييد بكونه
للمشتري وحده مصرح به في المدونة ونصها وان أحب البائع أن يستبرئ التي غاب
المشتري عليها وكان الخيار له خاصة فذلك حسن اذ لو وطئها المبتاع لكان بذلك مختارا
اه منها بلفظها ونحوه لابن يونس عنها ونصه وان أحب البائع أن يستبرئ لغيبه
المشتري عليها وكان له الخيار خاصة فذلك حسن اذ لو وطئها المبتاع لكان بذلك مختارا
اه منه بلفظه ونحوه لابن عرفة عنها ونصه وفيها نسخة وفيه في المودعة والمرهونة
والمبيعة بختيار ترجع لربها وان استبرأ المبيعة لغيبه المبتاع عليها والخيار له فقط فحسن
اه منه بلفظه (وتواضع العلية) ابن عرفة ابن رشد المذهب وجوبها ولو بيع
سلطان أو مسافر وروى المصنف في المواضع على مسافر عا بر سبيل الا بشرط في العقد
وعزما من زرقون لابن شعبان قال ونحوه لما لك في المنسوط اه منه بلفظه وعبارة
ابن رشد في المقدمات هي مانصه والحكم بالمواضع في كل بلد كانت جارية فيه أو لم
تكن لم يختلف قول مالك في ذلك كما اختلف في المهددة وكذلك أيضا يجب عنده على كل
أحد كان حاضرا أو مسافرا وقد سئل مالك عن ذلك في أهل منى وأهل مصر عند الخروج
إلى الحج والغرباء الذين يقدمون فرأى أن يحملوا على ما أحبوا أو كرهوا وسوا مباع الأمة
ربها أو وكيل له أو باعها عليه السلطان في الدين وان كان يبعه يبيع برامة المواضع في
ذلك كله واجبة لان بيع البرامة لا يقطع المواضع عنده مالك وسواء مباع نقدا أو آلى
أجل اه منها بلفظها (أو وخش) قول ز والظاهر أنه يراعى في كونها وخشا الخ
كأنه لم يقف على نص في ذلك وفي المقصد المحمود مانصه وثمن تحسين دينار أو زاد للعلية
أو مادونه للوخش كذا نص في الكتاب وانما هذه العادة جرت عندهم والواجب اعتبار
أهل كل بلد بعادتهم اه منه بلفظه (أقر البائع بوطئها) أي ولم يدع استبراء والا فلا
مواضع فيها كما قاله ابن عاشر و تو وب مستدين بكلام ابن عرفة قلت ومثله
في المقصد المحمود ونصه ولا مواضع في الوخش الآن يقر البائع بوطئها أو تقويمه ينفق ولم

يدع استبراء اه منه بلفظه (قال يخرج على الترجان) كلامه يقتضي أن ذلك للمازري
من عند نفسه وأنه لم ير لاحد قبله فيها كلاما وليس كذلك في طرارين عات مانصه ويجزئ
في المواضع قول امرأه واحدة لأنه من باب الخبر ليس من باب الشهادة قاله أبو محمد
الاصيلي وأبو بكر بن عبد الرحمن وابن الكاتب والحافظ أبو عمر وغيرهم وقال أبو موسى
ابن مناس لا يجزئ في ذلك أقل من امرأتين وليس به عمل قاله ابن مغيث اه منها بلفظها
وقال ابن عرفة مانصه وفي الاكتفاء بخبر الواحدة من لزوم اثنتين نقل الصقلي عن ابن
الكاتب مع ابن عبد الرحمن والخمعي عن المشهور والميطي عن الاصيلي والقرويين
والاندلسيين وما به العمل والصقلي عن الأيباني مع نقل الخمعي فيه وفي عيب الفرج وأجراه
التونسي وابن حجر زعلى الخلاف في النائب الواحد والترجان ومقدم العيب يشبهه في
الرجل اه منه بلفظه وقد جزم ابن رشد بأن الواحدة كافية ولم يحك فيه خلافا قال في
مقدماته مانصه وأما المواضع فهي أن توضع الأمة المستبرأة على يدا امرأته عدلة حتى
تحيض اه محل الحاجة منها بلفظه أو بذلك كله تعلم ما في اختصار المصنف على نسبة المسئلة
لتخريج المازري وتعلم أيضا صحة قول ز والمذهب هنا الاكتفاء والله أعلم * (تنبيه) *
ما تقدم من النصوص يقتضي أنه لا نص عن مالك في المسئلة وليس كذلك في كتاب
العيوب من نهاية الميطي مانصه وإن كان العيب في أبدان المرأة حيث لا يحل للرجل
النظر اليه وكان الداء مما يستوى في الميزبة الرجال والنساء قبل فيه شهادة امرأتين عدلتين
دون عين قال بعض المؤثقين وعلى قول مالك في الأمة الموقوفة للاستبراء يجزئ فيها قول
امرأته واحدة يجب أن يثبت العيب ههنا بامرأته واحدة اه منها بلفظها وفي ترجمة
باب القيام بالعيب من طرارين عات مانصه وعند قوله فانه لا يثبت إلا بالنساطرة حكى ابن
قتصون أنه لا يجوز في ذلك أقل من شهادة امرأتين قال ويأتي على قول مالك في الأمة
الموقوفة للاستبراء يجزئ فيها قول امرأته واحدة أن يثبت العيب ههنا بامرأته واحدة اه منها
بلفظها وسلم ابن عرفة عز ذلك لمالك وأما بحث في القياس فانه نقل كلام الميطي وابن
عات وقال عقبه مانصه ويرد بان في العيب منازعا والاستبراء لا منازع فيه اه منه بلفظه
وذلك مما يقوى البحث مع المصنف والله أعلم (وفسدان نقد بشرط) قول ز فان لم
تشرط ولا جرى عرف بها الخ ما ذكره من عدم فساد البيع بشرط النقد في هذا الوجه
لم أره غيره وقد سلمه نو ومب بسكوتهما عنه والذي في ابن عرفة هو مانصه وروى
محمد يبيع من لا يعرف المواضع كصريعون على النقد لا يشترون نقدا ولا مواضعة
صحيح ويقضي بها وينزع عن البائع أن يطلبه المبتاع ❦ قلت وإن لم يطلبه لقول محمد
لا يوقف بيد البائع ولو طبع عليه وفروقا بينه وبين رهن ما لا يعرف بعينه مطبوعا عليه
بأنه في المواضعة عين حقه اه منه بلفظه فتأمل قوله لا يشترون نقدا فان مفهومه
أنهم لو اشتروه لم يكن البيع صحيحا والله أعلم (ومصيبة عن قضائه) قول ز فالمبتاع
مخبر في قبولها بالعيب أو الحل بالثنى التالف الخ لاشك أن ما ذكره عن ابن المواز هو الموافق
للمذهب المدونة الذي درج عليه المصنف لا يمكن في المقصد المحمود مانصه وما حدث في

المواضعة من عيب فهو من البائع فان خرجت معيبة وقد تلف الثمن فليس للمبتاع أخذها الا بدفع عن آخره والعمل وقيل خلافه اه منه بلفظه

*** (فصل في التداخل) ***

(ان طرأ موجب الخ) قول ز عدة طلاق أو وفاة على مثلهما سكت عنه نو وب
وانظر كيف يتصور طرأ عدة وفاة على مثلها فالصواب اسقاط هذا القسم لعدم امكانه
وتكون الاقسام ثمانية فقط فان قلت يتصور في المنى لها زوجها أو ما ألحق بها بأن يموت
زوجها الثاني فيقدم الاول فيموت أيضا قبل انقضاء عدتها من موت الثاني فقد طرأت
عدة وفاة على مثلها قلنا ليس حبس الموت الثاني بعدة وفاة فقد قال ابن عرفة وان طلق
القادم ومات الثاني وهي غير حامل فعدها من الثاني ثلاث حيض لاعدة وفاة لانه نكاح
فاسد قلنا هذا يرجح عبارة ابن رشد ان عدة حبسها الثاني استبراء على عبارة اللغمي أنها
عدة اه منه بلفظه (وكستبرأ من فاسد) قول مب وكذا عند ابن عرفة قلنا قد
وقع لابن عرفة نفسه نحو ما للمصنف ذكره عند الكلام على المنى لها ونصه ولو طلقها عند
استبرائها من الثاني كفتها ثلاث حيض من يوم الطلاق على مذهب مالك وعلى ما قال عمر
تم استبراءها وانما تنصف عدة الاول اه منه بلفظه فغازا لما لك هو عين ما قاله المصنف
فتأمل (وكترجح الخ) قول مب وأجاب بعض الشيوخ الخ ظاهره أن هذا الجواب
عن بحث ابن عاشر مع المصنف واذا كان كذلك ففيه نظر ظاهر اذ لا يصح أن يقال فيه ولم
يقع التمثيل بهما الا لهذا الخ لان كلام المصنف صريح في أن الاندما مسبب عن طرق
الموجب لان قوله انهم جواب الشرط الذي هو قوله ان طرأ ولهذا الشرط وجوابه وقع
التمثيل ومعاصم أن جواب الشرط مسبب عنه والمسبب يجب تأخره عن سببه قطعا والالم
يكن سببا لقطعا وهذا عين ما قاله ابن عاشر فان حل قوله انهم على معنى انه كان منهدما
قبل الطرأ ولزم تقديم المشروط على شرطه والمسبب على سببه وذلك باطل وان حمل
على أن معناه انهم بعد الطرأ وان كان منهدما قبله كان فيه تحصيل الحاصل وهو باطل
أيضا وان حل على أن معناه استمر منهدما كان مجازا ومع ذلك لم يصح في الامثلة كلها فبان
من هذا أن جواب بعض الشيوخ لا يدفع بحث ابن عاشر مع المصنف وأولى ما يجاب
به عن المصنف ان قوله انهم مستعمل في حقيقته ومجازه وهو جائز على الصحيح كما هو مقرر
في محله فتأمل والله أعلم (وبفاسد اثره وانز الطلاق) قول مب الذي عند غير
واحد أنه لا فرق بين أن يكون متأخرا أو متقدما الخ مانسبه لابي على هو كذلك فيه
ونصه وقوله وانز الطلاق ظاهره ولو طلقها بعد جلها من الثاني وهو كذلك عند غير
واحد وقد تقدم فيه مذهب أشهب وابن القاسم رحمهما الله تبارك وتعالى اه منه
بلفظه قلنا وهو هو وهم منه رحمه الله لان الذي قدمه انما هو في الطلاق السابق ويظهر
لأن ذلك ينقل كلامه الذي قدمه عن أبي الحسن وضيق وابن عرفة فانه نقل عن المدونة
مانصه ومن طلق بمخلع وتزوجت في العدة ودخل بها الثاني قال مالك رحمه الله

وتأنتف عدة الثاني وأما الحامل فالوضع يبرئها من الزوجين جميعاً ثم نقل عن أبي الحسن مانصه وقوله وأما الحامل الخ في الامهات وأما في الحمل فإن ما لك قال إذا كانت حاملاً آخر أعنتها الحمل من عدة الزوجين ظاهره أن الحمل من الاول واختصره بعضهم فزادوا كان من الآخر وعليها حملها غير واحد من الشيوخ أن الوضع عن كان منهم ما يبرئها وهو قول ابن القاسم في مختصر أبي محمد ورواية أشهب في كتاب محمد وضعفه محمد وقال أصبح أن كان الحمل من الآخر فلا يبرئها ولا يدم ثلث حيض للاول وهو ظاهر قول المدونة إذا تزوجها في عدة الوفاة بعد حيضة الخ ثم نقل عن ابن الحاجب مانصه وضع الحمل اللاحق للنكاح الصحيح يهدم غيره ووضع من الفاسد يهدم أثر الفاسد ولا يهدم في المعتدة للوفاة اتفاقاً فعليها أقصى الاجلين وفي المعتدة للطلاق قولان وعلى أنه لا يهدم فنقل أقصى الاجلين وقبل تأنتف بعد عدة اه ثم نقل عن ضج مانصه وقوله وضعه من الفاسد يعني وإن ألحق بالتناكح في العدة فإن كان وطؤها بعد حيضة فإن ذلك الوضع يبرئها من الاستبراء وهو معنى قوله أثر الفاسد ثم هل يهدم هذا الوضع أثر العدة لا يخلوا ما إن تكون العدة الاولى من طلاق أو وفاة فإن كانت من وفاة فقال المصنف وغيره لا يهدمها هذا الوضع بالاتفاق وحكي بعضهم فيها خلافاً للمعتدة من الطلاق وهذه الطريقة أولى لأن المنيث أولى عن نقي وعن حكي الخلاف أبو محمد عن أشهب فانه حكي عنه في المنع لها زوجها أن الوضع من الآخر يبرئها منهما قال وهو خلاف قولهم كلهم ثم قال عن ضج وقوله وفي المعتدة من الطلاق قولان يعني هل يهدم الحمل اللاحق بالنكاح الفاسد عدة الطلاق قولان والقول بالهدم مذهب المدونة عند غير واحد من الشيوخ لأن فيها وأما الحامل فالوضع يبرئها من الزوجين جميعاً فظاهره وإن كان من الآخر وقد صرح بعضهم بذلك في اختصاره للمدونة وهو قول ابن القاسم ابن أبي زيد ورواية أشهب في الموازية وضعفه محمد والقول بأنه لا يبرئها ولا يهدمها من ثلث حيض لأصبح والاول أظهر اه محل الحاجة منه بلفظه ثم قال عن ابن عرفة مانصه وفي كون وضعه للثاني يحلها منهما أن كانت مطلقة ولو لم تعلم عدة الاول ثالثها تأنتفها العياض عن الشيخ عن ابن القاسم مع رواية أشهب والاكثر عن محمد مع الباسج عن روايته والصلقي مع عبد الحق عن لفظ الامهات وعن الشيخ مع ابن رشد ورده عياض للثاني بحمل قوله تأنتف على ما إذا لم يكن حيض قبل نكاحه قائلاً لا يقول أحد الوضع يهدم ماضى من عدتها قلت هذا وهم لانه حينئذ لا يكون للثاني اه محل الحاجة منه بلفظه وهذه النصوص كلها قد راجعها في أصولها فوجدتها كذلك وهي كلها صريحة فيما قلناه وكلامهم يدل على أن الطلاق المتأخر لا يهدم الوضع لحل الثاني فلا إشكال وقد صرح بذلك ابن رشد وسله ابن عرفة ولم يحك فيه خلافاً ونص ابن رشد لموت المنع يوجب عليها أقصى الاجلين مات وهي حامل من الثاني أو في استبراء ثمانية وان طلقها الاول وهي حامل من الثاني فلا يهدمها من ثلث حيض من يوم طلقها على مذهب مالك وعلى ما روى عن عمر تستكمل استبراءها من الثاني ثم تستأنف عدة الاول وسمع أبو زيد ابن القاسم من غصبت امرأته فحملت منه لا يطؤها حتى تضع فإن

* (باب الرضاع) قول خش وعند أهل نجد من باب ضرب هذا (٢١٥) العزومثلة في شرح التحفة للشيخ مباركة تعالى الصالح

ولم يعترضه في القاموس بل ذكر
الغنين ولم يعزهما كصاحب المشارق
وهو خلاف ما في المصباح واقتصر
عليه م ب و ت والله أعلم قلت
واقتصر في نظم الفصح على أنه من
باب سمع اذ قال في باب فعلت بكسر
العين
ورضع المولد حتى روبا

وفركته زوجته فابتليا

وقول م ب عن عياض وانما يقال

لبان هو بالكسر خلاف ما هو

وأما القح فهو الصدر وبضم هو

الكندر يقال هو أخوه بلبان أمه

قاله في المصباح بعد أن ذكر أن اللبن

من الأدمي والحيوانات وقال ابن

مكي يقولون تدأوت بلبان النساء

وشبع الصبي من لبن أمه وذلك غلط

انما يقال لبن الشاة ولبن المرأة اه

وقال في درة القواص في أوهاج

أنواص ويقولون لرضيع الانسان

قد ارضع بلبنه وصوابه بلبانه لان

اللبن هو المنسوب واللبن هو مصدر

لأنه أي شاركة في شرب اللبن وهذا

هو معنى كلامهم الذي نحو اليه

ولفظوا به اه وقول م ب ولا

دليل الاسم الرضاع زاد ابن عرفة

عقبه ابن أشاء محرم اجاعا ثم حكى

الخلا في الرجل أي الذي درمن

نديه وأن المشهور لفعوه وحديث

يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب

رواه الشيخان وغيرهما (غذاء) هو

ككسامة وزله مجة ما يغذى به من

الطعام والشراب كما في المصباح

والصالح ولا يصح أن يكون هنا بفتح

الغنين والدال المهملة لانه طعام

أبناز وجهه فلا بد له من ثلاث حيض بعد الوضع ولولم تعمل من الغاصب كفتها ثلاث
حيض للطلاق والماء الفاسد قلت قول ابن رشد أن طلقها وهي حامل من الثاني فلا بد
له من ثلاث حيض بعد الوضع إلى آخر تعليقه وقول ابن القاسم في هذا السماع فلا بد له من
ثلاث حيض بعد الوضع نص في أن دم نفاسها لا يعتد به حيضة خلاف قول ابن حجر زقول
محمد لا بد له من ثلاث حيض يعني وتحبس دم نفاسها قرأ وجعله عياض محل نظر ثم نقل عن
أصبغ مثل لفظ ابن القاسم المتقدم اه منه بلفظه والمحب من أبي علي رحمه الله نقلها أيضا
ثم جعل يقول ما قال مع أنه يفيد أن وضع الحمل هنا لا يكفي عن الطلاق اتفاقا والمحب أيضا
من م ب نقل بعض كلام ابن عرفة ولم يتنبه له والكمال لله تعالى فتأمل ذلك بالتصاف

* (باب الرضاع) *

قول م ب عن المصباح من باب تعب في آفة نجد الخ نحوه لتو مقتصر عليه وما نقله
عن المصباح هو كذلك فيه ولكنه مخالف لما نقله الشيخ مباركة في شرح التحفة عن الجوهرى
وما نقله عنه هو كذلك في صحاحه ونفسه رضع الصبي أمه يرضعها رضاعا مثل سمع بسمع
سمعا وأهل نجد يقولون رضع يرضع رضعا مثل ضرب يضرب ضربا قال الأصمى أخبرني
عيسى بن عمر أنه سمع العرب تشبه هذا البيت لابن همام على هذه اللغة

وزمونا لئلا نواهم رضعونها * أفأويق حتى ما يدرا لها نعل

اه منه بلفظه وذكر في المشارق والغنين ولم يعزهما وكذا صاحب القاموس ونفسه رضع أمه

كسمع وضرب رضعا ويحرك رضاء ورضاعه ويكسر ان ورضعا ككشف فهو راضع

الجمع كرم ورضع ككشف الجمع كعنت امتص ثديها اه منه بلفظه وعدم اعتراضه على

الجوهرى وهو ناقشه في أقل من هذا يدل على أن ما قاله مسلم فربكم أعلم عن هو أهدى

سيلا * (فائدة) قوله في البيت أفأويق هو شخخ الهمزة والفاء المروسة والواو والفاء

بينهما مشنة تحتية بصيغة الجمع وفي القاموس والفيقة بالكسر اسم اللبن يجتمع في الضرع

بين الحلبتين الجمع فيسبى بالكسر وفيسبى كعنب وفيقات وأفواق وجمع الجمع أفأويق

والأفأويق ما اجتمع في السحاب من ماء فهو يعطر ساعة بعد ساعة اه منه بلفظه وقوله نعل

هو بالناء المثلثة والعين المهملة واللام وفي القاموس والنعل بالفتح والضم وبالتحريك زيادة

في أطباء الناقه والبقرة والشاة اه منه بلفظه والأطباء بالطاء المهملة وبالبااء الموحدة توزن

أجزاء جمع طبي بالضم كقفل والكسر كعبدل وهو حملت الضرع التي من خف وظلف

وحاقه قاله في القاموس وفي المصباح ما نصه الطبي ذات الخف والظلف كالنعل للمرأة

والجمع أطباء مثل قفل وأقصال ويطلق قابلا لذات الحافر والسباع اه منه بلفظه

* (تبسبه) كلام القاموس يفيد أن أفواق جمع للمفرد الذي هو فيقة وليس كذلك بل

هو جمع جمعه كما في الصالح ونفسه والفيقة بالكسر اسم اللبن الذي يجتمع في الضرع بين

الحلبتين صارت الواو بالكسر ما قبلها والجمع فيق ثم أفواق مثل شبر وأشبار ثم أفأويق اه

منه بلفظه (يكون غذاء) المصباح الغذاء مثل كلب ما يتغذى به من الطعام والشراب

فيقال غذا الطعام الصبي غذا من باب عفاذا انجم فيه وكفاه وغذوه باللبن أغذوه أيضا

الغذاء وليس مجرد وقول خش لا غذيته بالياء تبسبه فيه الجوهرى وفيه نظر بل يقال بالياء أيضا كما في القاموس قلت وفي الحديث

أحبوا الله لما يغذونكم به من نعمه في رواية يغذيكم (أو خلط) قول مب والتخريج آخرون قد بين ابن عرفة الأحروية بقوله لتحقيق مقارنة وجود كل من اللبنين الآخر في لبن المرأتين وعدمه في لبن الرجلين اه والتخريج اه الذي عزاه ابن عرفة لابن محرز نسبته في ضيق اعياض انظر الاصل والله أعلم (ان (٢١٦) حصل في الحولين الخ) ظاهره اه لأنه لا أثر لرضاع الكبير ولو في الحجابة وهو ظاهر المدونة أيضا ابن عرفة وفيها

لغور رضاع الكبير غير مقارنة الحولين
الباجي لما أخذنا التحريم برضاع
الكبير أحد من الفقهاء وانفقد
الاجماع على خلافه قال محمد وأخذ
أحد الحديث أنه أرضعته خمس
رضعات في الحجابة فقط لم أعنه وتركه
أحب إلى اه وانظر حديثه أنه
في الموطأ ومسلم قلت وفي الرسالة
وكل ما وصل إلى جوف الرضيع في
الحولين من اللبن فإنه يحرم وإن مصه
واحدة ولا يحرم ما أرضع به بعد
الحولين إلا ما قرب منهما كالشهر
ونحوه وقيل والشهرين اه قال
الشيخ زروق فلا أثر لرضاع كبير
وان كان محتاجا والشهر ونحوه رواه
عبد الملك وقاله ابن القصار والشهران
رواية المدونة والثلاثة رواية
الوليد بن مسلم وقال عبد الملك
ما قرب كجاءه لا يحرم ورواه ابن
عبد الحكم والمالك في المختصر
الافي الايام اليسيرة ولصحنون بكالات
الافي الايام اليسيرة التي هي مثل
نقصان الشهر فهذه ستة أقوال
اه (الآن يستغنى الخ) قول مب
عن ضيق والثاني لطرف وابن
الماجشون وأصبع الخ تبع في
عزوه لأصبع ابن شاس وأصله
للخمي وهو خلاف ما عزاه له في

فاغذي به وغذيته بالتثقيل فتغذي اه منه بلقطه فهو بالذال المجبة ولا يصح أن يكون
هنا بفتح العين والذال المهملة لأنه طعام الغداة وليس مجرد ماء * (تنبيه) قول المصباح
وغذيته بالتثقيل يقتضي أنه لا يقال غذيته بالتخفيف مع الياء وصرح بذلك في الصحاح
وانصه والغذاء ما يتغذى به من الطعام والشراب يقال غذوت الصبي باللبن فاغذي به أي
رسمته به ولا يقال غذيته اه منه بلقطه وفيه نظر في القاموس مانصه والغذاء ككساء ما به
غما للجسم وقوامه غذاء غذا وغذاء واغتسدى وتغذى ثم قال غذيته غلذوه ولم يعرفه
الجوهري فأنكره اه منه بلقطه (أو خلط) قول مب عن ابن عرفة والتخريج
آخرون قد بين ابن عرفة اه هذه الأحروية أنه قال متصلا به مانصه لتحقيق مقارنة وجود
كل من اللبنين الآخر في لبن المرأتين وعدمه في لبن الرجلين اه منه بلقطه ثم قال متصلا
به ونقل ابن عبد السلام إلى آخر ما نقله عنه فانظر لم ترك ذلك مع مسيس الحاجة إليه والله
أعلم * (تنبيه) هذا التخريج الذي عزاه ابن عرفة لابن محرز نسبته في ضيق
لعياض ونصه وأخذ عياض من المدونة التخريج من مسئلة من حملت من زوج
آخر وان اللبن يكون للزوجين اه منه بلقطه فكتب عليه صر في حاشيته مانصه
لقائل أن يقول المأخوذ منه أن اللبن للزوجين محكوم بكل جزء منه لهما فهم ما فيه متساويان
من غير ترجيح بخلاف هذه فإن الفرض أن أحدهما مغلوب بالآخر فتأمله اه منه
بلقطه وهو عكس ما قاله ابن عرفة والله أعلم بالصواب (الآن يستغنى) قول مب
عن ضيق والثاني لطرف وابن الماجشون وأصبع الخ هو كذلك في ضيق وسكت
عنه صر في حاشيته وتبع في عزوه لأصبع والله أعلم ابن شاس قال في الجواهر مانصه
فلو ارتضع في الحولين بعد استغنائه بالغذاء عن اللبن لم تنتشر الحرمة الآن يكون زمن
الرضاع قريبا من زمن الاستغناء فيكون حكمه حكمه وقال مطرف وابن الماجشون
وأصبع في كتاب ابن حبيب تنتشر مادام في الحولين اه منها بلقطها وأصل ذلك للخمى
ونصه فقال ابن القاسم لا يحرم وقال مطرف وابن الماجشون وأصبع في كتاب ابن حبيب
يخرم إلى تمام الحولين وأرى أن كان الرضاع المصة والصتين أن لا يحرم وأن أعيد إلى
الرضاع وأسقط الطعام حرم اه منه بلقطه وهو خلاف ما عزاه له الباجي في المتقى
ونصه فلو طمته أمه فاستغنى بالطعام ثم أرضعته بعد ذلك امرأ في الحولين لم يحرم
ذلك الرضاع وبه قال الأوزاعي وابن القاسم وأصبع وقال مطرف وابن الماجشون يحرم
إلى انتضاء الحولين وبه قال الشافعي اه منه بلقطه وقد نسب ابن عرفة على هذا زيادة
ونصه ولواتقل لطعام قبل الحولين في لغور رضاعه بعد زيادة على يومين وتحريمه قولها

المتقى من مواقفه المشهور انظر الاصل والله أعلم قلت وفي الشيخ يوسف بن عمر على قول الرسالة
ولو فصل قبل الحولين فصلا استغنى فيه بالطعام لم يحرم ما أرضع بعد ذلك مانصه يريد الآن يعود للرضاع في داخل الحولين من علة
أو غير هافاته يحرم إذا صار له غذاء اه وقول مب عبارة مختلفة الخ انما جاء اختلاها من زيادة منها فلو أسقطها وجعل مكانها
من القطام وزاد أثر قوله إلى تمامها في القرينة لتحرر كلامه (ما حرمه النسب) قلت أي فكل امرأة قد زنت فريضة من النسب بحيث

ونقل التميمي عن الاخوين مع أصبغ قائلان كان مصنفين لم يحرم وان رد للرضاع دون
طعام حرم وعزو الباجي وابن حارث والشيخ الاول لأصبغ خلاف عزو التميمي وعزو ابن
حارث الثاني أيضا لابن حبيب وابن نافع وعيسى في العتبية ولم أجده فيها اه منه بلفظه
* (تنبيه) * ظاهر كلام المصنف أنه لا أثر للرضاع الكبير ولو في الحجابه وهو ظاهر المادونة
قال ابن ناجي في شرحها مانعه قال أبو حفص العطار وظاهر الكتاب أن رضاع الكبير
لا أثر له ولو في الحجابه وهو كذلك وقال ابن المواز لو أخذ به أحد في الحجابه لم أعبه كل العيب
قال عبد الحق وقد استحسن بعض شيوخنا الأخذ به في ذلك وفعل به متقدم وشيخنا في
أهلهم قلت وبه أفتى شيخنا أبو محمد عبد الله الشيباني اه منه بلفظه ونقله ح
مستطانه قال أبو حفص العطار بل نسب ذلك لابن ناجي نفسه وأبدل عبد الحق بعبد
الحميد والذي في النسخة التي بيدي منه هو ما قدمته وفي ابن يونس مانعه قال ابن حبيب
وقد أخذ بعض العلماء برضاة الكبير في الحجابه خاصة لحديث سهل في رضاة
سالم وهو كبير قال ابن المواز فلو أخذ به أحد في الحجابه خاصة لم أعبه كل العيب وتركه
أحب اليأس وليس في الحديث أنه يحرم أنما قال أرضعته يذهب ما في وجهه أي حذيفة وفي
حديث آخر تذهب غيرته فليس تقوم به هذا الجملة أطلق التحريم وما علمت من أخذه
عاما إلا عائشة رضي الله عنها وخالفها أزواج النبي عليه السلام ورأيت أن ذلك خاص بسالم
اه منه بلفظه وذكر الباجي في المستقى بعض كلام ابن المواز هذا ونقل ابن عرفة كلامه
مختصرا مقتصر عليه ونصه وفيها الغور رضاع الكبير غير مقارن الحولين الباجي لم يأخذ
بالتحريم رضاع الكبير أحد من الفقهاء وانعقد الإجماع على خلافه قال محمد لو أخذ
أحد بحديث سهل أرضعته خمس رضعات في الحجابه فقط لم أعبه وتركه أحب إلى اه منه
بلفظه وفي اختصار المصنف مانعه وذهب الليث بن سعد وجماعة من العلماء إلى أن
الحرمه تقع برضاع الكبير ويحتم حديث سالم مولى أبي حذيفة وهو في المطاوعة قالت
عائشة رضي الله عنها قال ابن حبيب والخلاف بين العلماء إنما هو في رفع الحجابه وأما
التحريم فلم يختلفوا أنه لا يقع به تحريم وقال غيره الاختلاف في الجميع اه منه بلفظه وفي
طراز ابن عات مانعه ذكر ابن عبد البر رحمه الله في التمهيد في شرح حديث ابن شهاب عن
عروة في رضاع الكبير أنه اختلف العلماء في ذلك كاختلاف أمهات المؤمنين فقد حكى عن
عائشة التحريم به وحكى عن غيرها عدم التحريم به ثم قال وقال الليث بن سعد إن رضاة
الكبير يحرم كرضاة الصغير وهو قول عطاء بن أبي رباح وروى عن علي ولا يصح عنه
والصحيح عنه أنه لا يحرم الرضاع بعد فطام وكان أبو موسى يفتي به ثم انصرف عنه إلى قول
ابن مسعود وأما قول عطاء فذكر عبد الرزاق عن ابن جريج قال عطاء بن أبي رباح يحلب له
اللبن ثم يسقاه وأما أن تلقمه المرأة ثم يرضعها بالطفل فلا لأن ذلك لا يحلب عنده ولا عند
جماعة العلماء اه منها بلفظها والحديث المنسوب للموطأ هو في صحيح مسلم أيضا قال
الأنبي في شرحه مانعه قال ابن العربي ذهب إلى ما ذهب إليه عائشة أن رضاع الكبير
يحرم عطاء والليث لحديث سهل هذا قال ولعمركم الهكم أنه لقوى ولو كان خاصا بسالم انقال لها

يحرم به تحريم الرضاع (الأم أخيك الخ) قلت عبارة ابن دقيق العمد في هذا هي قوله في شرح العدة استثنى الفقهاء من عموم قوله عليه الصلاة والسلام لا يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الخ فتمكن الاعتراض عليه وأما المصنف فيجيب عنه بان الاستثناء في كلامه منقطع كافى غ وبه تعلم أن بين العبارتين فرقاً خلافاً ما يوهمه م ب لان عبارة ابن دقيق العمد نص في التخصيص لا لتحتمل غيره وعبارة المصنف محتملة له والاستثناء المنقطع لان فيها الاستثناء مباداة لا بغیر أداته كعبارة ابن دقيق العمد والأداة تستعمل في الاتصال والافتقار كأشارته ابن عرفة فآله ولا تغتبر بذاتى حصص النامى على ابن عرفة فإنه مردود بوجوه ستة انظرها في الاصل والله أعلم (وقدر الطفل الخ) قلت قال الشيخ يوسف بن عمر عند نص الرسالة الذى في ز فأصول التحريم بالرضاع ثلاثة الرضيع والمرضعة وغلها فالرضيع ولد للمرضعة فان كان ذكر أحرمت عليه لأن أمه وجميع أقاربها الابنات اخواتها أو بنات اخوتها الا بنات الخالات والاحوال وكذا يحرم عليه جميع أقارب الزوج الذى كان اللبن منه الابنات اخوته وبنات أخواته لان بنات الاعمام وبنات العمات وان كان اتى فانها تحرم على أقارب المرضعة الابنات اخوتها وعلى أقارب الزوج الابنات اخوته وتحرم هي على الزوج لانها بنته وما ينسأل (٣١٨) منها لان بنات حفاظه اه فبتك من الرضاع هي كل من أرضعته

زوجتك أو أمك بلبنك أو أرضعتها بنتك من نسب أو رضاع وكذا من أرضعتها زوجة منك من نسب أو رضاع واخوتك كل من ولدته من أرضعتك أو ولد لغلها وكذا من أرضعته من أرضعتك ولبعضهم اذا امرأه قد أرضعت طفلاً غيرها وكان لها في حين ارضاعها غفل فكل ابنه ومن غيره لها ومنها له وأخوها بعد أو قبل له اخوات قد حرم وان برد أخوه نكاح بعضهن له حل وفي تكميل غ مانسه قوله وتحرم على الرجل امرأه أي به وأنه من الرضاعة كالنسب يتناسبه قوله بعد هذا ومن تزوج صبية فأرضعتها

ولا يكون لاحد بعد ذلك كما قال لابي بردة في شأن الجدة اه أو عمر أنت امرأه اللبث وقالت أنا أريد الحج وليس معي ذو محرم فقال لها ذهبي الى زوجة رجل ترضعك فيكون زوجها أبك فتجى معه اه منه بلنظرة ولعل ما نسب لابن العربي في العارضة أو في القبس ولم يرض في الاحكام ما لعائشة بل نصرم ذهب غيرها فافتقره والله أعلم (الأم أخيك) قول م ب واعتز به ابن عرفة الخ سلم اعتراض ابن عرفة هذا كاسلمه نو وقد سلمه قبلهما في و غ وغير واحد من المحققين واعتز به شيخ شيوخنا العلامة المشار له أبو حصص القاسمى في شرح التلخيص فانه ذكر كلام تقي الدين ثم كلام ابن عرفة وقال عقبه مانسه قلت قال الشيخ بعد الدين التمازاني في تلويحه قد اشتر فبما بينهم أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجازي المنقطع والمراد صيغ الاستثناء أو ما لفظ الاستثناء حقيقة اصطلاحية في القسامين لا نزاع ثم أنكروا على صدور الشريعة الخفى قوله ان لفظ الاستثناء مجازي المنقطع فوضع الخلاف على ما ذكره هو صيغ الاستثناء وهو ظاهر كلام عضد الدين ومال الدين ابن الهمام اذا تقرر هذا فالاستثناء المعدود في التخصيصات هو الاخراج بالادوات أو هو الادوات نفسها لان لفظ استثنى كافى عبارة تقي الدين وانما استثنى معناه أخرج وذلك أعين أن يكون الاخراج بالادوات أو غيرها وسواء كان المخرج من جنس المخرج منه أو لا واطلاق الاستثناء على هذا الاخراج المذكور حقيقة كما تقدم عن السعد وغيره فليس لفظ الاستثناء تخصيصاً

أه أو أخته أو جدته أو ابنته أو ابنة أخته أو أمه أو أمه أو بنت أخيه أو بنت أخته وقعت الحرمة بذلك وفوق اى بينهم ما ذكر غ ان من أرضعته امرأه جده حرمت عليه بنات عمه لانه صار عمه الهن فان كان المرضع الصبية حرمت أيضا على بنى عمها لانها صارت عمه لهم وان الربية انما تحل للزوج امها اذا لم ترضع من أمها بعد وطئه والحرمت عليه لانها أخته وان من له امرأه أن فارضعت احدها ما حاله حرمته ما على الطفل المرضع لان المرضعة أمه والاخرى زوجة أبيه وان من أرضعها جدها لانه لا تحل لابن عمها ان كان ابن خالته لانها خالته وفي ق عن ابن العطار مانسه تفسير ما يحرم ويحل من ذلك ان تنظر فان كان الخاطب لم يرضع أم الخطوبة ولا رضعته المخطوبة أمه ولا أرضعته ما امرأه واحدة وان لم تكن أمالوا احدهما ولا رضعها بلبن غل واحد وان اختلفت المرضع مثل أن يكون لرجل امرأه أن ترضع واحدة صبياً والاخرى صبية فلا يتناحان وماعدا ذلك فلا بأس به في مذهب مالك اه منه بلفظه لكن هذا انما هو ضابط لما يحرم من الاخوات خاصة دون من عداهن ممن يحرم بالرضاع لتحريم نظيره بالنسب وكذا تحرم من أرضعت زوجها لانها أمها ومن رضعته من زوجها قبل أن تدخل بها لانها أريبتك (من وطئه لا تنقطع) قلت قال ابن عرفة في الفعل يحرم بشيئين اذ لم يكن فيما بين ودر بوطئه وكذا اذا كان اللبن قليلاً وكثر بالوطء

أي قصر العام على بعض أفراده بل الأتيان بالادوات على جهة الاستثناء المتصل بما يتحقق به التخصيص فليس معنى قول تقي الدين استثنى الفقهاء أنهم أخرجوا هذه النسوة بالادوات الاستثناء محقق يكون معنى أنهم خصصوا العام أي قصروه على بعض أفرادها حتى يرد عليه أن التخصيص فرع الاندراج ولا اندراج له ولا في هذا العام وإنما معنى قوله استثنى الفقهاء هؤلاء أنهم أخرجوه عن حكم هذا العام لفقدان علمه الحرمة فيهن ومطلق الاخراج أعظم من الاخراج بالادوات على جهة التخصيص وألا وهو المراد فعنه أنهم حكموا بعدم تناول ذلك الحكم لهؤلاء النسوة فليفهم والله أعلم وقد علمت بهذا التقرير أن ما أثاره ابن عرفة لتقي الدين غير لازم وإن ما نسب اليه من الاعتراض توهمه أن الترخيم في صورتى النسب يثبت في المرأتين من حيث كون احدهما أم أخيك الخ هو يرى منه فقد صرح بأن المنسب هو الموجب للتخريم قال وقد يوجب جد فتوجب جد الحرمة الى آخر كلامه فهو كقول ابن زشد في المقدسات فذكر كلامه ثم قال عقبه فظهر أن ما قاله تقي الدين لا ينافي جلالة قدره وعلم منصبه في الاصول والقروع وإن تغليب ابن عرفة غلط والحق أحق أن يتبع والعجب من غ كيف نقل كلام ابن عرفة ولم يعقبه اه منه بل غلطه قللت من تأمل أدنى تأمل وأصف علم أن كلامه هذا اشغل على أمور كل واحد منها على انفراده لا يتناسب جلالته رحمه الله تعالى ومكانته في القروع والاصول فكيف يجمعونها أحدها ان قوله بالاستثناء المعدود في الخصائص هو الاخراج بالادوات فيه أن هذا لا يجب له من له أدنى مخالطة لقن الاصول فضلا عن الامام ابن عرفة وكيف توهمه ثم رأتية الاصول أن الاستثناء المعدود في الخصائص هو مطلق الاخراج كان بالادوات أو غيرها وهم قد فتقوا في الخصص الى استثناء وصفة وغوهم ما عمو مشهور وفي كتبهم مسطور مع أنه لا حاجة الى ما ذكره لان ابن عرفة صرح بأن التخصيص الذي أفاده كلام تقي الدين هو بغير أداء الاستثناء لقوله ان الاستثناء من العام بغير أدائه الخ فما قاله لا يلاقى بحث ابن عرفة بحال ثانيا

ان قوله وإنما استثنى معناه أخرج هو ضروري عند كل من له أدنى نصيب في هذا الفن ولم ينكره ابن عرفة بل عليه بنى اعتراضه على تقي الدين ثالثا ان قوله وذلك أعم من أن يكون الاخراج بالاداة أو غيرها واضح السقوط لانه ان عني أن ذلك معناه في اللغة فذلك أمر يسله ابن عرفة وهو الذي فهمه من كلام تقي الدين فلا معنى ليراده واحتجاجه به عليه وإن عني في الاصطلاح فلا يصح ما قاله وقد ناقض به ما قدمه أولا من أنه الاخراج بالادوات كالأصح استدلاله لذلك بكلام السعد لانه حجة عليه لقوله حقيقة اصطلاحية في القسمين أي المتصل والمنفصل اذ كل من القسمين في الاصطلاح مقصور على ذكر الاداة بالاختلاف فإذا قلت استثنى زيدى فزيدى كلامه كان صدق هذه الجملة ثانيا في صورتين في قول زيد قام القوم الا عروا في قوله قام القوم الاحبار ولا صدق لهما في قول زيد قام القوم الصالحون في الاصطلاح لفقد الاداة في اللغة هي صادقة لوجود الاخراج كصدقها أيضا في اللغة في الصورة الاولى دون الثانية لعدم الاخراج ولهذا لم يعرف القائلون بأن الاستثناء يطلق في الاصطلاح على القسمين بأنه الاخراج بالا الخ بل يعرفونه بأنه المخالفة

اه فتأمل وفي المدونة لبن الواطئ له الماسنر ابن عرفة ظاهره ولو طال وعن سحنون اذا طلقها وتماذى بها اللبن الى خمس سنين غاية الجمل فليس له وأنكره أبو عمر ان وراءه خلاف ظاهر المدونة (واشترك مع التقديم) قلت أي مع جنس التقديم فيصدق بالتعدد ابن القاسم هو ابن لهما ما استقر لبن الاول قال في المدونة هو ابن لهما ولو ولجت من الثاني قال ابن المنذر أجمع كل من يحفظ عنه العلم على أن حكم لبن الزوج الاول ينقطع بولادتهما من الثاني وإنما الخلاف اذا جلت منه وقال ابن الحاجب وابن الدارقة لصاحبه الى أن ينقطع ولو بعد سنين كثيرة وقيل الى أن تلد وقيل الى أن تحمل وقيل الى أن يبطأ هل زوج ثان انظر القلشاني وقال ابن عرفة لو وطئ ذات لبن زوج ثان فالمتشهور هو قول ابن القاسم ورواية ابن نافع وقاله محمدان اللبن لهما ولو ولدت الثاني اه

بالأواحدى أخواتها وبذلك بعض كلام الأئمة يتضح لك صحة ما قلناه قال في جمع الجوامع
 مانصه وهو الاخراج بالأواحدى أخواتها من متكلم واحد وقيل مطلقاً ثم قال أما
 المنقطع فتأمله متواطئ والرابع مشترك والخامس الوقف قال الحق في المحلى مانصه
 متواطئ فيه وفي المتصل أى موضوع للقدوم المشترك بينهما أى المخالفة بالأواحدى
 أخواتها أحذر من الاشتراك والمجاز الآتين والاول الأصح أنه مجاز في المنقطع لتبادر غيره
 أى المتصل الى الذهن والثانى أنه حقيقة فيه كالمصطلح لانه الأصل في الاستعمال ويحدد
 بالمخالفة المذكورة من غير إخراج وهذا القول بمعنى قوله والرابع مشترك بينهما فهو مكرر
 اه محل الحاجة منه بلفظه فقال العلامة ابن أبي شريف مانصه قوله لفظ الاستثناء
 متواطئ جعل الشارح موضع الخلاف لفظ الاستثناء وهو مقتضى كلام العلامة القطب
 الشيرازى في شرح المختصر امكن أنكره المولى سعد الدين في التساوي فقال قد اشتهر فيما
 بينهم أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والمراد صيغ الاستثناء وأما لفظ
 الاستثناء حقيقة اصطلاحية في القسمين بلانزاع ثم أنكر على صدر الشريعة قوله ان لفظ
 الاستثناء مجاز في المنقطع فوضع الخلاف على هذا هو صيغ الاستثناء وهو ظاهر كلام
 المحقق عضد الدين واليه مال شيخنا في تحريره قوله فهو مكرر لأن يريد الخ محل نظر
 والظاهر أن مراد المصنف الإشارة الى القول الذى حكاه أبو اسحق وهو أن الإخراج من
 غير الجنس لا يسمى استثناءاً لا حقيقة ولا مجازاً وكأنه بعينه هو القول الذى نقله الأسدي
 عن أكثر المتكلمين والنحاة وبعض أصحابنا أنه لا يصح لفظاً لا حقيقة ولا مجازاً وخينئذ
 فيكون معنى عبارة المصنف أما المنقطع ففيه أقوال أحدها يسمى استثناء أى مجازاً الثانى
 لا يسمى استثناءاً لا حقيقة ولا مجازاً والثالث يسمى استثناء حقيقة على وجه التواطئ
 بناء على أنه موضوع لقدوم مشترك بين المتصل والمنقطع والرابع يسمى استثناء حقيقة
 بالاشتراك اللفظي والخامس الوقف اه منه بلفظه فتحصل من كلامهم هذا أن الاستثناء
 في الاصطلاح لا يدف عنه من ذكر الاداة وهى الأواحدى أخواتها اتفاقاً وانه حقيقة في
 المتصل واختلف في المنفصل على خمسة أقوال والقول بأنه يطلق عليه مجازاً قال السعدى
 الذى اشتهر بينهم وقال المحلى أنه الأصح والقول بأنه لا يطلق عليه لا حقيقة ولا مجازاً نقله
 الأمدى عن أكثر المتكلمين والنحاة وبعض أصحابه وهل محل الخلاف انظر الاستثناء
 وهو ظاهر كلام القطب الشيرازى وقول صدر الشريعة به جزم المحلى أو محله صيغ
 الاستثناء نحو قام القوم الأحراراً وغير جار ونحو هما وأما لفظ الاستثناء حقيقة عرفية في
 المتصل والمنفصل بلانزاع وبه جزم السعدى وهو ظاهر قول العضد وابن الهمام طريقتان
 ثم على القول بأنه يطلق عليه مجازاً أو لا يطلق عليه أصلاً فحده ما تقدم عن جمع الجوامع
 وعلى القول بأنه يطلق عليه حقيقة عرفية فلا يحد بالخراج اذ لا إخراج في المنفصل بل
 يحد بأنه المخالفة بالأواحدى أخواتها كما تقدم في كلام المحقق المحلى ولكون المنقطع
 ليس فيه إخراج لم يعدوه في النخصات وبذلك تعلم صحة ما قلناه من أن قوله ان استثنى معناه
 أخرج بالاداة أو غيرها فتأمله بانصاف رابعها قوله فليس لفظ الاستثناء تخصيصاً فيه

(كقيام بينة الخ) ابن عرفة يجب تقييد قوله أي المقر أخى (٢٣١) وأخى زيادة من الرضاع نصا وسما فإلسمع

القرنين من تزوج امرأة شهد عليها أنها كانت تقول لمن تزوجها قبل نكاحها أخى أخى لم تحرم عليه في كلام الناس قول المرأة للرجل أخى ولا قرابة بينهما اه (لم يندفع الخ) قلت يعني الإجماع في الزوج أو ثبت ذلك انظر ق (كقول أبي الخ) قلت قال ق مانصه فيها وقال الأب رضع فلان أو فلانة مع ابني الصغير أو مع ابنتي ثم قال أردت اعتذارا لم يقبل منه فان تناكحا فراقا السلطان بينهما ابن ونس لانه كلفه على نفسه لانه هو العاقد بخلاف اذا أراد الابن نكاح امرأة أو شرا مجاراة فقال الأب قد كنت نكحتها قال في المدونة لا يقبل قوله قال ابن ونس لانه ليس هو العاقد اه ومقتضاه ومقتضى ما في من طلق اختصاص ذلك بالابن المجبرين خلاف ما في ق وخش و ز فتأمل والله أعلم (بخلاف أم أحدهما) قول ز وكذا اذا استمرت على إقرارها الخ صحيح وما نسب له في تكميله هو كذلك فيه انظر نصه في الأصل (ويثبت الخ) قلت وكذا ثبت بالسمع القسائي المستفيض انظر في قال ابن القاسم في المدونة ان شهيد رضيع الزوجين أمهاتهم مالم يقبل شهادتهما لالا أن يكون فشا من قوله ما قبل النكاح اه أي فالام كغيرها لا يوقن بعهدة قوله ولا يجب على الابن تصديقها لاحتقال إرادته مانع نكاحها وفي المدونة

أن هذا ضروري ولم يقبله ابن عرفة فلا حاجة الى تقييد خامس ان قوله فليس معنى قول نقي الدين استثنى الفقهاء أنهم أخرجوا هؤلاء النسوة ان عني مع كون كلام نقي الدين مبني على الاصطلاح فإلسمع فإلما قرره ولأن أن الاستثناء حقيقة في المتصل والمنفصل ولما قدمنا من كلام الأئمة المفيد أنه مقصور على ذكر الاداة وان عني مع مخافته للاصطلاح وأنه توسع في ذلك رجوعا لاصل اللغة فهذا المعنى هو الذي فهمه منه ابن عرفة فلا حاجة لذكره ولا فائدة فيما ذكره أولا من كلام السعد وقرره بل هو طويل وتهويل بما ليس عليه تعويل سادس ان قوله وانما معنى قوله استثنى الفقهاء هؤلاء أنهم أخرجوا الخ ان عني به أنهم أخرجوا من عموم اللفظ مع تناوله لمن فهو مراد ابن عرفة وعن ذلك نشأ اعتراضه وان عني أنهم أخرجوا من غير تناول عموم لفظ الحسنة لمن فهو غير مسلم ولفظ نقي الدين يأباه لقوله استثنى الفقهاء من عموم قوله عليه السلام يحرم من الرضاع الخ اذ كيف يعقل أن يقال يخرج من عموم كذا كذا وكذا وهو غير داخل فيه بل هو صريح هذا ما توجه اعتراضه على كلام أبدا كما قاله ابن عرفة في نظيره ذاب بالجملة فالحق ما قاله ابن عرفة وسلمه الجمل الغير والعلم كله على الكبير (كقيام بينة على إقرار أحدهما) قول ز به أي بالرضاع ويشمل قول أحدهما رضعته معه مثلا وقوله هو أخى من الرضاع ولا يشمل قوله هو أخى فقط ابن عرفة يجب تقييد قوله وأخى زيادة من الرضاع نصا وسما فإلسمع القرنين من تزوج امرأة شهد عليها أنها كانت تقول لمن تزوجها قبل نكاحها أخى أخى لم تحرم عليه في كلام الناس قول المرأة للرجل أخى ولا قرابة بينهما اه منه لفظه (بخلاف أم أحدهما) قول ز وكذا اذا استمرت على إقرارها الخ صحيح وما نسب له تكميل التقييد هو كذلك فيه ذكره في كتاب الرضاع عند قول المدونة وان قالت امرأة لرجل أَرْضَعْتُكَ عني ثم قالت كنت كاذبة ومعتدلة لم يقبل قولها الثاني ولا أحب له أن يتزوجها لو صفة في سمع عيسى في رسم باع من النكاح الثالث سئل ابن القاسم عن رجل أراد أن يتزوج امرأة فقالت له أمه أنها اختك من الرضاعة قد أَرْضَعْتِها وتحت الرجل امرأة أخرى فقال الرجل امرأتي التي تحتني طالق ان كانت لي حلالا لم أتزوجها قال أرى أن يطلق امرأته التي تحتني ولا يتزوجها فان اجترأ وتزوجها لم يقض عليه بطلاق لانه لا يكون عليه في الرضاع الا امرأتان ابن رشد هذا كما قال ابن الاختياره أن يبحث نفسه بان يطلق امرأته ولا يتزوجها لان تزويجها مكرمه وليس حراما لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر برضاع امرأة فتقسم فقال وكيف وقد قيل وقال عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما شبهات فن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه فتدب صلى الله عليه وسلم الى اتقاء الشبهات ولم يحرمها وهذا من الشبهات اذ لا يوقن بعهدة قول أمه ولا يلزم في الشرع تصديقها لاحتقال أن تكون أرادت أن تمتعه من نكاحها الا أن يكون قد فشا ذلك من قولها قبل ذلك فيلزمه ذلك ويحرم عليه نكاحها ولا يلزم في امرأته شيء على ما في آخر سمع ابن القاسم من طلاق السنة وظاهر ما في الثاني من المدونة خلاف ما في الرضاع عنها وقوله ولا يكون في ذلك الا امرأتان يريد

قلت وكذا أي لم تزل يسمعونها تقول أَرْضَعْتُ فلانة فلما كبرت أردت تزوجها قال قال مالك لا يتزوجها اه واختلف في فهمه

ويفشون ذلك من قولهما على ما قاله في المدونة وذهب مطرف وابن الماجشون وابن نافع
وابن زهب إلى أعمال شهادتهما وان لم يفش ذلك من قولهما وهو قول سحنون ومعناه إذا
كانت عدلتين ولا يشترط فيهما مع الفتوى على مذهب ابن القاسم وروايت عن مالك العدالة
والله تعالى أعلم اه منه بلفظه وهو شاهد لما قاله ز فتأمل والله أعلم (لابا مرأة أولو
فشا) قول ز على المشهور ما شهره هونص المدونة في كتاب الرضاع ونصها وإذا قالت
امرأة عدلة كنت أرضعت فلا ناووز وجهه لم أقض بفرأقهما ولو عرف ذلك من قولها
قبل النكاح أمرته بالتزويج عنها ان كان يوافق بقولها اه منها بلفظها قال ابن ناجي في
شرحها ما نصه أما شهادة الواحدة فان لم يكن فسوف ليستزده عنها فقط وان كان فاشيا فقولان
فسمع ابن القاسم العمل على شهادتها وهو ظاهر قول نكاحها وهو خلاف ما لها هنا من أنه
يتزده فقط ووقع في أحكامي يلدسبته فظهر لي أن القولين سيان لانهم أخرجوها وهما فيها
ولا أعرف منهما ما شهره ورافقه وقت ثم شئت لتونس اضرورة سألت عنها شيخنا حفظه
الله تعالى فأمرني أن أحكم بما عدل عليه قولها هنا لان الأصل في شهادة المرأة الضعف
وسألت عنها شيخنا أبا يوسف يعقوب الزعبي فقال مثله فحكمت بذلك اه منه بلفظه وقول
نكاحها الذي أشار إليه هو في النكاح الثاني ونصها قال مالك لا تجوز شهادة امرأة واحدة
في الرضاع الآن يكون قد نشأ وعرف قال مالك وأحب إلى أن لا ينكح ويتورع اه
منها بلفظها قلت وتسبع ابن ناجي في حزمه بأن ما في الكتابين خلاف ابن رشد وتقدم
كلامه فرياً ونقل عياض نحوه عن بعضهم وجرم هو بأن ذلك وفاق قال في النكاح الثاني
من تنبيهها ما نصه وقوله في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع ان ذلك لا يجوز ولا يقطع
شيئاً لأن يكون فشا وعرف وأحب إلى أن يتورع ولا ينكح بنه بعضهم على هذا اللفظ
وقال هو خلاف ما قال في الرضاع في قوله لا يفرق القاضي بقولها وان عرف قبل ذلك من
قواها وليس هذا بخلاف لان قوله هنا لا يقطع شيئاً مثل قوله لا يفرق القاضي بنه ما هناك
يريدسواء فشا أو لم يفش وقال هنا الآن يكون أمر افشا وعرف يعني فينا كذا التزده
والتورع وان كان على كل حال وان لم يفش يستحب له أن يتزده عنها وهو قوله هنا وأحب
إلى أن لا ينكح ويتورع وقد جاء مبيناً في كتاب الرضاع التزده وان لم يفش وقد يكون قوله
هذا هو راجع إلى الذي أخبره أنه مائة تزوج المرأة التي خطبها وتشبهه بها لها بمسئلة
الرضاع هذه وقد قال فيها أيضاً لا أراها جائرة على الولد الآن يكون فشا قبل هذا من قوله
وأرى أن يتورع ولو فعل لم أقض به يحتمل قوله ولو فعل يعني بعد الفشيو ويحتمل قبله قال
بعضهم يعني لو فشا لم يقض به قال أبو عمران بؤمر بالتزده في المسئلتين وان لم يفش وان
فشا كان الأمر بالتزده والتورع أقوى من الاول وقوله في قول الام أرضعتها لا يتزوجها
هو أيضاً على التزده والام وغيرهما على مذهب الكتاب سواء عند فضل ويحيى بن عمرو وأبي
محمد وغيرهم وهو بين في كتاب الرضاع وكتاب محمد وعند ابن حبيب ومحمد يقضى بقول الام
كالا قبل هو خلاف وقيل لعلها الام الوصية أو المنكحة ففسد النكاح وفرق بينهم ما
لا تعترف عاقده بفساده فكانت كالا وقيل الوصية بخلاف الاب اه منها بلفظها وقول

فقهه ابن حبيب ومحمد على التحريم
وفهمه فضل ويحيى بن يحيى أى
وغيرهما على التزده فالعياض
وهو ظاهر كتاب الرضاع منها انظر
القلشاني والشيخ زروق والله أعلم
(لابا مرأة أولو فشا) قول ز على
المشهور ما شهره هونص المدونة في
كتاب الرضاع وبه حكم ابن ناجي
فحصل ان الرابع ان الام كالأجنبية
وان لم ترجع عن قولها خلافا لطي
انظر الأصل والله أعلم

* (التفقات) *

قول ز والرق لأبدله بالملك لأن المصنف ذكر مع الرقيق الدابة وكان ز نظرا إلى حد ابن عرفة
وقول ز حيث كانت واجبة بالنكاح صوابه بالإصالة قلنا وقوله (٢٢٣) وكذا ان تطوع أو ألتزم الخ الصواب حذف

قوله تطوع (لمكنة) قلنا قلت قول

ز على المعتمد الخ هو باعتبار

المجموع اذا اختلف انما هو في القرية

وأما البعيدة فلهما عليه النفقة بلا

خلاف انظر ح (مطبعة) قول

ز ولا مطيعة بهما مانع الخ أي

وهي غير مدخول بها وما يأتي من

قول المصنف ولها نفقة حضروا

رتقا هو في المدخول بها فلا معارضة

خلافًا له وفي وان تبع ابن عاشر

وقول مب واستظهره الشيخ ميارة

الخ سبقه إلى استظهاره شيخه ابن

عاشر وهو أيضا مرضى أبي علي

انظرهم في الأصل (قوت) أي

ما يتقوت به وتقومه البنية وكونه

قحما وشعبا أو ذرة يؤخذ من قوله

بقدر وسعه الخ قلنا الظاهر أن

ذلك يؤخذ من قوله بالعامة وأنه

راجع للأزواج كما يفيد قول ابن

الحاجب وإن كل الناس الشعير

أ كتهه وإن قوله بقدر وسعه الخ

يرجع للمقدار من ذلك تأمله (وان

أ كوله) قول ز فإن في الزام الاجير

أي المستأجر ضررا به أي بالمستأجر

بدليل ما بعده به يسقط بحث

هوني قلنا ونفتي الضرر برضا

الاجير بطعام وسط مع التزامه ان

يكمل شعبه من عنده ويمكن حمل

كلام البسوط عليه فيسقط التعقب

والله أعلم (يفرض الخ) قلنا قلت قول

خس في التوطئة بين ما هو الذي

يقضي به الخ فيه نظر بل انما بين

ما يفرض وكونه يلزم الاعيان أو الثمن شيء آخر فالصواب حذف هذه التوطئة لما فيها من التشويش مع مناقضتها لقول المصنف

الآتي ويجوز اعطاء الثمن عارضا ولو وطئ به له الحسن تأمل (وأجرة قابلة) هذا هو الذي اقتصر عليه صاحب مختصر الوفاة

مب كلام طفي هنافيه نظرا الخ تنظيره في كلام طفي صواب وذلك انه قال ان الام
اذا لم ترجع يقبل قولها بخلاف الاجنبية ونقل كلام ابن عرفة ثم قال بعده مانصه فقد
اعتضد الحر بمسما عيسى فهو الراجح فلذا قيدت بالاجنبية اه ولاشك أن
ما عزا له مسما عيسى من التصريم غير صحيح راجع كلامه الذي قدمناه في بيان نظرنا لجمعة
ما قلناه وكلام ابن رشد صحيح وأكصر صحيح في أن الام وغيرهما سواء وكلام عياض المتقدم
أنفا صحيح في ذلك وقال ابن يونس في كتاب الرضاع مانصه ومن المدونة قال وكذلك
الام اذا لم تزل تسمع وهي تقول أرضعت فلانة فلما كبرت أراد الابن تزويجا فلا يفعل محمد
ابن يونس فان فعل لم يقض بفرقها لان الام ليست بعاقدة فيؤخذ باقرارها اه منه بلفظه
فانظر كيف جزم ابن يونس بنى التصريم بقول الام مع الفسود دون رجوع عنها وساقه كانه
المذهب فكيف مع عدم الفسود فتحصل أن الراجح أن الام كالاجنبية وان لم ترجع عن
قولها والله سبحانه أعلم

* (باب النفقات) *

قول ز النكاح والرق الخ لو قال الملك بدل الرق لكان أحسن لان المصنف ذكر مع
الرقيق الدابة وكان ز نظرا إلى حد ابن عرفة فتأمل قوله حيث كانت واجبة بالنكاح
صوابه بالإصالة تأمله (مطبعة) قول ز ولا مطيعة بهما مانع الخ سلمه نو و مب
بسكونهما عنه وتبع ز فيه تم وقد اعترضه ابن عاشر ونصه هذا منقوض بقول
المصنف بعد ولها نفقة حضروا رتقا اه منه بلفظه (وايس أحدهما مشرفا) قول
ز وهذا الشرط فيما قبل البناء قد عني بقوله بعد كما أنه لا تسقط نفقتها عنه اذا بلغت حد
السياق بعد البناء فقط الخ وما قاله صراب أذهو الذي لابن عبد السلام والمصنف في ضج
واستظهره الشيخ ميارة خلافا لصريح كانه لمب قلنا وقد سبق الشيخ ميارة شيخه
ابن عاشر ونصه الظاهر أنه انما يشترط اتقاء اشراف أحدهما في غير المدخول بها واللقائي
خالف هذا لكن دون استناد لنص اه منه بلفظه وهذا أيضا هو مرضى أبي علي ونصه
قوله وليس أحدهما مشرفا ظاهرا كلامهم الكثير وهو الذي قدمناه ان هذا الاشراف وقع
عند طلب الدخول أو مالو وقع الدخول ثم وقع الاشراف فالنفقة واجبة ولا تسقط عن
الداخل استحبابا لما يجب اه منه بلفظه (قوت) أي ما يتقوت به وتقومه البنية
وكونه قحما وشعبا أو ذرة يؤخذ من قوله (بقدر وسعه وحالها أو البالد الخ) وقد قال ابن
الحاجب مانصه وإن كل الناس الشعير أ كتهه (وان أ كوله) قول ز وفيه نظرفان
في الزام الاجير طعاما وسطا الخ لا يخفى ما في عبارته اذ ليس في عبارة البسوط التي نظر
فيها الزام الاجير الوسط بل الزام المستأجر البقاء على الاجارة اذ ارضى الاجير بطعام وسط
وصواب العبارة أن يقول فان رضيا الاجير بطعام وسط ضررا على المستأجر لكون ذلك
يضعف خدمة الاجير ويحط من قوته فتأمل (وأجرة قابلة) في ق نوع اعترض على

ما يفرض وكونه يلزم الاعيان أو الثمن شيء آخر فالصواب حذف هذه التوطئة لما فيها من التشويش مع مناقضتها لقول المصنف
الآتي ويجوز اعطاء الثمن عارضا ولو وطئ به له الحسن تأمل (وأجرة قابلة) هذا هو الذي اقتصر عليه صاحب مختصر الوفاة

المصنف اذا قال بعد ذكر الخلاف مانصه ولم يعز المتبسط منها قولاً ولا شهره اه وفيه نظر فان ما اقتصر عليه المصنف عليه اقتصر صاحب مختصر الوفاور وساقه كانه المذهب ولم يحك غيره انظر نصه في ح وهو الذي اختاره غير واحد وصححه ابن الحاجب ونصه بخلاف اجرة القابلة للولد على الاصح ضيق أى قلته وهو الاصح لا يصح وهو اختيار غير واحد لانه لا يضمنه كالنفقة اه محل الحاجة منه بلقظه وفي الجواهر مانصه وعليه اجرة القابلة عند اصبح مطلقاً ووافقه ابن الموار اذا كانت المنفعة بهم الولد قال فاما ان كانت لها فعلياً ولها ما فعلها وعلى الزوج قال القاضي أبو الوليد والظاهر قول اصبح لانها لا بد منه كالنفقة والكسوة اه منها بلقظها وعمر ادم بالقاضي أبو الوليد الباجي فانه ذكر ذلك في المشتق ونصه وهو الاظهر لانها من المؤن التي لا تستبد عنها الزوجية غالباً واذا وجبت عليه النفقة والكسوة والمرأة تنفرد بمنفعة ذلك فبان يجب ذلك عليه ولا تنفرد المرأة بمنفعته أولى اه منه بلقظه * (تنبيه) * ظاهر كلام ح انه جعل كلام المصنف على غير المطلقة طلاقاً فانافه قال عقب كلام المصنف مانصه تصوره واضح * (فرع) * قال في سماع أشبه من طلاق السنة مانصه ومثل عن الرجل يطلق امرأته البتة وهي حامل أترى عليه اجرة القابلة فقال ما سمعت ذلك ولا أعلمه عليه الخ فظاهر كلامه ان الخلاف الذي ذكره خاص بالبائن وان كلام المصنف لانه لم يقيد بها بالبائن فقال في ترجحة مخالفة الاب والوصى على الكبير المولى عليه مانصه انظر اذا طلق الرجل امرأته وهي حامل على من تكون اجرة القابلة قد ذكرنا الاقوال الثلاثة وظاهر كلام الباجي وابن شاس وابن الحاجب وضيق وابن عرفة ان الخلاف مطلق ونص ابن عرفة وفي كون اجرة القابلة عليها وعلى ثاليتها ان استغنى عنه النساء فعلياً والافعليه وان كانا يتنفعان به معا فعليهما على قدر منفعة كل منهما مسموع القرنين من طلاق السنة وابن رشد عن اصبح وسماع ابن القاسم ولم يحك الباجي الاول وعزا الاخير لمحمد اه منه بلقظه فتأمل ذلك كله والله أعلم * (تنبيه) * قول ابن عرفة وسماع ابن القاسم كذا وجدته في نسختين منه وكذا نقله عنه أبو على وهو مخالف لما في ح عن ابن رشد فان الذي فيه عنه عزو الثالث لابن القاسم في رسم وصى من سماع عيسى من كتاب الجعل والايارة لا لسماعه هو من مالك وقد نقل أبو على كلام البيان كما ذكره ح ولم ينسبه على ما في كلام ابن عرفة والظاهر عندى ان افظة عيسى سقطت من كلام ابن عرفة تحميها من النسخ وان أصله وسماع عيسى ابن القاسم وما كان ينبغي لابي على أن يعقل هذا مع نقله كلام ابن عرفة والبيان والله الموفق (ولو باكثر من واحدة) قول ز ولو تنازعا في كونهما يتخدم فهل البيعة عليه أو عليهما فانولان هذان القولان ذكرهما في الطرر عن الاستغناء ونصها وفيه لبعض المقتنين فان تنازعا في الادخام فعلي الزوج البيعة أنه من ليس عليه اخذام فالنفقة والكسوة سواء لانها تلزم الزوج ونحوه لا مشا وروى ان البيعة على المرأة انها من يتخدم مثلها لان النفقة والكسوة تلزم كل واحد والخدمة لا تلزم المقل ولا القير وكان حديث فاطمة دليل هذا فانظر ذلك

وصححه ابن الحاجب واختاره غير واحد كما في ضيق ثم ظاهر المصنف كظاهر الباجي وابن شاس وابن الحاجب وضيق وابن عرفة سواء كانت في العصة أو مطلقة ولو باثنا انظر الاصل (ومشط) قول ز الا لا تضم المبيع الخ قال ابن المرحل في نظم الفصيح وكل ما يكون مثل الآله

ففيه تكسر لا محالة تقول هذا الخلف ومثله

تكسر ما جاء على هذى الصفة ثم قال

ومقطع أى آله للقطع الاحرق واخفظت في السمع مثل مدق يافى ومكحل

ومدهن ومسهط ومخل أما المدق فهو ما يدق

به وقد قيل هو المدق وفي وعاء الدهن قبل مدهن

والسكحل في المكحل هذا بين كذا السعوط أى دواء الاتف

وعاؤه المسعط دون خلف والمخل القربال ليس بمجول

والمشط في رواية والمصل

(وثياب المخرج) قلت قال الشيخ زروق في شرح الرسالة لما ذكر حديث البخاري في باب العلم والعظة بالليل وفي باب لا يأتي زمان
الاول الذي بعده مشرته رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة ماضيه فيجب أن لا يخرج الا فيما لا ينظر اليه الرجال من ثياب مهنها
ومرط من المروط التي لو انقست الى كلب ما بول لها أو الى ذئب ما يئسها ان كانت من يؤمن بالله واليوم الآخر وقد صارت حالهن
اليوم الى أن لا يخرج احداهن الا في أحسن ثيابها وتستعير من جيرانها وتستعمل الروائح الطيبة وتتخفي في مشبهات وعليها ما لو انقست
على عود لعشق فهي متعرضة بذلك لعنت الله وغضبه وكذلك من أعانها على ذلك من زوج أو غيره اه (لان حلف لا يخرج) قلت
لانه حلف على من له عليه حكم بخلاف السابطة فانه حلف على ما لا حكم له عليه وقول خش وهو مقتضى ما نقله ابن عرفة الخ
أي خلاف قول مالك في كتاب محمد كما نقله مب في التنبيه عن المسيطى والله أعلم وفي المدونة ليس لمنع زوجته من التجارة قال
أبو الحسن يقوم منه لذات الزوج بغير اذنه ادخال شه ودعيلها لتشدهم بما أحب أنه لا يعلق عليهما وهو منصوص في الوثائق المجموعة
وقال المشدالي قال يحزنون في نوازله لذات الزوج أن تدخل على نفسها رجلا لتشدهم بغير اذن زوجها وزوجها فتاب ولا تمنع
من ذلك ولكنه لا بد أن يكون معهم محرم منها ابن رشد وهذا كما (٢٢٥) قال لانها في ذلك كالرجل ولا يمنعها من شيء من

وتدبره اه منها بالفظها (من يحزن) قول ز وطيج ليريد أخرى لها نفس بها قال في الطرر
مانصه وعند قوله من الخدمة الباطنة مثل العجين والطبخ يريد له وأقاله ابن لبابة اه منها
بالفظها بخلاف النسيج والغزل قول ز ولومن قوم عادتهم ذلك الخ هو الصواب خلافا
لما اختاره أبو علي راجع ما قدمناه آخر فصل التنازع (وثياب المخرج) قول ز وفي
المبسوط من رواية ابن نافع الخ الذي في ابن عرفة هو مانصه القضي ظاهر المذهب أن ثياب
خروجها عادة والمخفة لا تكزيمه وقال في المبسوط يفرض لها على الفتي ثياب مخرجها وعزاه
ابن زرقون لرواية ابن نافع في مختصر مالدس في المختصر اه منه بلفظه (ان كانت
مأمونة) قول مب والاصل هو الامن فهو لابن عرفة ونصه والشابة محمولة على الامانة
حتى ثبت أنها غير مأمونة اه منه بلفظه ويفهم منه بالآخرى أن المتجالة كذلك
(الالوضعية) أطلق المصنف وهو مقيد بما اذا لم يضروا بها والافتعل عنهم كما هو ظاهر
ونص عليه المسيطى ولا تصدق في دعوى الضرر ولا بد من اثباته على المنصوص قال شيخنا
بح قال أبو علي بن زحال ولكن لا بد من النظر الى قرائن الاحوال فقد تكون المرأة
يضر بها أهل الرجل ولا تجب من يشهد لها ويريد أن تقتدى منه أو يستخدمها اه وكان
يجب في قول أبي علي هذا ولا يرضيه وعندى أن العمل في هذا الزمان بما قاله أبو علي متعين
والله أعلم (تنبيه) أطلق غير واحد من اللوضعية اذا ثبت ضرر أهل الزوج بها

(٢٩) رهوى (رابع) متعين خلافا لج والله أعلم ثم ظاهر المصنف كغيره انه حيث يكون لها الانفراد عن أهلها لا يقبل
من الزوج اعتذارا بل خوف عليها قال أبو علي ولكن عجب القطن على القاضي في أمر شاع وذاع واشتهر واتسرت المرأة غير
المأمونة تريد الانفراد عن أهل الزوج غاية والهروب منهم النهاية لا لا يطلعوا على ما زومهم مما لا يخفى فان ثبت ضررهم بها
فليجهد القاضي في ذلك فان تركها معهم فالضرر عليها ولا يرفع ظلم ونظم وان عزلها عنهم خاف ما هو أعظم فالأولى أن يسكنها مع ثقة
له امرأة أمينة تحفظها وتتفقد أحوالها بما لا ينبغي هذا الذي يظهر وقد شاهدنا من ذلك ما بعلمه ستار العيوب ومفرج الكروب
ثم قال وكذلك يفتن لمسئله تقع بالوادى وربما تقع في الحواضر وهي انه زمن السبوة وعدم الحكام الذين يحافظهم للصوم من
الظلمة وغيرهم تطالب ذات القدر الانفراد عن أهل الزوج وهو يخاف عليهم أو رعاها لا يكون لها عقل كامل فليجهد القاضي في
ذلك مستعيناً بالله تعالى لان الزوج لا يجحد أن يبيت عندها كل ليلة اما لميته عند امرأة أخرى له ولما يعرض لمن عوارض الدنيا
اه وهو في زمننا أشد بشهادة ما في أصح الصحيح من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأتي عليكم زمان الا والذي بعده مشرته
حتى تلفوا ربكم وما ذكر من السكنى مع ثقة ذي امرأة أمينة وان كان حسنا ينبغي به الضرر ان معانته اليوم أو معتذر لزمه

ولغيرها مطلقاً الا انفراد عنهم فظاهر كلامهم انه لا يقبل من الزوج اعتذاره بالخوف عليها
وقال أبو علي ما نضه ولكن يجب التقطن على القاضي في أمر شاع وذاع واشهر واتشهر
ان المرأه غير المأمونة تريد الانفراد على أهل الزوج غاية والهروب منهم الهاربة وذلك
لثلا بطلعوا على ما تزومه مما لا يحق فان ثبت ضررهم من الطبع بعد القاضي في ذلك فان تركها
معهم فالضرر عليهم ولا يرفع ظلم بظلم وان عزلها عنهم خاف ما هو أعظم فالأولى أن يسكنها
مع ثقة له امرأه أمينة تحفظها وتتقعد أحوالها مما لا ينبغي هذا الذي يظهر وقد شاهدنا
من ذلك ما يعمله سائر العيوب ومفرج الضرر ثم قال وكذلك يتقطن لمسئله تقع
في البوادي وربما تقع في الحواضر وهو أنه في زمن السبية وعدم الحكام الذين يخافهم
المصوص من الظلمة وغيرهم تطلب ذات القدر العكسي منزلة عن أهل الزوج والرجل
يخاف عليها وربما يهاجى لا يكون لها عقل كامل فيجهد القاضي في ذلك مستعيناً بالله تعالى
لان الزوج لا يجد أن يبيت عندها كل ليلة المأتمنة عندها امرأه أخرى له أو لما يعرض
له من عوارض الدنيا اه منه بلقطه **قلت** وما قاله ظاهر وهو في زماناً أشد بدهاءه ما في
أصح الصحيح من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأتي عليكم زمان الا والذي بعده شر
منه حتى تلقوا ربكم وما ذكره من السكنى مع ثقة ذي امرأه أمينة وان كان حسناً يثبت في
به الضرر ان معامته سرف في هذا الزمان أو معتدلاً بوجود ذلك وان وجد فقد لا يوجد
مسكن عنده أو بقر به قربايتي معه ما ذكره فلا حيلة للقاضي الا أن غالباً فأن الله وأنا إليه
راجعون (والكسوة في الشتاء والصيف) قول ز فان لم يتحقق بان كانت تكتفي بها
الخ ماذكره صحيح وكلام الغمى يفيد أنه متفق عليه وسكت ز عن عكس هذا وهو
أن يلبى قبل بلوغ الوقت الذي فرضت له وقد تركتكم عليه الغمى وذكر فيه قولن مخرجين
وفضه ويختلف اذا بليت الكسوة قبل الوقت الذي فرضت له هل يكون حكماً مضى أم لا
كلنا رص تبين انه أخطأ والذي أخذت فيه العين ثم رثت قد اختلف فيه وأرى أن ترجع الى
ما تبين لان هذه حقيقة والأول ظن ولان من حق الزوج اذا انقضت ذلك الامد الذي
فرض انقضاءه له وهي قائمة أن لا تنقضي عليه حتى تبلى فكذلك اذا بليت قبل اه منه
بلقطه * (تنبه) قال ابن عرفة عقب نقله كلام الغمى هذا ما نضه وقبله المبطل وغيره
ويرد بتحقيق الخطأ في المديس عليه في الصور الثلاث وعدم تحققه في المقيس لجواز كونه
بجورها في اللبس اه منه بلقطه **قلت** وتعبه بما ذكر واضح في مسئلتنا الخارص
والعين وفيه نظر بالنسبة الى المسئلة الثالثة وهي انقضاء الامد والكسوة لم تبلى لا يتحقق
الخطأ فيها الاحتمال أن يكون ذلك من احتياطها في اللبس وترك لبسها أصلاً في بعض
الاقوات فلوقال ويرد بتحقيق الخطأ في المقيس عليه في الصورتين الأولى ودورانته بينه
وبين احتياطها في اللبس وترك لبسها اياها أحياناً فتعدت كلتريه بذلك اسلم من ذلك فتأمله
بأنصاف والله أعلم (اللبينة على الضياع) ظاهره انه لا بد من البيئة ولا تكتفي القرينة
وحزم ابن عرفة بانها تكتفي ونضه ابن عات في المجالس ان ادعت في كسوة الولدان انها خلعت
عنه أو أنه هان في خروجه عنها خلعت وكانت من الاب المشاور هي منها وبه العمل قلت

وجود ذلك وان وجد فربما لا يوجد
مسكن عنده أو بقر به قربايتي
مع ما ذكره فلا حيلة للقاضي
الا أن غالباً فأن الله وأنا إليه راجعون
(والكسوة الخ) قول ز فان لم
يتحقق بان كانت الخ ماذكره صحيح
وكلام الغمى يفيد أنه متفق عليه
وأما عكسه فقال الغمى ويختلف
اذا بليت الكسوة قبل الوقت الذي
فرضت له فهل يكون حكماً مضى
أم لا كلنا رص تبين انه أخطأ
والذي أخذت فيه العين ثم رثت قد
اختلف فيه وأرى أن ترجع الى
ما تبين كالأولى اه مخرج ابن عرفة
ويرد بتحقيق الخطأ في المقيس عليه
وعدم تحققه في المقيس لجواز كونه
بجورها في اللبس اه والله أعلم
قلت وفي تكميل غ ان الذي
جرى به العمل يفاس أن لا يفرض
له اللباس ولا فرش مادام ما أخرجه
لزوجها عند بناءه بما لم يتحقق من غير
حذر زمان اه (اللبينة الخ) جزم
ابن عرفة بان القرينة كالبيئة وذلك
كوقوع نهب بجعله انظر نضه في
الأصل

(ويجوز الخ) قول مب عن ضيغ وقال ابن وهب هو بالخيار الخ الصواب (٢٢٧) ما في بعض نسخ ضيغ وقال ابن حبيب

لأنه الذي في كلام الأئمة وهو الذي في نسخة صر لامتقله عنه مب انظر الأصل وقول مب عن المجالس من فرض الطعام أي الحب ظاهره أنه لا يلزمه الطعن وليس كذلك انظر ح عند قوله في فرض الماء الخ وقال في المنتقى هذا أصل القوت ويضم إلى ذلك درهم الطعن والخبروا لطلب الماء والزيت اه

قلت قال غ في نسخة مب جرى العمل بقاس أن يؤذن لمن يقوم على الحاضر بطلب النفقة من زوجة أو وكيلها في فرض النفقة فبعد أن يفرضها القارض يؤمر الزوج باعطائها المدة لا نقسه فإذا امتنع من ذلك سجن ويحكم به بعد استماعه بما حكم به على الغائب من بيع أصوله وغروضة إلى غير ذلك اه وقول مب عن ابن عرفة وكان له ما فضل عن ذلك اه زاد ابن عرفة عقبه ما نصه قلت وقال ابن قسوم اه قلت ومنه في المعين انظر نصه في الأصل ق عند قوله وقد رتب بحاله الخ ثم ذكر ابن عرفة أن الحاضنة إذا ضمنت النفقة أن دخلها نقص بثلث أو غلاسه

لزمها ذلك ان كانت موسرة أو لا الزم الأب اتمام النفقة ولا يرجع عليها بذلك انظر نصه في الأصل آخر الحضانة (ولها الامتناع) قلت قول ز قاله البرزلي الخ قال البرزلي عقبه قلت تقدم أيضاً أنه لا يجبر الزوج على المبيت معها في فراش واحد غير أنه يندب إليه لما

الاول على أن الحضانة حقه والثاني على أنها لها وهذا ما لم تكن قرينة على صدقها كوقوع نهب في محله اه منه بلفظه قلت ظاهره أن القرينة كافية هنا ولو على القول بأنها لا تنفي في الرهن وهو المناسب لرده ما قالوه من قياسهم هذه على الرهن حسماً ذكره ز عنه هنا وأشار له في مع مراعاة القول بان القول قولها مع عدم القرينة والله أعلم (ويجوز اعطاء الثمن عما رزقه) قول مب عن ضيغ وقال ابن وهب هو بالخيار الخ كذا وجدته في بعض نسخ ضيغ والصواب ما في بعضها وقال ابن حبيب لأنه الذي في كلام غير من الأئمة ولأنه الذي في نسخة صر لامتقله عنه مب ونصه قوله قال ابن حبيب هو بالخيار الخ الظاهر أن الضمير يعود على القاضي لا الزوج فيكون هو القول الرابع الذي حكاه أبو الحسن ويدل على ذلك استشكل عياض اه منه بلفظه هكذا وجدته فيه وهو الموافق لما في ابن عرفة ونصه وفي كون الواجب في فرض النفقة من مافرض أو نفسه ثالثاً الظاهر فيه أن الزوج ورابعها بل الحاكم ولا يجوز في الطعام عن اعياض عن ظاهر المذهب مع أخذ ابن محرز من قوله ما من لدين على امرأته وهي معسرة فلا يقصها في نفقتها فان كانت مليئة قلة مقاصدها يدين في نفقته ونقل عياض عن محمد بن قيس أنه مع ابن سهل والباقي عن ابن حبيب وعياض عن البغداديين وعلى الثاني قال تردد بعض الشيوخ في جواز دفع الثمن عن الجميع ومنعه أو دفعه عن غير الطعام وتردد ابن عبد السلام في منعه وآخر ما أخذ عابوا جوازها بعد لوضوح كونه فسخ دين في دين وبعد قياسه على الكتابة في مؤخر واضح اه منه بلفظه وكلام عياض الذي أشار إليه ضيغ وابن عرفة هو في كتاب النكاح الثاني من تنبيهاته ونصها وقوله في الذي له على امرأته دين فقصى عليه نفقتها فأراد حسابها فان كانت غنية قيسل للزوج خذ دينك وادفع اليها نفقتها وان شئت فقصها نفقتها قال بعض الشيوخ معنا ما يدين من نوع نفقتها وأنه يلزم المتدائنين المقاصدا إذا دعي أحدهما إليها ودليل على أن الزوج ان شاء دفع النفقة عنه لم يجبر على غير ذلك إذ جعل إليه مقاصتها بما علمه وأقال بمحذ في الزيت والادام وغيره له أن يجمع ذلك ثمناً فتمتعها مع القمح ولذلك قال في ثمن الطعن مع ثمن القمح وقاله ابن حبيب في ثمن اللحم قال والحاكم في ذلك مخير ان شاء أمر بما يفرض أو بأثمانه والظاهر خلاف ذلك وأنه انما يصح عرضاته ما وهو القياس اذا غلب عليه طعامه وكسوف لم يحب عليه قيمة وقد حكى البغداديون عن المذهب قول ابن في جواز دفع الثمن عما يجبر من طعام وهل هو بيع الطعام قبل قبضه واستيفائه اذ هو عوض لها عن الاستمتاع كما أخذ عن اجارة وغيرها على القول ان النفقة عوض عن الاستمتاع ولا يجوز دفع ثمن عنه اذا علمنا منع بيع الطعام قبل استيفائه بأنه من غير محل وان علمنا ما العينة وهو ظاهر تعليل مالك وادخاله الحديث تحت ترجمة العينة لم يمنع من دفع الثمن عن النفقة اذا لعينة قتها واذا كان الخلاف في جوازها تبدأ فكيف تجبر عليه المرأة وقد تردد بعض الشيوخ في جواز دفع الثمن عن الجميع أو منعه أو دفعه عن غير الطعام قال المؤلف رحمه الله ولا فرق عندى بين الطعام وغيره اذا سلم من علة بيع الطعام قبل قبضه وهو ظاهر ما في كتاب محمد وأنه لا يجبر عن عسدي على دفع ثمن وإنه ان شاء دفع جميع ما يفرض

يدخل عليها من المسرة الآن لأن يكون لقصد عدم الوطء لما يدخل عليه من الضر في جسمه أو تكون هي ماثلة إلى الكبر في نية معها

عما يتحل به يده اه ونقل الشارح
في الكبير في باب الايلاء عن اللغمي
أنه لا يقضي عليها بالنوم في فراش
واحد والله أعلم واختلف هل الأولى
أن يكون لكل واحد من الزوجين
فراش وهو الذي ذكره في الأكمال
قائلاً لأنه أصل للجسم وأقل
لاستدعاء المواقعة وتحررك
الشهوة أو الأفضل اجتماعهما في
فراش واحد وهو الذي ذكره النووي
قائلاً لأنه الذي كان النبي صلى الله
عليه وسلم يفعله مع ولاته في قيام
الليل فإذا أراد القيام لوطيفته قام
وتركها لاسيما إن علم من حال المرأة
الحرص على المباشرة فيجب مع بين
وطيفته وقضاء حقها المنسوب
وعشرتها بالمعروف وأما حديث
مسلم عن جابر أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال فراش الرجل
وفراش لامرأته وفراش للضيف
والإربع للشيطان فالاحتياج به
على التعدد ضعيف لأن تعدد
الفراش في هذا التماهول لا يحتاج
كل منهما إلى فراش عند المرض
ونحوه ومعنى كون الإربع للشيطان
أن ما زاد على الحاجة انما هو
للمباهاة فهو من المكروه المذموم
وكل مذموم مضاف للشيطان
ويحتمل أنه على ظاهره وأن ما اتخذ
لغير حاجة يكون للشيطان عليه
مبت ومقبل قاله في الأكمال (ولها
نفقة الحمل) في هذه العبارة قلنا لأن
المراد أنه يتفق عليها نفسه هالاجل
جلها كإظهار الأية وهو مصرح
به في المدونة وابن يونس وغيرهما

عليه من مأكول وغيره ومن يطعن لها القمح أو بوجهه مطعونان كان الفرض لا مديلا يتغير
فيه الدقيق فذلك له فكذلك أرى ذلك لها أن أراد هو دفع الثمن ولم تدعي الاعين ما فرض
لها المايه من مائة من مؤنة تكلف الشراء وقد تختلف الأثمان بارتفاع الاسواق فيفسر ذلك
بها اه منها بلفظها فانت تراها غاذا كراين حبيب ولم يذكر ابن وهب أصلا كلام يذكر ابن عرفة
ولا غيره ممن وقف عليه سوى ما وجد في بعض النسخ من ضيق فدل على أن الصواب
ما في بعضها من إكفائها وقد نقل أبو علي كلام ضيق كانه له مب ولم ينبه على ما فيه مع أنه نقل
كلام ابن عرفة وغيره والله الموفق * (تنبيه) * ما تقدم عن ابن عرفة كذلك وجدته في نسختين
بمنه وكذلك نقله عنه أبو علي وسلمه ومن تأمل كلامه وكلام عياض ظهر له أن فيه نظرا
من وجهين أحدهما في عزوه الثالث لنقل عياض عن ابن حبيب والرابع لنقله عن
البغداديين فإن كلام عياض يفيد العكس إذ كلامه صريح في أن ابن حبيب يقول
الخيار للحاكم فتأمله بالنصاف ثانيا في عزوه الثاني لمجد لأنه يفيد أن عياضا نقل عنه أن
الواجب ما فرض نفسه مطلقا وليس كذلك بل انما نقل عنه ذلك في القمح وفي غيره بعبارة
ثم وقد سلم غ في تكمله كلام ابن عرفة مع اشارته إلى اختلاف النقل عن محمد ونصه
ابن عرفة في الواجب في فرض النفقة أربعة أقوال ثمن ما فرض أو نفسه أو الخيار فيهما
للزوجه أو الحاكم قلت فهم ابن عبد السلام عن ابن المواز قولنا بالتفصيل بين القمح وغيره
معبرا عنه بقوله وقال ابن المواز يعطيهما القمح لعوانها وما عداه تأخذ منهما فهو قول خامس
والله يرجع قول اللغمي بفرض لها الماء للشرب والغسل والزيت للام كل والوقيد
والحطب والبقل والعم في بعض الايام قال محمد ويجمع ذلك كله تنافطها مع القمح
اه منه بلفظه وقد علمت أن نقل عياض عنه موافق لنقل اللغمي وابن عبد السلام
ومثله في الجواهر ونصها ويفرض لها الخبز والزيت للام كل والوقيد والحطب والعم في
بعض الايام ولا يفرض عليه في كل ليلة ولكن المرة بعد المرة ويفرض الماء للشرب
والغسل قال محمد ويجمع ذلك كله تنافطها مع القمح اه منها بلفظها فليس في المسئلة
الاربعة أقوال والثاني بكلام ابن عرفة ساقط ولولا عزوه لانه لنقل عياض عنه لا يمكن أن
يقال ان من حفظ حجة على من لم يحفظ ولا سيما مثل الامام ابن عرفة والظن بغيره أنه لم يقف
على كلام عياض في أصله فقبل كلام ابن عرفة وقد قبله أيضا أبو علي والكمال لله تعالى
وقول مب عن المجالس من فرض الطعام أي الحب الخ ظاهره أنه لا يلزمه الطحن وليس
كذلك انظر ح عند قوله في فرض الماء الخ راجع كلام عياض المتقدم وفي المتن
مانسه هذا أصل القوت ويضم إلى ذلك درهم الطحن والخبز والحطب والماء والزيت
اه منه بلفظه (ولها نفقة الحمل) كذا في النسخ بالإضافة وفي العبارة قلق لان الاضافة
مخصصة فلا بد أن تكون على تقدير حرف ولا يصح أن تكون على معنى من ولا في لاتقاء
شرطها ولا على معنى اللام لان اللام المقدرة في ذلك للمثل وشبهه ولا تصح هنا اللاتعليل
لان المراد أنه يتفق عليها نفسها لاجل جهلها وقد اعترض بعض الاعيان المعاصرين بهذه
العبارة فكتب لي بماتنه ثم نو كد عليك سيدي في الجواب عن مسئلة عزواهي المطلقة

الباش الحامل هل تعطى نفقة الحمل فقط فيقدر له ما ينويه وتطامه وهو الظاهر من كلام خليل ولها نفقة الحمل وتعطى نفقة تاهي كاملة وهو الذي يظهر من قوله تعالى فأنفقوا عليهم حتى يضع حملها والنصوص مصرحة بما قلناه في المدونة وابن يونس وغيرهما من الكتب المتداولة فلا حاجة لذكرها والله أعلم (لا الكسوة بعد أشهر) قول مب فقتل بعض الشراح عنها لفظ الشهر الخ رده ما نقله هذا البعض عنها صواب وان وقع في النسخة التي يسي من ابن عرفة ما يوافقه ونصه وفي القذف منها مالك من دفع نفقة امرأته لسنة وكسوتها بحكم أو دونها غمات أحدهما ولو بعد شهر بن رذمنا ب باقي السنة من النفقة واستحسن مالك في الكسوة أن لا ترد إذا مات أحدهما بعد شهر ابن القاسم وان مات بعد عشرة أيام ونحوها فهذا قريب اه منه بلفظه كذا وجدته فيه شهر بلفظ المفرد وكذا هو في عمدة من نسخ ق ويتبادر للذهن بحتم من قولها في مفهومه ابن القاسم وان مات بعد عشرة أيام الخ ولكن الصواب ما في بعض نسخ ق من قولها بعد أشهر بلفظ الجمع لانه الذي وجدته في كتاب القذف من التهذيب وكذا في ابن يونس عنها هناك وكذا في نقل غ في تكميله عنها هنا وعليه شرح أبو الحسن وابن ناجي هناك ونص أبي الحسن قوله ومن دفع الى امرأته نفقة سنة أو كسوتها غمات أحدهما الخ هذه المسئلة انما هي من مسائل الشكاح الثاني ولم تذكر في المدونة الا ههنا ومن نقلها الى كتاب الشكاح انما نقلها من ههنا قال أبو اسحق لا فرق في الحقيقة بين النفقة والكسوة لانه انما عمل به القيام بمؤنتها واذا ماتت أو ماتت انقطع ذلك عنه فاذا وجب أن ترتما أخذت من النفقة فكذلك الكسوة الا ما لا قدر له مثل خلق الجبسة والامر الخفيف فبعضي لها كما قال في المقارص واذا فاضل رب المال أنه يترك له مثل خلق الجبة قال أبو عمران سؤي يهنس في القرب وفرق بينهما في الطول والفرق بين الكسوة والنفقة في رجوع الزوج بها بعد موت المرأة أن النفقة من شأنها أن تدفع شيئا بعد شي والكسوة تدفع مرة واحدة فكان قبض أو ائله قبض الجميعها ولان الكسوة لا تنبعض وانما تدفع مرة واحدة والنفقة تنبعض فاقتصر ما ع أنه ضرب من الاستحسان وأما حقيقة القياس فقول سمخون ان النفقة والكسوة سواء تعالين قوله واستحسن في الكسوة يعني ما تكافأ في الامهات وكان مالك يستحسن قوله اذا مات أحدهما بعد أشهر هذا من جوع القلة من ثلاثة الى تسعة وكذلك لو طلقها طلاقاً بائناً قاله في الوثائق المجموعة ونص ابن ناجي والاشهر تقتضي ثلاثاً لان أقل الجمع ثلاثة ولا مفهوم لقوله عشرة أيام وانما هو للتخيل بالامور الخلية والمعول عليه الاشهر اه محل الحاجة منه بلفظه (بخلاف موت الولد) قول مب فالتخطة خطأ ويمكن أن يوفق بجمع ما لا ينرشد على غير الكسوة الواجبة الخ بل هذا التوفيق هو المتعين لان مراد ابن رشد بذلك أن كسوة الاب ولده محمولة منه على الهبة والتخيل ولا يصح أن في أنه عارية واليه أشار الصنف بقوله في الهبة كتحلية ولده ولذا قال ابن رشد ذلك بقوله الآن يشهد الابانه على وجه الامتناع ويدل على ذلك أنه سلم الاتفاق الذي ذكره ابن حارث في ابن عرفة مانصه وقال ابن حارث أول الترجمة اتفقوا أن من أخذ من رجل ما لا يجب له بقضاء

(بعد أشهر) قول مب فقتل
بعض الشراح الخ صواب وان
وقع في ابن عرفة ما يوافقه انظر نصه
في الاصل

أو بغير قضاء ثم ثبت الحقيقة أنه لم يكن يجب له عليه شيء أنه ربما أخذ وقال ابن رشد
عقب كلامه ولهذه المسئلة نظائر تفوت العدة منها مسئلة كتاب الشفعة فيما من أماب من
صدقة ظناً أن ذلك يلزمه ومسئلة كتاب الصلح فيما من صلح عن دم الخطاطن أن الدية
تلازمه ومسئلة الصدوق في سماع أصبغ من النكاح وما في سماعه من كتاب الشهادات
وما في سماع عيسى ونوازل محنتون اه منه بلفظه فهذه المسئلة داخله تحت الضابط
الذي حكى عليه ابن حارث الاتفاق وسيله ابن رشد وأيده بأن ذلك نظائر تفوت العدة وسلم
ذلك كله ابن عرفة وبذلك تعلم أنه لا يتم الرد بذلك على طي لكن ربما قاله طي من
أن ما لعج تبع لبعض شيوخه خطأ صراح فانه ليس كذلك فقد وقع نحوه في وثائق
ابن الهندي الوسطى ووثائق ابن العطار في المقيدمانسه ووقع في النسخة الكبرى من
وثائق ابن الهندي ما تقدم ذكره من موت أحد البنين أنه رد لما بقى من المدة النسخة
والكسوة وان رث ووقع في النسخة الوسطى له وفي وثائق محمد بن أحمد أنه ينظر إلى
الكسوة فإن كان قد بعده هدا وخلق فلا شيء للاب فيها وان لم يبلغ هذا المبلغ أخذ
كسوته بمنزلة كسوة الزوجة اه محل الحاجة منه بلفظه وفي ابن عرفة مانسه ان مات
قبل انقضائه مدة نفقته المقبوضة رجع الاب بحصة ذلك من النسخة والكسوة وان رث
كذا في النسخة الكبرى من وثائق ابن الهندي وفي الوسطى ان بعده هدا وخلق
فلا شيء للاب ككسوة الزوجة اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في قوله انه خطأ
صراح والكمال لله تعالى * (تنبيه) * قوله في الوثائق الوسطى وفي وثائق ابن العطار فلا
شيء للاب فيما يعنى لاشي له فيها بالملك الاول بدليل قوله بمنزلة كسوة الزوجة فلا يؤخذ منه
أبداً لا أخذ قدر ارثه منها ان لم يبق به مانع اذ لا وجه لذلك أصلاً والله أعلم (وأمة) قول
ز و صوابه كما في ح الآن يرهقه دين سابق سكنت عنه نو ومب وكب عليه شيخنا
ج: مانسه ليس في ح سابق وقد نص ابن القاسم في المدونة على أنها تباع في الدين
كلن الذين سابقا على العتق أم لا نعم ان وقع القيام بالدين بعد وضع الولد ففي بيع الولد
تفصيل انظر ق في باب العتق عند قول المختصر ويبيع ان سبق العتق دين وقد اعترض
ز نفسه كلام المصنف هناك اه من خطه طيب الله تراه قلقت وما ذكره عن ق هو
كذلك فيه وما ذكره ق عن المدونة هو كذلك فيها في كتاب العتق الثاني ومنه في
ابن يونس عنها قال أبو الحسن مانسه وهذه خالف فيها ساعد المعافري شيخه مالك فقال
لا تباع حتى تضع اذا كان الدين لاحقاً وقال لأن أخطئ في البيع أحب إلى من أن أخطئ
في العتق وقاله أصبغ اه منه بلفظه وفي نسخة أخرى من أبي الحسن مانسه زاد ابن
الفهم في كلامه والناس كلهم على خلاف قول مالك في أنها لا تباع في دين استعده
بعد عتقه للجنين قال سعد بن عبد الله المعافري لأن أخطئ في البيع خبري من أن أخطئ
في العتق اه منه بلفظه وما ذكره عن ابن القاسم هو في الموازية كما في بصرية اللقي ونصها
واختلف اذا كان العتق في الولد قبل الدين فقال مالك تباع بما في بطنها وينسخ العتق في
الولد وقال ابن القاسم في كتاب محمد الناس كلهم على خلاف مالك في هذا ويقولون لا تباع

(وأمة) قول ز و صوابه كما في
ح الخ ليس في ح لفظه سابق
وقد نص ابن القاسم في المدونة على
أنها تباع في الدين كان سابقا على
العتق أم لا نعم ان وقع القيام بالدين
بعد وضع الولد ففي بيع الولد تفصيل
انظر ق في باب العتق عند قول
المصنف ويبيع ان سبق العتق دين
وقد اعترض ز نفسه كلام المصنف
هناك قاله ج انظر الاصل

(ورجعت بما نفعه - قت الخ) كذا في المدونة وغيرها ان عرفة ونوقض بقولها في الهبات ليس بين المرأة وزوجها ثواب الا أن يعلم أنها أرادت ذلك وبحجاب بان كون قيامها بخفة قياما بضروري أو حاجي كدعوه والقيام بالهمة قياما بآد علمها ما تشبهه السرف في الاتفاق اه وهو حسن والله أعلم قلت وقول ز السرف صرف النبي الخ لما ذكر في الاحياء فضل السخاء ومدحه وكر على الجذل فذمه وقبحه وذكر ما للناس في تعاريفهم ماورد ذلك كله ذكر ان الصواب في زهر يفهما ما حاصله ان السخاء هو البذل حيث يجب البذل والامساك حيث يجب الامساك وأن الجذل هو الامساك في الخالين معارضا ما البذل فيه ما عاقتبذ لا لسخاءه وأن البذل الواجب ما بالشرع وذلك كله كراهة والنفقة واما بالمروة وذلك معروف بالعادة والاطبع فيما بين الاقارب والاصدقاء والجيران وانظره فقد اطال في ذلك وابعضهم

وقيل الحسن ما السخاء قال * تجود لله بما لك الخفاف

قيل له ما الحزم قال تمنع * ما لك في الله ولا تنصع قيل له فاهو الاسراف قال * يتفقه حب الرياسة الرجال

وفي روح البيان عند قوله تعالى ولا تنسروا انه لا يجب المسرفين مانه اى لا ينضى فعلهم ولا ينفى عليهم قال بعضهم الاسراف هو أن يأكل الرجل كل ما يشتهيه ولا يشك أن من كان تمام همته مصروفا الى فسكر الطعام والشراب كان أخس الناس وأذلهم قال في التأويلات التحمية الاسراف نوعان افراط وتفرط فافراط ما يكون فوق الحاجة الضرورية أو على خلاف الشرع أو على وفق الطبع والشهوة أو على الغفلة أو على ترك الادب أو الشرة أو على غير ذلك والتفرط أن ينقص من قدر الحاجة الضرورية ويقتصر في حفظ القوة والطاقة للقيام بحق العبودية أو بغيره في أداء حق (٣٣١) الربوبية باخلال نفسه فمضيع - فهما ويضيع حقوق الربوبية بحفظ نفسه أو بضيع

وقال اللبث سابع ويستثنى الجنين حرا وعذ ابن حبيب مثل ذلك تباع ويستثنى الجنين وأجاز في كتاب محمد للورثة أن يبيعوها اختيارا من غير دين عليهم ولا على الميت وذكر ابن الجلاب في بيع الغرماء في بيع الورثة بعد الوفاة قولين الجواز والمنع مثل ما ذكره ابن القاسم عن المخاضين اه منها لم يظنها ونص ابن الجلاب في تنزيهه ومن أعتق جلا أمته عتق بعدد ضمه وليس له بيعها قبل وضعها فان رهقه دين في حياته أو أراد ورثته بيعها بعد وفاته فقد اختلف قوله في جواز ذلك ومنعه اه منسه بلفظه (ورجعت بما أنفقت عليه الخ) كذا في المدونة وغيرها قال ابن عرفة مانه ووقض قولها بقولها في الهبات ليس بين المرأة وزوجها ثواب الا أن يعلم أنها أرادت ذلك وبحجاب بان كون قيامها

حقوق الربوبية بحفظ نفسه أو بضيع حقوق الثلب والروح والسر التي هو مستعد لحصولها بحفظ النفس فالمنع لا تنسروا أى لا تضيعوا حقوقنا ولا حقوقكم بحفظكم بحفظكم اه وفي سنن ابن ماجه حديثان من السرف ان تأكل كل ما اشتريت قال المناوى لان النفس اذا تعودت ذلك شربت وترقت من رتبة

لاخرى فلا يمكن اكتسابه بعد ذلك فيقع في مذمومات كثيرة اه وفي اللباب عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال اهائشة لما سألت عنه الاكل مرتين ذلك من الاسراف قال وفي الوقوف مع الاقتصاد ومعرفة حقيقة الاسراف اختلفت الهمم وتفاوتت الامم فمن مستغرق في المباحات مخصص على نفسه ومن مستغرق في المقامات مجاهد لنفسه ومن جاهد قائم بجاهد لنفسه والذين جاهدوا فبينا لنهذبهم سبلنا اه ثم قال في روح البيان وينبغي لاهل الرخصة أن يقتصروا على أكتن في اليوم والميلة في غير شهر رمضان ولا لاهل العزبة على أكلة واحدة فان ما فوق الاكتن للطائفة الاولى وما فوق الاكلة للثانية تجاوز عن الحد وميل الى الانصاف بصفات البهائم اه وقال ابن جرير ولا تنسروا أى لا تكثر وامن الاكل فوق الحاجة وقال الاطباء ان الطب كله مجموع في هذه الآية اه وفي الاكليل قال بعضهم جمع الله الحكمة في شطراية وكلوا واشربوا ولا تنسروا قال وفي العجائب للكرمانى قال طبيب نصراني لعلي بن الحسين ليس في كتابكم من علم الطب شئ والعلم علمان علم الاديان وعلم الايمان فقال له على بل جمع الله الطب في نصف آية من كتابه وهو قوله وكلوا واشربوا ولا تنسروا فقال الطبيب ما ترك كتابكم لخال السنوس طبا اه وقال الخازن الاسراف تجاوز الحد فيما يفعله الانسان وان كان في الاتفاق أشهر وقيل السرف تجاوزا واحتلالا وسرف المال اتفاقا في غير منفعة ولهذا قال سفيان ما أنفقت في غير طاعة الله فهو سرف وان كان قليلا ثم قال وقال مجاهد الاسراف ما قصرت به في حق الله تعالى ولو كان أبو قبيس ذهباً فأنفقت في طاعة الله لم تكن مسرفا ولو أنفقت درهمي في معصية الله كنت مسرفا ثم قال وقوله تعالى انه لا يحب المسرفين فيه وعيد وزجر عن الاسراف في كل شئ لان من لا يحب الله فهو من أهل النار اه وقال ايضا يعنى ان الله لا يحب من أسرف في المأكول والمشروب والملبوس وفي هذه الآية عيد وتمديد لن أسرف في هذه الاشياء لان محبة الله عبارة عن رضاه عن العبد وإبصال الثواب اليه واذا لم يحبه علم أنه تعالى

ليس راض عنه فدلّت الآية على الوعيد الشديد في الاسراف اه وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنهم في قوله تعالى والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وهم المؤمنون لا يسرفون فنفقوا في مصيبة الله ولا يقترون فهم عاقدون الله وأخرج عبد بن حميد عن قتادة في الآية قال الاسراف النفقة في مصيبة والاقتار الامساك عن حوائجهم وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن شهاب في الآية قال لا ينفقه في باطل ولا ينعيمه من حق وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن يزيد بن أبي حبيب في الآية قال أولئك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا أبايا كلون طعاما يريدون به عملا ولا يلبسون ثوبا يريدون به جالا كانت قلوبهم على قلب واحد وأخرج عبد الرزاق عن الحسن رضي الله عنه في الآية ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال كفى سرفا أن لا يشتهي رجل شيئا الا اشتراه فأكله وأخرج أحمد والطبراني عن أبي الدرداء رضي الله عنه مر فوعا من فقه الرجل رفقه في معيشته وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير عن سعيد بن جبير رضي الله عنه في قوله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه قال من غير اسراف ولا تقتيروا كذا أخرج سعيد بن منصور والبخاري في الادب المفرد وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في شعب اليمان عن ابن عباس رضي الله عنهما وأخرج البيهقي في شعب اليمان عن الحسن رضي الله عنه مر فوعا ما أنفقتم على أهليكم في غير اسراف ولا تقتيروا وفي سبيل الله وأخرج القرطبي وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم عن مجاهد قال اذا كان لاحد شيء فليقتصد ولا يتأول هذه الآية فان الرزق مقسوم بقول لعل رزقه قليل وهو يتقن نفقة الموسع عليه وقال في روح البيان في قوله تعالى وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذروا أموالكم في السبيل الى من سواهم عن لا يستحقه فان التبذير تفريق في غير (٣٣٣) موضعه وأما الاسراف الذي هو تجاوز الحد في صرفه فقد نهى عنه بقوله

ولا تبسطها كل البسط ان المبدزين كانوا اخوان الشياطين أي أعوانهم في اهلاك أنفسهم ونظر اهلهم في كثران النعمة والعصيان كما قال وكان الشيطان له بكفور مبغيا في الكفر به لا يشكر نعمه بامتثال أوامره وموالاته وكان قريش يخرسون الابل ويبدزون أموالهم في السعة

وسائر ما اخبر فيه من المناهي والملاهي وقد أنفق بعضهم نفقة في خيرا فكم قال له صاحبه لا خير في السرف فقال لا سرف ح في الخير ثم قال في قوله تعالى ولا تبسط يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط قال أهل التفسير هما تميلان لمنع الشجع واعطاء المسرف زجر الماعنهما وجلا على ما بينهما من الاقتصاد الذي هو بين التقدير والاسراف وهو الكرم والجود والمعنى ولا تبسط يدك عن النفقة في الحق كل الامساك بحيث لا تقدر على مدها كن يده مغلولة الى عنقه فلا يقدر على اعطائها شيئا ولا تجرد كل الجود فتعطي جميع ما عندك ولا يتيقن منه كمن يبسط كفه كل البسط فلا يتيقن شيئا فيها فتعجز جواب للثمين أي فتصبر بلوما عند الله وعند الناس في الادارين وهو راجع لقوله ولا تبسط يدك محسورا نادما أو منقطعاً بل لا شيء عندك وهو راجع لقوله ولا تبسطها وفي الكوناني الصحيح أن هذا خطاب للنبي والمراد به غيره لأنه قد فسخ الناس صدرا وكان لا يدخر شيئا لقد قال الكرخي وكذلك من رزقه الله جاهاً أو ما لا يفسد في غيره مرضاة الله كان كفورا بالنعمة الله لأنه موافق للشياطين في الصفة والفعل اه وفي الاكليل قال ابن مسعود التبذير هو انفاق المال في غير حقه أخرجه ابن أبي حاتم وأخرج مثله عن مجاهد وغيره فاستدل به من قال ان صرف المال في وجوه الخير ليس تبذرا وقال السدي هو اعطاء المال كله فاستدل به من قال انه تبذير ومن منع الصدقة بكل ماله اه وقال في اللباب التبذير تبذير المال في غير محله والاسراف كله تبذير وليس للاسراف حديد بل يختلف باختلاف الهمم والاحوال ومن لا يفرق من بين الواجب والمباح لا يعرف الاسراف ولا التبذير أبدا اه وقال النعماني التبذير انفاق المال في فساد أو في سرف في مباح اه وهذا يقتضي أن التبذير أهم من الاسراف والله أعلم (كنه في الخ) التشبيه يدل على أن الرجوع انما هو بغير السرف فلا احتساب في المصنف خلافا ل (وعلمه المنفق) قول ز وهذا ما لم يعمد طرحه الخ هذا النفقة منصوص عليه في تضمين الصانع

من المدونة انظر نصها في ح وقال أشهب يرجع على أبيه ان كان موسرا (٣٣٣) وان لم يعلم به ولم يتعد طرحة ووجهه التخمى

بان عدم اتباعه يؤدي الى ضياعه (وحلف الخ) ابن عرفة الميطي ان وراث الولد أو بوجده فطلبته بارثها من ماله فقال انفقته عليه فروى ابن القاسم ان كان مأمونا مقلصا صدق دون عيّن وان كان غنيا أحلف لان جل الأباية تنقون على أولادهم وان كانت لهم أموال الميطي انما يحلف الاب الى آخر ما في مب وقول مب عن مس وانما قاله في نازلة من الحبس الخ حاصلها صرف ناظر الحبس على الحبس من مال نفسه ف يرجع به حيث لم ينوشأ حلاله على السلف لان ملك الانسان لا يخرج عنه الابامر لاحتمال فقهه بخلاف المنفق على صغير فان الغالب عليه قصد التبرع فيحمل عند عدم النية عليه لان الغالب نابع للاصل عند تعارضهما وبه تعلم ان الصواب في مسألة الصغير عدم الرجوع بحيث لا ينافى كما أفاده أو على في حاشية الحققة خلافا لما قاله في الشرح انظر الاصل وقول ز والراجح الحلف ولومن وصى أو أب الخ صحيح وهو الذي رجحه أيضا أبو علي ونظم في ذلك أبياتا نص المرامتها

وكل من يرجع حلفه يجب ان لم يكن أشهد فافهم ما انتخب وقد اعد تعرض بعض ما لز بان الشريف في نوازله صرح بان المشهور خلافه وفيه نظر وان كان ما عراه الشريف صحيحا انظر الاصل وقول مب ونقله ابن عرفة عن ابن عات

انظر أين نقله ابن عرفة وقف على نصه في الاصل (تنبية) * حيث لا رجوع للزوج

ح هنا نصها وقال أشهب يرجع على أبيه ان كان موسرا وان لم يعلم به ولم يتعد طرحة ووجهه التخمى * (تنبية) * قال غ في تكميله عقب كلام المدونة الذي نقله ح هاتما نصه ابن عرفة ان نص المدونة هذا والاولى ان كان بحيث ان لم يتفق عليه هذا المشتراط ضاع أن يتفق عليه وفي له بشرطه وأظن أن التخمى قاله صحن من آخر الوصية وقد كان رحمه الله تعالى حتى آل به الامر الى الاعتماد على مثل هذا الظن والذي التخمى ان أشهب قال يتبعه ووجهه قول أشهب بان عدم اتباعه يؤدي الى ضياعه وهلا كدانه متى علم ذلك أنه لا رجوع له ترك فضاء وهلك فكان من حسن النظر ان يجعل له الرجوع عليه اذا أنفق اه منه بلفظه (وحلف أنه أنفق ليرجع) قول مب ونقله ابن عرفة عن الميطي الخ في نقله لكلام ابن عرفة انما يحلف يتبين بنقله بلفظه ونصه الميطي ان وراث الولد أو بوجده فطلبته بارثها من ماله فقال انفقته عليه فروى ابن القاسم ان كان مأمونا مقلصا صدق دون عيّن وان كان غنيا أحلف لان جل الأباية تنقون على أولادهم وان كانت لهم أموال الميطي انما يحلف الاب ان لم يشهد عند الانفاق ولو أشهد حينئذ انما يتفق على ابنه من ماله ان كان المال عناء أو من مال نفسه ان كان عرضا ليرجع بذلك عليه لم يحلف لها اه منه بلفظه وهكذا في الميطية واختصار هاتين آمل يتبين لك ما قلناه وقول مب عن مس وفي قياس هذه على تلك وقفة يفيد أن فتوى العبدوسى في مسألة النظار مسلمة عندهما والبحث انما هو في قياس هذه المسئلة عليها وقد جزم أبو علي في حاشية الحققة بجهة القياس وان المستلزمين سواء ولكن اضطرب كلامه في حجة ما قاله الشيخ ميارة والعبدوسى جزم في شرح المختصر بجهة معبر عن الشيخ ميارة ببعض شروح الحققة ونصه وقوله من شرط الرجوع أن ينوي أنه يرجع وكذا اذا لم يكن له نية فانه يرجع كما في بعض شروح الحققة وذلك أن ملكا الانسان لا يخرج عنه الابامر لاحتمال فيه ولكن انظر كلام الناس المتقدم اه منه بلفظه وجزم في حاشية الحققة بخلاف ذلك ونصه وظاهره أنه اذا أنفق ولانية له في الاحتساب ولا الرجوع أنه لا يرجع وهذا ظاهر كلام الناس وما في الشيخ ميارة عن العبدوسى لا يظهر أصلا مع أن أنقال الشيخ ميارة ظاهرة غاية وصرح بجهة في خلاف ما قاله العبدوسى اه منها بلفظه قلت والصواب في مسألة العبدوسى أنها مسلمة كما أفاده كلام العلامة مس والشيخ ميارة وغيرهما ووجه ذلك ما تقدم في كلام أبي علي في الشرح من قوله وذلك أن ملكا الانسان لا يخرج عنه الخ وليس في أنقال الشيخ ميارة ولا غيره ما يخالف ذلك لان أنقاله انما هي في النفقة على الصغير لا في موضوع مسألة العبدوسى والصواب في مسألة الصغير عدم الرجوع كما أفاده كلام أبي علي في الحاشية والقياس الذي عول عليه الشيخ ميارة مجوّه فيه كما أشار اليه مس وسله مب وغيره الذي يجب الجزم به عدم صحته وان كانت العلة التي علل بها أبو علي موجودة فيهما الظهور والفارق وهو أن مسألة الانفاق على اليتيم ومن في معنائه من القبط كثروا فعند الناس قصد التبرع ابتغاء للاجر وعمل جاني الصالحين وغيرهما من قوله صلى الله عليه وسلم أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين وقرن بين اضبعيه

الكرهيتين السبابة والوسطى ولما كثرت هذا القصد وشاع جعل الامر عليه عند عدم التعرض
لشي حين الاتفاق رجوعا للغالب لانه ما من الاصل عند تعارضهما كما في مسائل كثيرة من
أبواب متفرقة ولهذا المعنى والله أعلم قال الامام في رواية السبائي عنه انه لا يقبل قوله انه
قصد الرجوع الا ان يشهد أي لان ما ادعاه نكذبه فيه العادة ومثله النظار لم يعارض
الاصل فيه معارض اذ لم تتقرر لهم عادة بأنهم بصرفون ما يحتاجون الى صرفه من أموالهم
فيما يلزم الحبس صرفه على وجه الصلة والقربة والاحتساب بل كثير منهم يفعله على وجه
السلف من ماله لا اضطرار لذلك احبا ناعدا ما يطالب مؤذنا أو مدرسا أو مؤاجرا على
خدمة ونحوهم فتأمل به بانصاف بين لك حسنة ومع هذا فليس في النصوص ما يخالف
فتوى العبدوسي في مسئلته بخلاف مسئلة الصغير فان النصوص فيها مخالفة لما قاله الشيخ
ميارة فاعتراض أبي علي عليه فيها صحيح لاشك فيه في كتاب تضييع الصنائع من المدونة
مانصه ومن كفل يتيم فأنفق عليه ولليتيم مال فله أن يرجع عليه بما أنفق في مال يتيم
أشهد أو لم يشهد اذا قال أنفق عليه لا يرجع في ماله اه منها بلفظها قال ابن ناجي مانصه
قوله اذا قال أنفق لا يرجع هو المشهور وروى محمد بن يحيى السبائي انه لا يرجع
له الا ان يكون أشهد انما أنفق ليرجع وعلى الاول فيصنف فيه الم يشهد انه انما أنفق ليرجع
اه محل الحاجة منه بلفظه ونقل في باب اللقطة عند قوله ورجوعه على أيه كلام
المدونة هذا وأقره وقال ابن يونس في ترجمة فداء العبد بعتقه قرني وقسي الخ من كتاب
الولاء والموارث مانصه قال في للسدونة ومن أنفق عليه لم يرجع عليه بشي لان النفقة
عليه على وجه الحسبة الا ان يكون له مال وهب له فليرجع عليه بما أنفق في ماله يعني اذا
كان المال الذي وهب له في يديه يوم النفقة عليه وقد علم به المتفق وأنفق على أن يرجع عليه
فيه اه منه بلفظه وفي كتاب الولاء والموارث من المدونة ونحو ما تقدم لابن يونس عنها
فذكر أبو الحسن قول ابن يونس السابق يعني اذا كان المال الخ وقال متصلا به مانصه
الشيخ قيل يرجع بما أنفق بخمسة شروط أحدها أن يكون له مال يوم أنفق الثاني أن
يكون المتفق عالم به الثالث أن يتفق قصدا لاسرفا الرابع أن يقول أنفق لا يرجع
الخامس أن يحلف على ذلك اه منه بلفظه وتنبع كلام الامعة الموافق لهذه النصوص
يؤدي الى طول كبير والعلم كله للعلي الكبير وقول مب ومقابل عدم الرجوع مطلقا
ونقله ابن عرفة عن ابن عات لم أجد ذلك لابن عرفة والذي فيه هو مانصه ابن عات عن بعض
المقتبين من تزوجت فطاع زوجها بنفقة ابنتها ثم أراد الرجوع بها عليه اذله مال وقت
الاتفاق فلا يرجع له عليه لانه معروف وذلك على بعض أصحابنا انها وقعت في مجلس
الشيوخ فاجمعوا على ذلك وفي الاستغناء في بعض الكتب ان كان الطوع لمدة الزوجية
فانما يلزمه الاتفاق مادام صغير لا يقدر على الكسب قلت فيلزم ما لم يطرأ له مال اه منه
بلفظه فان كان لهذا أشار أخذ من قوله فطاع فلا دليل له فيه لان معنى قوله فطاع انه
التم ذلك طوعا منه ولم يشترط عليه ذلك في صلب العقد دليل قوله في مقابله ان كان الطوع
لمدة الزوجية فانما يلزمه الاتفاق الخ لان الطوع الذي يوصف بأنه يكون لمدة بأنه يلزم

على ربه فلا رجوع لانه عليه
بما أنفق عليه زوجه ومن التزم
نفقة ربه مدة الزوجية فانما يلزمه
الاتفاق عليه مادام صغير لا يقدر
على الكسب نقله ابن عات ابن عرفة
فيلزم ما لم يطرأ له مال اه

هو الذي ذكرناه ولا يتصور واحد من الامرين في الاتفاق من غير التزام أصلاً وكلام ابن
 عات في طرهم يدل على ذلك ونصها قال بعض المؤنسين في المرأة تزوج وتطوع زوجها
 بنفقة ابنتها ثم يريد الرجوع بها عليه في حياته أو بعد وفاته وكان له ما لوقت الاتفاق انه
 لا رجوع له عليه لأنه معروف من الزوج وصلة للريب والام لم تترك من حقها على ذلك
 شيأ وذكر بعض أصحابنا أنها وقعت في مجلس الشيوخ فأجوعوا فيها على هذا وأجروها في
 مجلس آخر فقالوا كذلك قالوا وسواء كان تطوعاً أو شرطاً في أصل النكاح إذا كان إلى أجل
 معلوم ومن الاستغناء رأيت في بعض الكتب ان كان الطوع لمدة الزوجة فأنما يلزم
 الاتفاق على الريب مادام صغيراً لا يقدر على الكسب اهـ منها بلفظها وتقبله غ في
 تكمله عند قول المدونة في كتاب النكاح الثاني وان أتت المرأة على نفسها وصغار بناتها
 الخ فتأمل تجد نصاً فيما قلناه والعلم كله * (تنبيه) * قول ابن عرفة عن الطرثم
 أراد الرجوع كذا وجدته فيه بدون تأنيث وكذا أقوله فلا رجوع له عليه بضمير
 الذكور وكذا وجدته في الطرثمي نفسها وتقبله غ في تكمله بلفظ ثم يريد الرجوع
 بالمضارع المبدوء بتاء ولفظ انه لا رجوع لها بتأنيث الضمير وهو يفيد أن الطالبة لذلك
 هي الام لا زوجها المنفق وكذا نقل ابن الناطم كلام الطرثمي صرح بأن الام هي الطالبة
 لقوله فأرادت الام الرجوع على ابنتها بما اتفق عليه زوجها ففي طرر ابن عات قال بعض
 المفتين الخ وعلى هذا فلا شاهد في كلامه أصلاً لأنه خارج عن الموضوع وقول ز
 والراجح الخلف ولومن وصى أو أب صحيح وهذا هو الذي رجحه أيضاً أبو علي في الحاشية
 والشرح ونظم في ذلك أبياتاً وشرحها فقال في شرحه ما نصه فقوله في النظم
 * ومنفق على صغير مطلقاً * مراد به الاطلاق كان الصغير ذكراً أو أنثى ربيها أو أجنبية
 منه بالكلية كان المنفق أباً أو أخاً أو وصياً وهو كذلك ثم قال في شرح قوله في نظمته
 * وكل من يرجع حلقه يجب * ان لم يكن أشهد الخ ما نصه وقوله وكل من يرجع الخ يشعل
 جميع من تقدم حتى المنفق على الكبير وهو كذلك اهـ من حاشية التحفة بلفظها وقد
 اعترض بعضهم ما قاله ز بأن الشريفي نوازه صرح بأن المشهور خلافه وفي اعتراضه
 نظروا ان كان ما عزا له نوازل الشرف صحيحاً فإنه نقل عن القلشاني ما نصه في الحكم بحلقه
 له قولان لابن العطار وقتوى غيره وقال عقبه ما نصه قلت أشهر ما أنه لا يجب أن ينفق
 المختصر في باب الفلاس كاليمن تت أي في حق وجبه له على أحد أبويه كدعواه ماله
 بال فلا يحلقه على المشهور ولو شمع وهو مذهب مالك في المدونة ولابن القاسم ان شخ في
 تحلقه حلق له وكانت جرحه على الابن تسقط شهادته محمد وهو عقوق اهـ منه بلفظه
 وانما ألمته ظهر لك أنه لا شاهد فيه لان محل الخلاف بين الامام وابن القاسم في غير محل
 النزاع وما أشبهه ولو تأمل رحمه الله قول تت أي في حق وجبه له على أحد أبويه كدعواه
 ماله أدنى تأمل لبان له انه لا يصلح الاحتجاج به لمسلتنا لان الاب فيها هو الطالب لا المطلوب
 وهو المدعى على الابن لا عكسه فتأمل ما راجع كلام شرح المختصر ومحبيه في باب الفلاس
 ليزداد لك وضوح ما قلناه والله أعلم وقد سلم كلام ز هنا محشاه وقال تو في شرح

(وله الفسخ) قول مب وفيه
نظر اذ لم ينسبه الخ أصل هذا
الكلام لابي علي وهو مراد مب
بعض الشيوخ وهو معارض بمثله
بان يقال ولم يذكروا ايضا انه لا يطلق
عليه ان امتنع من دفع النفقة أو
الكفيل ومن ترك السفر ونصهم
على أنه يقضى عليه بذلك وعلى
حلفه ان اتهم على اقامته أكثر من
المدة المعتادة بحجة لعج ومن
وافقوا الالم يكن الحكم بذلك فائدة
وكيلا يلزم من الطلب التطبيق كافي
النفقة الماضية والصدق بعد
الدخول كذلك لا يلزم منه فيه كما
في النفقة الحاضرة والصدق قبل
الدخول والحق المستقبل عند
ارادة السفر بالخائفة هو الواضح
بجامع أن العوض باق يسهل
يستوف وهي طالبة لعوضه بخلاف
الماضية في ذلك فتأمل على انه
لو قلنا بما قاله أبو علي من أنه يحل
سبيله فيحكم لها عليه وهو غائب
لكن هذا هو عين قول ابن
المأثور لا يلزمه ترك نفقة
ولا حيل فان غاب عنها وتركها دون
شيء نظر السلطان في التفرقة بينهم
اه وهو مذهب المشهور ومذهب
المدونة قتيبن أن الصواب ما لعج
انظر الأصل (والا تلوم الخ) قلت
قول ز يحمل على ما ادعى
العسرخ غير محتاج اليه اذهو
موضوع المصنف لقوله ان عجز فلذا
لم يصرح به الشارح وقول مب
وهو غير ظاهر الخ فيه أن مراد
ح الاعتراض بان صورة دعوى
العسر من غير إثباته لا تلوم فيها

التخفة عقب قولها وما المين أنما مائه ما نافية أي ولم تنزعين وهذا قول والراجح
خلافه اه محل الحاجة منه بل نظره والله أعلم (وله الفسخ) قول مب وفيه نظر اذ لم
ينسبه لاحد الخ هذا الكلام أصله لابي علي بن رجال وهو مراد مب بقوله قاله بعض
الشيوخ والله أعلم ونص أبي علي وقول المصنف حاضرة سكنت عن المستقبل وقال عجب
أو المستقبل الخ ولم ينسبه لاحد وقد ذكر المسئلة ابن الحاجب والمصنف في صحيح وابن
شاس وابن عرفة وصاحب الشامل وابن سهل قبلهم والمتبطل وغيره ولم يذكر اهذا ولا يلزم
من قولهم لها أن تطلبه بالنفقة عند السفر وهو قول المصنف إلا أن تطلبه عند سفره بنفقة
المستقبل الخ لانه لا يلزم من الطلب التطبيق كافي النفقة الماضية وكافي الصدق بعد الدخول
وأيا السفر له حكم آخر كما يأتي وقد طال أبو الحسن الكلام في المسئلة ولم يذكر الطلاق
لنفقة المستقبل ولا يصح والعلم عند الله اه محل الحاجة منه بل نظره ﴿﴾ قلت وفيما قاله
نظر وان اعده مب وقوله قد ذكر المسئلة ابن الحاجب الخ صحيح وقد ذكرها في المدونة
في كتاب النكاح الثاني وابن يونس والغمي هناك وابن رشد في البيان وصاحب المفيد
وصاحب المعين وغيرهم وقوله ولم يذكر اهذا معارض بمثله بان يقال ولم يذكر اهذا
لا يطلق عليه ان امتنع من دفع النفقة أو الكفيل ومن ترك السفر كما كان جوابكم فهو
جواب عجب ومن تبعه بل كلامهم حجة لعج ومن تبعه لان نصهم على أن القاضى يحكم
عليه عند طلبها بنفقة المدة التي يغيب فيها إعادة أو يدفع الوكيل يفيد ما قاله وقد قال الغمى
انه ان اتهم على اقامته أكثر من المدة المعتادة فانه يحلف ونفقه عنه غير واحد من المحققين
من بعده وقبله ونقل ابن عرفة فحوه عن ابن رشد وسلم ذلك ونصه الغمى ان اتهم بالمقام
أكثر من السفر المعتاد أحلف انه لا يقرب أكثر من ذلك أو يقرب جيلة في البان ان ادعت انه
أراد أن بعد مما ذكر حلف على نفى ذلك فلو كان الحكم ما ذكره أبو علي من أنه اذا امتنع من
دفع النفقة أو الوكيل أو نكح عن العين حيث تتوجه عليه يترك وما أراد من السفر
ويتركها ضامة لم يكن لما قاله فائدة ولم يظهر الحكم عليه بذلك الذي أطلب عليه كلمتهم
مرة أصلا وأدى ذلك الى التناقض اذ آل كلامهم حينئذ الى أنه يلزم بما ذكر لا يلزم ما هذا
التمهات وقوله لانه لا يلزم من الطلب التطبيق كافي النفقة الماضية وكافي الصدق بعد
الدخول مسلم وجوابه انه كالا يلزم من الطلب التطبيق كذلك لا يلزم منه فيه بل قد
يتسبب عنه ويرتب عليه كافي النفقة الحاضرة وكافي الصدق قبل الدخول فما كان
جوابكم فهو وجواب عجب ومن تبعه بل دليل عجب هو الواضح اذا الحاق المستقبل عند
ارادة السفر والامتناع مما حكم به عليه بالخائفة والصدق قبل البناء أولى من الحاقه
بالماضية والصدق بعد البناء والدخول لان العوض هنالم يستوف باق يسهل هو هي ممكنة
منه طالبة لعوضه كما انه كذلك في الحاضرة والصدق قبل البناء بخلاف الماضية والصدق
بعد الدخول فقد دمكتهم من نفسها واستوفى ما كان يسهلها فتدبريت أو لا بدفعه بلا
عوض وهي قادرة على الامتناع فلا سبيل لها بعد الى التطبيق به وقد قال أبو علي تنفسه عند
قول المصنف لاماضية مائه أي لان الماضية صارت دينالا للاستمتاع الذي هو عوض

عن النفقة قد استوفاه بخلاف الحاضرة لأن الاستمتاع لم يستوف اه منه بل بنظره وقوله
 وأيضاً السدرة حكم آخر كما يأتي فيه أن الذي يأتي هو إذا قامت وهو مسافر غائب ولا يمكنها
 اذ ذلك الاما ذكره والموضوع هنا أنه حاضر يريد انشاء السفر فادارة على طلب حقها أو
 تطليق نفسها بالاكافة ولا مشقة ولا ضرر فكيف تمتنع من حقها ويترك هو وما أرادت ثم يقال
 لها بعد أن تبي غيبته وبعدها أو جهل موضعه وأنه لا مال له إلى آخر ما هو معلوم من الشروط
 التي تكلف زوجة الغائب باتمتها ثم انزاعها العين بعد ذلك وأي ضرر رأسدين هذا وقد
 قال أبو علي نفسه لما ذكر قول أبي الحسن وعطاء أبي حنيفة أنه لا يطلق على الزوج بالجهنم
 عن النفقة محتجين بانظار المعسر وقياساً على نفقة الزمان الماضي مانصه والجواب أنا
 لا تلزمه النفقة مع العسر انما أمرنا به بدفع ضرر بقدر علمه وهو طلاقها لمن ينفق عليها اه
 منه بلفظه فهذا يعني به يقال هنا أو بضالو كان الحكم ماذا كره من أنه يخل سبيله ثم يحكم لها
 عليه وهو غائب لكن هذا هو عين قول ابن الماجشون الذي هو مقابل للمشهور ومذهب
 المدونة وقول ابن القاسم وابن المواز قال في المعين مانصه وإذا أراد الزوج سفراً ولم يخلف
 لزوجته نفقة فهل يلزمه أن يأتي بكفيل يجرى لها النفقة عند سفره أم لا في المدونة أن عليه
 ذلك إلا أن يخلف نفقتها وقاله ابن المواز وهو مذهب ابن القاسم اه منه بلفظه وقال في
 اختصار المتبعية مانصه وإذا أراد الزوج سفراً ولم يترك نفقة في المدونة يلزمه أن يأتي بها
 بحميل يجرى لها النفقة وقاله ابن المواز وقال ابن الماجشون لا يلزمه ترك نفقة ولا أن
 يعطى جسيلاً فإن غاب عنها وتركهها دون شيء نظر السلطان في التفرقة بينهما اه منه
 بلفظه وبما مل ذلك كله مع الانصاف يظهر لأن الصواب هو ما قاله عجم وأتباعه
 وأنه الحق الواضح الذي يجب اتباعه والله أعلم (وان غائباً) لو قال ولو بدل وإن كان
 أحسن لرد الخلاف المذهبي وهو قول القابسي کافی ح عن ضيع وفي التنبيهات مانصه
 ولم يتكلم في الكتاب على الإطلاق بعد عدم النفقة على الغائب وحكاها أبو محمد عن ابن القاسم
 وقاله أبو محمد وغيره وبه نصنا الشيوخ والقضاء وأباه القابسي قال بعض الاندلسيين لم نجد
 الإطلاق عليه في الكتاب ولا جافيه عن أحد أثر من علم الاعين ابن ميسر اه منها بلفظها
 ونقله ابن عرفة مختصراً وزاد عن الصقلي ان القابسي فرق بان الحاضرة استقصى حجبته
 والغائب عسى أن تكون له حجة اه منه بلفظه وقول مب ونقل مالان عبد السلام
 عن ابن فتحون الخ يظهر من كلامه أن مالان برشدوا وابن عرفة هو الاقوى ونحوه في الوثائق
 المجموعة لابن فتحون فأن عرف حاله وغناه في غيبته فرض لها على قدره من قدرها وكان
 ذلك لها عليه ديناً أخذ به إذا قدم اه لكن الذي رجحه غير واحد خلاف هذا قال أبو
 حفص القاسمي في شرح التحفة بعد أن نقل كلام ابن رشد بطوله مانصه قلت وانظر قول
 ابن رشد ومعنى ذلك إذا كان لها مال الخ فهو خلاف اطلاقهم والله أعلم اه محمل
 الحاجة منه بلفظه وقال أبو علي هنا بعد أن ذكر كلام ابن فتحون المتقدم وكلام ابن فتحون
 مانصه وقد تتكلم في معنى الحكم على المسئلة وأبو عبد الله الفسائي ولم يذكر ما ذكره ابن
 فتحون بل وكذلك ابن سهل وغيره وقد تتكلم في الفائت على المسئلة كثيراً ولم نجد فيه هذا

وهو ظاهر وأما صورة الاقرار بالملاء
 وانما ذكرها تنقما للاقسام ولم يتدع
 هو ولا غيره دخولها في كلام المصنف
 والله أعلم (وان غائباً) لو قال ولو للرد
 على القابسي فأتلا عسى أن تكون
 له حجة وقول مب ومثله في ابن
 سلون الخ يظهر من كلامه أن مالان
 عرفة وابن رشد هو الاقوى ونحوه
 لابن فتحون والذي رجحه غير واحد
 كآبي علي وآبي حفص القاسمي
 خلافه وهو الظاهر معني ونقله قاله
 أبو علي في حاشية التحفة وبذلك
 مسئلة الضمان وهي مضمون قول
 المصنف ولا يطالبان - حضر الغريم
 موسراً ولم يعد اثباته عليه أي
 أو غاب والحالة أنه لم يعد اثباته
 عليه فجعل ما بعد اثباته بمنزلة
 العدم وقف على الشرح فيه هناك
 والحاصل هنا كلام كثير منتشر
 جعناه في الشرح فانظره ولا تطلق
 امرأة قبل رؤيتها أو تبعتها فان
 في المسئلة شروط كثيرة وقد جمعت
 ذلك فيه والحمد لله ما فات صحيح
 ما قاله ابن فتحون ومن وافقه والله
 أعلم (وان غيبة) قلت قول ز
 فان قلت الخ قدره أن المقترع
 في الحقيقة انما هو حاله حينئذ فلا
 وجه لهذا السؤال لكن تقدم أن
 ما مره غير صحيح

فيظهر أنه خلاف المذهب والعلم عند الله تعالى ولكن في البيان أثناء كلامه مانصه وذلك
 ان الزوج لا يتخلف في مغيبه الى آخر ما نقله عنه وقال عقبه مانصه وهذا وان كان نصا لكن
 يتطرق فيه هل هو المشهور فان كلام الناس ظاهره خلاف هذا اه منه بلقطه وقال في حاشية
 التحفة بعد ان ذكر كلام ابن رشد وابن عرفة مانصه وما ذكره ابن عبد السلام هو الذي يظهر
 وبذلك مسألة الضمان وهي مضمون قول المتن ولا يطالب ان حضر الغريم موسى او لم يعد
 اثباته عليه أي أو غاب والحالة أنه لم يعد اثباته عليه فجعل ما بعده اثباته بغيره لعدم وقف
 على الشرح فيه هنالك والحاصل ههنا كلام كثير منتشر جمعناه في الشرح فانظره ولا تطلق
 امرأه قبل رؤيتها أو تسبقها فان في المسئلة شرطا كثيرة وقد جعلت ذلك فيه والمجد لله اه
 منها بلقطه قلنا قلنا وما قاله ابن قحون وابن عبد السلام ومن وافقهما هو الظاهر نقلا
 ومعنى أمانته فلما قاله أبو علي وقد أتى ابن عات في طريقه بكلام ابن قحون فقههما مسلما مقصرا
 عليه كآفة المذهب ونصه نص ابن قحون رحمه الله أن الزوج اذا غاب ولم يترك لزوجه
 نفقة أو ترك ونفقت بالانفاق وثبت ذلك وأرادت الزوجة تطليق نفسها بعد ان انفاق ان
 لها ذلك ولم يمتد بحال الزوج في مغيبه وعقد في ذلك وثيقة فتأمل ذلك وقف عليه اه منها
 بلقطه وأما معنى فلو جهن أحد ههنا أن في الزام المرأة بالنفقة على نفسها بالترجع في المال
 البعد ضررا عليها اذ سن الحائز تلف ذلك المال أو موت ذلك الزوج في غيبته فستعذر عليها
 أو يثبت الوصول الى ذلك المال على تقدير سلامته من الاقارب فانهم ما له لا يتخلون أن تكون
 العلة في عدم التطليق قدرة الزوجة على الانفاق على نفسها وحدها أو مجرى وجود ذلك
 المال وحده أو ههما معا أو غير ذلك ولا خامس لها فان اربع لا يصح لعدم وجوده ولخالفته
 لصريح كلام القائلين بعدم التطليق والاول كذلك اذ لو كانت القدرة وحدها هي العلة
 لمنع الطلاق على الحاضر والغائب اللذين لا مال لهما مع قدرتهما على الانفاق على نفسها وهم
 لا يقولون ذلك والثاني لا يصح أيضا والارز أن لا يطلق عليه اذ لم تقدر على الانفاق على
 نفسها لوجود ذلك المال الذي جعلناه علة منفردة على هذا الاحتمال والعلة يلزم اطرادها
 وانعكاسها والثالث لا يصح أيضا والارز عليه ان الحاضر الذي لا مال له هنالقه مال غائب
 بعيد لا يطلق عليه اذا قدرت زوجته على الانفاق على نفسها من ماله او هم لم يقولوا ذلك
 بل قالوا يتوهمه بالاجتهاد ثم يطلق عليه واذا بطلت هذه الوجوه والاقسام تعين أن الصحيح
 ما قاله ابن قحون ومن وافقه من الأئمة الاعلام واضمعت حجة ابن عرفة وسقط اعتراضه
 على ابن عبد السلام فتأمل ذلك كله بانصاف وكن ممن يعرف الرجال بالحق لا ممن يعرف
 الحق بالرجال والعلم كله للكبير المتعال (وله الرجعة) قول ز للمدخل بها أي لاغيرها
 خلافا لما رواه أبو عمر عن مالك في ضيق مانصه وفي الكافي روى عن مالك أن يسر
 في العدة كان له الرجعة في المدخول بها أو غيرها ولا أدري ما هذا لأنه لا رجعة في غير المدخول
 بها اه منه بلقطه ونحوه لان عرفة زاد مانصه وعزا أبو ابراهيم للجلاب عن رواية أبي
 عر ههنا لم أجده في الجلاب بحال اه منه بلقطه * (تنبيهان الاول) قال في ضيق
 متصلا بما تقدم عنه مانصه خليل ولعل هذه الرواية محمولة على ما اذا خلا وتصادق على نفي

(وله الرجعة الخ) قول ز للمدخل
 بها الخ أي لاغيرها خلافا لما رواه
 أبو عمر عن مالك كما في ضيق وابن
 عرفة وهو مشكل من وجهين ثبوت
 العدة في غير المدخول بها وثبوت
 الرجعة فيها وأشار في ضيق الى
 الجواب عن الاول بقوله ولعل هذه
 الرواية محمولة على ما اذا خلا
 وتصادق على نفي الوطء والا فلا يصح
 قوله في العدة اذ لا عدة على غير
 مدخول بها بنص القرآن اه وهو
 واضح ووههم صر قفهم أنه
 جواب عن الاشكال الثاني فاعترضه
 بان المذهب نفي الرجعة فيما ذكره
 كما قلناه المصنف

الوطاء الا فلا يصح قوله في العدة اذ لا عدة على غير مدخول بها بنص القرآن اه منه
 بلفظه فكتب عليه صر في حاشيته مانصه انظر قوله ولعل هذه الرواية الخ مع أن المذهب
 في الذي حمل عليه الرواية عدم الرجعة كما قدمه المصنف في أول باب العدة ولم يذكر الشارح
 هناك فيه خلافا وأبو عمر اتما استشكله من حيث ثبوت الرجعة لا العدة ألا ترى الى قوله
 اذ لا رجعة في غير المدخول بها فتأمل اه منه بلفظه وفيه نظر لان جواب ضج ليس عن
 بحث أبي عمر كاظنه بل عن قوله في الرواية أن أسرف في العدة وذلك ان الرواية فيها اشكالان
 بنبوت العدة على غير المدخول بها وثبوت الرجعة فيها فاستشكل أبو عمر الرواية من
 الوجه الثاني وسكت عن الاول فاقتضى كلامه أنه لا اشكال من هذا الوجه مع ان اشكاله
 بين وكلامه صريح فيما قلنا من تأمله أدنى تأمل وجوابه عنه حسن بسن و صر لم
 يتبدل ذلك ولم يفتن فتأمل فانه واضح وان الغفلة عنه من هو أدنى مرتبة من صر العجب
 والله الموفق * (الثاني) قول ابن عرفة ولم أجده في الجلاب بحال نقله غ في تكميله
 وأقره فكتب بعضهم بطر على هذا المخل من تكميل التقيد مانصه بل هو فيه اه والذي
 في تقرير الجلاب هو مانصه وطلاق المعسر بالنفقة رجعي ورجعته موقوفة على بسره فان
 أسرف عدتها كانت له رجعتها وان لم يسرف حتى اقتضت عدتها فلا رجعة له عليها ولا تلزمه
 نفقة ما أسرف فيه اه منه بلفظه ولم أجده في نسختين عتيقتين جيدتين غير هذا وهو كما قال
 ابن عرفة ولا يؤخذ ما عزاه له أبو ابراهيم من اطلاقه أو لا في قوله وطلاق المعسر بالنفقة
 رجعي لقوله ثانيا فان أسرف في عدتها الخ تأمله وبه تعلم عدم صحة ما كتبه ذلك البعض
 والله أعلم (يقوم بواجب مثلها) قول ز عن ابن عبد السلام ينبغي أن تناول هذه
 الاقوال على ما إذا ظن أنه بقدر على اتمامها الخ سلم هذا الكلام المصنف في ضج و ح
 ولم ينضح على ما أرادوه بذلك فان كان المراد أن الاقوال الثلاثة محلها ما ذكره والافتقار
 كلها على أنه لا بد من نفقة شهر فربما يسلم ذلك وان كان المراد انها تنفق كلها على أنه لا رجعة
 له أصلا وهذا هو المتبادر منه ففيه نظر لقول ابن عرفة مانصه وفي سماع عيسى من كلاب
 العدة اذ وجد نفقة شهر فهو أملاك بها ابن رشد معناه وان لم يطمع له بحال سوى ذلك
 وهو صحيح لانه اذا أسرف في العدة وجبت عليه النفقة وان لم يرجع قاله ابن حبيب وحكاها
 عن الاخوين وهو الا على قولها كل طلاق لا يملك فيه الزوج الرجعة فالنفقة عليه
 لامر أنه وان لم تكن حاملا وكذا المولى فلا يصح أن يحكم عليه بالنفقة وينع الرجعة
 وحمل بعضهم قول الاضحية على أنه ساوي بين المطلق عليه بالابلاء والمطلق عليه بعدم
 الاتفاق في عدم النفقة عليها حتى يرجع لقوله فيها كل طلاق لا يملك فيه الزوج رجعة
 الا بقول وفعل فلا نفقة عليه حتى يرجع وليس ذلك صحيح اذ قد فرق بينهما وقوله في الذي
 طلق عليه بالابلاء انه لا نفقة عليه حتى يرجع مثله حكى ابن شعبان عن مالك وهو خلاف
 نص المدونة وقوله اذ لم يجد الا نفقة الايام السيرة العشرة والخمسة عشر وشبه ذلك
 لا رجعة له معناه اذ لم يجد الا ذلك ثم يقطع وأما لو قدر على أن يجري عليها النفقة مياومة
 فان كان عن مجريها قبل الطلاق عليه مياومة قل الرجعة واختلف اذا كان عن مجريها

وقول ز عن ابن عبد السلام
 ينبغي الجزية قول ابن عرفة وفي
 سماع عيسى اذ وجد نفقة شهر فهو
 أملاك بها ابن رشد معناه وان لم
 يطمع له بحال سوى ذلك وهو صحيح
 لانه اذا أسرف في العدة وجبت عليه
 النفقة وان لم يرجع قاله ابن حبيب
 وحكاها عن الاخوين فلا يصح أن
 يحكم عليه بالنفقة وينع الرجعة
 ثم قال وقوله اذ لم يجد الا نفقة الايام
 السيرة العشرة والخمسة عشر وشبه
 ذلك لا رجعة له معناه اذ لم يجد الا
 ذلك ثم يقطع اه وقوله وحكاها عن
 الاخوين هو الصواب خلاف ما في
 ضج من عزوه لرواية ابن حبيب
 عن الاخوين القول المقابل والله
 أعلم وقول ز لم يرجع واحدهما
 الخ هو مقتضى ما في ضج وابن
 عرفة عن ابن رشد لكن كلام ابن
 بونس يفيد ترجيح الثاني وبه جزم
 في المقصد المحمود انظر الاصل وظاهر
 المصنف موافق الاول كما في ز
 خلافا له وفي فتأمل

قبل الطلاق مشاهرة فقبل له الرجعة وقيل لا رجعة له حكاه ابن حبيب **قلت** قوله وهو خلاف نص المدونة هو نص ما في كتاب العدة اه منه بلفظه وما ذكره عن ابن رشد من أن له الرجعة فيما إذا قدر على اجرائها ما ومات ان كان يجزى ما قبل ذلك كذلك وسلمه نقله عنه أيضا في ضريح وسلمه وذكر ح كلام ضريح هنا في الفرع الثاني وسلمه ومثل ما لابن رشد لابن يونس ونصه ابن المواز عن ابن القاسم اذا وجد نفقة شهر كان أملاك بها في العدة وان لم يجد النفقة العشرة الايام أو خمسة عشر يوما فلا رجعة له لان ذلك لا قدر له وهو يصير الى ضرورة قاله أصبغ وابن حبيب وهذا اذا كان الفرض عليه شهر اذ لم يرد ما ان كان الفرض عليه الايام أقله ما له فانه اذا وجد الذي لو جابه لم تطلق عليه فله الرجعة وقاله ابن الماجشون اه منه بلفظه وعلى هذا أيضا اقتصر في المقصد المحمود بآتي لفظه قريبا وقول ز على قولين لم يرج واحد منهما وظاهر المصنف يوافق الاول ما ذكره من أنه لم يرج واحد منهما وهو مقتضى ما تقدم لان عرفة عن ابن رشد ونحوه في ضريح عن ابن رشد أيضا ونقله ح هنا ولكن كلام ابن يونس المتقدم آتيا بقيد رجحان الثاني وبذلك جزم في المقصد المحمود ونصه ولو وجد في العدة أو قدم فيه أو وجد نفقة الشهر فأكبر يرجع وان كان دون ذلك لم يرجع قال ابن حبيب هذا كله اذا كان مثله يقرض الشهر والافله ذلك ان وجد نفقة الايام التي يقرض عليه فيها اه منه بلفظه وهذا هو الذي يقيد به قول المصنف واجب مثاله ان تأمله وأنصف لاما عزاه ز فتأمله (وان لم يرجع) كذا في النسخ التي وقفتنا عليها وان والاولى ولولر الخلاف المذهبي المتقدم في نقل ابن عرفة عن ابن رشد * (تبينه) وقع في ضريح مائنه ولاجل ان الطلاق هنا رجعي كان لها النفقة سواء ارجع أم لا على مذهب المدونة خلاف ما تأوله بعضهم عن الواضحة ورواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون انه لا نفقة على المولى في العدة حتى يرجع ونقلها ابن شعبان عن مالك اه منه بلفظه كذا وجدته فيما وقفت عليه من نسخته وهي علة عتاق وكذا نقله جسن وسلمه وسكت عنه صر في حاشيته وما ذكره من موافقة ما رواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون لما رواه ابن شعبان وتأوله بعضهم على الواضحة خلاف ما تقدم في نقل ابن عرفة عن ابن رشد وأقرمو خلاف ما نقله غ في تكميله عن ابن رشد وسلمه أيضا وخلاف ما نقله أبو الحسن عن ابن رشد جاز ما به مسلم فانه قال عند قول المدونة في كتاب العدة طلاق السنة وكل طلاق فيه الرجعة فلها النفقة والسكنى والكسوة حتى تنقضي العدة كانت حامل أو غير حامل وكذلك امرأة المولى اذا فرقت بينهما لان فرقة الامام فيها غير بائن وهما يتوارثان ما لم تنقض العدة اه مائنه انظر اذا طلق عليه بعدم النفقة ثم أبسه في العدة فكان قول مالك اختلف هل تجب عليه النفقة وان لم يرجع أم لا مقتضى ما فاتنا من النفقة ومثله لابن حبيب في الواضحة وحكام عن مطرف وابن الماجشون وحكي ابن شعبان عن مالك خلاف هذا انه لا نفقة عليه في ذلك حتى يرجع وقد جعل بعض الناس ما في الواضحة انه يساوي بين الذي يطلق عليه بالابلاء وبين الذي يطلق عليه لعدم النفقة في انه لا نفقة على واحد منهما حتى يرجع لقوله فيما وكل طلاق لا يملك الرجل فيه الرجعة الا بقول

(وان لم يرجع) لو أتى بلولر الخلاف المذهبي نظره في الاصل

وفعل فلا تفتة عليه حتى يخرج وليس ذلك بصحيح إذ قد فرق بينهما قاله ابن رشد اه منه بلفظه
 (واقامة البينة على المنكر) قول م ب عن غ لمافيته من النصل بين المعمول وهو بعد
 حلفها واعماله وهو فرض بأجنبي هكذا فيما وقتت عليه من نسخ غ وقد سلمه م ب وقد
 أشكل على غاية الأمرين أحدهما أن فرض فعل متصرف فأى محذور في النصل بينه
 وبين معموله بأجنبي ولو كان معموله غير ظرف وجار مجرور فكيف وهو ظرف كما هنا ولم أر من
 منع ذلك في الفعل المتصرف ثانياً ما نه على تسليم منع النصل فهو حاصل على اعرابه أيضاً
 لأن جملة أقامت من الفعل وفاعله المستتر العائد على المرأة ومفعوله وهو البينة ومتعلقه
 وهو على المنكر فاصلة أيضاً بين فرض ومعموله المذكور كما في جعله مصدر أيضاً الفصل
 بالجملة جعله مبتدأ حذفي خبره كما قد ذكره كلام ز فالفصل بالجملة حاصل على كل حال ولا أعلم
 منة للجملة الفعلية على الايجبة في هذا فان قيل اذا جاءت فعلية أعربت حالاً وكانت
 اذا لم معمولاً لفرض فأتى الفصل بأجنبي قلت ان نظراً إلى المعنى فلا حالية بل الجملة
 للاستئناف مطلقاً وان نظراً إلى اللفظ فقط فكل من الجملة من صالح للعالية بل صلاحية
 الايجبة هنا أولى لتوفر شرطها وقد شرط الفعلية على مذهب الاكثر ان شرط الفعلية
 التي فعلها ما في عندهم اقتراحاً بقدر لفظاً فتأمل به باتصاف والله أعلم (اعتبر حال قدومه) قول
 ز لا حال خروجه يقتضي أن حال خروجه معلوم فيناقض قوله بعده ومحل كلامه ان جعل
 حال خروجه والاحمل عليه الخ ولهذا قال نو وبالصواب قاط قوله لا حال خروجه
 وما صرح به ز آخر من انه ان علم حال خروجه جعل عليه قد حكى عليه ابن رشد وغيره
 الاتفاق والماء غير واحد في نسخ ما نه وهذا الخلاف عند صاحب البيان وغيره اذا
 جعل حال الزوج عند خروجه وكذلك زوى قول ابن القاسم فيه ميبنا وما ان علم حال
 خروجه من عسره أو يسره فانه يستحب ذلك الحال باتفاق وتأول ابن زرب على ان كانه
 ويحتون انهم ما يقولون ان القول قول الزوج وان خرج موبر قال في البيان وهو تأويل
 بعيد وقال ابن زرقون وليس بشئ اه منه بالنظر وقال ابن عرفة ما نه ابن رشد من
 قدم فادعى عسره مدة غيبته مجهولاً حاله يوم خروجه في جملة على الغنا حتى ثبت عسره
 وعكسه ثالثاً ان قدم موبر الابن المباحشون مع تأويل بعض أهل النظر المدونة عليه
 وظاهر قول يحتون مع ابن كانه هنا ونص قول ابن القاسم في الموازية مع ظاهر المدونة
 عندى ومن علم يسره أو عسره يوم خروجه جعل على ما علم منه ولو قدم على خلافه قاله ابن
 المباحشون وقال أبو عسر الاشبلي في اختصار التمهية انه ارواية ابن القاسم وهو صحيح
 اذ لا يقطع حكم ما خرج عليه الا يقين وتأول ابن زرب على يحتون وابن كانه ان القول
 قوله ولو خرج موبراً وأنكره وهو تأويل بعيد ولا سيما ان قدم موبراً اه منه بلفظه
 ونقل ابن عاتق في طرده كلام ابن رشد هذا وأقره * (تنبيه) * قول ضج وكذلك
 روى قول ابن القاسم فيه ميبنا كذا وجدته فيما وقتت عليه من نسخ ضج وكذا نقله
 جس وهو مرسى في أن ذلك من قول ابن القاسم وقول ابن عرفة انه ارواية ابن القاسم
 كذا وجدته فيما وقتت عليه من نسخه وهو مرسى في أن ذلك من رواية ابن القاسم عن

(واقامة البينة الخ) قول م ب
 لمافيته من الفصل الخ فيه أنه
 لا محذور في ذلك الفعل المتصرف
 كما هنا ولو كان معموله غير ظرف وعلى
 تسليمه فالفصل حاصل على اعرابه
 أيضاً (اعتبر حال قدومه) قول ز
 والاحمل عليه الخ حكى ابن رشد
 وغيره الاتفاق على هذا انظر الاصل

(الاعدول وجيران) ذكر غ في تكميله كلام ابن عرفة الذي في ز وقال عقبه قلت العمل اليوم بفاس أن لا يقبل قولها الا بعد
الرفع الى القاضي محضر عدلين يشهدان على رفعها اه فلا يغتر بالعمل الذي ذكره ابن عرفة والله أعلم (وفي حلف الخ) الرائج وجوب
حلفه انظر الاصل قلت وهما مبنيان على أن الشبه هل هو كشاهد أو شاهد ينظر ضيق والله أعلم (انما تجب نفقة رقيقه)
قلت قول ز هو الجيد زاد ابن عرفة لان الولد حر منه قلت الاظهر ان آخر ما في م ب وقول ز أومع قيمة الولد على هذا اقتصر
المصنف في باب الاستحقاق اذ قال وضمن قيمة المستحقه وولده اليوم الحكم الا ليجد قود ز ابن الحاجب فيها الاقوال الثلاثة فانظره
(فائدة) قال أبو علي في باب الغصب بعد أن ذكر أنه أخذ من المدونة جواز حصر الطير في القفص مانصه وما ذكر من حبس الطير انما
هو اذا لم يكن فيه تعذيب أو تجويع (٢٤٢) أو تعطيش ولو بظن الغنلة عنه أو يجسه مع طير آخر ينقب رأسه كما تفعله
الدواجن في الاقفاص ينقب بعضها

المالك فهو مخالف لما في ضيق ونقل ابن عات موافق في المعنى لابن عرفة ونصه وحكي أبو
عمر الاشيلي في اختصار الثمانية انها رواية لابن القاسم وهو صحيح اه محل الحاجة منه
بلفظه من أو آخر ترجمه طلب الزوجة الزوج بالنفقة وهو غائب وقد نقل أبو علي كلام
ضيق باللفظ الذي نقلناه ثم نقل بعد ذلك كلام ابن رشد بطوله في مسمع ابن القاسم من
كتاب طلاق السنة وقال بعده اه بلفظه وعبارته عنه منسل عبارة ابن عات ولم ينسبه
لخالقه ما في ضيق لما نقله عن ابن رشد بلا واسطة وبواسطة ابن عرفة وعلم من ذلك أن
نقل ابن عرفة هو الصواب والله أعلم (الاعدول وجيران) قول ز وذكر ابن عرفة أن
عل قضاء بلده تونس الخ ذكر غ في تكميله كلام ابن عرفة هذا وقال عقبه مانصه
قلت العمل اليوم بمدينة فاس أن لا يقبل قولها الا بعد الرفع الى القاضي محضر عدلين
يشهدان على رفعها اه منه بلفظه فلا يغتر بالعمل الذي ذكره ابن عرفة والله أعلم (وفي
حلف مدعي الاشبه تأويلان) انظر لمؤي المصنف بينهما ان كلامه في ضيق
يشيد أن التأويل الاول بالخلف هو الرائج ونصه قيل ومذهب ابن القاسم انه لا يمين على من
أشبه قوله منهما اذ لا يحلف على حكم ما مع شاهد وحل غيره المدونة على انه يحلف
عياض وهو الظاهر وهو حجة لجواز الحلف مع الشاهد على قضاء القاضي اه محل
الحاجة منه بلفظه وانما قلنا انه يشيد ذلك لانه عبر عن التأويل بعدم الحلف بقبيل المؤنثة
بضعفه من غير بيان قائله مع أن احتجاج قائله بقوله اذ لا يحلف على حكم ما مع شاهد
صريح في أن هذا من باب الحلف على حكم الحاكم مع الشاهد الواحد واذا كان كذلك
فالراجح هو الحلف وقد قال أبو الحسن عند قول المدونة في أو آخر كتاب النكاح الثاني
قال قول قوله اذا أشبه نفقة سنلها والاقولها فيما أشبه اه مانصه ابن رشد للشهور أن
حكم الحاكم ثبت بالشاهد واليمين اه ونقله ح وغيره هنا وسلموه وقال ح التأويل

رأس بعض حتى ان الديك يقتل
آخر وهذا كله حرام بل جاع لان
تعذيب الحيوان لغیر فائدة لا يختلف
في تحريره والثابتة تأتي وجودها
بلا تعذيب في هذا كان يحبس
وحده أومع ما لا يتعبه أو يعمل بينهما
حالا بحيث لا يصل بعضه الى بعض
ويتفقد ما لاكل والشرب كما يتفقد
أولاده ويضع للطير ما يركب عليه
كحسبة وأما أن يضعه في الارض
بلا شيء فذلك يضرب غاية في البرد
وهذه الامور لا يحتاج لطلب نص
فيها الوضوحها وكما رأينا من تعذيب
الدجاج في الاقفاص على وجوه
مختلفة من أنواع العذاب وكذا
حبس البكش بلا كل ولا شرب
أو بغير ربطه في موضع ويقل عليه
حتى يكاد يموت جوعا ومن لارجة
فيه لا يعتبر في الدفع عن الدواب
الاما يقتلها أو يضعه بدم أو اما

عذابا في نفسها اذ لم يمتدح كذا فلا يبالى به وذلك كله حرام وعقوبة في الدنيا والآخرة ان لم يعف الله تعالى فان
هذه الحيوانات غير الانسان لا تتكلم فمن ينادى عليهم انهم في الحاجة في كذا ان لم تكن رجعة من مالها او من مآزج الناس وأمعن
النظر بقلبه وتفكر رأى من عذاب الحيوانات من هذه الجهات ما لا يسامح فيه الا من له ما تفرجه سبحانه ثم قال والحاصل ان هذا
باب من العقاب ترك كثير الهروب منه فينبغي لمن فيه رجعة أن ينسبه على هذا كل من لا يعرفه ثم قال وكثير من الناس يسمع مثلالان
الطير يجوز حبسه وأن العصفور يجوز أن يلعب به ويستدل بحديث أبي بصير ما فعل النعمان وغيره بعد ذلك بلا شرط عدم تعذيبه وهذه
مسئلة عظيمة الاجر والعقاب وكذا التحميل الدواب أكثر مما تقدر عليه بحسب العادة وغير ذلك وذلك كل من نزع الرحمة من القلوب
ولكن اغاير رحم الله من عباده الرجاء اه وفي ابن الشاطي على حديث أبي بصير الخ مانصه عياض فيه جواز لعب الصغیر بالطير
ومعنى هذا اللعب عند العلماء كونه تلعبته بحسب كذا تعذيبه وعجنه اه وفي رسالة القشيري نعت أبي حاتم السجستاني يقول

سمعت أبا نصر السراج يقول سمعت الحسين بن أحمد الرازي يقول (٢٤٣) سمعت أبا سليمان الخواص يقول كنت راكبا ارا

بالمين رجه عياض وارضاها ابن عبد السلام اه بلفظه قل وقت قبل ابن عرفة
كلام عياض وأيدهم ونصه عياض عندي انها خارجة عن الدعوى في حكم القاضى
لاتنفاها على ثبوت الحكم وانما اختلاف في قلة مال وكثرته فلا بد من عين المشبه قلت وهو
نقل الخمي عن المذهب اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وسلمه ونص الخمي فان
اختلفا فيما حكم لهما به بعد موت القاضى أو عزلته أو لم يثبت ما حكم به فان القول قول
الزوج مع عيئه اذا أتى بما يشبهه والا فالقول قولها ان أتت بما يشبهه فان أتت بما لا يشبهه
استوفنا حكم اه منه بلفظه وهذا هو ظاهر المدونة حسبما يعلم من لفظها السابق فلو
اقتصر الصنف رحمه الله على القول بالخلف لأجاد والله سبحانه الموفق والهاد (فصل)
في النفقة بالقرابة والمالك (نفقة الوالدين) قول ز وان كان لهما خادم ودار الخ ظاهره
ولو كانا ساكنين بغيرها بكرة ام في ذلك تفصيل ابن عرفة الخمي ان كانت له دار بغير سكنها
وهو في دار بأجرة لم تجب نفقته على ابنه الا بعد نفاد عنها وكذا الخادم ان كان غنيا عنها
قلت يزيد بغيره سكنها انها أزيد مما يليق بسكناءه لو كانت قدرها لم يضر ترك سكنها
بسكناءه بغيرها بكرة ام اه منه بلفظه * (تنبيه) * قد استدل لوجوب نفقة
الابوين بجدي لئن يجزى ولد والده حتى يجدهم ملو كاشتريه فيعتقه ووجهه ذلك بان
النفقة أيسر من الشراء قال العلامة ابن عبد السلام مانصه وهذا الاخذ حسن لو ثبت
وجوب القضاء على الولد الملى بشرائه وبعائه والافكيف ثبت في الفرع حكم ليس
موجودا في الاصل اه نقله القلشاني وسلم قل وفي قولهم لان النفقة أيسر من
شرائه على اطلاقه نظر لان النفقة اذا طالت مدتها أشد ولا سيما وقت غلاء السعر وشمول
النفقة للكسوة فتأمل والله أعلم زاد القلشاني متصلا بما تقدم مانصه قلت وفي
الشهاب ان أطيب ما لكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه اه وكأنه يشير الى أن
هذا الحديث يدل لوجوب نفقة الاب على ولده وفي كلام المناوى إشارة لذلك فان الحديث
في الجامع الصغير بلفظ ان أطيب ما كلمت من كسبك وان أولادكم من كسبك فقال
المناوى في شرحه مانصه لان ولد الرجل بعضه وحكم بعضه حكم نفسه وسعى الولد كسبا
مجازا وذلك لان والده سعى في تحصيله والكسب الطلب والسعى في الرزق ونفقة الاصل
الفقير واجبة على فرعه عند الشافعي رضي الله عنه قال الطيبي وقوله من كسبك خبران
ومن ابتدائية يعنى ان أطيب ما كلمت من كسبك مبتدأ كسبتهم وبغير واسطة أو أولادكم
اه منه بلفظه واستدل بعضهم على وجوبها على الاب الكافر بالقرآن قال أبو بكر بن
العربي في أحكامه الصغرى عند قوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلواكم في الدين الآية
مانصه وقوله وتقسطوا اليهم يعنى تعطوهم قسطا من أموالكم وليس المراد العدل فانه
واجب وقد استدل بعضهم بهذه الآية على وجوب نفقة الابن المسلم على أبيه الكافر وهذا
ضعيف فان الأدل انما يدل على الاباحة فقط ويرى أن القاضى اسمعيل دخل عليه ذى
فأ كرمه فأخذ عليه من حضر فقلنا عليهم الآية اه منها بلفظها * (قائدان * الأولى) *
نسب في الجامع الحديث البخارى في تاريخه والترمذى والنسائى وابن ماجه عن عائشة

بالمين رجه عياض وارضاها ابن عبد السلام اه بلفظه قل وقت قبل ابن عرفة
كلام عياض وأيدهم ونصه عياض عندي انها خارجة عن الدعوى في حكم القاضى
لاتنفاها على ثبوت الحكم وانما اختلاف في قلة مال وكثرته فلا بد من عين المشبه قلت وهو
نقل الخمي عن المذهب اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وسلمه ونص الخمي فان
اختلفا فيما حكم لهما به بعد موت القاضى أو عزلته أو لم يثبت ما حكم به فان القول قول
الزوج مع عيئه اذا أتى بما يشبهه والا فالقول قولها ان أتت بما يشبهه فان أتت بما لا يشبهه
استوفنا حكم اه منه بلفظه وهذا هو ظاهر المدونة حسبما يعلم من لفظها السابق فلو
اقتصر الصنف رحمه الله على القول بالخلف لأجاد والله سبحانه الموفق والهاد (فصل)
في النفقة بالقرابة والمالك (نفقة الوالدين) قول ز وان كان لهما خادم ودار الخ ظاهره
ولو كانا ساكنين بغيرها بكرة ام في ذلك تفصيل ابن عرفة الخمي ان كانت له دار بغير سكنها
وهو في دار بأجرة لم تجب نفقته على ابنه الا بعد نفاد عنها وكذا الخادم ان كان غنيا عنها
قلت يزيد بغيره سكنها انها أزيد مما يليق بسكناءه لو كانت قدرها لم يضر ترك سكنها
بسكناءه بغيرها بكرة ام اه منه بلفظه * (تنبيه) * قد استدل لوجوب نفقة
الابوين بجدي لئن يجزى ولد والده حتى يجدهم ملو كاشتريه فيعتقه ووجهه ذلك بان
النفقة أيسر من الشراء قال العلامة ابن عبد السلام مانصه وهذا الاخذ حسن لو ثبت
وجوب القضاء على الولد الملى بشرائه وبعائه والافكيف ثبت في الفرع حكم ليس
موجودا في الاصل اه نقله القلشاني وسلم قل وفي قولهم لان النفقة أيسر من
شرائه على اطلاقه نظر لان النفقة اذا طالت مدتها أشد ولا سيما وقت غلاء السعر وشمول
النفقة للكسوة فتأمل والله أعلم زاد القلشاني متصلا بما تقدم مانصه قلت وفي
الشهاب ان أطيب ما لكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه اه وكأنه يشير الى أن
هذا الحديث يدل لوجوب نفقة الاب على ولده وفي كلام المناوى إشارة لذلك فان الحديث
في الجامع الصغير بلفظ ان أطيب ما كلمت من كسبك وان أولادكم من كسبك فقال
المناوى في شرحه مانصه لان ولد الرجل بعضه وحكم بعضه حكم نفسه وسعى الولد كسبا
مجازا وذلك لان والده سعى في تحصيله والكسب الطلب والسعى في الرزق ونفقة الاصل
الفقير واجبة على فرعه عند الشافعي رضي الله عنه قال الطيبي وقوله من كسبك خبران
ومن ابتدائية يعنى ان أطيب ما كلمت من كسبك مبتدأ كسبتهم وبغير واسطة أو أولادكم
اه منه بلفظه واستدل بعضهم على وجوبها على الاب الكافر بالقرآن قال أبو بكر بن
العربي في أحكامه الصغرى عند قوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلواكم في الدين الآية
مانصه وقوله وتقسطوا اليهم يعنى تعطوهم قسطا من أموالكم وليس المراد العدل فانه
واجب وقد استدل بعضهم بهذه الآية على وجوب نفقة الابن المسلم على أبيه الكافر وهذا
ضعيف فان الأدل انما يدل على الاباحة فقط ويرى أن القاضى اسمعيل دخل عليه ذى
فأ كرمه فأخذ عليه من حضر فقلنا عليهم الآية اه منها بلفظها * (قائدان * الأولى) *
نسب في الجامع الحديث البخارى في تاريخه والترمذى والنسائى وابن ماجه عن عائشة
تحصيله والكسب الطالب والسعى في الرزق ومن كسبك خبران ومن ابتدائية اه قل وقت قبل ابن عرفة

عليه السلام عليه السلام

هو النقل الصحيح وما في تت
تحريف (وخادمهما) قلت قول
ز ولو احتاج له فيه نظر بل قد صرح
ابن بونس بان الاب يلزمه نفقة
خادم الابن اذا احتاج اليها وان ما في
المسندونة محمول على ما اذا كان
لا يحتاج اليها وما في ق قصور
والله أعلم (واعفاه الخ) هذا قول
أشهب واقصر عليه ابن الحاجب
قال في ضيق واختاره ابن الهندي
قيس وهو المشهور رأي وان كان
خلاف قول مالك وابن القاسم
والمغيرة وابن عبد الحكم انه ليس
عليه ذلك ابن عرفة ومع ابن
القاسم لا يجبر الولد على ائحاج أبيه
اه وظاهر مرسو قلنا ان الحج على
الترخي أو على الفور وهو الظاهر
خلافاً لتفصيل ابن رشد انظر
الاصل

قال المناوي مانصه لكن لفظ أبي داود وان ما جه ان أطيب ما يأكل الرجل من كسبه
وان ولده من كسبه والحديث حسبه الترمذي وصححه أبو حاتم ويزعده وأعله ابن
القطن بأنه عن عبارة عن عمته وتارة عن أمه وهما لا يعرفان اه منه بلفظه (الثانية) *
قال القاشاني في شرح الرسالة متصلاً بما قدمناه عنه مانصه قال ابن وحشي في شرح
النهج بروي أن فتى جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان أبي يأخذ
مالي وينتقمه على عياله فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أبيه وقال له ان ابنك
يزعم انك تأخذ ماله وتنقمه على عيالك فبكي الشيخ وقال وأى عيال يا رسول الله ما هم
الا أختان ثم تكلم الشيخ كلاماً خفياً فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تقول أيها
الشيخ فقال أيا يا رسول الله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قل أسمع فقال

غذوتك مولوداً ومنك بافعا * نعل بما جرى عليك وتنل
اذ البله ضافتك بالسقم لم أبت * بسقمك الاساعر أتمل
كأنى أنا المطروق دونك بالذى * طرقت به وجود فبعناى تهمل
تحاف الردى نفسى عليك وانى * لاعلم أن الموت دين مؤجل
فلما بلغت السرقة والغاية التى * المهار جأتى فيك كنت أقول
جعلت جرائى غلظة وفظاظة * كاتك أنت النعم المتفضل
فلمستك اذ لم ترع حق أبوى * فعلت كما أجاز الجوارى بقل
فأوليتنى حق الجوار ولم تكن * على بئالى دون مالك تبخل
حياتك هتم ثم موتك فجعة * وخيلك محزوم وشركم مقبل

قال فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بتلابيب الابن ودفعه الى أبيه وقال أنت ومالك
لايك اه منه بلنظ (واعفاه من وجهة واحدة) نسب هذا القول في ضيق لاشهب
ونسب مقابله انه ليس عليه ذلك لمالك وابن القاسم والمغيرة وابن عبد الحكم وانما اقتصر
هنا على ما عزا لاشهب لاقتصار ابن الحاجب عليه مع قوله في توضيحه واختاره ابن
الهندي قيل وهو المشهور اه منه بلفظه وسلمه غير واحد (تنبيه) * قال ابن عرفة
مانصه ومع ابن القاسم في العدة لا يجبر الولد على ائحاج أبيه ابن رشد هذا على أن ائحج
على التراخي وعلى الفور يلزمه ذلك كما يجبر على شراء الماء لغسله ووضوئه اه منه
بلنظه ونقله ح هنا ومب وسلمه ونقله أبو زيد التعالي في شرح ابن الحاجب
وسلمه أيضاً وقال أبو علي بعد أن ذكره مانصه وفي ذلك نظر لان مؤن الحج أعظم لاسباب
أهل البلاد البعيدة ولقوله تعالى من استطاع اليه سبيلاً وان كان ربما يعنى أن وجود
ولده استطاعة اه منه بلفظه قلت قد أشار الامام أبو عبد الله بن مرزوق الى
البحث في كلام ابن رشد هذا في الدرر المكنونة أثناء جواب له مانصه وقياسه ذلك على
شراؤه ما يغسله انما هو من حيث الجملة ولا ينبغي وجه الجمع بين الفرع والاصل وهو
وان كان يمكن البحث معه في هذا القياس الا انكم لماء لعمومه من هذا الوجه طرحتنا
عن أنه سنامونة ذلك اه منها بلنظها وما قاله صحيح لان اختلاف الأئمة رضى الله عنهم

(ولا تعدد الخ) قول رُ تعين انفاقه عليها ولو غنية انظر من قاله وانما ذكر غير واحد الامم الفقيرة والمفهوم منه ان الغنية كالأجنبية وهو الظاهر لان الام الغنية لاحق لها في مال ولها بحال وانما يتفق عليها لاجل أبيه والله أعلم (لا زوج أمه) قول مب وقله ابن عرفة الخ وكذا صاحب الارشاد مقتصر عليه محمد بن جاعة قال بب تردد الادباء والكتاب فيمن تزوجت أمه هل ينهأ أو يعزى فرأى بعضهم التعزية والتهنئة استنزهه فيكتبوا ما بعده فان احكام الله تجري على غيرهم اذ الخلقون والله مختار لعباده فخار الله فيما أراد من ذلك والسلام اه ومحل التوقف اذ لم يتحقق (٣٤٥) حزن ولا سرور والله أعلم (وقيل على الزوجين)

(الخ) قلت في تكميل غ عن نوازيل ابن رشد ومن اتفق على أبيه المعدم فلا رجوع له على اخوته الاملاء بشئ عما انفق لان ذلك يحمل منه على الطوع بل لو اشهد انما يتفق عليه على أن يرجع على اخوته بعتابهم ما وجبه الرجوع عليهم بشئ لان نفقته لم تكن واجبة عليهم حتى يطلبوا بها بخلاف نفقة الزوجة ابن عرفة ويؤيده ما في سماع أصح من كتاب الغدة من غاب واحتاج أبواه وامرأته ولا مال حاضر أو مرسوم أن يداينوا عليه ويقضى لهم بذلك قال أما الزوجة فتم وأما الابوان فلا لانهم لو يدفعوا ذلك حتى قدم غرم للزوجة لا الابوين اه ويشيده قول المصنف الآتي ونسقط عن المؤسر عضى الزمن فلو طوبوا بها عند حاكم فالظاهر الرجوع ان شهده أو حلف انظر ح * (فائدة) * قال أبو السعود في تفسيره عند قوله تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا الاياله الا يقروا ان شئنا أتى النبي عليه الصلاة والسلام فقال ان ائني هذا له مال كثير وانه

في الجميع هل هو على الفور أو التراخي انما هو بعد وجوبه على الشخص ومخاطبته به لوجود الاستطاعة وقبل ذلك لا يخاطب به الا على الفور ولا على التراخي وهذا أمر معلوم بالضرورة مدلول عليه بالكتاب والسنة والاجماع الصلاة واجبة على الاب بالكتاب والسنة والاجماع والظاهر من شرطها فالابن انما خوطب بشاره الماء لغسل أبيه ووضوئه ليتوصل إلى ذلك الى اتمهته مما كان واجبا عليه قبل ومثلنا ليست كذلك فالابن انما خوطب فيها بشئ يوجب على أبيه ما لم يكن واجبا عليه قبل فابقا كلام الامام على ظاهره هو الظاهر وما وقع في هذا السماع وقع مثله في بعض روايات المدونة في آخر كتاب الهبات كما نقله أبو الحسن عن الشيخ أبي محمد صالح والله أعلم وقول أي على وان كان رعا يعدم أن وجوده واستطاعة كذا وجدته فيه وإعلاء سقط منه شئ وان أصله وجود مال ولده انما ولد هو الذي يتوهم فيه ذلك لان الولد من غير نظر الى ما هو مع ذلك فهذه الدعوى لا تقبل ممن يدعيه الذلوان وجود مال للولد كوجود مال الاب للزمن من ذلك أن يؤخذ من مال الابن ما على الاب من الديون وأن لا يكفر الاب في قتل الخطاب بصوم الشهرين عند فقد ولده عند محزه عن العتق في الظهار ولا بالاطعام عند محزه عنه وعن الصوم وذلك لا يقوله أحد فيما عتق فأتامله بانصاف والله أعلم (ولا تعدد ان كانت احدهما أمه) قول رُ ثم ان كانت احدهما أمه تعين انفاقه عليها ولو غنية انظر من قاله وانما ذكر اللغمي وابن يونس وأبو الحسن والمصنف في ضيق وابن عرفة وغيرهم الام التقيرة ولم تعرض واحد منهم لما اذا كانت غنية والمفهوم من جعلهم موضوع الخلاف الام التقيرة ان الغنية كالأجنبية فيكون القول قول الاب فيمن دعا لانفاقه عليها منهم ما وهذا هو الظاهر لان الام الغنية لاحق لها في مال ولها بحال وانما يتفق عليها لاجل أبيه واذا كان الامر كذلك تعين ما قلناه والعلم كله لله (لا زوج أمه) اقتصر في الارشاد على خلاف هذا اوصيه واعفاف الاب ونفقة زوجته وزوج الامان أعسر الا أن تزوجه عديما اه منه بلنظرة وأصله في الكافي وقله ابن عرفة مقتصر عليه ونسبه وفي الكافي تلزمه نفقة أمه وزوجها ان لحقه العدم بعد الدخول اه منه بلنظرة وهذا يقتضي أن المالمصنف غير متمد لكن لما نقل في كلام الكافي قال عقبه ما نصه وقله ابن عرفة ولم يعترضه ولم يرل الشيوخ يعترضونه وفي المدونة لا يتفق على زوج أمه اه

لا يتفق على من ماله قتل جبريل عليه السلام وقال ان هذا الشيخ قد أنشأ في ابنة أبينا ما قرع سمع عنها فاستندها فأنشدها الشيخ فقال

غذوتك مولودا ومنك يا نعا * نعل بما أجنح عليك وتنهل اذ اليلة ضافتك بالسقم لم أبت * لست مكم الاساهر اتمل كلني أنا المطروق دونك بالذي * طرقت به وجدافني اتمل فلما بلغت السن والغاية التي * اليها رباني فيك كنت أقول جعلت جرائي غلظة وفضاظة * كانك أنت المنعم المتفضل فليستك اذ لم ترع حق أبوتني * فعلت كما الجار الجاور يفعل

فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أنت ومالك لأبيك اه منه بلفظه وقال في روح البيان شكي رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أباه أنه يأخذ ماله فدعاه فآذا شيخ نوكاً على عصا فسأله فقال أنه كان ضعيفاً وأفقيراً وأنا غني فكنيت لأنفسه شيئاً من مالي واليوم أنا ضعيف وهو قوي وأنا فقير وهو غني يحل عني بما له فبكي عليه الصلاة والسلام فقال ما من حجر ولا مدر يسع هذا الأبني ثم قال للولد أنت ومالك لأبيك وقال القلشاني في شرح الرسالة قال ابن وحشي في شرح الشهاب روى أن فتى جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن أبي يأخذ مالي ويثبته على عياله فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبيه وقال له إن ابنك يزعم أنك تأخذ ماله واثبته على عياله فبكي الشيخ وقال وأى عيال يا رسول الله ما هما إلا أخوته ثم تكلم الشيخ كلاماً خفياً فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تقول أيها الشيخ فقال أياها يا رسول الله فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم قل أسمع فقال غزوتك الآيات إلا أنه زاد بعد البيت الثالث

تخاف الردي نفسى عليك واني

لا علم أن الموتين مؤجل

وبعد البيت الآخر

قاويلتي حق الجوارولم تكن

على بمالي دون مالك تجل

حياتك هم ثم موتك فجعة

وخيلك محروم وشرك مقبل

قال فأخذ رسول الله صلى الله

عليه وسلم بتلايب الابن ودفعه

إلى أبيه فقال له أنت ومالك لأبيك

اه واليا نفع الشاب والعلل الشرب

الثاني والنهل الشرب الاول وأخذ

بتلايبه إذا جع ثيابه عند صدره

وفجعه ثم جره (ونفقة الولد الخ) قال

ابن عرفة عن المسيطى وله أن يواجر

ابنه الصغير للنفقة عليه ولو كان

الأب غنيا قاله غيره واحسب من

الموتقين وقيدته في التنيها بقوله

قلت ومن اعترضه أبو الحسن في تقبيده الكبر فإنه نقله عند نص المدونة المتقدم عن ق وقال عقبه مانصه الشيخ وليس بين لانه انما أنفق على زوجة أبيه لانه وتى شيأ زمه واما لا يلزم الام الاتفاق على زوجها اه قال أبو علي بعد أن نقله مانصه قوله وليس بين الخ صحيح بين فتنة در فائله اه منه بلفظه وهو كما قال (مستحله) قال بب تردد الادباء والكتاب في تزوجت امه هل يهرى فرأى بعضهم التعزير والتعزير استهزاه فكسبوا اما بعد فان أحكام الله تعالى تجرى على غير مراد الخلق والله يختار لعباده ما خار الله لك فمما أراد من ذلك والسلام اه منه بلفظه قلت لاختفاء أن التمنية تابعة للسرور والتعزير تابعة للحرز فحل التوقف والله أعلم اذ لم تستقر القاعدة بشئ فتأمل (ونفقة الولد الخ) قال أبو بكر بن العربي في أحكامه الصغرى آخر سورة الطلاق حين تكلم على قوله تعالى وان تعاسرتم الآية مانصه (تنبيه) هذه الآية أصل في وجوب نفقة الولد على الوالد دون الام وقال ابن المواز أنها على الابوين بقدر الميراث ولعل ابن المواز أراد أهمها على الام إذا أعدم الأب وفي البخارى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تقول لك المرأة أنفق على والاطلقتى ويقول لك العبد أنفق على واستعاني ويقول لك ابنتك أنفق على من تكفى فقد تعاضد القرآن والسنة اه منها بلفظه فقول ز ولا تجب نفقة ولد فقير على أم غير رضاع على المعروف صواب ومقابل المعروف ما نقله ابن العربي عن ابن المواز (تنبيه) نقل ابن عرفة بعض كلام ابن العربي مختصراً وقال عقبه مانصه قلت لا أعلم من ذكره عن محمد على قدر الميراث وتأويله بحال عسر الاب نحو قول التوسى في كتاب الصيام وقع في الموازى أن الابن كان فقيراً ولا ابن للام أن علياً أن تستأجر له وليس بين اتفاقنا على أن نفقته لا تلزمه باقى عسر الاب فاذا لم يكن لها ابن لم يتعلق طلبه بغيرها كما يلزمها نفقته اه منه بلفظه وقد أشكل على من وجوه أحدها أنه قبل تأويل ابن

الآن يكون من غير أهل الصنع ومن لا يعيش بهم ومن على مثله في ذلك معرفة الابن من ذلك وكذلك ابن العربي كان من أهل الصناعات ولكنه أدخله في صفة لا تليق بمثله من صنع الارذال اه ثم قال ابن عرفة في منع الانتفاع بفاضل خراج ابنه الصغير عن نفقته وجواز قول غيره واحدم من الموتقين وأصغى ونحوه لابن بابية اه بخ ونحوه في اختصار المطبوعة والمعين والظاهر أن محل هذا الخلاف إذا كان الأب غنياً ولا فلا وجه للمنع وقد وجب بان الولد قد عرّض مثلاً أو تبرعته فلا يجب نفقة والله أعلم وقول ز العاجز عن الكسب الخ يقتضى عدم وجوبه ان قدر مطلقاً وليس كذلك بل لابد من كسبه بالنحل ولهاذا قال في المدونة الآن يكون للصبي كسب يستغنى به أوله مال فينفق عليه منه اه قلت قال في روح البيان وطالب العلم اذ لم يقدر على الكسب لا تسقط نفقته عن الاب كالأمن اه (الالقضية) قلت القضية والقضاء بمعنى فلو قال لا اقترض (أو ينفق غيره متبرع) قلت لولاد على ولد (وعلى المكتبة الخ) قول خش عن ابن عرفة عن ابن العربي ولعله أراد الخ لا يلتزم مع قوله على قدر الميراث

العربي المذكور ومن غير بيان لما أراد ابن العربي هل أراد أنه في حالة عسر الاب يجب نفقة الابن كلها عند ابن الموازي أم أمه أو انما يجب عليها اذ ذلك مقدار ارثها والباقي يسقط عنها فان أراد الاول وهو ظاهر لفظه لم يلتم مع ما عزا له أولا من أنهما عليا على قدر الميراث وان أراد الثاني فظاهر لفظه لا يفيد ثم هو مع ذلك يحمل لانه اذا كان لهذا الولد اخوان فأعلى ممن يجب الام الى السدس هل يجب عليها سدس النفقة فقط لانه قدر ارثها اذ ذلك لو فرضنا موته أو يجب عليها الثلث لانه قدر ارثها بقطع النظر عن الخاجب فتأمل ثانيا ان قوله ولا أعلم من ذكره عن محمد علي قدر الميراث يفيد أنه انما أنكر كونها على قدر الميراث فقط وان عزمه لمحمد من غير تفيد ذلك معروف عند مع أن بقية كلامه تفيد أنه لا يعرف لابن الموازي مطلقا ثانيا ان قوله وتاويله بحال عسر الاب نحو قول التونسي الخ يفيد أن التونسي يقول بوجوبها على الام عند عسر الاب عند ابن الموازي كما تأول ابن العربي مع أن ما نقله عن التونسي صريح في أنه لا تجب على الام في حال عسر الاب لا عند ابن الموازي ولا عند غيره لانه ساق ذلك مساق الاحتجاج مع التصريح بقوله لاتفاقنا على أن نفقته لا تملأها الخ وانما الذي عزا للتونسي لابن الموازي ومأجرة الرضاع لها اذ ذلك فقط فتأمل بانصاف والله أعلم وقول ز العاجز عن الكسب يدل على أنه اذا كان قادرا على الكسب لا يجب على أبيه أن ينفق عليه وان لم يكسب بالفعل وليس كذلك بل لا بد من كسبه بالفعل ولهذا قال في المدونة مانصه الآن يكون للصبي كسب يستغنى به أو له مال فينفق عليه منه اه منها بلفظها * (تنبيه) * قال ابن عرفة نقلنا عن المصطفى مانصه وله أن يواجر ابنه الصغير للنفقة عليه ولو كان الاب غنيا فله غير واحد من الموثقين وقال بعض الفقهاء ان كان الاب أو الابن غنيا لم يجز مؤجرته ونحوه وروى محمد اه منه بلفظه فظاهره أنه يواجره ولو كان ذلك يزيه وهو خلاف ما جزم به في التنبهات ونصها وقوله من الصبيان من هو قوى على الكسب الآية على كل حال على الاب نفقته يريد قويا بذاته ولكنه لا صناعة له أو له صناعة بارت فلا تونه لكن لو رأى الاب فيمن له قوة أن يعلمه كساب ويدخله صناعة كان ذلك له الآن يكون من غير أهله الصناعة ومن لا يعيش بها ومن على مثله في ذلك معزة فمينع الاب من ذلك وكذلك ان كان من أهله الصناعات ولكنه أدخله في صناعة لتلحق عنه من صنع الازدال اه منها بلفظها * (فرع) * قال ابن عرفة متصل بما قدمناه من مانصه وفي منه الاتباع بفاضل خراج ابنه الصغير عن نفقته وجواز زعولا غير واحد من الموثقين وأصبح ونحوه لابن لبابة اه منه بلفظه ونحوه في اختصار المصطبة لابن هرون ونصه وهل للاب أن يتفقه بفاضل خراج ابنه الصغير فيه قولان ضعفه غير واحد من الموثقين وأجازاه أصبح في الثمانية وابن لبابة في أحكام ابن بطلان اه منه بلفظه ونحوه في المعين الآية انما اقتصر على نسبة الثاني لأصبح قلت وانظر هل هذا الخلاف مطلق أم مقيد بكون الاب غنيا أو بكونه فقيرا لم أر من تعرض لذلك والظاهر أن محله اذا كان الاب غنيا أو ما ان كان فقيرا فلا وجه للمنع ويحتمل ان يقال وجهه ان

وقوله عنه لا أعلم من ذكره عن محمد الخ يقتضي أن عزوه لمحمد من غير تفيد بقوله على قدر الميراث معروف عند مع أن بقية كلامه تفيد أنه لا يعرف له أصلا تأمله وقوله عنه نحو قول التونسي الخ فيه ان كلام التونسي الذي ذكره صريح في انما لا تجب على الام بجان اتفاقا والله أعلم

(وليس عجز عنه الخ) ظاهره كظاهر ابن الحبيب وابن عبد السلام وابن يونس والمدونة سواء كانت النفقة ماضية أو حالية وقيدته أبو عمر بن النافضة وقيدته عياض وأبو الحسن ورده ابن عرفة بأنه يجب كون النفقة الحالية باقية على وجوبها عليه وذلك باطل لأن ثبوته يؤدي إلى نفية ذاته لو كان باقياً ويجب عجز عنه، ثم عجزه فبطل كجانبه وكلما بطلت عادته أو كلما عاد عجزه سقطت نفقته عنه ضرورة أن نفقة النفقة عليه ضرورة وكل ما أدى ثبوته إلى نفية كان باطلاً (أو لا يعلم قدر) قول ز من مال الأب فالأب لا يملك ما بين يديه من مال الأب في مؤجرة (٢٤٨) غير الامم مقدم على مال الابن وقد اعترضه مب. وانما سكت عنه هنا

سكتنا بما يأتي له إذا فرق بين الام والاجنبية في ذات والته أعلم (واسم تأخر الخ) قول خش ككفرهم. حقه الخ. قلت فافرق في المورث بين النفقة روى يود وفي المراسيل بسند صحيح عن زياد السجسي قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تسترضع الخفاه فوالته يشبهه وعند ابن أبي حبيب يهدى وعند ابن أبي حبيب أيضاً مرفوعة انتهى بحسن استرضع الفاجرة وعين عمر بن الخطاب يترفع من يسترضع وعند حفص بن غنيم حسن من حديث ابن عباس مرفوعة لرضاع غير الطباع أه قال المنادى أي بغير الجعي عن خوقه بطبع والديه لي طبع مرضعته لصغره وأصف مزاجه ومراوده في الأدب عن علي بن يحيى مرضعة ظاهرة الغنم أه وفي ابن خلصكان أن النسب بابي محمد والداً امام الحرمين كان في أول عمره ينسج بالاجرة فاجتمع له من كسب يده مني اشترى به جارية موصوفة بخلق والملاح ولم يرز ينسجها من كسب يده أيضاً إلى ان حبلت بالامام الحرمين وهو مستقر على ربه ياتيكسب الخ فلما وافته أه وأه أن لا تخس أحد من ارضاعه فاتفق انه دخل علم ابو ما سئل

ولقد عجز عن مثلاً أو برصعته فلا يجد نفقة والله أعلم (وليس عجز عنها عجزا عن الكتابة) ظاهره سواء كانت النفقة ماضية أو حالية وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وابن عبد السلام وابن يونس وهو ظاهر المدونة وقيدناه أبو عمران بالماضية وقيدناه عياض وأبو الحسن ورده ابن عرفة ونصه وقال أبو عمران في انظر المدونة يعني في نفقة تقدمت وأما ما يبعثه جون إليه فحين ردهم مقدم على كل شيء ويقال له أنفق عليهم أو يقال ذلك للسيد عياض عند السجسي في أدري كيف سوى الكتابة والجنابة ولا اشكال في هذا قلت يرد قوله ما أن قصروا على النفقة السابقة يجب كون النفقة الحالية باقية على وجوبها عليه وذلك باطل لأن ثبوته يؤدي إلى نفية ذاته لو كان باقياً الواجب عجز عنها ثم عجزه فبطل كجانبه وكلما بطلت عادته أو كلما عاد عجزه سقطت نفقته عنه ضرورة أن نفقة عليه لولاه وكل ما أدى ثبوته إلى نفية كان باطلاً حسبما تقدم في المسئلة السريجية في تعليق الطلاق ودفع السيد عده في مهره إذا تحمل به أه منه بلفظه قلت وما قاله حسن ان كان أبو عمران وأبو الفضل عياض يسلطان أن كل ما أدى ثبوته إلى نفية كان باطلاً اذ ليس ذلك بمنعوا عليه كخ كلام بر عرفة نفسه في الخلل الذي أشار إليه راجع ح هناك والله أعلم (لا يجوز) قول ز فإما الاجرة من مال الأب فالأب لا يقدم في مال الصبي هذا مبني على ما يأتي لمن أن مال الأب في مؤجرة غير الامم مقدم على مال الابن وقد اعترضه مب بأنه غير صحيح وهو صواب وانما سكت هنا عما قاله ز والله أعلم استغناء بما يأتي له ويعد أن يكون مسلم ما هنالك كون الاجرة للام اذا فرق وكلام اللغوي كالصريح في أن حكمها حكم الاجنبية ونصه فان كانت دائرية فلم يكن عليها رضاع لان العادة في مثلها أن لا ترضع ولدها وانما يدخل في ذلك على العادة في مثلها ان الأب يتكلف ذلك بغيرها فان قالت أنا أرضعه باجرة كان ذلك أه الا أنها تقول ان كان يشفعن عقد نكاحي أن لا رضاع علي فأنافي ذلك كالأجنبية ومنع من ذلك ضرر بولدي غير منفعه للزوج لانهم ان لم تعلمه لم ترضعه وأرضعه غيرهما باجر أه منه بلفظه وإذا كانت كالأجنبية فيكفي في عدم صحة ما قاله ز

قول المصنف في الصيام والاجرة في مال الولد وراجع ما قدمناه هناك من كلام الائمة يبين ان ذلك غاية والله الموفق (ولها ان قبل أجر المثل) ابن عرفة حيث وجب للام باجر فهو أجز المثل فإله ابن السكاك وغير واحد وفي طراز ابن عات عن أبي الوليد بن مقبل أنه سئل عن رجل من المومنين ياتيكسب الخ فلما وافته أه وأه أن لا تخس أحد من ارضاعه فاتفق انه دخل علم ابو ما سئل

وعني ما أتاه والصبي يبي وقد أخذته امرأته من جوارحه سم وشاغته بئديها فرضعته من قليل لفلان فاشفق عليه وأخذته اليه ونكس رأسه ومسح على بطنه وأدخل اصبعه في فمه ولم يرز يفعل بذلك حتى قام جميع ما نثر به وهو يقول بسمل على أن يموت ولا يفسد طبعه بشرب لبن غير أمه ويحكى عن امام الحرمين أنه كان للحقة بعض الاحيان فترة في مجلس المناظرة فيقول هذا من بقايا تلك الرضعة أه (أجرة المثل) ابن عرفة في طراز ابن عات عن أبي الوليد بن مقبل أنه سئل عن ذلك فقال على الزوج المومنين ياتيكسب الخ

الشهر وعلى المتوسط دينار وأربعة دراهم وعلى العامل يده دينار فان لم ترش هم بذلك فلا بد أخذ لأن لا يقبل غيره فجبر على رضاعه بجر مثلها (وحيث نأخذ زاد بن عرفة ما ذكره ز عنه مانعه ابن رشد والمتن في الجمع على وجوب كفاية الأطفال الصغار منهم مخلق ضعيف يقتصر كالأب عليه حتى يقوم بنفسه فهو فرض كفاية إن قدمه في مائة قط عن باقي لا يتعين الأعلى لأب وعلى الأم في حوزة رضاعه أن يكون له ثوب ولا مال له ولكن لا يقبل غيره ثم قول وسقطه روي أبو الوليد زوج هشام بن افتراقهما أصف لأول الأم وثوبانها الثاني أنه لأب الثالث نوصي الرابع عصمة ومقدم الأم ثم ما التزمه وابن رشد اتفاقا وقرائتها حتى من قرأت لأب اجماعا وفي كونه أحق من قرأتها سوى الأم قولان روي ابن وهب أن لأب حق من الخالة والمشهور أنها يحج وفي ذخيرة القري قاعدة بقدام الشرع في كل ولاية من عوا قوم يصح ثبوت ولاية في الحرب من عوا شجاع محارب بسوس الجيوش وفي القضاء من عوا فقيه متوفر لدين والعزم والفراسفة ولاية لا بد من عوا عرف بتمتة مال ومصارفه وقد يكون المقدم في باب مؤخر في آخره لما ذكره في (٢٤٩) فإمامة مقدمة في الخصومة فترى شفقته وصبرها فهي في قوم صالح اخضاعة من

زوج ولول ابن رشد يستحق النساء
الخصنة ويصفن أحد همان
يكن ذوات رحم من المحضون
والثاني أن يكن محرمات عليه ولا
فرضانه لهن كالأمن من رضاع
والغرمات نصهر وكنيت الخالة
وبنت نعمة اه والى ذلك أشار في
التجئة بقوله

وصرفها في اللب فليق
لأنه ياله مور شفق

وكونهم من ذوات الرحم
شرط لهن وذوات محرم

(ولوامة الخ) ردي على ابن رشد
قائلا لأنهم بمنزلة الأم المتزوجة

ونحوه لعمى ابن عرفة وتقرير
ابن عبد السلام بأن حال الزوج

مظنة لبعضهم ربه المحضون بخلاف

سئل عن ذلك فقال على الزوج المؤسر دينار في شهر وعلى المتوسط دينار وأربعة دراهم وعلى العامل يده دينار فان لم ترش هم بذلك فلا بد أخذ لأن لا يقبل غيره فجبر على رضاعه بجر مثلها (ولوامة عتق ولدا) رديا وروى ما أعلم قول ابن رشد القيس أن تكون ابنة خوة أولى من الأم أجل سيدها كما إذا تزوجت الأم = نقله في ضيق ونحوه لعمى وأجاب ابن عبد السلام عن ذلك بجواب استحسانه ابن عرفة وقيدته ونصه لعمى في هذا فنزل أن الأب الأمه ثم أمه فلهذا عمل سيدها ومنعت آخره إذا تزوجت لما يتعلق بهم من حق الزوجية فكيف بدالة وتفريق بين عبد السلام وابن حازم الزوج مظنة لبعضهم ربه المحضون بخلاف حال سيدها الأم مع ولدها المحضون حسن قلت أن لم يترسرها سيدها اه منه بلفظه وعوضه (ولوامة) قول مب عن ابن عرفة في سقوط حضانه نقل لعمى روي عيسى وأبي زيد عن ابن القاسم كذا في جميع ما وقفت عليهم من نسخة والصواب نقل لبيج بل لعمى لأن الباجي هو الذي نقل الخديعة المذكورة لعمى ولأنه الذي في نسخ التي وقفت عليهم من ابن عرفة ولأنه الذي نقده أبو علي عن ابن عرفة ثم قوله في سقوطها كذا في جميع نسخ مب وكذا فيما وقفنا عليه من نسخ ابن عرفة وفي نقل أبي علي عنه وأظنه تصحيحا من النسخ وان لفظه عدم سقط منه وأصله في عدم سقوط حضانه نقل لبيج روي عيسى الخ إذا قول بعدم السقوط هو الذي عزاه للباجي رواية عيسى وبالسقوط هو الذي عزاه لرواية أبي زيد هكذا نقله ح عنه هنا وفي التزامه وهكذا وجدته في المتن للباجي ونصه

(٢٣) رهوى (رابع) حال سيدها الأم مع ولدها المحضون حسن = (ولوامة الخ) قول مب عن ابن عرفة في سقوط حضانه الخ صوابه في عدم سقوطها الخ إذا القول بعدم السقوط هو رواية عيسى وفي السقوط رواية أبي زيد كما في ح هنا وفي التزامه وفي المتن وقول مب نقل لعمى صوابه الباجي أنه الذي نقل اختلاف المذكورة لعمى ولأنه الذي في ابن عرفة وأبي علي عنه وقد ذكر ابن رشد القولين لكنه عزاه لعمى مع عيسى وعزاه القول بالسقوط لرواية ابن المؤزر عن ابن القاسم فليس لأبي زيد روي القولين = وقد وجههما ابن رشد بأنه مقرر أن السقاط مقدم على العتق فلم يلزمه إياه ومرة رأى العتق مقدم على السقاط فلزمه إياه قال ولا يظهر أن ذلك لا يلزمه لأنهما إذا وقعاه في حالة واحدة فقد وقع على واحد منهما قبل كل صاحبه اه وقول مب فانظر من أين لا الخ ما لا هو الصواب في ح بعد كلام مانصه فظهر أن القول بعدم التزام ربح لكونه موافق لمذهب المدونة في مسئلة اشتراط النكاح أي في عقد عتق الأمه والله أعلم اه وانظر الأصل (ولأنه تعاضده الخ) قلت قال غ في تسكميله مانصه الوافق يقوم من هناك الأب له القيام بجميع أمور ولده فيجتنه

وبصنع الصنيع في داره ثم يرسله لأمه ولولتنازع الأب والأم في زفاف البنت فقال الأب عندى وقالت الأم عندى فظاهرا النقل
ان القول قول الأم اه ومثله في ح عن أبي الحسن * (فرع) * قال غ أيضا في سماع اقرنين من كتاب طلاق السنة
وسئل مالك عن تطلق امرأته ولها منه ابنة بنت أربع سنين فيقول ما عندى ما أنفقه عليها أرسلها الى تاء كل معي فقال أخاف أن
يكون مضراها ولكن ينظر في قوله فان كان ذلك أمرا غالبا به ووافيل لها أرسلها تاء كل مع أبيها وتأمين فان كان لا يزال يكتب
الثوب ويأكل اللحم فذلك وجه ابن رشد ليس للرجل المورس أن تاء كل ابنته عنده بلزمه أن يدفع نفقته الى أمها الحاضنة لها فان
ادعى أنه لا يقدر على ذلك نظري حاله فان تبين صدق قوله وأنه لا يريد الضرر بما دعا اليه من تاء كل ابنته عنده كان ذلك كما قال والافلا
وبالله تعالى التوفيق ابن عرفة ونقله ابن (٣٥٠) فتوح غير معزوق كآته المذهب ولا بن زرقون عن البابي قال يحسنون في الحالة يجب

لها الحضانة فيقول الأب يكون
الولد عندى لأعلمهم وأطعمهم فان
الخالة تاء كل رزقهم وهي تكذب
لأب أن يطعمه ويعلمه وتكون
الحضانة للغة الخلع الحضانة أن
يأوى إليها وتبشر سائر أحواله مما
لا تغيب علمه من نفقته ابن عرفة
كذلك في النوادر وهو خلاف
الروايات ان اطعام المحضون انما
هو عند حاضنته من كانت والحجب
من البابي وابن زرقون في قبولها
هذا وتصديق الأب على الخالة أم
تاء كل رزقهم وللشعبى نحوه اه
ونقله ح آخر الباب وفي الفائق
قال في النوادر كتب شجرة الى
محضون في الأب يقول ان الحاضنة
تأكل طعام ابنه وتجيئه أمها تحضنه
ويا كل عند أمه وفي أحكام
الشعبى عن ابن القفاور ابن أبي زيد
خلاف ذلك ونصه وسئل يعني
ابن أبي زيد عن الحاضنة تأخذ

فان عقت أم الولد على ان تركت حضانة ولدها فقد روى عيسى عن ابن القاسم أنه يرد
اليها بخلاف الحررة تصلح الزوج على تسليم الولد اليه لا يلزمها وروى عنه أبو زيد أن
الشرط لازم كالحررة اه منه بلفظه فان لم تكن لفظة عدم سقطت من أصل ابن عرفة
فهو سبق قلم منه رحمه الله ثم هذا الذي قاله البابي من مخالفة رواية أبي زيد رواية عيسى
مخالفة لما ابن رشد في أبي الحسن عند قول المدونة في باب الخلع من كتاب ارباع السطور
واذا خالعهما على أن يكون الولد عنده فالخلع جائز الخ مانصه قال في رسم أوصى من سماع
عيسى من كتاب التخيير والتعليك الاول فيمن أعقق أم ولده على أن سئل ولده منها يكون
عنده أمه يرد اليها وليس ذلك بمنزلة الحررة التي تصلحها على أن تسلم اليه فذلك جائز ولا يرد
اليها قال ابن رشد ومثله في سماع أبي زيد من كتاب العتق وروى عن ابن القاسم أن
ذلك يلزمه بمنزلة الحررة وحكي عنه ابن الموارث القولين جميعا والاصل في هذا الاختلاف أنه
لما عتقهما على أن أسلمت اليه ولدها منه حصل اسقاطها للمال لا يجب لها من حضانة ولدها
في حال العتق والعتق معاقرة رأى الاسقاط مقدم على العتق فلم يلزمها اياه اذ لم تلزمه الا في
حال الرق وفي حال التملك نفسها ويقدر السيد فيه على اكرهاها نصارت في حكم المملوكة
على ذلك ومرة رأى العتق مقدم على الاسقاط فألزمها اياه اذ لم تلزمه الا في حال حررتها
بعد عتقها فأشبهت الحررة بصالحها زوجها على أن تسقط حقها في حضانة ولدها والظاهر
أن ذلك لا يلزمها لانها اذا وقع ما في حالة واحدة فقد وقع كل واحد منهما قبل كمال صاحبه
وعلى هذا الاختلاف وقع الاختلاف في الرجل يعتق أمته على أن تزوجه بكذا وكذا اصح
منه وفي سماع ابن القاسم من رسم حلف من كتاب النكاح ذكر فيه اختلاف كثيرا ثم قال
فتحصيل القول في هذه المسئلة أن في ذلك قولين أحدهما أن ذلك لا يجوز وهو مذهب
مالك وجميع أصحابه اه محل الحاجة منه بلفظه ولما ذكر ح في التزامه كلام

الاولاد وهي أم واحدة وخالة وتأخذ نفقته فيقول الأب انها تاء كل نفقتهم ولكن تكون كفالتهم عندى البابي
ومأواهم اليها وهو ملئ فقال ليس ذلك للأب حتى يقيمينة أمها غير مأمنة على نفقتهم فاذا ثبت ذلك كان له مقال فان شامت تحضنهم
على ذلك أو تركت حضانتهم وهذا اذا كانت مأمنة عليهم وغير مأمنة على نفقتهم وأما ان ثبت أنها غير مأمنة عليهم ولا على نفقتهم
فلا حضانة لها اه ونقله أبو علي وقال في ضج مانصه وكتب شجرة لمحضون في الخالة الحاضنة اذا قال الأب انها تاء كل
ما أعطيه وطلب الأب أن يأكل عنده ويعلمه فكاتب اليه ان القول للأب بفعل الحاضنة أن يأوى اليها فقط الاول أى الاكل
عند الحاضنة هو الاصل واهله ظهر صدقه في السؤال وقد ذكر ابن يونس عن مالك هذا التفصيل نصافي العتبية اه ونقله ح
وقال عقبه وما ذكره عن محضون نقله البابي أيضا في المستقى ونصه وان شكى الأب ضياع نفقة ابنه فإذا أن يطعمه فقد كتب
محضون الى شجرة في الخالة قد كرسه المتقدم في كلام غ عن ابن عرفة عن ابن زرقون الى قوله مما لا تغيب علمه من نفقته ثم

الباجي قال عقبه مانصه وما ذكره عن سماع عيسى هو في رسم أوصى من سماع عيسى من
 كتاب التقيير وفرضها في أم الولد وذكر ابن رشد القولين لكنه عزى لسماع أبي زيد مثل سماع
 عيسى واستظهر وعزى القول الثاني لرواية ابن المواز عن ابن القاسم ثم ذكر المسئلة أيضا
 في سماع أبي زيد من كتاب العتق وفيه أن الولد يرد إليه ما مثل ما في سماع عيسى وأعاد ابن
 رشد القولين اه وهذا من ح ترجيح لنقل ابن رشد عن سماع أبي زيد على نقل الباجي
 عنه مجرد اجتهاد كلام السماع في أصله ووجوده فيه كما قال ابن رشد وما قاله ظاهر لكن
 الباجي لم يصرح بأنه من رواية أبي زيد في سماعه من العتبية فيمكن أن يكون روى ذلك
 عنه في غير هذا فيكون روى عنه القولين معا كما فعل ابن المواز ثم قال ح بعدما قدمناه عنه
 مانصه فظهر أن القول بعدم لزوم أرجح لكونه الموافق لمذهب المدونة في مسئلة اشتراط
 النكاح والله أعلم اه منه بالنظر انظر في التبيين الثاني من المسئلة الثانية عشر من
 الفصل الاول من الخاتمة وفيه أنه أن اقتصر ز على عدم سقوط هو الصواب وبه تعلم ما في
 اعتراض مب عليه (تبيينه) نقل أبو على هنا كلام ابن عرفة ولم ينسب الخلاف لما في ح
 ونقل كلام أبي الحسن عند قوله في الخلع وبإسقاط حضانتها ولم ينسب على مخالفة ما لابن رشد
 لما لباجي مع أن المخالفة بين الجمع وقعت من أوجه وقد وقع له نحو هذا في غير ما موضع
 والكل لله تعالى (ان انقردت بالسكنى عن ام سقطت حضانتها) قول مب قلت الذي
 في عبارة ابن سلون مانصه الذي أفتى به ابن العواد أنه لاحضانه للجد إذا ساكنت مع بنتها
 قال وهي الرواية المشهورة عن مالك الخ كانه قصد بذلك الاعتراض على ق في نسبتها لابن
 سلون أنه قال انه المشهور ووجه ذلك ان ابن سلون انما قال وهي الرواية المشهورة عن
 مالك ولا يلزم من ذلك ان المشهور من المذهب هي تلك الرواية كما لا يخفى اذ كم من مسئلة
 لا يكون للمالك فيم الا قول واحد ويكون المشهور فيها خلافا فكيف في مسئلة فهنا نقول ان
 اشتهر فيه أحدهما عنه دون الآخر لكن ما فهمه ق من ان تلك الرواية المشهورة هي
 المشهورة في المذهب هو الصواب قال في الشامل مانصه ثم لجدته لامها ان لم تسكن به مع
 من يسقط حقها على المشهور وبه أفتى اه منه بلفظه وقال في المفيد مانصه ومن كتاب ابن
 المواز اذا نكحت الام فالجدة للام أحق بحضانتها والولد ان كان لها منزل تضعهم اليه ولا تكون
 تضعهم مع أهمهم قال أبو اسحق له اتقي أنما تظهر انها يتكفلهم وتعتطيهم الى أهمهم بعد أن
 تزوجت وأولاهن ثبات يتق كسفهون اذا كن مع زوج الام قال ورأيت في سؤالات
 حبيب انه سأل سحنوناً عن المطلقة تزوج ولها ولد ولها أم عازبة عنها فكانت احضانه للجدة
 فارادت ان تسكن بالصبي مع امها المتزوجة قال الزوج من ذلك قال للجدة ان تسكن بالصبي
 مع امه في حجرة واحدة فان كان سحنون أراد ان يصح لا كشف فيه ففد يقول في الصبية
 اذا كانت كبيرة ان أباهما يكره اطلاق زوج امها عليها اذا كانت مع جدتها في مسكن واحد
 فلها زوجة قاله التوسى ووقعت هذا المسئلة بقرطبة جوابك رضى الله عنك في رجل
 طلق امرأته وله منها ابن وتزوجت وهي ساكنة مع أمها في دار واحدة هل تسقط حضانه
 الجددة أم لا لجواب ابن العواد قرأت السؤال ووقفت عليه اذا كان الامر على ما وصفت فلا

قال وما ذكره عن العتبية بشيريه
 لقوله في سماع أشبه فذكر مثل
 مانصه دم عن غ وابن عرفة في
 سماع القرنيين وكلام ابن رشد عليه
 وكلام ابن عرفة بعده والله أعلم (ان
 انقردت الخ) قول مب قلت
 الخ كانه قصد الاعتراض على ق
 في نسبتها لابن سلون انه قال انه
 المشهور مع أنه انما قال انه الرواية
 المشهورة لكن ما فهمه ق من أن
 تلك الرواية المشهورة هي المشهور
 في المذهب هو الصواب فما اعتمده
 المصنف هو المعتمد انظر الاصل
 (ثم جدته الاب) قلت هذا هو
 الصحيح كما في المقدمات بخلاف
 ما شهروه ابن سلون وجرى عليه في
 التحفة من أن أم الاب مقدمة عليه
 وهو مقدم على جدته وهو مخالف
 لما في المدونة بل لم يذكر ما ابن عرفة
 أصلا خلافا لمب والله أعلم

حصة نجد من أجل سكا مع ابنتها وزوجها هذه هي الرواية المشهورة عن مالك وأصحابه
 رحمه الله وهم يعمل وجوب غيرة رجل محزون المتقدم ثم يبلغ ابن العواد ذلك كتب
 وقع في سائر قريوس بن العباس التقي عن مالك قال مالك رحمه الله تحتكون الحصة
 بجدة ثم تأومع ابنتها وكانت باقية عنهما قال ابن الشفة ووعي جسد ووقع ابنتي في كتاب
 بن مؤمن من هاذ كره قريوس عنه وكان أشيوخ رحمه الله يفسرون المدونة بتجاروا
 قريوس وابن المؤن في جواب أن يفسرو قول مالك رحمه الله ببعض ولا خلاف في هذا
 في المذهب لا ما رواه حبيب عن محزون من خلاف ذلك ولعل محزون لم يبلغه قول مالك
 ولذلك قول بخلافه والاصل عندنا بالانسان ان لا يترن قول مالك لقول غيره في أفتي في
 هذه المسئلة بقول محزون وترك قول مالك فقد خالف ما أصله العلماء بالانسان قدما
 وحديثا من تبعاهم قول مالك مع ان قول محزون في هذا ضعيف والى اختياره اخذوا
 من المتأخرين من بغداديين قول مالك رحمه الله وهو الاصح عندهم والله الموفق
 برحمته الله بلنظرة وقد ذكرنا حفظ أبو العباس أو بشر بن المسيب في الفائق
 في الفرع الحادي والخمسين من نوازل الخلع واحضا نقول في المعيار أو آخر نوازل الحدة
 ولا يستبرأ فقد كرفهم ما في أسئلة حبيب ثم عقبه بجواب ابن العواد المتقدم فقلعه وسلم ولم
 يرد على ذلك شيئا وبذلك نعلم صحة ما قلناه في اعتداله المصنف هو المعتمد والله أعلم (ثم الوصي)
 قول ز والافلا حصة على الراج على ما يفسده شيخ ومن وافقه وله على ما يقتضي
 ابن عرفة انه اراج الحصة عنه مب وقال في مائه أما شيخ فقد يفسد ما قال
 وأما ابن عرفة فاعول الاعلى التفضل اه محل حاجة منه الظهور ان شئت فقد نقول كلام
 شيخ وبعض كلام ابن عرفة الا في قول قلت فاحمله ان لذني بفسده كلام شيخ ومن
 وافقه هو الذي يفسده كلام ابن عرفة وهو كقول يظهر ان نقل كلام ابن عرفة ونفسه
 ابن الحجاب الوصي أولى وجميع العصبية على المنصوص قلت مقابل المنصوص هو
 مقتضى كلام ابن بشر قال مانصه الوصي مقدم على سائر العصبية في نص اروايات ويخرج
 تقدمهم عليه وقد دم في صلاة الخنازة وفي ولي النكاح ما يقتضي الخلاف في هذا
 الاصل ثم قال عن ابن بشر مانصه هذا حكمه في المذكور وأما الاثبات اذا كبر فان كن
 ذوات محارم منه فهو أحق والا فهل له حق في حضانة بن قولان اه ثم قال مانصه ولا يصح
 في مائة ابن القاسم في النكاح لو تزوجت أم الصبيان كان الوصي أولى بحضانة من
 أمهم وان كن جوازي قد بلغن أكارا وان كن إهن أخ أو عم أو ابن عم تعد ولا فالوصي
 أولى بحضانة من وان اتقل الى بلاد آخر فحملهم معه لاندخلة بينهم في كل ثني الاتزوج
 الا ان قبل أن يبلغن ابن رشد قيل انما يكون الوصي اذا تزوجت الأم أحق بحضانة بنهما
 الذكور أما الاثبات فكأن مع زوج امهن لاندخول منهن أولى من كونهن مع الوصي
 اذا حرمه بينهما وبينه الآن يخاف عليهن عند الامام غير الزوج فيكون أولى بهن وكذا الام
 بخلاف الاخ والعم هما أحق من الام اذا تزوجت اتفاقا روى هذا المعنى عمدا منه بلنظرة
 ثم قال بعد هذا بنحو الورقة عن الخمي مانصه فروى محمد ان تزوجت أم الصبيته ولها وصي

(ثم الوصي) قول زوله على ما يقتضي
 ابن عرفة لا فيه نظري ابن عرفة
 ما عول الاعلى شتصين فقد ضح
 ومن وافقه هو فاده النصرة في
 الاصل قلت قول غ في نكحيه
 وقدم الوصي لانه مقدم باجتماع الاب
 ومن اجتمع فيه الاب أقوى وأولى
 ولو علم ان ذلك كان من الاب لكان
 كان ينسب وبين جد زوله وأخيه
 لقد دم على الوصي لان علمه على
 تربية غيره ولانه ما عول مع علم
 ان رغبة الاب عنهم ما يمكن حين
 نظر ولو كان الشان بينه وبين عم
 الوصي أو ابن عمه تقدم الوصي لانهما
 يتم من في عداوة والامانة فيه
 لعداوة الاب ابن بشر الوصي مقدم
 على سائر العصبية في نص اروايات
 اه وقول خش عن ابن عرفة فان
 ظهرت عمارة شفقة على منه في
 تكميل غ وظاهر اعتبار
 الامانة لا شفقة ثم رأيت في شرح
 التحفة تنو مانصه ابن بشر
 ينبغي أن يكون خلافا في حال فان
 كان مأمورا وله أهل فهو أحق والا
 فلا حقه له كذا في الجواهر اه
 وهو كذلك في الجواهر (واختار
 خلافة) قلت قول ز من قول
 الوثائق أي لابن الهندي كافي في
 والوثائق مجموعة كافي شيخ

(وقدم الشقيق الخ) قول ز وفي
 الذخيرة الخ مافي الذخيرة أصله للغمي
 وقوله كظهر المدونة الخ يفيد
 ترجيحه ونحوه في ضيق واقتصر
 عليه في المقدمات وبه تعلم أن الرابح
 ما عند المصنف النظر الأصل (وفي
 المساويين الخ) قلت قول ز
 فان تساوا قدم الأسن الخ ابن
 عرفة الرابح بالصراح مقدم على
 الترجيح بالنسبة في تكميله
 وولد الناظم في شرح التحفة (وشرط
 الخاضع الخ) قلت لفظ شرط في
 المصنف وان كان مقروفا فهو جمع
 معنى للأخبار عنه بمقتد به يسقط
 بحث م مع ز على أن مراد
 ز الصحة المعنوية لا اللفظية فتأمل
 (في البنت يحق عليم) نحوه لابن
 الحاجب وهو ظاهر أول كلام
 المدونة وآخره نص في اعتبار حرز
 المكان في الولد والخارية وهو الحق
 وان كان في البنت أكد فانه ابن عرفة
 معترض به على ابن الحاجب النظر
 نصه في الأصل (والامانة) قلت
 قول م قيل عليه أي على
 تفسير الامانة بالصالح في الدين
 وحاصله أن الامانة هي ضد الخيانة
 ليست داخله هنا ولا في الرشد فقد
 بقيت على المصنف ورد م له
 واضح وقد قال أبو علي رحمه الله
 ماله والامانة أي في دينه وفيها
 يدفع اليه من ثقة الغصون مثلا اه
 لكن تقدم عن ابن أبي زيد أنه اذا
 ثبت أنها غير آمنة على النفقة
 وكانت آمنة على الطفل خربت
 بين آله عند أبيه وترك الحضانة
 ولا تسقط حضانتها جلة فتأمل ذلك والله اعلم

بقيت عند أمهم مع زوجها لانه لا نذويهم والوصى ليس محرم منها لان يخاف عليها
 عنده فالوصى أولى ولا يصح في العتبية الوصى أولى من الأم اذا تزوجت ومن الم والم والاخ
 بالاناث وان كرى قد بلغن أبكارا والولى اذ لم يكن بينهما وبينهم محرم كالوصى وقول مالك أصوب
 لأنها في كنفه لابد أن يطلع منها على ما لا يحل لطول الحبوة والتربية اه منه بفضه فتأمل
 يتبين لك صحة ما قلناه والله اعلم (وقدم الشقيق الخ) قول ز وفي الذخيرة سقط مالك وابن
 القاسم حق الاخت للاب الخ أصل مافي الذخيرة للغمي وأبقى نصه وقول ز لكن قول
 ابن ناجي الخ أي في شرحه للمدونة عند قوله فان لم يكن الأب فلاخت ثم العمة الخ ونصه
 وظاهرها ان الاخت للاب لها الحضانة وهو كذلك على أحد القولين اه منه بفضه وهو
 يفيد ترجيح خلاف مافي الذخيرة وكلام ضيق يفيد أيضا ترجيح ما عندهم من كونها ورثة
 عبد الوهاب والغمي وصاحب المقدمات وغيرهم ان الاخت الشقيقة مقدمة على التي للأم
 والتي للأم على التي للاب وكذلك الخالة والعمة وكذا تقدم الاخ للأم على التي للاب
 بل قد قيل بأسقاط الاخ للاب وروى عن مالك وابن القاسم في كتاب المدينين أنه لاحق
 للاخت للاب لان التعاطف بين الاخوين للأم والشان بينهما اذا كان للاب لاخته في
 ما بين أمهاتهم اه منه بلفظه ونص للغمي وان اجتمع اخوة واختات منازلتهم فاحقهم
 الاخ الشقيق ثم الاخ ثم الاخ للاب على اختلاف فيه هل يحق في حق اخضاته اه وقول
 قبل هذا بقرب مائه واختلاف في الاخت للاب فقيل لها حق في اخضاته وروى عن
 امالك في كتاب المدينين أنه قال في رجل توفي وترك غلاما جارية وأمه ما حتى فتزوجت ثم
 لغلام فقال تأخذها أمأ أخذته وعلى نفقته أو قالت وأنفق عليه من ماله فانما اذا تزوجت
 أم الغلام أخذته ولياؤه قال ابن القاسم وليس للاخت في ذلك قول فليجمع فلاخت
 للاب حقا في احصائه اه محل الحاجة منه بلفظه ونص المقدمات فان اجتمع الاخوات
 فالشقيقة أحق ثم التي للأم ثم التي للاب ثم ان لم تكن ممنهن واحدة فاخوات الاب اه منها
 بلفظها وبذلك تعلم أن الرابح ما عند المصنف والله اعلم (وحرز المكان في البنت يحق
 عليها) قول م قال ابن عرفة تخصيص حرز المكان بالبنت حين يخاف عليها هو
 ظاهر قولها الخ يقتضي أن ابن عرفة سلم كلام ابن الحاجب وليس كذلك ونص ابن عرفة
 وقوله أي ابن الحاجب في البنت يخاف عليها يقتضي تخصيص حرز المكان بالبنت حين
 يخاف عليها وهو ظاهر قولها أول الاما أول بالخارية حتى تبلغ النكاح ويخاف عليها
 فينظر ان كانت أمها في حرز خصمين ونوعه كانت أحق بها حتى تنكح ثم قال بقرنة الغريم
 والخارية عند الجدة والخالة الى حد ما يتركان عند الأم وقد وصفت لك ذلك اذا كان
 في كنفها بقرنة زوجها هذا نص في اعتبار حرز المكان في الولد والخارية وأحق أنه شرط فيها ما
 وهو في البنت حين يخاف عليها أكد اه منه بلفظه وتأمله مع الانصاف يظهر لك ما في
 كلام م من الإجماع الذي ذكرناه (تنبيه) اعترض أبو علي كلام ابن عرفة هذا
 بأن ما استدل به من كلام المدونة آخر أورده ما قاله ابن الحاجب لم يجبه في التهذيب ولحق
 ديوان ابن يونس ولا نقله عنها أبو الحسن فان الامانة وهذا يجب ويعدان يكون ابن

(وأثبتها) قول مب عن ق اغا
هو في الولي الخ قال بب وفرق
بينهما لان الحق في مسئلة المصنف
للمعاضن فن ادعى سقوطه فعليه
اثباته بخلاف الولي المريد للسفر فانه
أراد نزاع الولد عن نبتة حضنة
مع غيبته اه ومع كونه في الولي
قال المبطل كافي في فيه نظر
راجع نص المبطل في نو و هو في
وقول مب وبذلك تعلم الخ نحوه
تو والجم الغفير من أرباب
الشروح والحواشي وهو الحق الذي
لا يحيد عنه لان مالابن العطار وابن
الهندي ومن وافقه ما كالمصنف
وان ترجمه أبو علي قاتلا وهو شامل
للمعاضن المقسم والمنقول بالولد في
طريقه وبعد وصوله فهو مورد
معنى وتقالا وقيا سابل مشكل غاية
لما يلزم عليه من الترجيح بلامرجح
ان دفع الطفل لحاضن كالأب دون
الام مثلا قبل ثبوت الامانة أو
ضياع الولد ان لم يدفع لحاضن أصلا
حتى تثبت أو ابطال حق الحاضن
ان دفع لمن لاحضنة له أصلا ممن
اشتهرت اماته اشتجارا بغنى عن
الاثبات ولا يختص من ذلك الأتباع
ما قاله المبطل ومن وافقه وموجه
غير واحد من المحققين واعتقدوا انظر
الأصل ولا بد لو قال المصنف وحمل
عليها أي وان نسب الى غيرها والله
أعلم

عرفة قبل هذا من الامم وتركه من ذكر لاسميا أبو الحسن فانه شبه على الامهات ثم قال بعد
كلام مانصه وقد تبين من كلام المدونة باعتبار ما هنا وباعتبار ما ذكرناه أن شرط الحرز
فحين بلغت حد الوطء صحيح لاشك فيه وأما من لم تنطق الوطء وألذ كره قدم الحرز ليس بشرط
مسقط للحضنة وان كان مطلوبا في الجملة وقول ابن عرفة فيما استدله على تقدير وجوده
انما هو منه وم لا نص بدليل التأمل فان ذلك مقهور بشرط وقد استدلل بظاهر المدونة لما في
ابن الحاجب كإثباته واللقائي في حواشيه سلم كلام النجاشي وأبي الحسن بعد أن نقل بعضه
ولم يرجع على اعتراض ابن عرفة أصلا وعلى هذا فقول المصنف في البنت يحتمل على
المطبعة للوطء ويكون كلامه صحيحا لان كلامه في الشرط والشرط انما ثبت في المطبعة
وقوله بخلاف قرينة على أن البنت مطبقة هذا تحقيق المسئلة ولا نقل هذا كلام ابن عرفة
فرد بالآ لا ناقول كلام الناس هو الحجة على الجميع لاسميا المدونة وقوله لا ينزع عوامنها
الخ يفهم منه أن غير البالغة لا ينزع عوامنها ولو لم يكن حرز في المكان وهذا يعارض ما احتج به
ابن عرفة أو بقدرة فافهم وتأمل وأنصف لله تعالى اه محل الحاجة منه بلقطه قلت فوقه
في صحة نقول الامام ابن عرفة عن المدونة بعدم وجوده في التهذيب ومختصر ابن نونس
وبعدم نقله أبو الحسن عن الامهات ونجيبه من ذلك لا وجه له لان من نقل وحفظ حجة على
غيره ولا سيما مثل ابن عرفة مع أن أباسعد وابن نونس انما هما مختصران وأبو الحسن وان
كان ينقل كلام الامهات أحيانا فالضرورة يعلم من مارس كلامه أنه لا ينقله في كل مسئلة
مسئلة وقوله وقوله لا ينزع عوامنها الى قوله يعارض ما احتج به ابن عرفة لا وجب بطلان نقل
ابن عرفة وغاية ما هناك أنهم ان كانت معارضة يمكن فهم الجمع بين كلامهما فالامر واضح
والافتقار ما هناك انه أخذ من المدونة القولان وكفهما من مثل ذلك فلا يتم قوله قبل كلام
الناس هو الحجة على الجميع لاسميا المدونة فتأمل وقوله أو بقدرة فافهم نظرها لانه وان
أمكن ذلك في البنت بأن تحمل الجارية في نقل ابن عرفة على التي يمكن وطؤها فلا يمكن
بالنسبة للذكر فتأمل ما نضاف (والامانة وأثبتها) قول مب وبذلك تعلم ما في تقرير
هذا الشارح الخ نحوه تو ونصه ز ان نسب لغيرها أشار به الى الجواب عن
اعتراض ق على المصنف فانه قال لم أجده في الحضنة انما هو في الولي اذا أراد السفر
أنه لا يسافر بالمجبور حتى يثبت الاستيطان وانما هو من على حضنة بنه وقال المبطل مع
ذلك فيه نظرا ونص المبطل ذهب ابن العطار وابن الهندي وغيرهما الى أن الأب اذا
أراد الانتقال بولده يثبت كونه مأموما على حضنتهم واحتجوا بذلك بما وقع في ارباب السطور
من المدونة أن الحضنة يستحقها من الاولي من كان في كفاية وحرز يعني على نفسه وفيه
عندي نظروا وكان يجب أن يحمل على الامانة حتى يثبت خلافها اه فاني ضيع من قوله
فرع ويحتاج الحاضن أن يثبت الامانة على ما ذكره ابن العطار وابن الهندي الخ غير ظاهر
واياه نفع في المتن ووجه النظر أن كلام المدونة لا يحجة فيه لاثبات الامانة وقول ز ان نسب
الى غيرها لا يكفي لان ظاهر المبطل أنه محمول عليها وان نسب الى غيرها حتى يثبت خلافها
والله أعلم اه منه بلقطه وقد قبل ابن عاشر اعتراض ق على المصنف ونصه قوله وأثبتها فيه

بحث انظر في اه منه بلفظه وكذا باب وزاد مع ق نسبت له لامة أبي العباس جلولو
 ونفسه قلت الذي في المبسط كما في مختصره فرض ذلك فيما اذا أراد الاب الاتقال بالرد كما
 نه عليه الشيخ جلولو و ق وفرق بين هذه الصورة وصورة المصنف لان الاولى ازانزع
 الولد عن ثبت له حضنة مع غيبته به فلذلك كلف اثبات الامانة بخلاف الحاضن فالحق له
 فمن ادعى سقوطه فعليه اثباته اه منه بلفظه وخالف هؤلاء المحققين أبو علي بن رجال وزعم
 أن ما قاله المصنف هو المذهب قال في حاشية التحفة مانصه قوله وأثبتنا أي الامانة بثبوتها
 الحاضن لانه محمول على غير حاجتي بثبوتها والا فلا حضنة له وهو كذلك في الكفاية والحارز
 عن ابن الهندي وغيره واعتراض المبسط وغيره فيه ما فيه انظر الشرح فان الكلام في
 المسئلة طويل ثم قال بعد بنحو الورقة تنبيه قول المصنف وأثبتنا أي الامانة هو المذهب
 وهو شامل للحاضن المقيم والمنقل في اتقاله وبعد واصله وهو الذي يعمل به لرجمانه وقد بنا
 ذلك في الشرح غايه وان وقع في المسئلة اضطراب فقف على ذلك في الشرح ولله در المصنف
 اه منها بلفظها وقال في الشرح مانصه فقول المصنف وشروط الحاضن أي الشخص
 الحاضن يشمل الابن والذكر وذلك صحيح ثم قال بعد مانصه وقوله والامانة أي في دينه وفيما
 يدفع اليه من ثقة المحضون مثلاً وقوله وأثبتنا أي الامانة بثبوتها الحاضن لانه محمول على غير
 الامانة حتى يثبتها والا فلا حضنة وقد رأيت هذا كما سمي صاحب الكافي وقد رأيت وتبعه
 على ذلك صاحب المقيسد وكنا كلام غيرهما فانظر هنا اه وقوله سمي صاحب الكافي
 يقتضيه أن ما نقله عنه هو أقوى النقول التي احتج بها دلالة على ما رجحه ونص ما نقله عنه
 وفي الكافي بعد أن ذكر طائفة من الحاضنين مانصه وهذا اذا كان كل واحد من هؤلاء
 مأموناً على الولد وكان عنده في حرز كفاية فاذا لم يكن كذلك لم يكن له حق في الحضنة وانما ينظر
 في ذلك إلى ما يحيط بالصبي ومن يحسن له حفظه وتعلمه الخبر على قول من قال ان الحضنة
 من حق الولد وقد روي ذلك عن مالك وقال به طائفة من أصحابه ولذلك لا يرون حضنة
 الفاجرة ولا ضعيفة عاجزة عن القيام بحق الصبي لمرض الخ وهذا مانصه بلفظه اه منه بلفظه
 وذكر من الاتقال غير هذا كلام المدونة وأبي الحسن عليها وكلام المعونة والجواهر وابن
 الحاجب و ضيع وابن عرفة وذكر أيضاً كلام المبسط وابن فتوح والغزالي في الوجيز فاما
 ما نقله من كلام المبسط وابن فتوح والغزالي والمعونة والجواهر وابن الحاجب وابن عرفة
 فلا تعلق له بهذه المسئلة وأما ما نقله عن ضيع فهو نص في عين النازلة لكنه نقل كلام
 المبسط الذي تقدم نقله في كلام نو وأقره وأما كلام المدونة وأبي الحسن فسيأتي ان شاء
 الله ثم قال عند قول المصنف بعده ان سافر لا يمر وأمن في الطريق مانصه تحريراً قال
 في الوثائق المجموعة بعد كنه الوثيقة التي نصها بنهد من يتسمى في هذا الكتاب من الشهداء
 أنهم يعرفون فلانا قد استوطن قبل تاريخ هذا الكتاب بمدة كذا بنفسه وماله وثقه
 ويعرفون استبطانته المذكور مستقر إلى حين إبقائهم شهادتهم هذه ويعرفونه مأموناً على
 حضنة بنيه الصغار الخ مانصه وقوله ويعرفونه مأموناً على حضنة بنيه هو معنى الرواية في
 إرضاء السور لقوله ان الحضنة يستحقها من الاوليا من كان في كفاية وحرز وتحصين إلى

آخر ما يأتي عن المدونة ثم نقل كلام المسطي الذي تقدم في كلام نو ونقله غير واحد ذكر
عقبه كلام ق وقال بعده مانصه وفي كلام ق نظر لان الاب اذا اراد الانتقال وأخذ
الولد فهو حاضن ثم قال وقد تحصل من هذا أن قول المتن وأثبتنا أي أثبت الحاضن الامانة
صحیح وهو المذهب ان شاء الله تعالى وذلك شامل للمقيم والمشتغل بالولد في طريقه وبعد
وصوله ثم قال وانظر عند قول المتن في كتاب القراض وان مات فلوارثه الامين الخ يظهر
لأن الحق ما ذكرناه والحق عند الله سبحانه اه محل الحاجة منه بلقطه وقال في باب
القراض في محل الذي ذكره بعد أن ذكر قول المدونة ومن أخذ قراضا فعل به ثم مات
العامل فان كان ورثته مأمونين قيل لهم تقاضوا الديون ويعووا السلم وأثبت على سهم
وليكم فان لم يوثقوا أو أوثبوا أمين ثقة كان ذلك لهم مانصه وقوله فان لم يوثقوا أو أوثبوا أمين
قال أبو الحسن فحملهم في القراض على غير الامانة وفي المساقاة على الامانة لانه في القراض
مما يغاب عليه ثم قال بعد كلام مانصه وقول أبي الحسن فحملهم في القراض الخ اعترضه
العبدوسى فقال الحق أن الظاهر من القول المذكور أنه جعلهم على الامانة فلا يحتاج الى
الجواب الذي ذكره أبو الحسن وقال ابن الناطم في شرح الثقة والظاهر اجراء الناس على
عدم الامانة هذا القطة بعد أن تردد في هذا قال لا لم أقف على شيء في هذه المسئلة ذكره في
ورثة العامل هنا وما قاله ظاهر قول المتن في الحاضن وأثبتنا أي الامانة اه محل الحاجة
منه بلقطه قلنا وما قاله الجهم الغفير من أرباب الشروح والخواشي عن قدمنا ذكرهم
وغيرهم هو الحق الذي لا يحيد عنه وهو الظاهر الجلي لما قاله ابن العطار وابن الهندي
ومن وافقهما وان رجحه أبو علي أما أولان ما رجحه مشكل غاية الاشكال وذلك ان
حمل الحاضن عندهم على غير الامانة حتى يثبت ليس خاصا بمحاضن دون آخر بل عام في كل
حاضن ذكرنا كان أو أوثبوا أمين من جهة من شرط ذلك فيه عندهم بل هو محل اشتراط ذلك
في صريح كلامهم وهو مصرح به أيضا في نص المدونة الذي أخذوا منه ما ذكره ونصها
وكل من له الحضانة من أب أو ذي رحم أو عصبه ليس له كفاية ولا موضعه بحر زولا يؤمن
في نفسه فلا حضانة له والحضانة لمن فيه ذلك وان بعد اه منها بلقطها بل الاب وغيره
من الذكور في ذلك أشد من الام وغيرهما من الاناث لان الذكور شرط استحقاقه للحضانة
زيادة على ما شرط في الانثى أن يكون له من يحضن من زوجة أو سرية أو نحوهما ويشترط
فمن ذكر جميع شروط الحاضن بنفسه وأبو علي نفسه معترف بهذا فانه قال مانصه وقوله
وللذكر من يحضن أي من يليق الحضانة زوجة أو سرية كما تقدم زاد اللغوي وغيرهما
ويشترط في الزوجة ومن ذكر معها ما يشترط في المرأة الحاضنة لنفسها كما تقدم في كلام
اللغوي وذكر ما بين عرفة وغيره ثم قال ولاجل ما ذكرناه قال المصنف من يحضن أي من هو
أهل الحضانة وهو من وجدته الشروط المذكورة هنا اه منه بلقطه وإذا كان الامر
كذلك فوجه الاشكال ظاهر وهو أن الام مثلا اذا طلب حضانة ولدها بعد دلتاها
فنازعها الاب في الامانة وغيرهما من الشروط قلنا بما رجحه أبو علي فقد منعناهما الآن من
الحضانة فالولد الآن اما أن تحكم بأنه في حضانة أبيه مادامت الام لم تثبت ذلك بدون

اثبات الشروط في نفسه وفيمن يحضن له أو يمنع منه الاب أيضا حتى ثبت ذلك في نفسه
وفيمن يحضن له وإذا منعناه منه أيضا حتى ثبت فاما أن نسلكهم بأن يكون عند غيره ممن هو
أبعد منه دون تكليف بالامانة لو منعناه منه حتى ثبت فيسلسل فاما أن ندفعه آنذا لمن
لا حضنة له أصلا ممن اشتهرت أمانته اشتهارا يغني عن الاثبات أو لاندفعه لاحدا مالا وهذه
الوجوه كلها باطلة أما الاول وهو دفعه للاب دون اثبات الشروط في نفسه وفيمن يحضن له
فباطل لوجهين أحدهما مناقضته لما قالوه هم أنفسهم من أن الامانة وغيره شرطية
وفيمن يحضن له ثانيهما أنه يلزم عليه ترجيح الضعيف على القوي بلا مرجح لأن الام أقوى
ممن هو مقدم على الاب في الحضنة بمراتب فكيف بالاب ويلزم عليه أيضا تقديم الاب على
الام في الحضنة لأن الام قد تعجز عن اثبات الشروط وإن كانت متصفة بها بل هذا هو
الغالب لعدم مخالطة النساء للعديد الذين تثبت بهم شروط والحالة أن الاب لم يثبت
عدم أهليته وذلك لخرق الاجماع قال في المقدمات مانصه لا اختلاف بين أحد من أهل
العلم أن الام أحق بالحضنة من الاب ومن سائر الاولياء من الرجال والنساء اه منها
بلفظها وقد حكى أبو الحسن بن القطان في كتابه الاقتاع في مسائل الاجماع ما ذكره ابن
رشد عن غير واحد من نفسه الاشراف وأجمع أهل العلم على أن الزوجين إذا افترا قاولهما
طفل أن الام أحق به مالم تنسج الموضع وانفق الجميع من علماء الامصار على أن الام أولى
بالم طفل إذا طلقتا مالم تتزوج واختلفوا في تزوجت الانثى أو أجمعوا أن للاحق للاب مع
الام في الولاية اه منه بلفظه وهذا الوجه مع بطلانه هو الذي يرتكبه جهلة المفتين
والحكام في هذا الوقت ممن يقلد المصنف أو باع على قائل الله وأنا اليه راجعون وأما الثاني
وهو منع الاب عنه حتى يثبت أهليته وأهليته من يحضن له ودفعه لمن هو أبعد منه دون
اثبات أهلية فباطل بما بطل به الذي قبله وزيادة وأما الثالث وهو دفعه لمن لاحق له في
الحضنة أصلا فباطل بما بطل به الذي قبله وزيادة وأما الرابع وهو عدم اعطائه لاحد
أصلا فباطل بالضرورة لانه يؤدى الى ضياعه ولا سيما الصغير جدا وليس هناك وجه آخر
غير هذه الوجوه فلا مخلص من ذلك الا بتابع ما قاله المبطل ومن وافقه ورجحه غير واحد
من محققى آرباب حواشى المختصر والشروح فتأمل به بانصاف فانه واضح غاية الوضوح
وأما ما نيسا فان أباع على اعتمد فيما قاله من أن المذهب مالا مصنف على النصوص التي نقلها
وعلى القياس الذي ذكره على وارث عامل القراض جسيما رأيت ذلك في كلامه الذي
قدمناه وكلامه معارض بأقوى منه اذ معقده كلام ابن العطار وابن الهندي وابن قنوج
ومن وافقهم وهو لا انما اعتمدوا في ذلك على أخذهم بام من المدونة وليس أخذهم بام منها
بمسلم على كل قول فان الناس اختلفوا في النقل عنهم من أى موضع أخذوا ذلك من كلامها
ولنذكر كلامها برمتها ثم نذكر اختلاف الناقلين ونصها ويترك الغلام في حضنة الام حتى يحتمل
ثم يذهب حيث شاء وللأب تعاهد الولد عند أمهم وأدبهم وبعثهم الى المكب ولا يستون الا
عندها الآن تزوج الام والولد صغير يرضع أو فوق ذلك فانه يترع منها اذا دخل الزوج
بها لاقبل ذلك ثم لا يراد اليها ان طلقت ولا حق لها فيه اذا أساء مدة وترك الجارية في حضنة

الام في الطلاق والموت حتى تسلم النكاح فاذا بلغت نظر فان كانت الام في حرز وتحصين
 فهي أحق بها اذ حتى تسلم وان بلغت أربعين سنة وان لم تكن الام في حرز وتحصين
 في موضعها أو كانت غير مرضية في نفسها أو صحت ودخلت فلا باب أخذها منها وكذلك
 للاولياء أو الوصي أخذ الولد بذلك اذا أخذنا الى امانة وتحصين وكل من له الحضانة من أب أو
 ذى رحم أو عصبه ليس له كفاية ولا موضة به بحرز ولا يؤمن في نفسه ولا حضانة له
 والحضانة لمن فيه ذلك وان بعدو ينظر للولد في ذلك بالذى هو أكفى وأحرز قريب والديضيع
 ولده ويدخل عليه رجالا يشربون فينزعون منه ويترك الولد في الحضانة عند غير الام الى
 حدم ما يترك عند الام اه منها بلقطها ثم قالت بعد هذا بقريب مانصه وكل من خرج من
 بلد مستقلا لسكنى بلد آخر غير بلد الام من أب أو جد من أولياء الولد الذين ذكرنا فله الرحلة
 بالولد اذا كان الولد معه في كفاية تزوجت الام أم لا ويقال لها اتبعي ولدك ان شئت أو دعيه
 اه منها بلقطها فاختلف الناس في الموضع الذى أخذ منه ذلك فقال غ في تسكيه عند
 قولها وكل من له الولاية من أب الخ مانصه فرع أقام ابن العطار وابن الهندي وغيرهما
 من الموثقين من هذا المسئلة أن على طالب الحضانة اثبات كونه أهلا لها قال الميضى
 وفيها فلو نظر الواجب حمله على الامانة حتى يثبت خلافها اه منه بلقطه ونحوه في
 ضيق وقال أبو الحسن مانصه قوله اذا أخذنا الى امانة وتحصين في الامهات اذا كان الموضع
 الذى يصير اليه فيه كفاية وحرز وفي ذلك دليل على أنه على غير الكفاية والحرز حتى يثبت
 وقد نص على ذلك ابن الهندي وجعله في وثيقة واحتج بظاهر الكتاب وهو قوله وكل من له
 الحضانة من أب وذى رحم الخ الشيخ يظهر من هنا أنه محمول على الكفاية والحرز فيكون
 هذا خلافا لما احتج به ابن الهندي الشيخ يكون هذا الظاهر ملغى اه منه بلقطه ونقله
 أبو على أيضا وتقدم في كلام ق وبب وثبوت أنهم أخذوا ذلك من قولها في سفر الولي
 فيكون المأخوذ منه هو قولها فله الرحلة بالولد اذا كان الولد معه في كفاية وماله هو الام هو
 الذى في ابن عرفة ونصه الميضى قول للموثقين في وثيقة اثبات استيطانه ويعرفونه مع ذلك
 ما مؤنافية نظر الواجب حمله على الامانة حتى يثبت نقيضها اه منه بلقطه فهذه ثلاث
 مقالات في الموضع المأخوذ منه ومن تأمل وأنصف ظهر له أنه ليس في موضع من تلك
 المواضع شاهدا قالوا ما قولها في سفر الولي اذا كان الولد معه في كفاية فتطوقه أنه يأخذ
 اذا كان معه في كفاية ومفهومة أنه اذا كان معه في غير كفاية لا يأخذ وكونه اذا أشكل
 أمره يحمل على عدم الكفاية أو علمها مسكوت عنه لا دلالة عليه بالمتطوق ولا بالمفهوم
 وقد قدمنا قول ن أن كلام المدونة لا حجة فيه لاثبات الامانة وهو حق لاشك فيه وقد
 ينال وجهه وهذا بعينه يقال في الموضع الذى ذكره أبو الحسن من غير زيادة ولا نقص
 وأما الموضع الذى أشار اليه غ تبعا لضيغ وهو قولها ليس له كفاية ولا موضة
 بحرز ولا يؤمن في نفسه فلا حضانة له الخ فضيه ذلك بعينه وزيادة ما تقدم عن أبي الحسن
 من أن ذلك يدل على أنه محمول على الكفاية والحرز عكس ما أخذ منه من ذكر جواب
 أبي الحسن عن هذه المعارضة بقوله الشيخ يكون هذا الظاهر ملغى فيه نظر اذا لا يسلم ذلك

المتطوع ومن وافقه ان سلمنا أنه يقيد بما ذكره اذ لهم أن يقولوا هذا الظاهر هو المعتبر
والظاهر الآخر معني والى هذا والله أعلم أشار م ب فانه قال عقب نقله كلام أبي الحسن
مانعه فتأمل اه فامرهم تأمله يدل على أنه غير واضح عنده والله أعلم واذا علمت هذا ظه
لث ما في استدلال أبي على بكلام الكافي الذي قدمناه عنه وقوله سيما صاحب الكافي فانه
صرح في أن كلامه أقوى من كلام غيره من نقله مع أنه في المعنى مثل كلام المدونة وقوله
وتبعه على ذلك صاحب المفيد لم ينقل كلام المفيد استغناء بكلام الكافي ونص المفيد وهذا
اذا كانت كل واحد من هؤلاء مأمونة على الولد وكان عندها في حوزة كفاية فاذا لم يكن
كذلك لم يكن لها حق في الحضانة وانما ينظر في ذلك إلى من يحوط الصبي ويحسن اليه وهذا
على قول من قال ان الحضانة من حق الولد اه منه بلقطه فأنت تراهم لم يتعرض للحل على
عدم الامانة عند جهل الحال ولا لضعفه لا بمنطوق الكلام ولا بمنهونه ثم لو سلمنا أن ماصرها
بذلك تسليمها لاجل ما كان يصح احتجاجه بكلامهما التصريح بهما بان ما قاله المبني
علي ان الحق في الحضانة للولد وما نبأ عليه ضعيف فقد قال أبو على نفسه مانعه والمشهور
هو أنها حق للحاضن والمصوب انما حق لهما ما يكفي ابن عرفة عن ابن محرز اه منه بلقطه
ثم لو سلمنا تسليمها لاجل ان في كلامهما جهة لا يبحث فيها أصلا فلا نسلم ان ذلك هو المذهب
الا ان لم يوجد معارض والمعارض موجود أما كلام ابن الهندي ومن وافقه من
المؤثقين فعارض بكلام غير واحد من المؤثقين قال ابن سلون مانعه وتسقط الحضانة بأن
ثبت انهما غير مأمونة على الحضانة ولا مستقلة بهما في ذلك عقد يعرف شهوده
فلا نبتا ونبتا الصغير فلا نبتا فلا نبتا الكائن في حضانتهما معرفة تامة ويعلمون انهما غير
مستحقة لحضانه ولا مأمونة عليه ولا مستقلة بذلك وان الابن المذكور معها ضائع في غير
حوزة ولا كفاية وحالها متصلة على ذلك حتى الآن وقيدوا على ذلك شهداتهم في كذا بيان
اذا ثبت هذا الرسم فان الحضانة تسقط وتنقل الى من هو أحق بها الى من هو مأمون اه
منه بلقطه ونحوه لصاحب المقصد المحمود ونصه عقيدو بحسب سقوط الحضانة شهود هذا
الكتاب يعرفون فلا نبتا نبتا فلا نبتا التي كانت زوجا لفلان الى أن طلقها غير مأمونة على
حضانة بنها فلان وفلان من زوجها فلان المذكور ولا مستحقة لها اذ لا يؤمن عليهم عندها
ويتوقع ان يكونوا في غير حوزة ولا كفاية الى آخر الوثيقة اه منه بلقطه وأما كلام صاحب
الكافي والمفيد على تسليم أن ماصرها محان فيما لابن الهندي تسليمها لاجل معارض بكلام
غيرهم ففي باب انزما قدمناه عنه مانعه وقد رأيت فتوى للشيخ أبي محمد بن أبي زيد
الحاضن محمول على الامانة حتى ثبت خلافها وفتوى أخرى للشيخ أبي محمد الزواوي من
أهل المائة الثامنة بمثل ذلك اه منه بلقطه وقال الحافظ أبو العباس الوائلي في
الفرع الثاني والخمسين من نوازل الخلع والحضانة وما يتعلق بهما من الفائق مانعه قال
في النواذر كتب شجرة الى سحنون في الاب يقول ان الحاضنة تأكل طعام ابنه وتجيعه انها
تحتضنه وتأكل عنده أه وفي أحكام الشعبي عن ابن الفخار وابن أبي زيد خلاف ذلك ونصه
وسئل يعني ابن أبي زيد عن الحاضنة تأخذ الا ولاد وهي أم أو جدة أو خالة وتأخذ نفقتهم

فيقول الاب انما تا كل نفقتهم ولكن تكون كفالتهم عندي وما واهم اليها وهو ملي فقال
 ليس ذلك للاب حتى يقيم بينة انها غير مأمونة على نفقتهم فاذا ثبت ذلك كان له مقال فان
 شاعت تحضنهم على ذلك أو تركوا حضانتهم وهذا اذا كانت مأمونة عليهم وغير مأمونة على
 نفقتهم وأما ان ثبت انها غير مأمونة عليهم ولا على نفقتهم فلا حضانة لها اهلها منه بلفظه ونقله
 أبو علي وقال عقبه مانصه وفيه دليل على ان الاصل عدم الامانة باعتبار ما قاله الشيخان
 الاخيران ابن الفخار وابن أبي زيد اهل منه بلفظه كذا وجدته في النسخة التي بيدي منه
 والظاهر بل المنعين انه سقط منه لفظة غير وأن أصله باعتبار ما قاله غير الشيخين الاخيرين
 الخ ومراره بغيره اما ذكره عن النوادر مما كتب شجرة الى سخنون اذ هو الذي يقيد ما ذكره
 لا ما نقله عن الشيخين المذكورين فان كلامهما يقيد عكس ذلك كما هو صريح في كلام الفائق
 فان لم تكن لفظة غير سقطت من كلام أبي علي وأنه وقع في أصله كما وجدته فذلك من أغرب
 القرب وهو قلب للحقائق فتعين ما قلناه من سقوط لفظة غير وان استدلال أبي علي إنما
 هو بما في النوادر عن سخنون وهو وان كان شاهد المسألة من أن الاصل عدم الامانة فقد
 رأيت اعتراض الشعي له بأنه خلاف ما أفتى به الشيخان المذكوران وسلمه الوائسري
 وقد اعترضه أيضا الامام ابن عرفة ونصه وسمع القرنيان من طلق امرأته وله منها بنت
 بنت أربع سنين فقال ما عندي ما أتفق عليه أرسلها تا كل عسدي نظري قوله فان كان
 أمرها بالمعروف واقتل لها أرسلها تا كل معه وتأتيت فان كان لا يزال يا كل اللحم ويكسي
 الثوب فذلك وجه ابن رشد ان ادعى انه لا يقدر على ذلك نظري ذلك ان بان صدقه وعدم
 ارادته الضرر كان ذلك والافلا قلنا ونفسله ان فتوح غير معزوكاته المذهب ولا بن
 زرقون عن الباغي قال سخنون في الخالة تجلب لها الحضانة فيقول الاب يكون ولدي عندي
 لا عليهم وأظهمهم فان الخالة تا كل ما أرزقهم وهي تكذب للاب ان يطعمه ويعلمه وتكون
 الحضانة للخالة فجعل الحضانة أن يأوى اليها ويأثر سائر أحواله مما لا تعيب عليه من نفقته
 قلنا كذا في النوادر وهو خلاف الروايات ان اطعمام المحضون انما هو عند حاضنته من
 كانت والعجب من الباغي وابن زرقون في قبولهما هذا وتصديق الاب على الخالة انما تا كل
 رزقهم ويأتى للشعي نحو هذا اهل منه بلفظه ونقله ح عند قوله لا في للبعض قبض
 نفقة تمتن قوله قلنا الخ وسلمه فانظر كيف رد ما في النوادر وتجب من الباغي وابن زرقون
 في قبولهما ما في النوادر وفي تصديقهما الاب على الخالة انما غير مأمونة تا كل رزقهم فانه
 يدل على انهما قائل تصديقه دون اثبات ما ادعاه وأنه من الشذوذ وكان والام يكن للتجب
 من ذلك وجه وقد قبله ح ثم أيد اعتراضه بان مسئله للشعي وقد رأيت كلام الشعي انما
 فهذا وحده كافي في رد قول أبي علي ان المصنف هو المذهب فكيف بانضمام غيره اليه
 وأما استدلاله بالقياس على مسئلة القراض واحتجاجة بقول أبي الحسن ان ظاهر المدونة
 انهم محمولون على غير الامانة وبقول ابن الناطم الظاهر حملهم على عدم الامانة فكلام ابن
 الناطم غفلة عن كلام ابن رشد كما أن عزواي على ما ذكره لابي الحسن فقط كذلك
 قال ابن ناجي عند قول المدونة في كتاب القراض وان مات العامل قيل لورثته تقاضوا

الدين ويبيعوا السلع فان لم يؤمنوا أو ابين وكانوا على سهم ولهم اه مائنه ولا مفهوم
 لقواها فان لم يكونوا مأمونين بل ورثته محمولون على عدم الامانة حتى ثبت انهم آمناء
 بخلاف ورثة العامل في المسافة اذ امان محمولون على الامانة حتى ثبت انهم غير آمناء قال
 ابن رشد في رسم سبعة سماها من سماع ابن القاسم من كتاب المسافة هذا هو ظاهر قولها
 في القراض والمسافة والفرق أن القراض يغاب عليه والحائط في المسافة لا يغاب عليه
 اه منه بلقطه ومع هذا ففي هذا القياس نظروا وجهين أحدهما أن كون كلام المدونة
 يفيد ما ذكر غير مسلم فقد تقدم في كلام أي على نفسه ان الامام العبدوسي اعترض ذلك
 قائلاً الحق ان الظاهر من القول المذكور أنه حملهم على الامانة اه وسلمه أبو علي قلت
 بل الحق لمن تأمل وأتصف ان كلامها لا يفيد حملهم على الامانة ولا على ضدها بل ذلك
 مسكوت عنه كما بينا ذلك في كلامها في الحضانة الموافق لهذا في العبارة ثانياً والله على
 تسليم أن كلامها يفيد ذلك فلان سلم صحة القياس لفقد العلة التي على بها ابن رشد لان الولد
 المحضون بما لا يغاب عليه فقياسه على المسافة متعين بل هو قياس آخر ولا الحائط
 يمكن الغيبة على بعض عمرته بخلاف الولد فهذا الذي احتج به بحجة عليه لاه وأيضاً اذا
 سلكنا مسائل القياس فعندنا مسائل القياس عليها أولى من القياس على مسئلة القراض
 اقرب الشبه من ذلك زيارة الزوجة والديه فانه يقضى بها على زوجها اذ انعمها من ذلك
 بشرط أن تكون مأمونة ويحتمل ان حلف كما أشار إليه المصنف فيما مر بقوله خلفه أن
 لا تزور والديه ان كانت مأمونة الخ. وتقدم هناك عند مب نقلنا عن ضج أن
 الاصل هو الامانة في الشابة وغيرها وقدمنا هناك مثله عن ابن عرفة وانه لم يحل في ذلك
 خلافاً وأصل ذلك لان رشد في شرح المسئلة الثالثة من رسم طلق من سماع ابن القاسم
 من كتاب السلطان عند قول مالك في السماع ليس له أن يمنعه من ذلك ما لم تكثر ورور امرأة
 لا تؤمن في نفسها فأرى له ذلك ونصه والشابة محمولة على أنها مأمونة حتى ثبت عليها
 بأنها غير مأمونة هذا تحصيل القول في هذه المسئلة على ما تدل عليه هذه الرواية وغيرها
 اه منه بلنظرة وبذلك جزم أبو علي نفسه هناك ونصه وفهم من قوله ان كانت مأمونة
 ولو شابة أن غير الشابة يشترط فيها أن لا تكون غير مأمونة والاصل هو الاثمن كافي الشابة
 اه منه بلقطه فلم يعدل عن قياس الحاضنة على هذه وبصار إلى قياسها على مسئلة
 القراض مع قرب الشبه في هذه وبعده عن الأخرى بل قياس أم الحاضنة مثلاً على هذه
 أخرى لان ما يخشاه الزوج على الزوجة عند ذهابها للزيارة ليس معها وازع جنبي يدفعه
 بل كونه اقل في صورة شيطان وتدر في صورة شيطان كافي الحديث بما يقوى أطماع
 غير أهل الدين فيها ان ذلك من غير وازع جنبي يمنعه من مساعدتهم على ما طلبوا والا تم
 اذا خافه الاب مثلاً على ولدها معها أعظم وازع وهو ما جبلت عليه من الشفقة والخان
 الذين لا يسكران فكيف يقضى على الزوج بخروج زوجته الشابة وتركها وما أرادت
 جلا على الامانة بدون تكليفها بإثباتها وتمنع الام مثلاً من ولدها جلالها على عدم الامانة
 حتى تشبهان هذا العجب فقد بان لك أن ما قاله المبطل ومن وافقه واعتمده المحققون من

(ورشد) قول مب بسنين الخ هي مائة سنة وعشرين فان وفاة المبسطي سنة ٥٧٠ وولادة ابن هرون سنة ٦٨٠ ووفاته سنة ٧٥٠ (ولذلك من يحضن) قال أبو علي أي من يليق بالحضنة زوجة أو سرية زاد النعمي أو غيره ما ويشترط في الزوجة ومن ذكر معها ما يشترط في المرأة الحاضنة لنفسها كما تقدم في كلام النعمي وذكر ابن عرفة وغيره ثم قال ولاجل ما ذكرناه قال المصنف من يحضن أي من هو أهل للحضانة وهو من وجدت فيه الشروط المذكورة هنا اه (والاثنى الخ) قول ز حرة وأمة أمأ وغيرها كذا في نسخة وهو صواب وما وقع في نسخة مب تصحيف والله أعلم (ويستك العام) قول ز وجهل الحكم الخ أي جهل ان الحضنة لا يتزوج الام مثلاً وبعد زوال عذره فقد قال النعمي قال مالك في كتاب محمد اذا تزكت ولدها من عذربان مرضت أو انقطع لبنها أو جهلت أن ذلك لها فلها التزاعه (٣٦٣) اه ابن عرفة فجعله عما عذريه بالجهل اه وأما جهل كون السكون

مسقطاً فالظاهر قياساً على الشفعة انه لا يعذربه وهل سكوت العام مسقط لغيره من كانت له الحضنة فقط دون من بعده أو هو مسقط لغيره من لم يتعرض لذلك ز ولا غيره وفي باب مانسه البرزلي عن أحكام الشعي اذا تزكت الام غنبد آيه سنة سقطت حضانتها ولا لها القيام بحفظها فان بقي عند منسنة أخرى بطل حقها ما اء ومثله في نوازل الخلع والحضنة من الفائق لكن الجاري على ما ذكره في سكوت الشفيع الاخص المدته المسقطه من انه يقطع حق الشريك الاعم بانقضاء تلك المدته سقوط حضنة الجميع والظاهر أن يجري في كل من المستثنين ما قيل في الأخرى لان البابين سواء في المعنى ولهذا أخذ الأئمة مسائل من الحضنة من مسائل من الشفعة كالغائب هو على حقه في البابين وكراة حضنة البعض

تكم على هذا الكتاب من قد نماذ كره هو الظاهر معنى ونصوصاً قياساً فهو الراجح والاقرى فيعين العمل به والفتوى وان ما قاله أبو علي من أن ما للمصنف هو المذهب انما هو مجرد دعوى وقد أريناك الحق بأوضح دليل وحسبنا الله ونعم الوكيل (ورشد) قول مب ووفاته قبل ولادة ابن هرون بسنين كذا في النسخ سنين جمع سنة وهو يفيد ان بين ذلك نحو العشرة لانه من جوع التكسير المحقة بجمع المذكور السالم وهو يفيد القلة مع ان بين ذلك أكثر من العشر باضعاف مضاعفة اذ بين موت المبسطي وولادة ابن هرون مائة سنة وعشرين فان وفاة المبسطي سنة تسعين وخمسة وولادة ابن هرون سنة ثمانين وخمسة ووفاته سنة خمسين وسبعائة انظر كفاية المحتاج (وللاثنى الخ) قول ز حرة وأمة أمأ وغيرها كذا في جميع ما وقعنا عليه من نسخة وهو صواب ووقع في نسخة مب أو غيرها ما فاعترضه وهو تصحيف وقع في نسخة بني عليه اعتراضه والله أعلم (الآن يعلم ويستك العام) قول ز أو علم به وجهل الحكم الخ يحتمل أن المراد بجهل الحكم جهل كون السكون مسقطاً فان كان هذا مراً ادمه فاطن من قال ان ذلك عذرها فاني لم أربعد البحث عنه والجاري على ما قاله في سكوت من له الشفعة ما يسقطها جاهلاً بذلك أنه لا يعذرنا وهو الظاهر وقياس مسائل الحضنة على مسائل الشفعة واقع في كلام الأئمة كما استرأه قريبان شاء الله ويحتمل أن يكون أراد بجهل الحكم جهل أن له الحضنة يتزوج الام مثلاً وبعد زوال عذره وهو حينئذ صحيح لقول النعمي مانسه قال مالك في كتاب محمد اذا تزكت ولدها من عذربان مرضت أو انقطع لبنها أو جهلت ان ذلك لها فلها التزاعه اه منه بلفظه ونقله صر في حواشي ضيح وأقره ونقله ابن عرفة مختصراً وسلمه أيضاً ونصه روى محمدان جهلت أن لها الحضنة فلها التزاعه قلت فجعلها مما عذريه بالجهل اه منه بلفظه (تنبيه) لم يتعرض ز ولا غيره عن وقفنا عليه

دون البعض فليس لذلك كالشفعة ويكن خايع زوجته على أن تسقط هي وأما الحضنة انما لا تسقط في الجدة ممن لانها أسقطت ما لم يجب لها كالشفعة انظر الاصل قلت لكن من المقرر المعلوم ان الحكم في كل نازلة انما هو بالقول المنصوص فيه اذن المخرج والله أعلم (أوليا كان الم) قلت لو قال المصنف أو وليا صار محرماً كان عم بأم وألا حضنة أولاً ولو في المسئلة قال في ضيح عن المقدمات فان كان أي الزوج غير المحرم من له الحضنة فهي أحق ما لم يكن للمحضون حضنة أقرب اليه منها وان كان من له الحضنة لم يسقط حضانتها بكل حال كالأختي سواء اه وقال ابن عرفة عن ابن رشد وان لم يكن الزوج ذا حرم فان كان من ذوي الحضنة فهي أحق ما لم يكن للمحضون حضنة أقرب اليه منها فأرغمة من زوج وان كان زوجها أبعد من الولي الآخر وان كان من له الحضنة له فانه يسقط حضانتها مطلقاً كالأختي وأسقط ابن وهب حضانتها بالزوج وان كان ذا حرم قلت قوله وان كان زوجها أبعد من الولي الآخر وفيه نظر لان كون زوجها أبعد من الولي الآخر يوجب تقديم الولي الآخر على

زوجها القربة وعليها تزوجها غير
 ذى محرم من المحضون اه قال غ
 في تكميله وقد يخرج ابن رشد بان
 ضعيفين يغلبان قويا اه نذكر
 ابن عرفة مثل ما في ق و م
 عن اللخمى وبه تعلم ما في كلام ز
 والله أعلم (وفي الوصية روايتان)
 وعن ذكرهما بن عرفة خلافا لمب
 والراجح عدم السقوط كما افاده
 م ب وصرح به أبو علي وصاحب
 الفائق واقتصر عليه ابن يونس
 وصاحب المعين وقول م ب
 والصواب أنها مخصوصة بالام نحوه
 تسو وابن عاشر و ج س وهو
 الظاهر خلافا لابي عن لان الوصية
 غير الام تسقط حضانتها بالتزويج
 بالآخرى من نحو الام والجدوة والخالة
 ثم ظاهرا المصنف كغيره لانه لا فرق
 بين كون الام مستقلة بالايصاء
 وكونها غير مستقلة وهو كذلك
 انظر الاصل في قول ز عن
 د وانظر مرتبة الوصية الخ قال
 أبو علي تقدم أن الوصي مقدم على
 عصبه ولد المحضون وتقدم أنه لا فرق
 بين ذكر أو أنثى اه وبه تعلم سقوط
 ما ذكره ز عن البدولانه يقتضي
 تقديمها على الاخت والعمة ونحوهما
 (وحلف) في قول ز عن غ في
 تكميله خمسة أقوال فيما يقل به
 والدولده عن الحاضنة الاول
 والثاني ما عند م ب الثالثان
 كان متماحفا والافلا الرابع
 وقفه على نبوت تقرراته يطيقه
 الخامس وقفه على عدم ظهور ارادة
 ضررا الحاضنة قال وذكر المتبسطي ان

من تكلم على هذا المحل لسكوت العام هل هو مسقط لحق من كانت لها الحضانة فقط
 دون من بعده أو هو مسقط لحق الجميع وفي نوازل الخلع والحضانة في الفرع السادس
 والخمسين من الفائق ما نصه سئل القاضي محمد بن يحيى بن زرب عن مطلقة تزكت انما لها
 صغرا عند زوجها أي سنة ولها أم لم تطلبه أياضي داخل السنة فاجاب القاضي اذا
 انقضت السنة فلا يسيل للمرأة الى حضانة ابنها قيل له وينبغي لامها جادة الصبي أخذه
 فقال لم تقبل لان من يحتجب أن يقول انما تزكت ان أطلبه في السنة اذ علمت أن ابنتي كان
 لها أن تأخذ قبل انقضائها فلم يكن لي أن أخذه قبل مرور السنة الا برضا ابنتي ففكر
 القاضي فيها حينئذ قال كذلك هو قيل له فعلى هذا يكون الجدة أخذه ما تمض السنة
 الثانية فقال نعم اه منه بلفظه ثم وجدت نحوه لب ونصه البرزلي عن أحكام الشعبي
 اذ اتركه الام عند أبيه سنة سقطت حضانتها ولا تمها القيام بحقوقها فان بقي عنده سنة
 أخرى بطل حقها اه منه بلفظه قلت سلم صاحب الفائق هذا التعليل وانظره مع
 الغاء الفقهاء هذه العلة في نظرية هذه المسئلة وهي مسئلة سكوت الشفيع الاخضر عن
 طلب الشفعة المدة المسقطه لها فقد قالوا انه يقطع حق الشريك الاعم بانقضاء تلك المدة
 ولا يستأنف له مدة أخرى ولم يلتفتوا الى اعتذاره بأن الكلام كان لغيره داخل المدة
 والظاهر أن المسئلتين سواء فيجوز في كل منهما ما قيل في الأخرى لان البابين سواء في
 المعنى ولذلك أخذ الأئمة مسائل من الحضانة من مسائل من الشفعة في الفائق ما نصه
 الغائب على حقه في نزع الولي من المتزوجة كالغائب في الشفعة هو على حقه ما لم يقدم فإذا
 قدم ولم يأخذ بالشفعة فلا شفعة له بعد عام اه وقال الواوغي عند قول المدونة في الشفعة
 وشفيع ذلك كله واحد فليس له إلا أن يأخذ الجميع أو يسلم اه ما نصه أخذهما أن ين له
 حضانتهم تعدد أهله ليس له أخذ البعض دون البعض ونحوه ما تقدم في بيع الخيار اه منها
 بلفظها ونقله غ في تكميله وأقرموه وقال في حاشيته أيضا عند قول المدونة ولوقال
 المتاع قبل الشراء اشترو قد سلمت لك الشفعة وأشهد بذلك فله القيام بعد الشراء لانه سلم
 ما يحب له اه ما نصه قال شيخنا أبو عبد الله الفتوى عندنا في خالع زوجته على أن تسقط
 هي وأما الحضانة أنها لا تسقط في الجدة لأنها أسقطت ما لم يحب لها كقولها هنا اه منه
 بلفظه ونقله غ في تكميله بلفظ قال شيخنا ابن عرفة الفتوى الخ وذكر ذلك
 أيضا الوائشريسي في الغنية والله أعلم (وفي الوصية روايتان) ما ذكره م ب هنا
 يفيد أن الرواية بعدم السقوط أرجح صواب وبأن دليله وكذا قال أبو علي الراجح عدم
 سقوط الحضانة من الوصي اذا تزوجت اه منه بلفظه وقول م ب واقتصر عليه
 ابن عرفة مثله لابي على وفيه نظر لان ابن عرفة ذكر أن كلام اللخمى مختصر لوفيه الروايتان
 ثم بعد ذلك ذكر ما في سماع ابن القاسم وكلام ابن رشد عليه مختصرين فانظره وقول م ب
 والصواب أنها مخصوصة بالام الخ سلم كلام طيني كإسائه لو أيضا وقال أبو علي
 ما نصه غير أن الذي في كلام جل الناس أن الوصية هنا هي الام ولا اشكال في كون الراجح
 فيها اذا تزوجت هو عدم سقوط الحضانة لفرط حنانها وشفتها أكثر من غيرها وأما

الرابع هو المعمول به في عهده وما زال العمل عليه بمدينة فاس وانما كان يختلف فقهاء في المسافة التي بينها وبين مكناسة هل للولى نقل المحضون من احدهما اذا استوطن الاخرى شهادة يبعد المسافة أو ليس لذلك شهادة بقرها وعدم انقطاع الخبر بينهما وهذا على ما تقدم من الخلاف أى في حد البعد غ وعلى اعتبار الاستيطان في الاكتفاء بثبوت مطلقا وتحيده بعام نقلا للتبسط عن أكثر الموثقين وابن الطلوع قلت وعلى القول العمل اليوم بقاس اه والظاهر أن الخامس تقييد للقول الاربعة لخلافهما كما يفيد قول الابار في حاشيته وهذا كله اذا لم يعلم ان الولى أراد الضرب بالاموال فلا يمكن من مقصوده اه وقال غ أيضا عن ابن عرفة التبسطى وقد قال مالك فمن طلق زوجته وله منها ولد صغير أو أراد أن ينقل من الحاضرة الى البادية انه ليس له أخذ ولده من أمه قلت انظر هل المراد بالبادية أهل العمود والجحاش أو أهل العمود فقط فان التعمى نقله بعد ما شترط الأمان والقرار اه أى وذلك يدل على انه فهم أن مراد الامام بالبادية أهل العمود فقط لانهم الذين لا قرار لهم والله أعلم (وان ضيعا) قلت لأنى يجوز دقول ابن القاسم حتى يظلم وقول مالك حتى يشر انظر ضج

الوصية غير هافقة تقدم أن الوصى مقدم على عصبه والاه المحضون وتقدم أنه لا فرق بين ذكر وأنثى وتقدم في كلام ابن عرفة وغيره ان الوصى كالأب في كل شئ الا في تزويج الاناث قبل البلوغ والحاصل أن الوصية غير الام لم أجدها مابرج وان كان المتبادر من كلامهم هو عدم سقوط حضانتها اذا تزوجت اه منه بلفظه قلت وما قاله طنى واعتمده بقا ومب قد سبق اليه ابن عاشر كما قاله جس مرتضيا لذلك أيضا ونص ابن عاشر وقوله أى تتببه جعل الشارع الروايتين في الام ولا خصوصية لهما قال المحمدي بل هى المرادة ولها الخصوصية كما فرضها التعمى في الام اه منه بلفظه وما عتمده هؤلاء المحققون هو الظاهر وفي كلام أبى على رحمه الله نظرا ما أولافان في كلامه شبه تدافع لانه قال أولان الذى في كلام جل الناس أن الوصية عتاهى الام وعل عدم سقوط حضانتها باذره ثم قال آخر وان كان المتبادر من كلامهم هو عدم السقوط فتأمله وأما ثانيا فان احتجاجه بأن الوصى مقدم على عصبه والاه المحضون وتقدم أنه لا فرق بين ذكر وأنثى احتجاجا ساقطا ليس في ذلك أن الاتى التى استحققت الحضانة بسبب الوصية لا تسقط حضانتها بغير وجه لان استحقاقها الحضانة بذلك أضعف مما أتى من استحقاق الجدة للأب ذلك فضلا عن الحالة فضلا عن الجدة للام فضلا عن الام نفسها وقد صرحوا بسقوط حضانتهم بالتزوج فكيف بمن هى أدنى منهم واحتجوا بقول ابن عرفة وغيره ان الوصى كالأب في كل شئ الا في ساقط أيضا دلوا على ما بذلك في هذا الباب للزم أن يقدم الوصى على الاخت والعمة وبنت الاخ والاخت كما قدم عليهن الاب والام بخلاف ذلك فتأمل ما انصاف والله أعلم (تبيين) ظاهر كلام المصنف أنه لا فرق بين كون الوصية مستقلة بالابصاوم بين كونها غير مستقلة وهو ظاهر كلام غيرهم وقد وقعت هذه المسئلة بعينها سلفا فى فيها فقها رباط الفتح بانها لا تسقط حضانتها وحكم بذلك القاضي فرفع عزم المحضونة المنازع لاهمها ذلك لبعض من يعطى الفتوى اذا نال بالانصاف كتب بخلاف ذلك بالغ فى الرد على المشتين والقاضى وخطأهم وشنع عليهم وكنت سئلت عن ذلك قبل فأجبت بجواب مختصر اذ لم يكن عندى شعور بان المسئلة وقع فيها نزاع ثم عاد الى السائل بنسخة من تلك الفتوى وطلب منى إعادة الجواب فامتنعت لما اشتملت عليه تلك الفتوى مع تقدم جوابي بخلافها وخفت أن يكون ذلك اتصارا للنفس ومراعى الدين وأمرت بعض أذكاء أصحابنا ونجباءهم عن يعطى الفتوى فى الوقت أن يكتب فى ذلك مكتب وأجاب بجواب حسن ثم لم يعد فى السائل واعتذر بخشية ضياع حق الام فاستغفر الله تعالى فكشفت ما منه الجدة ماسطر أعلاه صحيح فى غنى عن المزيّد والتصحیح لكن لابد أن أؤيد قوله لما صدر من المفتى حوله وذلك بعد تقدمهم مقدمتين بهما يظهر الحق لكل ذى عيين الاولى هل لفظ الوصى والوصية فى عرف الفقهاء ومصطلحهم خاص بالمستقل أم لا وجوابها انه ليس بخاص عندهم بل يطلق على المستقل والمستترك اطلاقا حقيقيا فلا يتجدهم تقدم من هم ومتأخرا يقول فى أحد الوصيين انه نصف وصى أو فى أحد الاروصيا انه ثلث وصى مثلا وانكار هذا انكار للمعسوس والثانية اذا وجد نص للامام أو لاحد من أصحابه أو من بعدهم من الاعلام

ظاهري حكم من الاحكام هل يعمل بذلك ويجوز ان يستند اليه أهل الفتوى والحكام
حتى يرد ما يديه ان كان من المطلق أو يخصه ان كان من العام أو لا يعمل من النصوص
الاجما كان صريحاً في عين نازلة الخصام وجوابها أنه يعمل به ولا يشترط أن يكون نصاً
صريحاً في عين النازلة على الخصوص وهو في اصطلاح الفقهاء من قبيل المنصوص قال
العلامة المحقق غ عند قول صاحب المختصر فقال وغيره لا نص الى آخر ما نصه ناقش
المحققون من المتأخرين ابن بشير وأشباهه في ذي النص في مسألة العاجز عن غير النية
فقال العلامة أبو عبد الله بن عبد السلام ان عن نص الدلالة كما هو غالب اصطلاح
الاصوليين فهو كذلك لكنه غير اصطلاح الفقهاء وان عنى أنه لا نص في المسئلة ولو على
عادة الفقهاء في استعمال لفظ النص فيما أفاد من الالفاظ معنى مع الاحتمال المرجوح
أو نفسه فليس كذلك اذ النص به هذا التفسير موجود في كتاب ابن الجلاب اعمل الحاجة
منه بالقطعة وقال الامام أبو عبد الله بن عرفة في باب الشفعة من مختصره ما نصه والعمل
بمفهومات المدونة هو المعهود من طريقة ابن رشد وغيره من الشيوخ وان كان ابن بشير
يذكر في ذلك خلافاً لعمل الاشياخ الجلة انما هو على الاول اه وسلمه المحققون واذا كان الامر
هكذا في المفهوم مع اختلاف العلماء في اعتباره حتى في الكتاب والسنة فأحرى في غيرهما
مع قول أبي عبد الله المقرئ اياه والعمل بمفهوم مخالفة في غير كلام الله ورسوله من يجوز
عليه الغفلة والنسيان فكيف بنظر اهر النصوص ولا سيما الكثيرة الواردة على طريقة
واحدة فقد قال العلامة الحافظ أبو العباس الوائلي في أثناء جواب نقله في نوازل البيوع
من المعيار عن العلامة المحقق سيدي محمد بن أبي القاسم المشد إلى ما نصه وقد قال الشيخ
أبو الحسن وغيره ان الظواهر اذا تردت على وتيرة واحدة فاطلاقها مقصود اه منه
بالقطعة واذا كان اطلاقها مقصوداً انتهى حينئذ نص فقهي وأصولي لا فقهي فقط فإذا تقرر
هذا علم أن مسألة النزاع منصوصة لان النصوص في تزوج الام الوصية جاءت مطلقة من
غير تقييد بكونها مستقلة وذلك كثير جداً في كلام المتقدمين والمتأخرين من أرباب المتون
والحواشي ومن الشارحين يطول على الناقل احصاؤهم بالعدد ويشق على المطالع حصرهم
بالحد وهذا أنا ذكر بعضهم بحسب التقريب بما فيه مفتح لكل من له في الانصاف أدنى أدنى
نصيب فاقول معتمد على الله ومتوكلاً عليه ومعتبراً من الحول والقوة البه قد تكلم على
المسئلة العتيق في ثلاثة مواضع في رسم حاف من سماع ابن القاسم من كتاب الوصايا الاول
وفي رسم كتب عليه ذكر حق منه وفيه ما ما عاها الرواية بعدم السقوط وفي رسم الوصايا
من سماع القرينين من الكتاب المذكور وفيه هي رواية السقوط وأشبع حافظ المذهب
ابن رشد الكلام على الموضوع الاول وأحال في غيره عليه فقال بعد أن ذكر الرواية وعارضها بما
في سماع القرينين وذكره ما في رسم كتب من أنهم لا ينزعون منها ان جعلتهم في بيت على حدة
الى آخر ما نصه وكذا لا ينزعون منها اذا عزلتهم في مكان عندها واقامت لهم ما يلزمهم من
نفقة وخادم وان كان الميت قد قال ان تزوجت فلان نزعوه من مالها في كتاب ابن الموار
قال محمد لان الميت لم يقل ان تزوجت فلان وصية لها وانما قال ان تزوجت فلان نزعوه منها

معناه ان لم تعزله عن بيتها وتجهله - ثم في بيت على محدثهم ثقة تفهمهم
ومثل ذلك في المدينة قبل التمسك رواية محمد بن يحيى السبائي عنه وزاد فان خشيت عليهم
الضيعة فاولياؤهم احق بهم اه محل الحاجة منه بلفظه وقال في رسم كتب بعد كلام
السماع مانصه قال محمد بن رشد هذه مسئلة قد مضى القول عليها في رسم حلف فلامعنى
لاعادته والله التوفيق اه منه بلفظه وقال في الموضوع الثالث بعد ذكره كلام السماع
مانصه قال محمد بن رشد هذه مسئلة قد مضى الكلام عليها مستوفى في رسم حلف من
سماع ابن القاسم فلامعنى لاعادته وبالله التوفيق اه منه بلفظه فهذا حافظ المذهب
لم يقيد الرواية بالوصية المستقلة لا نقل عن غيره ولا رايان قبل نفسه وقد قال العلامة
المشاد في اثنا جوابه المشار اليه قبل مانصه ولهذا وقعت المسئلة في أكثر الاسماء
والروايات فحين اوصى يدين لمن لا يعرف ووقعت الاجوبة مطلقة من غير تقييد بجز
توقيع كلام ابن رشد عليها كذلك مع ما علم من مبالغ ابن رشد في التحقيق والتفصيل وكثرة
الاعتناء بالشرح والتعليل وعدم غفلته عن تخصيص العومات وتقييد المطلقات اه
منه بلفظه مع أن مسئلتنا لم يتقدم فيها ابن رشد بذلك فقد ذكرها مطلقة من غير تقييد
السلامة ابن أبي زئب في كتاب الوصايا من منتخبه مقتصر فيها على نقل سماع ابن القاسم
كأنه المذهب وأبو الحسن النخعي في باب الحصانة من كتاب ارضاء السطور من نصرة وذكر
الروايتين معا وأبو عبد الله بن يونس في ترجمة جامع القول في حضانة الولي من كتاب ارضاء
الستور من ديوانه الذي قبل فيه انه مصحف المذهب مقتصر على عدم السقوط أخذناه
بالاخرى من مسئلة الامام وذكرها ابن الحاج في فوائده وذكرها الخلاف وذكرها ابن
بشير ونقل فيها القولين وابن الحاجب وذكرها الرازيين وأبقاها شرحه على اطلاقه على ما علم
من شدة اعتنائهم بذكر القيود والشيخ خليل في مختصره وذكرها الرازيين وأبقاها من غير
تقييد شرحه المتقدم والمتأخرون والمعتنون منهم بحمل ألفاظه وغيرهم وأرباب
الحواشي المحققون والمدققون كالشيخ ابن عاشر والشيخ طفي وشيخنا الامام ابن سودة
والشيخ البناي وغيرهم وذكرها الامام النقاد أبو عبد الله بن عرفة وذكرها كلام النخعي
مختصرا ثم سماع ابن القاسم وما في الموازية وأبقى ذلك على ظاهره من غير تقييد مع ما علم
من حاله من شدة المناقشة والبحث والنظر السديد وصاحب الشامل وذكرها الرازيين
والقشاشي في شرح الرسالة مقتصر على القول بعدم السقوط كأنه المذهب وأبو علي بن
رجال في حاشية التحفة مر بحافها القول بعدم السقوط وذكرها كذلك من الموقعين
الميتطي وابن هرون في اختصاره وابن سلون وذكرها الخلاف وصاحب القائق وذكرها الخلاف
ففي ما على عدم السقوط وابن عاتق في طرده وأبقى لفظه وصاحب القائق وذكرها الخلاف
ودرج عدم السقوط أفيدكون هؤلاء الأئمة كلهم على خطأ وضلال نعوذ بالله أن نقول ذلك
بلسان الحال أو بلسان المقال وما ذكره الحبيب أعلاه زاده الله فطنة وذكره في المعالي علوا
وارتقاء في فهم كلام صاحب الاستغناء متعين ولا يصح فهمهم من فهمه على أن الام لا تزوج
اذ جعله على ذلك حل له على ما لا حاجة الى التنبيه عليه لانه من الضروري عند صغار الطلبة

ولان صاحب الاستفتاء وغيره قد ذكر واماتوا حذمنه المسئلة اذ ذلك بالآخرى وهو أن من
هو أدنى مرتبة من الامن خالة ونحوها من النساء مقدم على الوصى المستقل باتفاق
فكيف بالام مع من شاركها في الايصاء ونحوها على أن الام اذا لم تنترجح مقدمة على الاب
الذى ساواها في الولادة وهو أقوى من الوصى المستقل ولا يبرأ بوجوه كوا على ذلك
الاجماع والخلاف موجود في المذهب وخارجته في تشديدها على الاب اذا تزوجت فكيف
يحتاج صاحب الاستفتاء بعد هذا الذي ذكره مسئلة معلومة من غيرها مما خص عليه بالآخرى
من غير أن يتوهم متوهم ذلك ومن حكى الاجماع المذكور من أهل المذهب ابو الوليد بن رشد
في مقدمته ونصها فذكرت كلامه المتقدم وكلام الاقتناع المار عند قوله والامانة وأبنتها ثم
قلت عقبه وما ذكره من الاختلاف أعني في تقديم الام على الاب اذا تزوجت ذكره المستطى
وقال ابن عرفة متعقباً به حكاية ابن حارث الاتفاق ونصه وما ذكره ابن حارث من الاتفاق
هو ظاهر كلام غير واحد وقال المستطى هو المشهور المعلوم عند مالك وأصحابه وفي العشرة
لبيحي روى ابن القاسم ليس للاب أخذهم من الام وان دخل بها زوجها ان كان الابن في
كفاية عندها منه بلقطه وقد ساق ابن عات في طرده كلام الاستفتاء على وجه يدل دلالة
واضحة على أنه فهمه على ما ذكرناه ونصه وفي سماع أنهب من مالك في أخوه من طلاق
السنة سئل مالك عن أوصى بابنته الى ولى فتركه لمع عمتها حتى باقت الجارية أو كادت
أن تبلغ ثم تزوجت العمة فطلعت الجارية أمها وأرادت أخذها وأرادت الجارية أن تكون
مع عمتها ورضى بذلك الولى قال أرى أن تترك مع عمتها اذا أحببت الجارية ورضى بذلك الولى
ولا تأخذها الجدة قال ابن بونس قوله هذا يدل أن الام اذا كانت وصية وتزوجت أن الولد
لا ينترع منها لان العمة لما كانت اذا تزوجت ورضيت الصبية والولى يكونها مع عمتها
يضرها التزوج وكانت أولى من جدتها لاماها فالام أحق أن لا ينترع الولد منها اذا رضيت
الصبية اذ لها الولاية والحضانة ولا يضرها التزوج كما لا يضرها العمة ثم قال متصلاً بتمام كلامه
على المسئلة مانصه فان كانت الام وصية مع غيرها فهي أحق من شريكها بالطفل من
كتاب الاستفتاء ٨١ منها بالقطه فحصل مما قدمنا من مسئلة النزاع منصوصة على
مصطلح الفقهاء ومصطلح أهل الاصول ولم يبق للحنابلة في ذلك ما يقول سوى ما ذهب
اليه من قياس الحضانة على التصرف في المال وهو قياس فاسد بلا اشكال واذا ثبت أنها
منصوصة وأنها ذات قولين فالقول بعدم السقوط هو الراجح بدون من وقد صرح غير
واحد بأنه المعتمد والأقوى وأنه الذي به العمل والفتوى ويشهد لذلك ما قدمنا من أنه قول
مالك من رواية ابن القاسم في موضعين من العتبية وروايته مقدمة عند الشيخ على رواية
غيره غالباً وان انفرد بها فكيف مع كونه مروياً عن الامام أيضاً في الموازية والمدينة مع
اقتصار غير واحد ممن قد ناذ كرههم عليه فتعين على القاضي المصير اليه وأن يقطع النزاع
في المسئلة في الحين ولا يقبل كل ما يلقى اليه من غث وسمين وبهذا كله يظهر لكل من عنده
تمييز الناس من وافق النص من المقتين ومن سلك منهم فاسد القياس ويعلم أن ماسطر
حوله كله تطويل وتهويل بما ليس عليه تعويل وما هو على شدة طوله الا كسر اب بقية

(سفر نقله) قول ز قاله ح ليس ذلك في ح فأنظره قلت قال ح فاذا رجع الولي من سفر النقله عادت الحضانة للام نقله أبو الحسن عن أبي عمران قيل له فان سافرتي ثم رجعت قال ان كان سفرها اختيارا لم تعد لها والاعادت قبل له فان ألتأم اضروة الى التزوج قال تسقط حضانتها ١٢ والنقله بالضم الانتقال والتمية وبالكسر المرأة تترك ولا تختطب لكبرها قاله في القاموس (متبرد) ضج قال ابن مغيث هذا هو الذي مضت الفتوى به عند شيوخ المذهب اه (ان سافرا لمرأه الخ) قول ز قاله أبو الحسن أي نقله عن التقييد الكبير لعبد الحق ونحوه لابي ابراهيم وخالف فيه البرزني كما نقله عنه تليد ابن ناجي وبني من الشروط كون امرأة وصحبة وقادرة على الركوب ومدخلها هو السفر الى بلد فيه الحاكم قال الوائش ريس في الغنية ان ذكره الشروط فاصل المسئلة أنه ان علم بالاحسان اليها كان له (٢٦٨) أن يظعن بم اتفاقا ان توقرت الشروط المذكورة وان علم بالاسائة

لها فلها المنع اتفاقا وان جهل حاله فله ابن رشد على الاحسان وأبو محمد صالح على الاسائة وبما لابي محمد صالح حرم ابن ناجي في شرح المدونة وبجرى عليه ناظم العمل المطلق وفيه نظر وهذا من جملة علماته التي من أجلها حذر المحققون من اعتماد ما فيها على الاطلاق والراجح ما لا ينشئ وقد اعتمد غير واحد من المحققين وعزوه للمدونة وهو الظاهر أيضا عقلا اذا الاصل عدم التعدد والظلم لاسيما في الزوج وقد قال تعالى وسجل ينسبكم مودة ورحمة وقياسا لما مر عند قوله ان كانت مأمونة ولو شابة وقوله وقضى لها بما بخادمها ان أحبت الارية وقوله ومغ أمينة ان اتهمها من الحمل على الامانة حتى يثبت خلافها قال أبو علي لكن على القاضي أن يعث عن ذلك فان كثيرا ممن لم يخش الله

مع ما ختم به من تلك المقالة البشعة والعبارات التي هي شرعاً وطبعاً مذمومة ولم يتذكر أن لحوم العلماء مسومة فلو كان هو المصيب في نفس الامر ما حسن أن يصدر منه ذلك الكلام بأشدة اذ اية للمفتين والحكام كيف وهو اعلم في ذلك على تحميه وحده فهو في الحقيقة مخاطب لنفسه وقد كفي الحجب أهله بعض شره فلا يزيد على ذلك كلاما عملا يقتضي قوله تعالى والواصلا والله أعلم قاله وكتبه عبدي به تعالى محمد بن أحمد الحاج وفقه الله اه (للتجارة) قول ز قاله ح كذا وجدته بالمر للخطاب ولم أجد فيه ما عزاه له بل لم يذكر كلام المصنف هذا أصلاً فأنظره (سفر برد) قول ز وهذا هو الرابع صحيح في ضج عند قول ابن الحاجب سفر نقله ستة بردمانصة هذا التحديد لما لك في الموازية ثم قال عند قول ابن الحاجب وقال أصبح بردين مانصة وقال ابن مغيث ان الذي مضت الفتوى به عند شيوخ المذهب ما ذكره المصنف أولاً لاسترداه منه بلفظه (ولو فيه بخر) قول ز وهذا ان الشرطان يعتبران أيضاً في سفر الزوج بر زوجته ويزاد علم ما لربعة شروط الخ بل أكثر من ذلك قال الحافظ الوائش ريس في الغنية مانصة قوله في المدونة ولان زوج أن يظعن بر زوجته قال أبو ابراهيم ما لم يعد جدوا وقال غيره لا يصح أن تترك المدونة على ظاهرها ولها الشاعشر تقييدا الاول ما تقدم عن أبي ابراهيم والثاني اذا كان الزوج حراً والثالث اذا كانت الزوجة حرة والرابع اذا لم يكن لها عليه شرط الرحلة والخامس اذا علم أنه كان يحسن اليها قاله أبو محمد صالح خلافاً لابن رشد والسادس أن تكون الزوجة صحيحة والسابع أن تكون قادرة على الركوب والثامن أن تكون الطرية مأمونة والتاسع أن ينتقل ببلد مأمون والعاشر أن يكون الى بلد فيه الحاكم الحادي عشر أن لا يجاوزها البحر الثاني عشر أن يكون قد دخل وأما اذا لم يدخلها فلا لها المنع حتى ترف اليه فاصل المسئلة أنه ان علم بالاحسان اليها كان له أن يظعن بم اتفاقا ان توقرت القيود المذكورة

تعالى يضيق على زوجته باظهار ارادة السفر حين تطلبه بحقوقها التبركها أو بعضهما فان رأى من الزوج صدق وان دعواه في الرحيل باعتبار دينه وعدم معرفته بالتعليل فليج له السفر بها على وجه الشروط المتقدمة وان رأى خلاف ذلك منع وان ألبس عليه الامر وأراد تخليف الزوج فله ذلك كاذ كروه في رجل الولي بالمحضون وهذه أمور واجبة على القاضي ولا تقل من قاله هذا لانقول الله كما دأري أن يتوصل كل واحد لحقه وهذا من ذلك قال ابن ناجي وظاهرها ان المدينة تخرج للقرية كعكها وهو ظاهر كلامهم وبذلك أفتى بعضهم وأفتى الغبرني وابن قداح وبعض شيوخنا وشيخنا حفظه الله بعدم خروجها حيث يكون علم امعة أو مضرة به أقول اه والظاهر أن موضوع الخلاف اذا سكن بها أو لا في الحاضرة وأما اذا خطبها المرأة وهم يعلون أنه قروي فيزوجونه من غير شرط سكني الحاضرة فهذا يمكن من الخروج بها للزفاف بقريته وأخرى ان يمكنه منها ثم جاءت زائرة فامتنعت من الرجوع فانه يقضى لها وفرضهم الخلاف في خروج المدينة للقرية يقتضي الاتفاق على عدم

وان علم الاسماء اليها فلها المنع اتها فان جهل حاله فاختلق على ماذا يحمل فعمله ابن رشد
على الاحسان وحله أبو محمد صالح على الاسماء منها بلفظه **قلت** والشروط الاول الذي
عزاه لابي ابراهيم نقله أبو الحسن عن التقيد الكبير رأى لعبد الحق وسلمه وخالف فيه البرزلي
كما نقله عنه تلميذه ابن ناجي وأما الحادي عشر فلا يجزى على ما قاله المصنف هنا في السفر
بالمضون وقد عزم ابن ناجي بخلافه قاله واب اسقاطه وما ذكره من الخلاف بين ابن رشد
وأبي محمد صالح أصله لأبي الحسن قال عند قول المدونة أو آخر كتاب ارشاء المستور
وللزواج أن يظعن بزوجه من بلد الى بلد وان كرهت وينفق عليها وان قلت حتى أخذ
صدائق فان كان قد بنى بها فله الخروج بها وتبعه به ديناه ما نصه قوله وللزواج أن
يظعن بزوجه من بلد الى بلد وان كرهت قال في التقيد الكبير ما لم يعد جدا قال ملاك
في العتبة ينظر الى صلاحه واحسانه اليها ليس له أن يخرجها ويضعها شوك الحيتان صح
منه قال الشيخ أبو محمد صالح وعليه الابتن وفي مسمع شهبين كتاب النكاح الثاني
في رسم الطلاق وسئل عن ريد الخروج بامرأة الى وضع زعم أنه أرفق به وتأني امرأته
أن تتبعه أتري ذلك لها قال كيف حالها قبل أن يريد الخروج بها ينظر الى صلاحه
واحسانه اليها ليس له أن يخرج الى ثم ويضعها شوك الحيتان قال ابن رشد هذا كما قال
انه اذا كان محسنا اليها وهومن أهل الصلاح حكمه بالخروج بها أحب أم كرهت فان كان
بخلاف هذه الصفة من الاساءة اليها والنساق في دينه لم يمكن من الخروج بها اذا ثبت أن
تخرج معه لما يخشى من اضعته لها بقلة رغبة فيها وهو محمول على ما يوجب له الخروج
بها حتى يعلم خلاف ذلك هذا الذي يقتضيه ظاهر لفظه في كتاب ارشاء المستور من المدونة
والحر في هذا الخلاف العبد على ما قاله ابن القاسم في رسم الجواب من طلاق السنة صح
منه قال الشيخ انظر فهم الشيخ أبي محمد صالح من العتبة خلاف ما فهم ابن رشد فتأمل اه
منه بلفظه وبمثل ما قاله أبو محمد صالح عزم ابن ناجي في شرح المدونة قال عند نصها
السابق ما نصه قيدها أبو ابراهيم بن علي بعد جدا ومثله نقله المغربي واختار شيخنا حفظه الله
تعالى ابقاءها على الطلاق او ظاهرها برأ أو يحرق وهو كذلك بلا خلاف أعلمه ومعناه اذا
كان الغالب الأمن من العتق وليس في زمان هيجانه ويريد اذا كانت البلدة التي يمشي
اليها تارة في الاحكام الشرعية تشبه تارة وتكون الطريق مأمونة ويريد اذا كان
الزوج ثقة مأمونا محسنا اليها فلا يخرج بها حتى يثبت ذلك فتصرح ابن الجلاب بذلك
وبه حكمت غير ما مره اه منه بلفظه ونقله العلامة سيدي محمد بن قاسم في شرح علماته
مستدلا بقوله وبه حكمت غير ما مره تاملناظمه من أن العمل جرى بأنه مكلف بالابتن
قلت وفيه نظر من وجهين أحدهما أنه يفيد أن ابن الجلاب صرح بتلك الشروط
التي ذكرها كلها وأنه محمول على عدمها حتى يثبتها وليس كذلك فهمه ما اذ لم يذكر تلك
الشروط كلها ولا تعرض لما لا يحمل عليه عند الجهل هذا الذي نقله عنه غير واحد في
ضح عند قول ابن الحاجب في النفقة وله السفر بها وان كرهت ما نصه ومعد بشرط
أن يكون مأمونا عليها وأن يكون البلد الذي سافر اليه مأمونا والسفر كذلك نص عليه ابن

خروجها للقيام وهو ظاهر وانظر
القسروبة اذا أراد اخرجها للقيام
هل تكون من محل الخلاف أو يمنع
على كلا القولين انظر الاصل والله أعلم
(أو الاسقاط) **قلت** قال في أول
رسم من مسمع ابن القاسم من كتاب
طلاق السنة اذ اردت المطلقة
ولدها ولزوجه استقلاله ثم طلبته
لم يكن لها ذلك ابن رشد الاعلى قول
ابن الماحسون ان الحضنة حق
للمضون ولورده لعذر مرض
أو عدم لبن كان لها أخذه ان صح
أو عاد لبنها على ما في أول مسمع
أنهيب من الايمان والطلاق ولو
تركته بعد زوال عذرها السنة
وشبهها لم يكن لها أخذه ابن عرفة
هو نص مسمع أشبه قال فيه سنة
أو أكثر من ذلك أو أشباه ذلك ابن
رشد واختاف ان مات هل لها أخذه
من تصير له الحضنة بعده اه من
تكميل غ وقول مب فقيه
خلاف أيضا الخ قال غ في تكميله
قال ابن رشد واذا قلنا ان الحضنة
من حق الماضن فقييل يملك

الجلاب اه منه بلفظه ونحوه في ح عند قوله في فصل الصداق وجاز شرط أن لا يضر
 بها في عشرة الخ ونصه فرع للرجل السفر بن زوجته اذا كان مأمونا عليها قال ابن عرفة
 بشرط أمن الطريق والموضع المستقل اليوم جرى الاحكام الشرعية فيه اه وظاهر كلام
 ابن عرفة انه من عنده وقد نص على ذلك ابن الجلاب في باب الفسقة الا بشرط جرى
 الاحكام فليس صريحا في كلامه ونقل في ضيق كلامه في باب النفقات اه منه بلفظه
 وكان ابن ناجي اعتر بكلام ابن هرون في اختصار المتيطة ونصه قال ابن الجلاب فان علم
 منه حسن الحال وأراد اخراجها فامتنعت سقط عنه نفقتها ونحوه لابن عبد البر في كافيه
 وقال بعض الموثقين تجبر على الخروج معه اه منه بلفظه والمقصود من كلامه ذكر
 الخلاف في الزوجة اذا امتنعت من الخروج مع زوجها حيث يكون له ذلك هل تسقط
 نفقتها وتجبر على الخروج وقد نقل ابن عرفة كلام الميطني بعبارة تؤذن بأن مقصود
 الميطني هو عز وولابن الجلاب ما ذكرناه من أن امتناعها يوجب سقوط نفقتها ونصه
 الميطني عن بعض الموثقين ان علم حسن حاله وأراد اخراجها وامتنعت فقال الشيخ أبو
 القاسم تسقط عنه نفقتها قال وأرى أن تجبر على الخروج معه ونحوه لابن عبد البر اه
 منه بلفظه وكلام ابن الجلاب في تقريره هو يرفع النزاع قال في الفصل الثاني من باب
 النفقة على الزوج ما نصه واذا أراد سفره فلأن يسافر بها اذا كان مأمونا عليها محسنا
 اليها فان امتنعت من السفر معه سقطت نفقتها اه منه بلفظه كذا وجدته فيه في
 نسختين جيدتين قديمتين معرويهما وتبعتهما المتابع التام فلم اجد فيه غير ذلك فأتت
 تراجم لم يتعرض لماذا يحمل عند جهل حاله بجمال وليس فيه ما عارضه له ابن هرون ولولسنا أن
 فيه ما ذكره عنه فانما يفيد أن الاثبات عليه بطريق مفهوم الشرط فقط فلا يتم قول ابن ناجي
 لتصریح ابن الجلاب بذلك فتأمل به انما صاف ثانيا ما أنه على تسليم أن ابن الجلاب صرح
 بذلك فما كان له أن يحكم به ويترك الراجح الذي قاله القاضيان أبو الوليد الباجي وأبو الوليد
 ابن رشد وعزياه للمدونة واعتمده غير واحد من الأئمة الاعلام المحققين الحفاظ المتقنين
 مقتصرين عليه ممن غير ذكر خلاف فيه منهم أبو ابي حنيفة بن عبد الرقيق في معين الحكم
 ونصه وللزوج أن يرحل بن زوجته حيث شاء اذا كان مأمونا عليها ومحسنا اليها ولم يكن قبل
 ذلك مسبنا اليها أو تقدم منها التشكي بضرره واساءته فيمنع من ذلك اذا أشهدت عليه
 اه منه بلفظه فانظر قوله اذا أشهدت عليه ومنهم الامام ابن عرفة في معارضه للمدونة
 في ارخاء السور وزاد أن مثله في النكاح البنا من المدونة ونصه وسمع القرينان من
 أراد الخروج بامر أهله موضع زعم أنه أرفق به وأبى امرأته فطر لصلاحه واحسانه اليها
 ليس له أن يخرج بها ثم يطعمها شوك الحيتان ابن رشد هو محمول على ما وجب له الخروج
 به احق يعلم خلافا هذا ظاهر قولها في ارخاء السور والحر في هذا بخلاف العبد قاله ابن
 القاسم في رسم الجواب من طلاق السنة قلت هو قوله ليس للعبد أن يظعن بامر أهله
 أو أمة الا ما قرب جدا كعض الرث الذي لا يخاف فيه ضيعتها ولا أعلم الا قول مالك
 وفي أول نكاحها الثاني مثل ما في ارخاء السور قلت هذا بشرط أمن الطريق والموضع

الحاضر اسلامه الى من شامه
 الاوليا وان كان غيره أحق به منه
 وهو ظاهر المدونة لانه قال ان
 المرأة اذا أصاحته زوجها على أن
 يكون الولد عنده جاز ذلك وكان أحق
 بالولد فظاهر وان كان له جدة وخالة
 أذ لم يشترط ذلك وقيل لا يملك ذلك
 وانما هو حققة فان شاء أخذته وان
 شاء تركه فان تركه لم يجب له بعد
 كالتفقاء في الشفعة ليس لمن كان
 منهم أحق بها أن يسلمه لمن شاء
 التلعي واذا كان الولد أبوان وجدة
 وأخت فترتحت الام وأخذته
 الجدة ثم أحببت الجدة فان تسلمه
 للاخت وأبى ذلك الأب كان ذلك
 له لانه أقدم من الاخت وان أمسكه
 ثم طلق الام فقالت أنا أردت الى
 أمه لم يكن للاب في ذلك مقال لانه
 نقل الى ما هو أفضل له اه وقول
 ز وهو المشهور الخ مثله لا يبي على
 ثم قال والمصوب أنها حق لها ما كما
 في ابن عرفة عن ابن عمر اه

المستقل البوجرى الاحكام الشرعية فيه على وجهها اه منه بلفظه ومنهم تلبيذا العلامة
الوافعى في حاشيته على المدونة ونصه قوله ولزوجه أن يظعن بزوجه معناه الحر لا العبد
ولو كانت زوجته أمة ابن رشد للبر ذلك الآن يكون غير محسن ولا مأمون عليها وهو معنى
ما في المدونة وصرح به أشهب عن مالك ابن رشد في جماع أشهب من النكاح وهو محمول على
ما يوجب له الخروج بها حتى يعلم خلاف ذلك هذا الذي يقتضيه ستور المدونة الباجي
الذي يقتضيه ستور المدونة أنه محمول على حسن العشرة حتى يتيقن غيره اه منها بلفظها
ومنهم العلامة أبو عبد الله الفشتالي في وثائقه ونصه وقولنا وان لا يتعلها بالسكنى من
مدينة كذا الخ هذا شرط الرحلة فان لم يقع هذا الشرط وأراد الانتقال بها فلها أن يرحلوا
حيث شاء اذا كان مأمونا عليها محسنا البها وهو محمول على أنه حسن العشرة حتى
يتبين خلافه هذا الذي يقتضيه ما في إرخاء الستور من المدونة وفي رواية أشهب
أنه ينظر الى صلاحه واحسانه البها فان علم ذلك منه فله إخراجها وان علم عكس
ذلك منع وليس له الخروج بها فان جهل حاله معها فهو محمول على أنه حسن العشرة قال
القاضي والحرفي ذلك بخلاف العبد قاله في رسم الجوابين طلاق السنة اه منها بلفظها
ومنهم العلامة المشدالي في حاشية المدونة وبأق كلامه عند غير واحد ومنهم العلامة
ح فانه قال عند قوله في فصل الصداق والسفر الى تسليم ما حل مانصه (تنبيه) قال
المشدالي في حاشيته قوله في إرخاء الستور من المدونة للزوج أن يظعن بزوجه الخ معناه
الحر لا العبد ولو كانت زوجته أمة ابن رشد للبر ذلك الآن يكون غير محسن ولا مأمون عليها
وهو معنى ما في المدونة وصرح به أشهب عن مالك ابن رشد في جماع أشهب من النكاح
وهو محمول على ما يوجب له الخروج بها حتى يعلم خلافه وهو مقتضى ما في ستورها انه محمول
على حسن العشرة اه منه بلفظه ومنهم العلامة ب فانه قال عند نص المصنف
المرا تفاق التنبيه الثاني مانصه قضيت مجوزا لخروجها ان دفع ما حل ولو عبد او هو
ظاهر قولها المتقدم وللزوج أن يظعن وقيد المشدالي في حاشيته بالحر دون العبد ولو
كانت زوجته أمة قال ابن رشد للبر ذلك الآن لا يؤمن وهو معنى ما في المدونة وبه
صرح أشهب عن مالك ابن رشد في جماع أشهب انه محمول على الأمانة حتى يعلم خلافه
وهو مقتضى ما في ستورها اه منه بلفظه ومنهم الحافظ أبو علي عند النص السابق فانه
نقل كلام المشدالي والمعين والفشتالي مقتصر عليه معقدا هو في بعض هذا كناية فكيف
يجب عموكا هو راجح وظاهر فضلا كذلك هو ظاهر قياسا وعقلا أما قياسا فلما عرفت قوله
ان كانت مأمونة وتولى شابة من أنها محمولة على الأمانة حتى يثبت خلافها لما قاله عند قوله
وقضى لها بتخادمها ان أحب الاربعة من أنها محمولة على الأمانة حتى يثبت خلافها ولما قاله
عند قوله ومع أمينة ان اتهمها من أنها محمولة على الأمانة حتى يثبت خلافها وغير ذلك
من المواضع الكثيرة وقياس مستلنا على ذلك من القياس الجلي وأما عقلا فلان الأصل
عدم التعدى والظلم والغالب أيضا على الزوج الاحسان الى زوجته وعدم اساءة اليها
للمودة والرحمة بينهما المدلول عليه ما نص قوله تعالى وجعل بينكم مودة وزوجه فلم يعدل

عن الأصل والمقال عند جهل الحال وأحدهما عند انفراده يجب المصير إليه فكيف جمع
اجتماعهما هذا مما لا معنى له وهذا كله تعلم ما في كلام أبي عبيد الله سيدي محمد بن قاسم
في نظم ملجأ العمل والاستغناء إلا كلام ابن ناجي المتقدم كما صرح به في شرحه وقد علمت
ما فيه وهذا من جهة علياته التي من أجلها حذر المحققون من اعتقاد ما في نظمهم ذلك على
الاطلاق والله سبحانه الموفق • (تبيينات الأولى) • بعد أن جزم أبو علي بمقتلناه قال
ما فيه ويبحث القاضي وينقش عن أراد الرحيل بزوجه فان كثيرا ممن لم يحش الله تعالى
حين تطلبه الزوجة بحقها في الحاضرة ويحكم فيه ان لم يفعل أو في بلدة فيها الحق يضيق
من ذلك كثيرا فيدعي أن هذا البلد لا يليق به باعتبار ما مشهور به أن يرتحل بالزوجة وليس
مقصوده الارتحال واختيار بدتخويه ما التزم به بعض حقوقها أو كلها فعلى القاضي الاجتهاد
في ذلك فان رأى من الزوج صدق دعواه في الرحيل باعتبار دينه ونفسه وعلمه في نفسه بالتحصيل
فليج له الرحيل بها على وجه الشروط المتقدمه وان رأى خلاف ذلك منع وإن لم يمس عليه
الامر وأراد تخفيف الزوج فله ذلك كما ذكره في رحيل الولي بالمحضون وهذه أمور واجبة
على القاضي ولا تغل من قال هذا الا نقول الفقه كله دائر على أن يتوصل كل واحد لحقه
وهذا من ذلك ونحن ابتلينا بهذا في وقت ولا يتناقص به العلم لا الظن والله حسيب من لم
يشق على الضعيف ومن أضعف الناس النساء وقد أوصى المصطفى صلى الله عليه وسلم
عليه السلام على كل من علم من علم له أدنى مسكة من الحديث اه محل المحاجة بلفظه **قلت**
وما قاله حتى لا يتوقف فيه منصف وخصوصا في وقتنا هذا فظن ذلك فيه مشاهدا وانما اعلم
• (الثاني) • قال ابن ناجي متصلا بما تقدم من معانيه وظاهرها أن المدينة تخرج الى
القرية كعكسها وهو ظاهر كلامهم وبذلك أفتى الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد بن
الحسين بن أمير المؤمنين أبي العباس أحمد وأفتى الشيخ أبو القاسم القبري بها أبو علي بن
قداح وبعض شيوخنا وشيخنا حفظه الله تعالى بعدم خروجها حيث يكون عليها امرأة
أو مضرته أقول اه منه بلفظه **قلت** انظر موضوع هذا الخلاف والذي يظهر لي أن
موضوعه اذا سكن بها أولا في الحاضرة أو أما القروي يأتي الحاضرة بخطبها امرأة
فزوجته وهم يعلمون استقراره بالقرية تتساعه وأهل من غير شرط سكني الحاضرة فلا
أنظهم يختلفون في أنه يمكن من الخروج بها اذا أراد زفافها القرية من أول الامر لأن ذلك
كالمخول عليه أو لا يؤخذ من ذلك إلا جرى أنهم ان مكنومين ذلك ثم جاءتهم زارة
فامتنعت من الرجوع معه وكفوا بالسكني في الحاضرة أنه لا يجبر على ذلك فتأمل وفرضهم
الخلاف في خروج المدينة للقرية يقتضي الاتفاق على عدم خروجها للقيام وهو ظاهر
وانظر القروية اذا أراد أن يخرجها الى القيام هل تكون من محل الخلاف أو يمنع من ذلك
على كلا القولين لم أر إلا أن في ذلك فصا صريحا وقد يؤخذ منع خروجها مما ذكره غ في
تكميله أثناء كلامه على سفر الولي بالمحضون وقصة السبطي وقد قال مالك فمن طلق
زوجته وله منها ولد صغير وأراد أن ينتقل من الحاضرة الى البادية انه ليس له أخذ ولد من
أمه **قلت** انظر هل المراد بالبادية أهل العمود والمجاشر أو أهل العمود فقط فان النعمي نقله

(والحاشية قبض نفقته) قول ز ووطاه الخ أي فراشموه ل تعدد تعدد المحضون إذا بلغ سبع سنين وبأنفق ابن عتاب قال الواوغي وهو ظاهر المدونة ولا يتحدد وبه أنفق غيره انظر ح عند قوله وأمر صبي بالسبع الخ * (فرع) * قال ابن عرفة الميطعي يجوز للأب بمقاطعة الحاشية على نفقته مدة معينة بناس يدفعه لها انظر في حق م ب عند قوله في التفقات ويجوز اعطاء الثمن غلارمه * قلت فرع آخر للحاشية الأخدام أن كان الأب عليلًا واحتاج المحضون لنفقة من غيره انظر ح * (فرع آخر) * مثلت قبل هذا عن الحاضر الأبعد إذا التزم نفقة المحضون (٢٧٣) من ماله وسبق مال المحضون من غيره ل تنقل له الحاشية أم لا فاجبت بأنها تنقل

للأبعد المذكور إذا استوى مع الآخر في الحاشية والنفقة والأمانة والحاشية لا تظهر للمصلحة في ذلك للمحضون إلا أن التزم الأقرب مثل ما التزمه الأبعد مع توفر شروط الحاضن المقررة في كل منهما التي منها الأمانة في الدين لا فاسق ففقد سئل شيخ الشيوخ أبو سعيد ابن باب عن اثنين كاتبين حضانة جدهما للام فأتى أبوهما وأوصى بهما إلى شقيقته تحت إشراف زوجها فالتزمتهما الحاشية فنقضهما وكسوتهما من مال نفقتهما من غير رجوع عليهما على أن تكون لهما الحاشية وامتنعت الجدة من ذلك وإن بقيتا عند الجد فذهب مالهما فأجاب بأن الصواب نقل الحاشية إلى العمة إن لم يعلم في ذلك ضرر على البنين ولا تنقص برقوق الكفالة والقيام بالموتة والخدمة لظهور المصلحة العظمى للبنين بصون مالهما ثم رجع ذلك لوجوده فلهما ابن الناطم والشيخ ميارة وأوحض القاضي والشيخ نو وسلوه كالمسألة

بعد ما اشترط الأمان والقرار ونصه وينبغي من الاتصاف بالولد إلى موضع غير مأمون وبمحضانة الإناث وإلى غير قرار وقال مالك فممن طلق زوجته وله منها ولد صغير فأراد أن ينتقل إلى البادية ممن الموضع فليس له أن يأخذ ولده أهله بلفظه فأتيت النسي بول مالك المذكور أثر قوله وإلى غير قرار يدل على أنه فهم أن مراد الإمام بالبادية أهل العمود لأنهم الذين لا قرار لهم لأهل الجاشرفيو تخلفه ما ذكرنا والله أعلم * (الثالث) * قول أبي الحسن عن سماعة أشهب ليس له أن يخرج إلى ثم ويطعمها الخ فيه استعمال ثم بفتح المثلثة مجرورة بالي وهو من الظروف التي لا تصرف فلا تستعمل الاطراف أو مجرورة بمن كأشارة ابن مالك بقوله وغير ذي التصرف الذي لازم * ظرفية أو شبهها من الكلام وعن نص على أنها غير متصرفة ابن هشام في المغني قائلا ولذا غلظ من جعله مفعولاً لا رأيت في قوله تعالى وإذا رأيت نهايت نعمًا اه منه بلفظه * (قائدة) * الواوغي أشنان أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن عمر الواوغي وأبو مهدي عيسى بن صالح بن يحيى بن محمد وهما متعاصران صاحب الحاشية على المدونة هو الثاني وحاشية المشد إلى تكملة الحاشية الواوغي أبي مهدي قال ب في كفاية المحتاج مائنه محمد بن أبي القاسم بن محمد بن عبد الصمد الجعاني علامتها وصاحبها ومقتبها عرف بالمشد إلى بفتح الميم وتسنيد الدال نسبة لقصيلة من زواوة الفقيه العلامة المحقق النظار الصالح الورع الزاهد وكان اماما كبيرا مقدما على أهل عصره في الفقه وغيره كل تطبيق الواوغي على البرادعي وكان يضرب به المثل حيث يقال أثر يدان تكون مثل أبي عبد الله المشد إلى توفي عام ست وستين وغنائمه ببجاية * قلت أما تكملة حاشية عيسى الواوغي ففي غاية التحقيق تدل على سعة علمه اه منه بلفظه مختصرا وقال قبل ذلك في ترجمة أبي مهدي عيسى الواوغي مائنه حاشيته المذكورة وفي غاية الحسن والتحقيق تدل على علو مرتبته منقولا ومعقولا وبجلاء درجته في القنون كان حيا في أول القرن التاسع لما أقف على تاريخه فوافقه اه منه بلفظه (والحاشية قبض نفقته) قول ز ووطاه الخ أي فراشموه ل تعدد تعدد المحضون إذا بلغ سبع سنين وبه أنفق ابن عتاب قال الواوغي وهو ظاهر المدونة ولا يتحدد وبه أنفق

(٣٥) وهو (رابع) أبو علي في حاشية التحفة بسكوته عنه وإن كان مبنيا على أن الحق في الحاشية للمحضون ولشهور أنه للحاضن فلا غرابة في البناء على الضعيف كما هو مقرر شهره وانه أعلم اه وقد قال في الكافي بعد أن ذكر طائفتين من الحاضنين مائنه وهذا إذا كان كل واحد من هؤلاء مأمونا على الولد وإن كان عندهم حرز وكفاية فإذا لم يكن كذلك لم يكن له حق في الحاشية وإنما ينظر في ذلك إلى ما يحيط بالعسي ومن يحسن له حفظه وعلمه الخبر وهذا على قول من قال إن الحاضن من حق الولد وقد روي ذلك عن مالك وقال به طائفة من أصحابه ولذلك لا يرون حضانة لغيره فولا الضميمة عاجزة عن القيام بحق الصبي لمرض اه فله أبو علي وغيره من مثل أبي المقيد

غيره انظر ح عند قوله وأمر صبي به السبع وضرب لعشر * (تمة) قال ابن عرفة
 ما نصه المبطل يجوز للاب مقاطعة الحاضنة على نفقة ملتزمة ناض يدفعه لها قل
 تقدم هذا في نفقة الزوجة وتردد بعض الشيوخ فيه قال فان غلا السعر في خلال مدة
 المقاطعة فصارت النفقة لا تقوم بالولد فعلى الاب اكملها الا ان تكون الحاضنة تباغت
 تمام القوت وقت المقاطعة فلا شيء على الاب وان رخص السعر وسكت الاب لا تقضاء المدة
 فلا شيء له لان سكوتة توسعة على الولد وان تكلم في خلالها حسب لباقيها بنفقة مثله وكان
 له الفضل قل وقاله ابن قحون وفي طر را بن عات ما نصه وعند قوله والتزمت له ضمان
 هذه النفقة انظر اذا لم تضمن الحاضنة في وثيقة المقاطعة هذه وغلا السعر فذكر ما تقدم
 قل نفقه مفهوم قوله اذا لم تضمن الحاضنة انها اذا ضمنته ثم غلا السعر أنه لا شيء على الاب
 ولفظ الضمان المذكور في أصل الوثائق المجموعة ما نصه والتزمت له ضمان هذه النفقة
 ان دخل ذلك نقص تلف أو غلا سعر ضمانا لازما وهذا المفهوم لازم ان كانت الحاضنة
 موسرة فاللزم الاب اتمام النفقة ولا يرجع على الحاضنة بذلك ولا يقتصر ابعاده اياها من
 أحد قولي ابن القاسم فيمن خالفت على نفقة ولها مدة رضاعه فأعسرت فوجب على الاب
 نفقة ابنه بقية هاهنا لان نفقتا في الخلع عوض اه منه بلفظه (ولاشي لحاضن لاجلها)
 ابن عاشر أي لاجل مجرد الحضانة وأما غيرها من الاعمال كفصل الثياب فلها أجرته اه
 منه بلفظه ويشهد له ما قاله في كتاب الوصايا من اختصار الميطعة ونصه ولا أجره للحاضنة
 على الحضانة وانما لها أجرة ان كفته مؤنة الخدمة اه منه بلفظه والله أعلم بالصواب
 واليه المرجع والمآب وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين عند ما في
 علم الله تتوالى في كل حين وعلى كل من تبعهم باحسان الى يوم الدين وأخرد عوانا
 أن الحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من جمعه عشية يوم الثلاثاء الخامس
 والعشرين من المحرم الحرام فاتح سنة ثلاث عشرة ومائتين
 وألف ومن تبيضه عشية يوم الاثنين الخامس
 والعشرين من صفر سنة اثنتين
 وعشرين ومائتين وألف

* (تم الجزء الرابع ويليها الجزء الخامس أوله باب البيوع)

(ولاشي لحاضن لاجلها) ابن عاشر
 أي لاجل مجرد الحضانة وأما غيرها
 من الاعمال كفصل الثياب فلها
 أجرته اه ويشهد له ما في اختصار
 الميطعة ونصه ولا أجره للحاضنة
 على الحضانة وانما لها أجرة ان كفته
 مؤنة الخدمة اه قل وبه نعلم أن
 قول الجنان العمل على خلاف
 ما لمصنف صدر عن غير تأمل
 والله أعلم

حاشية الإمام الرهْطوني
على شَرْح الزرقاني
لمختصر خليل

وبهاية حاشية المدف على كنون

الجزء الرابع

قامت بإعادة طبعه بطريقة التصوير
عن طبعة المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٠٦ هـ

دار الفكر

بيروت

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

١
* (فهرسة الجزء الرابع من حاشية العلامة الرهوني على عبد الباقي) *

صحيفة

فصل في الصداق	٢
التفويض والتحكيم	١٥
فصل في تنازع الزوجين	٢٢
فصل في الوليمة	٤١
فصل في القسم للزوجات	٤٥
باب الخلع	٤٩
فصل طلاق السنة واحدة	٧٦
فصل في اركان الطلاق وما يتعلق بذلك	٧٦
فصل في التفويض في الطلاق	١١٥
فصل في الرجعة	١٢٤
الايلاء	١٣١
باب الطهار	١٤٠
باب اللعان	١٦١
باب في العدة والاستبراء	١٧١
فصل في المنقود وأحكامه	١٨١
فصل في الاستبراء	٢٠٦
فصل في التداخل	٢١٣
باب الرضاع	٢١٥
باب النشقات	٢٢٣
الحضانة	٢٤٩

(تمت)